

۵۰۶۰ کتابت تصنیف سید کا علی آباد کن

الف ۱۹

۵۳۱۳

نور چشم

نور چشم

المروضة النورية شرح الدرر البهية

نایب کتاب

فین کتاب

فون شافعی

نیکو کتاب فین مذکور

۱۳۹

(اصلاح اغلاط طبع الروضة المندية شرح الدرر البهية)*

صواب	خطا	سطر	صحيفة
ناب	تأهب	٥	٣ ترجمه
اي صافوا يا ا			
وغيرهما	وغيرها	١٢	٣ أيضا
من ايجد العلوم	من هذا الكتاب	٢٨	٤ أيضا
من ايجد العلوم	من هذا الكتاب	٢٨	٥ أيضا
X	خس	٢	٣
خسين	وخسين	٣	٣
اولونه او	او	٢١	٤
قابعد	قابعا	١٣	٧
في العسر	في البشر	٢١	٧
X	والدم	٢	٩
ماعددا	ماعدا	٣٣	٩
وويل	ويل	٢٠	١٤
حاشية	وحاشية	٢٠	١٤
نقصان عنه	نقصان	٢٣	١٤
شيطانية	شيطانية	١	١٦
والسيل	والليل	١٩	١٦
اسناده	استاده	٣١	١٨
X	واعلم الى قوله ثم اعلم انه	٢	٢٠
	٢٢ سطر		
هو	وهو	٢٦	٢١
حديثه	حديث	١٠	٢٣
منها	سها	٧	٣١
X	على هذين	٢٥	٢٣
عمره	تمرة	٥	٢٩
مثله الا	مثله	٢٢	٤٩
اذا	ذا	٧	٥٠
وقتها	وعتجا *	١٢	٥٢
ابو	ابوا	٣٠	٦٣
فجبهه	فجسه	٢	٦٤

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٦٤	١٧	الثلاثة	الثلاث
٦٥	٩	مسعود	هجر
٦٧	٢٥	إذا	أذ
٦٩	٢٨	لنشهد	التشهد
٧٣	٢٨	الصلاة	الصلاوات
٨٤	٣١	وقاداود	وقال داود
١٢٥	٤	الاختلاط	الاختلاف
١٣٦	٩	ولم	للاسه دلالم
١٣٦	٢٠	بتوعبد المطلب	بنوالمطلب
١٤٥	٢٧	بعد	بعدم
١٤٨	١٦	فاطمة	فاطمة
١٥٧	٨	ليبت	اليبت
١٦٢	٢٨	لتعب	التعب
١٧٧	١٤	لبدة	البدة
١٧٨	٢٥	لايدليل	الايديل
١٧٩	٢٦	التنميم	كاتنميم
١٩٣	٢٩	وميا	ومي
١٩٤	٣	تفيد	تفيد
١٩٧	١٥	وليس	فليس
١٩٨	١٢	حكما	حكما
١٩٨	٢١	نكحتن	نكحتن
٢٠٠	٧	بكشها	بكشها
٢٠٤	١٣	فاقلها	قلها
٢٠٦	٤	يصدق	فيصدق
٢١٢	١٦	والذالت	والثلاث
٢١٢	٢٥	بجمل	بجمل
٢١٣	٢	والله	آله
٢١٧	٢٣	لاناخذوا	فلاناخذوا
٢١٩	١٩	لرابع	الرابع
٢١٩	٢٢	ولحديث	وبحديث
٢٢٣	٠٧	ابن خزيمة	وابن خزيمة

صواب	خطأ	سطر	صفحة
X	الآية	١٩	٢٢٤
أو أمربي	أو أسرنى	١٢	٢٢٦
للعدة	العدد	٢٧	٢٢٦
انظرن	انظرن	٣	٢٣٧
مادامت	مادامت	٢٥	٢٣٧
انماهى	نماهى	٢٨	٢٤٨
وذروا	وذروا	٢٣	٢٤٩
ويمنع لانفنع	ويمنع	٢١	٢٥١
مال	حال	٢٠	٢٥٥
معمر	معمر	٢٢	٢٧٤
اذا	ا.ا	٢٣	٢٧٤
دلوها	دلوها	٢٥	٢٧٦
مائة	مائة	٢٩	٢٨٠
اباحة	اباحة	٢١	٢٨٠
لمشترطه	لمشترطه	٢٢	٢٨٠
انما	انما	٢٩	٢٩٢
عنه	عه	٢٢	٢٠٤
ولا	اولا	٩	٢١٢
هى ان يكون	ان يكون	٢٠	٢٢٠
فان	ان	٢١	٢٢٢
لى	الى	٢٢	٢٢٥
وقال عما	نما	٣	٢٢٦
اليها	اليه	١٨	٢٢٩
تايدى	تعبدى	٢٩	٢٥٠
فى ذلك	ذلك	٨	٢٥٨
استتاب	استتاب	٢٠	٢٧٢
ان	ار	٥	٢٧٨
صحيحا من	صحيحا - ن	٤	٢٨٢
بني	بني	٢٢	٢٨٨
الى	لى	٢٠	٢٩٥
سيبوا	يتموا	٣	٤٠٠
المعافى	المعافى	٦	٤٠٩

الروضة الندية شرح الدرر البهية للسيد الامام
العلامة الملك المؤيد من الله الباري
أبي الطيب صديق بن حسن
ابن علي الحسيني القنوجي
النجاري فسم الله
في مدته
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك اللهم أنت الذي علمت الناس في دينهم حكما وفي دنياهم أحكاما وجعلت أمة خاتم
الرسول المرحومة أكرم الامم كلها منزلا ومقاما ومازالت ألهمت من شئت وتلهم من نشاء
منهم في كل قرن استعمال السنن المطهرة على وجهها الهامما ونهيتهم عن التفرق في الدين
وأوضحت لهم سبيل اليقين فاصبحوا بنعمتك بررة كراما وما انك عددوا لهم تقواعن الدين
وينفون عنه اتعمال المبطلين وتحريف الغالين وتأويل الجاهلين حتى عاد علم الحق معتدلا
قواما ونصلي عليك أيها النبي الكريم بك من الله علينا بالايمن وهذا انا اسلاما لطفنا
بنا ورحمة علينا وبركة فطنا واحسانا لنا وكراما فكان ذلك لزاما ولولاك ما اهتمدينا
ولا صلينا ولا علمنا أحكاما فكنت أنت داعينا الى الله سبحانه وتعالى وهادينا لاورواقنا
وفينا اماما ونسلم عليك أهل البيت الطاهرين الطيبين أنتم أصبتم من سعادة الدارين مهاما
وقمتم بالحق الحقيق بالاتباع كما يحق قياما ورضى الله عنكم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم بكم انتظم مبتغى الامة الاممية بدأ وختاما ومنكم استتب أمر الملة المكرمة
أصلا وفرعا واحكاما ورحمة الله وبركاته عليكم أهل الحديث أنتم كنتم للناس عن
صراح الحق وصحاح السنة وقرع الشريعة ظلاما وعن وجه الدين القويم والصراط المستقيم
لثامنا وكيف وقد جعلكم الله تعالى للمتقين اماما وبعد  فلما جاع الامام الهمام
عز المسلمين والاسلام سلاله السلف الصالحاء تذكرا للعرب العرباء وارث علوم

سيد المرسلين خاتمة المفسرين والمحدثين شيخ شيوخنا الكاملين المجتهد المطلق العلامة
الرباني قاضي قضاة القطر الباني مجتهد بن علي بن محمد البجلي الشوكاني المتوفى سنة خمس
وخسين ومائتين وألف الهجرة رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الفردوس منزله وزياره
وماواه المختصر الذي سماه الدرر البهية في المسائل الفقهية قاصدا بذلك جمع المسائل
التي صرح دليلها واتضح سبيلها تاركاً ما كان منها من محض الرأي فإنه قالها وقبلها غير
ملتفت إلى ما اشتهر فالحق أحق بالاتباع وغير جامد على ما ذكر في الزبر فلكل التحقيق اتساع
بل محض فيه التصحیح ويحذف عن زبد الحق الصريح وأتى بتحقيقات جليله تلت
عنها الدفاتر وأشار إلى تدقيقات نفيسة لم تحوها صحف الأكاابر ونسبة هذا المختصر إلى
المطولات من الكتب الفقهية نسبة السبيكة الذهبية إلى التربة المعدنية كما يعرف ذلك
من ريبخ في العلوم قدمه وسج في بحار المعارف ذهنه ولسانه وقله سأل جماعة من أهل
الاتقاد والفهم النافذ العاضين على علوم الاجتهاد باتقوى لحي وأحدثنا جده أن يجلي عليهم
عروض ذلك المختصر ويرفه اليهم ليعنوا في محاسنه النظر فاستعملهم ريثما يصح منه
ما يحتاج إلى التصحيح وينفع فيه ما لا يستغنى عن التتبع ويرجع من مباحثه ما هو مقرر
إلى الترجيح ويوضح من غوامضه ما لا يندفع من التوضيح فشرحه بشرح مختصر من
معين عيون الأدلة معتصر وسماه الدراري المضية شرح الدرر البهية وفيها قال قائل

إن شئت في شرع النبي * قدح يزدي فيه واري

فاعكف على الدرر التي * سلكت بسط من دراري

وشرحه هذا كان بالقول فجعلته شرحاً مزوجاً وصيرته على منواله منسوجاً مستوعباً للفظه
ومعناه ومستحسباً للخواص وبمناه مضيفاً إليه مذهب الفقه ما يظهر ضعفها أروقوتها عند
تقابل الأدلة وتعارضها بالأراء لا لاخذ بها على ما كان بأي حال فإن الرجال تعرف بالحق
لا الحق بالرجال ثم زدت عليه أشيا من حاشية الماتن على شفاء الأوام التي سماها بول النعام
ومن غيرها عند النظر الثاني في هذا الكتاب فعاد به محمد الله تعالى كما قبل البياض طاب هذا
وقد أمليت هذا الشرح على طريق الأوتجال بالاستبجال لإرشاد إلى طرق من العلم طالما
تركت وهزا لطابع جامدة طالما ركزت راجداً من الله تعالى إن أكون ممن تعلم علم رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلمه وأذاعه وحفظه على الناس وفيهم روجه وأشأه فدونك
هذا المشروح والشرح يلقي اليك زمام التفويض في المدح والقدح يا من له في أوج التحقيق
سعود وعليه من ملابس التدقيق برود كيف وهو يروي غليل طالب في فقه السنة ويشئني
غليل السائقين إلى مساق الجنة فليسعده به كل طالب الحق الصادق ويضن به كل ذي باطل
زاهق ولئن رده القاصرون فسيقبله الماهرون وإن ذمه الجلهة فسوف يمدحه الكلمة
وسميت هذا الشرح الانيس بل العلق النديس (الروضة الندية شرح الدرر البهية)
والله سبحانه وتعالى أرجوان يعين على القيام وينقضي به ومن أخلفه وجميع المتبعين
السنن في هذه الدار ودار السلام أنه ولي الإجابة ويده الهداية والاصابة قال رضي
الله تعالى عنه

(بسم الله الرحمن الرحيم أحمد من أمرنا بالتفقه في الدين وأشكر من أرشدنا إلى اتباع سنن سيد المرسلين وأصلي وأسلم على الرسول الأمين وآله الطاهرين وأصحابه الأكرمين باب) هذا الباب قد اشتمل على مسائل الأولى (المطاهر ومطهر) ولا خلاف في ذلك وقد نطق بذلك الكتاب والسنة وكادل الدليل على كونه طاهرا مطهرا وقام على ذلك الإجماع كذلك يدل على ذلك الأصل والظاهر والبراهة فإن أصل عنصر الماء طاهر مطهر بلا نزاع وكذلك الظهور فيه كذلك البراهة الأصلية عن مخالطة النجاسة له مستحبة (لا يخرج عنه الوصفين) أي عن وصف كونه طاهرا وعن وصف كونه مطهرا (الاما غير ريحه أولونه أو طعمه من النجاسات) هذه المسئلة الثانية من مسائل الباب وهي انه لا يخرج المانع الوصفين (الاما غير) أحدا وصفه الثلاثة من النجاسات لامن غيرها وهذا المذهب هو أريح المذاهب وأقواها والدليل عليه ما أخرجه أحمد ومعه وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والحاكم ومعه أيضا يحيى بن معين وابن حزم من حديث أبي سعيد قال قيل يا رسول الله أتوضأ من بئر بضاعه وهي يثر بطني فيها الخبض ولحوم الكلاب والنتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ولا ينجسه شيء وقد أعلمه ابن القطان باختلاف الرواة في اسم الراوي لعن أبي سعيد واسم أبيه وليس ذلك بعلة وقد اختلف في أسماء كثير من الصحابة والتابعين على أقوال ولم يكن ذلك وجبا للجهالة على ابن القطان نفسه قال بعد ذلك الاعلال وله طريق أحسن من هذه ثم ساقها عن أبي سعيد وقد قامت الحجة بتعحيح من معه من أثالث الأئمة وله شواهد منها حديث سهل بن سعد عنه الدارقطني ومن حديث ابن عباس عندهما أحمد وأبو خزيمة وابن حبان ومن حديث عائشة عند الطبراني في الأوسط وأبي يعلى والبراز وابن السكن كلها بنحو حديث أبي سعيد وأخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان بلفظ الماء طهور ولا ينجسه شيء (الاما غلب على ريحه أو طعمه وأخرجه أيضا مع الزيادة ابن ماجه والطبراني من حديث أبي امامة بلفظ ان الماء طهور الا ان تغير ريحه أو لونه أو طعمه بنجاسة تحدث فيه وفي اسنادهما من لا يخرج به وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة لكنه قد وقع الإجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر وابن الملقن في البدر المنير والمهدي في البصير فمن كان يقول بجمية الإجماع كان الدليل عنده على ما فادته تلك الزيادة هو الإجماع ومن كان لا يقول بجمية الإجماع كان هذا الإجماع مضيئا لصحة تلك الزيادة لكونها قد صارت مما أجمع على معناها وتلقى بالقبول فالاستدلال به بالإجماع (وعن الثاني ما أخرجه عن اسم الماء المطلق من المفردات الطاهرة) هذه المسئلة الثالثة من مسائل الباب ووجه ذلك ان الماء الذي شرع لنا التطهير به هو الماء المطلق الذي لم يضاف الى شيء من الأمور التي تخالطه فان خالطه شيء أوجب اضافته اليه كما يقال ما ورد ونحوه فليس هذا الماء المقيد بنسبته الى الورد مثلا هو الماء المطلق الموصوف بأنه طهور وفي الكتاب العزيز بقوله سبحانه ما طهورا وفي السنة المطهرة بقوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور ونخرج بذلك عن كونه مطهرا ولم يخرج به عن كونه طاهرا لان المقترض ان الذي خالطه طاهرا واجتماع الطاهرين لا يوجب خروجهما عن الوصف الذي

كان مستحقا لكل واحد منها قبل الاجتماع قال في حجة الله بالغرة وأما الموضوع من الماء المقيد الذي لا يطلق عليه اسم الماء بلا قيد فأمر تدفعه الملة بآدي الرأي فم إزالة الخبث به محتمل بل هو الراجح وقد أطال القوم في فروغ موت الحيوان في البر والعشر في العشر والماء الجاري وليس في كل ذلك حديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم البتة وأما الآثار المتقولة عن الصحابة والتابعين كآثر ابن الزبير في الزنجي وعلى بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في القارة والتقى والشعي في نحو السور فليست بما يشبه الملة المخدونة بالصحة ولا مما اتفق عليه جمهور أهل القرون الأولى وعلى تقدير جمعها يمكن أن يكون ذلك تطييبا للقلوب وتنظيما للماء لمن جهة الوجوب الشرعي كما ذكر في كتب المالكية ودون في هذا الاحتمال شرط القنادر وبالجملة فليس في هذا الباب شيء يعتد به ويجب العمل عليه وحديث القلتين أثبت من ذلك كله بغير شبهة ومن المحال أن يكون الله تعالى شرع في هذه المسائل للعبادة شيئا يزيد على ما لا يتفكر عنهم من الارتفاقات وهي مما يكثر وقوعه ونعم به البلوى ثم لا ينص عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصاحليا ولا يستفيض في الصحابة ومن بعدهم ولا حديث واحد فيه والله أعلم انتهى قلت وقد أطال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تخريج حديث القلتين والكلام عليه بما وتعد بلا لفظا ومعنى في كتابه تلخيص الجبير في تخريج أخبار الرافي الكبير طاعة حسنة فليرجع إليه (والفرق بين قليل وكثير) هذه المسئلة الرابعة من مسائل الباب والمراد بالقلة والكثرة ما وقع من الاختلاف في ذلك بين أهل العلم بعد إجماعهم على أن ما غيرت النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ليس بطاهر فقل إن الكثير ما بلغ قلتين والقليل ما كان دونهما لما أخرجه أحمد وأهل السنن والشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم على شرط الشيخين من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الصلاتين الأرض وما يشوبه من السباع والدواب فقال إذا كان الماء قلتين لم يعمل الخبث وفي لفظ أحمد لم ينجسه شيء وفي لفظ لا يداود لم ينجس وأخرجه بهذا اللفظ ابن حبان والحاكم وقال ابن منده أسناد حديث القلتين على شرط مسلم انتهى ولكنه حديث قد وقع الاضطراب في أسناده ومثله كما هو مبين في مواضعه وقد أجاب من أجاب عن دعوى الاضطراب وقد دل هذا الحديث على أن الماء إذا بلغ قلتين لم يعمل الخبث وإذا كان دون القلتين فقد يعمل الخبث ولكنه كما قيد حديث الماء مطهور لا ينجسه شيء بتلك الزيادة التي وقع الإجماع عليها كذلك يقيده حديث القلتين بها يقال أنه لا يعمل الخبث إذا بلغ قلتين في حال من الأحوال الألفي حال تغير بعض أوصافه بالنجاسة فانه حينئذ قد حمل الخبث المشاهدة فضرورة الحسن فلا منافاة بين حديث القلتين وبين تلك الزيادة المجمع عليها وأما أن كان دون القلتين فهو مظنة لخل الخبث وليس فيه أنه يعمل الخبث قطعا ويتأول أن ما يحمل من الخبث يخرج عنه الطهورة لأن الخبث المخرج عن الطهورة هو خبث خاص وهو الموجب لتغير أحد أوصافه أو كلها والخبث الذي لم تغير وحاصله أن ما دل عليه مضموم حديث القلتين من أن ما دونهم ما قد يعمل الخبث لا يستفاد

منه الا ان ذلك المقدار اذا وقعت فيه نجاسة قد يحملها واما انه يصير نجسا خارجا عن كونه
 طاهرا فليس في هذا المفهوم ما يضيء ذلك ولا ملازمة بين حمل النجيب والنجاسة المخرجة عن
 الطهورية لان الشارع قد نفي النجاسة عن مطلق الماء كما في حديث أبي سعيد المتقدم
 وما شهد به وثقاها عن الماء المتسديا للقتل كما في حديث عبد الله بن عمر المتقدم أيضا وكان
 النبي يلقطه هو أعم صبيغ العام فقال في الأول لا ينجسه شيء وقال في الثاني أيضا كما في تلك
 الرواية لم ينجسه شيء فافاد ذلك ان كل ما يوجب على وجه الارض طاهرا الا ما ورد فيه التصريح
 بما يخص من هذا العام مصرحاً بأنه يصير الماء نجسا كما وقع في تلك الزيادة التي وقع الاجماع
 عليها فانها وردت بصيغة الاستثناء من ذلك الحديث فكانت من الخصصات المتعلقة بالنسبة
 الى حديث أبي سعيد ومن الخصصات المنفصلة بالنسبة الى حديث عبد الله بن عمر رضي الله
 تعالى عنهما على القول الرابع في الأصول وهو انه بين العام على الخاص مطلقا فتقرر بهذا
 انه لا منافاة بين مفهوم حديث القلتين وبين سائر الاحاديث بل يقال فيه ان مادون القلتين
 ان حمل النجيب حلا استلزم تغير ريح الماء ولونه أو طعمه فهذا هو الامر الموجب للنجاسة
 والخروج عن الطهورية وان حله حلا لا يغير أحد تلك الاوصاف فليس هذا الحل مستلزما
 للنجاسة وقد ذهب الى تقدير الماء القليل بمادون القلتين والكثير بما الشافعي رح وأصحابه رح
 وذهب الى تقديرا لقليل بما يظن استعمال النجاسة باستعماله والكثير بما يظن استعمال
 النجاسة باستعماله ابن عمر ومجاهد وقد روي أيضا عن الشافعية رح والحنفية رح وأحمد بن
 حنبل رح ولا أدري هل تصح هذه الرواية أم لا فذهب هؤلاء مدونة في كتب أتباعهم من أراد
 الوقوف عليها راجعها واحتج أهل هذا المذهب بمثل قوله تعالى والريح فاجبر وبخبر الاستيقاظ
 وخبر الولوغ وأحاديث النهي عن البول في الماء الدائم وهي جميعها في الصحيح ولكنها لا تدل
 على المطلوب ولو فرضنا ان لشيئا منها دلالة بوجه ما كان ما أفادته تلك الدلالة مقيدا بما تقدم لان
 التعبد أعمالها بالظنون الواقعة على الوجه المطابق للشرع على انه لا يبعد أن يقال ان العاقل
 لا يظن استعمال النجاسة باستعمال الماء الا اذا خلطت الماء بغيرها أو بريحها أو بلونها
 أو بطعمها بخلاطة ظاهرة توجب ذلك الظن ولا شك ولا ريب ان ما كان من الماء على هذه
 الصفة ينجس لان الخلطة ان كانت بالجرم فالتوضي مستعمل لعين النجاسة وان كانت
 المخالطة بالريح أو اللون أو الطعم فلا مخالطة بين هذا المذهب وذلك المذهب الذي رجحناه
 والحاصل انهم ان أرادوا بقوله من ظن استعمال النجاسة باستعماله فهو القليل وان لم يظن
 فهو الكثير ما هو أعم من عين النجاسة وريحها ولونها وطعمها فلا مخالطة بين هذا المذهب
 وذلك المذهب الذي رجحناه الا من جهة ان هؤلاء اعتبروا الخلطة واهل المذهب الاول اعتبروا
 المنة ولكن لا يخفى أن الخلطة اذا كانت هي الصادقة من غير أهل الرسوخة والشكوك فهي
 لا تكاد تختلف المنة في مثل هذا الموضوع وان أرادوا استعمال العين فقط أو عدم
 استعمال العين فقط فهو مذهب مستقل غير ذلك المذهب ولكن الظاهر انهم أرادوا المعنى
 الاول ويدل على ذلك انه قد وقع الاجماع على ان ما غير لون الماء أو ريحه أو طعمه من
 النجاسات أو بغير نجاسة كما تقدم تقريره فاهل هذا المذهب من جهة القائلين بذلك لم يخولهم

والله

المنة العلامة اه

في الاجماع بل هو مصرح بالحكاية الاجماع في البحر فتقرر بهذا انهم يريدون المعنى الاول
 أعنى الاصح من العيين والريح واللون والطعم فيكونوا اتقوا وحيثئذ فلا مخالفة بين المذهبين
 لان أهل المذهب الاول لا يخالفون في ان استعمال المطهر لعين القباصة مع الماء موجب
 لخروج الماء عن الطهورة بخروج الماء على خروجه عند استعمال ما فيه مجرد الريح
 أو اللون أو الطعم فتأمل هذا فهو مقيد بل مجموع ما اشتمل عليه هذا البحث في الجمع بين
 المذاهب المختلفة في الماء بين الأدلة الدالة على اعلی هذه الصورة التي لخصتها مما اقف عليه
 لاحد من أهل العلم وهذه المسئلة هي من المضائق التي يتعثر في ساحتها كل محقق ويتبلد عند
 تشعب طرائقها كل مدقق وقد حررها الماتن في سائر مؤلفاته (١) تحريرات مختلفة لهذه
 العلة واطال الكلام عليها في طب البشائر في المسائل العشر وقد استدلل بعض أهل العلم بمثل
 حديث استفت قلبك وان اختلف المقتون ومثل حديث دع ما يريك الى ما لا يريك ولا يستفاد
 منهما الا ان التورع عند الظن من الاقدام اولی وأهل هذا المذهب يوجبون العمل بذلك
 الظن حقا وجزا وقد عرفت ان أدلة المذهب الاول على الوجه الذي لخصناه تدل على المذهب
 الثاني فابعدا. النجعة الى مثل حديث استفت قلبك ودع ما يريك ليس كما ينبغي فان قيل انه قصد
 الاستدلال على مجرد العمل بالظن من غير نظر الى هذه المسئلة فيقال أدلة العمل بالظن في
 الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر وأدلة النهي عن العمل به وهكذا التعويل على
 حديث الولوغ والاستيقاظ ونحو ذلك لا يفيد وقد حكى في تحديد الماء الكثير أقوال منها
 ان الكثير هو المستبصر وقيل ما اذا حرك طرفه لم يتحرك الطرف الاخر وقيل ما كان مساحاة
 مكانه كذا وقيل غير ذلك وهذه الأقوال ليس عليها آثار من علم بل هي خارجة عن باب الرواية
 المقبولة والدرابة المعقولة (وما فوق القلتين وما دونهما) قدور الشافعي الماء الذي لا ينبس
 بوقوع النجاسة ما لم يتغير بالقلتين وقد رهما بنحس قرب وقسرها أصحابه بنحس ماءة تطل
 وقدره الخفية بالقدير الكبير الذي لا يتحرك جانب منه بخريك الاخر والعشر في الاشر
 كذا في الم- وى شرح الموطا وقال في حجة الله البالغة ومن لم يقل بالقلتين اضطر الى مثلهما
 في ضبط الماء الكثير كالمالكية أو الرخصة في آبار الفسوات من نحو ابعاد الابل انتهى
 ويدفع ذلك ما مر من عدم الفرق بين ما دون القلتين وما فوقهما مع الدليل عليه. وان شئت
 زيادة التفصيل فعليك بالفتح الباني في فتاوى الشوكاني ففيها ما يشفي العليل ويسقي الغليل
 (ومتحرك وساكن) وجه ذلك ان سكونه وان كان قد ورد النهي عن التطهير به حاله فان ذلك
 لا يخرج عنه كونه طهورا لانه يعود الى وصف كونه طهورا بمجرد تحركه وقد دلت الاحاديث
 على انه لا يجوز التطهير بالماء الساكن ما- اما كما حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عند
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يغسل لمن أحدكم في الماء الدائم وهو حنب
 فقالوا يا أبا هريرة كيف يفعل قال يتناولون في لفظ لاجد وأبي داود لا يولن أحدكم في
 الماء الدائم ولا يغتسل فيه- من جنباته وفي لفظ البخاري لا يولن أحدكم في الماء الدائم الذي
 لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ الترمذي ثم يتوضأ منه وغير هذه الروايات التي يفيد مجموعها
 النهي عن البول في الماء الدائم على انفراد النهي عن الاعتسال فيه على انفراده والنهي

(١) كنيل الاطوار وبل النعام والنسب الجراود الفقه الباقي اه

في المله

عن مجموع الامرين ولا يصح أن يقال ان روايتي الانفراد مقيدتان بالاجتماع لان البول في
الماء على انفراده لا يجوز فأقاده هذا ان الاغتسال والوضوء في الماء الدائم من دون بول فيه
غير جائز فمن لم يجد الامامسا كما وأراد ان يظهر منه فعله ان يحتمل قبل ذلك بأن يخرج حتى
يخرج عن وصف كونه سا كما ثم يتوضأ منه وأما بوهريه فقد جعل النهي على الانغماس
في الماء الدائم ولهذا المسائل كيف يفعل قال يتناولونه وتناولوا لكنه لا يتم ذلك في الوضوء فانه
لا انغماس فيه بل هو يتناولونه وتناولوا من الابتداء فالاولى تحريم الماء قبل الشروع في
الطهارة ثم يظهر به وقد ذهب الجمهور الى خلاف ما دل عليه هذه الروايات فلم يفرقوا بين
المصرك والساكن ومنهم من قال ان هذه الروايات محمولة على الكراهة فقط ولا وجه لذلك
وقد قيل ان المستحصر مخصوص من هذا بالاجماع والراجح ان الماء الساكن لا يحل التطهر به
مادام سا كما فاذا تحرك عاد له وصفه الاصلي وهو كونه مطهرا وهذه هي المسئلة الخامسة من
مسائل الباب (ومستعمل وغير مستعمل) هذه المسئلة السادسة من مسائل الباب وقد وقع
الاختلاف بين أهل العلم في الماء المستعمل لعبادات من العبادات هل يخرج بذلك عن كونه
مطهرا أم لا تخفى عن أحد بن حنبل واللبث والاوزاعي والشافعي ومالك في إحدى الروايتين
عنه وأبي حنيفة في رواية عنه ان الماء المستعمل غير مطهر واستدلوا بما تقدم من حديث
النهي عن الاغتسال في الماء الدائم ولادلالة على ذلك لأن علة النهي عن التطهر به ليست
كون ذلك الماء مستعملا بل كونه سا كما وعلة السكون لا ملازمة بينهما وبين الاستعمال
واحتجوا أيضا بما ورد من النهي عن الوضوء بفضل المرأة ولا تحصر علة ذلك
في الاستعمال كما سيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى فلا يتم الاستدلال بذلك لاحتماله
ولو كانت العلة الاستعمال لم يختص النهي بمنع الرجل من الوضوء بفضل المرأة والعكس بل
كان النهي سيقع من الشارع لكل أحد عن كل فضل ومن جملة ما استدلو به ان السلف
كانوا يكملون الطهارة بالتييم عند الله الماء لا يمساقط منه هذه جملة ما ساقط لا ينبغي
التعويل على مثلها في اثبات الاحكام الشرعية فعلى هذا المستدل أن يوضح هل كان هذا
التكميل يقعله جميع السلف أو بعضهم والاول باطل والثاني لا يدري من هو قليبين لنا
من هو على انه لا حاجة الا لاجماع عند من يحتج بالاجماع وقد استدلو بأدلة هي أجنبية عن
محل النزاع مثل حديث غسل اليد ثلاثا بعد الاستيقاظ قبل ادخالها الا نام ونحوه فالحق ان
المستعمل طاهر وطهره بلا لأصل وبالأدلة الله على ان الماء طهور وقد ذهب الى هذا
جماعة من السلف وانلق ونسبه ابن حزم الى عطاء وسفيان الثوري وأبي ثور وجميع أهل
الظاهر ونقله غيره عن الحسن البصري والزهرى والنفخي ومالك والشافعي وأبي حنيفة
في إحدى الروايات عن الثلاثة المتأخرين والحق ان الماء لا يخرج عن كونه طهورا بمجرد
استعماله للطهارة الا ان يتغير بذلك ريحه أو لونه أو طعمه وقد كان الصحابة يكادون يقتلون
على ما ساقط من وضوئه صلى الله عليه وسلم فإخذونه ويتركون به والتعلل به يكون
بغسل بعض أعضاء الوضوء كما يكون بغير ذلك والمخلص ان اخراج ما جعله الله طهورا
عن الطهورية لا يكون الا بدليل

* (فصل والنجاسات) * جع نجاسة وهي كل شيء يستقذره أهل الطبايع السليبة ويحفظون عنه ويغسلون الثياب إذا أصابها كالعذرة والبول والدم (هي غائط الانسان مطلقا وبوله) بالأدلة الصحيحة المفيدة للقطع بذلك بل نجاستهما من باب الضرورة الدينية كما لا يخفى على من له اشتغال بالأدلة الشرعية وبما كان عليه الامر في عصر النبوة ولا يقدح في ذلك التخفيف في تطهيرهما في بعض الأحوال أما الغائط فكما في حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا وطئ أحدكم بعله الاذى فان التراب له ظهور وفي لفظ اذا وطئ الاذى يخفيه فظهر ربه التراب رواه أبو داود وروح وابن السكن والحاكم والبيهقي وقد اختلف فيه على الاوزاعي واخرج أحمد وأبو داود والحاكم وابن حبان من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه ولينظر فيه ما فان رأى خبثا فليمسحه بالارض ثم ليصل فيها وقد اختلف في وصله وارساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول وأخرج أهل السنن عن أم سلمة مرفوعا بلفظ يطهر ما بعده وعن أنس عند البيهقي بسند ضعيف بنحوه وكذلك عن امرأة من بني عبد الأشهل عند البيهقي أيضا فان جعل التراب مع المسح مطهرا لذلك لا يخرج من كونه نجسا بالضرورة اذا اختلف وجه التطهير لا يخرج النجس عن كونه نجسا وأما التخفيف في تطهير البول فكما ثبت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بأن يراق على بول الأعرابي ذنوبا من ماء وهو في الصحيين وغيرهما من حديث أبي هريرة وأنس رضي الله عنهم وأما ما عدا غائط الأذى وبولهمن الا بوال والازبال فلم يحصل الاتفاق على شيء في شأنها والأدلة مختلفة فورد في بعضها ما يدل على طهارته كابوال الأبل فانه ثبت في الصحيين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر العربيين بأن يشربوا من أبوال الأبل ومن ذلك حديث لا بأس ببول ما يؤكل لحمه وهو حديث ضعيف أخرجه الأذرقطاني من حديث جابر رضي الله عنه والبرامضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن الحصين العقيلي وهو ضعيف جدا لا تقوم بحله الحجة ورد ما يدل على نجاسة الروث ما أخرجه البخاري وغيره انه قال صلى الله عليه وسلم في الروث انها ركس والركس النجس وقد نقل التيمي ان الروث مختص بما يكون من الخيل والبغال والحمير ولكنه زاد ابن خزيمة في رواية انها ركس انها روثه حماروه معظم ما استدله القائلون بالتعميم في النجاسة لا ينطبق على غير انما خرج من الأذى وحديث الروث لا يستلزم التعميم وحديث عمارة قد أطلق من رواه على انه من الضعف بمكان يسقط به عن درجة الاعتبار لانه من رواية ثابت بن جراح عن علي ابن زيد بن جدهان والاول جمع على تركه والثاني جمع على ضعفه فلا يتم منه له حجة على التعميم واحتجوا بآذنه صلى الله عليه وسلم بالصلاة في مريض الغنم وآذنه بنسب أبوال الأبل وهما صحبيان ولا حكم للمعارضة بنبيه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في معاطن الأبل لان النهي معلل بانها رجما تؤذى المصلى فلا يستلزم ذلك عدم طهارة أربالها وأبوالها كما كان تعليل الصلاة في مريض الغنم بانها بركة لا يستلزم ان الصلاة إنما كانت لأجل كونها بركة فان مثل ذلك لا يسوغ مباشرة ما ليس بما هو فالحق الحقيقي بالقبول الحكم بنجاسة ما ثبتت نجاسته بالضرورة الدينية وهو بول الأذى وغائطه وأما ما عداهما فان ورد فيه ما يدل على

نجاسته كآرونة وجب الحكم بذلك من دون الحاق وان لم يرد فالبراءة الاصلية كافية في انفي
التعبد بكون الشيء نجسا من دون دليل فان الاصل في جميع الاشياء الطهارة والحكم
بنجاستها حكم تكليفي ثم به السلاوي ولا يحل الابعاد قيام الحجّة قال الماتن رحمه الله تعالى
ولا يخفى عليك ان الاصل في كل شيء انه طاهر لان القول بنجاسته به ملازم تعبد العباد بحكم
من الاحكام والاصل عدم ذلك والبراءة قاضية بانه لا تكليف بالهتكل حتى يثبت ثبوتنا بنقل
عن ذلك وليس من أثبت الاحكام المنسوبة الى الشريعة بدون دليل بأقل انما من أبطل
ما قد ثبت دليله من الاحكام فالكل امان من القول على الله تعالى بما يقل أو من أبطل
ما قد شرعه لعباده بالاجبة (الا الذ كر الرضيع) لحديث يغسل من بول الجارية ويرش من
بول الغلام أخرجه أبو داود ورواه الله تعالى والنسائي رحمه الله تعالى وابن ماجه والبرز وابن
خزيمة من حديث أبي السمع خادم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه الحاكم
وأخرج احمد والترمذي وحسنه من حديث علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال بول الغلام الرضيع ينضج وبول الجارية يغسل وأخرجه أيضا ابن ماجه وأبو داود
بإسناد صحيح عن علي موقوفا وأخرج احمد وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان
والطبراني من حديث أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت قال بال الحسين بن علي في حجر النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت يا رسول الله أعطني ثوبك والبس ثوبا غير حتى أغسله فقل
انما ينضج من بول الذ كر ويغسل من بول الانثى وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث
أم قيس بنت مخاض انها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم فبال على ثوبه فدعا بماء فغسله ولم يغسله وفي صحيح البخاري من حديث عائشة قالت
أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فأتته الماء وفي صحيح مسلم عنها
قالت كان يوثق بالصبيان فيبذل عليهم ويحنكهم فأتني بصبي فبال عليه فدعا بماء فأتته بوله
ولم يغسله فهذا تصریح بأنه لم يغسله فيكون اتباعه الماء اما مجرد التوضيح كما وقع في الحديثين
الاخرين أو مجرد صب الماء عليه من دون غسل وبالجملة فالتصريح منه صلى الله تعالى
عليه وسلم بالقول بما هو الواجب في ذلك هو الاول بالاتباع **كونه** كلاما مع أمته
فلا يعارضه ما وقع من فعله على فرض انه مخالف للقول وقد ذهب الى الاكتفاء بالتوضيح في بول
الغلام لا الجارية جماعة منهم علي وأمسلة والثوري والاوزاعي والنخعي وداود وابن وهب
وعطاء والحسن والزهرى وأحمد واسحق ومالك في رواية وهذا هو الحق الذي لا يحصى عنه
وذهب بعض أهل العلم وقد حكى عن مالك والشافعي والاوزاعي الى انه يكفي التوضيح فيهما
وهذا فيه مخالفة لما وقع في هذه الاحاديث الصحيحة من التفرقة بين الغلام والجارية وذهب
المخنفية رح وسائر الكوفيين الى انه مساو في وجوب الغسل وهذا المذهب كالذي قبله في
مخالفة الادلة وقد استدل أهل هذا المذهب الثالث بالادلة لواردة في نجاسة البول على العموم
ولا يخفى انهم انحصروا بالادلة الخاصة بالمصرحة بالفرق بين بول الجارية والغلام وأما ما قيل
من قياس بول الغلام على بول الجارية فلا يخفى انه قياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار
وقد شهد ابن حزم فقال انه يرش من بول الذ كر أي ذكر كان وهو اهل للقبض المذكور

و في المسائل

ترويه عندها كما في الأصل معطاة وله في تفسيره

سابقا بلفظ بول الغلام الرضيع ينضح والواجب حمل المطلق على المقيد قال في الحجة قد أخذ بالحديث أهل المدينة وأبراهيم الفخري وأذيع فيه القول بمحنة لا تغتر بالمشهورين الناس قلت قال النافعي رحمه الله تعالى ينضح من بول الغلام ما لم يطعم ويغسل من بول الجارية فسرره البغوي إن بول الصبي نجس غير أنه يكتفى فيه بالرش وهو أن ينضح الماعطيه بحيث يصل إلى جميعه فيظهر من غير مرض ولا ذلك وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يغسل منهما سواء ويقع إن يقال من جانب أي حنيفة رحمه الله تعالى أن المراد بالينضح الغسل الخفيف وبالفعل المرس والدلائل وأصل المسئلة أن التطهرات بما يكون مازاة العين الخامسة وأمرها وبول الجارية أغلظ وأنت فاحتج فيه إلى زيادة المرس كذا في المسوى وأقول أحاديث التخصيص ههنا صحيحة لا شك في ذلك ولأرب غا الذي دعاهم إلى الوقوع في مضيق التأويل المتعسف الذي لا يسوغ إراته كآب مثله مع وجود السعة وهذا كلام عادل الجليعن القائدة مرة لأن هذا المعنى قد استقيس من العام ثم اهدأ لثمة المقابلة بآراء وحكم على كلامهم أوفى جوامع الكلام وكان أفصح العرب بما يلحقه بكلام من هو من التي بمنزلة نوقعه في الكلام القاصر عن رتبة الفصاحة والبلاغة وقد ذكر في النهاية ما يفيد أن النضح يأتي بمعنى الغسل قالت قد يرد في مثل ذلك نادرا إذا اقتضاه المقام وههنا وقع مقابلا للغسل فكيف يصح تفسيره وقد أطلق أئمة اللغة أن النضح هو الرش فيجب حمله على ذلك إذا لم يتم قرينة على إرادته غيره فكيف إذا كان الكلام لا يصح إلا بالجلسل على ذلك المعنى الأعم الأغلب والألا كان الكلام حشوا وان كان استعظام قائل قد قال بوجوب غسل البول فليس أحدا أعظم منزلة ولا أكبر قدرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقول الأحوال أن يجعل لكلامه منزلة على غيره من علماء أمته فيكون كلامهم مردودا إلى كلامه وليت أن المشغوفين بحجة مذاهب الأسلاف جعلوه كاسلافهم فسلوكوا فيما بين كلامه وكلامهم طريقة الانصاف ولكنهم في كثير من المواطن يجعلون الخط لاسلافهم فيردون كلامه صلى الله عليه وسلم إلى كلامهم فإن وافقهم فيها ونعمت وإن لم يوافقهم فالقول ما قالت حذام فإن أشكرت هذا فهات أن بنى ما الذي اقتضى هذه التأويلات المتعسفة ورد أحاديث التخصيص الصحيحة مع تسليمهم أن الخاص قد قدم على العام وأنه يبيّن العلم على الخاص وهذا مشتهر في الأصول اشتهار النهار (ولعاب كلب) قد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعا وثبت أيضا عندهما وغيرهما أنه من حديث عبد الله بن مغفل فدل ذلك على نجاسة لعاب الكلب وهو المطلوب هنا والكلام في الخلاف بين من عمل بظاهر هذه الأدلة ومن اكتفى بالتثنية معروف وليس ذلك مما يقدح في كونه نجسا لأن محل الدليل على النجاسة هو إيجاب الغسل وهكذا لا يتعلق بما نحن بصدد زيادة التخليط بالترتيب كما وقع في أحاديث الباب في الصحيحين وغيرهما فإنه ليس المقصود ههنا الإثبات كون اللعاب نجسا لا بيان كيفية تطهيره فلذلك موضع آخر والحاصل أن الحق ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من التيسيع والترتيب وليس من شرط التعبد الإطلاع على

على الاحكام التي تعبدنا الله بها على ما هو الرابع وقد صرح لنا الامر منه صلى الله عليه وسلم
 بانفسل على الصفة المذكورة بالا حاديث العصمة ولم تجد عنه ما يدلنا على خلاف هذا الحكم
 فلا يحل تحويل الشرع المتقرر بأقوال علماء الامة سواء كان القول المخالف منسوباً الى
 جميعهم أو الى بعضهم وقد حفظ الله هذه السنة بأقوال جماعة من علماء الامة كما هو معروف
 في كتب الخلاف والعقود وشرح السنة ومن أغرب ما رآه من ألهمة الله رشده وحبيب
 اليه الانصاف ما يقع في كثير من المواطن من جملة من ذلك عن الشريعة بعزل والمبطل
 عن الحكم الثابت بشرع أو وضع من الشمس من دون سبب يقتضي ذلك كما فيما نحن بصدده
 وفيما سلف في قول العبي وأشباه هذا ونظائره لا تحصى والله المستعان (ورون) الدليل
 على نجاسته ما تقدمت الإشارة اليه من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الروثة أنها ركس
 والركس في اللغة النجس قال روثه نجس وهو المطلوب وقد قلنا كلام النبي في تخصيص
 ذلك بروث الخيل والبغال والحمير (ودم حيض) الدليل على ذلك ما ثبت عند أحمد وأبي
 داود والترمذي من حديث خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الاثوب واحد وأنا
 أحيض فيه قال فإذا طهرت فأغسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول الله ان لم يخرج أثره
 قال يكفك الماء ولا يضر لك أثره وفي اسناده ابن لهيعة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي
 وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من حديث أم قيس بنت محسن مرفوعاً بلفظ حكاه بضع
 وأغسله بما وسدر قال ابن القطان اسناده في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث
 أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهما قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 فقالت احدها أنا يصيب ثوبها من دم حيض فكيف تصنع قال تحته ثم تفرسه بالماء ثم تنفضه
 ثم تصلي فيه قال امر بفسل دم الحيض وحكمه بضع بقصد ثبوت نجاسته وإن اختلف وجه
 تطهيره فذلك لا يخرج منه عن كونه نجساً وأما سائر الدماء فالألفة فيها مختلفة مضطربة
 والبرائة الاسلامية مستعصبة حتى يأتي الدليل الخالص عن المعارضة الراجحة أو المساوية
 ولو قام الدليل على رجوع الضمير في قوله تعالى فإنه رجس الى جميع ما تقدم في الآية الكريمة
 من الميتة والدم المسفوح ولحم الخنزير لكان ذلك مفيداً لنجاسة الدم المسفوح والميتة
 ولكنه لم ير ما يفيد ذلك بل النزاع كائن في رجوعه الى الكل أو الى الاقرب والظاهر رجوعه
 الى الاقرب وهو لحم الخنزير لافراد الضمير ولهذا جرحنا هنا بنجاسته لحم الخنزير دون الميتة
 والدم الذي ليس بدم حيض ولا سباع وقد ورد في الميتة ما يفيد أنه لا يجرم منها إلا أكلها كما ثبت
 في الصحيح بلفظ انما حرمت الميتة أكلها ومن رام تحقيق الكلام في الخلاف الواقع في مثل
 هذا الضمير المذكور في الآية فليرجع الى ما ذكره أهل الأصول في الكلام على القيد الواقع
 بعد جله مشغلة على أمور متعددة (ولحم خنزير) الدليل على نجاسته ما قدما قرياً من الآية
 الكريمة (وفيما هذا ذلك خلاف) وأما التي فاحتجوا على نجاسته بما ورد في الاول حديث عامر
 وقد سلف عدم ملاحية للاحتجاج والناسي بما ورد عن جماعة من الصحابة وذلك لا تقوم به
 حجة لأنه لم يكن اجماعاً ولا مرفوعاً والثالث بما ورد في الذي من الامر بفسل الفرج
 والاثمين ويحجب عنه انه اثبات لنجاسة التي يقاوم لانها متغايران على انه يمكن ان يكون

التغلب في المذى امال كونه يخرج غالباً محتلطاً بالبول اولانه ليس بأصل للنسل ويلزم انه يظهر بالنضح لما ورد عند أبي داود والترمذى وصححه من حديث سهل بن حنيف بنلفظ يكفيك ان تأخذ كفاً من ماء فتضع به حيث ترى انه أصاب من ثوبك وأما الجواب عن حديث امره صلى الله عليه وسلم لعائشة بفركه التي بأن المراد به الفرك قبل الغسل لا مجرد الفرك فقط فهذا خلاف ما تقتضيه المقابلة للفرك بالغسل وكان أقرب من هذا ان يجاب بأن الفرك لم يكن بأمره صلى الله عليه وسلم لم انما كانت عائشة كتبت أفر كمن ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في كتب الحديث والأمر الرابع ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغسل موضع الخي من ثوبه ويجاب عنه بأن هذا فعل لا يصلح لاثبات النجاسة المستلزم لوجوب الازالة مع احق قال ان يكون غسله تذكيراً لما فيه من مخالفة النظافة وأما فركه عائشة فليته صلى الله عليه وسلم من ثوبه حال صلاته بأنه لم يعلم بذلك فالجواب عنه بأنه لو كان نجساً لما أقره الله على ذلك كما ثبت في حديث خلع النعل بعد دخوله في الصلاة لاخبار جبريل بهذا وقد قدمت ان الحكم يكون الشيء نجساً لا يقبل الابدليل تقوم به الحجة غير معارض بما هو أنقض أو مساو لان الحكم يكون الشيء نجساً يستلزم تعبد العباد بحكم من أحكام الشرع نعم به البلوى وقد وردت في مسك الختام شرح بلوغ المرام بجميع المختلفين ورجحت هناك ما رجحت وظهر لى الآن ان القيام في مقام المنع هو الذى ندين به عند الله وفى سبيل السلام والحق ان الاصل الطهارة والدليل على القائل بالنجاسة فخص بالقون على الاصل وذهب الخنفة رجمهم الله الى نجاسة الخي كغيرهم ولكن قالوا بظهوره الغسل أو الفرك أو الازالة بالخرق أو الاذخرة عملاً بالحديثين وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة بمجالات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيناها في حواشى شرح العمدة انتهى (والاصل الطهارة فلا يتل عنها الا نازل صحيح لم يعارضه ما يساويه أو يقدم عليه) لان كون الاصل الطهارة معلوم من كليات الشريعة المظهرة وجزئياتها ولا ريب ان الحكم بنجاسة شيء يستلزم تكليف العباد بحكم من أحكام الشرع والاصل البراءة من ذلك ولا سيما من الامور التي نعم بها البلوى وقد أوردنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الى السكوت عن الامور التي سكنت الله تعالى عنها وانها عفوان لم يرد فيه شيء من الأدلة الدالة على نجاسته فليس لاحد من عباده الله تعالى أن يحكم بنجاسته بمجرد رأى فاسد أو غلط في الاستدلال كما يدعيه بعض أهل العلم من نجاسة ما حرمه الله تعالى زاعم ان النجاسة والتحريم متلازمان وهذا الزعم من ابطال الباطلات فالتحريم للنهي لا يدل على نجاسته بعباقرة ولا تمنع ولا التزام بتحريم الخمر والميتة والدم لا يدل على نجاسة ذلك وكان الشارع قد علم وقوع مثل هذا الغلط لبعض أمته فأرشدهم الى ما يدفعه فأتانا انحازهم من الميتة أكلها ولو كان مجرد تحريم شيء مستلزماً للنجاسة لكان مثل قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الى آخره دليلاً على نجاسة النساء المذكورات في الآية والمسلم لا ينحس حياً ولا ميتاً كما ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح وهكذا يلزم نجاسة أعيان وقع التصريح بتعريضها وهي طاهرة بالاتفاق كالانصاب والازلام وما يسكر من النبات والثمار بأصل الخلقة فان قلت اذا كان التصريح بنجاسة شيء

أورجسته اوركسته يدل على انه نجس كما قلت في نجاسة الروث ولحم الخنزير فكيف لم يحكم
 بنجاسة الخمر لقوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس قلت لما وقع الخمر هنا
 مقتربا بالانصاب والازلام كان ذلك قرينة صارفة لعنى الرجسية الى غير النجاسة الشرعية
 وهكذا قوله تعالى انما المشركون نجس لما جاءت الأدلة الصحيحة المقتضية لعدم نجاسة ذوات
 المشركين كما ورد في كل ذبايحهم وأطعمتهم والتوضي من آيتهم والاكل فيها وانزالهم
 المسجد كان ذلك دليلا على ان المراد بالنجاسة المذكورة في الآية غير النجاسة الشرعية بل
 قد ورد البيان من الشارع لذلك بما لا يحتاج الى زيادة فقال في وقد نقيف لما أنزلهم المسجد
 ليس على أرض من أنجاس القوم شيء انما أنجاسهم على أنفسهم فهذا يدل على ان تلك
 النجاسة حكمية لاحسية والتعبدا انما هو بالنجاسة الحسية وأما ما ورد فيه ما يدل على نجاسته
 ولكنه قد عورض بما هو أرجح منه فلا شك انه يتعين العمل بالأرجح فان عورض بما هو
 فالاصل عدم التعبد بما يتعين ذلك الحكم حتى يرد مورد داخل الصاعين ثوب المعارضة أو راجحا
 على ما عارضه وبالجملة فالواجب على المصنف أن يقوم مقام المنع ولا يترشح عن هذا المقام
 الاجمعة شرعية قال في سبيل السلام والحق ان الاصل في الاعيان الطهارة وان التحريم
 لا يلزم النجاسة فان الحشيشة محرمة طاهرة وكل الخدرات والسمومات القاتلة لا دليل على
 نجاستها وأما النجاسة فيلزمها التحريم فكل نجس محرم ولا عكس وذلك لان الحكم
 في النجاسة هو المنع عن ملاسته على كل حال فالحكم بنجاسة العين حكم بضررها بخلاف
 الحكم بالتحريم فانه يحرم لبس الحرير والذهب وهما طاهران ضرر شرعية واجبا اذا
 عرفت هذا فتصريح الحر والخمر الذي دلت عليه النصوص لا يلزم منه نجاستها بل لا بد من دليل
 آخر عليه والابقاع على الاموال المتفق عليه من الطهارة فن ادعى خلافه فالدليل عليه انتهى
 وقد اوضح الماتن في مصنفاته كشرح المنتقى وبل الغمام وحاشية شفاء الاوام هذه
 المباحث المتعلقة بالنجاسة ما لا يحتاج الناظر في ذلك الى النظر في غيره فليراجع
 * (فصل وبطهر ما يتجسس بنفسه) * أي باسالة الماء عليه ثم ان ورد فيه شيء عن الشارع كان
 الواجب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك الوارد من دون مخالفة بزيادة عليه أو نقصان
 كما ورد في النعل اذا تلوث بالنجاسة طهر بمحسه وقد تقدم ما يدل على ذلك وقد قدم أيضا
 ما ورد في كيفية تطهير ما يتجسس بدم الحيض وبلعاب الكلب وبالجملة فكل ما علمنا الشارع
 كيفية تطهيره كان علينا ان يقتصر على تلك الكيفية وأما ما ورد فيه عن الشارع انه نجس
 ولم يرد فيه بيان كيفية تطهيره فالواجب علينا اذهاب تلك العين (حتى لا يبقى لها) عین ولا لون
 ولا ريح ولا طعم لان الشيء الذي يبعد الانسان ريحه أو طعمه قد بقي فيه جرمن العين وان لم
 يبق جرما ولو لم يبق اذا انفصل الرائحة لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الريح
 وكذلك وجود الطعم لا يكون الا عن وجود شيء من ذلك الشيء الذي له الطعم (والنعل بالمسح)
 وهكذا الخفف لانه جسم صلب لا يتخلل فيه النجاسة والظواهر انه عام في الرطوبة واليباسة
 فيطهر من النجاسة التي لها جرمن بالذلك ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم لما علم حدوث الشكوك
 في الطهارات فيما يأتي من الزمان وأطلعه الله على ما يأتي به المصابون بالسوسة من التأويلات

التي ليس لها في الشريعة أساس أو وضع هذا المعنى ايضا حايث يهدم عنده كل ما بنوعه على قنطرة
السنن والخيال فقال اذا جاء أحدكم المسجد فليظن نعليه فان كان فيها ما حبت فليمسح به بالارض
ثم ليصل فيها ولو لفظ أحدوا في داود اذا جاء أحدكم الى المسجد فليقلب نعليه وليظن فيها فان
رأى خبثا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها فانظر هذه العبارة الهادمة لكل شك فانه أول ما يبين
لهم انهم اذا وجدوا النجاسة في النعلين وجودا محققا فعلوا المسح بالارض ثم أمرهم بالصلاة
في النعلين ليعلموا بان هذه هي الطهارة التي تجوز الصلاة بعد هاتين ترى أحدكم يلعب به
الشيطان حتى يصير ما هو فيه نوعا من الجنون فيغسل يده أو وجهه مرة بعد مرة حتى يبلغ
العدد الى حد يضيق عنه الحصر مع ذلك شديد وكثرة عظيمة واستغراقا للفكر وهو يعلم بان
ذلك العضو لم تصبه نجاسة مغلظة ولا محققة فلا يزال في تعب ونصب وعناء اوله لا يلبث من رآه
انه لم يبق عنده من العقل بقية ثم اذا فرغ من العضو الاول بعد جهيد شرع في العضو
الثاني ثم كذلك وكثير منهم من يدخل محل الطهارة قبل طلوع الفجر ولا يخرج الا بعد طلوع
الشمس فما يبلغ الشيطان هذا المبلغ من أحد من العصاة لانه ذنب نفسه في معصية لاله
فيها للنفس ولا رفعة للقدر وصار بمجرد تجاوز الثلاث الغسلات كما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيمن تجاوزها فقد أساء وتمدى وظلم فجمع له صلى الله عليه وسلم بين هذه الثلاثة
الانواع ثم لم يفتع منه هذا حتى صيره تاركا للفرصة التي ليس بين العبد وبين الكفر الاثر كما
كأنت في الحديث الصحيح عن جابر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الرجل وبين
الكفر ترك الصلاة أخرجه مسلم وأحدوا أبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرج أهل السنن
وأحمد من حديث يزيد بن زريع قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول العهد الذي بيننا
وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر وأخرج الترمذي عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال كان
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الصلاة فانظر كيف
صار هذا الموسوم بنصر رسول الله صلى الله عليه وسلم مسيئاته عن ظالمها كافرا ان يبلغ الى
الحال الذي ذكرناه فهذا باعتبار ماله عند ربه واما باعتبار ماله عند الخلق فأقل الاحوال
ان يقال الجنون يلعب به الشيطان في مخالفة شريعة الرحمن فخر الدنيا والآخرة
ذلك هو الخسران المينوع هذا فهو ذنب نفسه بأشد العذاب وكثيرا ما ينفضي به ذلك
الى علة كبيرة تكون سبب الهلاك فليقل ربه قاتلا لنفسه في معصية فلا يراى رائحة الجنة
كأنت عنه صلى الله عليه وسلم فيمن قتل نفسه وهذه الجنة يقع فيها العالم والجاهل فمن
كان جاهلا اعتذر لنفسه باعدا ريطانية قد استنله الشيطان بها ففهم من يقول لم أتيقن
كمال الثلاث الغسلات في كل عضو وهو قد غسل ذلك العضو مئتين ومئة من يقول أريد ان
أغسل غسل مشروعا لا تبني شعرة ولا بشرة الا وقد غسلها الغسل والذبح فقرأه بقلب يديه
وربما به ويدل كل موضع منه في مقدار الجنة ذكرا فليطعنا في شرع بالعلمة ثم يدلك جراً بعد
جوس حتى يفرغ من الاصبع ثم ياخذ في الاخرى ثم كذلك فلا يفرغ من غسل يده الا بعد عدة
طويلة ثم يلعب به الشيطان فيشككه فيما قد غلبه أنه لم يغسله فيعود اليه ثم كذلك
فلا يكمل الثلاث الغسلات في زرعه الا بعد ان يبلغ نفسه الى حد يرجع من رآه ومن كان

عالمًا يعترف بأن هذا الفعل مخالف للشرعية وأنه وسوسة شيطانية وهو أجمع الرجلين فإنه
 ممن أضله الله على علم ونادى على نفسه بأنه منقاد لطاعة شيطانه في مخالفة خالقه مستغرق
 بعبادة عبد الله إبليس لم يبق فيه بقية تزجره عن معصيته فلم يستحي من الله فيصمله الحياء
 على إثارة الرحمن على الشيطان ولم يستحي من الناس في مردعه حياؤه عن التحدث لعباد الله
 بأنه قد اشتغل عن ربه بطاعته الشيطان وفي مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا لم تستحي فاصنع ما شئت والحاصل أن هذه الهنة قد عمت وطمت عند كل فرد من أفراد
 العباد منها جز من الأجزاء من قلوب الكل من طاعة الشيطان ومخالفة الرحمن والتأجى من
 ذلك هو الكبريت الأحمر وعنقا مغرب والغراب الأبقع ومن أنكره هذا فليجرب نفسه
 ويعمل بمثل هذا النص الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في مسح الأذى الذي يعلق بالنعل
 في الأرض ثم يصلي فيه ويتطهر عند ذلك كيف يجد نفسه مع أن ذلك هو الممسح الذي لا يرجع
 إليه جهد سواه أن أنصف من نفسه فليصدق فعله قوله وإن كان مقلداً فله بالآفة الأسلاف
 قدوة وهم الأقل من القائلين بذلك وهيأت ذلك فإن الشكوك والخيلات قد جعلها
 الشيطان ذريعة يقتصص بها من لم يقع في شباك المنصوبة للمتكبرين من العصاة المستعترين
 بحجبتها لأنه وجد قوماً لا تطمع أنفسهم إلى شرب الخمر وارتكاب القبور فغفلوا عن حقيقة جمع
 لهم فيها بين خزي الدنيا والآخرة فهم أشقى أساعه اللهم أعذنا من نزغات الشيطان وأجرنا
 من خزي الدنيا وعذاب الآخرة (والاستحالة تطهرة) أي إذا استحالت الشيء إلى شيء آخر
 حتى كان ذلك الشيء الآخر مخالفاً للشيء الأول ولنا وطعنا وريحنا كاستحالة العذرة
 رماذا وقد أوضحت ذلك في كتابي دليل الطالب فليراجع وحققه الماتن في وبل الغمام
 والليل الجرار وغيرهما (لعدم وجود الوصف المحكوم عليه) يعني فقد فقد الوصف
 الذي وقع الحكم من الشارع بالنجاسة عليه وهذا هو الحق والخلاف في ذلك معروف
 (وما) كان (لا يمكن غسله) من المتنجسات كالارض والبر (تطهيره) بالصب عليه أو الزح
 منه حتى لا يبقى أي لا يوجد (للنجاسة أثر) لأنها لو كانت باقية لكان التعبد بإزالتها
 باقياً ولكن هذا إنما يكون في مثل النجاسة التي لها جرم ولون وأما مثل البول فقد ورد
 عن الشارع أن تطهيره بأن يصب عليه ذنوب من ماء فإذا وقع ذلك صارت الارض المتنجسة
 بالبول طاهرة (أقول) البول على الارض يطهره مكاثره الماء عليه وهو ما خوذ مما تقر به عند
 الناس فاطية أن المطهر الكثير يطهر الارض وإن المكاثره تذهب بالرائحة الممتنة وتجعل
 البول متلاشياً كان لم يكن في المستوى قال الشافعي رح إذا أصاب الارض بول أو غيره من
 النجاسة المائعة فصب عليها الماء حتى غلبها طهرت والغسالة طاهرة إذا لم يكن فيها تفسير
 ولكنها لا تطهر وقرق بين ورود النجاسة على الماء ورود الماء على النجاسة وعند الحنفية رح
 الغسالة نجسة والارض لا تطهر بصب الماء حتى تزول عنها الغسالة انتهى (والماء هو
 الأصل في التطهير فلا يقوم غيره مقامه إلا بأذن من الشارع) لأن كون الأصل في التطهير هو
 الماء قد وصف بذلك في الكتاب والسنة وصفاً مطلقاً غير مقيد بل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 الماء طهور يرشد إلى ما ذكرنا من أن هذه قواعدها في العلم بها وعلى الأصول فإذا ثبت عن

الشارع ان تطهير شيء من النجاسات يكون بغسل الماء كسبح النعل بالارض ونحو ذلك كان
الماء غير متعين في تطهير تلك النجاسة بخصوصها بل تقتصر عليه هذا النوعين الماء فيماعداهما
وهذا هو الحق وقد ذهب الجمهور الى ان الماء هو المتعين في تطهير النجاسات وذهب أبو حنيفة
رح وأبو يوسف رح الى انه يجوز التطهير بكل مانع طاهر ويرد على الجمهور وعائيت عن
الشارع تطهيره بغسل الماء ان كانوا يقولون ان الماء يتعين في مثل ذلك ويرد على أبي حنيفة
رح ومن معه بأن اثبات مطهر لم يرد عن الشارع أو تطهيره على غير الصفة الثابتة عنه
مدفوع

• (باب قضاء الحاجة) •

والحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
اذا قعد أحدكم لحاجته وعبر عنه الفقهاء بباب الاستطابة الحديث ولا يستطيب بيته
والمحدثون بباب التخلي مأخوذ من قوله اذا دخل أحدكم نخلًا والتبر من قوله البراز
في الموارد والكل من العبارات صحيح (على التخلي الاستتار) فينبغي ان يسعد لا يجمع منه
صوت أو يشم منه ريح أو يرى منه عورة ولا يرفع ثوبه (حتى يدن من الارض) عند قضاء
الحاجة ويستتر بمثل حائش نخل عما يرى أسفل بدنه من لم يجد الا ان يجمع كنيه من رمل
فليس يستدبره فان الشيطان يلعب بمقاعده بن آدم وذلك لان الشيطان جبل على أفكار فاسدة
وأعمال شنيعة كذا في الحجة وذلك لما ورد من الأدلة الله تعالى وجوب ستر العورة عموماً
وخصوصاً الا عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند القعود وقد أخرج
أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة رقتهم من أبي
الغائط فليستتر (والبعد) لما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث جابر رضي الله
عنه قال خرجنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في سفر فكان لا يأتي البراز حتى يغيب نل
يرى ولقظ أبي داود مكان اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد رجاله رجال العصى
الا مع عبد بن عبد الملك الكوفي فقيه مقال بسير (أو دخول الكنيه) يعني اذا أراد ان
يقضي الحاجة في البنيان وهناك كنيه فليس عليه الا ان يدخله وان قرب من الناس
لمسا في من حديث ابن عمر (و) أما قوله الكلام فلحديث لا يخرج الرجلان يضربان القاذم
كاشقين عورتهم ما يتعد ثمان فان الله عفت على ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من
حديث أبي سعيد وأخرج نحوه ابن السكن وصححه من حديث جابر رضي الله تعالى عنه
(و) أما قوله (الملاسة للملحومة) فلحديث أنس رضي الله عنه عند أهل السنن وصححه الترمذي
والمندري وابن دقيق المديلة قل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلا يزع خاتمه
ولم يأت من ضعفه بما تقوم به الحجة في التضعيف (وتجنب الامكنة التي منع عن التخلي فيها
شروع) كالتخلي في ظل الناس وطريقهم ومعتهم والماء الدائم فقد ورد في ذلك أحاديث منها
حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند مسلم رح وأحمد رح وأبي داود رح قال اتقوا الملاعين
قالوا وما الملاعين يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم وأفهمهم ان
الحكمة الاحتراز عن لعنهم وتأذيمهم ومنها حديث معاذ بن جبل عند أبي داود وابن ماجه

والخاتم وابن السكن ومحمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اتقوا الملا من
 الثلاث السرا في الموارد وقارعة الطريق والظل وقد أعل بأنه من رواية أبي سعيد
 الجعفي عن معاذ ولم يسمع منه وفي الباب أحاديث فيها مقال ومن الامكنة التي نهى الشارع
 عنها بطريق حديث عبد الله بن مرجس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان يبال
 في البحر أخرجه أحد والنسائي وأبو داود والخاتم والبيهقي وقد أعل بأنه من رواية قتادة عنه
 ولم يسمع منه ولكنه قد صحح معناه منه علي بن المديني وصحح الحديث ابن خزيمة وابن
 السكن والبخاري يكون ماوى حبة أو مثلها فتخرج وتؤذى ومنها ما أخرجه أحمد روح وأهل
 السنن من حديث عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يبول أحدكم
 في مستحمه ثم يوضأ فيه فان عامة الوساوس منه ومنها ما أخرجه مسلم روح وأحمد روح
 والنسائي روح وابن ماجه روح عن جابر رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى ان يبال في الماء الزاكد (أو يعرف) وجهه انهم يتأذون بذلك وما كان ذريعة الى
 ما لا يصلح فهو لا يصلح (وعدم الاستقبال والاستديار القبلة) قد ورد في ذلك أحاديث منها
 ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب بلقظ اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة
 ولا تستدبروها ولكن شرقوا أو غربوا وأخرج نحوه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة رضى
 الله تعالى عنه ومن حديث سلمان أيضا وابن ماجه وابن حبان من حديث عبد الله بن الحرث
 ابن جبر وأبو داود ومن حديث عبد الله بن مغفل والدارمي في مسنده من حديث سهل بن
 حنيف وقد اختلف أهل العلم في ذلك على ثمانية أقوال استوفاهما الماتن في نيل الاوطار
 وقد استدلل من لم يمنع من ذلك بما أخرجه الجماعة من حديث ابن عمر قال رقت يوما على
 بيت حفصة رضى الله تعالى عنها فأرأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبر الكعبة وجعلوا هذا الحديث ناسخا لاحاديث التي ومن جهة ما استدللوا به
 حديث جابر رضى الله تعالى عنه عند أحمد روح وأبي داود روح والترمذي روح وحسنه
 وابن ماجه روح والبخاري روح وابن الجارود روح وابن خزيمة روح وابن حبان روح
 والخاتم روح والدارقطني روح قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان تستقبل القبلة
 يبول فأبته قبل ان يقبض بهام يستقبلها وقد نقل الترمذي عن البخاري روح تصحيحه
 ومحمد أيضا ابن السكن وحسنه أيضا البزار ولا يخفى انه قد تقرر في الاصول ان فعله صلى
 الله تعالى عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة فوقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم
 لا يعارض النهي عن الاستقبال والاستديار القبلة فان قلت حديث عائشة رضى الله
 تعالى عنها عند أحمد روح وابن ماجه روح قالت ذكر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ان ناسا يكرهون ان يستقبلوا القبلة بفر وجههم فقال أو قد فعلوا ما حولو ام تعذروا قبل
 القبلة قلت لوصح هذا المكان صالحا للتسبح لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعله لقصد
 التشريع للامة ولخالفه من كان يكره الاستقبال ولكنه لم يصح فان في اسنا خالد بن
 أبي الصلت قال ابن حزم هو مجهول وقال الذهبي في الميزان في ترجمة خالد بن أبي الصلت ان هذا
 الحديث منكر وقد استدلل من خصص المنع من الاستقبال والاستديار القبلة بالفناء

بما أخرجه أبو داود رحمه الله والحاكم رحمه الله عن مروان الأصغر رضي الله عنه قال رأيت ابن عمر
 أنا خراجته مستقبلاً القبة له يقول اليها فقلت يا أبا عبد الرحمن أليس قبضي عن ذلك
 فقال بلى إنما سميت عن هذا في القضاء فإذا كان بينك وبين القبة شيء يسترك فلا بأس وقد
 حسن الحفاظ في الفتح أسنده ولكنه إنما يكون هذا دليلاً إذا كان قد سمع من النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم ما يقيد تخصيص ذلك النهي السابق وأما إذا كان مستنده أنما هو مجرد
 فهمه من فعله صلى الله تعالى عليه وسلم في بيت حفصة رضي الله عنها فلا يكون هذا القهم حجة
 ومع الاحتمال لا ينقض للاستدلال قال الشافعي رحمه الله الاستقبال والاستدبار محرمان في الصحراء
 لافي البيان ووجه الجمع عنده تنزيل النهي والاباحة على حالتي وقال أبو حنيفة رحمه الله
 مكر وهان فيما سوا وجه الجمع عنده ان النهي للتنزيه والفعل لبيان الجواز في الجملة
 كذا في المسوى قال في سبيل السلام اختلف العلماء في خمسة أقوال أقربها بحرم
 في الصحاري دون العمران لان أحاديث الاباحة وردت في الاباحة فحلت عليه وأحاديث
 النهي عامة وبعد تخصيص العمران بأحاديث فعله التي سلفت بقيت الصحراء على التحريم
 وقد قال ابن عمر إنما سميت عن ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبة شيء يسترك فلا بأس
 رواه أبو داود وغيره وهذا القول ليس بالبعيد لبقاء أحاديث النهي على باهم وأحاديث
 الاباحة كذلك إنما سميت وروى عن عائشة عن الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل
 قائماً وروى عن عمر عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يقول قائماً وروى
 الحاكم أن بوله صلى الله عليه وسلم قائماً كان لرض لكن ضمه الدارقطني والبيهقي فلم يكن
 صالحاً لجل بوله على حال الضمورة فالأولى أن يقال ان فعله صلى الله عليه وسلم لبيان
 الجواز وان البول من قيام مكره فقط وفعله للمكره لبيان حكم شرعي جائز ولا ريب ان
 البول من قيام من الجفاف والغلظة والنخالقة للهيمة المستحسنة مع كونه مظنة لاتضاح
 البول وترشه على البائل وثيابه فقل أحوال النهي مع هذه الأدلة وان يكون البول من
 قيام مكره وهذا على فرض ان فعله صلى الله عليه وسلم لقصد التشريع حتى يكون لبيان
 الجواز ويكون صارفاً للنهي فان لم يكن كذلك فالنهي باق على حقيقته والبول من قيام
 من خصائصه ولكن بعد ثبوت النهي من طريق صحيحة أو حسنة وقد أوضح ذلك شيخنا
 العلامة الشوكاني في شرح المنتقى وعليه الاستجمار بثلاثة أفعال ظاهرة أي مسحات
 لانها لا تنق غالباً بقل من ثلاثة أفعال كما في صحيح مسلم وغيره من حديث سلمان ان النبي صلى
 الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار بأقل من ثلاثة أفعال وعن الاستجمار بجميع أو عظم
 وأخرج أحمد رحمه الله والنسائي رحمه الله وأبو داود رحمه الله وابن ماجه رحمه الله والدارقطني رحمه الله وقال أسنده
 صحيح حسن من حديث عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 اذا ذهب أحدكم الى الغائط فليستط بثلثة أفعال فانه تجزئ عنه وأخرج نحوه
 أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه رحمه الله
 من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمر بثلاثة أفعال
 وينهى عن الروثة والرمة وأخرج ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وأبو عوانة في صحيحه

والشافعي رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا بلفظ وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار
وفي الباب أحاديث غير ما ذكرناه وأعلم ان هذه الأدلة مطلقة غير مقيدة بكون الأحجار المذكورة
للفرج الأعلى والأسفل أولهما جميعا أذهب هو يصدق ما في الحديث من قوله وان يستنجي أحدهما
بأقل من ثلاثة أحجار على من أراد ان يستنجي بعد البول فقط أو بعد الغائط فقط أو بعدهما
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم وكان يأمر بثلاثة أحجار يصدق على كل ذهاب إلى الغائط
سواء ذهب إلى البول فقط أو إلى الغائط فقط أو لهما فأن قلت لفظ الحديث إذا أتى أحدكم
الغائط قلت المراد بالغائط هنا المكان المطهر لا نفس الخارج كما صرح به أئمة اللغة وكذلك
قوله صلى الله عليه وسلم وليستنج أحدكم بثلاثة أحجار شامل لكل فاض للعاجلة سواء ذهب إلى
البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب إليهما جميعا وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليذهب
معه بثلاثة أحجار يستطب بهن فانهم يجزئ عنه يتناول من بال فقط كما يتناول من تغوط فقط
وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم فليستنج بثلاثة أحجار يصدق على كل فاض للعاجلة كما عرفت
وكذلك قوله أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يجترئ بأقل من ثلاثة أحجار وقوله
وأعدوا النبل إذا تقرر هذا علم انه شرع الاستجمار لمن بال كما شرع لمن تغوط وان يكون
بثلاثة أحجار ولم يرد ما يخالف هذا من شرع ولا لغة ولا في ذلك حديث إذا بال أحدكم
فليترد ذكره ثلاثا كما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه
وقد قال ابن معين لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال الثوري اتفقوا على انه ضعيف وقال أبو حاتم
حديثه مرسل لأن الحديث وان كان بحالته يوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث
الاستجمار إذا الاستجمار إنما هو المسح بالجار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو
الذكر لا الاستخراج ما كان داخلهما فالتنوي بالاستجمار مختلفان فهو ما وصداور ما ومكانا
وصفة فكيف يجعل أحدهما معاضلا لآخر لا سيما حديث التنوي يمكن من الضعف لا تقوم
به الحجة على فرض انفراد فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة وتزعم عنوا
عندهم أنه أدنى ممارسة للفن والكلام على هذه المسئلة يطول جدا فن أراد الاستقصاء
فعليه بالفتح الرباني في فتاوى الشوكاني وبكتاب دليل الطالب على أرجح المطالب ثم أعلم
انه قال الشيخ أحمد دوالي الله المحدث الدهلوي في المسوى شرح الوطأ قال الشافعي رح
الاستنجاء واجب والمراد ثلاث مسحات وقال أبو حنيفة رح سنة والمراد الانقاء وقال
الشافعي لا يجوز الاقتصار على أقل من ثلاثة أحجار وان حصل الانقاء بما دونها فان لم يحصل
يجب أن يزيد حتى يحصل فان حصل بعد ما يستغنى يستحب أن يجتم بالوتر وقال أبو حنيفة رح
بسن الانقاء ولا يستحب الايتار وتأويل الحديث عنده ان المراد باليتار هو التثليث كفي به
عن الانقاء ويستحب الاستجماء بالماء من غير وجوب عن عمر بن الخطاب يتوضأ بالماء لما
نعت أزاره قلت معنى الوضوء هنا الغسل والتنظيف وعليه عامة أهل العلم انتهى وورد
كبيرة استعمال الثلاث في حديث ابن عباس رضي الله عنه يجزئ للصفتين ويجزئ له سرية
بسين مهمله ورا مضمومة أو مفتوحة مجزئ للحدث من الدبر (أو ما يقوم مقامها) للضرورة
أي اذ لم توجد الأحجار ما يمكن ذلك الغير مما ورد التمسك به كالثوب والرجيع والعظم

فانه لا يجوز ولا يجزى قال في الحجة لانه طعام الجن وكذا سائر ما يقع به ويستحب الجمع بين
الحجر والماء وأقول لاشك ان الاستجماع بالماء أفضل من الاستنجاء بالحجارة من دون ماء لانه
أقبح للنجاسة فلا تبقى بعده عين النجاسة فلو أخرج من تحت لاف الاستجماع بالحجارة وهو الاستنجاء
فأذا لم يبق جزء من عين النجاسة بقي أثر من آثارها وأذا لم يبق شيء من الآثار بقيت الرائحة
ومع هذا فهو من السنن كائنت في الأحاديث الصحيحة مقرراً بما لا خلاف في منعه وعيته
انما الشأن في كونه يجب على من قضى الحاجة اذا أراد القيام الى الصلاة ان يستنجي بالماء
ولا يكفي الاستجمار بالاجحار ثم يتوضأ وضوء الصلاة ثم يصلي والاستدلال على الوجوب
بحديث أهل قبل الأئمة ان غاية ما فيه تخصيصهم بالامر بذلك دون غيرهم فان سائر الأصناف
كأهل الأندلس لا يستنجون بالماء ولهذا خص الله أهل قبل الأئمة ثم لم يرده صلى الله عليه وسلم
أمر غير أهل قبل الأئمة وقد ذهب الى أنه يكفي الاجحار ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص والساقية
والحنفية كما حكى ذلك في البحر الزخار عنهم بل حكى أيضاً عن عطاء بن رباح أن غسل الأبرم حدث
وعن سعيد بن المسيب ما يفعله الاقسام كذا في البحر روى عنه انه كان يقول اذن لا يزال
في يدي حتى يعني اذا غسل فرجه بالماء ويدل على عدم الوجوب أحاديث الامر بالاستجمار
وما ورد من ان ثلاثة أحجار بنقين المؤمن لم يصح والاصل أنه لا نزاع في كون الماء أفضل انما
النزاع في أنه يتعين ولا يجزى غيره وهذا كله على فرض ثبوت قوله في حديث أهل قبل
ذلكموه فعليه كونه ولكنه لم يثبت في شيء من كتب الحديث بل الذي في الجامع عن أنس
ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاهل قبلنا ان الله قد أحسن الشئاء عليكم فإذا
قالوا المجمع في الاستجمار بين الاجحار والماء قال في الجامع ذكره زين وفي التلخيص عن البزار
في مسنده قال نبأنا عبد الله بن شبيب نبأنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال وجدت
في كتاب أبي عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن العباس قال نزلت هذه الآية في أهل قبلنا
نيسه رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المطهرين فسألهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم قالوا انما تتبع الحجارة الماء قال البزار لا تعلم أحدا رواه عن الزهري أحمد بن عبد العزيز
ولاعنه الابن انتهى ومحمد بن عبد العزيز ضعفه أبو حاتم فقال ليس له ولا خويه عمران
وعبيد الله حديث مستقيم وعبد الله بن شبيب أيضاً ضعف وأصل الحديث في سنن أبي داود
والترمذي وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
الماء فعل الاستجمار على وجوب الاستجماع بالماء وهو قوله لهم فعليه كونه اغرامهم على
الفعل بمعنى الزموا لم يثبت حتى ثبت ما دل عليه واعلم ان الأدلة في هذه المسئلة غير مقيدة
بكون الاجحار المذكورة للفرج الاعلى أو الاصل أو لهما جميعاً اذ يصدق قوله صلى الله تعالى
عليه وسلم وان يستنجي أحداً فاقبل من ثلاثة أحجار على من أراد ان يستنجي بعد البول فقط
أو بعد الغائط فقط أو بعدهما وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يأمرنا بثلاثة
أحجار يصدق على كل ذهاب الى الغائط سواء ذهب الى البول فقط أو الى الغائط فقط أو لهما
والمراد بالغائط في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أتى أحدكم الغائط المسكن الماطم ان ينفس
الخارج كما صرح به أئمة اللغة وكذلك قوله ويستنجي أحداً بثلاثة أحجار شامل لكل

فاض للعاجبة سواه ذهب الى البول فقط أو الغائط فقط أو ذهب اليهما جميعا وكذلك قوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فليذهب معه بثلاثة اجار يستطعن فانهما تجزئ عنه يتناول من
 بال فقط كما يتناول من تغوط فقط وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فليستنج بثلاثة اجار
 يصدق على كل فاض للعاجبة كما عرفت وكذلك حديث أميرنا رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم ان لا تجزئ باقل من ثلاثة اجار وقوله وأعدوا النبل اذا تقرر هذا علمت انه
 شرع الاستجمار ان بال كما شرع لمن تغوط وان يكون بثلاثة اجار ولم يرد ما يخاف هذا
 من شرع ولا لغة ولا اشتقاق والاستجمار هو غسل البدن عن الاذى بالماء ومسحه بالخر
 كما صرح به صاحب النهاية وصاحب الصحاح والقاموس والاستجمار عندهم استعمال الجمار
 والتمسح بالجمار وهي الاجار المصار وهو استعمال من غير تقييد قال في القاموس استجمر
 استنجي انتهى وهو كالا يتخفى يصدق على من استنجى به الدرر الجاهل أو الاسفل أو لهما وكذلك
 تصدق الاستطابة على مسح الذكر والفرج قال في النهاية الاستطابة والطابة كناية عن
 الاستجمار وسعى به من الطبيب لانه يطيب جسده بما زالة ما عليه من الخبث بالاستجمار أى يظهره
 ومثله ذلك في الصحاح والقاموس ثم قد وردت أحاديث فيها مجرد الامر بثلاثة اجار من
 غير ذكر استجمار ولا استطابة ولا استجمار ولا نزاع في صدقها على الذهاب الى البول كما تصدق
 على الذهاب الى الغائط وحديثنا تعلم انه شرع لمن بال ان يستجمر بالاجار عقب البول كما
 شرع لمن تغوط ان يفعل ذلك ولا ينافي ذلك حديث اذا بال أحدكم فليستنج كره ثلاثا كما
 أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث عيسى بن يزيد عن أبيه وقد قال ابن معين
 لا يعرف عيسى ولا أبوه وقال الثوري اتفقوا على انه ضعيف وقال أبو حاتم حديثه مرسل
 لان الحديث وان كان عمالا تقوم به الحجة لكنه يمكن الجمع بينه وبين أحاديث الاستجمار
 اذا الاستجمار اتماه المسح بالجمار لما تلوث بالبول أو الغائط من خارج الفرج أو الذكر
 لا لا استخراج ما كان داخلها قال الثوري الاستجمار مختلفان مفهوم ما وصفا وزمانا وما كانا وصفا
 فكيف يجعل أحدهما معارضا لآخر لا سيما وحديث الترمذي كان من الضعيف لا تقوم به
 الحجة على فرض انفراد فكيف يؤخذ به وتترك أحاديث الاستجمار المتواترة وتؤثر ما معنوا
 عندهم له أدنى ممارسة للفن وقد أوضحت ذلك في دليل الطالب على أربع المطالب فليراجع
 (وتندب الاستعاذة عند الشروع) أى الدخول لان الحشوش محتضرة يحضرها الشياطين
 لانهم يحبون النجاسة ووجه ما أخرجه الجماعة من حديث أنس رضي الله عنه قال كان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا دخل الخلاء قال اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجاسات
 وقد روى سعد بن منصور في سننه انه كان صلى الله تعالى عليه وسلم يقول اللهم انى أعوذ بك
 من الخبث والنجاسات واسأله على شرط مسلم (والاستغفار والحمد بعد الفراغ) لانه وقت
 ترك ذكر الله تعالى ومخالطة الشياطين والدليل عليه ما أخرجه ابن ماجه روح باسناد صالح
 من حديث أنس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلاء
 قال الحمد لله الذى أذهب عني الاذى وأخرج نحوة النساءى روح وابن السني روح من حديث
 أبي ذر رضي الله تعالى عنه وروى السيوطي روح لصحته وأخرج أحمد روح وأبو داود روح

والترمذي رح وابن ماجه رح من حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا خرج من الخلا قال غفرانك وصحبه ابن حبان رح وابن خزيمة رح والحاكم رح

(باب الوضوء)

فرض مع الصلاة قبل الهجرة فبسنه وهو من خصائص هذه الامة بالنسبة لبقيّة الامم لا لانياتهم (يجب على كل مكلف) لمن أراد الصلاة وهو محدث أو جنب (ان يسمى) وجهه وجوب التسمية ما ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أخرجه أحمد رح وأبو داود رح وابن ماجه رح والترمذي رح في العلل والدارقطني رح وابن السكن رح والحاكم رح والبيهقي رح وليس في اسناده ما يسقطه عن درجة الاعتبار وله طرق أخرى من حديث عبد الدارقطني رح والبيهقي رح وأخرج شعوبه أحمد رح وابن ماجه رح من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه ومن حديث أبي سعيد رضي الله عنه وأخرج آخرون شعوبه من حديث عائشة رضي الله عنها ومسلم بن سعد رضي الله عنه وأبي سبرة رضي الله عنه وأم سبرة رضي الله عنها وعلي رضي الله عنه وأبو رضي الله عنه ولا شك ولا ريب انها جميعا تنتهض للاحتجاج بها بل مجرد الحديث الاول ينهض للاحتجاج لانه حسن فكيف اذا اعتد به هذه الاحاديث الواردة في معناه ولا حاجة للتطويل في تحريجها فالكلام عليها معروف وقد صرح الحديث بنفي وضوء من لم يذكر اسم الله وذلك يفيد الشرطية التي يستلزم عدمها العدم فضلا عن الوجوب فانه أقل ما يستفاد منه (اذا ذكر) تقييد الوجوب بالذكر للجمع بين هذه الاحاديث وبين حديث من تواتر ذكر اسم الله عليه كان طهورا لجميع بدنه ومن تواتر ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لاجزاء وضوئه أخرجه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن عمر رضي الله عنه وفي اسناده متروك ورواه الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفي اسناده أيضا متروك ورواه أيضا الدارقطني رح والبيهقي رح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه ضعيفان وهذه الاحاديث لا تنتهض للاستدلال بها وليس فيها أيضا دلالة على المطلوب من ان الوجوب ليس الاعلى المذكور ولكنه يدل على ذلك أحاديث عدم المؤاخذه على السهو والنسيان وما يفيد ذلك من الكتاب العزيز فقد اندرجت تلك الاحاديث الضعيفة تحت هذه الادلة البكينة ولا يلزم مثل ذلك في الاعضاء القطعية وبعد هذا كله في التقييد بالذكر اشكال قال في الحجة البالغة قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه في الحديث على تعميمه وعلى تقدير حصته فهو من المواضع التي اختلف فيها طريق التلقي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقد استقر المسلمون بكون وضوء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعلمون الناس ولا يذكرون التسمية حتى ظهر زمان أهل الحديث وهو نص على ان التسمية ركن أو شرط ويمكن ان يجمع بين الوجهين بأن المراد هو التذكير بالقلب فان العبادات لا تقبل الا بالنية وحينئذ يكون صيغة لا وضوء على ظاهرها ثم التسمية أدب كسائر الادب لقوله صلى الله

تعالى عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ باسم الله فهو أبتر وقبيل ساعلى مواضع كثيرة ويحتفل
 ان يكون المعنى لا يكمل الوضوء ولكن لا يرتضى مثل هذا التأويل فانه من التأويل البعيد
 الذي يعود بالخالفه على اللفظ انتهى وأقول قد تقرران النقي في مثل قوله لا وضوء يتوجه
 الى الذات ان أمكن فان لم يمكن توجهه الى الاقرب اليها هو نقي الصفة فانه أقرب الجاهزين
 لا الى الابعس وهو نقي الكمال واذا توجه الى الذات أى لذات وضوء شرعية أو الى الصفة
 دل على وجوب التسمية لان اتقاء التسمية قد استلزم اتقاء الذات الشرعية أو اتقاء مقامها
 فكان تحصيل ما يحصل الذات الشرعية أو صحتها واجبا ولا يتوجه الى نقي الكمال الاقرينة
 لان الواجب الجمل على الحقيقة ثم على أقرب الجاهزات اليها ان تعذر الجمل على الذات ثم
 لا يحصل على أبعد الجاهزات الاقرينة ويمكن ان يقال ان القرينة ههنا المسوقة لجمل النقي
 على الجاهز الابعس هي ما أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من توضأ وضوءه كان ظهوره بالجسد ومن توضأ ولم يذكر اسم الله على
 وضوءه كان ظهوره لاجسامه موضعا (ويتمحض ويستشاق) وجهه انه ما من جملة
 الوجهه التي ورد القرآن الكريم بفسله وقد بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في القرآن
 بوضوءه المنقول اليها ومن جملة ما نقل اليها المضمضة والاستنشاق فأذا ذلك ان الوجه
 المأمور به له من جملة المضمضة والاستنشاق وقد ورد الامر بذلك كما أخرجه الدارقطني
 رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالمضمضة والاستنشاق وثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أيضا ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر وثبت عند أهل
 السنن وصححه الترمذي رحمه من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه باللفظ وبالغ في الاستنشاق
 الا ان تكون صائغا وأخرج النسائي رحمه من حديث سلمة بن قيس رضي الله عنه اذا توضأت
 فانتثروا أخرجه الترمذي رحمه أيضا وفي رواية من حديث لقيط بن صبرة رضي الله عنه
 المذكور اذا توضأت فمضمض أخرجهما أبو داود بإسناد صحيح وقد صحح حديث لقيط رضي الله
 عنه الترمذي رحمه والنووي رحمه وغيرهما ولم يأت من أهل العناية فيه وقد ذهب
 الى وجوب المضمضة والاستنشاق أحمد رحمه واسحق رحمه وبه قال ابن أبي ليلى رحمه وحاجد
 ابن سليمان رحمه وذهب جماعة من أهل العلم الى ان الاستنشاق واجب في الفسل والوضوء
 والمضمضة سنة فيهما حكى هذا المذهب النووي رحمه في شرح مسلم عن أبي ثور رحمه وأبي
 عبيد رحمه وداود الظاهري وابن المنذر رحمه ورواية عن أحمد رحمه وقد روى غيره مثل
 ذلك عن أبي حنيفة رحمه والثوري رحمه وزيد بن علي رحمه وذهب مالك رحمه والشافعي
 رحمه والاوزاعي رحمه والليث رحمه والحنبل رحمه والبصري رحمه والزهرى رحمه وريجة رحمه
 ويحيى بن سعيد رحمه وقتادة رحمه والمكلم بن عتيبة رحمه ومحمد بن جوير الطبري رحمه الى
 انها غير واجبة واستدلوا على عدم الوجوب بحديث عشر من سنن المرسلين وهو
 حديث صحيح ومن جعلها المضمضة والاستنشاق ورد به لم يرو بلفظ عشر من السنن بل
 بلفظ عشر من الطائفة وعلى فرض ورود ذلك اللفظ فالمراد بالسنة الطريقة وهي قم

الواجب لا ما وقع في اصطلاح اهل الاصول فان ذلك اصطلاح حادث وعرف متجدد
لا تحمل عليه أقوال الشارع وهكذا يجاب عن استدلالم بحديث ابن عباس رضي الله عنه
بلفظ المضمضة الاستنساخ سنة أخرجه الدارقطني روح واستاده ضعيف والمراد بالسنة
في اصطلاح الشارع وأهل عصره ما دل عليه دليل من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أو فعله
أو تقريره وله سداجعت السنة قاله للقرآن فهذه اللفظة أهم من المدعى فانها تطلق على
الواجب كما تطلق على المنسوب فيقال مثلا الدليل على هذا الحكم من السنة ولا يقال ان
الحقيقة الشرعية مقدمة على القافية لان المراد بالسنة كما عرفت في لسان الشارع ليس
ما اصطح عليه الفقهاء وأهل الاصول فتأمل (ثم يفضل جميع وجهه) والمراد بالوجه ما يسمى
وجهه عند أهل الشرع والفتوة وجوب غسل الوجه لا خلاف فيه في الجملة وقد قام عليه
الدليل ككتاب السنة (ثم يمد مع مرفقيه) وهو نص القرآن الكريم والسنة المطهرة ولا خلاف
في ذلك وانما وقع الخلاف في وجوب غسل المرفقين معهما ومما يدل على وجوب غسلهما
جميعا حديث جابر رضي الله تعالى عنه عن عبد الدارقطني روح والسيقي روح ان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم اذا راى المصلي مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وفي
استاده ضعيفان هما عباد بن يعقوب والقائم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عقيل ولكن يغني
عن هذا الضعف ما في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه انه تذا ثم غسل يده
حتى شرع في العشاء ثم قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ هكذا وفي رواية
الدارقطني روح من حديث عثمان رضي الله تعالى عنه انه غسل وجهه ويديه حتى مسح اطراف
العشرين قال الحافظ واستاده حسن وأخرج البزار والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد
عن أبيه مرفوعا ثم غسل ذراعيه حتى يسيل المصلي مرفقيه وهذا بيان لما في القرآن
فاذا دان الغاية داخله فيها قبلها (ثم مسح رأسه) ولا خلاف فيه في الجملة وانما وقع الخلاف
هل المتعين مسح الكل أم يكفي البعض وما في الكتاب العزيز قد وقع الخلاف في كونه يدل
على مسح الكل أم البعض والسنة الصحيحة وردت بالبيان وفيها ما يبعد جواز الاقتصار
على مسح البعض في بعض الحالات كما في صحيح مسلم وغيره من حديث المغيرة رضي الله عنه
انه صلى الله تعالى عليه وسلم توضأ ومسح بياضته وعلى العمامة وأخرج أبو داود روح من
حديث أنس رضي الله تعالى عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخل يده من تحت العمامة فمسح
مقدم رأسه ولم ينقض العمامة وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة انه مسح رأسه فأقبل وأدبر
وهذه هي الهيئة التي اسقر عليها صلى الله تعالى عليه وسلم فاقضى هذا الفضيلة الهيئة التي كان
صلى الله تعالى عليه وسلم يداوم عليها وهي مسح الرأس مقبلا ومدبرا وجزاء غيرها في بعض
الاحوال ولا يخفى ان قوله تعالى واصمحو برؤسكم لا يفيد ايقاع المسح على جميع الرأس كما في
نظائر من الافعال نحو ضربت رأس زيد وضربت برأسه وضربت زيدا وضربت بزيد
فانه يوجب المعنى اللغوي في جميع ذلك بوجوه الضرب على جر من الاجزاء المذكورة وهكذا
ما في الآية وليس النزاع في معنى الرأس لفظة حتى يقال انه حقيقة في جمعه بل النزاع في
ايقاع المسح عليه وعلى فروض الاجال فلهذا دينه الشارع تارة بمسح الجميع وتارة بمسح

البعض بخلاف الوجه فانه لم يقتصر على غسل بعضه في حال من الاحوال بل غسله جميعا
وأما السيدان والرجل لان فقد مسح فيهما بالغاية للمسح والغسل فان قلت ان المسح ليس
كالضرب الذي عثلت به قلت لا ينكر أحد من أهل اللغة انه يصدق قول من قال مسحت
الثوب أو بالثوب أو مسحت الخائط أو بالخائط على مسح جزء من أجزاء الثوب أو الخائط
وانكاره مثل هذا مكابرة وقد أوضح ذلك شيخنا العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وغيرها
فليراجع (مع أذنيه) وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مسحه مع مسح رأسه وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم بلفظ الاذان من الرأس
من طريق قوي بعضها بعضا (ويجزي مسح بعضه) قال الشافعي رح القرض أدنى ما يطلق
عليه اسم المسح وقال أبو حنيفة رح مسح ربع الرأس وقال مالك رح مسح جميع
الرأس في سفر السادة وكان يمسح جميع رأسه احيانا واحيانا يمسح على العمامة واحيانا
يمسح على الناصية والعمامة ولم يقتصر على مسح بعض الرأس أبدا وكان يمسح الاذان ظاهرا
وباطنا ولم يثبت في مسح الرقبة حديث انتهى (والمسح على العمامة) او غيرها مما هو على
الرأس فقد ثبت ذلك عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث عرو بن أمية الضمري
عند البخاري رح وغيره ومن حديث بلال رضي الله عنه عنده مسلم رحمه الله تعالى وغيره
ومن حديث المغيرة رضي الله تعالى عنه عند الترمذي رحمه الله وصححه وليس فيه المسح على
الناصية بل هو بلفظ ومسح على النصفين والعمامة وفي الباب أحاديث غير هذه منها عن
سلمان رضي الله عنه عند أحمد رح وعن ثوبان رضي الله عنه عند أبي داود وأحمد رح
أيضا والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحده وعلى الرأس
والعمامة والكل صحيح ثابت وقد ورد في حديث ثوبان رح ما يشر بالاذن بالمسح على
العمامة مع العذر وهو عند أحمد رح وأبي داود رح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث
سرية فاصابهم البرد فلما قدموا على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شكوا اليه ما اصابهم
من البرد فامرهم ان يمسحوا على العصائب والتساخين وفي اسناده راشد بن سعد قال الخلال
في علله ان أحمد رح قال لا ينبغي أن يكون راشد بن سعد مع من ثوبان رضي الله عنه لانه
ما تقيديا (ثم يغسل وجليه) وجهه ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جميع
الاحاديث الواردة في حكاية وضوئه فانها جميعها مصرحة بالغسل وليس في شيء منها انه مسح
الاف روابات لا تقوم بمثلها الخبة ويؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمصحفين على
أعقابهم ويل للأعقاب من النار كما ثبت في الصحيحين وغيرهما وما يؤيد ذلك وقوع الامر
منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يغسل الرجلين كما في حديث جابر رضي الله عنه عند
الدارقطني رح ويؤيده أيضا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زاده على هذا أو نقص
فقد أساء ونظم وهو حديث رواه أهل السنن وصححه ابن خزيمة رح ولا شك ان المسح بالنسبة
الى الف ل نقص وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة
الا به وكان في ذلك الوضوء قد غسل رجليه وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاعرابي
توضأ كما أمر الله ثم ذكر له وضوءه وفيه غسل الرجلين وهذه أحاديث صحيحة معروفة

وهي تفيد ان قراءة الجمر امام منسوخة أو محمولة على ان الجمر بالحوار وقد ذهب الى هذا
الجمهور وقال النووي ولم يثبت خلافه هذا عن أحد يعتد به في الاجماع وقال الحافظ رح
في الفتح انه لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك الا عن علي رضي الله عنه
وابن عباس رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وقد ثبت الرجوع عنهم عن ذلك وروى سعيد
ابن منصور عن عبد الرحمن بن أبي ليلى رح قال اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم رضي الله عنهم على غسل القدمين وقالت الامامية الواجب مسحهما وقال محمد بن
جرير والحسن البصري رح والجباقي انه يخبر بين الغسل والمسح وقال بعض أهل الظاهر
يجب الجمع بين الغسل والمسح ولم يحتج من قال بوجوب المسح الا بقراءة الجمر وهي لا تدل على ان
المسح متعين لان التراءة الاخرى ثابتة بلا خلاف بل غاية ما يدل عليه هذه القراءة هو التخيير
ولم يرد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يوجب الاختصاص على الغسل (أقول) الحق
ان الدليل القرآني قد دل على جواز الغسل والمسح لثبوت قراءة النصب والجمر ثبوتاً لا ينكر
وقد تعسف القائلون بالغسل فحملوا الجمر على الجواروا انه ليس للعطف على مدخول الباء
في مسح الرأس بل هو معطوف على الوجوه فلما جاور الجمر ورانجر وتعسف القائلون بالمسح
فحملوا قراءة النصب على العطف على محل الجار والمجرور في قوله برؤسكم كان قراءة الجمر
عطف على لفظ الجمر وروى كل ذلك ناشئ عن عدم الانصاف عند عرض الاختلاف ولو وجد
أحد القائلين بأحد التاويلين اسماً مجروراً في رواية ومنصوباً في أخرى مما لا يتعلق به
الاختلاف ووجد قبله منصوصاً بالفظا ومجروراً بالمشاك ان النصب عطف على المنصوب
والجرع عطف على الجمر ورواذا انقر هذا كان الدليل القرآني قاضياً بشرعية كل واحد
منهما على انفراد لا على مشروعية الجمع بينهما وان قال به قائل فهو من الضعفاء كان
لان الجمع بين الامرين لم يثبت في شيء من الشريعة انظر الاعضاء المتقدمة على هذا العضو
من أعضاء الوضوء فان الله سبحانه شرع في الوجه الغسل فقط وكذلك في السدين وشرع
في الرأس المسح فقط ولكن الرسول قد بين للإمامة ان المفروض عليهم هو غسل الرجلين
لا مسحهما فتواترت الاحاديث عن الصحابة في حكاية وضوءه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذا
مصرحة بالغسل ولم يأت في شيء منها المسح الا في مسح الخفين فان كانت الآية بمجمله في الرجلين
باعتبار احتمالها للغسل والمسح فالواجب الغسل بما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم لم من
البيان المستقر جميع عمره وان كان ذلك لا يوجب الاجمال فقد ورد في السنة الامر بالغسل
وروداً ظاهراً ومنه الامر بتخليل الاصابع فانه يستلزم الامر بالغسل لان المسح لا يتخلل
فيه بل يصيب ما أصاب ويخطئ ما أخطأ والكلام على ذلك يطول جداً والمأخذ ان الحق
ما ذهب اليه الجمهور ومن وجوب الغسل وعدم اجراء المسح قال في العجبة البالغة ولا عبرة بقوم
يتجارت بهم الاهواء فانكر وغسل الرجلين منسكين نظراً الآية فانه لا فرق عذري بين
من قال بهذا القول وبين من أنكر غزوة يدروا خدمها هو كالشمس في رابعة النهار من قال
بان الاحتياط بالجمع بين الغسل والمسح أو ان ادنى القرض المسح وان كان الغسل بما يلام شد
الملامة على تركه فذلك أمر يمكن ان يتوقف فيه العلماء حتى تنكشف جملة الحال انتهى قلت

لاستباحة الصلاة) الحديث انما الاعمال بالنيات وهو الصحيح وغيرهما وورد من طرق بالفاظ قال في التخصيص لم يبق من أصحاب الكتب المعتمدة روح من لم يخرج منه سوى مالك روح فانه لم يخرج منه في الموطن وان كان ابن دحية روح وهم في ذلك وادعى انه في الموطن قال الهروي كتب هذا الحديث عن سبعة مائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد قلت تتبعته من الكتب والاجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزءا استنطقت ان كل لم سبعين طريقا هـ اذا ما كنت وفقت عليه ثم ان في المستخرج لابن منده روح عدة طرق فضعمتا الى ما عندي فزادت على ثلثمائة طريق انتهى فان كان المقدرة ما فهو بعيدا لا يثبت العمل الشرعي الا بها وان كان خاصا فاقرب ما يقدّر والعقوة هي تفيد ذلك قال في القح وقد اتفق العلماء على ان النسبة شرطا في المقاصد واختلفوا في الوسائط ومن ثم خالفت الحنفية روح في اشتراطها للوضوء ورد ابن القيم روح على الحنفية روح باحد وخمسين وجها في اعلام الموقعين فليرجع اليه هـ وقد نسب القول بفرضية النسبة الى الشافعي روح ومالك روح والمثب روح وربيعة روح وأحمد بن حنبل روح واصلح بن داود روح

هـ (فصل في سحب التثليث) وجهه ما ثبت في الاحاديث الصحيحة انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غسل كل عضو ثلاث مرات وبين ان الواجب مرة واحدة (في غير الرأس) لان الاحاديث الواردة بتثليث سائر الاعضاء وقع التصريح فيها بقرادسهم الرأس ولا تقوم الحجة بما ورد في تثليثه وأما الترتيب فنحن هـ ما هـ تدل به القائل بوجوب الترتيب أن الآية مجملة باعتبار ان الواو ملحق بالجمع على أي صفة كان فبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم للامة ان الواجب من ذلك هيئة مخصوصة هي المروية عنه وهي مرتبة وأيضا الوضوء الذي قال فيه صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقبل الله الصلاة الا به كان مرتبا والحديث المذكور وان كان في جميع طرقه مقالا لكتبا يقوى بعضها به ضا وبؤيدما اخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وغيرهم مرفوعا عن أبي هريرة اذا وضأت فاذوا بجماعتكم قال ابن دقيق العبد هو خلق بان يصح وقد حقق الكلام على هـ فذا شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى (واطالة الغرّة والتعجيل) لتبونه في الاحاديث الصحيحة كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم ان يعامل غرة فليفعل وتقديم السؤال استحبابا وجهه الاحاديث المتواترة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفضله وليس في ذلك خلاف قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا ان أشق على أمي لأمرتمهم بالسؤال هـ كل صلاة معناه لولا خوف الحرج بلعلت السؤال شرطا للصلاة كالوضوء وقد ورد بهذا الاسلوب أحاديث كثيرة جدا وهي دلائل واضحة على ان الاجتهاد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مدخلا في الحدود الشرعية وانما منوطة بالمقاصد وان رفع الحرج من الاصول التي بنى عليها الشرائع وقول الراوي في صفة تسوكه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اع اع كما يتنوع أقول ينبغي للانسان أن يبلغ بالسؤال أقاصي القم فيضرب بلاغه الحلق والصدر والاستقصاء في السؤال يذهب القلاع ويصني الصوت ويطيب النكهة انتهى (وغسل اليدين الى الرسغين ثلاثا قبل الشروع في غسل

الاعضاء المتقدمة) لحديث أويس بن أوس الثقفي قال رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم توضأ فاستوكن ثلاثاً أي غسل كفيه أخرجه أحمد رح والنسائي رح وثبت في الصحيحين من حديث عثمان رضي الله عنه فافرغ على كفيه ثلاث مرات يغسلهما وثبت نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم برواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(فصل في تنقض الوضوء بما يخرج من الفرجين من عين أو ريح) فقد وردت الأدلة بذلك مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنه الثابت في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وقد فسر أبو هريرة رضي الله عنه لما قال لم رجل ما الحدث قال فسه أو ضراط ومعنى الحدث أعم مما فسر به ولكنه شبه بالأحف على الاغلق ولا خلاف في انتقاض الوضوء بذلك (وبما يجب الغسل) في الجماع ولا خلاف في انتفاضه أيضاً (ونوم المضطجع) وجهه ان الأحاديث الواردة بانتقاض الوضوء بالنوم كحديث من نام فليتوضأ مقيد بما ورد ان النوم الذي ينتقض به الوضوء هو نوم المضطجع وقد روي من طرق متعددة والمقال الذي فيها يصح بكتلة طرقها وبذلك يكون الجمع بين الأدلة المختلفة وفي ذلك ثمانية مذاهب استوفيناها في مسكن الختام شرح بلوغ المرام واستوفاهما السابق في نيل الاوطار شرح منتهى الاخبار وذكر الأحاديث المختلفة وتحرير مجها وترجع ما هو الرابع قال الشافعي رح النوم ينقض الوضوء الا نومه يمكن مضاعفته وقال ابو حنيفة رح لو نام قائماً أو قاعدا أو ساجدا لا وضوء عليه حتى ينام مضطجعا أو مستكناً كذا في المسوى (وأكل لحم الابل) وجهه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قيل له أتوضأ من لحوم الابل قال نعم وهو في الصحيحين من حديث جابر بن عمر رضي الله عنه وقد روي أيضاً من طريق غيره وذهب الاكثر إلى أنه لا ينقض الوضوء واستدلوا بالأحاديث التي نسخت الأحاديث الواردة في الوضوء بمسكت النار ولا يخفى انه لم يصح في شيء منها بلحوم الابل حتى يكون الوضوء منها منسوخاً وقد ذهب إلى انتقاض الوضوء بكل لحوم الابل أحمد بن حنبل رح وإسحق بن راهويه رح ويحيى بن يحيى رح وابن المنذر رح وابن خزيمة رح والبيهقي رح وحكي عن أصحاب الحديث رح وحكي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كما قال النووي رح قال البيهقي رح حكي عن بعض أصحابنا عن الشافعي رح انه قال ان مع الحديث في لحوم الابل قلت به قال البيهقي رح قد مع فيه حديثان حديث جابر بن عمر رضي الله عنه وحديث البراء رضي الله عنه قال في الجنة وأطعم الابل فالأمر فيه أشد لم يقل به أحد من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم ولا سبيل إلى الحكم بنفسه فلذلك لم يقل به من يقلب عليه التفرج وقال به أحمد رح وإسحق رح وعندي أنه ينبغي ان يحطاً فيه الانسان واقه أعلم وفقاً لآل ابن القيم رح في اعلام الموقعين في اثبات النقض به أقول الانصاف في هذا أن لحوم الابل ناقضة للوضوء وحديث النقض من العصة بمكان يعرف من يعرف هذا الشأن أخرجه مسلم وأهل السنن وجميع جماعة من غيرهم ولم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ما يخالف هذا من قول أو فعل أو تقرير وإلى هذا

قد اختلف أهل العلم في انتفاض الوضوء بخروج الدم وجميع ما هو نص في التقصير أو عدمه لم يبلغ إلى رتبة تصحيح الاحتجاج بها وقد تقرر أن كون الشيء ناقضا للوضوء لا يثبت الا بدليل يصلح للاحتجاج والأوجب البقاء على الأصل لأن التعبد بالاحكام الشرعية لا يجب الا بإيجاب الله أو رسوله والأقليس يشرع ومع هذا فقد كان الصحابة رضي الله عنهم يشارون من معارضة انتفال ومجاوله الابطال في كثير من الاحوال ما هو من الشهرة بمكان اوضح من الشمس فلو كان خروج الدم ناقضا لما ترك صلى الله عليه وسلم بيان ذلك مع شدة الاحتجاج اليه وكثرة الحامل عليه ومثل الدم التي في عذمه وروددليل يدل على أنه ناقض وغاية ما هنالك حديث اسمعيل بن عياش وفيه من المقال ما لا يخفى (ومس الذكر) وقد دل على ذلك حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مس ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ رواه أحمد رح وأهل السنن رح ومالك رح والشافعي رح وابن خزيمة رح وابن حبان رح والحاكم رح وابن الجارود رحمه أحمد رح والترمذي رح والدارقطني رح ويعني بن معين رح والبيهقي رح والحايمي رح وابن حبان رح وابن خزيمة رح قال البخاري هو أصح شيء في هذا الباب وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم جابر رضي الله عنه وأبو هريرة رضي الله عنه وأم حبيبة رضي الله عنهم وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم وزيد بن خالد رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وعائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهم وابن عمر رضي الله عنهم والنعمان ابن بشير رضي الله عنه وأنس رضي الله عنه وأبي بن كعب ومعاوية بن أبي حنيفة رضي الله عنه وقيصة رضي الله عنه وأروى بنت أبي ميس رضي الله عنها وحديث بسرة رضي الله عنها بمجرده أربع من حديث طلحة بن علي رضي الله عنه - وهذا أهل السنن رح مرفوعا بالفظ الرجل يس ذكره أعلمه وضوء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغسلوه بوضوء منكم فكيف اذا انقض الى حديث بسرة رضي الله عنها أحاديث كثيرة كما أشرفنا له - ومن مال التي ترجح حديث طلق فلم يأت بباطل وقد تقرر في الأصول ان رواية الالباب أولى من رواية النبي وان مقتضى الحفظ أولى من مقتضى الاباحة وقد ذهب الى انتفاض الوضوء بمس الذكر جماعة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين رضي الله عنهم والآئمة رح وما لوا الى العمل به حديث بسرة لتأخر اسلامها وذهب الى خلاف ذلك جماعة كذلك والحق الانتفاض وقد ورد ما يدل على أنه ينتقض الوضوء بمس الفرج وهو أهم من القبل والمذبر كما أخرجه ابن ماجه رح من حديث أم حبيبة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من مس فرجه فليتوضأ وصححه أحمد رح وأبو زرعة رح وقال ابن السكن رح لا أعلم له علته وأخرج الدارقطني رح من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا اذا مست احدا كن فرجها فلتوضأ وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله العمري وفيه مقال وأخرج أحمد رح والترمذي رح والبيهقي رح من حديث عمر بن شبيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ايعاز رجل من فرجه فليتوضأ وايعاز امرأته مس فرجها فلتوضأ وفي اسناده بقيه بن الوليد ولكنه صرح بالتحديث قال في المنسوي قال الشافعي رح يجب الوضوء على من مس

الفرج وشرطه ان يمس يطن الكف أو يطون الاصابع وقال أبو حنيفة رح مس
الفرج لا ينقض واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الابضعة منك انتهى
قالوا ان مس الفرج لما كانت حاجة الناس اليه عامة والبولى به دائماً وجب ان ينقل شرعا
ثابداً متواتراً متقراً أقول قد وقع في الاصول ان الحكم الذي تم به البسوى لا بد ان ينقل
تقلاً مستقيماً والقائل بذلك بعض الحنفية وخالفهم الجمهور ولعموم الأدلة الدالة على قبول
أخبار الأئمة وهذه القاعدة كثيراً ما ترى المشغوفين بحجة ما ألفوه من مذاهب الاسلاف
يدفعون بها الحجج الشرعية التي يوردها خصومهم فإذا استدلوا الانقسام على إثبات حكم
قد دبو عليه ودرجوا وصار عندهم من المألوفات المعروفة ما لو اعن ذلك ولم يرجعوا عليه
وهذا استراة في غيره وطن من كتب المتذهبيين فان كنت عن لاتنقق عليه التديسات ولا يغره
سراب التديسات فلا تلعب بك الرجال من حال الى حال بزخارف ما تنقمن الاقوال

فكن رجلاً رجلاً في الثرى * وهامة همة في الثريا

ولاحرج على المجتهد اذا ربح غير ما رجناه انما الشأن في التكلم في مواطن الخلاف بما يبرأ
منه الانصاف اللهم بصراً بالصواب واجعل بيننا وبين العصبة من لطفك امنع حجاب
وفي الجنة البالغة موجبات الوضوء في شريعتنا على ثلاث درجات احدها ما اجتمع عليه
جمهور الصحابة رضي الله تعالى عنهم وتعاين فيه الرواية والعمل الشائع وهو البول والغائط
والريح والمذي والنوم الثقيل وما في معناها الثانية ما اختلف فيه السلف من فقهاء الصحابة
والتابعين رضي الله عنهم وتعارض فيه الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم
كس الذكركة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مس ذكره فليترضاً قال به عمر وسالم وعروة
 وغيرهم رضي الله عنهم ورد على وابن مسعود رضي الله عنهما وفقهاء الكوفة ولهم قوله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل هو الابضعة منك ولم يصح النجس يكون احدهما منسوخا
وليس المرأة قال به عمر وابن مسعود وابراهيم رضي الله عنهم لقوله تعالى أو لاستمسك النساء
ولا يشهد له حديث بل يشهد حديث عائشة رضي الله عنها بخلافه لكن فيه نظر لان
في اسنادها تقاعاً وعندى ان مثل هذه الآية تعتبر في مثل ترجيح أحد الحديثين
على الآخر ولا تعتبر في ترك حديث من غير تعارض والله تعالى أعلم وبالجملة فجاء الفقهاء
من بعدهم على هذين على ثلاث طبقات آخذية على ظاهره وتاركه رأسا وفارق بين الشهوة
وغیرها ولا شبهة ان لمس المرأة مهيج للشهوة مظنة لقضاء شهوة دون شهوة الجماع وان مس
الذكر قبل شنيع ولذلك جاء النهي عن مس الذكر بينة في الاستجماع اذا كان قبضاً عليه
كأن من أفعال الشياطين لاحتالة والثالثة ما وجد فيه شبهة من لفظ الحديث وقد أجمع
النفهاء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم على تركه كالوضوء مما مس النار فانه ظهر
عمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والخلفاء ما ابن عباس وأبي طلحة وغيرهم رضي الله
عنهم بخلافه وبين جابر رضي الله عنه أنه منسوخ قلت عامة أهل العلم على أن الوضوء مما
مسته النار منسوخ وتأول بعضهم على غسل اليد والتم قال قتادة رضي الله عنه من غسل
فيه فقد توضأ كذا في المسوى .

* (باب الغسل) *

وأصله تعميم البدن بالغسل (يجب بخروج المني بشهوة ولو بتفكر) وقد دلت على ذلك الأدلة الصحيحة كحديث الماء من الماء وأحاديث في المني الغسل ومما قد اشتهر باسم الجنابة على من كان كذلك وقد قال الله تعالى وإن كنتم جنباً فاطهروا والاطهار استيعاب جميع البدن بالغسل كذا في المسوى ولأعلم في ذلك خذ لا فاء وانما وقع الخلاف المشهور بين الصحابة رضي الله عنهم وكذلك بين من بعدهم هل يجب الغسل بالبقاء الخنثانين من دون خروج مني أم لا يجب الا بخروج المني والحق الاول لحديث اذا جلس بين شعبي الاربع ثم جهلها فقه وجب عليه الغسل أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ورواهم الله من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وأخرج نحوه مسلم وأحمد والترمذي وحسنه من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فهذا الحديثان وما ورد في معناه مما تضمن انما كان في أول الاسلام من ان الغسل انما يجب بخروج المني ويدل على ذلك حديث أبي بن كعب رضي الله عنه قال ان التيمم التي كانوا يقولون الماء من الماء من المني مخصصة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص بها في أول الاسلام ثم أمرنا بالاعتسال بعدها وأخرج مسلم روح من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل وعائشة رضي الله تعالى عنها اجابته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اني لا فعل ذلك أنا وهذه ثم يغتسل وقال في الحجة البالغة اختلف أهل الرواية هل يعمل الاكسال أي الجماع من غير انزال على الجماع الكاسل في معنى قضاء الشهوة أي ما يكون معه الانزال والذي صح رواية وعليه وجه الفقهاء هو ان من جهده قد وجب عليه ما الغسل وان لم ينزل واختلفوا في كيفية الجماع بين هذا الحديث وحديث عائشة انما المني من الماء فقال ابن عباس رضي الله عنهما لا احتلام وفيه ما فيه لانه ياباه سبب ورود الحديث كما أخرجه لم وقال أي رضي الله عنه كانت رخصة في أول الاسلام ثم نهى عنها وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير وأبي بن كعب وأبي أيوب رضي الله تعالى عنهم فيمن جامع امرأته ولم ينزل قالوا يوضأ كما يتوضأ للصلاة ويغسل ذكره ورفع ذلك الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يبعد عندى ان يحمل ذلك على المباشرة الفاحشة فانه قد يطلق الجماع عليها قلت على هذا أكثر أهل العلم ان غسل الجنابة يجب باحد الامرين اما بدخال الحشفة في القرج أو بخروج المني الدافق من الرجل أو المرأة (بالتقاء الخنثانين) وعلى هذا أكثر أهل العلم ان من جامع امرأته فغيب الحشفة وجب الغسل عليه ما وان لم ينزل واختلفان موضع القطع من ذكر الفلام ونوازل الحاربية (وبانقطاع الخيض والنفاس) واختلفوا في ذلك وقد دل عليه نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفاس (و) كذلك وقع الاجماع على وجوبه (بالاستلام) الا ما يحكى عن النخعي رح ولكنه انما يجب اذا وجد الختم بلا (مع وجوده) كافي حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت مثل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرجل يجعد بالليل ولا يذكر لحسلاً ما فقال يغتسل وعن

الرجل يرى أن قفا حتم ولا يجد البل فقال لا غسل عليه آخر جه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه رحمهم الله ورجاله رجال الصحيح الا عبيد الله بن عمر العمري وفيه مقال خفيف وأخرج نحوه أحمد والشافعي رحمهما الله من حديث خولة بنت حاتم رضي الله تعالى عنها وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما رحمهم الله من حديث أم سلمة رضي الله عنها أن أم سليم رضي الله عنها قالت يا رسول الله إن الله لا ينهي من الحق فهل على المرأة الغسل إذا احتلمت قال نعم إذا رأت الماء وهذه الأحاديث ترد على من اعتبر أن يحصل للمعتلم شهوة ويقتضيه ذلك والمراد من البل المني فإن رأى بالادلم يتيقن أنه مني لم يجب الغسل عضداً كثيراً هل العلم قال في الحجة أدوار الحكم على البل لدون الرواية لأن الرواية تكون فارة حديث نفس ولا تأسيرة وتارة تكون قضاء شهوة ولا تكون بقية بل فلا يصلح لإدارة الحكم الا بالبل وإيضافه بالبل شيء ظاهر يصلح للانضباط وأما الروايات فثمة كثيرة ما نسي انتهى (وبالموت) المراد وجوب ذلك على الأحياء إذ لا وجوب بعد الموت من الواجبات المتعلقة بالبدن أي يجب على الأحياء أن يغسلوا من مات وقد حكى المهدى في البحر والنوروى روح الإجماع على وجوب غسل الميت وناقض في ذلك بعض المتأخرين من أقضية وأهامة وسبق في الكلام على غسل الميت وصحته ونفاذه عليه إن شاء الله تعالى وفي الحجة وأما غسل الميت فلأن الرئاش يتشتر في البدن وجلت عند مختصر فرأيت أن الملائكة الموكلة بالقبض لها نكابة عجيبة في المختصرين فلهذا مات له لا بد من تغيير الحالة لتنبه النفس لها فقها (وبالاسلام) وجهه ما أخرجه أحمد والترمذي والشافعي وأبو داود وابن حبان وابن خزيمة رحمهم الله عن قيس بن عاصم رضي الله عنه أنه أسلم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يغسل بماء وسدر وصحبه ابن السكن روح وأخرج أحمد ومحمد الرزاق والبيهقي وابن خزيمة وابن حبان رحمهم الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ثمامة رضي الله تعالى عنه أسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهبوا به إلى حائط بني فلان فغروه أن يغسل وأصله في العيصين وأيس فيهما الأمر بالاعتسال بل فيما أنه اغتسل قال في الحجة قال لا تسروا أن عندك شعر الكفر وسره أن يمثل عنده الخروج من شيء أصرح ما يكون والله تعالى أعلم انتهى وقد ذهب إلى الوجوب أحمد بن حنبل وإتباعه رحمهم الله وذهب الشافعي روح إلى عدم الوجوب والحق الأول ويؤيده ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأمر بالغسل عند الإلام لو أنه من الأسقع وقتادة الراوى رضي الله عنهما كما أخرجه الطبراني روح وأمره أيضاً العقيل بن أبي طالب رضي الله عنه كما أخرجه الحاكم روح في تاريخ نيسابور وفي أسانيدهم قال

● (فصل في الغسل الواجب) هو أن يفيض الماء على جميع بدنه أو يتغمس فيه) أقول الغسل شرعاً واغتسالاً ما ذكره وقد وقع النزاع في دخول ذلك في سمي الغسل ولكنه لا يفتي أن مجرد بل الثوب أو البدن من دون ذلك لا يسمي غسلاً كما يفهم ذلك من الاستعمالات العربية وكما يفيد ذلك ما تقدم في قول المصنف أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتبعه الماء ولم يغسله وهو في صحيح مسلم روح وغيره مع الخضعة والاستنشاق فقد ثبت في الغسل من فعله صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم ووجه الوجوب ما قدمناه في الوضوء وفيهما وفي السؤال إزالة الخسار والخبر
 (والدلائل لما يمكن ذلك ولا يكون شرعا إلا بالنية لرفع موجب) لما قدمناه في الوضوء (ونذهب)
 لأنه وجب لأنه يصدق الغسل ويوجد مساماة الأفاضة على جميع البدن من غير تقديم
 غسل أعضاء الوضوء (القديمين) لما قد ثبت في الصحيحين وغيرهما أنه كان صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم إذا اغتسل من الجنابة يبدأ فغسل يديه ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم
 يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض على سائر جسده ثم يغسل رجله وهو من حديث عائشة رضي
 الله عنها وورود في الصحيحين وغيرهما من حديث حمزة رضي الله عنها بلغة أنه صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أن فرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ يمينه على شماله فغسل
 مذا كبره ثم دلت يده بالأرض ثم مضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا
 ثم أفرغ على جسده ثم تنهى من مقامه فغسل قدميه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل كما أخرجه أحمد وأهل السنن رح وقال الترمذي رح
 حسن صحيح وأخرجه البيهقي رح أيضا بأسانيد جيدة وقدرى ابن أبي شيبة رح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما فرغوا وموقوفاه قال لما سئل عن الوضوء بعد الغسل وأي وضوء أعم
 من الغسل وروى عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال أما يكنى أحدكم أن يغتسل من قرنه إلى
 قدامه حتى يتوضأ وقدرى نحو ذلك عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم حتى
 قال أبو بكر بن العربي أنه لم يكتف العلماء أن الوضوء داخل تحت الغسل وأن نية طهارة
 الجنابة تأتي على طهارة الحدث وهكذا نقل الإجماع ابن بطال رح ونعقب بأنه قد ذهب
 جماعة منهم أبو ثور ودود وغيرهم أنهم إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وأما كون
 تقديم أعضاء الوضوء غير واجب فلأنه يصدق الغسل ويوجد مساماة الأفاضة على جميع البدن
 من غير تقديم (ثم التيامن) لثبوته عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قولاً وفعلًا هو ما
 وخصوصاً عن المسموم ما ثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يبعث
 التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله ومن المصنف ما ثبت في الصحيحين وغيرهما
 أنه بدأ بشق رأسه الأيمن ثم الأيسر في الغسل وقد ثبت من قوله ما يفيد ذلك ولا خلاف
 في استحباب التيامن

• (فصل ويشترع) أي الغسل (لصلاة الجمعة) الحديث إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل وهو
 في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما وقد تعلق الأمة هذا الحديث بالقبول
 ورواه عن نافع رح نحو ثلثمائة نفس ورواه من الصحابة غير ابن عمر رضي الله عنهم نحو
 أربعة وعشرين همياً وقد ذهب إلى وجوبه جماعة قال النووي رح حكى وجوبه عن
 طائفة من السلف رح حكوه عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وبه قال أهل الظاهر
 وحكاها ابن المنذر عن أبي هريرة وعمار رضي الله عنهما ومالك وحكاها الخطابي عن الحسن
 البصري وحكاها ابن حزم عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم وذهب
 الجمهور إلى أنه مستحب واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عندهم بلغة من
 توضأ فحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فاستمع وأنصت غفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام

وبحديث مرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من توضأ الجمعة فيها وتمعن ومن اغتسل فذلك أفضل آخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي رحمهم الله وفيه مقال مشهور وهو عدم سماع الحسن روح من مرة روح وغير ذلك من الاحاديث قالوا وهي صادقة الامر الى التنبه ولكنه اذا كان ما ذكره صالحا للصرف الامر فهو ولا يصلح لصرف مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وقد استوفى الماتن روح الكلام على ~~حكم~~ غسل الجمعة في نيل الاوطار فليرجع اليه ولا يخفى ان تقييد الغسل بالمجيء الجمعة يدل على انه للصلاة لا لليوم (وللعديد) فقد روى من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث الفاكه بن سعد رضى الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يغتسل يوم الجمعة ويوم الفطر ويوم النحر آخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري والبيهقي رحمهم الله وأخرج نحوه ابن ماجه روح من حديث ابن عباس رضى الله عنه وأخرجه البزار روح من حديث أبي رافع رضى الله عنه وفي اسانيدها ضعف ولكنه يقوى بعضها بعضا ويقوى ذلك آثار عن الصحابة رضى الله عنهم جيدة القول قد روى في ذلك احاديث لم يصح منها شيء ولا يبلغ شيء منها المرتبة الحسن لذاته ولا لغيره وأما اعتبار كون المقتسل يصلي صلاة العيد بذلك الفصل اى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلاة شيء من الاحداث فلا احفظ فيه حديثنا صحيحا ولا ضعيفا ولا قول صحابي وما أحسن الاقتصار على ما ثبت وراحه العباد مما لم يثبت (ولمن غسل ميتا) وجهه ما أخرجه أحمد وأهل السنن روح من حديث أبي هريرة رضى الله عنه من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ وقد روى من طرق وأعل بالوقف وبان في اسناده صالحا لمولى التوأمة روح ولكنه قد حسنه الترمذي روح وصححه ابن القطان روح وابن حزم وقد روى من غير طريق قال الحافظ ابن حجر روح هو لكثرة طرقه أسوأ أحواله ان يكون حسنا فانكار النروى روح على الترمذي روح تحسينه معترض وقال الذهبي روح هو أقوى من عدة احاديث احتج بها الفقهاء روح وذكر الماوردي روح ان بعض أصحاب الحديث روح خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقا وقد روى نحوه عن علي رضى الله عنه عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن أبي شيبه وأبي يعلى والبزار والبيهقي رحمهم الله وعن حذيفة رضى الله عنه عند البيهقي روح قال ابن أبي حاتم والدارقطني روح لا يثبت وعن عائشة رضى الله تعالى عنها من فصله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند أحمد وأبي داود روح وقد ذهب الى الوجوب علي وأبو هريرة رضى الله تعالى عنهم والامامية وذهب الجمهور الى انه مستحب فقط قالوا وهذا الامر المذكور في الحديث السابق مصروفي عن الوجوب بحديث ان مئة منكم يموت طاهرا تحسبكم ان تغسلوا أيديكم آخرجه البيهقي وحسنه ابن حجر روح ولحديث كذا تغسل الميت فغسل يغتسل ومنامن لا يغتسل آخرجه الخطيب روح عن ابن عمر رضى الله عنه وصحح ابن حجر روح ايضا اسناده والواقع من القيان الصحابة رضى الله عنهم لا سيما بنت عيسى امرأة أبي بكر رضى الله عنهم ما غسلته فقالت لهم ان هذا يوم شديد البرد

وأنا سائمة فهل على من غسل قالوا لا رواه مالك رح في الموطأ (والاحرام) لحديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجرد لاهله واعتدل آخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي والطبراني وحسنه الترمذي وضعفه العقيلي رحمه الله ولعل وجه التصديق كون عبد الله بن يعقوب المدني في أسناده قال ابن الملقن في شرح المنهاج أصل الترمذي رح حسنه لأنه عرف عبد الله بن يعقوب أي عرف حاله وفي الباب عن عائشة رضي الله تعالى عنها عند أحمد رح وعن أسامة رضي الله عنه عند مسلم رح وقد ذهب إلى استحباب غسل الاحرام الجمهور وقال الحسن البصري رح ومالك رح أنه محتل (ولادخول مكة) المكرومة حرمها الله تعالى لما أخرجه مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهم أنه كان لا يدخل مكة إلا بات ذي طوى حتى يصبح ويفتسل ثم يدخل مكة ثم أرا ويذكر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه فعله وأخرج البخاري رح معناه قال في الفتح قال ابن المنذر الاعتدال عند دخول مكة مستحب عند جميع العلماء وليس في تركه عندهم قبيحة وقال أكثرهم يميز عنه الوضوء

• (باب التيمم) •

قال الله تعالى وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم من الماء فلا تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه وقد كثرت الاختباط في تفسير هذه الآية والحق أن قلة عدم الوجود راجع إلى قوله تعالى أو جاء أحدكم من الماء الغائط أو لا ستم النساء فتكون الأعذار ثلاثة السقر والمرض وعدم الوجود في الحضر وهذا ظاهر على قول من قال إن القيد إذا وقع بعد جعل متله كان قيدا لا آخرها وأما من قال أنه يكون قيدا للجميع إلا أن يمنع مانع فكذلك أيضا لأنه قد يوجد المانع ههنا من قبيد السفر والمرض بعدم الوجود للما هو أن كل واحد منهم ماعذر مستعمل في غير هذا الباب كالصوم ويؤيد هذا أحاديث التيمم الواردة مطلقة ومقيدة بالحضر فإن قلت ما المعتبر في تسويغ التيمم المقيم هل هو عدم الوجود عند إراءة الصلاة كما هو الظاهر من الآية أم عدم الوجود مع طلب مخصوص كما قيل أنه يطلب في كل جهة من الجهات الأربع في ميل أو يقتر إلى آخر الوقت حتى لا يبقى إلا ما يسع الصلاة بعد التيمم قلت الحق أن المعتبر هو ما يصدق عليه مفهوم عدم الوجود المقيد بالقيام إلى الصلاة فإذا دخل الوقت المضروب للصلاة وأراد المصلى القيام اليها فلم يجد حيث يتوضأ به أو يقتل في منزله ومسجده وما يقرب منه ما كان ذلك عندنا مسوقا للتيمم وليس المراد بعدم الوجود في ذلك أن لا يجده بعد الكشف والبحث واحفاء السؤال بل المراد أن لا يكون معه علم أو ظن بوجود شيء منه هنالك ولم يتمكن في تلك الحالة من تحصيله بشرا أو نحوه فهذا يصدق عليه أنه لم يجد الماء عند أهل اللغة والواجب حمل كلام الله على ذلك مع عدم وجود عرف شرعي وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم ما يشعر بما ذكرناه فإنه تيمم في المدينة من جدار كانت ذلان في الصحابين من دون أن يسأل ويطلب ولم يصح عنه في الطلب شيء تقوم به الجهة فهذا كما يدل على عدم وجوب الطلب يدل على عدم وجوب انتظار آخر الوقت ويدل على ذلك حديث الرجلين

الذين تيمم ما في سفر ثم وجد الماء فاعاد أحدهما ولم يعد الآخر فقال صلى الله تعالى عليه وسلم للذي لم يعد أصبت السنة أخرجه أبو داود والحاكم وغيرهما من حديث أبي سعيد فإنه يرد قول من قال بوجوب الانتظار إلى آخر الوقت على التيميم سواء كان مسافرا أو مقبلا إذا تقرر ذلك هذا استرحت عن الاشتغال بكثير من التفارب مع الحرورية في كتب الفقه فإن هذه هي عمدة الاجتهاد فإى فرق بين من لا يفرق بين الغث والسمين من المجتهدين وبين من هو في عداد القليدين قال في القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض انتهى والثاني هو الظاهر من لفظ الصعيد لأنه ما صعد أى علا وارتفع على وجه الأرض وهذه الصفة لا تختص بالتراب ويؤيد ذلك حديث جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وهو متفق عليه من حديث جابر وغيره ومما ثبت في رواية بلقظ وترتبطا طهورا كما أخرجه مسلم من حديث حذيفة فهو غيره من لزوم اختصاص التراب بذلك عند عدم الماء لأن غاية ذلك أن لفظ التراب دل بمفهومه على أن غيره من أجزاء الأرض لا يشارك في الطهورية وهذا مفهوم أقب لا ينهض لتخصيص عموم المكاتب والسنة ولهذا لم يعمل به من يعتد به من أئمة الأصول فيكون ذكر التراب في تلك الرواية من باب التخصيص على بعض أفراد العام وهكذا يكون الجواب عن ذكر التراب في غير هذا الحديث ووجه ذكره أنه الذي يقبل استعماله في هذه الطهارة ويؤيد هذا ما تقدم من تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من جدار وأما الاستدلال بوصف الصعيد بالطيب ودعوى أن الطيب لا يكون إلا ترابا طاهرا منبثا أنزله تعالى والبلد الطيب يخرج نباته بأذن ربه والذي ثبت لا يخرج إلا نكدا فغير مفيد لما يطلب الابعاد بيان اختصاص الطيب بما ذكر والضرورة تدفعه فإن التراب المختلط بالآزبال أجود أخرجا للنبات قال المسائني في شرح المتقي ومن الأدلة الدالة على أن المراد خصوص التراب ما ورد في القرآن والسنة من ذكر الصعيد فالامر بالتيميم منه وهو التراب لكنه قال في القاموس والصعيد التراب أو وجه الأرض وفي المصباح الصعيد وجه الأرض ترابا كان أو غيره قال الزجاج لا أعلم اختلافين أهل اللغة في ذلك قال الأزهري ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى صعيدا طيبا هو التراب وفي كتاب فقه اللغة للنعائبي الصعيد تراب وجه الأرض ولم يذكر غيره وفي المصباح أيضا ويقال الصعيد في كلام العرب يطلق على وجوه على التراب الذي على وجه الأرض وعلى وجه الأرض وعلى الطريق ويؤيد حمل الصعيد على العموم تيممه صلى الله تعالى عليه وسلم من الحائط فلا يمت الاستدلال وقد ذهب إلى تخصيص التيمم بالتراب الشافعي وأحمد وداود وذهب مالك وأبو حنيفة وعطاء والوزاعي والثوري إلى أنه يجوز بالارض وما عليها قال واستدل القائل بتخصيص التراب بما عند مسلم من حديث حذيفة مرفوعا يلفظ وجعلت ترابها لنا طهورا وهذا خاص فينبغي أن يشمل عليه العام وأجيب بأن تراب كل مكان ما فيه من تراب أو غيره فلا يمت الاستدلال ورد بأنه ورد في الحديث المذكور بلفظ التراب أخرجه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي وجعل التراب لي طهورا أخرجه أحمد والبيهقي بإسناد حسن وأجيب أيضا عن ذلك الاستدلال بأن تعليق الحكم بالتراب مفهوم لقب ومفهوم ألقب ضعيف عند أبواب الأصول ولم يقل به إلا الفقهاء

فلا يتم من تخصيص المنطوق ورد بان الحديث سبق لظاهره التشرىف فلو كان جائزاً بغير
التراب لما اقتصر عليه وأنت خير به لم يقتصر على التراب الا في هذه الرواية نعم الاتفاق
في القبط حيث جعل التاكيد في جعلها مسجداً دون الآخر كما سبق في حديث مسلم يدل
على الاتفاق في الحكم وأحسن من هذا ان قوله تعالى في آية المائدة منه يدل على ان المراد
التراب وذلك لان كلمة من التبعيض كما قال في الكشف انه لا يفهم أحد من العرب من قول
القاتل مسحت برأسه من الدهن والتراب الا معنى التبعيض انتهى فان قلت سلمنا التبعيض
نما الدليل على ان ذلك البعض هو التراب قلت التبعيض عليه في الحديث المذكور انتهى
(يستباح به ما يتباح بالوضوء والغسل لمن لا يجد الماء) لان حكم التيمم مع العذر المسوغ
له حكم الوضوء لمن لم يكن جنباً وحكم الغسل لمن كان جنباً يصلي به ما يصلي المتوضي بوضوئه
ويتستحي به ما يستحيه المغتسل بغسله فيصلي به الصلوات المتعددة ولا ينقض بفرغ من صلاة
ولا الاشتغال بغيره ولا بغير وجه وقت على ما هو الحق والخلاف في ذلك معروف والادلة الواردة
لمشروعية التيمم عند عدم الماء ثابتة كتاباً وسنة قال في الحجة ولم اجد في حديث صحيح نصريحاً
بانه يجب ان يتيمم لكل فريضة أو لا يجوز التيمم الا بقبول وضوءه وانما ذلك من الضرريات
وانما يلزم بغيره بدل الغسل والوضوء ولم يشرع الفرغ لان من حق ما لا يسهل بادي الرأي
ان يجوز العمل كالمؤثر بالخاصية دون المقدار فانه هو الذي اطمانت نفوسهم به في هذا الباب
ولان الفرغ فيه بعض الخرج فلا يصلح رافعا للخرج بالكفاية وفي معنى المرض البعد الضار
لحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه والسفر ليس بقيد انما هو صورة لعدم وجدان الماء
تقديراً الى الدهن وانما لم يؤمر بجمع الرجل بالتراب لان الرجل محل الاوساخ وانما يؤمر بما
ليس حاصل لا يحصل التنبيه به انتهى (أو خشى الضرر من استعماله) لما أخرجه أبو داود
وابن ماجه والدارقطني رحمهم الله من حديث جابر رضي الله عنه قال خرجنا في سفر
فاصاب رجلنا من حجر فصبه في رأسه ثم احتلم فسال أصحابه هل تجدون له رخصة في التيمم فقالوا
ما تجدون رخصة وأنت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قدمنا على رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم اخبرناه بذلك فقال قتالوه قتلهم الله ألا لو اذلم يعلموا فاعاشوا الى اليوم
انما كان يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه ثم مسح عليه ويغسل سائر جسده وقد تفرده
الزبير بن خريق رح وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما نقله في مشروعية التيمم بالعذر الجهور وذهب
أحمد بن حنبل رح وروى عن الشافعي رح في قول لانه لا يجوز التيمم خشية الضرر
ولا ادري كيف هي هذه المسألة فان هذا الحديث يؤيده قوله تعالى وان كنتم مرضى الآية
وكذلك حديث المسح على الجبار المزبور عن علي رضي الله عنه وكذلك حديث عمرو بن
العباس لما بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزوة ذات السلاسل فاحتلم في ليلة
باردة فقيم وصلى بها فمات فماتوا ذكره وأذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فقال يا عمر وأصليت مع أصحابك وأنت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقتلوا أنفسكم
ان الله كان بكم رحيماً فتميت ثم صليت ففعلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يقل

شيأ رواء أحد الدارقطني وابن حبان والحاكم وأخرجه البخاري تعليقا قال في الحجة وكان
 عمر وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما لا يريان التيمم عن الجنابة وحسبهما الاية على القميص
 وأنه ينقض الوضوء لكن حديث عمران وعمار يشهد بخلاف ذلك (واعضاؤه الوجه ثم الكفان
 يصحها) أي الوجه والكفين لما ورد من الأحاديث الصحيحة قولاً وفعلاً وقد أشار بالعطف
 بهم إلى الترتيب بين الوجه والكفين وأما الاختصار على الكفين فليكون الأحاديث الصحيحة
 مصححة بذلك منها حديث عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره بالتيمم
 للوجه والكفين أخرجه الترمذي وغيره وصححه ومنها ما في الصحيحين من حديث عمار أيضاً أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له انما كان يكفيك هكذا وضرب النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم بكفيه الأرض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه وفي لفظ الدارقطني انما
 كان يكفيك ان تضرب بكفيك في التراب ثم تنفخ فيها ثم تمسح بها وجهك وكفيك إلى
 الرسغين وقد ذهب إلى أنه يقتصر من السدين على الكفين عطاء ومكحول والأوزاعي
 وأحدواهم في وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث هكذا في شرح مسلم وذهب الجهور
 إلى أن المسح في التيمم إلى المرفقين وذهب الزهري إلى أنه يجب المسح إلى الإبطين وقال
 الخطابي أنه لا يحتلأ أحد من أهل العلم في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين والحق ما ذهب إليه
 الأولون لأن الأدلة التي استدل بها الجهور منها ما لا يتمض للاحتجاج به كحديث ابن عمر
 عند الدارقطني والحاكم والبيهقي مرفوعاً بلفظ التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين إلى المرفقين وفي اسمه اده على بن طبيان قال الدارقطني وثقه يحيى بن القطان وحدثه
 وغيره وأما الخافض هو ضعيف ضعفه ابن القطان وابن معين وغير واحد وأما ما ورد فيه
 لفظ السدين كما وقع في بعض روايات من حديث عمار فالملطوق به على المقيد بالكفين
 واحتج الزهري بما ورد في رواية من حديث عمار أيضاً بلفظ إلى الإبط وقد نسخ ذلك كما
 قال الشافعي (مرة بصرية واحدة) لأن ذلك هو الثابت في الأحاديث الصحيحة ولم يثبت
 ما يخالف ذلك من وجه صحيح وقد ذهب إلى كون التيمم ضربة واحدة للوجه والكفين
 الجهور وذهب جماعة من الأئمة والفقهاء إلى أن الواجب ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للسدين وذهب ابن المديب وابن سيرين إلى أن الواجب ثلاث ضربتان ضربة للوجه وضربة
 للكفين وضربة للأذنين (ناوياً سمياً) لما تقدم في الوضوء لأنه بدل عنه وأدلة النسبة
 شاملة لكل عمل (ونواقضه نواقض الوضوء) لما ذكرنا من البدلية ومن أثبت للتيمم شيئاً من
 النواقض لم يثبت في الوضوء لم يقبل منه ذلك الإبدليل ولم يجد دليلاً لا تقوم به الحجة يصلح لذلك
 فالواجب الاختصار على نواقض الوضوء وأما وجود الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة
 بالتيمم فقد صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن لم يعد الصلاة من الرجلين الذين
 سألاه بعد أن صلياها بالتيمم ثم وجد الماء الذي لم يعد أصاب السنة والحديث معروف وأما
 قوله الذي أعاد التيمم إلا جرمين فليكون قد كرر المباداة معتقداً وجوب ذلك فكان له
 الإجماع لا خلاف ذلك وليس المراد هنا إلا الأجزاء سقطت الوجوب وقد أفاد ذلك قوله صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم أصبت السنة مع ما في إصابة السنة من الخير والبركة والتبرير بان
ما عد ذلك مخالفاً لسنة كماله حتى وأما القول بان من أسباب التيمم تعذر استعمال الماء
وخوف سيده ونحو ذلك فلا يخفى ان هذه داخله تحت ما ذكرناه من عدم الماء أو خشية الضرر
من استعماله فان من تعذر عليه استعمال الماء هو عدم الماء اذ ليس المراد الوجود الذي
لا ينقطع عن كان يشاهد ما في تعذر بئرته مذكور عليه الوصول اليه بوجبه من الوجوه فهو عدم
وهكذا خوف السيل الذي يسلك الى الماء وهكذا من كان ينجسه ولا محالة اذا استعمله
وهكذا من كان يحتاجه للشرب فهو عدمه بالنسبة الى الوضوء وأما ما قيل من ان قورات
الصلوة باستعمال الماء وادراكها بالتيمم سبب من أسباب التيمم فليس على ذلك دليل بل
الواجب استعمال الماء وهو ان كان تراخيه عن تأدية الصلاة الى ذلك الوقت لعذر مرسوم
لأنه خير كالنوم والسهر ونحوهما فلم يوجب الله تعالى عليه الا تأدية الصلاة في ذلك الوقت
بالطهور الذي أوجبه الله تعالى وان كان التراخي لا لعذر رآى وقت الوضوء فعمل الوضوء فيه
يخرج الوقت فعليه الوضوء وقديماً باسم المعصية وأما ما قيل من الطلب الى مقادير محدودة فليس
على ذلك حجة نيرة

• (باب الحيض) •

(لم يأت في تقدير أقله وأكثره ما تقوم به الحجة وكذلك الطهر) لان ما ورد في تقدير أقل الحيض
والطهر وأكثرها فهو ما موقوف ولا تقوم به الحجة أو مرفوع ولا يصح فلا تعويل على ذلك
ولار جوع اليه بل المعتبر لذات العادة المتقررة هو العادة وغير المتأددة. حل بالقرائن
المستفادة من الدم (فذا ان العادة المتقررة تعمل عليها) فقد صح في غير حديث اعتبار الشارع
للعادة كحديث اذا أقبلت الحيضة فازكى الصلاة فاذهب قدرها فاعلى عندك الدم وصل
أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة وأخرج مسلم وغيره من حديثها نحو ذلك وانخرج
أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث أم سلمة انها استفتت النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في امرأة تهرق الدم فتسأل تنتظر قدرها الى الياوم التي كانت تحيض من
وقدرهن من الشهر فتدع الصلاة وهو حديث صالح للاحتجاج به وكذلك حديث زينب
بنت جهم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في المستحاضة تجلس أيام اقراها أخرجه
النسائي والاحاديث في هذا المعنى كثيرة (وغيرها ترجع الى القرائن) المستفادة من الدم
لحديث فاطمة بنت أبي حبيش انها كانت تستحاض فقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كان دم الحيض قائم اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة واذا كان الآخر
فتوضئي وصلّي قائم اسود عرق أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه
أيضا الدارقطني والبيهقي والحاكم أيضا بن زيادة فانما هو دم عارض أو ركضة من الشيطان
أو عرق أو طلع (فدم الحيض يتميز عن غيره فتكون حائضا اذا أت دم الحيض) أخرجه أبو
داود والنسائي من حديث فاطمة بنت حبيش انه قال صلى الله تعالى عليه وسلم لم دم الحيض اسود
يعرف صححه ابن حزم وأخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعا نحوه وأخرج الطبراني

والدارقطني من حديث أبي امامة مرفوعا بلفظ دم الحيض لا يكون الا - وقد قلت هذه
الاحاديث على انه لا يقال للصفرة والكبدرة دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دمي حيض
أو بعد - دم الحيض وليس التحيض بين دمي الحيض مع تخلل الصفرة والكبدرة لاجلهما سبيل
ليكون ما توسط بين دمي الحيض حيضا كالأول يخرج دم أصلا بين دمي الحيض ولا يعارض
هذا ما أخرجه في الموطأ وعلقه في الخازن ان التسامك بينه وبين عائشة بالدرجة فيها
الصفرة والكبدرة ومن دم الحيض ليس انتهاء عن الصلاة فتقول لهن لا تنجمن حتى تروين القصة
البيضاء فان هذا مع كونه رأيتها ليس بمخالفة لما تقدم لأنهم يخبرهن بان الصفرة والكبدرة
حيض انما أمرتهن بالانتظار الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو خروج
القصة ففي خرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار مادامت الصفرة والكبدرة
وهذا واضح لا يخفى (ومستحاضة) وهي التي يستمر خروج الدم منها (اذا رأت غيره) تعمل
على العادة المتقررة تكون فيها احاضا تثبت لها فيه أحكام الحائض وفي غير أيام العادة
تكون طاهرا لها حكم الطاهر (وهي كالطاهرة) كما أفادت ذلك الاحاديث الصحيحة الواردة
من غير وجه فاذا لم تكن لها عادة متقررة كالبتداء والملبسة عليها عاداتها فان ترجع الى
التمييز فان دم الحيض أسود يعرف كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتكون اذا رأت
دما كذلك حائضا واذا رأت دما ليس كذلك طاهرا وقد أطال الناس الكلام في هذا
الباب في غير طائلي وكثرت فيه التفرعات والتدقيقات والامر أيسر من ذلك (ونفسل أثر
الدم) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عائشة الثابت في الصحيح فاعسل
عنتك الدم وصلتي وقد ورد ما يفيد معنى ذلك من غير وجه (وتوضأ لكل صلاة) وذلك
هو الذي ورد من وجه معتبر واذا جعت بين الصلاتين فأخوت الاولى الى آخر وقتها وقدمت
الثانية في أول وقتها كان لها أن تصلح ما يوضو واحد ولم يأت في شيء من الاحاديث الصحيحة
بإيجاب الغسل لكل صلاة ولا لكل صلاة في كل يوم بل الذي صح إيجاب الغسل عند
انقضاء وقت حوضها المعتاد أو عند انقضاء ما يقوم مقام العادة من التيسير بالفرائض كما في
حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما بلفظ فاذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة فاذا أدبرت
فاغسلي عنك الدم وصلتي وامامنا في صحيح مسلم ان أم حبيبة كانت تغتسل لكل صلاة
ولا جهة في ذلك لانها فعلته من جهة نفسها ولم يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بذلك بل قال لها **مكئي** قد رما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي فان ظاهر هذه العبارة
انها اغتسل بعد المكث قد رما كانت تحبسها الحيضة وذلك هو الغسل الكاثر عند ادبار
الحيضة وليس فيه ما يدل على انها اغتسل لكل صلاة وقد ورد الغسل لكل صلاة من
طريق لا تقوم عندها الحاجة لاسيما مع معاوضتها المانث في الصحيح ومع ما في ذلك من المشقة
العظيمة على النساء الناقصات العقول والاديان والشريعة سمحة سمحة وما جعل عليكم في
الدين من حرج واتقوا الله ما استطعتم (والحائض لا تصل ولا تصوم) لما ورد في ذلك من
الدالة الصحيحة كحديث أبيس اذا حاضت لم تغسل ولم تصم وهو في الصحيحين وغيرهما من

حديث أبي سعيد وهو يجمع عليه وكان هذا شأن الحائض في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم أنها تدع الصلاة والصوم أيام حيضتها وتقضي الصوم لا الصلاة بعد طهرها ولم يخالف في ذلك غير الخوارج ولا ريب أن القضاء أن كان بدليل الأصل كما ذهب إليه البعض فلا وجوب للأصل ههنا ولا دلائل عليه في حال الحيض وإن كان بدليل جديد غير دليل المقضي فلم يتم في الصلاة وقام في الصوم قطاع القياس وذهب الأزام (و) أما كونها لا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر فذلك نص الكتاب العزيز قال الله تعالى ويسألونك عن الحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والأحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا كل شيء إلا التكاثر وهو في الصحيح وهو يجمع على تحريم ذلك ليس فيه خلاف وتحريم الصلاة والصوم على الحائض كما تقدم وكذلك وطؤها هو إلى غاية هي الغسل بعد الطهر كما صرح بذلك الأدلة (و) أما كونها (تقضي الميام) فحديث عائشة بلقظ تؤمر بقضاء الميام ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو في الصحيحين وغيرهما وقد نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على ذلك وحكي ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يجوبون على الحائض قضاء الصلاة ولا يقدرح إجماع الأمة مخالفة هؤلاء الذين هم كلاب النار

• (فصل في النفاس أكثره أربعون يوما) • حديث أم سلمة قالت كانت النفاس تجعل علي عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعين يوما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني والخاكم والحديث طرق يقوى بعضها بهضا وإلى ذلك ذهب الجمهور وقد قيل إن أكثره ستون يوما وقيل سبعون يوما وقيل خمسون وقيل ثمانون وعشرون والحق الأول وهذا القدر هو الأرجح ما قيل لأن ما عداه خال عن الدليل (و) أما كونه (لا حلا لقله) فلم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم باقيا كانت المرأة نفاسا فان انقطع قبل الأربعين انقطع عنها حكم النفاس فان جاوزها الأربعين عاينت نفسها معاملة المستحاضة إذا جاوزت أيام العادة المتقوية (وهو) أي النفاس (كالحيض) في تحريم الوطء وترك الصلاة والميام ولا خلاف في ذلك وكذلك لا تقضي النفاس الصلاة وفي رواية لأبي داود من حديث أم سلمة قالت كانت المرأة من نساء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تقعد في النفاس أربعين ليلة لا يأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقضاء صلاة النفاس وقد تقدم إجماع على ذلك في الحائض وهو في النفاس إجماع كذلك ولعل الخوارج يخالفون ههنا كما خالفوا هناك ولا يعتد بهم

• (كتاب الصلاة) •

قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين والامر بطلق الصلاة اغما يقيد الاثبات بها في زمان ومكان من دون تعيين لأن مطلق الزمان والمكان من ضروريات الفعل وأما الوقت الخاص الذي شرع الله فيه الصلاة وكذلك كونها على هيئة مخصوصة مع شروط ومخصوصة هذه الأدلة فلا ريب عليه بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ولم يدل على ذلك إلا السنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم قولوا فاعلوا وليس في القرآن من ذلك إلا النادر القليل كتوبه

تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم فانه في هذه الآية ذكر الوضوء وهو شرط من شروط
 الصلاة وقيد الامر به بالقيام اليها فكان ذلك مقبدا للوجوب الفعلي ولا بد للشرعية من دليل
 اخص من ذلك وقد ورد في السنة ما يقيد الشرعية وكذلك ورد في القرآن ذكر بعض هيئات
 الصلاة كالسجود والركوع ولكن بدون ذكر صفة ولا عدد ولا كون ذلك في الموضع الذي
 بينته السنة المطهرة (اول وقت الظهر) تعيين اول الاوقات وآخرها قد ثبت في الاحاديث
 الصحيحة من تعليم جبرئيل عليه السلام صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن تعليمه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله وغير ذلك من اقواله وافعاله (الزوال) أي زوال الشمس
 وبين ذلك باختصار الجدار الى جهة الشرق يعرفه كل ذي عينين (وأخره مصير ظل الشيء
 منه سوى في الزوال) فان قلت أخرج الفساق وأبوا دود من حديث ابن مسعود كان قد
 صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصيف ثلاثة أقدام الى خمسة أقدام وفي
 الشتاء خمسة أقدام الى سبعة أقدام قلت انهم جملوه على الابراد كما قاله ابن العربي
الماسكي في القبس وتبعه الحافظ السيوطي وانه حديث قد قدح فيه فانه من رواية عبيدة
 ابن حميد الطيمي الكوفي عن أبي مالك النخعي عن كثير بن مدرك عن الأسود وفي
 عبيدة وشيخه سعد خلاف ففي الميزان في ترجمة سعد وثقه أحمد وابن معين وقال العقيلي
 لا يتابع على حديثه في القبول وقد ضعف عبد الحق حديثه في دير صلاة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالأقدام في الشتاء والصيف والعجب من الحافظ ابن حجر
 في التلخيص لم يتكلم على لفظ الحديث ولا سندَه وذكر كلام ابن العربي وأبطله السيد
 محمد الاميري البواقف نعم أيام الشتاء يحسن الثاني بالظهر حتى يحصل ظن ان الشمس
 لو كانت في كبد السماء أن قد زالت لانه يدرك بالشمس والمشاهدة اذا كانت من جهة
 الجنوب لان ظلهما يزاد في جهة الشرق زيادة كثيرة لكن لا الى الحد الذي يقدر بالأقدام
 وغايته ان ينظر في امارات تحصل الظن بالزوال وأهل الاقدام ليس معهم الا الظن لا خبر
 وليس أحد مختاطباً بظن غيره بل بظن نفسه فتأمل (وهو اول وقت العصر) أي صيرورة
 ظله مثله قال ابن القيم وانهم كانوا يصلون مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذهب
 أحدهم الى العوالي قدر أربعة أميال والشمس مرتفعة وقال أنس صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى الله تعالى عليه وسلم العصر فانه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله اننا نريد ان نضرب جزورا
 واننا نحب ان نضرها قال نعم فانطلقوا فاطلقنا معه فوجدوا الجزور له تخرق فخرق ثم قطعت ثم
 طج منها ثم أكلنا منها قبل أن تغيب الشمس ومحال ان يكون هذا بعد المثلين وفي صحيح مسلم
 عنه وقت صلاة الظهر لم يحضر العصر ولا معارض لهذه السنن في الصلاة ولا في الصراحة
 والبيان فتردت بالجملة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومثل أهل الكتاب قبلكم كنزل
 رجل استأجر اجيرا فقال من يعمل الى نصف النهار على قيراط قيراط الخ وبقائه الجبب أي دلالة
 في هذا على انه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثلين بنوع من انواع الدلالة وانما يدل
 على أن من صلاة العصر الى غروب الشمس اقصر من نصف النهار الى وقت العصر وهذا
 لا ريب فيه انتهى (وأخره) أي آخر وقت العصر صيرورة ظله مثليه قال الشافعي آخر

الوقت المختار للعصر أن يكون ظل كل شيء مثله وقيل الى ان تصفر الشمس وآخر وقت الضرورة تغيب الشمس كذا في السوى وفي الحجة البالغة وكثير من الاحاديث يدل على ان آخر وقت العصر ان تغيب الشمس وهو الذي اطلق عليه الفقهاء قلع المثلين بيان لاخر الوقت المختار والذي يستحب فيه أو نقول لعل الشرع نظر أولاً الى المقصود من اشتقاق العصر ان يكون الفصل بين كل صلاتين نحو ما من ربيع النهار فيجعل الامد الاخر يلوغ الظل الى المثلين ثم يظهر من حوائجهم وأشغالهم ما يوجب الحكم بزيادة الامد وأيضا معرفة ذلك الحد يحتاج الى ضرب من التأمل وحفظ الشيء الاصل ورصد وانما ينبغي ان يتخاطب الناس في مثل ذلك بما هو محسوس ظاهر فنفت الله تعالى في روعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يجعل الامد تغير قرص الشمس أو وضوئها والله تعالى اعلم (مادامت الشمس يضاء نقيصة) فاذا اصفرت خرج وقت العصر لما ورد في ذلك من الاحاديث منها حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت صلاة الظهر ما لم يحضر العصر ووقت صلاة العصر ما لم تصفر الشمس ووقت صلاة المغرب ما لم يسقط نور الشفق ووقت صلاة العشاء الى نصف الليل ووقت صلاة الفجر ما لم تطلع الشمس أخرجه مسلم وأحمد والنسائي وأبو داود ولا يخالف ما وقع في هذا الحديث في آخر وقت العصر والعشاء ما ورد في بعض الاحاديث ان آخر وقت العصر مصير ظل الشيء مثليه وآخر وقت العشاء ذهاب ثلث الليل فان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير متناهية للأصل لان وقت اصفرار الشمس هو متأخر عن المثلين اذ هي تبقى يضاء نقيصة بعد المثلين وكذلك نصف الليل هو متضمن لزيادة غير متناهية لما وقع في رواية بلطف ثلث الليل على ان الرواية المتضمنة للزيادة هي أصح من الاخرى (وأول وقت المغرب غروب الشمس) أي سقوط القرص وهو وقت الاختيار الذي يجوز ان يصلى فيه من غير كراهية والعسدية فيه حديثان حديث جبرئيل عليه السلام فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يومين وحديث بريدة ففيه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاب السائل عما أي عن الاوقات بان صلى يومين والمفسر منهم ما قاض على المجمع وما اختلف يتبع فيه حديث بريدة لانه مدنى متأخر والاول مكى متقدم وانما يتبع الاخر فالآخر كذا في الحجة (وأخره ذهاب الشفق الاخر) جميع كتب اللغة مصرحة بهذا وجميع أشعار العرب ومن بعدهم فمن زعم ان الشفق في لسان أهل اللغة أو لسان أهل الشرع يطلق على البياض فعليه الدليل ولادليل ولو فرض وجود ما يدل على ذلك فلا ينكر ندوره كما لا ينكر ان الشائع في لسان العرب وأهل الشرع اطلاقه على الحمرة والجل على الاعم الاغلب هو الواجب ولا يحصل على التاخر فليس ههنا ما يسوغ اختلاف المذاهب قال ابن القيم رحمه الله تعالى امتداد وقت المغرب الى سقوط الشفق كما في صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمر وقد تقدم وفي صحيحه أيضا عن أبي موسى ان سائلا سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المواقيت فذكر الحديث وفيه فاهمه فاقام المغرب حين وجبت الشمس فلما كان اليوم الثاني قال ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق ثم قال الوقت ما بين هذين وهذا متأخر عن حديث جبرئيل عليه السلام لانه كان بكهنة وهذا قول وبذلك فعل

وهذا يدل على الجواز وذلك على الاستصحاب وهذا في الصحيح وذلك في السنن وهذاوافق قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت كل صلاة ما يدخل وقت التي بعدها وانما خص منه القبر بالاجماع فاعداها من الصلوات داخل في عمومها والقول انما يدل على الاستصحاب فلا يدارض العام ولا الخاص (وهو) أي ذهاب الشفق وغروبه (أول العشاء) للاجماع على دخوله بالشفق والاجر هو المتبادر منه لان وقت الاستصحاب الذي يستحب ان يصلي فيه هو أوائل الارقات الا العشاء (وأخره نصف الليل) فالمتحجب الا على تأخيرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو لان أشق على امتي لأمرتم سم ان يؤخروا العشاء ولانه انقع في تصفية الباطن من الاشغال المناسبة لذلك فانه تعالى واقطع لمادة السحر بعد العشاء لكن التأخير رعاية في حق تقليل الجماعة وتغيير القوم وفيه قلب الموضوع فلهذا كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا كثرت الناس جعلوا اذا قلوا أخر كذا في الحجة فهذه علامات وكان المعلم لها جبرئيل عليه السلام ثم محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للامة (وأول وقت القبر اذا انشق القبر) أي ظهور الضوء المنتشر وينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اشني بيان فقال لهم انه يطلع معترضا في الانق وانهم ليس الذي يابح يباهه كذنب السرطان وهذا شئ تدركه الابصار وقال تعالى حتى يتبين لكم الخطيب اليبض من الخطيب الاسود من القبر فانه يلفظ التعلل لافادته لا يكتفي الا التبين الواضح أي يتبين لكم شيئا فشيئا حتى يتضح فانه لا يتم تدينه وظهوره الا بعد كمال ظهوره فانه يطلع أولا بشيء الضوء ثم ذنب السرطان وهو القبر الكذاب ثم يتضح نور الصباح الذي ابداه بقدرته فالق الاصباح وثالث قال الشاعر
وأزرق الصبح يدور قبل أبيضه * وأول الغيث قطر ثم ينسكب

قال ابن القيم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ بالسبعين آية الى المائة ثم ينصرف منها والقسا لا يعرف من الفلن وان صلاته كانت في القلنس حتى فوذاه الله تعالى وانه انما اقر بها مرة واحدة وكان بين ظهوره وصلاته قدوة حسنة أي فردد ذلك ليعمل حديث رافع بن خديج أسقر وبالقبر فانه أعظم للاجر وهذا بعد نبوته انما المراد به الاسفار به ادواما لا ابتداء فمدخل فيهما مغلسا ويخرج منها مسفرا كما كان يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقوله موافقة له لانه لما قفر له وكيف ينظر به المواظبة على فعل ما الاجر الاعظم في خلافه انتهى (وأخره طالع الشمس) وعما سبق أن يعلم أن الله عز وجل لم يكلف عباده في تعريف أوقات الصلوات بما يشق عليهم ويحسر فالدين يسر والشريعة تسهله بل جعل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للاوقات علامات حسية يعرفها كل أحد فقال في القبر طالع النور الذي هو من أوائل أجزائه النهار يعرفه كل أحد وقال في الظهر اذا حضت الشمس اذا زالت الشمس وقال في العصر والشمس بيضاء نقية وقال في المغرب اذا أقبل الليل من ههنا وادبر النهار من ههنا وقال في العشاء من قدر وقت صلاته بانه كان يصلي ما وقت غروب الاله لاله ثالث الشهر وورد التقدير بالشفق وورد التقدير بثلاث الليل ونصفه فهذه العلامات لتلقين الاعلى أكمه والتفكر في النجوم وان كنت لا أظن ثبوت ذلك هو النظر الذي يكون في الشمس والقمر والاعلة المقترة بالنجوم والمراد انه يستدل على دخول وقت كذا بكون النجوم

في مكان كذا كما يكون مثل ذلك في الشمس والقمر لانه النظر المفضى الى الاشتغال بعلم التجويم المؤدى الى الوقوع في مضايق عن الشريعة بمعزل فان هذا علم نهى عنه الشارع وحذر عن اتيان صاحبه حتى جعل ذلك كفرا فكيف يجعل طريفة الى أمر من أمر والشريعة ومهم من مهماتهم افن ظن ان شابا من علم الشريعة محتاج الى علم التجويم المصطلح عليه فهو اما جاهل لا يدري بالشريعة أو مغاوط قد مالت نفسه الى ما نهى عنه الشارع وأراد ان يدفع عن نفسه القالة فاعتسل بالله ليتعلق بمعرفة ذلك الا لكونه قد تعلقت به معرفة اوقات الصلوات وكثيرا من نفسه من المشتغلين بذلك يدعى بهذه الحقبة الباطلة فيمدق من لم يثبت قدمه في علم الشريعة المطهرة ومن أعظم المروجات لهذه البلية ما وقع من جماعة من المشتغلين بعلم الفقه من تعداد التجويم وتقدير المنازل والاستسكة ارم من ذلك بالاطائل تحته الاتايس النجسين فان الله وانا اليه راجعون وحاصل الكلام ان هذه تكاليف موجهة كلف الله تعالى بها عباده وعين اوقاتها تعيينا يعرفه العالم والجاهل والقروي والبدوي والحرو والعبد والذكرو والانثى على حد سواء اشتركت فيه كل هؤلاء لا يحتاج معه الى شيء آخر

أمع الصبح للتجويم قبل • أم مع الشمس للظلام بقاء

قال صاحب سبل السلام التوقيت في الايام والشهور والسنوات بالحساب للمنازل القمرية بدعة باتفاق الامة فلا يمكن عالم من علماء الدنيا ان يدعى ان ذلك كان في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو عصر خلفائه الراشدين وانما هو بدعة لعلمها ظهرت في عصر المأمون حين اخرج كتب الفلاسفة وعثر بها ومنها المنطق والتجويم فانه علم أولئك الذين قال الله تعالى فيهم فلما جازتهم وسلمهم بالبيئات فرحوا بجمعهم من العلم فاقول أحوال المقرين على حساب المنازل القمرية أنهم مبتدعون وكل بدعة ضلالة ولقد عظمت هذه البدعة في الحرمين الشريفين فانهم في مكة المكرمة لا يعتدون الا على ذلك ولهم فيسه أنواع موافقات مثل الربيع الحبيب ونحوه يدرسونه ويقرئونه ويعتمدونه وهو من العلم الذي قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علم لا يتفجع وجهل لا يضر وهو من علم أهل الكتاب فان اعيادهم ونحوها تدور على حساب سيرة الشمس ولعلهم دخل على المسلمين من علم اليونان وأهل الكتاب ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ان أنزل الله تعالى عليه اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً وكان أهل بيته وأصحابه رضوا الله تعالى عنهم على ذلك لا يعرفون منازل الزيادة والنقصان ولا ما جعله المتأخرون والميزان ولا شباً من هذه الامور التي صار ذلك التكليف الموقت عليها يدور انتهى (ومن نام عن صلاته أو سها عنها فمؤتمها حين يذكرها) أى وقت القضاء اذا ذكر وقد دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة كحديث أنس عند البخاري ومسلم وغيرهما وحديث أبي هريرة عند مسلم وغيره وقد ورد هذا المعنى من غير وجه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي صلاة أو نام عن صلاة أو سها عنها فإليه صلها اذا ذكرها فان الله عز وجل يقول في كتابه العزيز اقم الصلاة ذكرى قلت وعلى هذا أهل العلم وقاسوا المقوت قصدا على النائم كذا في المسوى (ومن كان معذورا) لان الاوقات للصلوات تدعينها الشارع وحددا وانها لو أخرها بعلامات حسبية وجعل ما بين الوقتين لكل صلاة هو الوقت لتلك

الصلاة وجعل الصلاة المفعولة في غير هذه الاوقات المعينة صلاة المناق وصلاة الامر الذين
يميتون الصلاة كقوله في حديث أنس الثابت في الصحيح قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يقول تلك صلاة المناق يجلس برقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان
قام فنقصرها أربعين لا يذكر الله الا قليلا ولا كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذر
كفي انت اذا كان عليك امر اميتون الصلاة أو يؤخرون الصلاة عن وقتها قالت
فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها الحديث ونحو ذلك وهكذا أحاديث النهي عن الصلاة بعد
العصر وبعده الفجر فكان ما ذكرناه دليلا على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن
الاوليات المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو خاص بالمعذورين
مرض مرضا شديدا لا يستطيع معه تأدية الصلاة ثم شق وامكنه ادراك ركعة وكالحائض
اذا طهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك (وادرك من الصلاة ركعة فقد أدركها) اي
الصلاة لما ورد في ذلك من الاحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح
ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر وهو في الصحيحين
وغيرهما ونحو ذلك حديث عائشة عندهم لم وغيره وقد ثبت من حديث أبي هريرة
في الصحيحين وغيرهما ما يلفظ عن أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وهذا يشمل
جميع الصلوات لا يخص شيئا منها قلت هذا الحديث يحتل وجوها أحدها من أدرك ركعة
من الصلاة في الوقت فالجميع أو ما والا فضاء وهو الاصح عند الشافعية وقال أبو حنيفة
بذلك في العصر خاصة وثانها من أدرك من المعذورين من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة
فقد وجبت عليه تلك الصلاة وهو مذهب أبي حنيفة وقول الشافعي وثالثها ان الجماعة
تدرك بركعة وهو وجه للشافعية وقال أبو حنيفة لو أدرك التشهد كان مدركا للجماعة كذا
في المسوي ثم صلى ركعة في الوقت والباقي خارج الوقت لا يكون عند الشافعي كمن صلى
الكل خارج الوقت وقال أبو حنيفة مثله في صلاة العصر خاصة وقد رد ابن القيم على من قال
بكونه مخالفا لاصول وردة بالتشابه من نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة وقت
طلوع الشمس أتم رد في اعلام الموقعين فليرجع اليه (والتوقيت واجب) لما ورد في ذلك
من الاوامر الصحيحة بتأدية الصلاة لوقتها والنهي عن فعلها في غير وقتها المضروب لها (والجمع
لعذر جائز) أي بين الصلاتين ان كان صوريا وهو فعل الاولى في آخر وقتها والاخرى في أول
وقتها فليس يجمع في الحقيقة لان كل صلاة مفعولة في وقتها المضروب لها وانما هو جمع في
الصورة ومن جمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في المدينة المنورة من غير مطر ولا سفر كما في
الصحيح من حديث ابن عباس وغيره فانه قد وقع التصريح في بعض الروايات بما يشهد ذلك
بل فسره من رواه بما يفيد انه الجمع الصوري وقد أوضح المسائلك في رسالة مستقلة فالمراد
بالجمع الجائز لا العذر هو جمع المسافرين والمريض وفي المطر كما وردت بذلك الادلة الصحيحة وقد
اختلف في جواز الجمع بين الصلاتين لغير هذه الاعذار ومع عدم العذر والحق عدم جواز ذلك
كما حقه المجهت الرباني شيخنا العلامة محمد بن علي الشوكاني في الفتح الرباني وغيره من مؤلفاته

المباركة عليها ولها وفيها (والتي هي ناقصة الصلاة) كن به مرض عنه من استيفاء بعض أركانها (أو الطهارة) كن في بعض أعضائه وضوءه ما ينفعه من غسله بالماء (يصلون كغيره من غير تأخير) وجهه أنهم داخلون في الخطاب المشقة على تعيين الأوقات ويسان أولها وآخرها ولم يأت ما يدل على أنهم خارجون عنها وإن صلاتهم لا تجزئ إلا في آخر الوقت ولم يعول من أوجب التأخير على شيء تقوم به الجملة بل ليس بسدده لا مجرد الرأى البحت كقولهم إن صلاتهم بدلية ونحو ذلك وهذا لا يفي من الحق شيئا أقول لم يأت ما يدل على وجوب التأخير على من كان ناقص صلاة أو طهارة من كتاب ولا سنة بل التيمم مشروع عنه عدم الماء إذا حضر وقت الصلاة وكذلك من كانت به علة لا يتحقق معها من استيفاء الطهارة أو الصلاة جاز لأن يعلى إذا حضر وقت الصلاة كيف أمكن وذلك هو المطلوب منه والواجب عليه ولو كان التأخير واجبا على من كان كذلك لينه الشارع لاه من الأحكام التي تم بها السبيل ولا فرق بين من كان راجبا للزوال العلة في آخر الوقت ومن كان آيئام زوالها في الوقت ومن زعم أنه يجب تأخير صلاة من الصلوات على فرد من أفراد العباد لم يقبل منه ذلك الابدليل وأما ما يقال من أن الصلاة الناقصة أو الطهارة الناقصة بدل عن الصلاة الكاملة أو الطهارة الكاملة فكلام لا يفتق في مواطن الخلاف ولا تقوم بعمله الجملة على أن البدلية غير مسلمة وعلى فرض تسليمها فلا نسلم أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل إلى آخر الوقت فانهم يجعلون الظهور أصلا والجمعة بدلا والجمعة مجزئة في أول وقت الظهور بل لا يجزئ في ذلك الوقت غير هالن لم يكن معذورا ثم لو سلمنا أن البدل لا يجزئ إلا عند تعذر المبدل فوق التعذر هو وقت الصلاة مثلا فإذا دخل أول جزء من أجزاء الوقت والمبدل متعذر كان البدل في ذلك الوقت مجزئا ومن زعم غير هذا جاءنا بحجة (و) أما كون (أوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر حتى تغرب) فلما ثبت في الصحيح عن جماعة من الصحابة مرفوعا عن النبي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس وعند الزوال وورد في روايات أخر النبي عن الصلاة في الثلاثة الأوقات والطولوع ووقت الزوال ووقت الغروب قال في الجملة الصلاة خيرة موضوع عن استطاع أن يستكمل من أليف فعل غير أنه نسي عن خمسة أوقات ثلاثة منها أو كدنها عن الباقيين وهي الساعات الثلاث إذا طلعت الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الطهارة حتى يغسل وجهه وتنظيف للغروب حتى تغرب لأنها أوقات صلاة الجوس وأما الآخران فله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلاة بعد الصبح حتى تبرز الشمس ولبعد العصر حتى تغرب ولذلك صلى فيها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تارة وروى استثناء نصف النهار يوم الجمعة واستنبط جوازها في الأوقات الثلاث في المسجد الحرام من حديث ياقب عبد مناف بن ولى منكم من أمر الناس شيئا فلا يمنعه أحد اطاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار وعلى هذا فالمرق في ذلك أنهم اوقت ظهور شعائر الدين ومكانه فعارضوا المانع من الصلاة انتهى وأقول الأحاديث في النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر قد صحت بلا ريب وهي عمومات قابلة للتخصيص بما هو أخص منها مطلقا لا بما هو أعم منها من وجه وأخص منها من

وجه كالحديث الامر بالصلاة تحبة المسجد فانه من باب تمارض العمومين والواجب المصير الى
الترجيح فان أمكن ترجيح أحدهما على الآخر وجب العمل به وان لم يمكن وجب المصير الى
الترجيح بامور خارجة فان تعدد من جميع الوجوه فالتخيير أو الاطراح في مادة اذا تقرر هذا
فما عورضت به أحاديث النهي عن الصلاة في الوقتين المذكورين لا يصح للمعارضه أما
حديث الرجلين اللذين أمرهما صلى الله عليه وسلم بالصلاة ففقد اختلاف الرواية ففي بعض
الروايات انه قال هذه فريضة وتلك نافلة وفي بعضها عكس ذلك وعلى الرواية الاولى لامعارضه
وعلى الثانية غايه ما هنالك ان ذلك يكون مخصوصا لاحاديث النهي بمثل حال الرجلين وهو من
دخل مسجد جماعة يصلون فيه فريضة في أحد الوقتين فانه يقتفل معهم وحديث انه صلى الله
عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد العصر قدسيتين في روايات الحديث الثابتة في الامهات انه وقد
عليه وقد عبد القيس فشقوه عن ركعتي الظهر فصلاهما بعد العصر وكان هديه صلى الله عليه
وسلم انه اذا فعل شيئا دوما حتى سألته بعض نسائه وقالت هل نقضه ما اذا فانا فقال
لا وقد كرم من روى ذلك وما عليه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى وأما حديث لا تمنعوا
طائفتهم ومع كونه غير صلاة وان كان مشهاها فليس المشبه كالشبهه هو أيضا عام مخصوص
باحاديث النهي أو خاص بنوع من أنواع الصلاة وهو الطواف فليدله

• (باب الاذان) •

اقول هذه العبادات من أعظم شعائر الاسلام وانهم عالم الدين فانهم ساقطت المواظبة عليها منذ
شرعها الله سبحانه وتعالى الى ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم في ليل ونهار وسفر وسفر
ولم يسمع بانه وقع الاختلال بها أو الترخيص في تركها (بشرع) وقد اختلف في وجوبه
والظاهر الوجوب لامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك في غير حديث والحاصل انه
ما ينبغي في مثل هذه العبادات العظيمة أن يتقدم تردد في وجوبها فانهم اشتهر من تاريخ علم
واذلتها الشمس المنيعة (لاهل كل بلد أن يتخذوا مؤذنا) وأما كون المؤذن مكلفا ذكرنا
فهذا هو الظاهر لان الاذان عبادة شرعية لا تجزئ الامن مكلفها ولم يسمع في أيام النبوة ولا
في الصحابة ممن بعدهم من التابعين وتابعيهم انه وقع التأذين المشروع الذي هو اعلام بدخول
الوقت ودعاء الى الصلاة من امر أمة قط وأما اذان المرأة لنفسها أو لمن يحضر عندها من النساء
مع عدم رفع الصوت رفعها بالغا فلا مانع من ذلك بل الظاهر ان النساء ممن يدخلن في الخطاب
بالاذان ولم يأت ما يقوم به الحجة لاني كون المؤذن طاهرا من الحدث الاكبر ولا من الحدث
الصغير لان ما هو مرفوع في ذلك لم يصح وما هو موقوف على صحابي أو تابعي لا تقوم به الحجة
وان كان التطهر للمؤذن من الحدثين هو الاولى والاحسن فقد ذكره النبي صلى الله عليه وسلم أن
يرد السلام وهو يحدث حدثا أصغر حتى يؤضأ كما في رواية وتيمم كما في أخرى والاذان أولى بذات
من مجرد السلام قال المسائي في حاشية الشفا: وظاهر الاحاديث أنه لا يصح اذان غير المتوضئ
وقد ورد حديث يدل على اشتراط كون المؤذن متوضئا أخرجه الترمذي بلفظ لا يؤذن الا
متوضئ وقد أعيد بالانقطاع والارسال وبشهادة حديث اني كرهت أن أذكر الله الا على
طهر رآخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان (ينادي بالفاظ الاذان المنسوعة)

لاعلامهم بمواقيت الصلاة وللتمسك بشعائر الاسلام فقد كان الغزاة في أيام النبوة وما بعدها
 اذاجهلوا حال أهل قرية تتركوا حرمهم حتى يحضر وقت الصلاة فان سمعوا اذاناً كانوا اعلمهم
 وان لم يسمعوا فاتبواهم مقاتلة المشركين وأما غير أهل البلد كالمسافر والمقيم بفلاة من الارض
 فيؤذن لنفسه ويقيم فان كانوا جماعة أذن لهم أحدهم وأقام وألقاها الاذان قد ثبتت في
 أحاديث كثيرة وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص وقد تقرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي
 المزيد فيها ثبت من وجه صحيح مما يسهل زيادة تعين قبوله كتر يسع الاذان وترجيح الشهادتين
 ولا تفرح الزيادة اذا كانت أدلة الأصل أقوى منها لانه لا تعارض حتى يصار الى الترجيح كما
 وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الابواب بل الجمع يمكن بضم الزيادة الى الأصل
 وهو مقدم على الترجيح وقد وقع الاجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في
 الأصول وأدلة افراد الأقامة أقوى من أدلة تشفيها واولكن التشفيع مشغل على زيادة خارجة
 من مخارج صالح للاعتبار فكان العمل على أدلة التشفيع متعيناً (عند دخول وقت الصلاة)
 الا الاذان للقبور قبل دخول وقتها مما ينافي الصحيحين من حديث سالم بن عبد الله عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال ان بلالاً يؤذن بإبل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم
 مكتوم وفي صحيح مسلم عن حمزة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغرنكم ذاء بلال
 ولا هذا البياض حتى يتفجر القبر وهو في الصحيحين من حديث ابن مسعود ولفظه لا يمنع
 أحدكم أذان بلال من صوره فانه يؤذن أو ينادي ليرجع فائتمكم وفيه نافعكم قال مالك لم يزل
 الصحيح ينادي لها قبل القبر فردت هذه السنة لها الفتم الأصول والقياس على سائر الصلوات
 ويجدث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر ان بلالاً أذن قبل طلوع القبر فأمره
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد نام الا ان العبد نام فرجع
 فينادي الا ان العبد نام ولا تزد السنة العبيصة بمنزل ذلك فانها أصل بنفسها وقياس وقت القبر
 على غيره من الاوقات لولم يكن فيه الامدادة للسنة لكن في رده فكيف والفرق قد أشار
 اليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو ما في النداء قبل الوقت من المصلحة والمصلحة التي
 لا تكون في غير القبر واذا اختلف وقتها صار لا يكون في سائر الصلوات امتنع الخلق وأما
 حديث حماد عن أيوب لحديث معاذ عند أئمة الحديث لا تقوم به حجة كذا في أعلام الموقعين
 وقد أطال ابن القيم في تعديل هذا الحديث والجواب عنه وعن غيره فليرجع اليه (ويشرح
 للسامع أن يتابع المؤذن) لما قد ثبت في الصحيح من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفي الباب عن جماعة من
 الصحابة بنحو هذا او ورد مفصلاً به ثمان حديث عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم الله أكبر الله أكبر
 ثم قال أشهد أن لا اله الا الله قال أشهد أن لا اله الا الله ثم قال أشهد ان محمداً رسول الله قال أشهد
 ان محمداً رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال
 لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر ثم قال لا اله الا الله قال
 لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة أخرجه مسلم وغيره وأخرج نحوه البخاري وقد اخذ عنه بعض

العلماء الجمع عند المصليين بين المتابعة للمؤذن والخرقة وهو جمع حسن وان لم يكن متعينا
(ثم تشرع الإقامة على الصفة الواردة) أقول قد ثبت تشييع الاذان وايتاء الإقامة في
الصحيحين وغيرهما وروى من وجه صحيح تشييع جميع ألفاظ الإقامة وورد في الإقامة من وجه
صحيح ما يدل على ايتاءها الا التكبير في أولها وآخرها وقد قامت الصلاة فان ذلك يكون مثني
مثني وقد ذهب جماعة من أهل العلم الى أن السكسنة وأيتاءها على المؤذن والمقيم فقد فعل ما هو
حق وسنة قال الماتن في شرح المتنعي بعد ما ذكر اختلاف الناس في ذلك وأطال في بيانه اذا
عرفت هذا تبين أن أن أحاديث تشييع الإقامة صالحة للاحتجاج بها وأحاديث افراد الإقامة
وان كانت أصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين لكن أحاديث التثنية مشبهة على
الزيادة فالصبر اليها لازم لا سيما مع تأخر تاريخ بعضها انتهى ثم اعلم أن هذا الشعار لا يخص
صلاة الجمعة بل كل مصلي عليه أن يؤذن ويقيم لكن من كان في جماعة كفاه اذان المؤذن
له وإقامته ثم الظاهر أن النساء كالرجال لأنهن شقائقهم والامر لهم أمرهن ولم يرد ما ينقض
للمصلي في عدم الوجوب عليهم فان الوارد في ذلك في أمانيه متروك لا يحل الاحتجاج بهم فان
ورد دليل يصلح لآخر اجهن فذلك والانهن كالرجال

• (باب ويحب على المصلي تطهير ثوبه) •

لنص القرآن وثبأت تطهير وتلوته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن سأله هل يصلي في الثوب
الذي يأتي فيه أهله فقال نعم الآن يرى فيه شيئا فيفسله أخرجه أحمد وابن ماجه ورجال اسناده
ثقات ومثله من معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في الثوب
الذي يجامع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى أخرجه أحمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه
باسناده رجاله ثقات ومنها حديث خلعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثوب أخرجه أحمد وأبو
داود والحاكم وابن خزيمة وابن حبان وله طريق عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا ومنها
الدلة المتقدمة في تعيين النقاسات (وبنده) لأنه أولى من تطهير الثوب ولما ورد من وجوب
تطهيره (ومكانه من النقاسة) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رشح الثوب على
بول الأعرابي ونحو ذلك وقد ذهب الجمهور الى وجوب تطهير الثلاثة للصلاة وذهب جمع الى أن
ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى أنه سنة والحق الوجوب في مصلي ملابس النقاسة
عاما فذا قد أدخل بواجب وصلاته صحيحة والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره
أهل الأصول لا يصلح للدلالة على العلم الا ما كان فيه ذلك مثل نفي القبول ونحو الصلاة لمن صلى
في مكان متنجس أو انتهى عن الصلاة في المكان المتنجس لدلالة النبي على التمسك وأما مجرد
الامر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الاعلى قول من قال ان الامر بالنسي نهي عن ضده
فليكن هذا من هـ في ذكر فالتكليفات لم تأت الجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون
الشيء شرطاً ولا يستفاد من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشيء واجبا ودليله يدل على
الشرطية والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الأصولية والذلول عنها والحاصل
ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير بطلان المشروط وما دل على الوجوب

لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب ان تاركه يذم وامانه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك
الواجب جز من اجرائه أو عارض من عوارضه فلا ينحكم على الشيء بالوجوب وبطلان عدمه
موجباً لبطلان أو حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجباً لبطلان فقد غفل عن
هذين المفهومين وفي المقام أدلة مختلفة ومقالات طويلة ليس هذا محل بسطها (وسرعونته)
اقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا خذوا زينةكم عند كل مسجد وقولوا لهؤلاء عورتكم ولوعباة قاله
بجاءه والمسجد الصلاة ولما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الامر بستره في كل
الاحوال كما في حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأق منها
وما نذكر قال احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان اليوم بعضهم في
بعض قال ان استطعت أن لا يراها أحد فلا يربتها قلت فإذا كان أحدنا خالياً قال الله تبارك
وتعالى أحق أن يستحيامنهم أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وعلقه البخاري
وحسنه الترمذي وصححه الحاكم ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعلموا
لا تبرزنكم ولا تنظروا إلى نكاحي ولا ميت أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي
اسنادهم قال ولكنه بعضه حديث محمد بن يحيى قال مر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم على معمر بن وهذاه مكشوفتان فقال يا معمر غط تخذين فان الغندين عورة أخرجه أحمد
والبخاري في صححه تعليقا وأخرجه أيضاً تاريخه والحاكم في المستدرک وروى الترمذي
وأحمد بن حنبل في صحيحه عن عمار بن عبد الله عن أبيه عن جده عن أبيه عن جده عن أبيه
والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه وعلقه البخاري وقد عارض أحاديث الغندين عورة
أحاديث أخرى ليس فيها الا انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كشف عن نكاحه يوم خيبر وفي
بينه ولا يصلح ذلك لعارضة ما تقدم وورد في الركبة ما يفيد انها تستر وما يخالف ذلك وأما المرأة
فورد حديث لا يقبل الله صلاة طائفة الا بغيرها أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن
ماجه وابن خزيمة والحاكم وقد روى موقوفاً ومرفوعاً عن حديث عائشة ومن
حديث أبي قتادة وعما يقيد وجوب ستر العورة أحاديث النسي عن الصلاة في الثوب الواحد
ليس على عاتق المصلي منه شيء وفي بعضها فليخالف بين طرفيه وفي بعضها وان كان ضيقاً فأتزر
به وكما في الصحيح ولكن ليس فيها ما يستفاد منه الشرطية التي صرح بها جماعة من المصنفين
وحديث البخاري اذا انتفض للاستدلال به على الشرطية فهو خاص بالمرأة وقد عرفت ما سلف
ان الذي يستلزم عدمه عدم الصلاة اي بطلانها هو شرط أو الركن لا الواجب فنزعم ان
من ظهر شيء من عورته في الصلاة أو صلى بذياب متخصة كانت صلاته باطلة فهو مطالب
بالدليل ولا يتقعه بمجرد الاوامر بالستر والتطهير فان غاية ما يستفاد منها الوجوب (ولا يشتمل
الصحاء) الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يشغل
الصحاء وهو في الصلاة وفي لفظه ما أن يشغل في ازاره اذا صلى الا أن يخالف بطرفيه
على عاتقه وأخرج نحوه الجماعة من حديث أبي سعيد واشتمال الصحاء هو أن يجعل جسده
بالثوب لا يرفع منه جانباً ولا يبق ما يخرج منه يده (ولا يسدل) الحديث النسي عن السدل في
الصلاة وهو عند أحمد وأبي داود والترمذي والحاكم في المستدرک وفي الباب عن

جماعة من الصحابة والسدول هو اسبال الرجل ثوبه من غير أن يضم جانبيه بين يديه بل
يتخفف به ويدخل يديه من داخل في كع ويجدوه وكذلك (ولا يسبل) لما ورد من
الاحاديث المصنوعة من النسي من ارسال الازار والمراد بالاسبال أن يرخي ازاره حتى يحاور
السكدين (ولا يكف) لانه قد ورد النسي عن أن يكف الرجل ثوبه أو شعره أما كفت الثوب
فممن يأخذ طرف ثوبه فيغرز في هزئه أو نحو ذلك وأما كفت الشعر فممن يأخذ منه
خصلة مسترسلة فيكفها في شعر رأسه أو يربطها بجميط اليه أو نحو ذلك (ولا يصلي في ثوب
حرير) والاحاديث في ذلك كثيرة وكلاهما يدل على المنع من لبس ثوب الحرير الخالص وأما المشوب
فالمذهب في ذلك معروفة فبعض الاحاديث يدل على أنه انما يصحرم الخالص لا المشوب كحديث
ابن عباس عند أحمد وأبي داود قال انما نسي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
الثوب المصنوع من القز قال ابن عباس أما السدي والعلم فلا نرى به بأسا وبعضها يدل على
المنع كما ورد في حلة السيرة فانه غضب لما رأى عليا قد لبسها وقال اني لم أبعث بها اليك لتلبسها
انما بعثت بها اليك لتشفها اخر ابن الصاوي وهو في الصحيح والسيرة وقد قيل انما الخلوطة
بالحرير لا الحرير الخالص وقيل انما الحرير الخالص المخطط وقيل غير ذلك ولكنه قد ورد في
طريق من طرق هذا الحديث ما يفيد انما غير خالصه فخرج ابن أبي شيبة وابن ماجه والذوري
هذا الحديث بلفظ قال علي اهدى الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حلة مسخرة ما
سداهوا وما احتفاه ذكر الحديث (ولا ثوب شهرة) لحديث من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه
الله ثوب مذل يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه وانما في باسناد ربه ثقات من
حديث ابن عمر وهذا الوعيد يدل على أن لبسه محرم في كل وقت فوق الصلاة
أولى بذلك وأما الثوب المصنوع بالصبرة والحبرة فالادلة في ذلك متعارضة فلهذا المذكرة
وقد أفرد الماتن برسالة مستقلة (ولا مغصوب) لكونه ملك الغير وهو حرام بالاجماع
(وعليه استقبال عين الكعبة ان كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد) وجوابه بالانه قد
يمكن من اليقين فلا يعدل عنه الى الظن والاحاديث المتواترة مصرحة بوجوب
الاستقبال بل هو نص القرآن الكريم قول ويهك شطر المسجد الحرام وعلى ذلك أجمع
المالكون وهو قطعي من قطعيات الشريعة (وغير المشاهد) ومن في حكمه يستقبل الجهة بعد
التحرى لان ذلك هو الذي يمكنه ويدخل تحت استطاعته ولم يكلفه الله تعالى ما لا يطيق كما
صرح بذلك في كتابه العزيز وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين المشرق والمغرب
قبلة كما في حديث أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه ومثله ذلك ورد عن الخلفاء الراشدين
رضي الله تعالى عنهم وقد استقبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجهة بعد خروجه من مكة
المكرمة وشرع للناس ذلك أقول استقبال القبلة هو من ضروريات الدين فمن أمكنه استقبال
القبلة تحقفا فذلك الواجب عليه مثل القاطن حولها المشاهد لها من دون قطع مسافة
ولا تجزم مشقة ومن لم يكن كذلك ففرضه استقبال الجهة وليس المراد من تلك الجهة الكعبة
على الخصوص بل المراد ما أرشد اليه صلى الله تعالى عليه وسلم من كون بين المشرق والمغرب قبلة
فمن كان في جهات اليمن وعرف جهة المشرق وجهة المغرب توجه بين الجهتين فان تلك الجهة

هي القبلة وكذلك من كان بجهة الشام يتوجه بين الجهتين من دون انعساب للنفوس في تقدير الجهات فان ذلك مما لم يرد به الشرع ولا كلفه العباد والمحارب المنصوبة في المساجد والمجاهد المعمورة في بلاد المسلمين الذين لهم عناية بأمر الدين مغنية عن التكلف وكذلك اخبار العدول المرضيين كائنه فان من قال هذه بجهة القبلة أو عمر حراً يابوا اليه الناس لاشكائه قد بلغ من التعري ما يبلغه من أراد تأدية صلاة أو صلوات في مكان من الامكنة لان معرفة الجهة التي عرفناك بها من السير ما تراه رفته ليكون الجهات الاربع معلومة لكل عاقل وقد يعرض للبس في بعض المواطن على بعض الافراد ما عدم ظهور ما يمدى به في ظلمة الليل أو سبلولة جبال عالية في أرض عالية لا يعرفها مع تاون طرقها التي قد سلكها هذا فريضه أن يعين النظر في تعريف الجهة فإذا اهوز الامر توجه حيث شاهد في القرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها وسوغ تأديتها على ظهور الارض الندية على ظهور الارض كما تجد ذلك في المتن في شرحه فهذا خلاصة ما قلناه في أمر القبلة وهو يغنيك عن التفريعات الطويلة والتهويلات المهمة في كتب الفقه

(باب كيفية الصلاة)

وهي على ما نوافر عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتوارثه الامة أن يتطهر ويستعونه ويقوم ويستقبل القبلة بوجهه ووجهه الى الله تعالى بقلبه ويخاض له العمل ويقول الله أكبر لله وأنه يقرأ فاتحة الكتاب ويضم معها الا في ثلثة الفرض ورابعته سورته من القرآن ثم يركع ويغني بحيث يقدر على ان يحس ركعتيه برؤس أصابعه حتى يطمئن رأيه كما ثم يرفع رأسه حتى يطمئن قائماً ثم يسجد على الارباب السبعة البدين والرجلين والركبتين والوجه ثم يرفع رأسه حتى يستوي جالساً ثم يسجد ثانياً كذلك فهذا ركعة ثم يقعد على رأس كل ركعتين ويشهد فان كان آخر صلاته صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودعا أحب الدعاء اليه وسلم على من يليه من الملائكة والمسلمين فهذا صلاة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ينبت أنه ترك شيئاً من ذلك قط عدم من غير عذر في فريضة وصلاة الجماعة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين وهي التي توارثوا انها سمى الصلاة وهي من ضروريات الملة ثم اختلف الفقهاء في أحرف متاهل هي أركان الصلاة لا يعتمد عليها أو واجباتها التي تنقص بتركها أو أبعاض يلام على تركها وتجبر بسجدة السهو كذلك في الحجة البالغة (لا تكون شرعية الا بانية) لقوله تعالى وما أمر والالعب بد والله مخلص له الدين وروى مالك بإسناده في غير رواية يحيى بن يحيى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنية قلت وعلى وجوب النية في ابتداء الصلاة أهل العلم وعندي ان المقدور في حديث انما الاعمال بالنية ان كان الحصول أو الوجود أو الثبوت أو الصفة أو ما يلاق هذه الامور في المعنى الذي لا تكون تلك الصلاة شرعية الا بانية في مثل الصلاة شرط من شروطها لانه قد استلزم عدمها عدم الصلاة وهذه خاصة الشروط وان كان المقدور الكمال أو ما يلاق في المعنى الذي تكون الصلاة شرعية يدونه فليست النية واجبة فضلاً عن أن تكون

شرطاً لكن قد عرف رجحان التقدير المتعارف بالمعنى الاول لكونه المحصر في انما في معنى
ما الاعمال الاباليسية وان اختلاف في امور خارجة عن هذا كما تقرر في على المعاني والاصول
والتي توجه الى المعنى الحقيقي وهو الذات الشرعية واستغناؤها يمكن لان الموجود في
في الخارج ذات غير شرعية وعلى فرض وجود مانع عن التوجه الى المعنى الحقيقي فلا ريب
ان العصة أقرب الى المعنى الحقيقي من الكمال لاستلزامها لعدم الاعتداد بذكر الذات وترجيح
أقرب المجازين متعين فظهر بهذا ان القول بان النية شرط للصلاة أرفع من القول بانها من
جمله واجباتها والكلام على هذا بطول ليس هذا موضع ذكره (وأركانها كلها مفترضة)
لكونها ماهية الصلاة التي لا يسقط التكليف الا بقملها وتقدم الصورة المطلوبة بعدد ما
وتكون ناقصة بقسمان بعضها وهي القيام فلا ركوع فالاعتدال فالسجود فالاعتدال
فالسجود فالقعود للتشهد وقدين الشارع صلاتها وهيما ستم وكان يجعلها قرياس من السواء
كأثبت في الصحيح عنه أقول وبالله القول في هذا الباب انه ينبغي لمن كان يقتدر على تطبيق
القروع على الأصول وأرجاع فرع الشيء الى أصله ان يجعل هذا القروع من المذكورة في هذا
الباب مقسمة الى ثلاثة أقسام واجبات كالتكبير والقسم والتشهد وأركان كالقيام
والركوع والاعتدال والسجود والاعتدال والسجود والقعود للتشهد وشروط كالنية
والقراءة أما النية فلما قدمنا وأما القراءة فلما ورد ما يدل على شرطها كحديث الصلاة الا بالقراءة
الكتاب وحديث لا يجزئ صلاة الا بالقراءة والكتاب ونحوها فان الشيء اذا توجه الى الذات أو الى
صحتها أفاد الشرطية اذ هي تأثير عدم الشرط في عدم المشرط واصرح من مطلق الشيء الشيء
المتوجه الى الاجزاء والحاصل ان شروط الشيء يقتضي عدمها وعدمه وأركان كذلك لان
عدم الركن يوجب عدم وجود الصورة المأمور بها على العفة التي اعتبرها الشارع وما
كان كذلك لا يجزئ الا ان يقوم دليل على ان مثل ذلك الركن لا يخرج الصورة المأمور بها
عن كونها مجزئة كما يقول بعض أهل العلم في الاعتدال وقعود التشهد وان كان الحق
خلاف ما قال وأما الواجبات فغاية ما يستفاد من دليلها وهو مطلق الامر ان تركها معصية
لان عدمها يستلزم عدم الصورة المأمور بها اذا تقرر وهذا لاح ذلك ان هذه القروع المعدودة
في هذا الباب متوافقة في ذاتيتها والقروع والواجب مترادفان على ما ذهب اليه الجمهور
وهو الحق وحقيقة الواجب ما يدح فاعله ويذم تاركه والمدح على الفعل والذم على التلذ
لا يستلزم ان الإعلان بخلاف الشرط فان حقيقة ما يستلزم عدمه عدم المشرط كما عرفت
فاحفظ هذا التحقيق تنفع به في مواطن وقع التبريع فيها انحافا للتأصيل وهو كثير الوجود
في مؤلفات الفقهاء من جميع المذاهب وكثيرا ما تجد المعارف بالاصول اذا تكلم في القروع
ضانت عليه المسائل وطاحت عنه المعارف وصار كأحد الجامدين على علم القروع والاجابة
منهم وقليل ما هم وقليل من عبادى الشكور (الاقعود للتشهد الاوسط) لكونه لم يأت
في الادلة ما يدل على وجوبه بخصوصه كما ورد في قعود التشهد الاخير فان الاحاديث التي فيها
الاورام بالتشهد قد اقترنت بما يفيد ان المراد التشهد الاخير فان قلت قد ذكر التشهد
الايوسط في حديث المسيء كافي رواية لابي داود من حديث رفاعه وليد كرفيه التشهد

الاضحية قلت لا تقوم الحجة بذلك ولا يثبت به التكليف العام والتشهاد الاخير وان لم يثبت
ذكره في حديث المسي فقد وردت به الاوامر وصرح الصحابة باقتراضه وقد اوضح ذلك شيخنا
العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء ايضا احسنا فلتراجع (والاستراحة) لكونه لم يأت
دليل يثبت وجوبها وذكرها في حديث المسي موهم كما صرح بذلك البخاري (ولا يجب من
اذكارها) أي الصلاة (الا التكبير) لقوله تعالى وربك فكبر ولقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في حديث المسي اذا قمت الى الصلاة فكبر ولما ورد من ان تحريم الصلاة التكبير
اقول تعيين التكبير لا يدخل في الصلاة محكم صريح لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء موضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله أكبر وما
تقدم من النصوص وهي نصوص في غاية الصحة فترد بالتشابه من قوله تعالى وذكر اسم
ربه فعلى قال في الحجة فاذا كبر يرفع يده الى آذنيه ومنكبيه وكل ذلك سنة اه اقول ان
الادلة على هذه السنة قد تواترت واترا لا ينكر من له أدنى المام بعلم الادلة واختصت باجماع
العشرة المبشرة بالجنة على رواياتهم ومعهم من الصحابة جهاهير ونقل جماعة من الحفاظ انه لم
يقع الخلاف في ذلك بين الصحابة بل اتفقوا عليه والحاصل انه قد نقل البناء هذه السنة الذين
نقلوا البناء اعدادا من كعات الصلاة فاذا لم يثبت بمثل ما ورد فيها مشروعيها فليس في الدين
مشروع لان كثيرا مما وقع الاطباغ على مشروعيته وصار من قطيعات المرويات لم يبلغ الى
ما بلغ اليه من نقل الرفع وليس في المقام ما يصلح لمعارضة هذه السنة لامن قوله صلى الله عليه وسلم
ولامن فعله ولا من أصحابه من أقوالهم ولا من أفعالهم وقد درج عليها اخيرا القرون ثم الذين
يؤمنهم ثم الذين يلوهم وأما حديث البراء قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح
الصلاة رفع يديه ثم لم يعد فهو قد تضمن اثبات الرفع عند الافتتاح ولفظ ثم بعد قد اتفق
الحفاظ على انه مدرج من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه عنه بدونها جماعة من الأئمة ثم سم
شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم ومع هذا فالحديث من أصله قد اطبق الأئمة على
تضعيفه وكأنت الرفع عند الافتتاح ثبت عند الركون وعند الاعتدال منه باحاديث تقارب
أحاديث الرفع عند الافتتاح وكذلك ثبت الرفع عند القيام من التشهد الأوسط باحاديث
صحيحة كما سبق بيانه (والفائحة في كل ركعة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث
المسي ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي لفظ من حديث المسي لا يداود ثم اقرأ بأبام القرآن
وكذلك في لفظ منه لاجد وابن حبان بزيادة ثم اصنع ذلك في كل ركعة بعد قوله ثم اقرأ بأبام القرآن
فكان ذلك بيان لما تيسر وروا ما يقيد وجوب الفائحة في غير حديث المسي كاحاديث
لا صلاة الا بقراءة الكتاب وهي صحيحة ويدل على وجوبها في كل ركعة ما وقع في حديث المسي
فانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصف لما يفعل في كل ركعة وقد أمر بقراءة الفائحة
فكانت من جملة ما يجب في كل ركعة كما انه يجب فعل ما اقترن بها في كل ركعة بل ورد
ما يفيد ذلك من لفظه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فانه قال للمسي ثم اقل ذلك في الصلاة
كلها وهو في الصحيح من حديث ابي هريرة قال ذلك بعد ان وصف لما يفعل في الركعة
الواحدة لاني جله الصلاة فكان ذلك قرينة على ان المراتب الصلاة كل ركعة مماثل تلك الركعة

من الصدقة قال في الحجة وما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ الركبة كقوليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صلاة الا بفتح الكتاب وقوله لا يجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود وما سمى الشارع الصلاة فانه تنبيه بليغ على كونه ركناً في الصلاة انتهى (ولو كان مؤثماً) فوجوب الفاتحة في كل ركعة على المؤتم لما ورد من الأدلة الدالة على ان المؤتم يقرأها خاف للامام تكديت لا تفعلوا الا بفتح الكتاب ونحوه ولا دخول المؤتم تحت هذه الأدلة المقتضية لوجوب الفاتحة في كل ركعة على كل متصل قال في الحجة الي الفاتحة وان كان مأموماً وجب عليه الانصات والاستماع فان جهر الامام لم يقرأ الا بعد الاسكانة وان خافت فله الخيرة فان قرأ فليقرأ الفاتحة قراءة لا يشوش على الامام وهذا أولى الأقوال عندى وبه يجمع بين أحاديث الباب انتهى وفي تنوير الصنفين دلالة الجائين فيه قوية ~~لا يمكن~~ يظهر بعد التأمل في الدلائل ان القراءة أولى من تركها فقد عولنا فيه على قول محمد كما نقل عنه صاحب الهداية وتركها الكلام وقال ابن القيم في الاعلام ردت النصوص المحسكة الصريحة الصحيحة في تعيين قراءة الفاتحة فرضاً بالتشابه من قوله تعالى فقرأ وما يتسر منه وليس ذلك في الصلاة وانما يدل على قيام الليل وقوله للاعرابي ثم اقرأ ما يتسر معك من القرآن وهذا يحتمل ان يكون قبل تعيين الفاتحة للصلاة وان يكون الاعرابي لا يحسن ما وان يكون لم يسي في قراءته فافهمه ان يقرأهما ما يتسر من القرآن وان يكون أمراً بالاكتمال بما يتسر عنه فهو متشابه يحتمل هذه الوجوه فلا يترك الصريح انتهى وقال في ازالة الخفاء عن خلائفة الخلفاء روى البيهقي عن يزيد بن شريك انه سأل عمر عن القراءة خلف الامام فقال اقرأ بفاتحة الكتاب فقلت وان كنت أنت قال وان كنت أنا فقلت وان جهرت قال وان جهرت فقلت روى أهل الكوفة عن أصحاب عمر الكوفيين ان المأموم لا يقرأ شيئاً والجمع ان القبيح في الاصل ان ينادى الامام في القرآن وقراء المأموم قد تفضى الى ذلك ثم ان اشتغال المأموم بما جاز به مطلوب فنعارضت مصطحة ومفسدة فمن استطاع ان يأتى بالمصطحة بحيث لا تتعدى ما فسدت عليه من خوف المفسدة تركه والله تعالى أعلم انتهى أقول الاوجه هو الا ان يفتح الكتاب خلف الامام كما تنص له أدلة السنة الصريحة من دون تعارض والامر بالانصات في قوله تعالى انصتوا عام يتناول فاتحة الكتاب وغيرها وكذلك حديث واذا قرأ فانصتوا وان كان فيه مقال لا يفتن منعه للاستدلال وعلى فرض انتفاضة فغايبه ما فيه انه اقتضى ان الانصات حال قراءة الامام يجب على المؤتم ولا يقرأ بفاتحة الكتاب ولا غيرها وأما حديث خلطتم على فلا يشك عارف ان خلط المؤتم على امامه انما يكون اذا قرأ المؤتم جهر أو أقرأ أميراً فلا خلط وكذلك المنازعة لا تكون الا اذا مع الامام قراءة المؤتم وأما حديث جابر في هذا الباب فهو من قوله ولم يرفعني الى النبي صلى الله عليه وسلم كما في الترمذي والموطأ وغيرهما وقول الصحابي لا تقوم به حجة فلم يبق ههنا ما يدل على منع قراءة المؤتم خلف الامام حال قراءته الا الآية الكريمة وحديث اذا قرأ فانصتوا وهما مان كما عرفت يتناولان فاتحة الكتاب وغيرها العام معرض للتخصيص والتخصيص ههنا موجود وهو حديث عبادة بن الصامت وهو حديث صحيح وبنه العام على الخاص واجب باتفاق أهل الأصول فلا معذرة عن قراءة فاتحة الكتاب حال قراءة الامام

ولاسيما وقد دل الدليل على وجوبه على كل مصل في كل ركعة من ركعات صلاة (والتشهد الأخير) واجب لو ورد الأمر به في الأحاديث الصحيحة والفاظه معروفة وقدرها بالفاظ من طريق جماعة من الصحابة وفي كل تشهد انفاظ تحائف التشهد الآخر والحق الذي لا يحصى عنه أنه يجوز للمصل أن يتشهد بكل واحد من تلك التشهدات الخارجة من مخرج صحيح وأصحها التشهد الذي علمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن مسعود وهو ثابت في الصحيحين وغيرهما من حديثه بلفظ الصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وفي بعض ألفاظه إذا قعد أحدكم فليقل قال في الطبعة البالغة وجاء في التشهد صيغ أصحها اللهم صل على محمد بن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم تشهد ابن عباس وعمر رضي الله تعالى عنهما وهي كما حرف القرآن كلها كافي وشاف انتهى قلت اختار أبو حنيفة تشهد ابن مسعود والثاني تشهد ابن عباس ومالك تشهد عمر واختلافهم في المختار لا في الإجراء كذا في المروى وأما الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي يفعلها المصل في التشهد فمعرفة وردت بالفاظ وكل ما صح منه أجزأ ومن أضغ ما ورد ما ثبت في الصحيح بلفظ اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وزاد في الطبعة اللهم صل على محمد وآل محمد وآل إبراهيم وبارك على محمد وآل إبراهيم وبارك على محمد وآل إبراهيم كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد انتهى قال المصنف في حاشية الشفاء وما ينبغي أن يعلم أن التشهد وانفاظ الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وآله عليهم السلام كلها بمنزلة إذا وردت من وجه معتبر وتخصيص بعضها دون بعض كما يشهد بعض الفقهاء فتصور باخ وتحكم محض وأما اختيار الأصح منها وإشارته مع القول بإحدى غيره فهو من اختيار الأفضل من المتفاضلات وهو من منبع المهر بطل الاستدلال والادلة انتهى وقال في موضع آخر التشهدات الثابتة عنه صلى الله تعالى عليه وسلم موجودة في كتب الحديث فعلى من رام القسمة بما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أن ينظرها في دواوين الإسلام الموضوعة لجمع ما ورد من السنة ويختار أصحها ويستقر عليه أو يعمل تارة بهذا وتارة بغيره إذا مثلاً يتشهد في بعض الصلوات بتشهد ابن مسعود وفي بعضها بتشهد ابن عباس وفي بعضها بتشهد غيره مما قاله بكل واسع والارجح هو الأصح لكن كونه الأصح لا ينافي إجراء الصحيح انتهى قلت عامة أهل العلم على أن الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستحبة في التشهد الأخير غير واجبة وإلى هذا يشير لفظ ابن عمر وعائشة في باب التشهد وأن التشهد الأول ليس بمحالها وذهب الشافعي وحده إلى وجوبه في التشهد الأخير فإن لم يصل لم تصح صلاته وإلى استحبابه في التشهد الأول وورد ما يفيد وجوب التعوذ من أربع كما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن قسمة النجا والماءات ومن شر قسمة المسيح الدجال وورد نحو ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما

فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد ثم يتغير الصلوة بعد ذلك من الدعاء أعجبه كما أُرشد إلى ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في العظة وورد في صحيح الدعاء في التشهد اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم وروى اللههم اغفر لي ما قبله وما آخرك وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا اله الا أنت (والتسليم) وهو واجب ليكون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعله تحليل الصلاة فلا تحليل لها الا به فاذا ذلك وجوبه وان لم يذكر في حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب ان لا يكون الخروج من الصلاة الا بكلام هو أحسن كلام الناس أعنى السلام وان يوجب ذلك انتهى قال ابن القيم ان السنة العصرية الصريحة المحكمة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التي رواها خمسة عشر نقسان الصعابة انه كان يسلّم في الصلاة عن يمينه وعن يمينه السلام عليكم ورجة الله السلام عليكم ورجة الله عليكم ورجة الله منكم عبد الله بن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن سمرة وأبو موسى الأشعري وعمار بن ياسر وعبد الله بن جر والبراء بن عازب وقاتل بن حنظل وأبو مالك الأشعري وعدى بن حمزة الضمري وطلق بن علي وأوس بن أوس وأبو رزمة والاحاديث بذلك ما بين صحيح وحسن فرد ذلك بخمسة أحاديث تختلف في صحتها وورد في تسليمة واحدة انتهى وقد أطل في الجواب عنها الى خمسة أرواق فليرجع اليه فالت عامة أهل العلم على انه يسلّم تسليتين عن يمينه وعن شماله واحتموا بحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أبو داود والترمذي ولفظه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يسلّم عن يمينه السلام عليكم ورجة الله حتى يرى يمينه خده الا يمين السلام عليكم ورجة الله حتى يرى يمينه خده الا يسر رواه النسائي وأحمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم وفي الباب عن سهل بن سعد وحذيفة ومغيرة بن شعبة ووالله بن الاسقع ويعقوب بن الحسين ووقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة ذكر كانه وحى عند ابن ماجه ايضا وعند أبي داود ايضا في حديث وائل بن حجر فالجواب من ابن الصلاح كيف يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر كذا في التلخيص وقال مالك يسلّم الامام والمنفرد تسليمة واحدة السلام عليكم لا يزيد على ذلك ويستحب للمأموم ان يسلّم ثلاثا عن يمينه وعن شماله وتلقاه وجهه برده على امامه كذا في المسوى أقول وورد التسليمة الواحدة فقط لا يعارض الثابت بموافقه زيادة عليها وهي أحاديث التسليتين لما عرفت فالك غير مبررة ان الزيادة التي يمكن منافقة يجب قبولها فالقول بتسليتين أعمال الجميع ما ورد بخلاف القول بتسليمة فانه اهدى الاكثر الالة بدون مقتض وأما كون التسليم واجبا وغيره واجب فقد تقرر ان المرجع حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانه لا وجوب لغير ما يذكره كفيه الا أن ثبت ايجابه بعد تاريخ حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه وأما الظمانينة في حال الركوع والسجودين فلا خلاف في ذلك وأما في حال الاعتدال من الركوع وبين السجدين فخالق في ذلك قوم والحق انه من كدفر افض الصلاة في الوطنين بل المشروع اطالهما وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم ما يدل على ذلك كما في حديث البراء انه مر وأر كان صلواته صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم جعلها الاعتدال بين الركوع

والاعتدال بين السجدين فوجدنا قسما من العلماء وهذا يدل على انه كان يثبت فيه كما
 يثبت في الركوع والسجود وثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقف في اعتدال المنى الركوع
 كاعتدال المنى السجود حتى يقف من رماة قد نسي لاطالته لهما وثبت من أدعية فيه ما يدل
 على طولها فالحاصل ان أصل الاعتدال في الركوع والسجود والاعتدال بين ركعتين
 أو كان الصلاة لا تتم بدونه وأما طول اللبث زيادة على الاعتدال في الركوع والاعتدال في السجود
 يذكر في حديث المسمى وقد صارت هذه السنة متروكة في الاعتدال الى غاية بل صار الاعتدال
 فيه بما عايناه وجوده وما أحق من نازعته نفسه الى اتساع الاعتدال فإما ما طفقوا أن يثبت
 معتدلا من ركوعه ومعتدلا من سجوده ويدعو بالادعية المأثورة فيه أو يجعل مقدار اللبث
 كعتدال يسه في الركوع والسجود فذلك هو السنة التي لا يجزئها ورودها الاجاهل والله
 المستعان (وما عدا ذلك فسنرى) لانه لم يرد فيه ما يقيد وجوبها من أمر بالفعل أو منى عن
 التردد غير مصر وقين عن المعنى الحقيقي أو وعيد شديد يقيد الوجوب ولا ذكر منى منها في
 حديث المسمى الأعلى وجه لا تقوم به اطمئنان وتقوم به وقد ورد ما يقيد انه غير واجب والحاصل
 ان مرجع واجبات الصلاة كلها هو حديث المسمى فخذ كرهه صلى الله عليه وسلم فيه كان واجبا
 وما لم يكرهه فليس واجب لكن قد تشعبت روايات حديث المسمى موثقة في بعضها ما لم يثبت في
 البعض الا تخوفه من أراد تحقيق الحق ان يجمع طرقه الصحيحة ويحكم بوجوب ما اشتملت
 عليه أو شرطية أو ركنية بحسب ما يقتضيه الدليل وما خرج عنه شرح عن ذلك وقد جمع
 ما صرح من طرقه شيخنا الحافظ الرباني العلامة الشوكاني في شرح المنتقى في موضع واحد
 من ضمن راجع الى ذلك فارجع اليه (وهي الركن في المواضع الاربعة) أي عند تكبيرة الاحرام وعند
 الركوع وعند الاعتدال من الركوع هذه الثلاثة المواضع في كل ركعة والموضع الرابع عند
 القيام الى الركعة الثالثة فقد دلل على ذلك الاحاديث الصحيحة أما عند التكبيرة فقد روي
 ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحو خمسين رجلا من الصحابة منهم العشرة المبشرة
 بالجنة ورواه كثير من الأئمة عن جميع الصحابة من غير استثناء وقال الشافعي روى الرفع جمع من
 الصحابة لعلمه لم يرد قط حديث بعدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جز رفع اليدين روى الرفع تسعة
 عشر نفسا من الصحابة وسرد البيهقي في المسند وفي الخلافيات أمما من روى الرفع نحو امان
 ثلاثين صحابيا وقال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم كذا في التلخيص وقال الترمذي في شرح مسلم انها
 أصبحت الامعة على ذلك عند تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيها بعد ذلك وقد ذهب الى وجوبه
 داود الظاهري وأبو الحسن أحمد بن سياور والبيهقي والاوزاعي والبخاري وابن خزيمة وأما
 الرفع عند الركوع وعند الاعتدال منه فقد رواه زيادة على عشرين رجلا من الصحابة عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال محمد بن نصر المروزي انه اجمع علماء الامصار على ذلك الأهل
 الكوفة وأما الرفع عند القيام الى الركعة الثالثة فهو ثابت في الصحيح من حديث ابن عمر
 وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه وصححه أيضا أحمد بن حنبل

من حديث علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي حجة الله البالغة فإذا أراد أن يركع رفع يديه حذو منكبيه وكذلك إذا رفع رأسه من الركوع ولا يفعل ذلك في السجود وهو من الهيئات التي فعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرة وثلاثين مرة في كل سنة وأخذ بكل واحد من العصابة والتابعين ومن بعدهم وهذا أحد المواضع التي اختلف فيها القرية أن أهل المدينة وأهل الكوفة ولكل واحد أصل أصيل والحق عندي في مثل ذلك أن الكل سنة وتطهير الوتر بركعة واحدة أو بثلاث والذي يرفع أحب إليه من لا يرفع فإن أحاديث الرفع أكثر وأثبت غير أنه لا ينبغي لآدم في مثل هذه الصور أن يشعر على نفسه فتنة عوام يلهو وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لولا حدثان قومك بالكفر لفضت الكعبة ولا يبعد أن يكون ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ظن أن السنة المتقربة آخرها وتر كما تلقى من أن مبنى الصلاة على سكون الأطراف ولم يظهر له أن الرفع فعل تعظيمي ولذلك ابتدئ به في الصلاة أو لما تلقى من أنه فعل يفي عن الترك فلا يشاسب كونه في أثناء الصلاة ولم يظهر له أن تجديد التنية ترك ما سوى الله تعالى عند كل فعل أصلي من الصلاة مطلوب والله تعالى أعلم. وقوله لا يفعل ذلك في السجود أقول القومة شرعت فارقة بين الركوع والسجود فالرفع معها مرفوع للسجود فلا معنى للتكرار انتهى بحرفه وفي التكميل للشيخ رفيع الدين الدهلوي ولد صاحب الحجة البالغة اختلفوا في سنة رفع الدين في الصلاة بعد النعرة مع اتفاقهم على أنه لم يصح فيه أمر باستصحاب ولا بيان فضيلة ولا نهي العصابة عنه قط وعلى أنه ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله مدة إلا أنه زاد ابن مسعود فقال ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يرفع يديه إلا في أول مرة وظاهر أنه لم يرد تركه أبدا وانما أراد تركه آخر كما يشعر به بعض ما نقل عنه أن آخر الأحرار ترك الرفع ولا يدري مدة الترك فيصاحبه أنه ترك في أيام المرض للضعف فظن قوم أن سنته كانت بمجرد الفعل فبطلت بالترك وقوم أن الترك بعذر وبغير نهي لا يبتى السنة كترك القيام للفرس بالعذر فهي إذا باقية فلا مناقشة للمجتهدين في أصل سنته في الجلالة ولا في بقاء جوارحه وإن منعه بعض المتعصبة إذ ليس مما يخالف أفعال الصلاة بقاءه في التعريفة والقنوت والعدين فلا نكير على فاعله لأحد بل في بقاء سنته بناء على الظن فلا نزاع إلا في المواظبة والرياحات وحيث واظب عليه جمع بلغوا حد الاستفاضة فوق الشهرة ولم يتعرض صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفعلهم كما تعرض لرفع اليد في السلام حيث قال ما بال أيديكم كأنها إذا تاب خيل شمس وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يرى خلفه كما يرى أمامه فثبت بقاء سنته وتره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحبا نا كما رواه ابن مسعود والبراء بن عازب وعدم التعرض لتاركة يقضي بسقوطنا كبده ولم يبلغ أباحيفه رحمه الله تعالى خبر هذا الجمع اتماروى له الاوزاعي عن ابن شهاب عن سالم عن ابن عمر رضي الله عنهما فخرج عليه أبو احنيفة جادا عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود بكثرة الفقه لا بكثرة الحفظ فكانه ظن أنه تقطن ابن مسعود للشيخ دون ابن عمر حيث لم يرفع إلا في التعريفة بناء على أن السكوت في معرض البيان فيه سد الحصر وما يذكر عن الشافعي من عدم الرفع عند قبره مشعر بعدم التأكيد انتهى وفي تنوير العينين للشيخ محمد اسمعيل الشهيد الدهلوي حفيد صاحب حجة الله

الباقية ان رفع اليدين عند الافتتاح والركوع والقيام منه والقيام الى الثالثة سنة غير
 مؤكدة من سنن الهدى فينباب فاعلم بقدر ما فعل ان داخما فحسبه وان مرة فنجعله ولا يلام
 تاركه وان تركه مدة جهره وأما الطاعن العالم بالحديث أي من ثبت عنده الاحاديث المتعلقة بهذه
 المسئلة فلا يخال له الاقبح يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وتريد بسنة الهدى ههنا فعل
 غير فرض وغير محض بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعله هو وانطلقوا الراشدون رضي
 الله تعالى عنهم أو امرؤا به وأقروا عليه قربته ولم ينسخ ولم يترك بالاجماع وبغير المؤكدة ما
 فعلوه مرة وثركوه أخرى فبقولنا فعل خرج به عدم الرفع فان العدم ليس بفعل نعم اذا كان
 العدم مستقرا في زمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانطلقوا الراشدون رضي الله تعالى
 عنهم فقطعه ليكون بدعة وليس في مفهوم البدعة ازالة السنة حتى يلزم كون العدم سنة بل
 مفهومها فعل لم يفهم في زمانهم وبقولنا غير فرض خرجت القرائن **ك**كلها بقولنا
 غير محض خرجت النوافل المختصة به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كالوصل في الصوم
 وبقولنا لم ينسخ خرجت السنن المنسوخة كالقيام الجنازة وبقولنا لم يترك بالاجماع خرجت
 السنن المتروكة كنه كالرفع بين السجدين انتهى وفيما لا يدمنه ان رفع اليدين عند الامام
 الاعظم ليس بسنة ولكن أكرهه الفقهاء والمحدثين يشقونه انتهى وفي سفر السعادة ان
 الاخبار والآثار التي رويت في هذا الباب تبلغ الى أربعمائة انتهى قال شارحه الشيخ
 عبدالحق الدهلوي ان الرفع وعدم الرفع كلاهما سنة انتهى وقدر الجواب عنه وفي سفر
 السعادة العربي وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة ولكترة رواه شابه المتواتر فقد
 صح في هذا الباب أربعمائة خبراً ورواه العشرة المبشرة ولم يزل على هذه الكيفية حتى
 رحل عن هذا العالم ولم يثبت غير هذا انتهى بعبارة ونقل ابن الجوزي في نزهة الناظر للمقيم
 والمسافر عن المزني انه قال سمعت الشافعي يقول لا يعمل لاحد مع حديث رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في رفع اليدين في افتتاح الصلاة وعند الركوع والرفع من الركوع ان يترك
 الاقتداء بفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهذا صريح في انه يجب ذلك انتهى وبالجمله
 فقد ثبت رفع اليدين في المواضع الاربع المذكورة بروايات صحيحة ثابتة وآثار مرضية
 راجحة ومذاهب حقة صادقة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن كبار الصحابة
 وعلماء العلماء والفقهاء والمجاهدين بحيث لا يشوبها نسخ ولا تعارض حتى ادعى بعضهم
 التواتر ولا أقل من أن تكون مشهورة كذا في التنوير (والضم) لليدين أي اليدين على
 اليسرى حال القيام اما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما باحاديث تقارب العشرين في العدد
 ولم يعارض هذه السنن معارض ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها وقد رواه عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحو ثمانية عشر صحاحي قال ابن عبد البر انه لم يأت فيه
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلاف وفي تنوير العينين ان وضع اليد على الأخرى
 أول من الارسل لان الارسل لم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أصحابه
 بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعن أصحابه رضي
 الله تعالى عنهم كما روى مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه عن سهل بن سعد قال كان الناس

يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم لأعلم إلا أنه
 يعني ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وروى الترمذي عن قبيصة بن حطب عن أبيه
 قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يؤمننا بما أخذ شماله يمينه قال الترمذي
 وفي الباب عن وائل بن حجر وعطيف بن الحرث وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد قال أبو
 عيسى حديث حطب حديث حسن والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة
 ورأي بعضهم أن يضعها فوق السرة ورأي بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع
 عندهم انتهى وكذلك أخرجه مسلم عن وائل بن حجر وابن مسعود والتسائي عن وائل بن
 مسعود والبخاري والحاكم عن علي وابن أبي شيبة عن عطيف بن الحرث وقبيصة بن حطب عن
 أبيه ووائل بن حجر وعلى وأبي بكر الصديق وأبي الدرداء أنه قال من أخلاق النبيين وضع
 اليمين على الشمال في الصلاة وعن الحسن أنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 كافي أنظر إلى أحبار بني إسرائيل وأضي أيمانهم على شمالهم في الصلاة وهكذا أخرجه عن أبي
 مجاز وأبي عثمان النهدي ومجاهد وأبي الحوراء وأما ما روي من الإرسال عن بعض التابعين
 من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة كما أخرجه ابن أبي شيبة فإن
 بلغ عندهم حديث الوضع محمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدي بل حسبوه عادة
 من العادات فخلوا إلى الإرسال لأصلاتهم مع جواز الوضع فعملوا بالإرسال بناء على الأصل
 إذا الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل وأذا دلل لهم فاضطروا إلى الإرسال لأنه ثبت عندهم
 الإرسال وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يسلك يمينه شماله قال إنما فعل
 ذلك من أجل الروم كما أخرجه ابن أبي شيبة وأما ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن
 إبراهيم قال سمعت عمرو بن دينار قال كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يده فهي رواية شاذة مخالفة
 لما روي الثقات عنه كما أخرجه أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن الزبير يقول
 صف القدمين ووضع اليد على اليد من السنة وإن سلم كونها مهيضة فهذه فعله وأفعله لا عموم
 له ورواية الوضع عنه مرفوعة لأنه نسبته إلى السنة وقول العصامي من السنة في حكم الرفع كما
 حقق في كتب أصول الحديث ومع هذا العلم لم يرد الوضع من سنن الهدي وفهم العصامي ليس بجمعة
 كما مضى لاسيما إذا كان مخالفا لاجل العصامة كما يرى المؤمنين أبي بكر الصديق وعلى المرتضى
 وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد ونحوهم على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة
 وأعمال العصامة المستقيمة في باب الوضع فينبغي أن لا يعول عليها وتقطع عن الاعتبار ولا
 يلتفت إليها وأما مالك بن أنس فقد اضطرت الروايات عنه فالمؤمنون من أصحابه وروا عنه
 أمر الوضع مطلقا سواء كان في القرض أو النقل كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن
 سعد وأثره عن عبد الكريم بن الحارث البصري والمصريون من أصحابه وروا عنه الإرسال
 في القرض والوضع في النقل وعبد الرحمن بن القاسم روى عنه الإرسال مطلقا وروى أنه سئل
 عنه إباحة الوضع وتلك الروايات أي روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون
 من المالكية لكنهم روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه فلا تخفى الإجماع والاتفاق

ولا تصادم ما قد عينا من الاطباق ولعل كونها شاذة أولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه
بالاعتقاد على الارض اذ ارفع رأسه من السجدة ونمض الى القيام ووضع تحت السرة وقوفها
متساويان لان كلامهم مامورى عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجه أبو داود
وأحمد وابن أبي شيبة عن علي السني وضع الكف في الصلاة تحت السرة رواه رزين وغيره
في سفر السعادة وضع الكف تحت الصدوق صحيح ابن خزيمة قال الترمذي رأى بعضهم أن
يضعها فوق السرة ورأى بعضهم أن يضعها تحت السرة وكل ذلك واسع عندهم كما ذكرنا
سابقا وقال الشيخ ابن الهمام لم يثبت حديث صحيح يوجب العمل في كون الوضع تحت
الصدر وفي كونه تحت السرة والمعهود من الخنيفة هو كونه تحت السرة وعن الشافعية
تحت الصدر وعند أحمد قولان كالمذهبي والتحقيق المساواة بينهما كما ذكرنا سابقا والله
تعالى أعلم بأحكامه انتهى وقال ابن القيم في اعلام الموقعين بعد تنزيح الاخبار والاسمار
في وضع اليدين على اليسرى ردت هذه الآثار برواية ابن القاسم عن مالك قال ترك أصحابي
ولا أعلم شيئا رقت به سواء انتهى وفي حاشية الشفاء ومن الغرائب انها صارت في هذه الديار
وفي هذه الاعصار عند العامة ومن يشاهد منهم من يظن انه قد ارتفع عن طبقهم من أعظم
المنكرات حتى ان المتكلم بها يصير في اعتقاد كثير في عداد المخارجين عن الدين فترى الاخ يعادى
أخاه والوالد يفارق ولده اذ آراء يفعل واحد منهما أى من هذه السنن وكأنه صار متسكبا بين
آخر ومن قلا الى شريعة غير الشريعة التي كان عليها ولورآ منى أو يشرب الخمر أو يقتل النفس
أو يعنى أحدا بويه أو يشهد الزور أو يحلف القصور لم يجز منه وينسب من العداوة ما يجزى
بينه وبينه بسبب التمسك بهذه السنن أو بعضهم الاجرم هذه علامات آخر الزمان ودلائل
حضور القيامة وقرب الساعة انتهى والاشارة بقوله بهذه السنن الى رفع اليدين في المواضع
الاربعة وضم اليدين في الصلاة قال وأجيب من فعل العامة بالجهل وأعرب سكوت علماء الدين
وأئمة المسلمين عن الانتكار على من جعل المعروف منكرا والمنكر معروفًا وتلاعب بالدين
وبسنة سيد المرسلين انتهى (والتوجه) فقد وردت فيه أحاديث بالفاظ مختلفة ويجزى
التوجه بواحد منها اذ اخرج من مخرج صحيح وأصحها الاستفتاح المروى من حديث أبي هريرة
وهو في الصحيحين وغيرهما بل قد قبل انه نواز أقطا وهو اللهم باعديني وبين خطاياي كما باعدت
بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطاياي كما تقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني
من خطاياي بالماء والثلج والبرد قال في الحجة وقد صح في ذلك صحيح منها اللهم باعديني الى آخره
ومنها الى وجهتي وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئا وما آمن من المشركين ان صلاتي
ونسبي وحمياي ومحامي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين ومنها سبحانك
الله بجمدة وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ومنها الله أكبر كبيرا ثلاثا والحمد لله
كثيرا ثلاثا وسبحان الله بكرة وأصله ثلاثا والاصل في الاستفتاح حديث علي في الجملته وأبي
هريرة وعائشة وجابر بن مطعم وابن عمر وغيرهم وحديث عائشة وابن مسعود وأبي هريرة
وثوبان وكعب بن جرة في سائر المواضع وغير هؤلاء انتهى ولهذا قلت ذهب الشافعي في دعاء
الاستفتاح الى حديث علي رضي الله تعالى عنه الى وجهتي وجهتي الخ وأبو حنيفة الى حديث

عائشة سبحانك اللهم وبحمدك الخ وقال مالك لا نقول شيئا من ذلك ومعنى قوله عندي انه ليس بسنة لازمة وأشار البغوي الى أن الاختلاف في أذكار الصلوات من دعاء الافتتاح وذكر الركوع والسجود وما بعد التشهد بين الأئمة من الاختلاف المباح فذكر كل أصح ما عنده وليس أحد يشكر ما عند الآخر (بعد التكبيرة) لأنه لم يأت في ذلك خلاف عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بل كل من روى عنه الاستفتاح روى انه بعد التكبيرة ولم يأت في شيء أنه توجه قبلها وقد أوضح ذلك العلامة الشوكاني في حاشية الشفاء وأما ما توجه به فهو الذي قد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه العجيب والأصح والوقوف على ذلك ممكن بالنظر في مختصر من مختصرات الحديث وسبحان الله وبحمده ما فعلت هذه المذاهب باهلها (و) أما (التعوذ) فقد ثبت بالأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفعل بعد الاستفتاح قبل القراءة ولفظه أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه وقصه ونفثه كما أخرجه أحدواهل السنن من حديث أبي سعيد انه رأى قال في الخة ثم تعوذ لقوله تعالى فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وفي التعوذ صيغ منها أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ومنها استعذ بالله من الشيطان الرجيم ثم يسأل سر الما شرع الله تعالى لنا من تقديم التبرك باسم الله تعالى على القراءة ولأن فيه احتياطا إذ قد اختلفت الرواية هل هي آية من الفاتحة أم لا فقد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يفتتح الصلاة أي القراءة بالحمد لله رب العالمين ولا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم انتهى أقول قد وقع الخلاف في البسلة من جهات الأولى في كونها قرآنية في كل سورة أم لا الثانية في قراءتها في الصلاة وأمر في السرية وجهها في الجهرية ولا هل العلم في كل طرف من هذه الأطراف خلاف طويل ومنازعات كثيرة والقرآن منهم من يقرأها في أول كل سورة ومنهم من لا يقرأها وقد أورد شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى ما لا يحتاج الناظر فيه الى غيره والحاصل ان الحق ثبت قراءتها وانما آية من كل سورة وانما تقرأ في الصلاة جهرها في الجهرية وسرها في السرية وأحاديث عدم جهره صلى الله عليه وسلم بها وان كانت صحيحة فالجبع بينها وبين أحاديث الجهر يمكن أن يحصل في من نفي على أنه عرض لمانع عن سماعها فان وقت قراءة الامام لها وقت اشتغال المومن بالدخول في الصلاة والاحرام والتوجه وتكبير القائمين الى الصلاة ورواها الاسرارهم مثل أنس وعبد الله بن مفضل وهم اذا اذ النمن صفارا للصلاة قد لا يقعون في الصفوف المتقدمة لانها موقف كبار الصحابة كما ورد الدليل بذلك وعلى كل تقدير فالثبت مقدم على الثاني وأحاديث الجهر وان كانت غير سليمة من المقال فهي قد بان في الكثرة اني حديث يشهد بعضها البعض مع كونها معتقدة بالرسم في المصاحف وهو دليل على كما قاله الفضل وغيره فقد وافقت سائر الآيات القرآنية في ذلك فالظاهر مع من قال بان صفتها وصفة سائر الآيات متفقة وأما ما في تنوير العينين من ان ترك الجهر بالتسجدة أولى من الجهر بها لان رواية ترك جهره أكثر وأوضح من جهره انتهى فقد دفعه ما تقدم آنفا (و) أما (التأمين) فقد ورد به نحو سبعة عشر حديثا وروى ما تفيد أحاديثه الوجوب على المومن اذا أمن امامه كما في حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما بلفظ اذا أمن الامام فأمقنوا فبكون ما في المتن مفيدا بغير المومن

إذا أمر إمامه وقد ذهب إلى مشروعيته جهورا هل العلم ومما يؤكده مشروعيته أن فيه
اغاطة لليهود لما أخرجه أحمد وابن ماجه والطبراني من حديث عائشة مرفوعا ما حدثتكم
اليهود على شيء ما حدثتكم على قول أمين قال ابن القيم في اعلام الموقعين السنة المحكمة
العصمة الجهر بآمين في الصلاة كقوله في الصحاح إذا أمن الإمام فأمسوا فأنه من وافق
تأمينه تأمين الملائكة غفر له ولو لا جهزه بالتأمين لما أمكن للمأموم أن يؤمن معه ووافقته
في التأمين وأصرح من هذا حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عبيس عن
وائل بن حجر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال ولا الضالين قال آمين
ورفع بها صوته وفي لفظ وطول بهارواه الترمذي وغيره واسناده صحيح وقد خالف شعبة وسفيان
في هذا الحديث فقال وخفف بها صوته وحكم أئمة الحديث وحفاظه في هذا لسفيان فقال
الترمذي سمعت محمد بن اسمعيل يقول حديث سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل في هذا الباب
أصح من حديث شعبة وأخطأ شعبة في هذا الحديث في مواضع فقال عن حجر بن عبيس وإنما
كنيته أبو السكن وزاد فيه عن علقمة بن وائل وإنما هو حجر بن عبيس عن وائل بن حجر ليس
فيه علقمة وقال وخفف بها صوته والصحيح أنه جهر بها قال الترمذي سألت أبا زرعة عن
حديث سفيان وشعبة إذا اختلفا فقال القول قول سفيان إلى قوله فرد هذا كله بقوله تعالى
وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا والذي نزلت عليه هذه الآية هو الذي رفع صوته بالتأمين
والذين أمروا بهارفعوا به أصواتهم ولما عارضه بين هذه الآية والسنة بوجه ما اهتم أطال
ابن القيم في بيان أدلة ترجيح هذه السنة وتقريرها تركا ذكرها مخافة الإطالة وفي تنوير العينين
يظهر بعد التمعن في الروايات والتحقيق أن الجهر بالتأمين أولى من خففه لأن رواية جهره
أكثر وأوضح من خففه اه (وقرأه غير الفاتحة معها) لما ثبت في الصحاح وغيرهما من
حديث أبي قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم
الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب وورد ما يشترط وجوب قرآن مع
الفاتحة من غير تعيين كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمره أن يخرج
فنادى لأصلاة الأبراة فاتحة الكتاب فما زاد أخرجه أحمد وأبو داود وفي إسناده مقال
ولكنه قد أخرج مسلم في صحيحه وغيره من حديث عبادة بن الصامت بلفظ لأصلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب فصاعدا وقد أعلمنا الخازن في جرد القراءة وأخرج أبو داود من حديث أبي
سعيد بلفظ أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس وإسناده صحيح ورجاله
ثقات وقال الحفاظ ابن حجر إسناده صحيح وأخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد بلفظ لأصلاة
لمن لم يقرأ في كل ركعة بالجد وسورة هو حديث ضعيف وهذه الأحاديث لا تقتصر على إعادة الجواب
قرآن مع الفاتحة من غير تقييد بل مجرد الآية الواحدة يكفي وأما زيادة على ذلك كقراءة سورة
مع الفاتحة في كل ركعة من الأولين فليس واجب فيكون ما في المتن مقيدا بما فوق الآية قال
في الحجة البالغة ثم تلى سورة الفاتحة وسورة من القرآن ترتيلة لا يعد الحروف ويقف على رؤس
الآتي يضافت في الظهر والعصر ويجهر الإمام في الفجر والمغرب والعشاء يقرأ في الفجر مستعين
آية إلى مائة ثم أركل قلزركما به بطول قراءته وفي العشاء سبع اسم ربك الأعلى والليل إذا يقضى

ومثلهما وجل الظهر على التجر والعصر على العشاء وفي بعض الروايات اظهر على العشاء
والعصر على المغرب وفي بعضهم اوفى المغرب بقصار المفصل لضيق الوقت انتهى (و) أما
(التشهد الاوسط) فلم يرد فيه الفاظ تخصه بل يقول فيه ما يقول في التشهد الاخير ولكنه
يسرع ذلك وفي حاشية الشفاء للشوكا في رحمه الله وأما يقال فيه فهو ما يقال في التشهد
الاخير سواء بسواء الا ما ورد تخصيصه بالآخر فيختص به وظاهر الادلة الواردة في التشهد
شامل للتشهدين جميعا الا انه ينبغي تحقيقه فكما ورد الدليل بذلك وأقل ما يقال فيه تشهد
ابن مسعود ويضم اليه الصلاة على النبي وآله صلى الله عليه وسلم بخسر لفظ فهذا لا ينافي
التخصيص المشروع انتهى وقد روى أحمد والشافعي من حديث ابن مسعود قال ان محمد أقال
اذا قصدتم في كل ركعتين فقولوا التحيات لله والصلوات والطيبات والسلام عليكم أيها النبي
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله ثم ليخبر أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فليدع به به عز وجل ورجاه ثقات وأخرجه
الترمذي بلفظ علمنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قعدنا في الركعتين فالتشهد
بالعود في كل ركعتين يصدان هذا التشهد هو التشهد الاوسط ولكن ليس فيه ما ينبغي زيادة
الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد شرعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم في التشهد مقربة بالسلام على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما ورد بلفظ قد علمنا
كيف السلام عليكم فكيف الصلاة هو في الصحيحين من حديث كعب بن جعفة وفي رواية من
حديث ابن مسعود فكيف صلى عليك اذا نحن صلينا في صلاتنا وانما يكن التشهد الاوسط
واجبا ولا يعود له لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركه وهو افسح الصلاة فلم يعد له بل
استمر ومصد السهو فلو كان واجبا لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التيسير من الصلاة فلا
يقال ان مجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون لجبران غير الواجب لا نقول محل الدليل
هنا هو عدم العود له بعد التيسير على السهو أقول لا ريب انه صلى الله عليه وسلم لازم
التشهد الاوسط ولم يثبت في حديث من الاحاديث الحكيمة افعله صلى الله عليه وسلم انه تركه
مرة واحدة لكن هذا القدر لا يثبت به الوجوب وان كان ينافي الحمل واجب وانضم اليه
حديث حوا كما رأيت في أصلي لان الاقتصار في حديث المسي على بعض ما كان يفعله دون
بعض يثمر بعدم وجوب ما يذكر فيه وأحاديث التشهد الصحيحة التي فيها لفظ قولوا وان
كان أصلي الامر للوجوب لكنه مصر وف عن حقيقته بحديث المسي وبشكل على ذلك
قول ابن مسعود كما تقول قبل أن يقرض علينا التشهد الحديث فان هذه العبارة تدل على ان
التشهد من المقتضات ويمكن أن يقال ان فهم ابن مسعود للقرضية لا يستلزم أن يكون الامر
كذلك لانه من مجالات الاجتهادات واجتهاده ليس مجمعة على أحد وأيضا بعض التشهد تعليم
كيفية وتعليم الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وانما نحن بعدد من ذلك
فانه وقع في جواب كيف نصلي عليك وانما كان كذلك لان جواب السائل عن الكيفية
يكون بالامر وان كانت غير واجبة اجماعا تقول كيف أغسل فوي وأجل متاعى فيقول
المسؤل افعل هكذا غير مرید لا يجاب ذلك عليه بل مجرد التعليم لا هيئة للمسؤل عنها كيف

فلا بد أن يكون الشيء المسؤل عن كَيْفِيَّتِهِ قد وجب بدليل آخر غير تعليم الكيفية وقد وقع في بعض طرق حديث المسيّ ذكركم تشهد فراجعوه في الموطن فإن صححت تلك الطرق كانت هي المقتضية للوجوب وأما حديث إذا أحدث المصلي بعد آخر سجدة فليس مما تقوم به الحجة فليعلم (و) أما (الاذكار الواردة في كل ركن) فكثيرة جدا منها تكبير الركوع والسجود والرفع والخفض كما دل عليه حديث ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود وأخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه وأخرج نحوه البخاري ومسلم من حديث عمران بن حصين وأخرج نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب أحاديث الاعتدال الارتفاع من الركوع فإن الإمام والمفردة يقولان سمع ائمتنا جده والمؤتم يقول اللهم ربنا ولك الحمد وهو في الصحيح من حديث أبي موسى قال في حاشية الشفاء الظاهر من الأدلة أن الإمام والمفردة يجتمعان بين السجدة والحجدة فيقولان سمع الله من جده اللهم ربنا ولك الحمد كما كثيرا طيبا مباركا فيه وأما المؤتم ففيه إحتقال وقد أوضحت الصواب فيه في شرح المنتقى انتهى قال ابن القيم في الأعلام السنة الصريحة في قول الإمام ربنا ولك الحمد كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال مع الله أن جده قال اللهم ربنا لك الحمد وفيه سما أيضا عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع ائمتنا جده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا لك الحمد وفي صحيح مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع ائمتنا جده اللهم ربنا لك الحمد فودت هذه السنن الحكمة بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا قال الإمام سمع ائمتنا جده فهو ولو أربنا لك الحمد انتهى وأما ذكر الركوع فهو سبحانه ربّي العظيم وذكر السجود سبحانه ربّي الأعلى ويدعو بعد ذلك بما أحب من المأثور وغيره وأقل ما يستحب من التسبيح في الركوع والسجود ثلاث لحديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحانه ربّي العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحانه ربّي الأعلى ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وفي أسناده انقطاع وأما ذكر الاعتدال فقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحيم منك الجحيم وأما الذي ذكر بين السجدين فقد روى الترمذي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني أقول قد بينا هنا صلى الله عليه وسلم كيفية تسبيح الركوع والسجود بما نأشأنا فلهذا عنه الذين نقلوا البناءا من الأحكام الشرعية فقالوا كان يقول في ركوعه سبحانه ربّي العظيم وفي سجوده سبحانه ربّي الأعلى وكذلك أرشد إليه صلى الله عليه وسلم قولاً وأما التقييد بعدد مخصوص فلم يرد ما يدل عليه إنما كان العصابة يتدرون

لبنه في ركوعه وسجوده تقادير مختلفة والتطويل في الصلاة من السنن الثابتة ما لم يكن المصلّي
 أما القوم فانه يصلي بهم صلاة أخفهم كما أورد الله صلى الله عليه وسلم (و) الاحاديث
 في الاذكار الكثيرة في الصلاة كثيرة جدا فينبغي (الاستكثار من الدعاء) في الصلاة (بضمي
 الدخايل) والاشرة بما ورد وما لم يرد) والاولى ان يأتي بمسألة الاذكار قبل الرواتب فانه جاء
 في بعض الاذكار ما يدل على ذلك كقولهم من قال قبل أن يصرف ويثني وجهه من صلاة المغرب
 والصبح لا اله الا الله الخ وكقول الراوي كان اذا سلم من صلاته يقول بصوته الاعلى لا اله الا الله
 الخ قال ابن عباس كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتكبير
 وفي بعضها ما يدل ظاهرا كقوله دبر كل صلاة وأما قول عائشة كان اذا سلم لم يقعد الا مقدار
 ما يقول اللهم أنت السلام الخ فيصتمل وجوها ذكرتها في شرح بلوغ المرام وبالجملة فلا داعية
 كلها بمنزلة أحرف القرآن من قرأها شيئا فازى الثواب الموعود وهذا الباب يحتمل البسط
 وليس المراد هنا الاشارة الى ما يحتاج اليه وقد ذكرنا في هذه المسائل والاذكار في شرح
 المتنق وأورد كل ما يحتاج اليه على وجه لا يحتاج الناظر فيه الى غيره

• (فصل) فيما لا يجوز في الصلاة (وتتم الصلاة بالكلام) لحديث زيد بن أرقم في
 الصحيحين وغيرهما قال كنا نكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصبه حتى ترتل وقوموا لله
 فأتين قاهرا فبالسكوت ونهين عن الكلام وهكذا حديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما
 يلفظان في الصلاة لثغلا وفي رواية لاجد والتساق وأبي داود وابن حبان في صحيحهما ان الله
 يحدث من أمر ما شاء ما شاء أحد من أمره أن لا يتكلم في الصلاة ولا خلاف بين أهل العلم
 ان من تكلم عمدا افسد صلاته وانما الخلاف في كلام الساهي ومن لم يعلم بأنه ممنوع
 فاما من لم يعلم فظاهر حديث معاوية بن الحكم السلمي الثابت في الصحيح انه لا يعبد وقد
 كان شأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن لا يخرج على الجاهل ولا يأمره بالقضاء في غالب
 الاحوال بل يقتصر على تعليمه وعلى اخباره بعدم جواز ما وقع منه وقد يأمره بالاعادة كما في
 حديث المسي مؤاما كلام الساهي والتسلي فظاهر انه لا فرق بينه وبين العاقد العالم في ابطال
 الصلاة قال أبو حنيفة كلام الناسي يبطل الصلاة وحديث أبي هريرة كان قبل تحريم
 الكلام ثم نسخ وفيه بحث لان تحريم الكلام كان بمكة وهذه القصة بالمدينة وقال الشافعي
 كلام الناسي لا يبطل الصلاة وكلام العاقد يبطلها ولو قل وتأويل الحديث عندنا ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ناسيا ما يتأكله على ان الصلاة تمت وهو نسيان وكلام ذي
 اليمين على توهم قصر الصلاة فكان حكمه حكم الناسي وكلام القوم كان جوابا للرسول واجابة
 الرسول لا تبطل الصلاة وقال مالك ان كان الكلام العمدي بغير الاصلاح الصلاة لا يبطل مثل
 أن يقال لم تكمل فنقول قد اكملت وحديث نهين عن الكلام ولا تكلموا خص منه هذا
 النسخ من الكلام كذا في المسوى أقول أما قساد الصلاة من تكلم ساهيا فلا أعرف دليلا
 يدل عليه الا عموم حديث النبي عن الكلام وهو محض بمنزل حديث تكلمه صلى الله عليه
 وسلم بعد ان سلم على ركعتين كما في حديث ذي اليمين فانه تكلم في تلك الحال ساهيا عن كونه
 مصليا وهو المراد بكلام الساهي لان المراد افساد الكلام من غير قصد فانه قبل ان ثم قرأ فبين

من تكلم وهو داخل الصلاة لم يخرج منها ويمن من تكلم وقد خرج منها ساهيا فان الاول
أوقع الكلام حال الصلاة والاخر أوقعه خارجا واعتداده بما قد فعله قبل الخروج ساهيا
لا يوجب كونه بعد الخروج قبل الرجوع في صلاة وأدل دليل على ذلك ~~تكملة~~ كبره قد دخول
بعد الخروج فهو ايقاع الادلة الواردة في رفع الخطاب عن الساهي مخصوصة لذلك العموم
فإن قضي ذلك ان المقصد هو كلام العامد لا كلام الساهي وأما عدم أمره بلأوبة من الحكم
بالاعادة كما في الحديث فيمكن أن يكون لتزويل كلام الجاهل بالتحريم منزلة كلام الساهي ويمكن
أن يكون الجهل عذرا بغيره (وبالاشتغال بما ليس منها) وذلك مقيد بأن يخرج به المصل عن
هيئة الصلاة كمن يشتغل مثلا بخياطة أو نجارة أو مشي كثيرا أو التفات طويلا أو نحو ذلك
وسبب إطلاقها بذلك ان الهيئة المطلوبة من المصلي قد صارت بذلك الفعل متغيرة عما كانت
عليه حتى صار النبا نزل صاحبها لا بعده مصليا أقول اختلفت اقتارا هل العذر في تعريف
الفعل الكثير المقصد للصلاة والمبطل لها والذي أراه طريقا في معرفة الفعل الكثير أن يتقرر
المحكم في ذلك الى ما صدر منه صلى الله عليه وسلم من الأفعال مثل حمله لأمه بنت أبي العاص
وطلوعه ونزوله في المنبر وهو في حال الصلاة ونحو ذلك مما وقع منه صلى الله عليه وسلم لا لإصلاح
الصلاة فيحكم بأنه غير كثير وكذلك ما وقع لقصد إصلاح الصلاة مثل خلعه صلى الله عليه وسلم
للنعل وأذنه بجماله الحية وما أشبه ذلك فينبغي الحكم بأنه غير كثير بالاولى وما نرجع عن الواقع
من أفعاله والموسوع بأقواله فهو فعل غير مشروع ورجع في كونه مقصدا وغير مقصد الى
الدليل فان ورد ما يدل على أحد الطرفين كان العمل عليه وان لم يرد فالاصل الصحة والفساد
خلاف الأصل لا يصار اليه الإلزام دليل يدل على الفساد ولكنه اذا صدر من المصلي من
الأفعال التي لمجرد العبث ما يخرج به عن هيئة من يؤدي هذه العبادة مثل أن يشتغل بعمل من
الأعمال التي لا مدخل لها في الصلاة ولا في إصلاحها نحو حمل الأثقال والخياطة والتسريح ونحو
ذلك فهذا غير مصل فاذا قال قائل بفساد الصلاة فهو من حيث أنه قد فعل ما ينافي الصلاة وأما
الاستدلال بحديث أسكنوا في الصلاة فهو مع كونه لا يقيد بالواجب والواجب لا يستلزم
عدمه فساد ما هو واجب عليه مخصوص بجميع ما فعله صلى الله عليه وسلم أو أن به أو قرره وما
خرج عن ذلك نفسه غير جائز بل يجب تركه فقط فمن تركه كان محذورا من فعله كان مذموما
ومن قال ان الأمر بالنهي تنهي عن محذره والنهي يقتضي الفساد كما هو مذهب طائفة من أهل
الأصول في غاية ما هناك ان ذلك المصلي الذي فعله ولم يتركه كما يجب عليه فاسد وأما كون الصلاة
التي فعل فيها ذلك الفعل فاسدة فشيء آخر قال محمد الدين القبروزي في الصراط المستقيم
ولسمع بكاء الطفل كان يحذف الصلاة واحيانا كان يتعلق به وهو في الصلاة لا يخل فيصمله على
عائته واحيانا كان ياتي الحسين وهو في السجود فيركب على ظهره المبارك فيطيل السجود
لاجله واحيانا كانت عائشة تأتي وهو في الصلاة وقد غلق الباب فيضطو لفتح الباب لها واحيانا
كان يسلم عليه وهو في الصلاة فيجيب بالاشارة بإسطايد وقد يوصي برأسه المبارك وكانت عائشة
ناقبة تجاهه صلاة فكان غنم السجود يضع يده على رجليه الخلى مكان السجود يضم ويحلها
وكان قد يصل الى آية السجدة على المنبر فيبط الى الأرض ليسجد ثم يصعدوا ختمهم وليدان

من بني عبد المطلب فتصارنا فلما دنا منه أمسكهما بيده وقرئ بينهما وكان يبكي في الصلاة
كثيرا ويتنحج احبنا الحاجة ويصلي مستعلا وغير مستعل وقال صلوا في نعالكم خلافا للهود اه
قال في الحجة البالغة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد فعل أشياء في الصلاة بيانها
المشروع وقتر على أشياء فذلك وما دونه لا يطل الصلاة والحاصل من الاستقراء ان القول
اليسير مثل العنك بلغة الله ويزحك الله ويأكل الماء وما شأنكم تنظرون الى والبطش اليسير
مثل وضع حصى من العائق ورفعها وعجز الرجل ومنفل فح الباب والمشى اليسير كالنزول من
درج المنبر الى مكان ليتأق منه السجود في أصل المنبر والتأخر من موضع الامام الى الصف
والتقدم الى الباب المقابل ليقف والبكاء خوفا من الله تعالى والاشارة المفهمة وقتل الحية
والعقرب واللطم بيننا وشمالا من غير الى العنق لا يفسدون تلقى القدر بحسبده أو ثوبه اذ لم
يكن به فعله او كان لا يعلمه لا يفسد اه قلت اتفقوا على أن العمل اليسير لا يطل الصلاة
في العالم كبرية ان جعل صيبا أو ثوبا على عاتقه لم يفسد صلاته وان جعل شيئا يستكف في حله
فسدت وفي المنهج الكثرة المعروفة فالخطوتان والضميرتان قليل والثلاث كثير وتبطل
بالوثبة الفاحشة لا بالحركات الخفيفة المتوالية كضربك اصابعه في سبعة أو حن في الاصح
في العالم كبرية لو فتح على غير امامه تفسد الا اذا غنى به التلاوة دون التعليم وان فتح على امامه
قال صحيح لا تفسد بحال وفي المنهج لو نطق ينظم القرآن بقصد التفهيم كما يجب خذ الكتاب ان
قصده قراة لم تفسد ولا بطلت كذا في المسوى (وبترك شرط) كالوضوء فلا الشرط يؤثر
عدمه في عدم الشرط (او ركن) لتكون ذهابه بوجوب خروج الصلاة عن هيئتها المطلوبة
(٤٤) واذا ترك الركن فأنفق سهوا فاعله وان كان قد خرج عن الصلاة كما وقع منه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم في حديث ذي اليمين فانه سلم على ركنين ثم أخبر بذلك فكبر وفعل
الركعتين المتروكتين واما تركه لم يكن شرطا ولا ركنا من الواجبات فلا تبطل به الصلاة لانه
لا يؤثر عدمه في عدمها بل حقيقة الواجب ما يمدح فاعله وينم تاركه وكونه يذم لا يستلزم ان
صلاته باطلة والحاصل ان الشرط للشيء هي التي تلزم بدليل يدل على انتفاء المشروط عند
انتفاء الشرط فتحو أن يقول الشارع من لم يفعل كذا فلا صلاة له او ياتي عن الشارع ما هو
تصريح بعدم الصحة أو بعدم القبول والاجراء ثبت عنه النهي عن الايمان بالمشروط بدون
الشرط لان النهي يدل على الفساد المرادف للبطلان على ما هو الحق واما كون الشيء واجبا
فهو يثبت بمجرد طلبه من الشارع وبمجرد الطلب لا يستلزم زيادة على كون الشيء واجبا فتدبر

هذا تسليم من الخطب والخلط

(فصل ولا تجب) الصلاة المكتوبة الخمس (على غير مكلف) لان خطاب التكليف لا يتناول
غير مكلف ولا خلاف في ذلك في الواجبات الشرعية وأما ما ورد من تعويد الصبيان وتدريبهم
فالخطاب في ذلك المكلفين والوجوب عليهم لا على الصغار (وتسقط عن مجز عن الاشارة) لان
ايجابها على المريض مع بوعه الى ذلك الحده ومن تكليف ما لا يطاق ولم يكلف الله تعالى أحدا
فوق طاقته (و) كذلك (٤٥) عن أبيه عليه حق خرج وقتها فلا وجوب عليه لانه غير مكلف
في الوقت (ويصلي المريض فاعانته فاعدا ثم على جنب) حديث ٤٥ عن ابن حصين عند البخاري

واهل السنن وغيرهم قال كانت بي بواسير فسالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة فقال صل قائما فان لم تستطع فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب وقد نطق بمضمون ذلك القرآن الكريم واذا تعذر على المصلي صفة من صفات صلاة الليل الواردة في الصلاة على صفة أخرى مما ورد ثم يفعل ما قدر عليه ودخل تحت استطاعته فاتقوا الله ما استطعتم واذا أمرتم بامر فأتوا منه ما استطعتم

(باب صلاة التطوع)

(هي أربع قبل الظهر وأربع بعده وأربع قبل العصر) لما ثبت في ذلك من حديث أم حبيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده أجرهما الله على النار روى أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان قال في سفر السعادة وكان يفصل بين هذه الأربع بتسليتين قال أمير المؤمنين علي كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي قبل الظهر أربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم على الملائكة المقربين ومن معهم من الملائكة والمؤمنين روى أحمد والترمذي بحسنا ١٥ وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وابن خزيمة (وركعتان بعد المغرب) قال في سفر السعادة وفي سنة المغرب ستان أحدهما أن لا يتكلم بينهما وبين القريضة لما في الحديث من صلى ركعتين بعد المغرب قال مكحول يعني قبل أن يتكلم رفعت صلاة في علمين الثانية ان تكون في البيت دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مسجد بن الأشهل وصلى المغرب فلما فرغ رأى أهل المسجد اشتغلوا بصلاة السنة فقال هذه صلاة البيوت وفي لفظ ابن ماجه اركعوا هاتين في بيوتكم حاصله ان عادة حضرة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يصلي جميع السنن في بيته إلا أن يكون بسبب وكان يقول أيها الناس صلوا في بيوتكم فان افضل صلاة الرجل في بيته إلا المكتوبة ١٥ وقال أيضا وكان الصحابة يصلون قبل المغرب ركعتين ولم يمنعهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك وثبت في الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صلوا قبل المغرب وقال في الثالثة من شأكم ان يتخذها الناس سنة فصلاهم امتدوية مستحبة لكن لا تبلغ درجة الرواتب ١٥ (وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة وأخرج نحوه مسلم في صحيحه وأحمد والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن شقيق وأخرج نحوه مسلم وأهل السنن من حديث أم حبيبة ولا ينافي هذا ما تقدم من الدليل الدال على مشروعية أربع قبل الظهر وأربع بعده لان هذه زيادة مقبولة وثبت في الصحيحين من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن على شيء من التوافل اشدها هادئاً على ركعتي الفجر وثبت في صحيح مسلم وغيره من حديثها ان ركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها وفيهما أحاديث كثيرة قال في سفر السعادة وكان يحافظ على ركعتي الفجر بحيث انه كان يواظب عليهما في السفر أيضاً ولم يروا انه صلى الله تعالى عليه

وأما وسلم صلى في السفر شيئاً من السنن الرواتب الا سنة القنجر وصلاة الوتر والعلما في أفضلية
سنة القنجر وصلاة الوتر قولان قال بعضهم سنة القنجر أكد وقال بعضهم بل الوتر وكان الوتر
واجب عند البعض كذا سنة القنجر تجب عند البعض وقال بعض المشايخ سنة القنجر ابتداء
العمل والوتر ختم العمل فلا يجوز صرفنا لهناية شأنهما لهذا السبب شرع فيه ما قرأه سورة
الاخلاص وسورة قل بالاشية اللهم اعلى توحيد العلم والعمل وتوحيد المعرفة والارادة وتوحيد
الاعتقاد والقصد كما ينه في كتاب حاصل كورة الاخلاص في فضائل سورة الاخلاص اهـ (وصلاة
الضحى) والاحاديث فيها متواترة عن جماعة من الصحابة واقوالهم كعتان في حديث ابى
هريرة في الصحيحين وغيرهما واكثرها اثنا عشرة ركعة كما دلت على ذلك الادلة وفي الطبقة
البالغة والضحى ثلاث درجات اقلها ركعتان وفيها انها تجزى عن الصدقات الواجبة على كل
سلاحي ابن آدم وثانيها أربع ركعات وفيها عن الله تعالى الى ابن آدم ركعة الى أربع ركعات من
أول النهار كذلك آخره وثالثها ما زاد عليها كثمانى ركعات وثنتى عشرة وأكمل أوقاته حسين
يرتجل النهار وتره من الفصال اهـ (وصلاة الليل) والاحاديث فيها صحيحة متواترة لا يتسع
المقام لسطها قال تعالى ان فاشئة الليل هي أشد وطأ واقوم قليلا وقال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صلوا الليل والناس قيام وكانت العناية بصلاة التهجدا أكثر فبين صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فضائلها واضبط آدابها واذكارها قال عليكم بقيام الليل فإنه دأب الصالحين قبلكم وهو
قربة لكم الى ربكم مكفرة للسيئات منهاة عن الاثم وغير ذلك (واكثرها ثلاث عشرة ركعة)
وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي صلاة الليل على اشخاص مختلفة فثارة يصلي ركعتين
ركعتين ثم يوتر ركعة فارة يصلي أربعاً أربعاً فارة يجمع بين زيادة على الاربع وذلك كعشرة
ثابتة قال في الحجة البالغة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على وجوه والكل سنة قال
في المنع قالت عائشة ولا علم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا
قام ليلة حتى أصبح اهـ (يوتري آخرها ركعة) امام منفردة أو منعمة الى شفع قبلها قال ابن القيم
ووردت السنة الصحيحة الصريحة بالحكمة في الوتر بخمس متصلة وسبع متصلة كحديث أم
سلمة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوتر بسبع ويخمس لا يفصل بسلام ولا كلام
رواه أحمد وكوفي وعائشة كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي من الليل ثلاث
عشرة ركعة يوتر من ذلك بخمس لا يجلس الا في آخرهن متفق عليه وكحديث عائشة أنه يصلي
من الليل تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعو ثم يسلم تسليماً
يحمده ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فتلك إحدى عشرة ركعة فلما آمن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واخذ العلم أوتر بسبع وضع في الركعتين مثل منعه في الاول
وفي لفظ عنها فلما آمن واخذ العلم أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم
يسلم الا في السابعة وفي لفظ صلى سبع ركعات لا يفصل الا في آخرهن وكلها أحاديث صحاح
صريحة لا معارض لها فردت بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل منى منى وهو
حديث صحيح ولكن الذي قاله هو الذي أوتر بالسبع والخمس وسنة كلها حق يصدق بعضها
بعضاً فالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجاب السائل له عن صلاة الليل بأنها منى منى وليس له

عن الوتر وأما السبع والخمس والتسع والواحدة فهي صلاة الوتر والوتر اسم للواحدة المنفصلة
عنها قبلها والخمس والسبع والتسع المنفصلة كالغريب اسم لثلاث المنفصلة فإن انفصلت الخمس
والسبع بـلامين كالاحدى عشرة كان الوتر اسم الركعة المنفصلة وترحدا كما قال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي الصبح أوتر بواحدة وتر له ما قد صلى فاتفق
فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله وصدق بعضه بعضا اهـ والحق أن الوتر ستة هو أوكد
المتعين منه على ابن عمر وعبد بن الصامت واليه ذهب أكثر العلماء إلا بأخيه في خاصة فانه
واجب على الصحيح عنده وثلاث ركعات لا يزيد ولا ينقص قال في المسوى وأقل الوتر ركعة
في قول أكثرهم وأكثره إحدى عشرة أو ثلاث عشرة وادى الكمال ثلاث وما زاد فهو أفضل
اهـ وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلاها ثلاثا فليقرأ في الأولى بسم الله
الأعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد والمعوذتين أقول دلت
الأخبار على أن وقت الوتر بعد الفراغ من العشاء الآخرة إلى طلوع الفجر وهذا هو عين ما اتفق
به أبو موسى وفتواه هي الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم في صحيحه من
حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتروا قبل أن تصبحوا وأخرج ابن
حبان عنه صلى الله عليه وسلم انه قال إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فوتروا
قبل طلوع الفجر والاحاديث في الباب كثيرة والاحاديث الثابتة في إتيانه صلى الله عليه وسلم
بركعة أكثر من أن تحصى فهي صالحة لتخصيص ما هو من العمومات في أعلى طبقة فكيف
بما لا حصة له قط وحديث البتيراهم يصح والذي ينبغي التعويل عليه في دفع الوجوب الاحاديث
المصرحة بان الوتر غير واجب والوتر عبارة عن آخر صلاة الليل وقد ثبت في ذلك صفات متعددة
بأحاديث صحيحة كما تقدمت الإشارة إلى ذلك والحاصل ان لصلاة الليل باعتبار وترها ثلاث
عشرة صفة كما ذكر ذلك ابن حزم في المحلى فالقول بان الوتر ثلاث ركعات فقط لا يجوز أن يكون
الابتداء بغيرها ضيق عطن وقصور وباع وانزل هذا صار أكثر فقهاء العصر لا يعرفون الوتر إلا بأنها
ثلاث ركعات بعد صلاة العشاء حتى ان كثير منهم يكون له قيام في الليل وتمجد فترادى صلى
الركعات المتعددة ويظن ان الوتر شيء قد فعله وأنه لا تعلق له بهذه الصلاة التي يعلمها في الليل
وهو لا يدري ان الوتر هو ختام صلاة الليل وأنه لا صلاة بعده الا الركعتان المعروفتان بسنة
الفجر وكثيرا ما يقع الانسان في الابتداء وهو يظن انه في الاتباع والسبب عدم الشغل
بالعلم وسؤال اهل الذكروا ما روى عن الحسن البصري انه قال اجمع المسلمون على أن الوتر
ثلاث لا يسلم الا في آخره فان اراد أن الاجماع وقع على هذا القدر وأنه لا يجوز إلا بتأثير غيره
فهو من البطالان بمكان لا يخفى على عارف فهذه الدفاتر الاسلامية الحاكبة لهذا المذهب الصحابة
الذين أدركهم الحسن البصري ولما ذهب التابعين الذين هو واحد منهم قاضية بخلاف هذه
الحكاية وهي بين ايدينا وان اراد ان هذه العقيدة هي إحدى صفات الوتر فنحن نقول بموجب
ذلك فقد روى الآثار ثلاث ولكنه روى النبي عن الآثار ثلاث كما أوضح ذلك المسائر رحمه
الله في شرح المنتقى فتعارضت رواية الثلاث ورواية النبي والعالم بكيفية الاستدلال لا يخفى
عليه الصواب وقد تقدم ان حديث البتيراه اصل له على ان للتسخ لا يتم ادعاؤه الا بعدم معرفة

التاريخ لان النسخ لا يكون الامتناع باجماع المسلمين القائلين بشيوع اصل النسخ في هذه
 الشريعة المطهرة فدعوى النسخ بمجرد الاحتمال مجازفة عظيمة ولا سيما اذا كان المدعى لذلك
 لم يتبع نفسه في علوم السنة المطهرة (وتحسية المسجد) لحديث اذا دخل أحدكم المسجد فلا
 يجلس حتى يصلي ركعتين أخرجه الجماعة من حديث أبي قتادة وفي ذلك احاديث كثيرة وقد وقع
 الاتفاق على مشروعية تحسية المسجد وذهب أهل الظاهر الى أنها واجبتان وذلك غير بعيد
 وقد حقق الماتن المقام في شرح المتقي وفي رسالة مستقلة (و صلاة الاستخارة) وفيها احاديث
 كثيرة منها حديث جابر عنه الجباري وغيره بلفظ كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذا هم احدكم بالامر فليركع
 ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من
 فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان
 هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى او قال عاجل امرى وآجله فاقدري ويسره
 لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امرى او قال عاجل
 امرى وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم أرضني به قال ويسمى
 حاجته قال في الحجة البالغة وعندى ان اكنار الاستخارة في الامور ترى ان يجرب بتفصيل شبه
 الملازمة وضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آدابها ودعائها فنزع ركعتين وعلم اللهم
 اني استخيرك الخ اه (وركنان بين كل اذان واقامة) لحديث بين كل اذانين صلاة قال
 ذلك ثلاث مرات ثم قال ان شامو هو حديث صحيح والمراد بالاذنين الاذان والاقامة تغليباً
 كالقمر بين والعمرين

* (باب صلاة الجماعة) *

(هي من آكد السنن) وأعظم الشعائر الاسلامية وأفضل القرب الدينية لما ورد فيها من
 التعريضات حتى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صرح بانها تزيد على صلاة الفرد بسبع
 وعشرين درجة كما في الصحيحين ووقع منه الاخبار بأنه قد هم بان يحرق على المتخلفين دورهم
 قال ابن القيم ولم يكن ليحرق من تركب صغيرة فتلك الصلاة في الجماعة هو من الجائزات ولازمها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه الى ان قبضه الله تعالى اليه
 ولم يرخس صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تركها لمن مع النداء فإنه سأل الرجل الا هي ان
 يصلي في بيته فرفض له فلما اولى دعاء فقال هل تسمع النداء قال نعم قال فاجب وكل ما ذكرناه
 ثابت في الصحيح وثبت في الصحيح ايضا عن ابن مسعود انه قال لقد رأيتنا وما يتخلف عنها الا
 منافق معلوم النفاق قال ابن القيم وهذا فوق الكبيرة اه ولقد كان الرجل يوقى به يهادى
 بين الرجلين حتى يقام في الصف اقول اما كونه فريضة متضمنة فالادلة متعارضة ولكن ههنا
 طريقة اصولية يجمع بها بين هذه الادلة وهي ان احاديث افضلية الجماعة مشعرة بان صلاة
 المنفرد مجزئة وهي احاديث كثيرة مثل حديث الذي ينظر الصلاة مع الامام انفصل من الذي
 يصلي وحده ثم نام وهو في الصحيح ومنه حديث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه امره بان يعيد
 الصلاة منفردا ومنه حديث الرجل يتصدق على هذا عندئذ رأى رجلا يصلي منفردا ومن

ذلك احاديث التعليم لاركان الاسلام فانه لم يامر من علم بان لا يصلي الا في جماعة مع انه قال لمن قال له لا يزيد على ذلك ولا ينقص اقلح وايه ان صدق ونحو ذلك من الادلة فالجميع صالح انصرف فلا مدالة الواقعة في الاحاديث الدالة على وجوب الجماعة الى اني الكمال لا الى نفي الصلة واما ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الهم بتصريق المتخلفين فهو وان لم يكن قولاً ولا فعلاً ولا تقريراً لكنه لا يكون ما هم به الاجاز ولا يجوز التعريق بالنار لمن ترك ما لم يفرض عليه فالجواب عنه قد بسطه شيخنا العلامة الشوكاني في شرح المنتقى قال في الحجة البالغة لما كان في شهود الجماعة حرج للضعيف والسقيم وذو الحاجة اقتضت الحكمة ان يرخص في تركها عند ذلك ليعتق العدل بين الافراط والتفريط فمن انواع الحرج ليله ذات برد ومطر ويستحب عند ذلك قول المؤذن الاصلواتي الرحال ومنها حاجة يعبر التبرص بها كالعشاء اذا حضر فانه ربما يشوف اليه وربما يصيب الطعام وكذا دفعة الاخشين فانه يجزى عن فائده الصلاة مع غايه من اشتغال النفس ولا اختلاف بين حديث لاصلاة بحضور الطعام وحديث لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره اذ يمكن تنزل كل واحد على صورة او معنى والمراد في وجوب الحضور سر الباب التعحق وعدم التأخير هو الواقعية فان أمن سر التعحق وذلك كتنزيل فطر الصائم وعدمه على الحالين او التأخير اذا كان تشوف الى الطعام او خوف ضياع وعدمه اذ لم يكن كذلك مأخوذ من حال العلة ومنها ما اذا كان خوف فتنة كما مر ان اصابته بخمور ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا استأذنت امرأة احدكم الى المسجد فلا يمنعها وبين ما حكم به جهود الصحابة من منعهن اذا لم يمسى عنه الغيرة التي تنبعث من الانفة دون خوف الفتنة والخنز في نفسه خوف الفتنة وذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغيرة خيرتان الحديث وحديث عائشة ان النساء احدثن الحديث ومنها الخوف والمرض والامر في ساء اظاهر ومعنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا داعي لسماع النداء الخ ان سؤاله كان في العزيمة فلم يرخص له (وتنعتقد باثنين) وليس في ذلك خلاف وقد ثبت في الصحيح من حديث ابن عباس انه صلى بالليل مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحده وقعد عن يساره فاداره الى عينيه (واذا اكثر الجمع كان الثواب اكثر) لانه قد ثبت عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة الرجل مع الرجل اذ كمن صلاته وحده وصلاته مع الرجلين اذ كمن صلاته مع الرجل وما كان اكثر فهو احب الى الله اخرج به احمد وأبو داود والشافعي وابن ماجه وابن حبان وصححه ابن السكن والعقيلي والحاكم (وتصح بعد المفضل) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد صلى بعد أبي بكر وبعد غيره من الصحابة كافي الصحيح ولعدم وجود دليل يدل على انه يكون الامام افضل والاحاديث التي فيها الا يؤمنكم ذو برآ في دينه ونفوهها لا تقوم بها الحجة وعلى فرض انها تقوم بها الحجة فليس فيها الا المنع من امامة من كان ذابراً في دينه وليس فيها المنع من امامة المفضل وقد عورض ذلك باحاديث تتضمن الارشاد الى الصلاة خلف كل بروقاير وخلف من قال لا اله الا الله وهي ضعيفة وليست باضعف مما عارضها والاصل ان الصلاة عبادة نصح تأديتها خلف كل مصل اذا قام بآركانها واذا كرها على وجه لا يخرج به الصلاة عن الصورة الجزئية وان كان الامام غير متجنب للمعاصي ولا متورع عن كثير مما يتورع عنه غيره ولهذا

ان الشارع انما اعتبر حسن القراءة والعلم والسن ولم يعتبر الورع والعدالة فقال يؤثم القوم
أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة متساوا فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة متساوا فاعلمهم
بهمزة فان كانوا في الهجرة متساوا فاعلمهم بسنة اخبر به مسلم وغيره من حديث ابي مسعود وفي
حديث مالك بن الحويرث وابو ميثاب كبرياؤه في الصبيحين وغيرهما وقد استخلف النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ابن ام مكتوم على المدينة مرتين يصلي بهم وهو أعمى والحاصل ان
الشارع اعتبر الافضلية في القراءة والعلم بالسنة وقدم الهجرة وعلم السن فلا ينبغي للمفضل
في مثل هذه الامور أن يؤم القاضل الا باذنه ولا اعتبار بالفصل في غير ذلك (والاولى أن يكون
الامام من الخيار) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اجعلوا
أئمتكم خيرا لكم فانهم وفدكم فمباينةكم وبين ربكم رواء الدار قطني واخرج الحاكم في ترجمة
مرثد الغنوي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان سركم ان تعجل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم
وفدكم فمباينةكم وبين ربكم قال في منع المنة وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يجيز امامة
الارطاء وكان سالماولى اى حذيفة يصلي بالمهاجرين الاولين لما تولوا بقبائل كونه اكثرهم قرأنا
وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول صلوا خلف كل بر وفاضروا كانت العصاة يصاون خلف
النجاح وقد أحصى الذين قتلهم من العصاة والتابعين فبلغوا مائة الف وعشرون ألفا اه
اقول الاحاديث الواردة في الصلاة خلف كل بر وفاضروا بما يليها من الاحاديث المقتضية للمنع
من الصلاة خلف الفاجر ومن كل ذابرة لم يبلغ منها شيء الى حديث يجوز العمل عليه فوجب
الرجوع الى الاصل واما عدم اعتبار قيد العدالة فلهذا عدم ورود دليل يدل عليه واما كون
الصلاة خلف كامل العدالة واسع العلم كثير الورع أفضل واحب فلا نزاع في ذلك انما النزاع
في كون ذلك شرطا من شروط الجماعة مع انه قد ثبت ما يدل على عدم الاعتبار بمثل حديث
يصاون لكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فعلى أنفسهم او كما قال وهو حديث صحيح
والحاصل ان الدين يسر وقد جاءنا صلى الله تعالى عليه وسلم بالثلاثة السجدة السجدة ولم يامرنا
بالكتف عن الحقائق ومن لنا ان نصلي بعد من كان بالنسبة الى الواحد من اى الخضر باعبار
انزاي الموجهة لا فضل فانه صلى الله تعالى عليه وسلم صلى بعد ابي بكر وعاب بن أسيد وهما بالنسبة اليه
لا بعد ان شيا ولا ريب ان الذي ينبغي تقديمه لمثل هذه العبادة ليكون واقد المؤمنين به الى الله
هو من ارشد اليه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله يؤم القوم اقرؤهم الى آخر الحديث انما الشأن فيمن
يلعب به الشيطان في الوسوسة المفضية الى اسامة الظن بأئمة الصلاة المتبعين للسنة فيوقع في
قائه العداوة لكل واحد منهم مجرد خيالات محتملة وضلالات مضملة فيقول له هذا العالم لا يصلح
للإمامة لكونه كذا وهذا القاضل لا يصلح له الكونه كذا ثم ينقله من درجة الى درجة ومن
واحد الى واحد حتى لا يجد على ظهر البسيطة من يصلح لامامة الصلاة فهذا المحدث قد لعب به
الشيطان كيف يشاء حتى احرمه فضيلة الجماعة التي هي من أعظم شعائر الاسلام واجل اسباب
الاجور ومع هذا فهو قد وقع في ورطة أخرى وهي جل جميع المسلمين على غير الامامة
فصار نظام الكل واحدا منهم مظلمة يستوفى امامه بين يدي الجبار وقد ينضم الى هذه المصائب ان
هذا الذي صار في يد الشيطان يلعب به كيف يشاء قد يعتد الفضل في نفسه وان الامامة لم

تمكن يصلح الاله ولم يكن يصلح الاله افا يجتنب الجماعة ولا يقتدى باحد من المسابن بل يجمع له
 جماعة يكون امامهم فهو اشد في حق الله لانه اعتقده انه لم يبق في ارض الله من عباده الصالحين سواء
 فلا حياة الله ولا يباه (ويوم الرجل بالنساء لا العكس) لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما
 انه صنف هو واليقيم وراء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمجوزين ورائهم وقد اخرج
 الامام عاصم بن علي عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رجع من المسجد
 صلى بنا وقد كانت النساء يصلين خلفه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مسجده وليس في صلاة
 النساء خلف الرجل مع الرجل نزاع وانما الخلاف في صلاة الرجل بالنساء فقط ومن زعم ان
 ذلك لا يصح فعليه الدليل وامامهم صحة امامة المرأة للرجل فلانها عورة فاقصه عقل ودين
 والرجال قواهم على النساء فليقل قوم ولو امرهم امرأة كانت في الصحيح ومن اتهم بامارة
 فقد ولاها امر صلاته (والمفترض بالمتنقل والعكس) لحديث معاذ انه كان يوم قومه بعد ان
 صلى تلك الصلاة بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحيحين وغيرهما وهذا دليل
 على جواز ذلك لانه كان متفلا وهم مفترضون لما في بعض الروايات من تصريح بمعاذ انه كان
 يصلي بقومه متبعا لهذه الزيادة المصروفة بالمطلوب وان كان فيها محال معروف لكنهما
 معتمدة بما عرف من حرص الصحابة على الاوفاء بالاجراء والاكمل وقابوا ولا شك ان الصلاة خلفه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم افضل واكمل وأتم وأما الجواب عن حديث معاذ انه حكاية فعل
 فساقط لاستثناؤه لبطان قسم من أقسام السنة المطهرة وهو قسم الانحال الذي دارت عليه
 روى يانات القرآن وجاهدين أسكاهم الشريعة مع ان هذا الاعتذار غير نافع ههنا لان الحجة
 هي تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما ذولقومه على ذلك لانفسه فعل معاذ حتى يعتذر
 عنه بذلك وأما الجواب بان فعل آحاد الصحابة لا يكون حجة فكلام صحيح ولكن الحجة ليست بفعل
 معاذ بل بتقريره صلى الله تعالى عليه وسلم كما عرفت وهذا من الواضح بمكان لا يخفى والحاصل ان
 الاصل صحة الاقتداء من كل مصل بكل مصل فمن زعم ان ثم مانعا في بعض الصور فعليه الدليل
 فان تمض به صح ما يقوله وان لم يتمض به بطل وأما صلاة المتنقل بعد المتنقل فكافة فعله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في صلاة الليل وصلى معه ابن عباس وكذلك صلاته بانس واليقيم والمجوز
 وغير ذلك والكل ثابت في الصحيح (وتجب المتابعة في غير مبطول) لحديث انما جعل الامام ليؤتم
 به فلا تقتلقوا عليه وهو ثابت في الصحيح من حديث أي هريرة وأنس وجابر وثابت خارج
 الصحيح عن جماعة من الصحابة وورد الوعيد على المخالفة كحديث أي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام ان يقول الله رأسه رأس
 جارا ويحول صورة صورة جارا يخرج الجماعة ولا يتابعه في شيء يوجب بطلان صلاته نحو ان
 يتكلم الامام أو يفعل افصلا يخرج به عن صورة المصلي ولا خلاف في ذلك قال في المسوى هو
 كذلك عند الجمهور وأنه يجب اتباع الامام في جميع الحالات وقوله اذا صلى جالس فاصلا جالسا
 منسوخ ومعنى كان التماس يصلون بصلاة أي بكر على الصحيح أنه كان مع ما عمل خلقه
 في العالم الكبيرة اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الامام فبني ان يعود ولا يصير
 ركوعه وسجوده من صلاة عامة أهل العلم على ان هذا الفعل منهي عنه وصلاة مجزئة وأكثروا

بأمره بان يعود الى السجود (ولا يؤم الرجل قوما هم له كارهون) الحديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من يقدم قوما هم له كارهون ويجعل ألقى الصلاة دبارا ورجل اعتمد محررة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الافرقي وفيه ضعف وأخرج الترمذى من حديث أبي امامة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الا بقى حتى يرجع وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط وامام قوم وهم له كارهون وقد حسنه الترمذى وضعفه البيهقى قال النووى فى الخلاصة والاربع قول الترمذى وفى الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة يقوى بعضها بعضا أقول ظاهر الاحاديث الواردة فى الترهيب عن ذلك انه لا فرق بين كون الكارهين من أهل الفضل أو من غيرهم فيكون مجرد حصول الكراهة عذرا لمن كان يصلح للامامة فى تركها وغالب الكراهات الكائنة بين هئلا النوع الانسانى خصوصاً فى هذه الأزمنة واجهة الى اغراض دينية والراجع هنا الى اغراض دينية أقل قليل ومع كونه كذلك فغالبه صادر عن اعتقادات فاسدة وخيالات معتقة كما يقع بين المتخالفين فى المذاهب فان العصبية الناشئة بينهم تعمى بصائرهم عن الصواب فلا يقيم أحد منهم للأخر وزنا ولا يتقرا اليه الا بغير السخط لا بعين الرضا فبرى محاسنهم مساوى كائنة ما كانت وقد تقع هذه العداوة بين أهل مذهب واحد باعتبار الاختلاف فى كون أحد منهم من المشتغلين بالدين والعلم والاخر من الجهلة المتهتكين وكثيرا ما ترى أبواب المعاصى اذا رأوا أبواب الدين والعلم تضيق بهم الارض بطولها والعرض ولا يطيقونهم بغضا فان كنتم دليل يدل على تخصيص الكراهة بما كان منها راجعا الى ما هو مختص بالله عز وجل كمن يكره انسانا لكونه مكابلا على المعاصى أو متوانفا بما أوجب الله عليه فهذه الكراهة هى الكبرى لا توجب حقة تها الا عند أفراد من العباد وان لم يوجد دليل يخص الكراهة بذلك فالاولى لمن عرف ان جماعة من الناس يكرهونه لاسبب أو لاسبب دينى ان لا يؤمهم وأجره فى الترتيب يفضل أجره فى العمل (ويصلى بهم صلاة أخفهم) لما ثبت فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا صلى أحدكم بالناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وفى الباب أحاديث صحيحة واردة فى التخفيف قال فى النجدة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يطول ويخفف على ما يرى من المصلحة الخاصة بالوقت واختار بعض السور فى بعض الصلوات لفوائد من غير حتم ولا طلب وكفى اتبع فقد أحسن ومن لا فلا حرج وقصة معاذ فى الاطالة مشهورة انتهى حاصله واما ارتفاع الامام عن المأموم فلا يضر قدر القائمة ولا فوقها الا فى السجود ولا فى غيره من غير فرق بين الارتفاع والانتفاض والبعث والحائل ومن زعم ان شيئا من ذلك نفسه به الصلاة فعليه الدليل ولا دليل الاماوى عن حذيفة انه أم الناس بالمداث على ذلك الحديث أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فى رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه قال له حذيفة ألم تسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا أم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من

مقامهم أو نحو ذلك الحديث وفيه - غاده الرجل الجهول ورواه البيهقي أيضا في هذين الحديثين دليل على منع الامام من الارتفاع عن المؤتم ولكن هذا التمسك يحصل على التنزيه لحديث صلواته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على المنبر كما في الصحيحين وغيرهما ومن قال انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فعل ذلك لتعليم كما وقع في آخر الحديث فلا يقيد بذلك لانه لا يجوز له في حال التعليم الا ما هو جائز في غيره ولا يصح ان يقول باختصاص ذلك بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد جمع الماتن رحمه الله تعالى في هذا البحث رسالة مستقلة جوابا عن سؤال بعض الاعلام فن أحب تحقيق المقام فليرجع اليها (ويقدم السلطان ورب المنزل) لما ثبت في الصحيحين من حديث أبي مسعود عتبة بن عمرو مرفوعا لا يؤتمن الرجل الرجل في سلطانه وفي لفظ لا يؤتمن الرجل الرجل في أهله ولا سلطانه وورد تقييد جواز ذلك بالذن وفي لفظ لا يؤتمن الرجل في بيته وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن مالك بن الحويرث قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من زاد قوما فلا يؤتمنهم وليؤتمنهم رجل منهم (والاقرأتم الا علم ثم الاسن) لما في حديث أبي مسعود بلفظ يؤتمن القوم آخرهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فاعلمهم بهجرة فان كانوا في الهجرة سواء فاعلمهم بشاوهي الصحيح وانما يذكر الهجرة في المتن لانه لا هجرة بعد الفتح كما في الحديث الصحيح (واذا اختلفت صلاة الامام كان ذلك عليه لاعلى المؤتمين به) لحديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلون بكم فان اصابوا فلكم ولهم وان اخطوا فلكم وعليهم أخرجه البخاري وغيره وأخرج ابن ماجه من حديث سهل بن سعد قوله (ومو قة بهم) أي المؤتمين (خلفه) أي خلف الامام (بالا واحد من بينه) لحديث جابر بن عبد الله انه صلى مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعل له عن يمينه ثم جاء آخر فقام عن يسار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ بأيده ما دفعهما حتى أقامهما خلفه وهو في الصحيح وقد كان هذا فعله وفعل أصحابه في الجماعة يقف الواحد عن يمين الامام والاشان لما زاد خلفه وقد ذهب الجمهور الى وجوب ذلك وقال سعيد بن المسيب انه مندوب فقط وروى عن الشعبي ان الواحد يقف خلف الامام (وامامة النساء وسط الصف) لما روى من فعل عائشة انها أمت النساء فقامت وسط الصف أخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي وابن أبي شيبة والحاكم وروى مثل ذلك عن أم سلمة أخرجه الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني قال ابن القيم في المستدرك السنن من حديث عبد الرحمن بن خالد عن أم ورقة بنت الحارث ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يزورها في بيتها وجعل لها مؤذنا كان يؤذن لها وأمرها أن تقوم أهل دارها قال عبد الرحمن فان رأيت مؤذنها شيئا كبيرا ولم يكن في المسئلة الاعوم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة لكن في خروج البيهقي بسنده عن عائشة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا خير في جماعة النساء الا في صلاة أو جنازة والاعتماد على ما تقدم فرددت هذه السنن بالمشابه من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأه روى البخاري وهذا انما هو في الولاية والامامة العظمى والقضاء وأما الرواية والشهادة والفتيا والامامة فلا تدخل في

هذا ومن العجب ان من خالف هذه السنة جوز المرأان تكون فاضية تلي أمور المساكين فكيف
أفلموا وهي حكمة عليهم ولم تفعل أخواتها من النساء اذا امتن انتهى حاصله (وتقدم صفوف
الرجال ثم الصبيان ثم النساء) حديث أبي مالك الأشعري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يجعل الرجال قدام الغلمان والغلمان خلفهم والنساء خلف الغلمان آخر جه أجلسوا فخرج
بعضه أبوداود وفي اسناده شهر بن حوشب ويؤيده ما في الصحيحين من حديث أنس انه قام هو
والنبي خلف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأم سليم خلفهم (و) أما كون (الاحق
بالصف الاول) هم (أولو الاحلام والنهي) فحديث أبي مسعود الانصاري الثابت في الصحيح
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا بني منكم أولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم
الذين يلونهم وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والنسائي قال كان رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يحب أن يليه المهاجرون والانصار لا يأخذوا عنه قال في الصلاة ولا يمشي على
أولى الاحلام تقدم من دونهم عليهم انتهى (و) أما كون الامر (على الجماعة) يسورا
صفوفهم وان يسدوا الخلل) فلهذا ما أبوداود ومن حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم وسطوا الامام وسدوا الخلل وفي الصحيحين من حديث أنس أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ستوا صفوفكم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة
وعنه أيضا في الصحيحين كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل علينا بوجهه قبل أن
يكبر فيقول تراصوا واعتدلوا وثبت في الصحيح من حديث نعمان بن بشير انه قال قال صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عباد الله تسون صفوفكم ولصالحن الله بين وجوهكم قلت وهو قول
أهل العلم ان تسوية الصفوف سنة (وان نحو الصف الاول ثم الذي يليه ثم كذلك) لما ورد في
الاحاديث الصحيحة من أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإتمام الصف الاول ثم الذي يليه
ثم كذلك فالسنة أن لا يفتي المؤتم في الصف الثاني وفي الصف الاول سعة ثم لا يفتي في الصف
الثالث وفي الصف اثنان سعة ثم كذلك وورد ايضا ان الوقوف بينة الصف أولى وأفضل وأما
الاعتداد بالركعة التي لحق الامام فيها ركعة فلهذا خلاف لجماعة من الأئمة والحق عدم
الاعتداد بها بمجرد ادراك ركوعها من دون قراءة الفاتحة ومن أراد الوقوف على الحقيقة
فليرجع الى شرح المتن وطيب النشر والسر والجرار وحاشية الشفاء والفتح الرباني ودليل
الطلاب فالمسئلة من المعارك وأما جعل ما أدركه مع الامام أول صلاته فهذا هو الحق فالحقبة
المشروعة في الصلاة لا تتغير بتقديم أو تأخير بل الاصل الاصيل البقاع على الصفة المشروعة
في فعل الداخل مع الامام بعد ان قاته بعض الركعات ما يفعله لو كان داخل الجماعة في الابتداء
أو كان منفردا وحديث فافضوا وان كان صحيحا لحديث أنما أصبح منه وقد أمكن الجمع بحمل
معنى القضاء على القلم لانه أحدمعانيه ولكن يترك المؤتم مخالفة امامه في الاركان فلا يقعد
في موضع ليس بموضع قعود للامام وان كان موضع قعوده ولا يبدع القعود في موضع قعود
للامام وان لم يكن موضع قعوده لان الاقتداء بالمتابعة لازمان في صلاة الجمعة وتركها
يخرج الصلاة عن كونها صلاة جماعة وقد ورد الامر بالمتابعة في الاركان بما قالوه لا يتخلفوا
على امامكم ولم يرد الامر بذلك في الاذكار

قوله ليلي بكسر اللامين
وخفة النون من غيرياء
قبل التون وباباها مع
شدة النون على التأكيد
اه منار على الجامع
الصغير

* (باب سجود السهو) *

سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيما اذا قصر الانسان في صلاته ان يسجد سجدة
تدرك لما فرط فيه شبه القضاء وشبه الكفارة والمواضع التي ظهر فيها النص أربعة وسبأتي
قال في سفر السعادة من جملة من الحق تعالى ونعمه على الامة المحمدية ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم كان يسجد في الصلاة لتقصدي الامة به في التشريع واذا ذلك يقول انما أنا بشر
أنسى كما تنسون فاذا نسيت فذكروني وقال انما أنسى أو أنسى لأن من يعنى لا من ماض
في جبر ذلك انتهى (هو سجدة قبل التسليم أو بعده) ووجه التخيير ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم صح عنه انه يسجد قبل التسليم وصح عنه انه يسجد بعده أما ما صح عنه مما يدل على
انه قبل التسليم فحديث عبد الرحمن بن عوف عندهما أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اذا شك أحدكم في يدرك أو واحدة صلى أم
ثنتين فليصعها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثا فليصعها ثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى أم
أربعاً فليصعها ثلاثاً ثم يسجد اذا فرغ من صلاته وهو جالس قبل ان يسلم سجدة وفي الباب
أحاديث منها ما هو في الصحيح كحديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدرك صلى ثلاثاً أم أربعاً فليطرح الشك وليبن
على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل ان يسلم ومنها ما هو في غير الصحيح وأما ما صح عنه
مما يدل على انه بعد التسليم فكحديث ذى الدين الثابت في الصحيحين فان فيه انه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يسجد بعد ما سلم وحديث ابن مسعود وهو في الصحيحين وغيرهما ما مر فوجا
بلفظ اذا شك أحدكم في صلاته فليطرح الصواب فليست عليه ثم يلم ثم يسجد سجدتين وحديث
المغيرة بن شعبة انه صلى يقوم فترك التشمير الاوسط فلما فرغ من صلاته سلم ثم يسجد سجدتين
وسلم وقال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رواه أحمد والترمذي وصححه
وحديث ابن مسعود الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
صلى الظهر خمسا ففعله له أن يزيد في الصلاة فقال لا وماذا لك فقال اواصلت خسا فسجد سجدتين
بعد ما سلم فهذه الأحاديث المصرحة بالسجود تارة قبل التسليم وتارة بعده تدل على انه يجوز
جميع ذلك ولو كانه يقيني في موارد النصوص ان يفعل كما أرشد اليه الشارع فيسجد
قبل التسليم فيما أرشد الى السجود فيه قبل التسليم ويسجد بعد التسليم فيما أرشد فيه الى
السجود بعد التسليم وما عدا ذلك فهو بالخيار والكل سنة قال في سفر السعادة وسجد للسهو
قبل السلام في بعض المواضع وبعده في بعضها فجعله الامام الشافعي في كل حال قبل السلام
والامام أبو حنيفة جعله بعد السلام في كل حال وقال الامام مالك يسجد للسهو والنقصان قبل
السلام وللهو الزيادة في الصلاة بعد السلام وان اجتمع سهوان أحدهما زائد والاخر
ناقص يسجد لهما قبل السلام وقال الامام أحمد يسجد قبل السلام في المحل الذي يسجد فيه
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام وما عداه يسجد للسهو بعد السلام وقادود
الظاهر لا يسجد للسهو الا في هذه المواطن الخمس التي يسجد فيها رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ولو سجد في غيرها لا يسجد للسهو ولم يعرض له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

الشك في الصلاة لكن قال من شك فليبن على اليقين ولم يعتبر الشك ويسجد السهو قبل السلام وقال الامام أبو حنيفة ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وان لم يكن له ظن بنى على اليقين وقال الامام مالك والامام الشافعي والامام أحمد بن حنبل على اليقين مطلقا انتهى ولا يشك منصفان الاحاديث الصحيحة مصرحة بأنه كان يسجد في بعض الصلوات قبل السلام وفي بعض ما بعد السلام فالجزم بأن محلها ما بعد السلام فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة للموجب الا لجرد مخالفتها لما قاله فلان أو فلان كما ان الجزم بأن محلها قبل التسليم فقط طرح لبعض الاحاديث الصحيحة لثبوت ذلك والمذاهب في المسئلة منتشرة فذهبها الحاشي في شرح المتن والحق عندي ان الكل جائز وصحة ثابتة والمصلي مخير بين ان يسجد قبل ان يسلم أو بعده ان يسلم وهذا فيما كان من السهو وغيره وافق السهو الذي يسجد له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل السلام أو بعده وأما في السهو الذي يسجد له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيبقى الاقتداء به في ذلك وايضا في السهو في الموضع الذي أوقع فيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الموافقة في السهو وهي مواضع مشهورة يعرفها من له اشتغال بعلم السنة المطهرة (و) أما كون سجود السهو (بإحرام وتشهد وتحليل) فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كبر وسلم كما في حديث ذي اليمين الثابت في الصحيح وفي غيره من الاحاديث وأما تشهد فثبتت عمران بن حصين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بهم فسهوا فسجد سجدة ثم تشهد ثم سلم أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين وقد روى نحو ذلك من حديث المغيرة وابن مسعود وعائشة (و) أما كونه (يشرع ترك مسنون) فلهديث مجوده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تركوا التشهد الاوسط ولحديث لكل سهو سجدة واحدة والكلام فيه معروف ونحو ذلك اذا كان ذلك المسنون تركه المصلي سهوا لانه قد ثبت ان مجود السهو فيه ترغيم للشيطان كما في حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح ولا يكون الترغيم الامع السهو لانه من قبل الشيطان وامام مع العمد فهو من قبل المصلي وقد فاته ثواب تلك السنة قلت مذهب أبي حنيفة والشافعي ان من سلم من ركعتين ساهيا أتم ومجد سجدة واحدة وهو في مذهب أبي حنيفة خاص بمن سلم على رأس الركعتين على ظن انهما رابعة فلو لم يعل رأسهما على ظن انهما جامعة أو على انه مسافر فانه يستقبل الصلاة كذا في العالم كبرية في فصل المفسدات واستخرج له الشافعي عدة وهي فعل شيء يطل الصلاة عمدا دون سهوه أقول ما وقع من اصطلاح الفقهاء على تسمية هيئة هو لا يخرج به عن كونه مندوبا وتخصيص وجوب السجود للسهو بترك ما كان مستونا دون ما كان مندوبا لا دليل عليه ولا سيما وهذه الأسماء الغامضة اصطلاحات حادثة والا فلا مسنون والمندوب اليه معناه لغة أعم من معناهما اصطلاحا وأيضا الفرق بين المسنون والمندوب انما هو اصطلاح لبعض أهل الاصول دون جمهورهم ورعاية ما هناك ان المسنون هو المندوب المؤكده وصداق اسم السهو على ترك المندوب كصدقه على ترك المسنون فيسندرج تحت حديث لكل سهو سجدة واحدة وتحقق الزيادة والتقص حاصل لكل واحد منهما فادعى التفرقة بينهما ما طالب بالدليل ولا ريب ان بعض ما عدوه من الهيات لا يتحقق مثل ترك نصب القدم وترك وضع اليدين (و) اما كونه

يشرع (لزيادة ولو ركعة سهوا) فلهديث المتقدم وما دون الركعة بالاولى قال في المسوى
عند الحنفية ان سهوا عن القعدة الاخرة وقام الى الخامسة رجع الى القعدة ما لم يسجد وقته
ثم سجد السهو وان قعد الخامسة بالسجدة بطل فرضه ولو عدل في الرابعة ثم قام ولم يسجد عاد الى
القعدة ما لم يسجد الخامسة وسلم وسجد السهو وان قعد بها بالسجدة ثم فرضه فيضم اليها ركعة
اخرى ثم كونا تطوعا فان لم يضم وقطع الصلاة لم يلزمه القضاء لانه انما شرع قلنا وعند
الشافعية في ايصاله ذكر انهما الخامسة قعد وألقى الزائد وراعى ترتيب الصلاة بما قبل الزائد ثم
سجد السهو وفي معنى الركعة عنده الركوع والسجود ويجه على مذهب الحنفية ان يقال
في حديث ابن مسعود انه حكاه حال فلعله قام بعد القعدة ولم يضم السادسة لسان انه غير
واجب انتهى (و) أما (الشك في العدد) ففيه الاحاديث المتقدمة المصروفة بأن من شك في
العدد بنى على اليقين وسجد السهو قال في الحجة البالغة وهو الاول من المواضع الاربع التي
ظهر فيها النص وفي معناه الشك في الركوع والسجود والثاني زيادة الركعة كما سبق وفي
معناه زيادة الركعتين والثالث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلم من ركعتين فقبل له في
ذلك فصل ما ترك وسجد سجدتين أو بضاروى انه سلم وقد بقي عليه ركعة بمنزله وفي معناه ان يفعل
سهوا ما يطل عمده الرابع انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قام من الركعتين كما مر وفي معناه
ترك التشهد في القعدة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قام الامام من الركعتين فان
ذكر قبل ان يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدتين السهو
أقول في الحديث دليل على ان من كان قريبا للاستوى أو عرجا يستوى فانه لا يجلس خلافا لما
عليه العامة انتهى وفي المسوى اختلفوا في ذلك فعند الشافعية اذا شك في صلاته بنى على
اليقين وهو الاقل سواء كان شك في ركعة أو ركن وعند الحنفية ان كان ذلك أول مرة سهوا
يستقبل الصلاة وان كان يعرض له كثيرا بنى على أكبر أياه لحديث ابن مسعود اذا شك أحدكم
في صلاته فليصبر الصواب وقال أحد بطرح الشك اما بأخذ الأقل واما بالتعريض فان اختلفا
الاول سجد قبل السلام وان اختلفا الثاني سجد بعده انتهى (واذا سجد الامام تابعه المومنون)
لان ذلك من تمام الصلاة ولانه كان يسجد العمامة اذا سجد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وقد ورد الامر بمتابعة الامام كما سبق

(باب القضاء للقوات)

(ان كان الترك عمدا لا عذرا فدين الله تعالى أحق ان يقضى) وقد اختلف أهل العلم في قضاء
القوات المتروكة لا لعذر فذهب الجمهور الى وجوب القضاء وذهب داود والظاهرى وابن
حزم وبعض أصحاب الشافعية الى انه لا قضاء على الصامد غير المعذور بل قدياه بانه ما تركه من
الصلاة واليه ذهب شيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية ولم يأت الجمهور بدليل يدل على ذلك ولم أجد
أنا دليلا لهم من كتاب ولا سنة الا ما ورد في حديث الخثعمية حيث قال لها النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فدين الله أحق ان يقضى وهو حديث صحيح وفيه من العموم الذي يفيد
المصدر المضاف ما يشعل هذا الباب فهذا الدليل ليس باحدى الموجبين سواء وقد اختلف أهل
الاصول هل القضاء يكفي فيه دليل وجوب المقضى أم لا بد من دليل جسد يبدل على وجوب

القضاء والحق انه لا بد من دليل جليد لان ايجاب القضاء هو تكليف مستقل غير تكليف الاداء ومحل الخلاف هو الصلاة المتروكة لغرض عذر عدا وأقول ~~حكمه~~ في الاحاديث الصحيحة أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ويجعوا البيت ويصوموا رمضان فمن فعل ذلك فقد عصم دمه وماله الابدية ومن لم يفعل فلا حصنة لديه وماله بل نحن مأموون بقتاله كما أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمقاتلة تستلزم القتل ثم التوبة مقبولة فتارك الصلاة قاتل وأتاب وجب علينا ان نقتل سيده فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيدهم نحن علمنا انه ترك صلاة من الصلوات الخمس وجب علينا ان نؤذنه بالتوبة فان فعل فذلك وان لم يفعل قتلناه حكم الله ومر أحسن من الله حكما وأما اطلاق اسم الكفر عليه فقد ثبت ذلك في الاحاديث الصحيحة وتأويلها لم يوجب الله علينا ولا اذن لنا فيه ومن غرائب بعض الفقهاء التردد في اطلاق اسم الفسق عليه معلا ذلك بان التفسيق لا يجوز الا بدليل قطعي مع انه يرمى بالكفر من خالفه في أدنى معتقدهاته التي لم ياذن الله لنا باعتقادها فضلا عن التكفير بها والله المستعان وأما كفة القضاء فاقول لاشك ان تقديم المقضية على المؤداة وتقديم الاولى من المقضيات على الاخرى هو الاولى والاحب ولولم يرد في ذلك الا فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في يوم الخندق لكان فيه كفاية وانما الشأن في كون ذلك محتسما لا يجوز غيره (وان كان) أي الترتل (لعذر) من نوم أو سهر أو نسيان أو اشتغال بعلاجه القتال مع عدم إمكان صلاة الخوف والمسايفة (فليس بقضاء) بل يجب تأدية تلك الصلاة المتروكة عند زوال العذر وذلك وقتها وفعالها فيه أداء كما يشهد ذلك أحاديث من نام عن صلاة أو سها عنها فوجها حينئذ كرها وقد تقدمت في أول كتاب الصلاة وفي ذلك خلاف والحق ان ذلك هو وقت الاداء لا وقت القضاء للتصريح منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان وقت الصلاة المقسية أو التي نام عنها المصلي وقت الذكر وأما المتروكة لنفسه يوم وسهره يكن يترك الصلاة لاشتغاله بالقتال كما سبق فقد شغل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه يوم الخندق عن صلاة الظهر والعصر وما صلوهما الا بعد هوى من الليل كما أخرجه أحمد والتسائي من حديث أبي سعيد وهو في الصحيحين من حديث جابر وليس فيه ذكر الظهر بل العصر فقط ولذلك قال الماتن (بل أداء في وقت زوال العذر لا صلاة العبد) المتروكة لعذر وهو عدم العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد (ففي ثابته) أي تفعل في اليوم الثاني ولا تفعل في يوم العيد بعد خروج الوقت اذا حصل العلم بأن ذلك اليوم يوم عيد لحديث عمر بن أنس عن عروة انه غم عليهم الهلال فأصبحوا صابغا ما فجاء ركب من آخر النهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انهم رأوا الهلال بالامس فأمر الناس أن يقطروا من يومهم وان يحضروا لعبيدهم من الغدا أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وجمعه ابن المنذر وابن السكن وابن حزم والخطابي وابن حجر في بلوغ المرام وأقول وأما الكافر اذا أسلم فلا يجب عليه القضاء على كل حال لان القائل بأنه غير مخاطب بالشرعيات ينفي عنه الوجوب حال الكفر والقائل انه مخاطب يجعل الخطاب باعتبار الثواب والعقاب لا باعتبار وجوب الاداء والقضاء فالاسلام يجب بمآله خلافه والظاهر ان المرتد حكمه حكم غيره من

الكفار في عدم وجوب القضاء لأن الدليل يصدق عليه كما يصدق على غيره من الكفار

(باب صلاة الجمعة)

(تجب على كل مكلف) لأن الجمعة فريضة من فرائض الله تعالى وقد صرح بذلك كتاب الله عز وجل وما صرح من السنة المطهرة بحديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هم بأمر أقمن يختلف عنهم وهو في الصحيح من حديث ابن مسعود وكحديث أبي هريرة لينتهين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين أخرجه مسلم وغيره ومن ذلك حديث حفصة مرفوعاً رواح الجمعة واجب على كل محتلم أخرجه النسائي بإسناد صحيح وحديث طارق ابن شهاب الجمعة حق واجب على كل مسلم أخرجه أبو داود وسأني وقد وانطب عليها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الوقت الذي شرعها الله تعالى فيه إلى أن قبضه الله عز وجل وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين وقال ابن العربي الجمعة فرض بإجماع الأمة وقال ابن قدامة في المغني أجمع المسلمون على وجوب الجمعة وإنما الخلاف هل هي من فروض الأعيان أو من فروض الكفايات ومن نازع في فرضية الجمعة فقد أخطأ ولم يصب قال في المسوى اتفقت الأمة على فرضية الجمعة وأكثرهم على أنها من فروض الأعيان واتفقوا على أنه لا الجمعة في العوالي وأنه يشترط لها الجماعة وأن الوالي إن حضره فهو الإمام ثم اختلفوا في الوالي بشرط الموضوع والجماعة قال الشافعي كل قرية اجتمع فيها أربعون رجلاً سراً راعيين تجب عليهم الجمعة ولا تنعقد إلا بأربعين رجلاً كذلك والوالي ليس بشرط وقال أبو حنيفة لا الجمعة إلا في مصر جامع أو في فئاته وتنعقد بأربعة والوالي شرط وقال مالك إذا كان جماعة في قرية بيوتهم متصلة وفيها سوق ومسجد يجمع فيه وجبت عليهم الجمعة وفي مختصر ابن الحارث لا تجزئ الأربعة ونحوها ولا بد من قوم تتقرب بهم القرية ولا يشترط السلطان على الأصح قال في العالم كبرى القروى إذا دخل المصروفي أن يخرج في يومه ذلك قبل دخول الوقت أو بعد دخوله لا الجمعة عليه انتهى (الامراة والعبد والمسافر والمريض) لحديث الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض أخرجه أبو داود ومن حديث طارق بن شهاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد أخرجه الحاكم من حديث طارق عن أبي موسى قال الحافظ وصححه غيره واحد وفي حديث أبي هريرة وحديث جابر ذكر المسافر وفي الحديثين مقال معروف والغالب أن المسافر لا يسمع النداء وقد ورد أن الجمعة على من سمع النداء كما في حديث ابن عمر وعند أبي داود قال في المسوى واتفقوا على أنه لا الجمعة على مريض ولا مسافر ولا امرأة ولا عبد وأنه إن صلاها منهم أحد سقط الفرض وعلى أنه إن أم مريض أو مسافر جاز وفي المنهاج وتصحح خلف العبد والصبي والمسافر في الظاهر إذا تم العبد بغيره وفيه أيضاً ولا الجمعة على معذور مريض في ترك الجماعة وفي العالم كبرى المطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم سقط قال في المنع وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخص في تركها وقت المطر ولو لم يتل أسفل النملين وكان يرخص في السفر يوم الجمعة لاسيما للجهاد انتهى (وهي كسائر الصلوات لا تختلها) لكونه لم يأت ما يدل على انتفاءها في غير ذلك وفي هذا الكلام إشارة إلى رد ما قيل أنه يشترط في وجوبها الإمام

الاعظم والمصر الجامع والعدد المخصوص فان هذه الشروط لم يبدل علم اذ ليل يفيد استحبابها
 فضلا عن وجوبها فضلا عن كونها شروطا بل اذ اصلي وجلان الجمعة في مكان لم يكن فيه غيره ما
 جماعة فقد فعلا ما يجب عليهم فان خطيب أحدهما فقد عملا بالسنة وان تر كات الخطبة فهي
 سنة فقط ولو لاحد ث طارقي بن شهاب المذ كور قريه من تقييد الوجوب على كل مسلم بكونه
 في جماعة ومن عدم اقامتها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في زمنه في غير جماعة لكان فعلها
 قرادى مجزئا كغيرها من الصلوات واما ما يروى من أربعة الى الولاية فهذا اقدم صرح ائمة السان
 بأنه ليس من كلام النبوة ولا من كلام من كان في عصرها من الصحابة حتى يحتاج الى بيان
 معناه أو تأويله وانما هو من كلام الحسن البصري ومن تأمل فيما وقع في هذه العبادة الفاضلة
 التي اقرضها الله تعالى عليهم في الاسبوع وجعلها شعارا من شعائر الاسلام وهي صلاة الجمعة
 من الاقوال الساقطة والمذاهب الزائفة والاجتهادات الداحضة قضى من ذلك المحجب فقاتل
 يقول الخطبة كركعتين وان من فاتته لم تصح جعته وكأنه لم يبلغه ما ورد عن رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم من طرق متعددة يقوى بعضها ببعض ويشد بعضها عن بعضها بعض
 ان من فاتته ركعة من ركعتي الجمعة فليضف اليها أخرى وقد عت صلاته ولا يبلغه غير هذا
 الحديث من الأدلة وقائل يقول لا تنفقد الجمعة الا بثلاثة مع الامام وقائل يقول بأربعة
 وقائل يقول بسبعة وقائل يقول بتسعة وقائل يقول بانثى عشر وقائل يقول بعشرين وقائل
 يقول بثلاثين وقائل يقول لا تنفقد الا بأربعين وقائل يقول بخمسين وقائل يقول لا تنفقد
 الا بسبعين وقائل يقول فيما بين ذلك وقائل يقول يصحع كثير من غير تقييد وقائل يقول ان
 الجمعة لا تصح الا في مصر جامع وحده بعضهم بأن يكون المساكين فيه كذا وكذا من آلاف
 وآخر قال أن يكون فيه جامع وحده وآخر قال ان يكون فيه كذا وكذا وآخر قال انها لا يجب
 الا مع الامام الاعظم فان لم يوجد أو كان محتمل العدالة بوجهه من الوجوه لم يجب الجمعة
 ولم تشرع ونحو هذه الاقوال التي ليس عليها آثار من علم ولا يوجد في كتاب الله تعالى ولا في
 سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرف واحد يدل على ما ادعوه من كون هذه
 الامور المذ كورة شروطا لخصمة الجمعة أو فرضا من فرضها أو ركنا من اركانها فبما الله المحجب
 ما يفعل الرأي بأهله ومن يخرج من رؤسهم من الخزعيلات الشبهة بما يتعدت الناس به
 في مجامعهم وما يخبرونه في أعمارهم من القصص والاحاديث الملققة وهي عن النبي ربيعة
 المطهرة بعزل يعرف هذا كل عارف بالكتاب والسنة وكل متصف بصفة الانصاف وكل
 من ثبت قدمه ولم يتزلزل عن طريق الحق بالقبول والامال ومن جاء بالغلط فغلطه ورد عليه
 مضر وبه في وجهه والحكم بين العباد هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كما قال سبحانه فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول انما كان قول
 المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا فلا يربك
 لا يؤمنون حتى يحكمهم ولو فعا شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 فهذه الآيات ونحوها تدل ابلغ دلالة وتفيد أعظم فائدة ان المرجع مع الاختلاف الى حكم
 الله ورسوله وحكم الله هو كتابه وحكم رسوله بعد ان قبضه الله تعالى هو سنة ليس غير ذلك ولم

يجعل الله تعالى لاحد من العباد وان بلغ في العلم أعلى مبلغ وجمع منه ما لا يسمع غيره أن يقول في هذه الشريعة بشئ لا دليل عليه من كتاب ولا سنة واجتهد وان جاءت الرخصة له بالعمل برأيه عند عدم الدليل فلا رخصة لغيره أن يأخذ بذلك الرأي كائنا من كان واني كما علم الله لأزال أكثر التعجب من وقوع مثل هذا المصنفين وتصديري في كتب الهداية وأمر العوام والمقصرين باعتقادهم والعمل به وهو على شفا جرف هار ولم يخص هذا المذهب من المذاهب ولا يقطر من الاقذار ولا بعصر من العصور بل تبع فيه الاثر الاول كأنه أخذ من أم الكتاب وهو حديث خرافة وقد كثرت التعيينات في هذه العبادة كما سبقت الاشارة اليها بالبرهان ولا قرآن ولا شرع ولا عقل والبحت في هذا يطول جدا قال الماتن رحمه الله وقد جعت فيه مصنفين مطولاً ومختصراً والله الحمد (الافق مشروعية الخطبتين قبلها) لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن في الجمعة خطبتين يجلس بينهما وما صلى بأحدهما جمعة من الجمع الا وخطب فيها انما دعوى الوجوب ان كانت بمجرد فعله المسرف هذا لا يناسب ما تقر في الاصول ولا يوافق تصرفات القبول وسائر أهل المذهب المنقول وأما الامر بالسعي الى ذكر الله فغايته ان السعي واجب واذا كان هذا الامر مجمل فبإنيانه واجب لما كان متضمنا لبيان نفس السعي الى الذكر يكون واجبا فأين وجوب الخطبة فان قيل انه لا وجوب السعي اليها كانت واجبة بالاولى فيقال ليس السعي لجرد الخطبة بل اليها والى الصلاة ومعظم ما وجب السعي لاجله هو الصلاة فلا تتم هذه الاولوية وهذا النزاع في نفس الوجوب وأما في كون الخطبة شرطا للصلاة فعدم وجود دليل يدل عليه لا يفتي على عارف فان شأن الشرطية أن يؤثر عدمها في عدم المشروط فهل من دليل يدل على ان عدم الخطبة يؤثر في عدم الصلاة ثم اعلم ان الخطبة المشروعة هي ما كان يعتاده صلى الله عليه وسلم من ترغيب الناس وترهيبهم فهذا في الحقيقة روح الخطبة الذي لاجله شرعت وأما اشتراط الحمد لله أو الصلاة على رسول الله أو قراءة شئ من القرآن فجميعه خارج عن معظم المقصود من شرعية الخطبة واتفاق مثل ذلك في خطبته صلى الله عليه وسلم لا يدل على أنه مقصود متحتم وشرط لازم ولا يشك منصف ان معظم المقصود هو الوعظ دون ما يقع قبله من الحمد والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد كان عرف العرب المستقر ان أحدهم اذا أراد ان يقوم مقام ما يقول مقالا لشرع بالثناء على الله وعلى رسوله وما أحسن هذا وأولاه ولكن ليس هو المقصود بل المقصود ما بعده ولو قال قائل ان من قام في محفل من المحافل خطيبا ليس له باعث على ذلك الا أن يصدر منه الحمد والصلاة لما كان هذا مقبولا بل كل طبع سليم يحبه ويرده اذا تقرر وهذا عرفت ان الوعظ في خطبة الجمعة هو الذي يساق اليه الحديث فاذا فعله الخطيب فقد فعل الامر الم شروع الا انه اذا قدم الثناء على الله وعلى رسوله أو استطرد في وعظه التوارع القرآنية كان أتم وأحسن (ووقتها ردت الظاهر) لكونها بدلا عنه وقد ورد ما يدل على انها تجزئ قبل الزوال كما في حديث أنس انه كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي الجمعة ثم يرجعون الى القافلة فيصليون وهو في الصحيح ومثله من حديث سهل بن سعد في الصحيحين وثبت في الصحيحين من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهبون الى مجالسهم فيربحونها حين تزول الشمس وهذا فيه التصريح بانهم صالوا وقبل

زوال الشمس وقد ذهب إلى ذلك أحمد بن حنبل وهو الحق وذهب الجمهور إلى أن أول وقتها أول وقت الظهر (وعلى من حضرها أن لا يتخطى رقاب الناس) إلا إذا كان اماماً أو كان بين يديه فرجة لا يصلها إلا بتخط كما نقله المحلى عن الروضة لحديث عبد الله بن بسر قال جاز رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أجلس فقد أذيت أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي ومحمد بن خزيمة وغيره ولحديث أرقم بن أبي أرقم المخزومي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الامام كالجوارقصة في النار أخرجه أحمد والطبراني في الكبير وفي اسناده مقال وفي الباب أحاديث منها عن معاذ بن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم قال الترمذي حديث غريب والعامل عليه عند أهل العلم وفي تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين ومنها يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة كذا عده الشيخ شمس الدين بن القيم من الكبار وقد صرح النووي وغيره بأنه حرام انتهى قلت وفي الباب عن عثمان وأنس أيضاً (وأن ينصت حال الخطبتين) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا قات لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وأبو داود من حديث علي قال من دنا من الامام فلا يؤلم يستمع ولم ينصت كان عليه كقل من الوزر ومن قال صه فقد لغا ومن لغا فلا جمعة ثم قال هكذا سمعت نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي اسناده مجهول وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة أقول وحاصل ما يستفاد من الأدلة أن الكلام منهي عنه حال الخطبة نهياً عاماً وقد خص من هذا النهي عما يقع من الكلام في صلاة التلبية من قراءة وتسييع وتشميد ودعاء والاحاديث المخصصة لمثل ما ذكره محجة فلا يحصى لمن دخل المسجد حال الخطبة ممن صلاة ركعتي التلبية إن أراد القيام بهذه السنة المؤكدة والوفاء بما دلت عليه الأدلة فانه صلى الله عليه وسلم أمر سلكاً لفظياً في المواصل إلى المسجد حال الخطبة ففقد ولم يصل التلبية بأن يقوم فيصلي فدل هذا على كون ذلك من المشرعات المؤكدة بل من الواجبات كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في رسالة مستقلة وبينا في دليل الطالب إلى أرجح المطالب وجوب صلاة التلبية ومن جملة من خصصت صلاة التلبية حديث إذا جاء أحدكم والامام يخطب فليصل ركعتين وهو حديث صحيح متضمن للنص في محمل النزاع وأما ما عدا صلاة التلبية من الأذكار والادعية والمتابعة للخطيب في الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يأت ما يدل على تخصيصها من ذلك العموم والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وإن وردت بها أدلة قاضية بغيره وعينها فهي أعم من أحاديث منع الكلام حال الخطبة من وجه وأخص منها من وجه فيتمارض العمومان ويتطرق الرابع منها وهذا إذا كان القوام المذكور في حديث ومن لغا فلا جمعة له يشمل جميع أنواع الكلام وأما إذا كان محتصاً بنوع منسه وهو ما لا فائدة فيه فليس فيه ما يدل على منع المذكور والعمام والمتابعة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وأما حديث إذا دخل أحدكم المسجد والامام يخطب فلا صلاة ولا كلام حتى يقرخ الامام فقد أخرجه

الطبراني في الكبير عن ابن عمر وفي مسنده ضعف كما قاله صاحب مجمع الزوائد فلاتدوم به الحجة
ولكنه قد روى ما يقويه فأخرج أبو يعلى والبرزعي جابر قال قال سعد بن أبي وقاص لرجل
لا الجمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لم يساعد فقال لأنه تكلم وأنت تخطب فقال النبي صلى
الله عليه وسلم صدق سعد وفي أسناده مجاهد بن سعيد وهو ضعيف عند الجمهور وأخرجه أيضا ابن
أبي شيبة وقد ذكر العلامة الشوكاني في شرح المنتقى أحاديث نفيسة عن هذا الحديث
فليراجع ويقويه ما يشال أن المراد بالغلو المذكور في الحديث التلظظ وإن كان أصله مالا
فائدة فيه بقرينة أن قول من قال لصاحبه أنت لا تعبدن من باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم لغوا ويمكن أن يقال أن ذلك الذي قال
أنت لم يضر في ذلك الوقت بأن يقول هذه المقالة فكان كلامه لغوا حقيقة من هذه الحلية
(ونذبه التذكير) الحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال من اعتدل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة
الثانية فكأنما قرب بشرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن ومن راح في
الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بقرة فإذا
خرج الإمام حضرت الملائكة يستمعون الذكر وفي الباب أحاديث في مشروعية التذكير قال
في المسوى شرح الموطن الأصم إن هذه الساعات ساعات لطيفة بعد الزوال لا الساعات التي
يدور عليها حساب الليل والنهار انتهى (والطبيب والتجمل) الحديث أبي سعيد عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال على كل مسلم الغسل يوم الجمعة ويلبس من صالح ثيابه وإن كان
له طبيب مس منه أخرجته أحد أو داود وهو في الصحيحين بلفظ الغسل يوم الجمعة واجب على
كل محتلم وإن يستن وإن مس طبيبان وجد وأخرج أحمد والبخاري وغيرهما من حديث
سلمان الفارسي قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغتسل رجل يوم الجمعة ويتطهر
بماء استطاع من طهر ويدهن من دهنه أو يمس من طيب بيته ثم يروح إلى المسجد ولا يفرق
بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت للإمام إذا تكلم الاغفر له ما بين الجمعة إلى الجمعة الأخرى
وأخرج أحمد وغيره من حديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول من اغتسل يوم الجمعة ومس من طيب إن كان عنده وليس من أحسن ثيابه ثم خرج
وعليه السكينة حتى يأتي المسجد فركع أن بدا له ولم يؤذ أحد ثم انصت إذا خرج الإمام حتى
يصلي كان كفارة لما بينا وبين الجمعة الأخرى ورجال أسناده ثقات وفي الباب أحاديث
(والدوم من الإمام) الحديث معمر بن عطاء بن داود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال احضروا الذكر وادنو من الإمام فإن الرجل لا يزال يقبأ عذ حتى يؤخر في الجنة وإن
دخلها وفي أسناده انقطاع وفي الباب أحاديث ومن جمل ما يشرع يوم الجمعة الغسل وقد تقدم
الكلام عليه في باب الغسل (ومن أدرك ركعة منها فقد أدركها) الحديث من أدرك ركعة من
صلاة الجمعة فليضع اليها أخرى وقد تمت صلاته فهذا وإن كان فيه مقال غايته الاعلال
بالإرسال فقد ثبت رفعه من طريق جماعة من الصحابة منهم أبو هريرة فإنه روى عنه من ثلاث
عشرة طريقاً ومن ثلاث طرق عن ابن عمر وبعضها يؤيد بعضها لا تهمه من رتبة الحسن

لغيره وقد أخرجه الحاكم من ثلاث طرق عن أبي هريرة وقال فيها على شرط الشيخين فالعجب من أن يؤثر على هذا كله قول عمر بن الخطاب ويدعم تلك العصاة التي لا يأخذها إلا الزمن أو من ضاقت عليه المسالك فيقال ولم يرد خلافه عن أحد من العصاة والحال أن أول مخالفين لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعموم قوله وخصوصه والحاصل أن الحديث له طرق كثيرة يصيرهم أحسننا غيره وقد قدمنا أنها كسائر الصلوات وليست الخطبة شرطاً من شروط الجمعة حتى يتوقف أدوال الصلاة على أدوال الخطبة فمن زعم أن صلاة الجمعة تقتض بحكم مخالفت سائر الصلوات فعليه الدليل وقد أضحى المائق المقال في إبحاث مطولة وقعت مع بعض الأعلام مشقة على ما يحتاج إليه في هذا البعث فليرجع إلى ذلك فهو مفيد جداً (وهي في يوم العيد رخصة) لحديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى العيد في يوم الجمعة ثم رخص في الجمعة فقال من شاء أن يجمع فليجمع أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وصححه على بن المديني وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال قد اجتمع في يومكم هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإنهما يجوعون وقد أعل بالارسال وفي أسنده أيضاً بقبية بن الوليد وفي الباب أحاديث عن ابن عباس وابن الزبير وغيرهما وظاهر أحاديث الترخيص يشعل من صلى العيد ومن لم يصل بل روى النسائي وأبو داود وابن الزبير في أيام خلافته لم يصل بالناس الجمعة بعد صلاة العيد فقال ابن عباس لما بلغه ذلك أصاب السنة وفي أسنده مقال أقول الظاهر أن الرخصة عامة للأمام وسائر الناس كما يدل على ذلك ما ورد من الأدلة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ونحن مجمعون فغاية ما فيه أنه أخبرهم بأنه سيأخذ بالعزيمة وأخذهم باليدل على أن لا رخصة في حقه وحق من تقوم بهم الجمعة وقد تركها ابن الزبير في أيام خلافته كما تقدم ولم ينكر عليه العصاة ذلك

• (باب صلاة العيدين) •

قد اختلف أهل العلم هل صلاة العيد واجبة أم لا والحق الوجوب لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع ملازمته لها قد أمرنا بالخروج إليها كما في حديث أمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس أن يغدوا إلى مصلاهم بعد أن أخبره الركب برؤية الهلال وهو حديث صحيح وثبت في الصحيح من حديث أم عطية قالت أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن نخرج في القطر والأضحي العواتق والخيض وذوات الخدود وأما الحيض فيعتزلن الصلاة ويشمدن الخمر ودعوة المسلمين فالامر بالخروج يقتضي الأمر بالصلاة لمن لا عذر لها فيجوز في الخطاب والرجال أولى من النساء بذلك لأن الخروج وسيلة إليها وجوب الوسيلة يستلزم وجوب المتوصل إليه بل ثبت الأمر القرآني بصلاة العيد كما ذكرنا في التفسير في قوله تعالى فصل ربك وانحر فأنهم قالوا المراد صلاة العيد ومن الأدلة على وجوبها أنها مسطرة للجمعة إذا اتفقت في يوم واحد وليس بواجب لا يسقط ما كان واجبا (هي ركعتان) يجهر فيهما بالقراءة يقرأ عند إرادة التخصيف سبع اسم ربك الأعلى وهل أنا لثو عند الأعمام في واقرب الساعة وعند الشافعي تشرع صلاة العيد جماعة وللمنفرد والعبد والمرأة والمسافر ولا يخطب

المنفرد ويخطب امام المسافرين وعند أبي حنيفة تجب صلاة العبد على كل من تجب عليه صلاة الجمعة ويستترط لصلاة العبد ما يشترط لصلاة الجمعة كذا في المسوى وغيره (في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الثانية خمس كذلك) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في عمدة ثنتي عشرة تكبيرة سبعاً في الأولى وخمساً في الثانية أخرجه أحمد وابن ماجه وقال أحمد أنا أذهب إلى هذه قال العراقي استاده صالح ونقل الترمذي في العلل المنفردة عن البخاري أنه قال أنه حديث صحيح وفي رواية لابي داود والدارقطني التكبير في القطر سبع في الأولى وخمس في الأخيرة والقراءة بعدهما كتبهما واستناد الحديث صالح وقد صححه البخاري وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كبر في العبد في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبل القراءة وقد حسنه الترمذي وأكبر عليه تحسبه لأن في استاده كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وهو متروك قال النووي لعله اعتضد بشواهد وغيرها انتهى قال العراقي أن الترمذي إنما تبع في ذلك البخاري فقد قال في كتاب العلل المنفردة سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس في هذا الباب شيء أصح منه وبه أقول انتهى وقد أخرجه ابن ماجه بدو ذكر القراءة وأخرجه الدارقطني وابن عدي والبيهقي وفي استاده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده قال الشافعي وأبو داود أنه ركن من أركان الكذب وقال ابن حبان له نسخة موضوعة عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه من حديث سعد القرظ المؤذن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يكبر في العبد في الأولى سبعاً قبل القراءة وفي الأخيرة خمساً قبل القراءة قال العراقي واستاده ضعيف وفي الباب أحاديث تشبه ذلك والجمع يصلح للاحتجاج به وفي المسئلة عشرة مذاهب هذا أرجحها قال في المحطة يكبر في الأولى سبعاً قبل القراءة والثانية خمساً قبل القراءة وعمل الكوفيين أن يكبر أربعاً تكبيراً البخاري في الأولى قبل القراءة وفي الثانية بعد ها هو ما استثنى وعمل الحارثيين أربعاً انتهى أقول الذي دللت عليه الأدلة أن يكون التكبير مقدماً على القراءة في الركعتين كما ثبت ذلك من فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث عمرو بن عوف المزني المتقدم ولم يأت من قال بعشر رعية تقديم القراءة في الركعتين أو تأخيرها في الأولى وتقديمها في الثانية بمجمعة قط ثم اعلم أن الحافظ قال في التلخيص قوله لا يقف بين كل تكبيرتين بقدر آية لا طويلة ولا قصيرة روى مثل ذلك عن ابن مسعود قولاً وفعلًا قلت رواه الطبراني والبيهقي موقوفاً وسنده قوى وفيه عن حذيفة وأبي موسى مثله وعن عمر أنه كان يرفع يديه في التكبيرات رواه البيهقي وفيه ابن لهيعة وأحجم ابن المنذر والبيهقي بحديث روياه من طريق بقية عن الزبيدي عن الزهري عن سالم عن أبيه في الرفع عند الاحرام والركوع والرفع منه وفي آخره يرفعهما في كل تكبيرة يكبرها قبل الركوع انتهى قال في شرح المنتقى والتظاهر عدم وجوب التكبير كما ذهب إليه الجمهور لعدم وجدان دليل يدل عليه انتهى والحاصل أنه سنة لا تبطل الصلاة بتركه عمداً ولا سهواً قال ابن قدامة ولا أعلم فيه خلافاً قالوا وان تركه لا يسجد للسهو وروى عن مالك وأبي حنيفة أنه يسجد للسهو والحق الأول (ويخطب بعدها) يأمر بتقوى الله تعالى ويذكر بعضه

لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي سعيد قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخرج يوم الفطر والأضحي إلى المصلى وأول شيء يدعو به الصلاة ثم يصرف فيقوم مقابل الناس والناس جلوس على صفوفهم فيعظهم ويوصيهم ويأمرهم وإن كان يريد أن يقطع بعثاً أو يأمر بشيء أمر به ثم يصرف وفي الباب من حديث جابر عنده مسلم وغيره وأول من خطب قبل الصلاة في العيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأخرج النسائي وابن ماجه وأبو داود من حديث عبد الله بن السائب قال شهدت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العيد فلما قضى الصلاة قال افتريد أن تخطب من أحب أن يجلس للخطبة فجلس ومن أحب أن يذهب فليذهب (ويستحب) في العيد (التجمل) بالثياب فقد ثبت في الصحيحين أن عمر وجد حله في السوق من استبرق تساع فأخذها فألقى بها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اتبع هذه فتجمل به العيد والوفد فقال انما هذه لباس من لاخلاقه وأخرج الشافعي عن شيخه ابراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس برد جعفي كل عيد وشيخ الشافعي ضعيف ولكنه قد تابعه سعيد بن الصلت عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن ابن عباس بعثه أخرج به الطبراني وأخرج ابن خزيمة عن جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يلبس البرد الأحمر في العيدين وفي الجمعة (والخروج إلى خارج البلد) لمواظبته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك وصلى بهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلاة العيد في المسجد لمطر وقع كافي حديث أبي هريرة عن أبي داود وابن ماجه والحاكم وفي استنادهم مجهول (ومخالفة الطريق) لحديث أبي هريرة عن أبي داود وابن ماجه نحوه من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث غير ما ذكر (والا كل قبل الخروج في الفطر دون الأضحي) لما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ثمرات ويأكلهن وتراً وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث بريدة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل ولا يأكل يوم الأضحي حتى يرجع زاد أحمد فيما كل من أخصيته وفي الباب أحاديث (ووقتاً بعد ارتفاع الشمس قد روي إلى الزوال) لما أخرجه أحمد بن الحسن البناء في كتاب الاضاحي من حديث جندب قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يصلي بنا يوم الفطر والشمس على قيد رحمن والأضحي على قيد ربح وأخرج أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن بسر صاحب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه خرج مع الناس يوم عيد فطروا أضحي فأنكر إبطاء الامام وقال انا كأتدفر غنا ساعة هذه وذلك حين التسبيح أي حين وقت صلاة العيد وأخرج الشافعي مرسلان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كتب إلى عمرو بن حزم وهو بخبران ان يجل الأضحي وأخر القطر وفي استناد ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي وهو ضعيف وقد وقع الإجماع على ما أفادته الأحاديث وإن كانت لا تقوم بعينها الجملة وأما آخر وقت صلاة العيد من زوال الشمس وإذا كان الغدو من بعد طلوع الشمس إلى الزوال كما قال بعض أهل العلم فحديث أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وآله وسلم للركب أن يغدوا الى مصلاهم يدل على ذلك قال في الجرح وهو من بعد ان يسايط
 الشمس الى الزوال ولا يعرف فيه خلافا (ولا أذان فيها ولا إقامة) لما ثبت في الصحيح من حديث
 جابر بن سمرة قال صحبت مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا
 إقامة وثبت في الصحيحين عن ابن عباس أنه قال لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحي وفي الباب
 أحاديث * وأما تكبير أيام التشريق فلا شك في مشروعيته مطلق التكبير في الأيام المكة كورة
 ولم يثبت تعيين لفظ مخصوص ولا وقت مخصوص ولا عدد مخصوص بل المشرع الاستكثار
 منه بذكر الصلوات وسائر الاوقات فاجرت عليه عادة الناس اليوم استنادا الى بعض الكتب
 الفقهية من جعله عقب كل صلاة فريضة ثلاث مرات وعقب كل صلاة فافلة مرة واحدة
 وقصر المشرع وعيسه على ذلك فحسب ليس عليه أنارة من علم فحسب أعلم وأصح ما ورد فيه عن
 الصحابة أنه من صبح يوم عرفة الى آخر أيام منى وأما صلاة التكبير فأصح ما ورد فيه ما أخرجه
 عبد الرزاق بسند صحيح عن سلمان قال كبروا لله أكبر لله أكبر لله أكبر لله أكبر قال في شرح
 المفتي نقلا عن القمي وقد أحدث في هذا الزمان زيادة في ذلك لأصل لها اسم يسمى قال
 الشوكاني والظاهر أن تكبيرا التشريق لا يختص استحبابه بعقب الصلوات بل هو مستحب
 في كل وقت من تلك الأيام كما تبدل على ذلك الأسماوات

* (باب صلاة الخوف) *

(قد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم على صفات مختلفة) قيل على ستة عشر وقيل سبعة
 عشر وقيل ثمانية عشر وقيل أقل من ذلك وقد صرح منها أنواع فحسب أن الله تعالى عليه وآله
 وسلم صلى بكل طائفة ركعتين فكان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع وللقوم ركعتان
 وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث جابر ومنها أنه صلى بكل طائفة ركعة فكان له
 ركعتان وللقوم ركعة وهذه الصفة أخرجهما النسائي بإسناد رجاله ثقات ومنها أنه صلى بهم
 جميعا فكبروا وكبروا وركعوا ورفع ورفعوا ثم سجدوا وسجدوا معه الصف الذي يليه وقام
 الصف المؤخر في شمر العدو فلما قضى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم السجود والصف الذي
 يليه انحدروا الصف المؤخر بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المتقدم وقاموا
 كالركعة الأولى ولكنه قد صار الصف المؤخر مقدما والمقدم مؤخرا ثم سلم النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وسأوا جميعا وهذه الصفة ثابتة في صحيح مسلم وغيره من حديث جابر ومن حديث
 أبي عبيد الله الرقي عند أحمد وأبي داود والنسائي ومنها أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى
 بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة الأخرى مواجهة العدو ثم انصرفوا وقاموا في مقام
 أصحابهم مقبلين على العدو وبه أولئك ثم صلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعة ثم سلم
 ثم قضى هو لا مركعة وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين من حديث ابن عمر ومنها أنها قامت مع
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طائفة وطائفة أخرى مقابل العدو وظهروا لهم الى القبلة
 فكبروا جميعا الذين معهم والذين مقابل العدو ثم ركع ركعة واحدة وركعت الطائفة التي
 معه ثم سجد فسجدت التي تليه والآخرين قيام مقابل العدو ثم قام وقامت الطائفة التي معه
 فذهبوا الى العدو فقابلوهم وأقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا

ورسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما هو ثم قاموا فركع ركعة أخرى وركعوا معه
 وسجدوا وسجدوا معه ثم أقبلت الطائفة التي كانت مقابل العدو فركعوا وسجدوا وسجدوا رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قاعدا ومن معه ثم كان السلام فسلم وسلوا جميعا فكان رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصفة أخرجهما
 أحمد والنسائي وأبو داود ومنه ما أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى بطائفة ركعة وطائفة
 وجاء العدو ثم ثبت قائما فأقوا الانقسام ثم انصرفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى
 فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته فأقوا الانقسام فسلم بهم وهذه الصفة ثابتة في الصحيحين
 من حديث سهل بن أبي حنيفة وإنما اختلفت صلاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الخوف لأنه
 كان في كل موطن يتصرى ما دوا حوط للصلاة وأبلغ في الحراسة (وكلمها بجزئة) لأنها وردت على
 لحناء كثير وكل حضورى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو جائز يفعل الإنسان ما هو
 أخف عليه وأوفق بالمصلحة حالئذ كذا في الحجة أقول ومن رجع من أهل العلم المنعرج من
 صلاة الخوف ليس الاصفه من الصفات الثابتة دون ما عداها فقد أهدر شريعة فائتة وأبطل
 سنة فائتة بالاجتهاد وغالب ما يدعو الى ذلك ويقع فيه قصور الباع وعدم الاعتناء بكتب
 السنة الطاهرة فالحق الحقيق بالقبول جواز جميع ما ثبت من الصفات وقد ذكره صاحب
 المذيق أنواعا هي حاصل ما ذكره المحدثون مما بلغ الى رتبة الصحيح ثم صفات أخر ليست بياضفة
 الى تلك الرتبة فان قلت ما الحكمة في وقوع هذه الصلاة على أنواع مختلفة قلت أمران الأول
 اقتضاء الحادثة لذلك والمقتضيات مختلفة ففى بعض المواطن تكون بعض الصفات أنسب
 من بعض ما يكون قيعا من أخذ الحذر والعمل بالحزم ما يناسب الخوف العارض فقد يكون
 الخوف في بعض المواطن شديدا والعدو متصلا أو قريبا وفى بعض المواطن قد يكون الخوف
 خفيفا والعدو بعيدا فتكون هذه الصفة أولى بهذا الوطن وهذا أولى بهذا الوطن الأمر
 الثانى أنه صلى الله عليه وسلم فعلها متنوعة الى تلك الأنواع لقصد التشرع وإرادة البيان
 للناس وأما صلاة المغرب فقد وقع الإجماع على أنه لا يدخلها التقصير ووقع الخلاف هل الأولى
 أن يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعتين والثانية ركعة أو العكس ولم يثبت فى ذلك شئ عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد روى أن عليا رضى الله تعالى عنه صلاها ليلة الهرير
 واختلاف الرواية فى حكاية فعله كما اختلفت الأقوال والظاهر أن الكل جائز وإن صلى لكل
 طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات فهو صواب قياسا على فصله
 فى غيرها وقد قرر صحة إمامة المتنفل بالمقتصر كما سبق (وإذا اشتد الخوف والتم القتال
 صلاها الراجل والراكب ولو الى غير القبلة ولو بالإيماء) ويقال لصلاة الخوف عند التحام
 القتال صلاة المسايق أخرج البخارى عن ابن عمر فى تفسير سورة البقرة بلفظ فان كان خوف
 أشد من ذلك صلاها راجلا أو قاعدا على أقدمهم أو ربكنا مستقبلي القبلة وغيره مستقبليها قال مالك
 قال نافع لأرى عبد الله بن عمر ذكر ذلك الأعرس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو فى
 مسلم من قول ابن عمر بنو ذلك وقد رواه ابن ماجه عن ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وصف صلاة الخوف وقال فان كان خوف أشد من ذلك فراجلا أو ربكنا فأنخرج أحد

وأبو داود بإسناد حسن من عبد الله بن أبيس قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى خالد بن سفيان المهذلي وكان نحو عربة وعرفات فقال اذهب فاقبله قال فرأيت وقد حضرت صلاة العصر قلت اني لاخاف أن يكون بيني وبينه ما يؤخر الصلاة فانطلقت أمشي وأنا أصلي أو متى أيسر فتعوه فلما دنوت منه الحديث ومن البعيد أن لا يجبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك ولو أنكره ما ذكر ذلك

• (باب صلاة السفر) •

(يجب القصر) لحديث عائشة الثابت في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر وهذا يشعر بأن صلاة السفر باقية على الأصل فمن أتم فكانته صلى في الحضر الثانية أربعا والرباعية ثمانية أثبت أيضا في الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صدقة تهمد في الله عليكم فاقبلوا صدقته وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقتصر في جميع أسفاره على القصر قلت اتفقت الأمة على جواز القصر في السفر واختلاف المفسرون في قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أنزلت في السفر وقصد الخوف اتفقا وفي الخوف وقصد السفر اتفقا والمراد من القصر الإيماء في الركوع والسجود فذهب إلى الأول جماعة من المفسرين وإلى الثاني بشر قول ابن عمر ويدل عليه بشا عوفه تعالى وإذا كنت فيهم على آية القصر من غير ذكر الخوف ثانيا ثم ذهب الأكثر إلى ان القصر واجب وقال الشافعي ان شاء أتم وان شاء قصر والقصر أفضل كذا في المسوي أقول الحق وجوب القصر والاحاديث مصرحة بما يقتضي ذلك وأما ما يروى عن عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقتصر في الصلاة ويتم ويفطر ويصوم فلم يثبت كما صرح به جماعة من الحفاظ وكذلك ما يروى عنها انما فعلت ذلك ولم ينكر عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يفتها فيه جماعة من الأئمة بما أسقط به حجته وكذلك ما يروى من أن عثمان أتم الصلاة يعني فلا يجزئ في ذلك وقد صح انكار بعض الصحابة عليه واعتذاره عن ذلك فلم يبق في المقام ما يوجب التردد والظاهر من الأدلة في القصر والافطار عدم الفرق بين من سفره في طاعة ومن سفره في معصية لاسباب القصر لان صلاة المسافر شرعها الله كذلك فكأن الله شرع للمقيم صلاة القمام من غير فرق بين من كان مطيعا ومن كان عاصيا بخلاف ذلك شرع لله - أفر ركعتين من غير فرق وأدلة القصر متناولة للعاصي تناولا زائدا على تناول أدلة الافطار لان القصر عزيمة وهي لم تشرع للمطيع دون العاصي بل مشروعة لهما جميعا بخلاف الافطار فانه ونسخة للمسافر والرخصة تكون لهذا دون هذا في الأصل وان كانت هنا عامة وانما المراد بطلان القياس والركعتان في السفر مقام قصر ومناه عند الحنفية انه لا يكون فرض للمسافر غير ركعتين وان صلى أربعا ولم يقعد للتمسك بطلت صلاته وان قصد أتمها أربعا ولا يخربان نقل وعنده الشافعية ان المسافر اذا قصر في السفر فليس عليه ما تركه اذا صار مقيما بخلاف الصوم فانه يبعد ما فطر اذا صار مقيما واجباب القصر (على من خرج من يده فأصد السفر وان كان دون برية) وجهه أن الله تعالى قال وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة والضرب

في الارض يصدق على كل ضرب لكنه خرج الضرب أي المتي لغير السفر لما كان يقع منه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخروج الى بيعع الفرقد وشعوه ولا يقصر ولم يأت في تعيين
 قدر السفر الذي يقصر فيه المسافر شي فوجب الرجوع الى ما يعنى سفر الفضة وشرا ومن
 خرج من بلده فاصدا الى محل يعد في مسيره اليه مسافر اقصر الصلاة وان كان ذلك المحل دون
 البريد ولم يأت من اعتبار البريد واليوم واليومين والثلث وما زاد على ذلك بحجة نيرة وغاية
 ما جاز به حديث لا يحل لاسرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر ثلاثة أيام بغد ذي محرم وفي
 رواية يواصله وفي رواية يريد اولى في هذا الحديث ذكر القصر ولا هو في سياقه والاحتجاج
 به بغير تفصيل وأحسن ما ورد في التقدير ما رواه شعبة عن يحيى بن زيد الهنائي قال سألت
 أنس بن قيس الصلاة فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خرج مسيرة ثلاثة
 أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين والشك من شعبة أخرجه مسلم وغيره فان قلت محل الدليل
 في نهى المرأة عن السفر تلك المسافة بدون محرم هو كونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معي ذلك
 سفر اقلت تسجته سفر الاتفاقي تسجته مادونه سفر اتقدي معي النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم مسافة الثلاث فراسخ كما هي مسافة البريد سفر في ذلك الحديث باعتبار اختلاف الرواية
 وتسجية البريد سفر الاينافي تسجته مادونه سفر فان قلت أخرجه الدارقطني والبيهقي والطبراني
 من حديث ابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أهل مكة لا تقصروا في أقل من
 أربعة برد من مكة الى عسفان قلت هو ضعيف لا تقوم به الحجة فان في اسناده عبد الوهاب بن
 مجاهد بن جبر وهو متروك قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أوجه الذي وقال أبو حنيفة
 مسيرة ثلاثة أيام وفي العالم كبرية الصحيح انه لا يستترط سير كل اليوم الى الليل فلو بكر في كل يوم
 ومشي الى الزوال ثم نزل بغير مسافر او قال الشافعي أربعة برد وقال مالك وذلك أحب ما سمعت
 يقصر فيه الصلاة الى وتفسيره ستة عشر فرسخا وتجه على هذا ان قولهم ما ستقاد بان قال
 الاوزاعي عامة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وانما يحل القصر اذا خرج من بيوت القرية
 قال العلماء اذا جاوز عمران المصر قصر أقول مسئلة أقل السفر قد اضطررت فتح الاقوال
 وطال فيها التنازع وتشتت في المذاهب وليس في ذلك شي يستند اليه الا مجرد قول الرواة قصر
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في كذا من دون بيان لمقدار يرجع اليه وأصرح ما في ذلك ما قاله
 بعض الرواة انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقصر اذا سافر ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ هكذا على
 الشك مع انه لم يبين مقدارا لمسافة التي هي انتهاء سفره وغاية ما وقع التعويل عليه أحاديث
 لا يحل لاسرأة كما تقدمت والمعمول عليه هنا رواية البريد لان ما فوقها يعتبر فيه ذلك فهو
 الخطاب لكن لا ملازمة بين اعتبار المحرم للمرأة وبين وجوب القصر على غيرها من المسافرين
 لان علمه متبر وعية المحرم بخبره مشروعية القصر فلم يبق في المسئلة ما يصلح للاستناد اليه
 فوجب الرجوع الى ما يصدق عليه معنى الضرب في الارض على وجه يحالف ما يفعله المقيم
 من ذلك وهو يصدق على من أراد أن يرا ثداء على الميل لاما كان ميلا غدا دون فقد يتردد المقيم في
 الجوانب المتأخرة بلدا قامته وقد كان صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج الى البقيع لزيارة الاموات
 ولا يقصر وان كان هذا لا يتم الاحتجاج به لا بعد تسليم انه خرج الى هناك وحضر وقت

الصلاة فصلى تعبلا وهو ممنوع فالتعويل في استثناء الميسل هو ما قدمنا وفيه ما فيه لولا أنه
أوجب الرجوع إليه البقاء على الأصل والقرار من التحكيمات التي لا ترجع إلى شيء كما يقوله
بعض أهل العلم أن مسافة القصر ما بين الشام والعراق ونحو ذلك فالخاصة أن الواجب
الرجوع إلى ما يصدق عليه اسم السفر شرعا أوله أو عرفه فلا هل الشرح فما كان ضربا في
الأرض يصدق عليه أنه سفر وجب فيه القصر وأما ما رواه سعيد بن منصور أنه كان صلى الله
عليه وسلم إذا سافر فرحضا يقصر الصلاة فهو أيضا لا ينفي السفر فيها دون ذلك (وإذا أقام ليلة
مترددا قصر إلى عشرين يوما) ثم يتم وجهه أن من حط رحله دارا قامة فقد ذهب عنه حكم
السفر وفادقسه المشقة لولا أن الشارع سمى من أقام كذلك مسافرا فقال أنموذيا هل مكة
فإن أقوم سفر لما كان حكم السفر ثابتا له قالوا يجب الاقتصاص في القصر مع الإقامة على المقدار
الذي سوغه الشارع وما زاد عليه فلا مسافر حكم المقيم يجب عليه أن يتم صلاته لأنه مقيم
للمسافر وقد أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عكة في غزوة الفتح قبل ثمان عشرة ليلة
وقبل تسع عشرة ليلة وقبل أقل من ذلك وفي صحيح البخاري وغيره تسع عشرة ليلة وأخرج
أحمد وأبو داود ومن حديث جابر قال أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين
ليلة يقصر الصلاة وأخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وصححه ابن حزم والنووي فوجب علينا
أن نقصر على هذا المقدار ونتم بعد ذلك ولله درالحبر ابن عباس ما أفقهه وما أفهمه له المقاصد
الشريعة فإنه قال فيما رواه عنه البخاري وغيره لما فتح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
مكة أقام فيها تسع عشرة يصلي ركعتين قال فمن إذا سافر نال قنات تسع عشرة قصرنا وإن زدنا
أنعمنا وأقول هذا هو الفقه الحقيقي والنظر المبني على البلغ تحقيق ولو قال لجابر أقام
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتبوك عشرين ليلة تقصر الصلاة لقال بوجوب ذلك
قال الماتن وفي المسئلة مذاهب هذا أو جهالدي انتهى أقول الظاهر فيمن أقام ليلة وحط
الرحل يوما بعد يوم وليله بعد ليلة أنه لا يقصر الصلاة لأنه غير مسافر فالجواب رد الدليل الدال على
أن من أقام عازما على السفر كان له حكم المسافر لم يثبت القصر في حقه فينبغي أن يقصر على
ما ورد ولا يجاوز ما مع التردد وعدم العزم على إقامة أيام معينة فلا يزال يقصر المسافر حتى
يبلغ مدة إقامته مقدار المدة التي أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم عكة بعد الفتح وأكثر
ما قيل عشرة وثلث ليلة وقد روي أنه أقام في غزوة تبوك عكة نحو ذلك وروي أكثر أن قبل أن
الاقتصاص على مقدار إقامته صلى الله عليه وسلم وعدم تجوز القصر فيما زاد عليها لا يصلح
للقسمة لأنه لا يجر دفعه لادلالة فيه على قصر الجواز على تلك المدة ومن أين لنا أنه لو عرض له
ما يوجب إقامته فوق تلك المدة لما قصر الصلاة بل كان يتمها فيقال هذا الصحيح ولم نقل أن هذا
الفعل يدل بجرده على ذلك بل قلنا أن من حط رحله يعمل قال الظاهر أنه في ذلك الوقت غير مسافر
فما كان من الإقامة زائدا على ما يعتاده المسافرون من الراحة لا قسمهم ودوابهم يوما أو
بعض يوم وليله أو بعض ليلة فإذا سمى بعد إقامته أياما مسافرا فهذا التسمية غير مناسبة لما
هو الظاهر فوجب الاقتصاص على مقدار المدة التي أقامها الشارع وقصر الصلاة فيها وقال أنا
قوم سفر ومن زعم جواز القصر فيما زاد عليها فعليه الدليل وأما إذا نوى إقامة أيام معينة فقد

وقع الاضطراب في ذلك فقبل أربعة أيام فانوى اقامة أكثر من اقصر واستدل هذا القائل باقامته صلى الله عليه وسلم في مكة في حجة الوداع أربعة أيام بقصر الصلاة ووجه الاستدلال بهذا كالأوجه الذي ذكرناه مع التردد سواء بسواء وهو أشرف ما قبل وغاية ما قلناه أهمل الاقوال الآخرة ما روى عن جماعة من الصحابة من الاجتهادات المختلفة ولا يجتمع في ذلك وما يقال من أنهم بمنزلة المرفوع لكونها ليست من مسارح الاجتهاد فردد على ان التقدير بالاربعة مع كونه أشرف ما قبل كاذر كما يمكن أن يقال عليه انما يتم الاستدلال به بعد ثبوت انه صلى الله عليه وسلم عزم على اقامة الاربعة ولم ينقل ذلك ويمكن أن يجاب بان أعمال الحج لا يمكن الاتيان بها في دون تلك المدة فالعزم على الاقامة قدرها لا بد منه وأما ما روى عن أنس انه قال أقمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم عشرة أيام فهو محمول على جميع أيام الاقامة بمكة ونواحيها وأما نفس الاقامة بمكة فلم يستل الأربعة أيام فليعلم (واذا عزم على اقامة أربع أيام بعد هذا) وجهه ما عرفناك من أن المقيم لا يعامل معاملة المسافر الاعلى الحد الذي ثبت عن الشارع ويجب الاقتصاد عليه وقد ثبت عنه مع التردد ما قدمنا ذكره وأما مع عدم التردد بل العزم على اقامة أيام معينة فالواجب الاقتصاد على ما اقتصر عليه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع عزمه على الاقامة في أيام الحج فانه ثبت في الصحيحين انه قدم مكة صبيحة يوم اربعة من ذي الحجة فاقام بها الاربعة والخامس والسادس والسابع وصلى الصبح في اليوم الثامن ثم خرج الى المعنى فلما أقام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمكة أربعة أيام يقصر الصلوة مع كونه لا يفعل ذلك الا عازما على الاقامة الى أن يعمل أعمال الحج كان ذلك دلالة على ان السالم على اقامته مدة معينة يقصر الى تمام أربعة أيام ثم يتم وليس ذلك لاجل كون النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو أقام زيادة على الاربعة لا تتم فانا لا نعلم ذلك ولكن وجهه ما قدمنا من أن المقيم العازم على اقامة مدة معينة لا يقصر الا باذن كان المتردد كذلك ولما بات الاذن بزيادة على ذلك ولا ثبت عن الشارع غيره قال الشافعي لو نوى اقامة أربعة أيام بوضع انقطع سفره بوصوله قال في المنهاج ولا يحسب منه ما بواحد خوله وخروجه على الصبح وقال أبو حنيفة لا يزال على حكم السفر حتى ينوي الاقامة في بلدة أو قرية خمسة عشر يوما وقول أكثر أهل العلم انه يقصر أبدا ما لم يجمع اقامته واختلف أصحاب الشافعي في حكاية مذهبه وحكاية البغوي انه اذا لم يجمع الاقامة زاد مكته على أربعة أيام وهو عازم على الخروج أتم الا أن يكون في خوف أو حرب فيقصر وقد قصير رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عام الفتح بحرب هو اثنان تسعة عشر أو ثمانية عشر يوما وله قول آخر موافق للجمهور قال المسائي واعلم ان هذه الثلاثة الابحاث المذكورة في هذا الباب هي من المعارف التي تتبدل عند هذا اذهان وقد اضطربت فيها المذاهب اضطرابا شديدا وتباينت فيها الاقطار تباينا شديدا انتهى (وله الجمع تقديمنا وخبرنا) وجهه ما ثبت في الصحيحين من حديث أنس قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا رحل قبل ان ترفع الشمس أخر الظهر الى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فان راغت قبل ان يرتحل صلى الظهر ثم ركب واخرج احمد وابوداود والترمذي وابن حبان والحاكم والدارقطني وحسنه الترمذي من حديث معاذ بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان في غزوة تبولنا اذا ارتحل

قبل ان تزيع الشمس آخر الظهر حتى يجمعها الى العصر يصليهما جميعا وإذا ارتحل بعد زرع الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ثم سار وأخرج احمد من حديث ابن عباس نحوه وزاد المغرب والعشاء وأخرجه ايضا البيهقي والدارقطني وصححه اسناده ابن العربي وتعقب بان في اسناده من لا يبيح حديثه وللبديين طرق يقوى بعضها بعضا وليس فيها من المقاتل ما يبطل الاحتجاج بجمعها ومن الجمع بين المغرب والعشاء حديث ابن عمر الثابت في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا حديه السير اخر المغرب حتى يغيب الشفق ثم يجمع بينه وبين العشاء قال ابن القيم وكل هذه سنن في غاية العفة والصراحة ولا معارض لها قدرت بانها اخبار آحاد وادوات الصلوات ثابتة بالتواتر كحديث امامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقوله للسائل عن المواقيت وهذه احاديث محكمة صحيحة صريحة في تفصيل الاوقات يجمع عليها بين الامة واحاديث الجمع غير صحيحة بل وازان يكون المراد بها الجمع في الفعل وفي الوقت فكيف يترك المسكين للعامل والجواب أن يقال الجميع حق والذي وقت هذه المواقيت وبيننا بقوله وقوله هو الذي شرع الجميع بقوله وفعله فلا يؤخذ ببعض السنة ويترك بعضها فأحاديث الجمع مع أحاديث الافراد بمنزلة أحاديث الاذكار والضرورات مع أحاديث الشروط والواجبات فالسنة يسعين بعضها بعضا لا يرد بعضها بعض ومن تأمل أحاديث الجمع وجدها كلها صحيحة في جمع الوقت لافي جمع الفعل وألفاظ السنة الصريحة ترده كذا في اعلام الموقعين قال في المستوى أكثر أهل العلم على جواز الجمع في السفر بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في وقت احدهما وقالت الخنفسية لا يجوز بمعنى الحديث سندهم أن يؤخر احدي الصلاتين الى آخر وقتها ويعمل الاخرى في أول وقتها فيحصل الجمع صورة رروا ذلك عن علي وسعد بن أبي وقاص وأما الجمع للحاج فمحقق عليه انتهى (بإذان واثميين) لتبوت ذلك في الصحيحين في جمع مزدلفة

• (باب صلاة الكسوفين) •

وهي صلاة الآيات (وهي سنة) قال الماتن في شرحه أي لعدم ورود ما يقيد الوجوب ويجوز الفعل لا يفيد زيادة على ككون المقبول مستونا انتهى وزاد في السبل الجرار اعم انه قد اجتمع ههنا في صلاة الكسوف القول والقول ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله وانهما لا ينكفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتوهما كذلك فاقربوا الى المساجد وفي رواية فاصلوا وادعوا الظاهر الوجوب فان صح ما قبل من وقوع الاجماع على عدم الوجوب كان صارفا والا فلا انتهى قال في الحجة البالغة قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه صلاها جامعة وأمر أن ينادي بها ان الصلاة جامعة وجهه بالقرآن من اتبع فقد أحسن ومن صلى صلاة معتد بها في الشرع فقد عمل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا انتهى ورجح ابن القيم الجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لحديث عائشة في صحيح البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرأ قرآن طويلا يجهر به في صلاة الكسوف وأما قول مرة صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كسوف ولم نسمع له صوتا فقال البخاري حديث عائشة في الجهر

أصح من حديث حمزة (وأصح ما ورد في مفتاح كتمان في كل ركعة ركوعان) لثبوت ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس (وورد ثلاثة) ركوعات في ركعة فثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم وغيره ومن حديث ابن عباس عند الترمذي وصححه ومن حديث عائشة عند أحمد والنسائي (و) ورد (أربعة) في كل ركعة لما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث ابن عباس (و) ورد (خمس) ركوعات في كل ركعة أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث أبي بن كعب قال ابن القيم السنة الصحيحة الصبر بركة المحككة في صلاة الكسوف تكرار الركوع في كل ركعة لحديث عائشة وابن عباس وجابر وأبي بن كعب وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي موسى الأشعري كلهم روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تكرار الركوع في الركعة الواحدة والذين روى تكرار الركوع أكثر عدداً وأجل وأخص برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الذين لم يذكره انتهى (يقرب بين كل ركوعين وورد في كل ركعة ركوع) فقط في صحيح مسلم من حديث حمزة وأخرجه أبو داود وأحمد والنسائي والحاكم وصححه ابن عبد البر والحاكم من حديث النعمان بن بشير وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من حديث قيسمة قلت وأجاب ابن القيم عن هذه الروايات من ثلاثة أوجه أحدها أن أحاديث تكرار الركوع أصح أسناداً وأسلم من الهله والاضطراب ولا سيما حديث عبد الله بن عمر الذي في الصحيحين وهذا أصح وأصح من حديث كل ركعة بركوع فلم يبق إلا حديث حمزة ونعمان وليس منهما شيء في الصحيح والثاني أن رواتهما من الصحابة أكبر وأكبر وأفضل وأجل من حمزة ونعمان بن بشير فلا تردوا بينهما الثالث أنهما متضمنة لزيادة صحيح الأئمة انتهى وأقول قد رويت هذه الصلاة من فعله صلى الله عليه وسلم على أنواع ركعتين كسائر الصلوات في كل ركعة ركوع واحد وركوعين في كل ركعة وثلاثة وأربعة وخمسة كما تقدم والكل سنة أي يفعل المكلف فقد فعل ما شرع له واختار الأصح منها على الصحيح هو دأب الراغبين في الفضائل العارفين بكيفية الدلائل وقد أورد على هذه الروايات المنسوبة إلى فعله صلى الله عليه وسلم أشكال هو أنه لم يصلها صلى الله عليه وسلم غير مرة واحدة فكيف تشعبت الروايات إلى هذه الصفات وقد أجيب عن ذلك بما جوبه ذكرها الماتن رحمه الله في شرح المنتقى وقد ثبت بالجمهور بالقراءة وثبت الأسرار والجمهور أصح والقيام بهذه السنة جماعة أفضل وليت الجماعة شرطاً منهم الماتن الأحاديث الصحيحة بلفظ فصولاً والماتن حديث قيسمة الهلالي برفعه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا رأيت ذلك فصولها كأحد صلاة صلواها من المكتوبة أخرجه أحمد والنسائي (وتدب الدعاء والتكبير والتصدق والاستسقاء) لحديث أسماء فإذا رأيت ذلك فادعوا الله وكبروا وتصدقوا وصلوا وهو في الصحيحين وفي حديث أبي موسى بلفظ فإذا رأيت شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره وهو في الصحيحين أيضاً وفي حديث المغيرة فإذا رأيتوهما فادعوا الله وصلوا حتى تجبلي وهو أيضاً في الصحيحين

(باب صلاة الاستسقاء)

قال في العلقه وقد استسقى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأمته مرات على أنحاء كثيرة لكن الوجه الذي منه لأمته أن يخرج بالناس إلى المصلى متبذلاً متواضعاً متخشعاً متضرعاً فصولاً

لهم ركعتين جهريهم فيه بالاقراءة ثم خطب واستقبل فزع القبلة يدعو ورفع يديه وحول رداءه
انتهى وهذه الصلاة مستنونة (تسن عند الجذب) اهدم وورد ما يدل على الوجوب (ركعتان
ابعدهما خطبة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج حين بدا حاجب الشمس فقعده على
النبر الحديث بطوله وفيه الدعاء وتحويل الرداء وهو في سنن أبي داود وأخرجه ابو عوانة وابن
حبان والحاكم وصححه ابن السكن وأخرج أحمد وابن ماجه وغيرهما من حديث أبي هريرة
قال خرج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم ما يستسقي فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة
ثم خطبنا ودعا الله عز وجل وحول وجهه نحو القبلة ورفع يديه ثم قلب رداءه فجعل اليمين على
اليسر واليسر على اليمين وفي الباب احاديث بعثي ما ذكر وهي متضمنة للدعاء مرفوع الجذب
ويتناول المأثور وتحويل الاربعة من الامام وغيره وروى سعيد بن منصور في سننه ان عمر استسقى
فليرد على الاستسقاء قال ابو حنيفة لا تسن الصلاة في الاستسقاء وقال الشافعي ثبت من حديث
عبد الله بن زيد وابن عباس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى وروى ذلك من حديث جعفر
ابن محمد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر قال في ازالة الخلقاء عن خلافة
الخلقاء الاوجه عندى ان من دعا ولم يصل فقد اصاب أصل الاستسقاء وقد فعل ذلك النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحرر ومن صلى ودعا فقد اصاب الاكل الا فضل فان الدعاء أرجى
في حرمة الصلاة وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر انه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض ابطيه وكان الصحابة يفتن بعدهم
يستسقون باهل الصلاح ولا سيما من كان من قرابة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما فعل
عمر فانه استسقى بالعباس رضي الله تعالى عنه عما (تضمن الذكر والترغيب في الطاعة والزجر
عن المعصية ويستكثر الامام ومن معه من الاستسقاء والدعاء مرفوع الجذب) لان روح هذه
الصلاة وأساسها وعمادها الذي لا تقوم بدونه هو الاستسقاء من الاستسقاء قبلها وبعدها
واخلاص التوبة من الذنوب التي يقارنها لانسان والخروج من التبعات والظلمات في الدعاء
والاموال والاعراض وذلك غير محتسب بفرد من الافراد بل بفعله كل احد ويشترع الامام
أو من يقوم مقامه ان يخطب الناس ويذكرهم بما يفعلونه من الاسباب الموجبة للرجة وقد
روى عنه صلى الله عليه وسلم انه خطب قبل الصلاة وخطب بعدها قال لكل سنة ومن جعله أدعيته
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم أغثنا اللهم أغثنا كافي الصبيحين من حديث انس ومن
أدعيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اسقنا غيثا مغنيا مرثيا مريعا مطبعا غدا فاعاجلا
غير رائي وهذا لفظ ابن ماجه من حديث ابن عباس وهذه الالفاظ ثابتة من رواية غيره من
الاصحاب في غير سنن ابن ماجه ومنها اللهم أنت الله لا اله الا أنت أنت الغني ونحن الفقراء أنزل
عليما الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين وهو في سنن أبي داود بإسناد صحيح من
حديث عائشة ومن دعائه اللهم اسق عبدك وبهيمتك وانشر رحمتك وأحيي بالدم الميت إلى غير
ذلك (ويحولون جميعاً رأيتهم) لما روى في ذلك ما تقدم من جعل اليمين اليسر واليسر اليمين
وروى انه قلبه ظهراً لبطون وحول الناس معه أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن زيد
وأصله في الصحيح

• (كتاب الجنائز) •

(من السنة عبادة المريض) لان الاحاديث في مشروعيه امتواترة وقد جعلها الشارع من حقوق المسلم على المسلم في الصحيين وغيرهم من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حق المسلم على المسلم خمس رد السلام وعبادة المريض واتباع الجنائز واجابة الدعوة وتشميت العاطس وزاد مسلم نصيحة وزاد البخاري من حديث البراء بن المظالم وابرا القاسم (وتلقين المحتضر) وهو في آخر يوم من أيام الدنيا وأول يوم من أيام الآخرة (الشهادتين) فوجب ان يبحث على الذكر والتوجه الى الله تعالى لتفارق نفسه وهي في غاشية من الايمان فيجد غرتها في ماله ودليله حديث أبي سعيد الثابت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وفي الباب احاديث (وليديه) الى قبله لحديث عبيد بن عمير عن أبيه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وقد سأل رجل عن الكافر فقال هن تسع الشرك والسحر وقتل النفس وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات وعقوق الوالدين واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحباباً وأمواتاً أخرجه ابوداود والشافعي والحاكم وقد أخرج البيهقي في الجيع حديثاً من حديث ابن عمر نحوه وفي اسناده أيوب بن عتبة وهو ضعيف وقد استدلل بهذا على مشروعية توجيه المريض الى القبلة ليوت اليها القولة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبلتكم أحباباً وأمواتاً وفيه نظر لان المراد بقوله أحباباً عند الصلاة وقوله أمواتاً في الجوع والمحتضر حق غير متصل فلا يتناول الحديث والالزم وجوب التوجه الى القبلة على كل حق وعدم اختصاصه بحال الصلاة وهو خلاف الاجماع والاولى الاستدلال بما رواه الحاكم والبيهقي عن أبي قتادة ان البراء بن معرور أوصى أن يوجه الى القبلة اذ احتضر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصاب القطرة وقد اختلف في الصفة التي يكون التوجه الى القبلة عليها فقل يكون مستلقياً ليستقبلها بكل وجهه وقيل على جنبه الايمن وهو الاولى أقول وهو الصفة التي بوجه عليها في قبره والصفة التي أمر صلى الله تعالى عليه وسلم التائم أن ينام عليها ومن ذلك فعل البتول رضي الله عنها ولا وجه لاختيار الاستلقاء الاوهم أنه أكل (وتفقه فيه اذا مات) لحديث شداد بن أوس عند أحمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبرز قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حضرتم موتاكم فأنغمضوا البصر فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فإنه يؤمن على ما قال اهل الميت وأخرج مسلم في صحيحه ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه البصر (وقرأته عليه) لحديث اقرؤا على موتاكم يس أخرجه ابوداود والشافعي وابن حبان وصححه من حديث معقل بن يسار مرفوعاً وقد أعل وقد أخرج نحوه صاحب مسند الفردوس من حديث أبي الدرداء مائة ذروا خروجه نحوه ايضا ابو الشيخ في فضل القرآن من حديث أبي ذر وحده قال ابن حبان في صحيحه المراد بقوله اقرؤا على موتاكم يس من حضرة المنية لا الميت وكذلك لقنوا موتاكم لا اله الا الله (والمبادرة بتجهيزه) التجويز حياته) لما أخرجه ابوداود من حديث الحصين بن دحوح ان طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعوده فقال اني لأرى طلحة اذ قد حدث به الموت

فأذنوني به واجعلوا فائه لا ينبغي لميعة مسلم أن يجلس بين ظهري أهله وأخرج أحمد والترمذي
من حديث علي بن مرة عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حضر جنازة
أحدكم فليؤم ثلاثاً لا يؤخرن الصلاة إذا أتت والجنازة إذا حضرته والأيام
إذا وجدت كفواً وأما إذا كان يظن أنه لم يمت فلا يجل دفته حتى يقع القطع بالموت كصاحب
البرص وغيره (والقضاء عليه) لحديث امتناعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الصلاة على
الميت الذي عليه دين حتى التزم بذلك بعض الصحابة والحديث معروف وحديث نفس المؤمن
معلقة بيده حتى يقضى عنه أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة
(وتسجيته) لما وقع من الصحابة من تسجيته رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عنده
ببرد حبرة وهو في الصحبة من حديث عائشة وذلك لا يكون إلا يجري العادة بهذا في حياته
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز تسجيته) لتقبيله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعثمان بن
مظعون وهو ميت كما في حديث عائشة عند أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه وفي الصحيح
من حديثها وحديث ابن عباس أن أبا بكر قبل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد موته
(وعلى المريض أن يحسن الظن بربه) والأحاديث في ذلك كثيرة ولولم يكن منها الأحاديث
التي هي عن أن يموت الميت إلا وهو حسن الظن بربه وحديث المريض الذي زاره النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال كيف تجدك فقال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال ما أجتمعاني قلب
أمرئ في مثل هذا الموطن إلا أدخل الجنة أو كما قال (ويؤب اليه) والآيات القرآنية
والأحاديث الصحيحة في ذلك لا يتسع المقام لبسطها وفي الصحيحين أن الله يفرح بتوبة عبده
وإن باب التوبة مفتوح لا يغلط (ويخلص عن كل ما عليه) وجوب ذلك معلوم وإذا أمكن
إرجاع كل شيء لئله من دين أو ودعة أو غصب أو غير ذلك فهو الواجب وإن لم يمكن في الحال
فالوصية المفصلة هي أقل ما يجب وورد الأمر بالوصية وأنه لا يجل لأحد أن يبيت الأوصيته
عند رأسه كما في الأحاديث الصحيحة

هـ (فصل ويجب غسل الميت المسلم على الأحياء) وهو جمع عليه كما حكى ذلك النووي
والمهدي في البحر وصنفه هذا الإجماع أحاديث الأمر بالغسل والترغيب فيه كالأمر منه صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم بغسل الذي وقمته ناقته وغسل ابنته زينة وهذا في الصحيح
(والقريب أولى بالتقريب إذا كان من جنسه) لحديث لم يجهل أقر بكم أن كان يعلم فإن لم يكن
يعلم فن ترون عنده خطا من روع وأمانة أخرجه أحمد والطبراني وفي أسناده جابر الجعفي
والحديث وإن كان لا يصلح للاحتجاج به ولكن للقرابة مزية وزيادة حنيفة فوجب كمال
العناية ولا شك أنها أوجه مرجع مع علم القريب بما يحتاج اليه في الغسل (وأحد الزوجين
بالأخر) أولى لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعائشة ما ضر لك موت قبلي فغسلتك وكفنتك
ثم صليت عليك ودفنتك أخرجه أحمد وابن ماجه والداري وابن حبان والدارقطني والبيهقي
وفي أسناده محمد بن اسحق ولم يقر به فقد تابعه عليه صالح بن كيسان وأصل الحديث في
البخاري بلفظ ذلك لو كان وأناحي فاستغفر لك وأدعوك وقالت عائشة لو استقبلت من
أمرئ ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الأنساؤه أخرجه أحمد
وابن ماجه وأبو داود وقد ضلت الصديق زوجته أسماء كما تقدم في الغسل لمن غسل ميتا

وكان ذلك ببعض من الصباية ولم يشكروه وغسل على فاطمة كجاءه الشافعي والدارقطني
وأبو نعيم والبيهقي بإسناد حسن وقد ذهب إلى ذلك الجمهور قال في المسوى اتفقوا على جواز
غسل المرأة زوجها واختلفوا في غسل الزوج امرأته قالت الخنفة لا يجوز فإن لم يكن إلا
الزوج بمهما وقال الشافعي يجوز لما مر (ويكون الغسل ثلاثاً أو خمساً أو أكثر بما وسدر)
لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للرسول الغاسلات لا يقته زينب اغسلها ثلاثاً أو خمساً
أو أكثر من ذلك إن رأيته بغيره وسدر واجعلن في الأخيرة كافوراً وهو في الصحيحين من حديث
أم عطية وفي لفظ لها أيضاً اغسلها وتر ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيته وفيه
دليل على تفويض عدد الغسلات إلى الغاسل قال في الحجة انما أمر بالسدر وزيادة الغسلات
لأن المريض مظنة الاوساخ والرياح المنتنة اهـ (وفي الأخيرة كافور) لقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم واجعلن في الأخيرة كافوراً كما سبق وانما أمر بالكافور في الأخيرة لأن من خاصيته
أن لا يسرع التغير فيما يستعمل ويقال من قوائده انه لا يقرب منه حيوان مؤذ (وتقدم
الميا من) ليكون غسل الموتي بمنزلة غسل الأحياء ويحصل إكرام هذه الأعضاء ودليله قوله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أم عطية هذا البدأ بجماعتها ومواضع الوضوء منها قال
ابن القيم السنة الصحيحة المرسومة في ضرب رأس الميت ثلاث ضغائر كقول في الصحيحين في غسل
ابنته اجملا وأرأسها ثلاثة قرون قالت أم عطية ضغائر رأسها وناصيتها وقربها ثلاثة قرون
وأقربها من خلفها فردد ذلك بأنه يشبه زينة الدنيا وانما يرسل شعرها شقين على ثديها وسنة
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحق بالاتباع اهـ (ولا يغسل الشهيد) بل يدفن
في ثيابه ودعائه تنويه بما فعل ولم يقتل صورة بقاء عمله بأدى الرأي وهذا هو الحق لما ثبت في
شهادته أحداً صلى الله عليه وسلم أمر بدفنتهم في دماهم ولم يغسلوا وهو في الصحيح وما قيل بأن
الترك إنما كان لكثرة القتل وضيق المال فردود جماعة أحد في هذا الحديث عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال في قتل أحد لا تغسلوه فان كل جرح أو كل دم يفرح مسكاوم القامة
وأخرج أبو داود عن جابر قال روي رجل بسهم في صدره أو في حلقه فمات قادر على ثيابه فاجه
وشحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وإسناده على شرط مسلم وعن ابن عباس عند أبي داود
وابن ماجه قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود وأن
يدفنوا بدمائهم وثيابهم وفي إسناده على بن عاصم الواسطي وقد تكلم فيه جماعة وفيه أيضاً عطاء
ابن السائب وفيه مقال وفي الباب أحاديث وبالجملة فقد جرت السنة في الشهيد أن لا يغسل
ولم ير وانه غسل شهيدا وبه قال الجمهور وأما من أطلق عليه اسم الشهيد كالمطعون والمبطون
والنفساء ونحوهم فقد حكم في البصر الاجماع على انهم يرفعون

هـ (فصل ويجب تكفينه) الأصل في التكفين التشبه بحال النائم المسجي بثوبه أكمله
في الرجل أزار وفيه وملففة أو حلة وفي المرأة هذه مع زيادة ما ألانها يناسب زيادة السترة
(بما يستره) لا أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بإحسان الكفن كما في حديث إذا كفن أحدكم
أخاه فليحسن كفته وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة والكفن الذي لا يستر ليس
بحسن (ولو لم يملك غيره) أي البكفن لا أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتكفين مصعب بن

عمر في الثمرة التي لم يتركها غيرها كما في الصحيحين وغيرهما من حديث خباب بن الارت (ولا بأس
بالزيادة مع التمكن من غير مغالاة) لما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كفن ابنته
فانه كان يناول النساء ثوبا أو باو هو عند الباب فتأوهن الحقو ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحقة ثم
ادرجت بعد ذلك في الثوب الا آخر أخرجه أحمد وأبو داود من حديث أبي بن قحافة الثقفية
وقد كفن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ثلاثة أثواب سهولة جديدة عاتية ليس فيها قبض
ولا عمامة ادرج فيها ادرجا وهو في الصحيحين وأخرج أبو داود من حديث علي لا تغالوا في
الكفن فانه يسلب سريعا أقول أراد الله بدل بين الأفرط والتفريط وان لا يتحلوا إعادة
الجمالية في المغالاة والحاصل انه لا ريب في مشروعية الكفن للميت ولا شك في عدم وجوب
زيادة على الواحد ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم كون الكفن على صفة من الصفات أو عدد
من الأعداد الا ما كان منه صلى الله عليه وسلم في تكفين ابنته أم كلثوم وهذا الحديث وان كان
فيه مقال لكنه لا يضر به عن حديث الاعتبار فغاية ما يقال انه يستحب أن يكون كفن المرأة
على هذه الصفة وأما كفن الرجل فلم يثبت عنه الا الأمر بالتكفين في الثوب الواحد كما في قتلي
أحد في التورين كما في الحرم الذي وقصته ناقصه وليس في كثيره الا كفان والمغالاة في ثمنها
بمحمود فانه لولا ورود الشرع به لكان من أضاعة المال لانه لا يقطع به الميت ولا يعود نفعه على
الحى ورحم الله أبابكر الصديق حيث قال ان الحى أحق بالجديد من الميت لانه لا يعود نفعه على
أثوابه في كفنه ان هذا خلق والاوى أن يكون الكفن من الابيض لحديث البسوا من ثيابكم
البياض فانهم من خير ثيابكم وكفنوا فيها موتاكم أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذى
وصححه والشافعى وابن حبان والحاكم والبيهقى وصححه ابن القطان وفي معناه أحاديث أخر عن
عمران وسمرة وأنس وابن عمرو وأبي الدرداء (ويكفن الشهيد في ثيابه التي قتل فيها) فذلك كان
ذلك صنعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الشهداء المقتولين معه وأخرج أحمد وأبو داود
وابن ماجه من حديث ابن عباس قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم أحد
بالشهداء أن ينزع عنهم الحديد والجلود وقال ادفنوهم بدمائهم ونيابهم وأخرج أحمد من حديث
عبد الله بن ثعلبة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم أحد زملوهم في ثيابهم (ونذب
نطيب بدن الميت وكفنه) لحديث جابر عند أحمد والبيهقى وابن ماجة بأسناد رجالهم الصحيح
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أجرتم الميت فأجروه ثلاثا ولقوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم في حديث الحرم الذي وقصته ناقصه ولا تحسوه بطيب وهو في الصحيحين
حديث ابن عباس فان ذلك يشعر أن غير محرم بطيب لا سيما مع قليله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم بقوله فانه يهت ملبيا قال في الحجة فوجب المصير اليه والى هذه النكتة أشار النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها وأما ما قيل تتبع بالطيب
مساجده فلعل وجه ما قاله ابن مسعود ومن بعده تكريم هذه الأعضاء لكون الاعتماد عليها
في أشرف طاعات الله وهي الصلاة ولم يرد في ذلك من المرفوع شيء ولكنه يحسن استعماله يظهر
من روايح الميت التي يتأذى بها المتولون لتبهيته

(فصل في وجوب الصلاة على الميت) لان اجتماع أمة من المؤمنين شافعين للميت له تأثير بليغ

في نزول الرحمة عليه والصلاة على الاموات ثابتة بثبوت نضرو ويؤمن فعلة صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وفعل الصحابة ولكنهم امن واجبات الكفاية لانهم قد كانوا يصلون على الاموات
 في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا يؤذونه كما في حديث السوءاء التي كانت تقف المسجد
 فانه لم يعلم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الا بعد دفنها فقال لهم الا آذنتوني وهو في الصنيع
 وامتنع من الصلاة على من عليه دين وأمرهم بأن يصلوا عليه (ويقوم الامام هذا رأس
 الرجل ووسط المرأة) لحديث أنس بن مالك انه صلى على جنازة رجل فقام عند رأسه فلما رفعت
 أتى بجنازة امرأة صلى عليها فقام ووسطها فمثل عن ذلك وقيل له هكذا كان رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم من الرجل حيث شئت ومن المرأة حيث شئت قال نعم أخرجه أحمد
 وأبو داود والترمذي وحسنه وابن ماجه ولفظ أبي داود هكذا كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يصلي على الجنازة كما انك لا تكبر عليها أربعة ويقوم عند رأس الرجل وبجبهة المرأة قال نعم
 وفي الصحيحين من حديث حمزة قال صليت وراء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على
 امرأته ماتت في نفاها فقام عليها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصلاة ووسطها
 واختلف في المستلة معروف وهذا هو الحق أقول الثابت عنه صلى الله عليه وسلم انه كان
 يقف مقابلا لرأس الرجل ولم يثبت عنه غير ذلك وأما المرأة فروى انه كان يقيم مقابلا لوسطها
 وروى انه كان يقوم مقابلا لجبهتها ولا منافاة بين الروايتين فالعجبة يصعدق عليها انها وسط
 واشار ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آئمة الذين هم المرجع لغيرهم واجب
 ولم يقل أحد من أهل العلم يترجم قول أحد من الصحابة أو من غيرهم على قول رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وقوله وهذا مما لا ينبغي أن يخفى (ويكبر أربعاً رخصاً) لورود الأدلة بذلك اما
 الأربع فثبتت بثبوت امتوا من طريق جماعة من الصحابة أبي هريرة وابن عباس وجابر وعقبة
 ابن عامر والبراء بن عازب وزيد بن ثابت وابن مسعود وغيرهم رضى الله تعالى عنهم وأما الخمس
 فثبتت في الصحيحين من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال كان زيد بن أرقم يكبر على جنازة
 أربعا وأنه كبر على جنازة خسانته فقال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يكبرها أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن وأخرج احمد عن حذيفة انه صلى على جنازة فكبر
 خمساً ثم التفت فقال ما نسيت ولا وهمت ولكن كبرن كما كبر النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
 جنازة فكبر خمساً وفي اسناده يحيى بن عبد الله الجابري وهو ضعيف وقد اختلفت الصحابة فمن
 بعدهم في عدد تكبير صلاة الجنازة فذهب الجمهور الى انه أربع وذهب جماعة من الصحابة فمن
 بعدهم الى انه خمس وقال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات الى تسع
 قال ابن عبد البر وانما اختلفوا بعد ذلك على أربع وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالاصحار على
 أربع على ما جاز في الاحاديث الاصحاب وما سوى ذلك عندهم نشذوذ لا يلتفت اليه اهـ وهذه
 الدعوى مردودة باختلاف في ذلك معروف بين الصحابة الى الآن ولا وجه لعدم العمل بالخمسة
 بعد نزع وجها من مخرج صحيح مع كونها زيادة غير منافية الا ان يصح ما رواه ابن عبد البر
 في الاستدكار من طريق أبي بكر بن سليمان بن أبي حنمة عن أبيه كان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمساً وسبعاً وعاشياً حتى جاصوت النعاشي فخرج فكبر أربعاً

ثم ثبت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع حتى توفاه الله تعالى على أن استمراره على الأربع لا يفسخ ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الخمس ما لم يقل قولاً يقيد ذلك وقد أخرج الطبراني في الأوسط عن جابر عن قواموا على موتكم باليسل والنهار والصغير والكبير والدفن والامير اربعاً وفي اسناده عمرو بن هشام البصري وفي تفريده عن ابن لهيعة وما أحق هذا بأن لا يصح ولا يثبت وقد روى البضاري عن علي أنه كبر على سهل بن حنيف سناً وقال أنه شهيدوا وروى سعيد بن منصور عن الحكم بن عتيبة أنه قال كانوا يكبرون على أهل بدر خمساً وسواً وسبعاً (ويقرأ بعد التكبيرة الأولى الفاتحة وسورة) لحديث ابن عباس عند البضاري وأهل السنن أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا أنه من السنة ولفظ التسائي فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر فلما فرغ قال سنة وحق وروى الشافعي في مسنده عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الامام ثم يقرأ بفاتحة الكتاب بعد التكبيرة الأولى سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات ولا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه قال في الفتح واسناده صحيح وقد أخرجه عبد الرزاق والشافعي بدون قوله بعد التكبيرة ولا قوله ثم يسلم سراً في نفسه قال في المجتبى ومن السنة قراءة الفاتحة لأنها خير الأدعية وأجمعها علمها الله تعالى عباده في حكم كتابه اهـ والحاصل أن الموطن موطن دعاء لا موطن قراءة قرآن فيتوجه الاقتصار على ما ورد وهو الفاتحة وسورة ويكون ذلك بعد التكبيرة الأولى ويستعمل فيما بعد ما يحضر الدعاء (ويدعو بين التكبيرات بالدعية المأثورة) منها ما أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهديننا وصغيرنا وكبيرنا وذاتنا اللهم من أحببتنا فاحبه على الإسلام ومن نقيبتنا فتوفقه على الإيمان زاد أبو داود وابن ماجه اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وأخرجه أيضاً التسائي وابن حبان والحاكم قال ولله شاهد صحيح من حديث عائشة شعوه وأخرج هذا الشاهد الترمذي وأعله بعكرمة بن عمار وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بماء وثلج وبرد ثقي من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته فقهة القبر وعذاب النار وقد وردت أدعية متنوعة في أحاديث صحيحة هي أولى من الاستحسانات التي ذكرها الفقهاء في كتبهم من عند أنفسهم فانهم لم يقصدوا أنها أولى من الثابت عنه صلى الله عليه وسلم ولكن في الرواية هم عنه يعمزل فضاقت عليهم المسالك وهي واسعة قال في الحجة البالغة ومن دعاء النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الميت اللهم ان فلان بن فلان في ذمتك وحبل جوارك فقهه من قننة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والحق اللهم اغفر له وارحمه انك أنت الغفور الرحيم وأما الصلاة على الجنازة في المساجد فغاية ما استدل به من قال بالكراهة ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه

عليه وأخرجه ابن ماجه بلفظ ليس له شيء وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بجوابه منها أنه
ضعيف كما قاله جماعة من الحفاظ فإن في أسنده صالحاً مولى التوأمة ومنها أن الذي في النسخ
المشهور الصيغة من سنن أبي داود بلفظ فلا شيء عليه كما تقدم وعلى فرض ثبوت الرواية باللفظ
الآخر فيجب تأويلها لما ثبت من صلواته صلى الله عليه وسلم على ابني يثاء في المسجد بل أخرج
سعيد بن منصور وابن أبي شيبة أن العصابة صلاوا على أبي بكر وعمر في المسجد وأما إنكار من
أنكر على عائشة ولا حجة فيه ولا سيما وقد انقطع عند أن قامت عليه الحجة وأما الصلاة على
الجنائز فإحدى أقوال الاستدلال بمن قال باشتراط التجميع فيها بأنه صلى الله عليه وسلم ماضى
على جنازة الأبي جماعة لا تتم به الحجة لأن الأصل في كل صلاة مشروعة أن تكون كالصلوات
التي في أجزائها فرادى كما تجزئ جماعة ومن زعم غير ذلك فعليه الدليل ولو كان فعلها منه صلى
الله عليه وسلم في جماعة تقوم به الحجة لزم في صلاة الفرائض الخمس أن لا تصح الإجماع لأنه صلى
الله عليه وسلم لم يؤدها إلا في جماعة إذا تقرر هذا فالافتقار إلى الاستدلال بصلاة الجنائز
فرادى على ما ذكرنا مفسر عن غيره فإن تحقيق إجماع العصابة على تجويز الصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم عند موته فرادى ممنوع لأنهم قد تفرقوا بعض تفرق في تلك الحال وإن كان الباكون
في المدينة جمهورهم وأكبرهم ثم لو فرض الإجماع على ذلك فهو إجماع مكفوف وانتهاضه
للاحتجاج فيه ما لا يمتحن على عارفين بالأصول ثم هذا مبني على مسدود ذلك ولم يرد إلا باستناد
ضعيف أنهم فعلوا ذلك وأما ما يقال أنه صلى الله عليه وسلم أوصاهم بأن يصلوا عليه فرادى
ففي أسنده عبد الممن بن ادريس وهو كاذب وصرح بعض الحفاظ بأن الحديث
موضوع (ولا يصل على الغائب) لا متنازع صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غزاة خيبر من
الصلاة على الغائب كما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه (وقال نفسه) حديث
جابر بن مرة عند مسلم وأهل السقاء أن رجلاً قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم (والكافر) وذلك هو المعلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإنه
لم ينقل عنه أنه صلى على كافر وقد صرح بذلك القرآن الكريم قال الله عز وجل ولا تصل على
أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره (والشهيد) وقد اختلفت الروايات في ذلك وقد ثبت في صحيح
البخاري من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل على شهداء أحد
وأخرجه أيضاً أهل السنن وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم من حديث أنس أنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل عليهم أقول لا بد لك من له أدنى الملم يقين الحديث أن
أحاديث التولية أصح أسناداً وأقوى متناهي قال بعض الأئمة أنه كان ينبغي لمن عارض أحاديث
النبي بأحاديث الأئمة أن يستحي على نفسه لكن الجهة التي جعلها الجمهور وجه ترجيح
وهي الأئمة لا ريب أنهم من الرجحان الأصولية إنما الشأن في صلاحية أحاديث الأئمة
لمعارضه أحاديث النبي لأن الترجيح فرع المعارضة والحاصل أن أحاديث الأئمة مروية
من طرق متعددة لكنهم أجمعوا معكم عليها وقد أطال المساق الكلام على هذا في شرح المستقى
وسرد الروايات المختلفة واختلاف أهل العلم في ذلك فلم يرجع إليه فإن هذا المقام من المعارضة
(ويصل على القبر على الغائب) حديث أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى إلى قبر رطب

فصلى عليه وصفو أخافه وكبر أربعاً وهو في الصحيحين من حديث ابن عباس وكذلك صلته على قبر السوداء التي كانت تقم المسجد وهو أيضاً في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وصلى على قبر أم سعد وقد مضى لذلك شهر أخرجه الترمذي وصلى على النخاشي هو وأصحابه كما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر وأبي هريرة وهو مات في ديار بالحبشة فصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالمدينة واختلف في الصلاة على القبر والغائب معروف ولم يأت المانع بشئ يعتد به أقول الأدلة ثابتة في الصلاة على القبر ثبوتاً لا يقابله أهل العلم بغير القبول أما من لم يصل عليه فالأمر أوضح من أن يخفى ولا تزال الصلاة مشروعة عليه ما علم الناس أنه لم يصل عليه أحد وأما من قد صلى عليه فنقل حديث السوداء المتقدم ومعلوم أن الميت لا يدفن في عصره صلى الله عليه وسلم بدون صلاة عليه وأما المانعون من الصلاة على القبر مطلقاً فانف ما استدلو به ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث السوداء المذكور أنه قال إن هذه القبور عملوا ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتي عليهم قالوا فهذا يدل على اختصاصه صلى الله عليه وسلم بذلك وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يشكر على من صلى معه على القبور ولو كان خاصه لأن شكر عليهم واجب عن هذا التعقب بأن الذي يقع بالنسبة إليه لا يصلح للاستدلال به على الفعل أصالة وأحسن ما يجاب به عن هذه الزيادة بأنهم في هذا الحديث كما بين ذلك جماعة من أصحاب جاد بن زيد على أنه يمكن الجواب بأن كون الله ينور القبور بصلاة رسوله صلى الله عليه وسلم علم الإتي مشروعية الصلاة من غير تأسياسه لا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي قال ابن القيم في أعلام الموقعين ردت هذه السنن المحكمه بالتشابه من قوله لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها وهذا حديث صحيح والذي قاله هو الذي صلى على القبر فهذا قوله وهذا فعله ولا يناقض أحدهما الآخر فإن الصلاة المنهي عنها إلى القبر غير الصلاة التي على القبر فهذه صلاة الجنائز على الميت التي لا تختص بمكان بل فعلها في غير المسجد أفضل من فعلها فيه فالصلاة عليه على قبره من جنس الصلاة عليه على نعشه فإنه المقصود بالصلاة في الموضعين ولا فرق بين كونه على النعش وعلى الأرض وبين كونه في بطنهم أو خلاف سائر الصلوات فإنه لم تشرع في القبور ولا إلى الأمام أذريعة إلى اتخاذها مساجد وقد لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فعل ذلك فأين ما لعن فاعله وحذر منه وأخبر أن أهله شر الخلق كما قال أن من شر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء الذين يخفون الله ويومسجون الله ويومسجون الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مراراً متكررة وبالله التوفيق

(فصل ويكون المشي بالجنائز تسريعا) حديث أبي بكر عن عبد الله بن مسعود وأبي داود والحاكم قال أقدر أبتاع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأنا لشكاذن من الجنائز رداً وأخرج البخاري في تاريخه قال أسرخ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى قطعت نعلنا يوم مات سعد بن معاذ وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسرعوا بالجنائز ما كانت صالحة فربها إلى النير وإن كان غير ذلك فسررتموه عن رقابكم وقد ذهب إليه هو وإلى أن الإسراع مستحب

قال ابن حزم يوجبه وذهب بعض أهل العلم إلى أن المستحب التوسط لحديث أبي موسى قال
مررت برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جنازة فحُضَّ حُضٌّ الرِّقِّ فقال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عليكم القصد أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفي أسناده ضعف
وأخرج الترمذي وأبو داود ومن حديث ابن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن المشي خلف الجنائز فقال مادون الخشب فإن كان خسيراً علقوه وإن كان شراً فلا
يعد الأهل النار وفي أسناده مجهول ولا يحتج بالآن حديث أبي موسى لا يصلح للاحتجاج به
على فرض عدم وجود ما يعارضه فكيف وقد عارضه ما هو في الصحيحين بلفظ الأمر وأما
حديث ابن مسعود فلا ينافي الأسراع لأن الخشب هو ضرب من العدو وما دونه أسراع أقول
والحق هو القصد في المشي فالأحاديث المصرحة بمشروعية الأسراع ليس المراد بها الإفرط
في المشي الخارج عن حد الاعتدال والأحاديث التي فيها الإرشاد إلى القصد ليس المراد بها
الإفرط في البطء فيجمع بين الأحاديث بساكنة طريقة وسطى بين الإفرط والتفريط يصديق
عليها أنه الأسراع بالنسبة إلى الإفرط في البطء وانها قصد بالنسبة إلى الإفرط في الأسراع
فيكون المشروع دون الخشب وفوق المشي الذي يفعله من يمشي في غيرهم وبدل على ذلك
ما أخرجه الترمذي وأبو داود عن ابن مسعود قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المشي
خلف الجنائز فقال مادون الخشب وقد ضعفه جماعة بأبي ماجد المذكور وفي أسناده قبل أنه
مجهول وقيل منكر الحديث والراوى عنه يحيى الجابري وهو ضعيف وأخرج أحمد والنسائي
والحاكم عن أبي بكر قال لقد رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأنا نكاد نزل بالجنائز
رملا فنعني نكاد نزل أي تقارب الرمل (والمشي معها) سنة وهو ظاهر لأنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم كان يمشي مع الجنائز وهو أصحابه كما بقى ذلك الأحاديث المتقدمة في صفة المشي
والأحاديث الآتية في التقدم والتأخر على الجنائز ولحديث أبي هريرة الثابت في الصحيحين
أتبع جنازة مسلم أيماناً واحتساباً الحديث (والحل لها سنة) لحديث ابن مسعود قال من أتبع
جنازة فليصل يميناً وبالسريركلها فإنه من السنة ثم إن شاء فليطوع وإن شاء فليدع أخرجه
ابن ماجه وأبو داود والطحاوي والبيهقي من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عنه وفي
السبب عن جماعة من الصحابة والأحاديث يقوى بعضها ببعض ولا تقصر عن إفادة مشروعية
الحل (والمقدمة عليها والمتأخر عنها سواء) لما ثبت في صحيح مسلم وغيره أن الصحابة كانوا يمشون
حول جنازة ابن الدحداح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه وابن حبان
وصححه أيضاً والحاكم وقال على شرط البخاري من حديث المغيرة أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال الراكب خلف الجنائز والماشي أمامها قرياً ممتنان عني ما وعن يسارها
ولفظ أبي داود والمشي عني خلفها وأمامها وعن يمينها وعن يسارها قرياً ممتنان في لفظ لأحمد
والنسائي والترمذي الراكب خلف الجنائز والمشي حيث شاء منها وأخرج أحمد وأهل السنن
والدارقطني والبيهقي وابن حبان وصححه من حديث ابن عمر أنه رأى النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن المشي أمام الجنائز
أفضل وبعضهم إلى أن المشي خلفها أفضل أقول فإذا لم يكن المشي أمام الجنائز أفضل فأقول

الاحوال أن يكون مساويا للمشى خلفها في الفضيلة ولم يأت حديث صحيح ولا حسن ان المشى خلف الجنائز أفضل وأقوال الصحابة مختلفة فالحنن ان ذلك سواء ولا ينافيه رواية من روى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مشى امامها وخلفها ذلك سواء لان المشى مع الجنازة انما يكون امامها أو خلفها أو في جوارها وقد ارشد الى ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقدم فكل مكان من الامكنة المذكورة من جملة ما ارشده اليه قال في الحجته وهل يمشى امام الجنائز أو خلفها وهل يحملها أربعة أو اثنان وهل يسلم من قبل رجله أو من القبلة المختار ان الكل واسع وانه قد صح في الكل حديث أو أثر اه (ويكره الركوب) لحديث ثوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرأى ناسا ركبا فقال ألا تستمعون ان ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب أخرجه ابن ماجه والترمذي وأخرج أبو داود ومن حديث ثوبان أيضا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بدابة وهو مع جنازة فأتى أن يركبها فلما انصرف أتى بدابة فركب فقبله فقال ان الملائكة كانت تمشي فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبته وقد خرج صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع جنازة ابن الدحداح ماشيا ورجع على فرس كما في حديث جابر بن مرة عند الترمذي وقال صحيح ولا يه ارض الكراهة ما تقدم من قوله الراكب خلف الجنائز لانه يمكن أن يكون ذلك لبيان الجواز مع الكراهة أو المراد بان كون الراكب خلفها أن يكون بعيدا على وجهه لا يكون في صورة من يمشى مع الجنائز (ويحرم النسي) لحديث حذيفة عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن النبي وحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اياكم والنهي فان النبي عمل الجاهلية أخرجه الترمذي وفي اسناده أبو حمزة صيمون الأعور وليس بالقوي وفي الباب أحاديث والذى في الصحاح والقاموس والتهامية وغيرهما من كتب اللغة أن النبي الاخبار بموت الميت فظاهره تحريم ذلك وان لم يصعب ما يستنكر كما كانت تفعله الجاهلية من ارسال من يعلن بموت الميت على أبواب الدور والاسواق واسكنه قد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم نهى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه أى اخبرهم وأخبر بقتلى مؤتة وقال في السوداء التي كانت تقف المسجد الا أخبر بموتهم اذلت هذه الأحاديث على جواز الاعلام بمجرد الموت لمن يحضر الغسل والتكفين والصلاة والمنع منه لغير ذلك (والنيابة) لحديث من نعي عليه بعد ذبح بمانع عليه وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث المغيرة وعلى النيابة تحمل الاحاديث الواردة في النهي عن البكاء وان الميت يعذب بيكا أهله عليه وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الميت يعذب في قبره بمانع عليه وأخرج احمد ومسلم من حديث أبي مالك الاشعري النافحة اذ لم تنب قبل موتها تقام يوم القيامة وعليها مبرال من قطران ودرع من جرب وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث أبي موسى بلفظ أنا برى مما برى منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم برى من الماء القفة والحالفة والشاقة أقول الاحاديث في هذا الباب قد اختلفت فيها ما يه الاذن بطلاق البكاء ومنها ما يه النهي عن مطلق البكاء ووردت أحاديث مصرحة بالنهي عن النوح كما تقدم

بعض ذلك ولم يأت ما يدل على جوازه واختلف الناس في الجمع بين الأحاديث فالذي يترجح
 الجزم بتعريم نفس النوح لانه أمر زائد على البكاء وأما ما لا يستطاع دفعه من دمع العين
 وما يحز الطبع عن كفه من الصوت فلا مانع منه وعليه تحمل أحاديث الإذن بالبكاء وفيها
 ما يرشد الى هذا فليعلم (واتباعها يشار فوشق الحبيب والدعاء بالويل والثبور) لحديث أبي بردة
 قال أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بمجمر فالواو سمعت فيه شيئا قال نعم
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن ماجه وفي استاده مجهول وقد كان هذا الفعل
 من أفعال الجاهلية وفي الصحهين وغيرهما من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال ليس منا من ضرب الخلد ودوشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية ولا يبعد
 المتبع لها حتى توضع) لحديث اذا رأيتم الجنائزة تقوموا لها فمناصب فلا يجلس حتى توضع
 وهو في الصحهين وغيرهما من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة نحوه
 وقد وردت أحاديث صحيحة في القيام للجنائزة اذا مرت بمن كان قاعدا كحديث اذا رأيتم الجنائزة
 تقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع وهو في الصحهين وغيرهما من حديث ابن عمر وغيره وأخرج
 مسلم من حديث علي قال قام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يعني في الجنائزة ثم قعد
 وفي رواية من حديثه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرنا بالقيام في الجنائزة
 ثم جلس بعد ذلك وأمرنا بالجلوس رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود وابن حبان وأخرج أبو داود
 والترمذي وابن ماجه والبرز من حديث عباد بن الصامت ان يهوديا قال لما كان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقوم للجنائزة هكذا فعل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اجلسوا وخالفوهم وفي استاده بشر بن أبي رافع وليس بالقوي كما قال الترمذي وقال البرز
 تفرد به بشروهولين فأفاد ما ذكرناه (أن القيام لها) اذا مرت (منسوخ) وأما قيام الماشي
 خلفها حتى توضع على الارض فحكم لم ينسخ قال القاضي عياض ذهب جمع من السلف الى أن
 الامر بالقيام منسوخ بهديث علي هذا أقول وهذا الحديث بلفظ ثم قعد لا يصلح لنسخ
 الأحاديث الصحيحة المصروفة بأمره صلى الله عليه وسلم لما بالقيام وعلى ذلك بان الموت فزع
 وقام الجنائزة ففعل انها جنازة يهودي فقال أليس نفسا غاية ما يدل عليه فهو ومن بعد
 هو أن القيام ليس بواجب عليه وقد تقر في الأصول انه اذا فعل فعلا لم يظهر منه التماسي فيه
 وكان ذلك مخالفا لما قد أمر به الأمة أو تمها عنه فانه يكون مختصا به ويبقى حكم الامر
 أو النهي للأمة على حاله ولما قلنا أمرنا بالجلوس ان بلغ الى حشد الاعتبار صلح للنسخ ويؤيده
 حديث عباد بن الصامت المتقدم وفيه ما تقدم والمقام عندي من المضائق
 (فصل ويجب دفن الميت) أي مواراة جيفته (في حفرة) قبر بحيث لا تنبثه السباع
 و (تتمعه من السباع) ولا تخزجه السيول المعتادة ولا خلاف في ذلك وهو ثابت في الشريعة
 نبوتنا ضروريا وقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احفروا وأعفوا وأحسنوا أخرجه
 النسائي والترمذي وصححه (ولا بأس بالشرح والهدأولي) لان الحد أقرب من اكرام الميت
 وإهالة التراب على وجهه من غير ضرورة سوء أدب ودليله حديث ان أبا عبيدة بن الجراح كان
 يشرح وأن أباطلة كان يلحد. وقد أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف

وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث أنس قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان رجل يلحد وآخر يضرح فقالوا استخبرونا ونبأنا ونبعث اليهم ما فهم ما سبق تركا فآرسل اليهما فسبق صاحب اللحد فلدنوا له واسناده حسن فتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للرجلين في حياته هذا يلحد وهذا يضرح يدل على أن الكل جائز وأما ولوية اللحد فلحديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا أخرجه أحمد وأهل السنن وقد حسنه الترمذي وصححه ابن السكيت مع أن في اسناده عبد الاعلى بن عامر وهو ضعيف وأخرج أحمد والبراز وابن ماجه من حديث جرير بن عوف وفيه عثمان بن عمر وهو ضعيف وقد ذهب الى ذلك الاكثر وحكى التوروي في شرح مسلم اتفاق العلماء على جواز اللحد والشق وعلى كل حال اللحد أولى للشروع من الرية وان كان المقام مقام احق (ويدخل الميت من مؤخر القبر) لحديث عبد الله بن زيد انه أدخل ميتا من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة أخرجه أبو داود وأخرج ابن ماجه من حديث أبي رافع قال سأل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سعد بن معاذ سلا وقد روى الشافعي من حديث ابن عباس وأبو بكر النجاد من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل من قبل رأسه سلا وقد روى البيهقي من حديث ابن عباس وابن مسعود وبريدة أنهم أدخلوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جهة القبلة وقد ضعفها البيهقي ولا يعارض السنة ما وقع من بعض الصحابة عند دفنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويوضع على جنبه الايمن مستقبلا) وهو عمالا علم فيه خلافا (ويستحب حشو التراب من كل من حضر ثلاث حشبات) لحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على جنازة ثم أتى قبر الميت فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثا أخرجه ابن ماجه وأبو داود واسناده صحيح لا يكافأ أبو حاتم وأخرج البراز والدارقطني من حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على قبر عثمان بن مظعون ثلاثا في الباب غير ذلك (ولا يرفع القبر زيادة على شبر) لحديث علي بن مسعود وأهل السنن انه بعثه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن لا يدع مثالا الاطمسه ولا قبر امشرفا الا سواء وفي مسلم أيضا وغيره من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يبنى على القبر وأخرج سعد بن منصور والبيهقي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رشح على قبر ابنه ابراهيم ووضع عليه حصيا ورفع به شبرا أقول الاحاديث الصحيحة وردت بالنهي عن رفع القبور وقد ثبت من حديث أبي الهياج ما تقدم فاما صدق عليه انه قبر مرفوع أو مشرف لغة فهو من مشكرات الشريرة التي يجب على المسلمين انكارها وتسويتها من غير فرق بين نجي وغير نجي وصالح وطالح فقد مات جماعة من أكابر الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبورهم بل أمر عليا بتسوية المشرف منها ومات صلى الله عليه وسلم ولم يرفع قبره معاهبه وكان من آخر قوله لعن الله اليهود اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد ونهى أن يتخذوا قبوره وشا غياحق الصلوات والعلماء أن يكون شعارهم هو الشعار الذي أرشدهم اليه صلى الله عليه وسلم وتخصيصهم بهذه البدعة المنهي عنها تخصيصهم لهم بما يناسب العلم والفضل فانهم لو تكلموا الضجوا من اتخاذ الابنية على قبورهم وزخرفتها لانهم لا يرضون

بأن يكون لهم شعاع من مبتدعات الدين ومنه بانه فان رضوا بذلك في الحياة كمن يوصى من بعده
 أن يجعل على قبره بناءً أو يزخرفه فهو غير فاضل والعالم يزجره عنه أن يكون على قبره ما هو
 مخالف لما يهدي نبيه صلى الله عليه وسلم فما أقبح ما ابتدعه جهلة المسلمين من زخرفة القبور
 وتشديد ما أسرع ما خالفوا وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موتهم فجعلوا قبورهم على
 هذه الصفة التي هو عليها الآن وقد شد من عضده هذه البدعة ما وقع من بعض الفقهاء من
 تسوية أهل القبر حتى دونوها في كتب الهداية والله المستعان ومثل هذا التسوية
 المكتب على القبور بعد ورود صريح النهي عن ذلك في الأحاديث الصحيحة كأنه لم يكف
 الناس ابتداءهم في مطعمهم ومشرهم وملبسهم وسائر أمور دينهم فجعلوا على قبورهم
 شام من هذه البدع لتنادي عليهم بما كانوا عليه حال الحياة وتعالوا في ذلك حتى جعلوا تحتها
 بأهل العلم والفضل اللهم عقر أو ما جعلوه وجه الرفع القبور وهو تمييزها لأجل الزيارة فهذا
 يمكن بوضع حجر على القبر أو بوضع قضيب أو نحو ذلك لا بتشييد الابنية ورفع الحيطان والقبب
 وتزويق الظاهر والباطن (والزيارة للموتى مشروعة) أي زيارة القبور لحديث كنت نبيكم
 عن زيارة القبور فقد أذن محمد في زيارة قبر أمه فزوروها فانها ذكر الآخرة أخرجه الترمذي
 وصححه وهو في صحيح مسلم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بنحو ذلك وفي الباب أحاديث
 وقد قيل باختصاص ذلك بالرجال الحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن
 زوارات القبور أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وابن حبان في صحيحه وفي الباب عن
 حسان بن ثابت عند أحمد وابن ماجه والحاكم وعن ابن عباس عند أحمد وأهل السنن والحاكم
 والبرزاري بأسانيد فيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وقد وردت أحاديث في نهى النساء عن
 اتباع الجنائز وهي تقوى المنع من الزيارة وروى الأثرم في سننه والحاكم من حديث عائشة
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لمن في زيارة القبور وأخرج ابن ماجه عنها
 مختصراً أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في زيارة القبور فيمكن أنما أرادت
 الترخيص الواقع في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فزوروها كاسبق فلا يكون في ذلك حجة
 لأن الترخيص العام لا يعارض النهي الخاص لكنه يؤيد ما روي عائشة ما في صحيح مسلم عنها
 أنها قالت يا رسول الله كيف أقول إذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل البدار من
 المؤمنين الحديث وروى الحاكم أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر عمها حجرة كل
 جمعة ويجمع بين الأدلة بان المنع لمن كانت تفعل في الزيارة ما لا يجوز من فوح وشعره والأذن لمن لم
 تفعل ذلك أقول استدلو الجواز بأحاديث الأذن العام بالزيارة وغيره عارف بالأصول
 أن الأحاديث الواردة في النهي للنساء عن الزيارة والتشديد في ذلك حتى لعن صلى الله عليه وسلم
 من فعلت ذلك بل وردت أحاديث صحيحة في نهين عن اتباع الجنائز فزيارة القبور بمجموعة منهن
 بالاولى وشد في ذلك حتى قال ليتولوا رضي الله عنها ولو بلغت معهم يعني أهل الميت الكندي
 ما رأيت الجنة حتى يراها جديك فهذه الأحاديث مخصصة لأحاديث الأذن العام بالزيارة
 لكنه يشكل على ذلك أحاديث أخر منها حديث عائشة المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 علمها كيف تقول إذا زارت القبور ومنها ما أخرجه البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم

مر بأمرأة تبكي على قبر ولم تذكر عليها الزيارة قال القرطبي اللعن المذكور في الحديث إنما هو لما كثرت من الزيارة لما تقتضيه الصيغة من المبالغة يعني لفظ زيارات قال ولعل السبب ما يفيض إليه ذلك من تضيق حق الزوج (ويقف الزائر مستقبلاً للقبلة) لحديث أنه جلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مستقبلاً للقبلة لما خرج إلى المقبرة آخرته أوداود من حديث البراء وهو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرج في هذا الحديث مع جنازة فافاد مشروعية فعود من خرج من الجنازة مستقبلاً حتى يدفن وكذلك مشروعية الاستقبال للزائر لكونه قد خرج إلى المقبرة كما يخرج من معه جنازة وقعد كما يقعد وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول عند الزيارة السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العاقبة فيبقى للزائر أن يقول كذلك وقال في الحجة وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا ولكم وأنتم سلفنا ونحن بالآثر والله تعالى أعلم (ويحرم اتخاذ القبور مساجد) الأحاديث في ذلك كثيرة ثابتة في الصحيحين وغيرهما وأهلها أنفاض منها لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وفي لفظ قاتل الله اليهود الحديث وفي لفظ لا تتخذوا قبري مسجد أو في آخر لا تتخذوا قبري وثناً واتخذ القبور مساجد أعم من أن يكون بمعنى الصلوة إليه أو بمعنى الصلاة عليها وفي مسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها ولا عليها قال البيضاوي وأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح وقصد التبرك بالقرب منه لا تعظيم له ولا توجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعد انتهى وتعقبه في مسلم السلام وقال قوله لا تعظيم له يقال اتخذوا المسجد بقربه وقصد التبرك به تعظيم له ثم أحاديث النهي مطابقة ولا دليل على التعليل بما ذكره الظاهر أن الله سدد الذريعة والبعد عن التشبه بعبدة الأوثان التي تعظم الجهادات التي لا تنفع ولا تنفع ولا تضر ولما في اتفاق المال في ذلك من العبث والتبذير الخالي عن النفع بالكلية ولأنه سبب لا يقصد السرج عليها الملعون فاعده ومقاصد ما بقي على القبور من المشاهد والقباب لا تحصر وقد أخرج أوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج وقد حققنا ذلك في رسالة مستقلة انتهى (وخرقنا) حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت بتشيع المساجد أخرجه أوداود وصححه ابن حبان قال ابن عباس لخرقناها كما خرقت اليهود والنصارى والتشيع رفع البناء وترتينه بالشيد وهو الجص والحديث ظاهر في الكراهة أو التحريم لقول ابن عباس كما خرقت اليهود والنصارى فإن التشبه بهم محرم وذلك أنه ليس المقصود من بناء المساجد الآن تمكين الناس من الحر والبرد وترتينه يشغل القلوب عن الإقبال على الطاعة ويذهب المشوع الذي هو روح جسم العباد والقول بأنه يجوز ترزين الجراب باطل قال المهدي في البحران ترزين الحرمين لم يكن برأى ذي حل وعقد ولا سكوت رضاى من العلماء واقفاً له أهل الدول الجبارة من غير موافقة لاحد من أهل الفضل ومكت المسلون والعلماء من غير رضا وهو كلام حسن وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أمرت أشعاراً بأنه لا يحسن فإنه لو كان حسناً لأمره الله تعالى به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج الجصارى من حديث ابن عمر أن

مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان على عهد مبنيا بالبن وسقفه الجريد وعمده خشب
التخل فلم يرد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمرو بن شاه على بنائه في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم بالبن والجريد وأعاد عمده خشباً ثم غيروا عثمان فزاد فيه زيادة كبيرة وفي جدرانها
بالاجار المنقشة والقصة وجعل عمود من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال ابن بطال وهذا
يدل على أن السنة في بنیان المساجد القصد وترك الغلو في تحسينه فقد كان عمر رضي الله تعالى
عنه مع كثرة الفتوحات في أيامه وكثرة المال عنده لم يغير المساجد عما كان عليه وإنما احتاج
الى تجديد لان جريد التخل كان قد خسر في أيامه ثم قال عند عمارته أكن الناس من المطر وأما
أن نحمر أو نصفر ففقتن الناس ثم كان عثمان المال في زمنه أكثر تحسنة بما لا يقتضي الزخرفة
ومع ذلك أنكربعض الصحابة عليه وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك وذلك في
أواخر عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن افكار ذلك خوفاً من القسنة فتأمل
(وتسريحها) حديث لعن اقد زائرات القبور والمخذلين عليها المساجد والسرح أخرجه
أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وفي اسناده أبو صالح باذام وفيه مقال وأخرج
أحمد ومسلم وأهل السنن عن جابر قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يتحصن
القبور وأن يقد عليه وأن يبنى عليه وزاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ ومعه وأخرج
النسائي عن السكاكبة أيضاً النسائي وقال الحاكم ان السكاكبة وان لم يختر حها سلم فهي على شرطه
(والقعود عليها) لما أخرجه مسلم وأحمد وأهل السنن من حديث أبي هريرة قال لان يجلس
أحدكم على جرة فتعرق ثيابه فقلص الى جلده خيرة من أن يجلس على قبر وأخرج أحمد باسناد
صحيح عن عمرو بن حزم قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منكراً على قبر فقال
لا تؤذ صاحب هذا القبر قال في الجهة البالغة ومعنى ان لا يقد عليه قيل ان يلازمه المزة رون
وقيل أن يطو القبر وعلى هذا قال معني اكرام الميت فالحق المتوسط بين التعظيم الذي يقارب
الشرك وبين الاهانة وترك الموالاة (وسب الاموات) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لا تسبوا الاموات فانهم قد افضوا الى ما قدموا أخرجه البخاري وغيره من حديث عائشة
وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عباس لا تسبوا امواتنا فقد وذا الاحياء وفي اسناده
صالح بن نهان وهو ضعيف ولكنه يشهد له ما ورد بهما من حديث سهل بن سعد والمفسرة
أقول أما السباب للاموات من الشافعين لهم القاضين بالصلاة عليهم فلهذا اجل الخاملون
الجنائز اليهم فاذا كان لا يستجيز الدعاء لميت كمن يكون مثلاً معلوم اتفاق فيسعدوا المصل
لنفسه والاشتر المسلمون اذا ألجأته الضرورة الى الصلاة عليه ومن حسن اسلام المرتكك لا يعنيه
دع ما يريهك الى ما لا يريهك طوبى لمن شغلته عيوبه عن عيوب الناس قال بعض المقصرين
لرجل من أهل العلم ألا تلعن فلا تأكل وهل تعبدنا الله بذلك قال نعم قال فني عهدك بلعن
الشيطان وفرعون فانهم من رؤس هذه الطائفة التي زعمت أن الله تعبدك بلعنهم قال لا أدري
قال لقد فرطت فيما تعبدك الله به وترك ما هو أحق بما تفعل فعرف ذلك المقصر خطاه
(والتعزية مشروعة) الحديث من عزى مصاباً فله مثل أجور أخرجه ابن ماجه والترمذي
والحاكم من حديث ابن مسعود وقد أنكر هذا الحديث على علي بن عاصم وأخرج ابن ماجه

من حديث عمرو بن سوس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن يعزى أخاه بمصيبة الا كساه الله عز وجل من حلل الكرامة يوم القيامة ورجال اسناده ثقات وأخرج الشافعي من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال لما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجاءت التعزية جمعوا قاتلا يقولون ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودر كامن كل فائت فبما الله فشقوا واباه فارجوا فان المصائب من حرم الثواب وفي اسناده القاسم بن عبيد الله بن عمرو وهو متروك وأخرج البخاري ومسلم من حديث اسامة بن زيد قال كان عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فارسيت اليه احدى بناته تدعوه وتخبره ان مصيبتها أو ابناها في الموت فقال للرسول ارجع اليها فاخبرها ان الله ما أخذ ولله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى فخرها فلتصبر ولتصاب فينبغي التعزية بهذه الاقاظ الناشئة في الصحيح ولا يعدل عنها الى غيرها (وكذلك اهداء الطعام لاهل الميت) حديث عبد الله بن جعفر قال لما جاءني جعفر حين قتل قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فقد اتاهم ما يشغلهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وصححه ابن السكن وحسنه الترمذي وأخرج شعوبه أحمد والطبراني وابن ماجه من حديث اسماء بنت عيسى أم عبد الله بن جعفر وأخرج أحمد وابن ماجه باسناد صحيح من حديث جرير قال كافعنا الاجتماع الى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من التياحق ولا يعارض هذا ما قد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشرف وكرم

• (كتاب الزكاة) •

وهي فريضة من فرائض الدين وركن من أركانه وضروري من ضرورياته ولكنها لا تجب الا فيما أوجب فيه الشارع الزكاة من الاموال وبينه للناس فان ذلك هو بيان لثقل قوله خذ من أموالهم صدقة وآتوا الزكاة كما بين للناس قوله تعالى اقِيموا الصلاة ما شرعه الله تعالى من الصلوات التي بينها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للناس قال الماتق وقد توسع كثير من أهل العلم في ايجاب الزكاة في أموال لم يوجب الله الزكاة فيها بل صرح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعض الاموال بعدم الوجوب كقوله ليس على المراهق عبده ولا فرسه صدقة وقد كان العصابة أموال وجواهر وتجارات وخضراوات ولم يأمرهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بتركها بذلك ولا طلبها منهم ولو كانت واجبة في شيء من ذلك لبين للناس ما تزل اليهم فقد أوردنا في هذا المختصر ما تجب فيه واشترنا الى أشياء من الاموال التي لا زكاة فيها مما قد جعله بعض أهل العلم من الاموال التي تجب فيها الزكاة بما سمع ذلك ١٠ (تجب في الاموال التي ستأتي) بيانها عن قريب واجتمعت الامة على أن منع الزكاة كبيرة قال في المعالم الكبيرة هي فريضة محكمة يكفر جاحدها ويقتل مانعها قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقها عليهم جهادهم حتى يأخذوها منه وبلغه ان ابا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو منعوني حق الاخذ بهم عليه كذا في المسوى اذا كان المالك مكلفا اعلم ان هذه المقالة قد نبه عنها اذهن من يسمعها فاذا راجع الانصاف ووقف حيث أوقفه الحق علم أن هذا هو الحق ويسانه ان الزكاة هي أحد أركان الاسلام

ودعا عنه وقوائمه ولا خلاف انه لا يجب شيء من الاربعة الاركان التي الزكاة خامستها على غير
مكلف فاجاب الزكاة عليه ان كان بدليل فاهو فاجابه عن الشارع في هذا شيء مما تروى به اللجنة
كأبروي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أمر بالتجارة في أموال الإسلام ثلاثا كلها
الزكاة فلم يصح ذلك في شيء مرفوعا إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليس مما تقوم به اللجنة
وأما ما روى عن بعض اصحابه فلا حجة فيه أيضا وقد عارض بشبهه كما روى البيهقي عن ابن
مسعود قال من ولي مال يقيم فليحص عليه السنين فاذا دفع اليه ما له اخبره بما فيه من الزكاة
فان شاء تركه وان شاء تركه وروى نحو ذلك عن ابن عباس وان قال قائل ان الخطاب في الزكاة
عام كقوله خذ من أموالهم ونحوه فذلك ممنوع وليس الخطاب في ذلك الا لمن يصلح له الخطاب
وهم المكلفون وأيضا بقية الاركان بل وسائر التكليف التي وقع الاتفاق على عدم وجوبها
على من ليس بمكلف الخطابات بها عامة للناس والصبي من جملة الناس فلا كان عموم الخطاب
في الزكاة مسوغا لا يجاهل على غير المكلفين لكان العموم في غيرها كذلك وانما بطل بالاجماع
وما استلزم الباطل باطل مع ان تمام الآية أعني قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة يدل على
عدم وجوبها على الصبي وهو قوله تطهرهم وتركيهم بها فانه لا معنى لتطهير الصبي والمجنون ولا
تركيبه فاجابه عن هذا ما لغير المكلفين في سائر الاركان الاربعة لزعمهم ان يجعلوا مخصصا في
الركن الخامس وهو الزكاة وبالجملة فأموال العباد محرومة بنصوص الكتاب والسنة لا يملكها
الا التراضي وطية النفس أو وود الشرع كالأوقاف والديار والارث والشفعة ونحو ذلك فمن
زعم انه يجعل مال أحد من عباد الله سيجازي كان قلم التكليف عنه مرفوعا عليه البرهان
والواجب على النصف ان يقف موقف المنع حتى يزوجه عنه الجليل ولم يوجب الله تعالى على
ولي اليتيم والمجنون ان يخرج الزكاة من مالهما ولا أمر بذلك ولا سوغه بل وردت في أموال
اليتامى تلك القوارع التي تصدع لها القلوب وترجف لها الافئدة أقول وأما اشتراط الاسلام
فأراجع ان الكفار مخاطبون بجميع الشرعيات لئلا يمتنع عنهم ما منع الكفر فليس
الاسلام شرطاً في الوجوب بل الكفر مانع عن المحبة والمكلف مخاطب برفع الموانع التي
لا يجوز عن محبة ما وجب عليه مع وجودها فنحذف قاعدة كلية في كل باب من الابواب التي
يجعلون الاسلام فيها شرطاً للوجوب وأما اشتراط الحرية فلا ريب ان هذا الاشتراط انما يمتنع
على قول من قال ان العبد لا يملك وهي مسئلة قد عارضت فيها الأدلة بما لا يتسع المقام بسطه
وهذا مشروطة حقيقة عند القائل بعدم تلك العدم لانه لا يجب على العبد أن يسعى في تحرير
نفسه لتعيب عليه الزكاة كما لا تقرر ان تحصيل شرط الواجب ليعب لا يجب فلا وجوب على العبد
حال العبودية بخلاف الكافر فان الوجوب ثابت عليه في حال كفره ولئلا يمتنع تأدية
الواجب بالابانة المانع وهو الكفر وما لا يتم الواجب الا به يجب كوجوبه ومن ههنا يتبين
لك الفرق بين هاتين التاعدتين فالاولى تستعمل قبل وجوب ذلك الواجب على الشخص
والثانية بعد وجوبه عليه مع موانع عنه عنه وبما فني ان يجعل شرطاً في وجوب الزكاة
التكليف كما فعل الماتز رحمه الله مع انما مشروعة للتطهرة والتركيب كما تنطق بذلك القرآن
وهو ما لا يكون ان غير المكلفين فمن أوجب على الصبي زكاة في ماله تمسك بالعمومات فليوجب

عليه بقية الاركان الاربعة تمسك بالعمومات وبالجملة فالاصل في اموال العباد الحرمه
لاتأكلوا اموالكم بينكم بالباطل لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه ولا سيما اموال
اليتامى فان القوارع القرآنيه والزواجر الحديثيه فيها أظهر من أن تذكر وأكثروا أن
تقتصر فلا يأمروا باليقين اذا أخذوا من كاتم من ماله من التبعة لانه أخذ شيا لم يوجب له عليه
المالك ولا على الولي ولا على المال أما الاول فلان المفروض انه صبي لم يحصل له ما هو مناط
التسليف الشرعيه وهو البلوغ وأما الثاني فلانه غير مالك للمال والزكاة لا تجب على
غير مالك وأما الثالث فلان التسليف الشرعيه محتصه بهذا النوع الانساني لا تجب على
دابة ولا جاد والله أعلم

• (باب زكاة الحيوان) •

(انما تجب منه في النعم) أي الماشية وهي في أكثر البلدان الابل والبقر والغنم ويحجمها
اسم الانعام وأما الخيل فلا تكثر صرهما ولا تنال سلا وافر الا في أقطار بيعة كتركستان
كذا في الحجة (وهي الابل والبقر والغنم) فتؤخذ من كل صرمة من الابل ناقه ومن
كل قطيع من البقر بقرة ومن كل نله من الغنم شاة مثلا ثم يعرف كل واحد من هذه بالمثل
والقصه والاستقراء ليتخذ ذلك ذريعة الى معرفة الحدود الجامعة المانعة كذا في الحجة
وكوثره لا تجب في غير الثلاثة الانواع من الحيوانات فلان الذي بين للناس ما نزل اليهم لم يوجبها
عليهم في غيرها وأما ما ورد من ذكر حق الله تعالى في الخيل فالمراد به الجهاد

• (فصل اذا بلغت الابل خسافة ما شاة ثم في كل خمس شاة فإذا بلغت خساوة عشرين ففيها ابنة
مخاض أو ابن لبون وفي ست وثلاثين ابنة لبون وفي ست وأربعين حقة وفي إحدى وستين جذعة
وفي ست وسبعين بنته البون وفي إحدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين فإذا زادت ففي كل
أربعين ابنة لبون وفي كل خمسين حقة) هذا التفصيل في فرائض الصدقة هو الثابت في حديث
انس أن أبا بكر كتب لهم ان هذه فرائض الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم على المسلمين ثم ذكر فيه ما يجب في كل عدد كما في هذا المختصر ثم قال فيه فإذا تسعين أسنان
الابل في فرائض الصدقات فمن بلغت عنده صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة
فإنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة
الحقة وليست عنده الا جذعة فأنها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن
بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده وعنده ابنة لبون فأنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان
استيسر ناله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست عنده الا حقة فأنها
تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة ابنة لبون وليست
عنده ابنة لبون وعنده ابنة مخاض فأنها تقبل منه ويجعل معها شاتين ان استيسر ناله أو
عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة ابنة مخاض وليس عنده الابن لبون ذكر فأنها تقبل
منه وليس معه شيء ومن لم تكن معه إلا أربع من الابل فليس فيها شيء الا أن يشاء من أوقد
أخرج هذا الحديث أحمد والنسائي وأبو داود وأخرجه أيضا البخاري ومقرقا في صحيحه قال ابن
حزم هذا كتاب في نهاية الصحة عمل به الصديق بحضرة العالمين لم يخالفه أحد وصححه ابن حبان

وغيره وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والدارقطني والحاكم والبيهقي شعوباً ما اشقل عليه المختصر من حديث الزهري عن سالم عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله حتى توفي فأخرجها أبو بكر فعلم بها حتى توفي ثم أخرجها عمر من بعده فعلم بها قال فلما فعل ذلك عمر يوم هلك وان ذلك لمقررون بوصيته ثم ذكر الحديث قال في الحجة وقد استفاض ذلك من رواية أبي بكر وعمر وابن مسعود وعمر وبن حزم وغيرهم بل صار متواتراً بين المسلمين انتهى

• (فصل ويجب في ثلاثين من البقر تبسيع أو تبسعة وفي أربعين مسنة ثم كذلك) يدل على ذلك ما أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم وصحهما من حديث سعد بن جيل قال بعثني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل ثلاثين من البقر تبسيعاً أو تبسعة ومن كل أربعين مسنة فإذا زادت على الأربعين فلا شيء في الزائد حتى يبلغ سبعين وفيها تبسيع ومسنة إلى ثمانين وفيها مستتان ثم كذلك قال ابن عبد البر في الاستدراك لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه

• (فصل ويجب في أربعين من الغنم شاة إلى مائة وأحدى وعشرين وفيها شاتان إلى مائتين وواحدة وفيها ثلاث شياه إلى ثلثمائة وواحدة وفيها أربع ثم في كل مائة شاة) هذا التفصيل هو الثابت في حديث أنس وحديث ابن عمر اللذين تقسدهم فخر بجهما في باب زكاة الأبل وقد وقع الإجماع على ذلك

• (فصل ولا يجمع بين مفترق من الأنعام ولا يفرق بين مجتمع خسية الصدقة) لهنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كما في كتاب أبي بكر المحكي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدمت الإشارة إليه وكذلك في حديث ابن عمر كما في الكتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ذلك كما سبقت الإشارة إليه وكذلك وقع التصريح بالنهي عن ذلك في غير الحديثين المذكورين فإن فيه النهي كذلك ومعنى التفريق بين مجتمع أن يكون لثلاثة أنفار لكل واحد أربعون شاة فإذا لم يجمعوها كان على كل واحد شاة وإذا جمعوها لم يجمع فيها إلا شاة وصورة الجمع بين مفترق أن يكون لرجلين مائتا شاة وشاة فيكون عليهم ما فيها ثلاث شياه فيفرقونهم حتى لا يكون على كل واحد منهما إلا شاة واحدة وشعور ذلك من الصور وهذا على اعتبار المسرح والراح والخلطة وإن اختلف المالكون كما دلت على ذلك الأدلة (ولاشي فيما دون الفريضة) ولا خلاف في ذلك (ولا في الأوقاص) وهي ما بين الفريضة فلا خلاف في ذلك أيضاً إلا رواية عن أبي حنيفة وفي حديث معاذ عند أحمد وغيره أن الأوقاص لا فريضة فيها (وما كان من خليطين فيقراجهما بالسوية) لما وقع في الكتابين المذكورين من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما كان من خليطين فأنهما يقرأهما بالسوية والمراد أنهما إذا خلطا ما يملكانه من المواشي فبلغت النصاب أخرج زكاة تلك المشايبة المخلوطة وكان على كل واحد بحسب ما شابهته وصورة ذلك أن يكون لكل واحد منهم ما عشرين شاة فيأخذ المصدق من الأربعين شاة من ملك أحدهما فيرجع على صاحبه بنصف قيمته وهذا على أن مجرد خلط الشر يكتفي بملكه ما يصيرهما بمنزلة المشايبة المملوكة لرجل واحد وهو الحق كما دلت على ذلك

الادلة (ولا تؤخذ هزرة ولا ذات عوار ولا عيب ولا صغيرة ولا أكوكة ولا ربي ولا ما خض ولا غل غنم) لما في كتاب أبي بكر يلقظ ولا تؤخذ في الصدقة هزرة ولا ذات عوار ولا نيس وفي كتاب عمر المحكي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تؤخذ هزرة ولا ذات عيب وفي حديث عبيد الله بن معاوية الغضاري مرفوعا يلقظ ولا تعطى الهزرة ولا الدرنة ولا المريضة ولا الشرطة اللثيمة ولكن من أوسط أموالكم أن يخرج أبو داود والطبراني بإسناد جيد وأخرج مالك في الموطأ والشافعي عن سفيان بن عبيد الله الثقفي أن عمر بن الخطاب نهى المصدق أن يأخذ الاكولة والربي وما خض وغل الغنم وقد روى ذلك عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابن أبي شيبة في مسنده والهزرة الكبيرة التي قد سقطت أذنانها وذات العوار بفتح العين المهملة وخمها قبيل هي العوراء وقيل هي المعيبة وقد شمل قوله ولا عيب كل ما يهيب عيب بعد عند العارفين بالمواشي نقصانها لا يخرج في الصدقة فقد دخل في ذلك الدرنة بفتح الدال المهملة مشددة بعد هاء مكسورة ثم نون وهي الجرباء والشرطة اللثيمة هي صغار المال وشرايرها والثيمة البضيلة باللين وغيرها وأما الاكولة فهي بفتح الهمزة وضم الكاف العاقر من الشاة والربي بضم الراء وتشديد الباء الموحدة الشاة التي تربى في البيت للبهائم ما خض الحامل وغل الغنم هو الذي ينزوع عليه الآن المالك يحتاج إليه وان لم يكن من الخيار

• (باب زكاة الذهب والفضة) •

لا خلاف في وجوب الزكاة في الذهب والفضة مع النصاب والحول ولهذا قال الماتن رحمه الله (إذا حال على أحدهما الحول ربع العشر) وذلك لأن الكون ناقص المال يخسررون بانفاق المقدار الكثير منها فنحن حق زكاته أن يكون أخف الزكوات والذهب محمول على الفضة (ونصاب الذهب عشرون ديناراً ونصاب الفضة مائتا درهم) لحديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق فهاتوا صدقة الرقة من كل أربعين درهماً درهماً وليس في تسعين ومائة شيء فإذا بلغت مائتين ففيهما خمسة دراهم أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وفي ألفاظ وليس فيمادون المائتين زكاة وفي إسناده مقال وقد حسنه ابن حجر ونقل الترمذي عن البضاري تصحيحه وأخرج أحمد ومسلم من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس فيمادون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيمادون خمس ذود من الأبل صدقة وليس فيمادون خمسة أوسق من التمر صدقة وأخرجه أحمد والبضاري من حديث أبي سعيد وأخرج أبو داود ومن حديث علي قال إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم وليس عليك شيء يعني في الذهب حتى يكون لك عشرون ديناراً فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار وفي إسناده مقال ولكنه حسنه الحافظ ابن حجر ونقل الترمذي عن البضاري تصحيحه كالحديث الأول وقد وقع الإجماع على أن نصاب الفضة مائتا درهم ولم يخالف في ذلك إلا ابن حبيب الأندلسي والخمس الأواقي المذكورة في الحديث هي مائتا درهم لأن وزن كل أوقية أربعون درهماً وذهب إلى أن نصاب الذهب عشرون ديناراً الجهمود وقد روى عن الحسن وطاوس ما يخالف ذلك

ذلك وهو مردود وذهب الى اعتبار الحول الاكثر وذهب ابن عباس وابن مسعود ودودا الى انه يجب على المالك اذا استفاد نصيبا أن يزكيه في الحال عسكاً عادلاً على مطلق الوجوب وهو اهمال للقييد (ولاشئ فيعادون ذلك) قال في الحجة وهل في الحلي زكاة الاحاديث فيه متعارضة واطلاق ~~الذهب~~ كزكته عليه بعدم ومعنى السكر حاصل وانطرح من الاختلاط أحوط وفي الموطأ كانت عائشة تلي نبات أخيراً ياتي في حجرها هل في الحلي فلا يخرج من حليتين الزكاة قال مالك من كان عنده تبرأ وحلي من ذهب أو فضة لا ينقطع به اللبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام بوزن فيؤخذ ربع عشره الا أن ينقص من وزن عشرين ديناراً عينا أو مائتي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون الزكاة اذا كان انما يحسب لغير اللبس فأما التبر والحلي المكسور الذي يريد أهله صلاحه ولبسه فانما هو بمنزلة المساع الذي يكون عند أهله فليس على أهله فيه زكاة قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة قلت قال به الشافعي في أظهر قولييه وخصه بالمباح وأما المحظور كالواني وكالسوار والخنطال الرجل فجب فيه الزكاة بكل حال وعند الحنفية فجب في الحلي اذا كان من ذهب أو فضة دون اللؤلؤ ونحوه (ولا زكاة في غيرهما من الجواهر) كالدر والياقوت والزمرد والاماس واللؤلؤ والمرجان ونحوها لعدم وجود دليل يدل على ذلك والبرائة الاصلية مستحبة وقد تقدم في أوّل كتاب الزكاة ما يفيد هذا أقول ليس من الورع ولا من الفقه ان يوجب الانسان على العباد ما لم يوجبه الله عليهم بل ذلك من الغلو المحض والاستدلال بعقل خد من أموالهم صدقة يستلزم وجوب الزكاة في كل جنس من أجناس ما يصدق عليه اسم المال ومنه الحديد والنحاس والرصاص والذهب والفضة والبراقش والخز والمردوك وما يقال له مال على فرض انه ليس من أموال التجارة ولم يقل بذلك أحد من المسلمين وليس ذلك لو رددت أدلة تخصص الأموال المذكورة من عموم أخذ من أموالهم حتى يقول قائل انها تجب زكاة ما لم يخصص دليل لبقائه تحت العموم بل الذي شرع الله فيه الزكاة من أموال عباده هو أموال مخصوصة واجتناب معلومة ولم يوجب عليهم الزكاة في غير هذا الواجب حمل الاضافة في الآية الكريمة على العهد لما تقررى علم الأصول والنحو والبيان ان الاضافة تنقسم الى الاقسام التي تنقسم اليها اللام ومن جملة أقسام اللام العهد بل قال المحقق الرضى انه الاصل في اللام اذا تقررت هذا الجواهر والآتي والدر والياقوت والزمرد والعقيق واليسر وسائر ما له نفاسة وارتفاع قيمة لا وجه لا يجاب الزكاة فيه والتعليل للوجوب بمجرد النفاسة ليس عليه أمانة من علم ولو كان ذلك محصياً لكان في المصنوعات من الحديد كالسيوف والبنادق ونحوها ما هو أنف وأعلى ثنا ويلحق بذلك الصين والبلور واليشم وما يتعسر الاطاحة به من الاشياء التي فيها نفاسة وللناس اليها رغبة فبأحسن الانصاف والوقوف على الحد الذي رسمه الشارع وراحة الناس من هذه التكاليف التي ما أنزل الله بها من سلطان على ان الآية التي أوقعت كثير من الناس في اجاب الزكاة فيما لم يوجبه الله وهي خد من أموالهم قد ذكرنا في التفسير انها في صدقة النفل وليست في صدقة القرض التي نحن بصدها (وأموال التجارة) لما قدمنا من عدم قيام دليل يدل على ذلك وقد كانت التجارة في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قائمة في أنواع مما يتجر به

ولم ينقل عنه ما يثبت ذلك وأما أخرجه أبو داود والدارقطني والبخاري من حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر نازبا أن يخرج الزكاة فيما نعد فقال ابن حجر في التلخيص أن في أسناده جهالة وأما ما رواه الحاكم والدارقطني عن عمران مرفوعا بلفظ في الأبل صدقتم وفي الغنم صدقتم وفي البزء صدقته بالزء المجهمة فقد ضعف الحفاظ في الغنم جميع طرقه وقال في واحدة منها هذا الإسناد لا بأس به ولا يفتنك أن مثل هذا اللفظ وهم به الحجة لاسيما في التكليف التي نعم بها البلوى على أنه قد قال ابن دقيق العيد أن الذي رواه في المستدرك في هذا الحديث البر بضم الباء الموحدة وبالراء المهملة قال والدارقطني رواه بالراء لكن من طريق ضعيفة وهذا إما يوجب الاحتقال فلا يتم الاستدلال فلو فرضنا أن الحاكم قد صحح أسناده هذا الحديث كما قال الحلي في شرح المنهاج لكان مجرد الاحتقال مسقطا للاستدلال فكيف إذا قد عورض ذلك التصحيح بتضعيف الحفاظ لما صححه الحاكم مع تأخر عصرهم عنه واستدراهم عليه ويؤيد عدم الوجوب ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه وظاهر ذلك عدم وجوب الزكاة في جميع الأحوال وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة التجارة وهذا النقل ليس بصحيح فأقول من يخالف في ذلك الظاهرية وهم فرقة من فرق الإسلام أقول وأما الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم وأما الخلد فقد حبس أدرعه واعتد في سبيل الله فلا تقوم به الحجة إلا إذا كانت المطالبة له بن زكاة ذلك الذي حبسه مع كونه للتجارة فعرفهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد صارت محبسة وأنه لا زكاة فيها بعد التحبيس وليس الأمر كذلك بل الظاهر أنهم لما أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بأن خالده امتنع من الزكاة ردة عليهم بذلك والمراد أن يبلغ في التقرب إلى الله إلى هذا الحد وهو تحبيس أدرعه واعتد به بعد كل البعد أن يتنعم من تأديها ما أوجب الله عليه من الزكاة مع كونه قد تقرب بما لا يجب عليه فلا يكون في ذلك دليل على وجوب زكاة التجارة وأما الاستدلال بقول عمر فهو ممن لا يقول بجمعية قول الصحابي ولكنه إذا وافق قول الصحابي ما يفتقدهم إليه دعوى الإجماع السكوني مجازفة إذا انقرض هذا علته أنه لا دليل يدل على وجوب زكاة التجارة والبراعة الأصلية مستحبة حتى يقوم دليل ينقل عنها وأما ما حكاه ابن المنذر من الإجماع على زكاة التجارة فلا أدري كيف تجلس على هذا ولو سلمنا لما قامت به حجة الأهل من يقول بجمعية الإجماع وقد عرفت ما هو الصواب في هذا الباب في كتابنا حصول المأمول من علم الأصول وقد حقق الماتن رحمه الله المقام في كتابه إرشاد القبول إلى تحقيق الحق من علم الأصول فليراجع (والمستغلات) كالدور التي يكرهها مالكها وكذلك الدواب ونحوها لعدم الدليل كما قدمنا وأيضا حديث ليس على المسلم صدقة في عبده ولا فرسه يتناول هذه الحالة أعني حالة استغلالهما بالسكران لهما وإن كان لا حاجة إلى الاستدلال بل القيام مقام المنع يكفي أقول هذه المسئلة من غرائب العلل التي ينبغي أن تكون معقورة باعتبار ما لهم من المناقب فإن إيجاب الزكاة فيما ليس من الأموال التي تجب فيها الزكاة لا يتناق كالدور والعقار والدواب ونحوها مجرد تأجيرها بأجر من دون تجارة في أعيانها مما يسمع به في الصدر الأول الذين هم خير القرون ثم الذين يلوهم ثم الذين يلوهم فضلأن يسمع فيه دليل من كتاب أو

سنة وقد كانوا يستأجرون ويؤجرون ويقبضون الاجر من دورهم وضربا معهم ودوابهم ولم
يخطر ببال أحدهم انه يخرج في راس الحول ربع عشر قيمة داره أو عقاره أو دوابه وانقرضوا
وهم في راحة من هذا التكليف الشاق حتى كان آخر القرن الثالث من أهل المائة الثالثة
فقال بذلك من قال بدون دليل الاجمرد القياس على أموال التجارة وقد عرفت الكلام
في الاصل فكيف يقوم الظل والعود أعوج مع ان هذا القياس في نفسه محتمل بوجوده منها
وجود الفارق بين الاصل والفرع فان الاستفاد بالمنفعة ليس كالاستفاد بالعين واما العمومات
التي أوردوها فهي عن الدلالة على المطلوب غير محل والامر أوضح من أن تستغرق الاوقات في
ابطاله ودفعه وأما ما زعموه من ان الموجب أولى من المسقط فذلك على عدم تسليمه انما هو بعد
الاتفاق على ان الموجب والمسقط اجتماعا في امر قد قضى الشرع بالوجوب في أصله والامر
ههنا بالعكس فان الشرع لم يوجب في أعيان الدور والعقار التي هي أصل الاستغلال شيئا من أين
هذا الموجب وما هو

• (باب زكاة الثبات) •

(يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والقرو والزبيب) وجوب الزكاة من هذه الاجناس
لشمول الادلة الخاصة لها وللتنصيص عليها في حديث أبي موسى ومعاذ حين بعثهما صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والقرو أخرجه الحاشاكم والبيهقي والطبراني قال البيهقي رواه
ثقات وهو متصل وأخرج الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم الزكاة في هذه الاربعة فذكرها وأخرج ابن ماجه والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده بلفظ انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في الحنطة
والشعير والقرو والزبيب زاد ابن ماجه والذرة وفي اسناده محمد بن عبيد الله العزري وهو متروك
وأخرج البيهقي من طريق مجاهد قال لم تكن الصدقة في عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الا في خمسة فذكرها وأخرج أيضا من طريق الحسن فقال لم يفرض الصدقة التي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الا في عشرة فذكر الخمسة المذكورة والابل والبقر والغنم والذهب والفضة
وأخرج أيضا عن الشعبي انه قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أهل اليمن
انما الصدقة في الحنطة والشعير والقرو والزبيب قال البيهقي هذه المراسيل طرقها مختلفة وهي
بوزن بعضها بعضها حديث أبي موسى ومعها قول عمرو بن علي وعائشة ليس في الخضراوات
زكاة انتهى (وما كان يسقى بالمسقى منها فبمسقى نصف العشر) وجهه حديث جابر عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قياست الانهار والغيث عشرو فمما سقى بالسانية نصف
العشر روى أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود قال الانهار والعيون وأخرج البخاري وأحمد
وأهل السنن من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال قياست السماء
والعبون أو كان عثريا العشر فمما يسقى بالنضح نصف العشر فان الذي هو أقل تعانيا أو أكثر ريعا
أحق بزيادة الضريبة والذي هو أكثر تعانيا أو أقل ريعا أحق بتخفيفها والعسري بفتح العين
المهمل والمثلثة وكسر الراء المهمل هو الذي يشرب بعروقه وتقبل الذي في سواقي العيون

وتحوها والحق وجوب الزكاة من العين ولا يسوغ اخراج القيمة الا عند مسوغ لحديث خذ
الحب من الحب والشا من الغنم والبعر من الابل والبقر من البقر أخرجه أبو داود والحاكم
وصححه على شرط الشيخين وأما قول معاذ فهو فعل صحابي لا مجته فيه على انه منقطع كما صرح
بذلك الحفاظ وأما الاعتذار عن الحديث بأنه لا ظاهر له فهذه إحدى المعصي التي يتوكل عليها
المقلدة (وهنا خمسة أوسق) لحديث أبي سعيد في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة وفي رواية لأحمد وأبي داود الوسق ستون مختوما
قال في الطبعة باللغة وإنما قد مر من الحب والقر خمسة أوسق لأنهم اتكفوا أهل بيت إلى سنة وذلك
لأن أقل البيت الزوج والزوجة وثالث خادم أو ولد ينسما وما يضاف ذلك من أقل البيوت
وغالب قوت الإنسان رطل أو مد من الطعام فإذا أكل كل واحد من هؤلاء ذلك المقدار كفاهم
لستة وقتب بقية أموالهم أو أدامهم انتهى قال ابن القيم وقد ردت السنة الصحيحة الصريحة
المحكمية في تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق بالمشابهة من قوله فيما سقت السماء العشر وما
سقى بنضح أو غرب فنهض العشر قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص ودلالة
العام قطعية كالخاص وإذا عارضه أقدم الاحوط وهو الوجوب فيقال يجب العمل بكلا
الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر والغاية أحدهما بالكاية فإن طاعة الرسول فرض
في هذا وفي هذا ولا تعارض بينهما بحمد الله تعالى بوجه من الوجوه فإن قوله فيما سقت السماء
العشر إنما يريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وما يجب فيه نصفه فذكر النوعين مقررًا لما
في مقدار الواجب وأما مقدار النصاب فمسكت عنه في هذا الحديث وبينه نص في الحديث
الآخر فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذي لا يتحمل غير ما أول عليه
البناء إلى الجمل المشابه الذي غايته أن يتعلق فيه بعموم لم يقصدوا يساهة بالخاص المحكم المبين
كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص انتهى أقول الأحاديث القاضية بما يجب
العشر أو نصف العشر تقتضي التسوية بين القليل والكثير وأحاديث لازكة فيمادون خمسة
أوسق تقتضي اختصاص الوجوب بمقدار معلوم هو الخمسة الأوسق وعدم الوجوب فيمادون وما
فالأحاديث الأولية عامة لقليل ما أخرجت الأرض من الأنواع المخصوصة والكثير من الأحاديث
الثانية خاصة ببعض ذلك الخارج دون بعض مصرحة بنفي الوجوب عن دون الخمسة الأوسق
بمنطوقها مثبتة لوجوبها في الخمسة فصاعدًا مجتمعة وهي أحاديث صحيحة فاهما لها مع كونها
خاصة والرجوع إلى العامة خارج عن سنن الانصاف ولم يكن يدمن أحد حملها شي يدفعها إلا
بمجرد تكليف العباد بما هو أشق الشكوك كشكوك الموسوسين في الطهارة وهذا رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ليس فيمادون خمسة أوسق صدقة ولا فيمادون خمس أواق صدقة ولا
فيمادون خمس ذود صدقة ثبت هذا عنه في حديث واحد فكان على من أوجب الزكاة فيها
دون خمسة أوسق أن يوجبها فيمادون خمس أواق وخمس ذود بل يوجبها فيمادون الأربعين من
الغنم والثلاثين من البقر تسك بالعمومات القاضية بوجوب أصل الزكاة في الأموال فإنه
لا فرق بينها وبين حديث فيما أخرجت الأرض العشر وليست المكبات بالشك أولى من

غيره والله المستعان وقد سلك ابن المنذر الاجماع على ان الزكاة لا تجب في مائة وخمسة اوسق مما اخرجت الارض والمقام وان كان حقيقا بان يقع الاجماع عليه لكن الخلاف لجساعة من العلماء اشهر من نازع على علم وكيف ينبغي على ابن المنذر مذهب أبي حنيفة رحمه الله وهو متداول عند جميع أهل المذاهب حتى قال ابن العربي المالكي ان أقوى المذاهب وأحوطها للمساكين مذهب أبي حنيفة وهو التمسك بالعموم انتهى وهذه غفلة من مثل هذا الحافظ ناشئة عن الوسوسة التي قد منالك ذكرها فان الشارع أشق بفقره أمته من كل أحد وأي قوة وأحوطية في شيء يخالف لنصه الصريح وكيف ينبغي على عالم ان هذه الشقة التي هي المستندة لهذه المقالة مستلزمة لظلم الأغنياء وأخذ أموالهم بدون طيبة من أنفسهم وأكلها بالباطل وسيوف السلاطين تابعة لأقلام العلماء فاذا أجبروا أهل الأموال على تسليم زكاة دون الخمسة الاوسق استناد الى قول من قال بذلك بمجرد الشك والشبهة على الفقراء لا لما يقتضيه الاجتهاد فهم شركاء في هذه المظلة التي هي محض أكل أموال الناس بالباطل وما أحسن الوقوف على الحدود الشرعية والمشى على الطريقة النبوية فذلك هو الورع الخالص وخير الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم (ولاشئ قيماء ذلك) قال الجدي في الصراط المستقيم ولم يكن من العادة النبوية أخذ الزكاة من الخيل والرقيق والبقال والحرق والبقول والبطيخ والتخيار والسل والفواكه التي لا تدخل المكيال ولا تصلح للأدخار الا الرطب والعنب فانه كان يأخذ الزكاة منهم ما لا يفرق بين الرطب واليابس انتهى (كالخضراوات وغيرها) حديث الخضر اوات أخرجه ابن المغيرة أن يأخذ صدقة من أرض موسى بن طلحة من الخضر اوات فقال له موسى بن طلحة ليس لك ذلك ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقول ليس في ذلك صدقة وهو مرسل قوي وقد أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث اسحق بن عمار بن يحيى بن طلحة عن عمه موسى بن طلحة عن معاذ بلفظ وأما القضاء والبطيخ والرمان والقصبة فنعوا عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحافظ وفيه ضعف وانقطاع وروى الترمذي بعضهم حديث موسى بن طلحة عن معاذ وقد رواه ابن عدي من وجه آخر عن أنس والدارقطني من حديث علي ومن حديث محمد بن يحيى ومن حديث عائشة ورواه أيضا البيهقي عن علي وعمر موقوفا في طرق حديث الخضر اوات مقال لكنه روى من طرق كثيرة يشهد بعضهم البعض فينتفض للاحتجاج به واذا انضم الى ما تقدم في وجوب الزكاة في تلك الاجناس الاربعة أو الخمسة انتفض الجميع للاحتجاج بلا شك ولا شبهة وقد رويت تلك الروايات بلفظ الحصر على تلك الاجناس كما سبق وكان ذلك هو الباطل ان منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أنزله الله تعالى فلا تجب في غير ذلك من النباتات وقد ذهب الى ذلك الحسن البصري والحسن بن صالح والنوري والشعبي وأيضا يمكن الجمع بطريق أخرى وهي ان هذه الالة المذكورة هنا مخصوصة لعمومات القرآن والسنة وذلك واضح ولا يصح جعل ذلك من باب التخصيص على بعض افراد العام لما في ذلك من المحصر تارة والنفي لماعدا ما ذكر أخرى أقول العمومات الشاملة للخضر اوات كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله خذ من أموالهم صدقة وقوله صلى

الله عليه وسلم في مائة الف درهم قد خصصت بمخصصات كثيرة منها حديث الاوساق
ومنها الاحاديث القاضية بأن الزكاة لا تجب الا في الاربعه الانواع الشعير والحنطة والتمر
والزبيب هذا في الاشياء التي تثبت على وجه الارض وفيما عداها السوا من الثلاث
والذهب والفضة والواجب بناء العام على انخاص كما هو اجماع من يعتمد به من أهل العلم فلا
وجوب فيما عدا هذه الثلاثة الامور سواء كان من الخضراوات أو غيرها بل قد ورد
في الخضراوات بعضها ما يدل على عدم وجوب الزكاة فيها من طرقي يشهد بعضهم البعض
كما أوضح ذلك الماتن في شرح المتن فيمكن هذا البحث من ذلك على ذكر فان الاحتجاج
بمثل هذه العمومات قد كثرت في أهل العلم مع عدم الالتفات الى الادلة الخاصة والذهول عن
وجوب بناء العام على الخاص • والحاصل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قد بين للناس ما نزل اليهم ففرض على الامة قرائض في بعض املاكهم ولم يفرض عليهم في
البعض الاخر ومات على ذلك وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الاصول
فنزعم انها تجب الزكاة في غير ما ينه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممسك بالعمومات
القرآنية كان محجوبا بما ذكرناه هذا على فرض انه لم يثبت عنه الا مجرد البيان
من دون ما يفيد عدم الوجوب في البعض المسكوت عنه فكيف وقد ثبت عنه ما يفيد ذلك
كحديث أبي موسى ومعاذ عند الحناكم والبيهقي والطبراني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لما بعثهم الى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم قال لا تأخذوا الصدقة الا من هذه
الاربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل وأخرج
الطبراني عن عمر قال انما من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزكاة في هذه الاربعة
فذكرها ونحوه عن جماعة من الصحابة وفي بعضها ذكر الزكاة ولكن من طريق لا تقوم بثبوتها
الحجة (ويجب في العسل العشر) وجهه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه أخذ من العسل العشر أخرجه ابن ماجه وقال الدارقطني
يروى عن عبد الرحمن بن الحارث وابن لهيعة عن عمرو بن شعيب ورواه يحيى بن سعيد الانصاري
عن عمرو بن شعيب ومثله حديث أبي سياره عند أحمد وابن ماجه وأبي داود والبيهقي قال قلت
يا رسول الله ان لي نحلا قال فاذا العشور وهو منقطع وأخرج الترمذي عن ابن عمر أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في العسل في كل عشرة أذق زق وفي اسناده صدقة
السهين وهو ضعف الحفظ وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن أبي هريرة مرفوعا بلفظ آذوا
العشور في العسل وفي اسناده من يربن عبد الله وهو ضعيف والجيع لا يقصر عن الصلاحية
للاحتجاج به وفي العسل أحاديث أخرى لم يفتض شئ منها للاحتجاج به وقد جمعها الماتن في
شرح المتن فيلراجع (ويجوز تجبيل الزكاة) حديث علي ان العباس بن عبد المطلب سأل
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في تجبيل صدقته قبل ان تحمل فرخص له في ذلك أخرجه
أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحناكم والبيهقي وقد قيل انه مرسل وقد
روى عن علي بلفظ آخر من طريق أخرى أخرجهما البيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال انا كذا خبنا فاسلفنا العباس صدقة عامين ورجاله ثقات الا ان فيه انقطاعا وفي

الصحيح من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زكاة العباس هي على ومثلها معها المأقيل أنه منع من الصدقة وقد قيل أنه كان تسلف منه صدقة عامين فدل على أنه يجزى عن المجل أي يسقط الواجب عند الاتصاف به ولا شك أن التجليل لا يكون تعجيلا إلا إذا كان قبل الوجوب (وعلى الإمام أن يرد صدقات أغنياء كل محل في فقرائهم) وجهه حديث أبي بصيرة قال قدم علينا مصدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا فكانت غلاما يتيما فأعطاني منها قلوفا أخرجه الترمذي وحسنه وحديث عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال فقال وللمال أراستني أخذنا من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن طاوس قال كان في كتاب معاذ من خرج من مخلاف إلى مخلاف فإن صدقته وعشرته في مخلاف عشرته أخرجه الأثرم وسعيد بن منصور بإسناد صحيح وفي الصحيحين عن معاذ أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعثه إلى اليمن قال له خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم (ويأرب المال بدفعها إلى السلطان وإن كان جائرا) لحديث ابن مسعود في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إنما استكون بعدى أثره وأمرته تذكرونها قالوا يا رسول الله فما نأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم وأخرج مسلم والترمذي وصححه من حديث وأبل بن حجر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أرايت أن كان علينا امرأ يمنعونا نحن ويسألونا نحن فقال اسمعوا أو أطيعوا فأتوا عليهم ما جأوا وعليكم ما جئتم وأخرج أبو داود من حديث جابر بن عبد الله فروعا بلفظ سبأ بكم ركب مبغضون فإذا أنتم فرحوا بهم وخلوا بينهم وبين ما يفتنون فإن عدلوا فلا تنفسم وإن ظلموا فعليهم أو رضوهم فإن عمام زكاتكم رضاهم وأخرج الطبراني عن سعد بن أبي وقاص فروعا ادفعوا إليهم ما صلوا الخمس وفي الباب آثار عن الصحابة حتى أخرج البيهقي عن عمر أنه قال ادفعوها إليهم وإن شربوا الخمر واسناده صحيح وأخرج أحمد من حديث أنس أن رجلا قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أدبت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله فقال نعم إذا أدبتها إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله قلت أجزأها وأغنيها على من بدلها وأخرج البيهقي من حديث أبي هريرة إذا أتاك المصدق فأعطه صدقتك فإن اعتدى عليك فوله ظهرتك ولا تلعه وقل اللهم أني أحسب عنك ما أخضعني وقد ذهب إلى ما دلت عليه هذه الأدلة الجوهري وروان الدفع إلى السلطان أو بأمره يجزى المالك وإن صرفها في غير مصرفها سواء كان عادلا أو جائرا أقول لأرباب ان مجموع الأدلة يقتضي أن أمر الزكاة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فإن قوله تعالى خذ من أموالهم خطاب له أن سلم أنه في صدقة الفرض وقد تقدم ما فيه وأنص من الآية على المطلوب حديث أخرت أن أخذها من أغنيائكم وأحاديث بعثه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسعاة وأمره لهم بأخذ الصدقات ومن ذلك الأدلة الواردة في الاعتد ادبما أخذ سلاطين الجور فانها متضمنة لوجوب الدفع إليهم والاعتزاد بما دفع إليهم ومن ذلك حديث من أعطاهامو فجرأله أجره ومن منعها فأنأخذها

وشطر ماله ومنها الادلة من الكتاب والسنة الدالة على وجوب طاعة أولى الامر ولكن لا يفتي
ان مجموع هذه الادلة وان افاد ان الامة والسلطين المطالبة بالزكاة وقبضها ووجوب دفع
اليهم عند طلبهم لها فليس فيها ما يدل على ان رب المال اذا صر فيها في مصرفها قبل ان يطالبه
الامام بتسليمها لا يجزئه ولا يجوز له ذلك لان الوجوب على ارباب الاموال والوعيد الشديد
اليهم والترغيب تارة والترهيب أخرى لمن عليه الزكاة اذا لم يخرجها يستفاد من مجموعها ان لهم
ولاية الصرف امام عدم الامام فظاهر وامام وجوده من غير طلب منه فكذلك أيضا
ويؤيد ذلك حديث أما خالد فقد حبس ادرعه واعتده في سبيل الله فانه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم أجاب بذلك على من قال له ان خالد منع من تسليم الزكاة وامام المطالبة من الامام
فالظاهر انه لا يجوز لرب المال الصرف لانه عصيان لمن أمر الله بطاعته ولكن هل يجزئه ذلك
أم لا اظهر الاجراء لانه لا ملازمة بين كونه عاصيا لاهل الامام وبين عدم الاجراء ومن زعم
ذلك طوبى بالدليل فان قيل الدليل ما تقدم من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن منعها
فانا نأخذها وشطر ماله فيقال الحديث على ما فيه من المقال لا يصلح الاستدلال به على هذا لان
المراد انه منع الزكاة وسلمها الى الامام ولا صرفها في مصارفها كما هو مدلول المنع الواقع على
ضعف الزكاة في الحديث كما في أحاديث الوعيد لمن منع الزكاة فان المراد به المنع لها عن الانخراج
مطلقا وعما يثبت الولاية لرب المال قوله تعالى ان تسدوا الصدقات فتعسها وان
تخفوها وتؤنوها للفقراء فهو خير لكم ففي هذه الآية أعظم مقسك وأوضح مستند ومن زعم
انها في صدقة النفل بدليل السياق فلم يصب لان الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب
كما تقرر في الاصول نعم تطبق الادلة الواردة منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على من بعده
من الامة والسلطين حتى يكون لهم مثل الذي له في أمر الزكاة يحتاج الى فصل نظر ولا يفتق
الناظر بمجرد الاجماع السكوني الواقع من الناس بعد عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وأما قتال العصاة فانما هي الزكاة فلا ~~تكون~~ كونهم ارتدوا بذلك وصمموا على منع اربابها وقد أمر
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمته بقتال الناس حتى يقتلوا السلطان ويؤتوا الزكاة ويقتلوا
سائر أركان الاسلام وأعظم ما يستأنس به ما ورد في طاعة السلطين وان ظلموا وأن دفعها
اليهم من الطاعة لهم كما في حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
انها ستكون بعدى أثره وأمره تنكرونها قالوا يا رسول الله فانا نمرنا قال تؤذون الحق الذي
عليكم وتسالون الله الذي لكم أخرجه الشيطان وغيرهما وعن وائل بن حجر قال سمعت رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ورجل يسأله فقال أأيت ان كان علينا امر ائمنعوا نحن
ورسالوا نحنهم قال سمعوا وأطيعوا فاقام عليهم ما حلوا وعليكم ما حاتم أخرجه مسلم وغيره
وفي الباب أحاديث كثيرة وهي تفيد وجوب طاعتهم فيما طلبوا اذا كان في معروف غير
معصية وطلبهم للزكاة من المعروف اذا كانوا يجملونها في أمر غير معصية الله والامر بالطاعة
فرع ثبوت الولاية وثبوت استلزام الاجراء وقد ذهب الى هذا الجمهور من العصاة فمن بعدهم
ويؤيد ذلك حديث جابر بن عبد الله عن أبي داود عن فروع بن بلط عن سياتكم ركب مبغضون فاذا
أتوكم فرحبوا بهم وغلوا بينهم وبين ما يتغنون فان عدلوا فلا تنقسم وان ظلموا فعلموا

وأرضوهم فان تمامز كاتكم رضاهم وأخرج الطبراني من حديث سعد بن أبي وقاص
 مرفوعا دفعوا اليهم ما صالوا الخس ويعني عن جميع هذا التكليف بطاعة سلاطين الجور
 ما أقاموا الصلاة وفي بعض الاحاديث الامر بالطاعة لظلمة ما لم يظهر واكفرا فان طلب الزكاة
 منهم لم تتم الطاعة له التي كلفنا الله بها الابدفع اليه والله أعلم ان يجمع على رب المال في ماله
 زكاته زكاة للظالم المأمور بطاعته وزكاة أخرى تصرف الى غيره

(باب مصارف الزكاة)

(هي ثمانية كافي الآية) الكريمة انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة
 قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم فانها
 تضمنت الثمانية الانواع الذين هم مصارف الزكاة وقد أخرج أبو داود عن زيار بن الحريث
 الصدائي قال أتيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباعتني فأتى رجل فقال أعطني
 من الصدقة فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله لم يرض بحكمكم نبي ولا غيره
 في الصدقات حتى يحكم فيها هو فخرأها ثمانية اجزاء فان كنت من تلك الاجزاء أعطيتك وفي
 اسناده عبد الرحمن بن زيار بن انعم الافريقي وفيه مقال قال في المسوي الفقير هو عند الشافعي
 من لا مال له ولا حرفة يقع منه موقعا وعند أبي حنيفة من له أدنى شيء وهو ما دون التصاب
 أو قدر نصاب غير تام وهو مستغرق في الحاجة والمساكين هو عند الشافعي من له مال أو حرفة يقع
 منه موقعا ولا يفتيه وعند أبي حنيفة من لا شيء له فيحتاج الى المساعدة لقوته أو ما يورثه يده
 والعامل له مثل عمله سواء كان فقيرا أو غنيا وعليه أهل العلم والمؤلفة قلوبهم قسمان من أسلم
 ودينه ضعيفة أو له شرف يتوقع باعطائه اسلام غيره فيعطون من الزكاة على الاصع من مذهب
 الشافعي وقال أبو حنيفة سقط منهم لقلية الاسلام والرقاب هم المكاتبون عند الشافعية
 والحنفية والغارم هو عند أبي حنيفة من رزقه دين ولا يملك نصا با فضلا عن دينه أو كان له مال
 على الناس لا يمكنه أخذه وعند الشافعي قسمان من استدان لنفسه في غيره وصية والاظهر
 اشتراط الحاجة أو استدان لاصلاح الدين ويعطى مع الغنى وسبيل الله غزاة لاني لهم
 ويشترط فقرهم عند أبي حنيفة وعند الشافعي يعطون مع الغنى وابن السبيل هو الغريب
 المنقطع عن ماله عند الحنفية أو من شئ سقرا ومجتهز له حاجة عند الشافعية وشروط هؤلاء
 الاصناف الاسلام عند أهل العلم وعند الشافعي يجب استيعاب الاصناف الثمانية ان كان
 هناك عامل والا فاستيعاب السبعة وتجب التسوية بين الاصناف لابن آحاد المصنف وعند
 أبي حنيفة لو صرف الكل الى صنف واحد أو شخص واحد يجوز قال مالك الامر عندنا في
 قسم الصدقات أن ذلك لا يكون الاعلى وجه الاجتماع من الوالى فأى الاصناف كانت الحاجة
 فيه والعدد أو أثر ذلك المصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينقل ذلك الى الصنف الآخر بعد
 عام أو عامين أو أعوام فيؤثر أهل الحاجة والعدد حينما كان ذلك وعلى هذا أدركت من
 ارضى من أهل العلم انتهى قال الماتن وقد طال أئمة التفسير والحديث والفقه الكلام
 على الاصناف الثمانية وما يعترفى كل صنف والمحق ان المعتبر صدق الوصف شرعا أو لغة فن
 صدق عليه انه فقير كان مصرفا وكذلك سائر الاوصاف واذا لم يكن للوصف حقيقة شرعية

وجب الرجوع الى مدلوله القوي وتفسيره بمخاوع من الشروط والاعتبارات المذكورة
 لاهل العلم ان كانت داخله في مدلول الوصف لغة أو شرعاً أو دليل يدل على ذلك كانت معتبرة
 والا فلا اعتبار لشي منها انتهى أقول الواجب الجزم بأن الفقير من ليس بغني والغني قد ثبت
 في الشريعة المطهرة تعريفه كما أخرجه أهل السنن من حديث ابن مسعود مر فوعا انه قيل
 يا رسول الله وما الغني قال خمسون درهماً وقيمتها من الذهب غن لم يملك هذا المقدار فهو فقير
 لأنه اذا ارتفع عنه اسم الغني ثبت له الفقر اذا النقض ان لا يرتفعان كما لا يجتمعان ولا بد من
 كونه يملك معهما ما لا بد منه من ملبوس وفرش ومسكن حاصلة ما تدعو الضرورة اليه لان من
 المعلوم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يرد بذلك المقدار قيمة ما يلبسه ويسكنه ويلحق بذلك
 ما لا يتم له القيام بالامور الدينية أو الدنيوية بدونه كآلة الجهاد لأجهاده وكتب العلم للعالم وآلة
 الصناعة لأصانع فمن ملك مما هو خارج عن هذه الامور ما يساوي خمسين درهماً كان بمن
 حلة الخمسين أو قيمتها من الذهب فيكون غنياً ومن لم يملك ذلك المقدار فهو فقير لتحل له الزكاة
 والمصير الى ما قرأناه متجه والخلق أن الفقير والمسكين متحدان يصح اطلاق كل واحد من
 الاعمين على من لم يجد فوق ما تدعو الضرورة اليه خمسين درهماً وليس في قوله تعالى كانت
 لمساكين ما ينافي في هذا الان ملكهم لها لا يخرجهم عن صدق اسم الفقر والمسكنة عليهم لما
 عرفت من ان آلات ما تقوم به العيش مستثناة والسفينة للملاح كدابة السفر لمن يعيش
 بالكاراة والضرب في الارض وليس في الآية الكريمة ما يدل على ان صدقة كل انسان تصرف
 في كل صنف من الاصناف الثمانية بحيث يحصل لكل صنف مقدار معين وهذا أوضح ثم أقول
 كتاب الله وسنة رسوله مصرحان بأن الفقير يعطى من الزكاة وليس فيهما التقيد بمقدار
 معين وليس المقصر الا انصاف المصروف وهو الفقير والمسكين ومن كان الفقر شرطاً للمصرف
 فيه بصفة الفقر أو المسكنة فمن صرف اليه في تلك الحال فقد صرف الى مصرف شرعي وان
 أعطاه ما لا يحا وانباء متعددة فهو انما اتصف بصفة الغني بعد الصرف اليه وذلك غير ضار
 للصارف ولا مانع من الاجزاء ومن زعم انه لا يجوز الادون النصاب فعليه الدليل الصالح
 لتقيدهما كان مطلقاً من الأدلة وتخصيص ما كان عاماً وادس هنالك لا يجوز تحقيقات فاسدة
 لم تبين على أساس صحيح وأما الغارم فظاهر اطلاق الآية يشمل من عليه دين سواء كان غنياً
 أو فقيراً مؤمناً أو فاسقاً في طاعة أو معصية أما عدم الفرق بين الغني والفقير فليس فيه اشكال
 لدخولهما تحت الآية ولا استثناء الغارم من حديث لا تحمل الصدقة لغني وما سلكه صاحب
 المنار من التخصيص والتعميم فوهم منشؤه تجريد النظر الى لفظ غني من غير نظر الى تمام
 الحديث المشتمل على استثناء خمسة أحوالهم الغارم وأما عدم الفرق بين المؤمن والفاسق
 فلا طلاق الآية لاشيائها اذا كان ما استدانه الفاسق في غير صرف ولا معصية فلا معنى لاشتراط
 الايمان وأما عدم الفرق بين الدين في طاعة أو معصية فلتناول الاطلاق له واذا ورد ما يقتضي
 التقييد بما زعم في طاعة فلا حكمه نعم اذا كانت الاعانة تستلزم اغراماً على المعاصي ووقوعه
 فيما يحرم عليه فلا ريب انه ممنوع لادلة أخرى وأما اذ الزمه الدين في الصرف والمعصية ثم تاب
 واقبل وطلب ان يعان من الزكاة على القضاء فالظاهر عدم المنع وأما سبيل الله فالمراد هنا

الطريق البهيم عز وجل والجهاد وان كان أعظم الطرق الى الله عز وجل لكن لا دليل على اختصاص هذا السهم به بل يصح صرف ذلك في كل ما كان طريقا الى الله عز وجل هذا معنى الآية لغة والواجب الوقوف على المعاني اللغوية حيث لم يصح النقل هنا شرعا وأما اشتراط الفقر في الجهاد ففي غاية البعد بل الظاهر اعطاؤه نصيبا وان كان غنيا وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يأخذون من أموال الله عز وجل التي من جهاتها الزكاة في كل عام ويسمون ذلك عطاء وفيم الاغنياء والفقراء وكان عطاء الواحد منهم يبلغ الى ألوف متعذدة ولم يسمع من أحد منهم انه لا نصيب للاغنياء في العطاء ومن زعم ذلك فعليه الدليل فان قال الدليل حديث ان الصدقة لا تحمل لغنى قلنا أصناف مصارف الزكاة غنياسة أحدھا الفقير فن لم يكن فيه الا كونه فقيرا بدون انصافه بوصف آخر من أوصاف أصناف مصارف الزكاة فلا ريب انه اذا صار غنيا لم تحمل له وأما من أخذها بمسوغ آخر غير الفقر وهو كونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فهو لم يأخذها لكونه فقيرا حتى يكون الغنى مانعا بل أخذها لكونه مجاهدا أو غارما أو نحوهما فقدر هذا فهو مقيد ومن جلة سبيل الله المصروف في العلم الذين يقومون بصالح المسلمين الدينية فان لهم في مال الله نصيبا سواء كانوا أغنياء أو فقراء بل المصروف في هذه الجهة من أهم الامور لان العلماء ورثة الانبياء ووجه الدين وبهم تحفظ بيضة الاسلام وشريعة سيد الانام وقد كان علماء الصحابة يأخذون من العطاء ما يقوم بما يحتاجون اليه مع زيادات كثيرة يتقوضون بها في قضا حوائج من يرد عليهم من الفقراء وغيرهم والامر في ذلك مشهور ومنهم من كان يأخذ زيادة على مائة ألف درهم ومن جلة هذه الاموال التي كانت تفرق بين المسلمين على هذه الصفة الزكاة وقد قال صلى الله عليه وسلم لعمر لما قال له يعطى من هو أخرج منه ما أكلت من هذا المال وانت غير مستشرق ولا سائل لخذة وما لا تلا تتبعه نفسك كافي العقيم والامر ظاهر وأما ابن السبيل فاذا كان فقيرا لا يملك شيئا في وطنه ولا في غيره فلا نزاع في أنه يعان على سفره بنصيب غير النصيب الذي يأخذ لاجل فقره وان كان غنيا في وطنه وفي المحل الذي يريد السفر منه فلا نزاع انه لا يأخذ شيئا لكونه ابن سبيل وان كان غنيا في وطنه ولم تكن من ماله في المحل الذي يريد السفر منه فان كان لا يمكنه القرض فلا ريب انه يعان على سفره لانه كانه فقير لعدم امكان انتفاعه بماله بوجه من الوجوه وان كان يمكنه القرض فهذا المحل النزاع وأما مصارف الزكاة كلها في صنف واحد فهذا المقام خلقي يتحقق الكلام والمفصل ان الله سبحانه جعل الصدقة محبة بالاصناف الثمانية غير سائفة اغنياء واختصاصهم بها لم يستلزم أن تكون موزعة بينهم على الهدية ولا أن يتسقط كل ما حصل من قليل أو كثير عليهم بل المعنى ان جنس الصدقات لجنس هذه الاصناف فن وجب عليه شيء من جنس الصدقة ووضع في جنس الاصناف فقد قل ما أمره الله به وسقط عنه ما أوجب الله عليه ولو قيل انه يجب على المالك اذا حصل له شيء يجب فيه الزكاة تقسيمه على جميع الاصناف الثمانية على فرض وجودهم جميعا لكان ذلك مع ما فيه من الحرج والمشقة مخالفا لما فعله المساون سلفهم وخلقتهم وقد يكون الحاصل شأنا غير الوسيط على جميع الاصناف لما اتفق كل صنف بما حصل له ولو كان نوعا واحدا لكان لا يكون عددا اذا تفرق هذا الاحتمال لعدم

صلاحيه ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الدفع الى سلمة بن صخر من الصدقات ولم يرد ما يقتضى ايجاب توزيع كل صدقة صدقة على جميع الاصناف وكذلك لا يصلح للاحتجاج بحديث أمره صلى الله عليه وسلم لمعاذ أن يأخذ الصدقة من أغنياء أهل اليمن ويردها في فقرائهم لان تلك ايضا صدقة جماعة من المسلمين وقد صرفت في جنس الاصناف وكذلك حديث زياد بن الحارث الصدقات قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبايعته فأتى رجل فقال أعطني من هذه الصدقة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يرض بحكمي ولا غيره في الصدقات حتى يحكم فيه ما هو خير لها ثمانية أيروا فان كنت من تلك الأجراء أعطيتك لان في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فرقي وقد تكلم فيه غير واحد وعلى فرض صلاحيته للاحتجاج فالمراد بتجزئة الصدقة تجزئة مصارفها كما هو ظاهر الآية التي قصدها صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد بتجزئة الصدقة تقسيمها وان كل جزء لا يجوز صرفه في غير المصنف المقابل له لما جاز صرف نصيب ما هو معدوم من الاصناف الى غيره وهو خلاف الاجماع من المسلمين وايضا لو سلم ذلك لكان باعتبار مجموع الصدقات التي تجتمع عند الامام لا باعتبار صدقة كل فرد لم يبق ما يدل على وجوب التقسيط بل يجوز اعطاء بعض المستحقين بعض الصدقات واعطاء بعضهم بعضا آخر ثم اذا جع الامام جميع صدقات أهل قطر من الاقطار وحضر عنده جميع الاصناف الثمانية كان لكل صنف حق في مطالبة بما فرضه الله وليس عليه تقسيط ذلك بينهم بالسوية ولا تعميمهم بالاعطاء بل له أن يعطي بعض الاصناف أكثر من البعض الآخر وله أن يعطي بعضهم دون بعض اذا رأى في ذلك صلاحا عائدا على الاسلام وأهله مثلا اذا جعت لديه الصدقات وحضر الجهاد وحقت المدافعة عن حوزة الاسلام من الكفار والابغاة فان له ان يثار صنف المجاهدين بالصرف اليهم وان استغرق جميع الماصل من الصدقات وهكذا اذا اقتضت المصلحة ايثار غير المجاهدين (وتحريمه على بقى هاشم) وبني عبد المطالب مثلهم أقول الاحاديث الفاضلة بقرينة ذلك عليهم قدر توازن وتوازن عنوانهم يأت من خادع نفسه بتسويغها بشئ ينبغي الالتفات اليه بل مجرد هذيان هو عن الحق بعزل واحتج لعدم التحريم بحديث انكم في خمس الخمس ما يغنيكم قال فاذا منعوا ذلك حالت لهم الزكاة وفي اسناده حسين بن قيس الرضي الملقب بجنش قال الهبني وفيه كلام كثير وقد وثقه أبو محسن وقال في خلاصة البدر المنير ضعفه وليس في هذا مع كونه أشرف ما جابه هو وغيره عن ترخص في هذا الامر ما يدل على الحل لانهم اذا منعوا ما يحل لهم لم يحل لهم ما حرم عليهم فما وزان هذا الاوزان قول القائل لا يحل الزنا لان في النكاح ما يغني عنه فهل يقول من له أدنى تمسك بالعلم انه اذا لم يقدر على النكاح حل له الزنا وأما التعليل للتحريم بالتمتع له صلى الله عليه وسلم وقد زالت بوجوه ثلث لقرايته كباروه عن أبي سفيان رجه الله فجبر فتحمين لاستئذنه له وتحميل الامر شديدا اليه ولو كان الامر كذلك لكانت التمسك في الخمس وصفي الغنية أدخل وأشد والله المستعان (ومو الهيم) لحديث أبي هريرة مرفوعا وفيه نالنا كل الصدقة وفي لفظنا لا نحمل لنا الصدقة وهو في العيصين وغيرهما وفي حديث أبي رافع ان الصدقة لا تحل لنا وان موال القوم من أنفسهم أخرجه أحمد وأبو داود والسنائي والترمذي وصححه وابن حبان

وابن خزيمة وصحبه أيضاً وفي رواية لأحمد والطحاوي من حديث الحسن بن علي لا تحل لآل محمد الصدقة وفي حديث المطلب بن ربيعة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد انتهى أو ساخ الناس وهو في صحيح مسلم وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة نعم كانت أو ساخاً لأنها تكفر الخطايا وتدفع البلياء وتقع نداء عن العبد في ذلك فيقتل في مدارك الملا الأعلى انتهى فتدرك بعض النفوس العالية أن فيها غلبة وقد يشاهد أهل المكاشفة تلك الظلمة وكان سيدي الروالد قدس سره يحكي ذلك من نفسه وأيضاً المال الذي يأخذه الإنسان من غير مبادلة عين أو نفع ولا يراد به احترام وجهه فيه ذلة ومهانة ويكون لصاحب المال عليه فضل ومنه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى فلا جرم أن التكسب بهذا النوع شريعه المكاسب لا يلدق المطهر من المتوهم في الملة اه قال ابن قدامة لا نعلم خلافاً في أن بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المقرضة وكذا حكى الإجماع ابن رسلان في شرح السق وقد وقع الخلاف في الآل الذين يحرم عليهم الصدقة على أقوال أظهرها أنهم بنو هاشم وحكم مولاهم حكمهم في ذلك أقول الحق تحريم الزكاة أجمع على بني هاشم سواء كانت الزكاة منهم أو من غيرهم وما استروح اليه من قال يجوز صدقة بعضهم لبعض من حديث العباس بن عبد المطلب أنه قال قلت يا رسول الله إنك حرمت علينا صدقات الناس هل تحل لنا صدقات بعضنا البعض قال نعم أخرجه الحاكم ليس بصالح للاحتجاج به لما فيه من المضال حتى قيل إنه اتهم بعض رواه كاحققة صاحب الميزان وقد عرفت في أحاديث التحريم فلا يجوز تخصيصها بغير ناهض (و) تحريم (على الأغنياء والاقوياء المكسبين) وجهه ما في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن جماعة أنه لا تحل الصدقة لغني ولا ذي مرة سوى وفي لفظ لأحمد وأهل السنن من حديث عبيد الله بن عدي بن اختيار مرفوعاً ولا حظ فيما الغني ولا لقوى مكتسب وفي بعض الأخبار ولا ذي مرة قوى والمرة بكسر الميم وتشديد الراء لقوة وشدة العقل كذا قال الجوهري قال في الحجة البالغة وجاء في تقدير الغنية المانعة من السؤال أنه أوقية أو خسون أو هار جاً أيضاً ما يقديه أو يعشبه وهذه الأحاديث ليست متخالفة عندنا لأن الناس على منازل شتى ولكل واحد كسب لا يمكن أن يتحول عنه فمن كان كاسباً بالحرفة فهو معذور حتى يجده آلات الحرفة ومن كان زارعاً حتى يجده آلات الزرع ومن كان تاجراً حتى يجده البضاعة ومن كان على الجهاد مستزقاً مجارحاً ويغدو من الغنائم كما كان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فالعاطية فيه أوقية أو خسون درهماً ومن كان كاسباً يحمل الانتقال في الأسواق أو احتطاب الحطب ويبيع وأمه لذلك فالعاطية فيه ما يقديه ويعشبه اه في الموطن حديث عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحل الصدقة لغني إلا خمسة لغاز في سبيل الله أو لعمال عليها أو لغارم أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين لغني قال في المسوى لاختلاف في صورة تبديل الأيدي وكذا في العامل وابن السبيل وأما الغارم والغازي فقول الصدقة لهم ما و كانا غنيين عند الشافعي وقال أبو حنيفة لا تحل إلا إذا كانا فقيرين وظاهر الآية مع الشافعي لأن الله تعالى جعلها قسماً للفقير والمسكين وعند الحنفية تحل الصدقة

ان ليس عنده نصاب غير مستغرق في حاجته فلو ملك نصابا غير تام لكنه غير مستغرق لم يصل
 له ولو ملك نصبا كثيرة الا انها مستغرقة حلت له ولا يحل السؤال الا لمن لا يملك قوت يومه بعد
 ستره كذا في العالم كبرية قال في شرح السنة اذا رأى الامام السائل جلد اقربا وشك في امره
 انذره واخبره بالامر فان زعم انه لا كسب له او له محال لا يقوم كسبه بكفايتهم قبل منه واعطاء
 أقول يمكن أن يطبق بين الاحاديث باختلاف الاجوال والاصل اعتبار معنى الحاجة
 والاستغناء بالكسب المتيسر فالواقعة تمنع السؤال لمن كان حاله مثل حال المهاجر في زمان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانوا امر تزقيهم من التي دفعه بعد دفعه وفي التي قلته
 والاحتطاب مانع من السؤال لمن كان قويا حادقا في الاحتطاب أو أراد أن يسأل غير الامام
 وعلى هذا القياس غيرهما اه أقول قد قدمنا ما هو الحق في تفسير الغنى المانع من أخذ الزكاة
 وقد مرنا أيضا ما هو الحق في بعض الاصناف الثمانية من عدم اشتراط الفقر كالجاهل بدو ونحوهم
 اعلم ان لادلة طائفة بان الصرف في ذوى الارحام أفضل من غير فرق بين الصدقة الواجبة
 والمنسوبة كما يدل على ذلك ترك الاستئصال في مقام الاحقاق فانه ينزل منزلة لعدم على انه قد
 ورد التصريح في حديث أنى سعى عند البخارى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا امرأة
 زوجك وولدت احق من تصدقت عليهم وثبت عند البخارى واحمد عن معن بن يزيد قال اخرج
 أبى دناير يتهمدق بم عند رجل في المسجد فحقت فأخذته فقال والله ما اياك أردت فخاصمته
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما فويت يا يزيد ولك ما أخذت يا معن وهذه الادلة انما
 هي تبرع من القائل بالجواز والاجزاء والافه وتمام مقام المنع من كون القرابة أو وجوب
 النفقة مانعين ولم يأت القائل بذلك بدليل يتفق في محل النزاع على فرض أنه لم يكن يبد القائل
 بالجواز الا التمسك بالاصل فكيف والادلة عموما وخصا ناطقة بما ذهبوا اليه وما أهل
 الزمة فالذى ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرعه هو أخذ الجزية من أهل الذمة بدلا
 عن دماهم وصالح بعض أهل الذمة على شيء معلوم يسلمونه في كل سنة وهو الجزية أيضا فقد
 تكون الجزية مضرورة على كل فرد من أفراد أهل الذمة كذا وقد تكون مضرورة على
 الجميع عقد امرعين واما الاستئناس لقول عمر رضى الله عنه بكونه بمشاورة الصحابة فليس ذلك
 مستلزما لكونه اجماعا وليس الجملة الاجماعهم وليس فيه حجة على ثبوت مثل هذا التكليف
 الشاق على اهل الملّة ولم يثبت هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما حديث ليس على
 المسلمين عشور انما العشور على اليهود والنصارى فهذا الحديث هو أشرف ما يستدل به على
 المطلوب وقد اخرج ابو داود ومن طرق في بعضها مقال واخرجه أحمد والبخارى في التاريخ
 وساق الاضطراب في سندوه وقال لا يتابع عليه والروى عن النبي صلى الله عليه وسلم رجل
 بكرى وهو مجهول ولكن جهالة الصحابي غير فارحة كما قرره شيخنا العلامة الشوكاني في الرسالة
 التي سماها القول المقبول في رد رواية المجهول من غير صحابة الرسول وفي بعض الفاظ هذا
 الحديث عند أبي داود انطراح مكان لعشور ولكن انما يتم الاستدلال بهذا الحديث على
 المطلوب لو كان المراد به هو نصف عشر ما يغيرون به كآزهمه وليس كذلك بل فيه خلاف فقال
 في القاموس عشرهم بعشرهم عشرا وعشورا أخذ عشر أموالهم اه وقال في النهاية

العشور جمع عشر يعني ما كان من أموالهم للتجار دون الصدقات والذي يلزمهم من ذلك عند الشافعي ما وصلوا عليه وقت العهد فإن لم يصلوا على شيء فلا يلزمهم الجزية وقال أبو حنيفة رحمه الله إن أخذوا من المسلمين إذا دخلوا بلادهم للتجارة أخذنا منهم إذا دخلوا بلادنا للتجارة ومنه أجدوا الله أذرفع عنكم العشور يعني ما كانت المولود تأخذهم ومنه إن وفد ثقيف اشتروا أن لا يحشروا ولا يعشروا ولا يجبوأى لا يؤخذ عنهم أموالهم أه كلام النهاية وقال الخطابي مثل ما نقله صاحب النهاية في أول كلامه فحصل من جميع هذا أن العشور أما العشر أو المال المصالح به أو ما يؤخذ من تجار أهل الذمة إن أخذوا من تجارنا أو ما يأخذه المولود من الجلبات والضرائب أو الخراج كافي بعض روايات الحديث ومع هذا الاحتمال لا يمتنع الاستدلال به والحاصل أن الأصل في أموال الناس مسلمهم وكافرهم التحريم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل فلا بد من دليل يدل على تحصيل الطلوع لأنه خارج عن الأقسام المسوغة إذ ليس بجزية ولا مال صلح ولا خراج ولا معاملة ولا زكاة لعدم صحتها منهم لأن الذكوة مانع وأظهر ما يقال في معنى العشر واحد امرين أما الخراج لأن بعض القاطن الحديث ينسب بعضها والضرائب التي تضرب عليهم كجزية ومال الصلح فيكون المراد أن المسلمين ليس عليهم الخراج أي لا يؤخذ في أموالهم ابتداء وليس عليهم ضريبة قد قابهم أو أموالهم كالهدية وحديثه لا يقي ما يصلح للتمسك به على جواز أخذ نصف عشر أموال تجار أهل الذمة وما يؤيد ما ذكرناه في معنى العشر ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلح قبلتان في أرض وليس على مسلم جزية فيمكن أن يكون مفسرا لحديث ليس على المسلمين عشور ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تقدير ما يؤخذ من أهل الذمة إلا ما في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يأخذ من كل عالم ديناراً أخرجه أحمد وأهل السنن والدارقطني والبيهقي وابن حبان والحاكم وهذا الحديث وإن كان فيه مقال فهو لا يخرج به عن صلاحيته للاستدلال فالوقوف على هذا المقدار متعين لا يتجاوز مجاوزته وأما النقص منه إذا رآه الإمام أو المسلمون فلا بأس به لأن الجزية حق لهم يجوز لهم الاقتصاد على بعض ما وجب والظاهر أنه لا فرق بين الفتي والمفتقر والمتوسط في أنهم يستوفون في جواز أخذ هذا المقدار منهم لأن الجزية لما كانت عوضاً عن الدم كان ذوالمال كمن لا مال له وأما من ذهب إلى أنه يجب على الفقير نصف ما على المتوسط وعلى المتوسط نصف ما على الغني وجعلوا الغني من مائة ألف ديناراً وما يساويها ويركب الخيل ويقتنم الذهب والمتوسط دونه ثمانمائة ديناراً وما يساويها من أهل الذمة ثمانية وأربعين درهماً وعلى الأوسط أربعة وعشرين وعلى الفقراء اثني عشر فهذا مع كونه غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لا تقوم به الحجة لأن في أسندها بالحد الواسطي ولا يمتنع بحديثه إذا كان مرفوعاً فكيف إذا كان موقوفاً وكذلك لا تقوم الحجة بما أخرجه في الموطأ عن عماره كان يأخذ على أهل الذهب من أهل الذمة الجزية أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعة دنانير درهماً لأنه قال صحابي لا يصلح للاحتجاج به فالأقرب أن ما في حديثه معاذ مضمون يؤيده ما أخرجه البيهقي عن أبي الحويرث مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل أيلة وسكانها ثمانية دنانير على

فلما سمع دينار وأما ما روى عن الشافعي قال سمعت بعض أهل العلم من أهل بجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار فلهذا مع كونه ليس بمرفوع ولا موقوف ولا معلوم قائله لا ينافي ما ذكرنا لأن المأخوذ من أهل بجران إنما كان صلحا بقدر من المال على جميعهم ومحل التزاع ما يضرب على كل فرد ابتداء ثم نقول أموال أهل الحرب على أصل الإباحة يجوز لكل أحد أخذ ما شاء منها كيف شاء قبل التأمين لهما فيجوز للسلطان أن يأذن لهما بدخول بلاد المسلمين والتجارة فيها على ما شاء من قليل أو كثير يأخذه من أموالهم إنما الشأن في أخذ مثل ذلك من المسلمين الذين يسافرون للتجارة من أرض إلى أرض فبأخذ منهم أهل الأرض التي يصلون إليها شرط من أموالهم من غير نظر إلى كون ذلك زكاة تجارة ولا غير هابل لا يعتبرون في استئصال أخذه إلا مجرد نزع وجههم من سائر البصر أو وصولهم من البر إلى حدود لأرض التي يخرجون إليها فهذا عند التحقيق ليس هو المكس من غير شك ولا شبهة وقد حقت المقام في الكليل الكرامة فليراجع

• (باب صدقة الفطر) •

(هي صاع من القوت المعتاد عن كل فرد) حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما قال فرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكور والأنثى والصغير والكبير من المسلمين والأحاديث في هذا الباب كثيرة وفي صحيح مسلم وغيره ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد عمر قنون وأخرج نحوه الدارقطني من حديث علي وفي إسناده ضعف وله طرق والخطابات في إخراجها على من ليس بكلف إنما هي كائنة مع المكلفين وقد ذهب الجمهور إلى أنها صاع من البر وغيره وذهب بعض الأصحاب إلى أن الفطر من البر نصف صاع وذهب حكاة ابن المنذر عن علي وعثمان وأبي هريرة وسائر وأبي عباس وابن الزبير إماماه بنت أبو بكر بإسناد صحيح كما قال الحافظ وأبو ذؤيب ذهب أبو حنيفة وقد عكوا بحديث ابن عباس مرفوعا صدقة الفطر مدان من قمح أخرجه الحاكم وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروب بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا وفي الباب أحاديث تعدد ذلك ولا يكن ليس هذا بإجماع من الأصحاب حتى يكون حجة وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم في صحيحهما أن أبا سعيد قال لما ذكروا عنده صدقة رمضان لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم صاع تمر أو صاع حنطة أو صاع شعير أو صاع أقط ولكن هذا مع كونه غيره صرح بإطلاق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك ولا تقر به قد قال ابن خزيمة ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد وغيره محفوظ ولا أدري عن الوهم وكذلك قال أبو داود وقد روى الحاكم من حديث ابن عباس والترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر صارتا بمكة ينادي أن صدقة الفطر حق واجب على كل مسلم صغير أو كبير ذكر أو أنثى حر أو مملوك حاضر أو بادم من قمح أو صاع من شعير أو تمر وأخرج نحوه الدارقطني من حديث عمة بن مالك بلفظ مدان من قمح وفي إسناده الفضل بن المختار وهو ضعيف ويؤيده ما عند أبي

داود والنسائي عن الحسن مرسلًا بلفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً
من تمر أو من شعير أو نصف صاع من قمح وأخرج أيضاً داود من حديث عبد الله بن ثعلبة بن
عبد الله بن أبي صغير بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاع من بر أو قمح عن
كل اثنين وأخرج سفيان الثوري في جامعه عن علي موقوفاً بلفظ نصف صاع بر وهذه الروايات
مؤيدة صالحة لتخصيص لفظ الطعام على فرض شعيرة لا بر كما قال بذلك بعض أهل العلم قال
في الحديث صدقة الفطر فريضة وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة واجبة وفيه أنه
لا يشترط لها المصاب بل هي فريضة على الغني والفقير وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب
الأعلى من ثلاث أصابع وإن لم يكن نامياً وفيه أنها تجب على الصغير والجنون ومن لم يطق الصوم
وعليه أكثر أهل العلم وفيه أنها تجب على الرقيق مطلقاً سواء كان في التجارة أو الخدمة وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة لا تجب عن رقيق التجارة وفيه أنها لا تجب عن العبد الكافر وعليه
الشافعي وقال أبو حنيفة تجب عنه وفيه أنه لا يجوز إخراج الرقيق والسوق ولا الخبز ولا القمح
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز كل ذلك وفيه أنه لا يجوز أقل من صاع من أي جنس
أخرج وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز من البر نصف صاع وفيه أن الواجب مقدّر
بصاع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي وقد رها
بالسدح المصري قدحان وقال أبو حنيفة بصاع الجباز وهو ثمانية أرطال وقال الشافعي تجب
فطرة المرأة على زوجها وقال أبو حنيفة لا تجب عليه (والجواب على سيدنا العبد ومفتي الصغير
ونحوه ويكون أسراً بما قبل صلاة العيد) الحديث ابن عمر في الصبي وغيره ما أن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بركاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة
فيه دليل على وجوب الأجر في ذلك الوقت وأخرج داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم
ومصحه عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد
الصلاة فهي صدقة من الصدقات وهذا يدل على أنها لا تجزئ بعد الصلاة لأنها حينئذ صدقة
كسائر الصدقات التي يتصدق بها الإنسان وليست بركاة الفطر قال في المسوى السنة عند
أهل العلم أن يخرج صدقة الفطر يوم العيد قبل الخروج إلى الصلاة ولو جهلها بعد دخول
رمضان يجوز ولا يجوز تأخيرها عن يوم الفطر عند بعضهم وقال أحمد أرجو أن لا يكون به
باس وفي سفر السعادة وظاهر هذه الأحاديث أنها بعد الصلاة لا تجزئ ٥١ (ومن لا يجزئ زيادة
على قوت يومه وليتة فلا فطرة عليه) لأنه إذا خرج قوت يومه أو بعضه كان مصرفاً لا صاعاً
لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أغذوه في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني من
حديث ابن عمر فإذا ملك زيادة على قوت يومه أخرج الفطر وإن بلغ الزائد قدرها ونؤيده بتحريم
السؤال على من ملك ما يغديه ويعشيه كما أخرجه أحمد وداود من حديث سهل بن الحنفية
مرفوعاً ولأن لصوم أصله لم يخص غنيه ولا فقيره وهذا يخرج أحمد وداود عن عبد الله
ابن ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير
عن كل رأس أو صاع بر أو قمح بين اثنين صغير أو كبير أو عبداً أو حراً أو غنياً أو فقيراً أو متبركاً
فبذلك الله وأما فقيركم فبذلك الله عليه أكثر مما أعطى وقد وقع الخلاف في تقدير ما به

في وجوب زكاة الفطرة فقبل ملك النصاب وقبل قوت عشر أقول التقدير بقوت عشرة أيام
محضر رأى ليس عليه آثار من علم وليس هو أيضا على أسلوب مناسب باعتبار محض الرأي فان
الرأي اذا لم يكن له علم معقولة سابقة في العقل مقبولة في الطبع فهو مردود عند أهل الرأي
وقد ورد ما يدل على ان الفقير كالتقى في الفطرة ففي حديث ابن ابي صغير عند ابي داود بلفظ غني
او فقير ويؤيده حديث ابن ثعلبة المتقدم لان المراد ان الله يريد عليه من العوض خيرا مما اخرج
وقال مالك والشافعي وعطاء وأحمد بن حنبل والحق انه يعتبر ان يكون مخرج الفطرة مالا يكا
لقوت يومه وليقله والظاهر ان من وجد ما يكتفيه ومن يعول لبوم الفطرو وجد صاعا زكاه اعلى
ذلك اخرجته حديث أغنواهم عن الطواف في هذا اليوم أخرجه البيهقي والدارقطني عن ابن
عمر مرفوعا وأخرجه ابن سعد ايضا في الطبقات من حديث عائشة وأبي سعيد فقطاه قوله
أغنواهم انهم يصيرون أغنيا اذا نالوا ما يكفيم في يومهم والمراد انهم اغنياء عن الطواف
وان الغنى في الفطرة من استغنى عن الطواف في يومه والفقير من افتقر الى الطواف في يومه
فيكون الوجوب محتما على من وجد ما يغنيه في يومه مع زيادة قدر ما يجب عليه من الفطرة
ويكون مصرفها من لا يجب ذلك لا كما قالوا ان مصرفها مصرف الزكاة (ومصرفها مصرف
الزكاة) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد سهاها زكاة كقوله فن اذا هاقبل الصلاة فهي
زكاة مقبولة وقول ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بزكاة الفطرة وقد
تقدما ولكنه يغني تقديم الفقير الامر باغنائهم في ذلك اليوم فمنا اذا مصرف في سائر الاصناف
وقال في سفر السعادة وكان يخص المساكين بهذه الصدقة ولا يقسمها على الاصناف الثمانية
ولم يرد بذلك أمرا أيضا وبه قال بعض العلماء ويجوز الصرف للاصناف الثمانية بل خص بها
المساكين انتهى

• (كتاب النجس) •

(يجب فيما يغني في القتال) وسياق الكلام فيه ان شاء الله تعالى في كتاب الجهاد والسير ولا فرق
بين الاراضي والدور المأخوذ من الكفار وبين المنقولات فان الجميع مغنوم في القتال وأما
التي هو ما اخذ بغير قتال لحكمه مذكور في قوله تعالى ما افاء الله على رسوله من اهل القرى
والمراد بقوله تعالى من شيء ما ينه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا كل ما يطلق
عليه اسم الغنمة بل ما غنم بالقتال كافي النهاية وغيرها ولو بقي على عمومته لاستلزم وجوب
النجس في الارباح والوارث وشووها وهو خلاف الاجماع وما استلزم الباطل باطل
(وفي الركا) النجس لانه يشبه الغنمة من وجه ويشبهه الجان فجعلت زكاة نجس الحديث ابي
هريرة في العيصين وغيرها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العجماء جبار والبر
جبار والمعدن جبار وفي الركا زكاة النجس والركا بكسر الراء وتخفيف الكاف وآخره قال
مالك والشافعي الركا زكاة في الجاهلية وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما ان المعدن زكاة
ونالهم في ذلك الجمهور فقالوا لا يقال للمعدن زكاة واحتجوا بما وقع في هذا الحديث من
التفرقة بينهم ما بالعطف وان ذلك يدل على المغايرة وفي القاموس تفسير الركا بالمعدن ودين
الجاهلية وقال صاحب النهاية ان الركا يقع عليهم وان الحديث ورد في الدين هذا معنى كلامه

قال ابن القيم في اعلام الموقعين وفي قوله المعدن جبار قولان أحدهما انه اذا استاجر من يحفر
له معدن فانسقط عليه فقتله فهو جبار ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله البئر جبار والعجم اجبار
والثاني انه لا زكاة فيه ويؤيد هذا القول اقتراحه بقوله وفي الركا زكاة الخس ففرق بين المعدن والركا
فاوجب الخس في الركا لانه مال مجموع يؤخذ بغير كلفة ولا تعب واسقطها عن المعدن لانه
يحتاج الى كلفة وتعب في استخراجها والله تعالى أعلم اه قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه
عندهما والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الركا زكاة وانما هو دفن بوجه من دفن الجاهلية ما لم يطلب
بمال ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بمال وتكلف فيه كبير عمل فاصيب
مرة وأخطئ مرة فليس بركا قال في المسوى هو أظهر اقوال الشافعي في تفسير الركا زكاة قول
ان المعدن من الركا والركا زكاة عليه ابو حنيفة والمراد بالركا زكاة في الركا زكاة قول
هو الذين الجاهلي من النقد واما الاسلام فان علم مالكه فله والا فلقطة وانما عليه لو اجد
وتجب فيه الزكاة اذا وجد في موان أو ملك احياء فان وجد في ملك شخص فليس شخص اوفى
مسجدا وأشار فلقطة قال مالك المعدن بمنزلة الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع يؤخذ
منه اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر
ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول قلت وبه قال الشافعي في أظهر اقواله ولم يوجب في غير
الذهب والفضة وقال الشافعي في حديث معادن القليلة في قول آخر ليس هذا بما يشبه اهل
الحديث ولو ائتمروا لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاقطاعه وأما
الركا فليس حرورية عنه كذا روى عنه البيهقي في سننه أقول ولو كانت الزكاة مروية فليس
ذلك نصا في ربع العشر بل يحتمل معنيين آخرين أحدهما ما يؤخذ منه الخس وهو زكاة وهو
قول الشافعي والحصر بالنسبة الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول تؤخذ منه الزكاة
وهو قول جمع من المحدثين انتهى (ولا يجب فيما بعد ذلك) لعدم الإيجاب الشرعي والبقاء
نص البراءة الأصلية وقال ابو حنيفة الخس في كل جوهر سطع كالخشب والعاس أقول ان
إيجاب الزكاة في جميع المعادن وبما وزه ذلك الى صيد البر والبحر والمسلط والخطب والخشيش
كافعله كثير من المصنفين ليس بصواب لعدم وجود دليل يدل على ذلك والاصل في أموال
العباد التي قد دخلت في املاكهم بوجه من الوجوه المقضية للملك هو الحرمة ولا يجوز أخذ
نصيب منها الا بطيبة من نفس مالكها لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبته من نفسه والا كان أكلا
بالباطل ولانما كلوا أموالكم ينكم بالباطل والمسيق وجوب الخس في الفضة عن القتل
وفي معدن الذهب والفضة لما أخرجه البيهقي في حديث الركا زكاة قيل وما الركا
يارسول الله قال الذهب والفضة التي خلقت في الارض يوم خلقت وهو وان كان في اسناده
سعيد بن أبي سعيد المقرئ فهو لا يقصر عن صلاحية حديثه للتقريب فليعلم (ومصرفه) أي
مصرف الزكاة عند الشافعي ومصرف خمس النبي عند أبي حنيفة (من في قوله تعالى واعلموا
انما أغنمتم من شيء الاية) فان الله خمسها وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن
السبيل وكفى بهادليا على ذلك وفي نسخة الله بالغة بوضع سهم الرسول صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم بعد في مصالح المسلمين الا هم فالاهم وسهم ذوي القربى في بني هاشم وبني المطلب

النفير منهم والفني والذكروا لشيء وعندي أنه يجزئ الامام في تعيين المقادير وكان عمر رضي الله تعالى عنه بندي في فرض آل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميت المال ويعين المدين منهم والتا كح وذا الحاجة وسهم البساي لصغير فقير لأب له وسهم الفقراء والمساكين لهم بقوض كل ذلك إلى الامام يجتهد في الفرض وتقديم الالههم فالاهم ويفعل ما أدى اليه اجتهاده ويقسم أربعة أخماسه في الفاتمين يجتهد الامام أولاً في حال الجيوش فن كان نقله أو فز بمصلحة المسلمين نقله وأما التي في مصرفه ما بين الله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إلى قوله ورؤف رحيم يليق قرأها عمر قال هذه استوعبت المسلمين فيصرفه إلى الالههم فالاهم ويتطرق في ذلك إلى مصالح المسلمين لا مصلحة الخاصة واختلقت كيفية قسمة التي في مكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أتاه التي وقسمه في يومه فأعطى الأهل حظين وأعطى الأعزب حظاً وكان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يقسم للحر والعبد يتوخى ككفاية الحاجة ووضع عمر الديوان على السوابق والحاجات فالرجل وقدمه والرجل وبلاؤه والرجل وعباله والرجل وحاجته والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يجعل على نه انما فعل ذلك على الاجتهاد فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته انتهى حاصله

• (كتاب الصيام) •

(حجب صيام رمضان) وهو ركن من أركان الدين وضروري من ضرورياته (لرؤية هلاله من عدل) لصيامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره للناس بالصيام لما أخبره عبد الله بن عمر أنه رآه أخرجه أبو داود والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه وأيضاً ابن حزم من حديث ابن عمر بلفظ ترى الناس الهلال فأخبرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه وأخرج أهل السنن وابن حبان والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث ابن عباس قال جاء اعرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني رأيت الهلال يعني ربه ان فقال أنشد أن لا اله الا الله قال نعم قال أنشد أن محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا غداً وأخرج الدارقطني والطبراني من طريق طاوس قال شهدت المدينة وبها ابن عمر وابن عباس فجاء رجل إلى واليها وشهد عنده عن رؤية هلال شهر رمضان فسأل ابن عمر وابن عباس عن شهادته فأمره ان يجيزه وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجاز شهادة واحد على رؤية هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الأقطار إلا بشهادة الرجلين قال الدارقطني فتقدمه حفص بن غمران إلى وهو ضعيف وقد ذهب إلى العمل بشهادة الواحد بن المبارك وأحمد بن حنبل والشافعي في أحد قوليه قال النووي وهو الأصح وذهب مالك والليث والأوزاعي والثوري إلى أنه يثبت إثبات واستدلوا به بيت عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وفيه فإن شهد شاهدان مسلمان فله ومروا فطره وأخرجه أحمد والشافعي وفي حديث أمير مكة الحرث بن حاطب قال عهد النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تسلك الرؤية فإن لم تروه شهد شاهد عدل نسكت بشهادتهم ما أخرجه أبو داود والدارقطني وقال هذا الإسناد متصل صحيح وغاية ما في الحديث ان مفهوم الشرط يدل على

عدم قبول الواحد ولكن أحاديث قبول الواحد أربع من هذا المفهوم وقد حققه الماتن رحمه الله في كتابه اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال ويؤيد وجوب العمل بغير الواحد الأدلة الله على قبول أخبار الأئمة على العموم إلا ما خصه دليل فحل النزاع مندرج تحت العموم بعد التنصيص عليه بما في حديث الأعرابي وما في حديث ابن عمر وأما التأويل باحتمال أن يكون قد شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم رجل قبل شهادة ابن عمر لو كان مجرد هذا الاحتمال فادعائي الاستدلال لم يبق دليل شرعي إلا أو أمكن دفعه بمثل هذا التأويل الباطل في المسوى اختلقوا في هلال رمضان فثبت بشهادة الواحد عليه أبو حنيفة وقيل لا بمن عدلين وعليه مالك والشافعي قولان ~~كما~~ المذهبين أظهرهما الأول ولا فرق عنده بين أن تكون السماء مصحبة أو مفقودة وقال أبو حنيفة في الصوم لا بد من جمع كثير وفي المالكية به إذا رآوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفتقر وهو من القليلة المستقبلة وفي الأنوار وإذا رآوا الهلال بالثلاثين يوم الثلاثين في الليلة المستقبلة (أو أكمال عدة شعبان) لحديث أبي هريرة في الضمير وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فاصوموا عدة شعبان ثلاثين والاحاديث في هذا المعنى كثيرة وفي الحجة البالغة لما كان وقت الصوم مضبوطا بالشهر القسري باعتبار رؤية الهلال وهو ثمانية ثلاثون يوما وتسعة وعشرون وجب في صورة الاستنباه أن يرجع الى هذا الأصل وأيضاً بما في الشرائع على الأمور الظاهرة عند الاميين دون التعمق والمجاسبات النجوية بل الشريعة واردة بالخال ذكرها وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا أمة أمية لا تكتب ولا تحسب انتهى (ويصوم ثلاثين يوماً ما لم يظهر هلال شوال قبل أكمالها) وجهه ما ورد من الأدلة الصحيحة أن الهلال إذا غم صاموا ثلاثين يوماً كحديث أبي هريرة المذکور ومثله في صحيح مسلم من حديث ابن عمر من حديث ابن عباس عند أحمد والسنن والترمذي ومجمعه ومن حديث عائشة عند أحمد وأبي داود والدارقطني بإسناد صحيح وغير ذلك من الأحاديث وفيها التصريح بأكمال العدة ثلاثين يوماً في بعضها عدة شعبان وفي بعضها ما يفيد أنها عدة رمضان وفي بعضها الإطلاق وعدم التقييد بأحد الشهرين قال في الحجة قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شهر ابدل لا ينقصان رمضان وذو الحجة قبل لا ينقصان معا وقيل لا يتفاوتان بجزء ثلاثين وتسعة وعشرين وهذا الآخر أقدم بقواعد التشريع كانه أراد سد أن يخطئ في قلب أحد ذلك انتهى أقول يمكن أن يقال إن هذا الخبر من الشارع بعد دخول النقص في الشهرين المذكورين فما ورد عنه أنه يكون الشهر تسعة وعشرين عام شخص بالشهرين المذكورين وما ورد في خصوص شهر رمضان محمول على أنه قد يكون تسعة وعشرين فيمكن أن يقال فيه أن ذلك انما هو باعتبار ما ظهر للناس من طلوع الهلال عليهم وفي نفس الأمر ذلك الشهر هو ثلاثون يوماً قال بعض المحققين التكليف الشهري علق معرفة وقت رؤية الهلال دخولا وخروجاً أو بأكمال العدة ثلاثين يوماً فهل في الأكوان أوضح من هذا البيان والتوقيت في الأيام والشهور بالحساب للمنازل القمرية عدة باتفاق الأمة انتهى أقول إن الرؤية التي اعتبرها الشارع في قوله صوموا لرؤيته هي الرؤية الليلة لا الرؤية

النهارية فليست بمعتبرة سواء كانت قبل الزوال أو بعده ومن زعم خلاف هذا فهو عن معرفة المقاصد الشرعية بجراح واحد واحتجاج من احتج برؤية الركب الذين أخبروا النبي صلى الله عليه وسلم بأنهم رأوه بالأمس باطل كاحتجاج من احتج على وجوب الاتمام بقوله تعالى ثم آتوا الصيام إلى الليل وكلا الدليلين لادلالة لهما على محل النزاع أما الأول فانهم إنما أخبروا عن الرؤية في الوقت المعتبر وذلك مرادهم بلفظ أمس كالا يخفى على عالم وأما الثاني فالمراد به وجوب اتمام الصيام إلى الوقت الذي يسوغ فيه الافطار تعيننا لوقته الذي لا يكون صوما بدونه والحاصل ان المجاهدة عن هذا القول الفاسد وهو الاعداد بقرينة الهلالينها راياباه الاضاف وان قال المتخذ ان الاعتبار بالرؤية وقد وقعت لحديث صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته والاعتبار بعموم اللفظ ونحو ذلك من المجادلات التي لا يجهل صاحبها الله غلط أو مغالط ولو كان هذا صحيحا لوجب الافطار عند كل رؤية للهلال في أي وقت من أوقات الشهر وهو باطل بالضرورة الدينية (واذا رآه أهل بلد لزمت سائر البلاد الموافقة) وجهه الاحاديث المصرحة بالصيام لرؤيته والافطار لرؤيته وهي خطاب لجميع الأمة فمن رآه منهم في أي مكان كان ذلك رؤية للجميع وهم وأما استدلال من استدلل بحديث كريب عند مسلم وغيره انه استعمل عليه رمضان وهو بالشام فرأى الهلال ليلة الجمعة فقدم المدينة فأخبر بذلك ابن عباس فقال لكنا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل الثلاثين أو نراه ثم قال هكذا أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وله ألفاظ فغير صحيح لانه لم يصرح ابن عباس بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرهم بأن لا يعملوا برؤية غيرهم من أهل الاقطار بل أراد ابن عباس انه أمرهم بالكمل الثلاثين أو يروه ظننا منه ان المراد بالرؤية رؤية أهل المثل وهذا خطأ في الاستدلال أوقع الناس في الخبط والخلط حتى تفرقوا في ذلك على غائية مذاهب وقد أوضع المسائل المقام في الرسالة التي سماها اطلاع أرباب الكمال على ما في رسالة الجلال في الهلال من الاختلال قال في المسوى لاختلاف في أن رؤية بعض أهل البلد موجبة على الباقي واختلفوا في لزوم رؤية أهل بلد أهل بلد آخر والاقوى عند الشافعي يلزم حكم البلد الاقرب دون البعيد وعند أبي حنيفة يلزم مطلقا وعلى الصائم النية قبل الفجر لحديث حفصة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من لم يسمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له أخرجه أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان وصحاحه ولا ينافي ذلك رواية من رواه ووقوفه على زيادة تعيين قبولها على ما ذهب اليه أهل الأصول وبعض أهل الحديث وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم وخالفهم آخرون واستدلوا بما لا تقوم به الحجة أما حديث أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أصبح صائما أن يتم صومه في يوم عاشوراء فغاية ما فيه ان من لم يتبين له وجوب الصوم الا بعد دخول النهار كان ذلك عذرا له من التيميت وأما حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل على بعض نسائه ذات يوم فقال هل عندكم من شيء فقالوا لا فقال فاني اذن صائم فذلك في صوم التطوع قال في المسوى قال الشافعي يشترط للارض التيميت ويصح النفل بينته قبل الزوال وقال أبو حنيفة يكفي في الارض والنفل ان ينوي قبل نصف النهار ولا بد في القضاء والكفارات من التيميت أقول وأما انه يجب تحديد النية لكل يوم فلا يخفى ان النية هي مجرد القصد

الى الشيء أو الارادة من دون اعتبار أمر آخر ولا ريب ان من قام في وقت السهر وتناول طعامه وشربه في ذلك الوقت من دون عادة به في غير أيام الصوم فقد حصل له القصد المعتبر لان أفعال العقلاء لا تخاوس ذلك وكذلك الأساكين المظطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس لا يكون الامن قاصدا لصوم بالضرورة اذا لم يكن لهم عذر مانع عن الاكل والشرب غير الصوم ولا يمكن وجود مثل ذلك من غير قاصد الا اذا كان مجنوناً أو ساهياً أو ناسماً كن سنام يوماً كاملاً واذا تقرر هذا انجرّد القصد الى الصور قائم مقام تبين النية عند من اعتبر التبيين ويجرد الأساكين عن المظطرات وكف النفس عنها في جميع النهار يقوم أيضاً مقام النية عند من لم يعتبر التبيين ومن قال انه يجب في النية زيادة على هذا المقدار فليأت بالبرهان فان مفهوم النية لغة وشراً لا يدل على غير ما ذكرناه وهكذا سائر العبادات فان مجرد قصدھا كاف من غير احتياج الى زيادة على ذلك معلا يكفي في نية الوضوء بمجرد دخول المكان المعتاد لذلك والاستغفار بغسل الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة وكذلك في الصلاة يكفي الدخول في المهل الذي تقام فيه والتأهب لها والشروع فيها على الصفة المشروعة فان القصد والارادة لازمان لهذه الأفعال لعدم صدور مثل ذلك من العقلاء لمجرد اللعب والعيب

وه (فصل يطل بالاكل والشرب) به عدا الاخلاف في ذلك وأما مع النسيان فلا ينافي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما الله أطعمه وسقاه وفي لفظ الدارقطني باسناد صحيح فانما هو رزق ساقه الله اليه ولا قضاء عليه وفي لفظ آخر للدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من أنفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة واسناده صحيح أيضاً قاله الحافظ ابن حجر وأخرج الدارقطني من حديث أبي سعيد مر فوعا من أكل في شهر رمضان ناسياً فلا قضاء عليه قال ابن حجر واسناده وان كان ضعيفاً لكنه صالح للمتابعة فأقل درجات هذا الحديث بهذه الزيادة ان يكون حسناً فيصلح للاحتجاج به انتهى وقد ذهب الى العمل بهذا الجمهور وهو الحق ومن قائل هذه السنة بالرأى القاسد فراه رد عليه مضروب في وجهه (وهكذا)

(الجماع) لا خلاف في انه يطل الصيام اذا وقع من عامد وأما اذا وقع مع النسيان فبعض أهل العلم الحقه بمن أكل أو شرب ناسياً وتسل بقوله في الرواية الاخرى من أنفطر يوماً من رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وبعضهم منع من الاخلاق أقول افساد الصوم بالوط لا يعرف في مثل هذا خلاف وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان الجماع في رمضان قال لتي صلى الله عليه وسلم هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان فأمر بكفارة وفي رواية لاني داود وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال له وصي يوماً مأكلة وهذه الزيادة مروية من أربع طرق يقوى بعضها ويدل على تحريم الوط للصائم واجبا مفهوم قوله سبحانه أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم (والتي معدا) لحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ذرعه التي فليس عليه قضاء ومن استقاء عدا فليقض أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والدارقطني والحاكم وصححه وقد حكى ابن المنذر الاجماع على ان تعمد التي يفسد الصيام وفيه نظر فان ابن مسعود وعكرمة

وربيعة قالوا انه لا يفسد الصوم سواء كان غايه أو مستخضر جاملا يرجع منه شيء باختياره
 واستدلوا بحديث ثلاث لا يضرن التي هو الجماع والاحتلام أخرجه الترمذي من حديث أبي
 سعيد وفي اسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف وعلى فرض صلاحيته للاستدلال فلا
 يعارض حديث أبي هريرة لأن هذا مطلق وهذا مقيد بالعمد أقول حديث أبي هريرة المتقدم
 هو في عدة من كتب الحديث وله طرق مختلفة فتمض معها للاستدلال وفيه الفرق بين المتعمد
 للقي وغير المتعمد ولا يعارض هذا حديث أبي سعيد المتقدم لأنه عام يخص به حديث الفرق
 بين المتعمد وغير المتعمد فيكون معناه أن التي إذا وقع من غير اختيار الصائم بل ذرعه كان
 غير مضر وهذا الجمل لا يمتنع ويؤيده حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال فأنظروا فان بعض
 الحفاظ فسره بأنه استقام والمراد بالاستقام تعمد التي كما صرح به أهل العلم (ويحرم الوصال)
 لنبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذلك كافي حديث أبي هريرة وابن عمر وعائشة وهو في
 الصحيحين وغيرهما وفي الباب أحاديث (وعلى من أفطر عدا كفارة ككفارة الظهار) لحديث
 الجماع في رمضان فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هل تجد ما تفرقه قال لا قال
 فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم سبعة مسكينا قال لا ثم
 أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعرفه عرفا قال تصدق بهذا قال فهل على أفطرنا ما بين
 لا بقيا أهل بيت أحوج منا فضعف الحديث صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى بدت نواجذه
 وقال اذهب فأطعمه أهلا وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة وقد قيل
 ان الكفارة لا تجب على من أفطر عدا بأى سبب بل بالجماع فقط ولكن الرجل انما جامع
 امرأته فليس في الجماع في شهر رمضان الا ما في الاكل والشرب ليكون الجميع حلالا لم يحرم الا
 أعارض الصوم وقد وقع في رواية من هذا الحديث ان رجلا أفطر وليه كراجم أقول اذا ورد
 ما يدل على وجوب مثل كفارة الظهار وورد ما يدل على انه يجزى أقل منها كان ورود الأقل
 رخصة لمن لا يجد مثل كفارة الظهار وهذا ظاهر لا يس فيه (ويندب تعجيل الفطر وتأخير
 السهور) لحديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يزال النائم بخير
 ما بهلوا الفطر وهو في الصحيحين وغيرهما عن أبي ذوان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا يزال أمي بخيرا آخر السهور واهلوا الفطر أخرجه أحمد وفي اسناده سليمان بن عثمان
 قال أبو حاتم مجهول وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت انه كان بين نسوة
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودخلوا في الصلاة قد رموا بقر الرجل فبين آية وفي الباب
 أحاديث كثيرة

ه (فصل يجب على من أفطر لصدر شرعي أن يتخلى) كالسافر والمريض وقد صرح بذلك
 القرآن الكريم فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر وقد ورد في الحائض حديث
 معاذة عن عائشة وقد تقدم ذكره والنساء مثلها (والفطر للمسافر ونحوه رخصة الآن يتخلى
 التلب أو الضعف عن الفاتل فعزعة) الاحاديث في ذلك كثيرة منها قوله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ان ثقت فصبم وان شئت فأنظر لاسأله حزة بن عمرو الاسدي عن الصوم في السفر وهو
 في الصحيحين من حديث عائشة وفيه دليل على نفويض الفطر في الصوم وعدمه الى المسافر

ومن جملة على صوم التطوع فلم يصب فانه عند أبي داود والحاكم وصححه انه قال ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأما حديث أنه قيل صلى الله عليه وسلم إن جماعة لم يفطروا في سفر من أسفاره فقال أولئك العصاة فذلك لانه صلى الله عليه وسلم قد كان أمرهم بالانظار في ذلك اليوم بخصوصه فسماهم عصاة لخالفة أمره لا مجرد الصوم في السفر وأما حديث ليس من البر الصيام في السفر وهو متفق عليه ففي رواية زادها النسائي في هذا الحديث عليكم برخص الله التي رخص لكم فاقبلوا فانتمصرح بالرخصة مشعر بأن الصوم عزيمة وهو المطلوب وأما ما روى باللفظ الصائم في السفر كالمفطر في الحضر فقد صحح جماعة من الحفاظ وقعه على عبد الرحمن بن عوف ولا جفة في ذلك وفي الصحيحين من حديث أنس كاننا سفر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يصب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وأخرج مسلم وغيره عن حمزة بن عمرو الأسدي أنه قال يا رسول الله أجد مني قوة على الصوم فهل علي جناح فقال هي رخصة من الله تعالى فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه وفي الصحيحين من حديث جابر قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر فرأى زحاما ورجلا قد غلما عليه فقال ما هذا فقالوا صائم فقال ليس من البر الصوم في السفر وأخرج مسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد قال سافرنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى مكة ونحن صيام قال فقلنا من لا يفطر قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنكم قد قدوتهم من عدوكم والفطر أقوى لكم فكانت رخصة ففطن من صام ومن آمن أن يفطر ثم زنا من لا يفطر فقال أنكم مصبوعو عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت عزيمة ثم أقدموا يتناصوم بعد ذلك لسمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في السفر وقد ذهب إلى كون الصوم رخصة في السفر الجمهور وروى عن بعض الظاهريه وهو محكي عن أبي هريرة أن الفطر في السفر واجب وأن الصوم لا يجزئ والمراد بنحو المسافر الحلي والمرضع لما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث أنس بن مالك الكعبي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله عز وجل وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحلي والمرضع الصوم (ومن مات وعليه صوم صام عنه وليه) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه وقد زاد البرزاقط أن شاء قال في جمع الزوائد وأسناده حسن وبه قال أصحاب الحديث وبعض الشافعية وأبو ثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل قال البيهقي في اختلافات هذه السنة ثابته لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها وذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب صوم الولي عنه وليه وقال في الحجة ولا اختلاف بين قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من مات وعليه صوم صام عنه وليه وقوله فيه أيضا فليطعم عنه مكان كل يوم مسكنا اذ يجوز أن يكون كل من الأمرين مجزئا قال ابن القيم في اعلام الموقعين رخص عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من مات وعليه صيام صام عنه وليه فطائفة جلت هذا على عمومها وإطلاقه وقالت يصام عنه التذرع والقرض رأيت طائفة ذلك وقالت لا يصام عنه تذر ولا نرض وفصلت طائفة فقالت يصام التذر دون الترض الأصلي وهذا قول ابن عباس وأصحابه والأمام أحمد وأصحابه وهو الصحيح لان فرض الصيام جار مجرى الصلاة فكلاهما صلى أحد عن أحد ولا يصلم

أحد عن أحد فكذلك الصيام وأما النذر فهو التزام في النعمة بمنزلة الذين فيقبل قضاء الولي
له كما يقضى دينه وهذا محض الفقه وطرد هذا أنه لا يجمع عنه ولا يركب عنه إلا إذا كان معذورا
بالتأخير كما يطعم الولي عن أفطر في رمضان لعدو فاما المقطر من غير عذو وأصلا فلا يتقعه أداء
غيره عنه لقراءتض الله تعالى التي فرط قيم او كان هو المأمور به ابتلاء وامتحان ادون الولي فلا
يتقعه نوبة أحد عن أحد ولا اسلامه عنه ولا أداء الصلاة عنه ولا غيرهما من فرائض الله تعالى
التي فرط فيها حق مات والله تعالى أعلم أقول الظاهر والله أعلم انه يجب على الولي أن يصوم
عن قريه الميت إذا كان عليه صوم سواء أوصى أو لم يوص كما هو مدلول الحديث ومن زعم
خلاف ذلك فليأت بحجة تدفعه (والكبير العاجز عن الاداء والقضاء يكفر عن كل يوم باطعام
مسكين) لحديث سلمة بن الاكوع الثابت في الصحيحين وغيرهما قال لما نزلت هذه الآية وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين كان من أراد أن يفطر يقضى حتى نزلت الآية التي
بعدها فتسخت وأخرج هذا الحديث أحمد وأبو داود عن معاذ بن عمار أنه قدم وزاد ثم أنزل الله
لئن شئتم لنفكنكم الشهر فليصمه فثبت الله صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض
والمسافر وأثبت الاطعام للكبير الذي لا يستطيع الصيام وأخرج البخاري عن ابن عباس أنه
قال ليست هذه الآية منسوخة في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما
فيبعضهما مكان كل يوم مسكينا وأخرج أبو داود عن ابن عباس أنه قال أثبت للعبلى والمرضع
أن يفطرا ويطعما كل يوم مسكينا وأخرج الدارقطني والحاكم وصححه عن ابن عباس أنه
قال رخص للشيخ الكبير أن يفطر ويطعم عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه وهذا من ابن
عباس تفسير لما في القرآن مع ما فيه من الاشعار بالرفع فكان ذلك دليلا على ان الكفاية هي
اطعام مسكين عن كل يوم أقول لم يثبت في الكفاية على من لم يطق الصوم شيء من المرفوع
في شيء من كتب الحديث وليس في الكتاب العزيز ما يدل على ذلك لان قوله تعالى وعلى
الذين يطيقونه فدية طعام مسكين ان كانت منسوخة كما ثبت عن سلمة بن الاكوع عند أهل
الامهات فكأنها كانت في أول الاسلام فكان من أراد أن يفطر يقضى حتى نزلت الآية
التي بعدها وهي قوله تعالى لئن شئتم لنفكنكم الشهر فليصمه ومثله ذلك روى عن معاذ بن جبل
أنه أخرجه أحمد وأبو داود ومثله عن ابن عمر أخرجه البخاري فالمنسوخ ليس بجعة بلا خلاف
وان كانت محكمة كما رواه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها جواز ترك الصوم لمن كان مطيقا
غير معذور وجوب الفدية عليه وهو خلاف ما أجمع عليه المسلمون وأما قول ابن عباس
المقدم فكلام غير مناسب لمعنى الآية لانها في المطيقين لا يمين لا يستطيع أن يصوم كما قال
وكذلك ما رواه عنه أبو داود أنها أثبت للعبلى والمرضع فانه يدل على انها منسوخة فيما عداهما
فعلى كل حال ليس في الآية دليل على وجوب الاطعام على من ترك الصوم وهو لا يطيق وهو
على التزاع وإذا لم يوجد دليل في كتاب الله ولا في سنة رسوله فليس في غيرهما أيضا ما يدل على
ذلك فالحق عدم وجوب الاطعام وقد ذهب اليه جماعة من السلف منهم مالك وأبو ثور وداد
هكذا الأندلس على من حال عليه رمضان وعليه رمضان أو بعده ولم يقضه لانه لم يثبت في ذلك
شيء صريح رفته وغاية ما فيه آثار عن جماعة من الصحابة من أقوالهم وليس بجعة على أحد ولا

فبعد اقامتهم أحد من عباده والبراة الأصلية مستحبة فلا يسقط عنها الا نال صحيح وقد ذهب
الى هذا النخعي وأبو حنيفة وأصحابه وأما التفریق في قضاء رمضان فقد أخرج الدارقطني من
حديث ابن عمر أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قضاء رمضان فقال ان شأفركم وان
شأنا بعد وفي استناده سفيان بن بشر وقد ضعفه بعضهم وقال ابن الجوزي ما علمنا أحدًا من
فيه ثم صحح الحديث ويؤيد ما دل عليه هذا الحديث من التخصيص قوله تعالى فعدة من أيام أخر
وهذه العدة تصدق على ما كان يحقها ومثقاله لا يحصل من كل واحد منها علة والبراة
الأصلية فاضية بعدم التعبد بها هو أشق ما يصدق عليه معنى الآية دون ما هو أخف وأما
ما يروى من أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان عليه صوم من رمضان فليسرده ولا
يقطعه كما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة في استناده عبد الرحمن بن ابراهيم بن
العاصي وقد ضعفه جماعة من الأئمة وقال البيهقي لا يصح وأنكره أبو حاتم على عبد الرحمن
وأما ابن القطان فقال لم يأت من ضعفه بحجة انتهى ولكن مع ذلك لا ينهض للتقل عن مجرد
البراة الأصلية فمضاعفها

• (باب صوم التطوع) •

(يستحب صيام من شوال) حديث من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذا نصيب
الدهر أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي أيوب وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة والسر
في مشروعيته أنها غزوة السنن الرواتب في الصلاة تكمل فائدة بها بالنسبة الى آخر جملة تتأتم
فائدة بها سم وانما يخص في بيان الفضيلة التشبيه بصوم الدهر لان من القواعد المقررة ان
الحسنة بعشر أمثالها وهذه الستة يتم الحساب انتهى أقول ظاهر الحديث انه يكفي صيام
ست من شوال سواء كانت من أولها أو من أوسطها أو من آخره ولا يشترط ان تكون متصلة به
لأفاسل بينها وبين رمضان الا يوم الفطر وان كان ذلك هو الاوّل لان الاتباع وان صدق على
جميع الصور فصدقه على الصورة التي لم يقص فيها بين رمضان وبين الست الا يوم الفطر الذي
لا يصح صومه لاشك انه أولى وأما انه لا يحصل الاجر الا ان فعل كذلك فلا لان من صام ستاً من
آخر شوال فقد أصبح رمضان بصيام ست من شوال بلا شك وذلك هو المطلوب (وتعذى الحجة)
لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حديث حفصة عند أحمد والنسائي قالت أربع
لم يكن يدهن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيام عاشوراء والعشر وثلاثة أيام من
كل شهر وأخرجه ابوداود بلفظ كان يصوم تسع ذي الحجة ويوم عاشوراء وثلاثة أيام من كل شهر
وأول اثنين من الشهر والحجس وقد أخرجه مسلم عن عائشة أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم صام في العشر قط وفي رواية يصوم العشر قط وعدم رؤيتها وعلمها
لا يستلزم الهدم وأكدا التسع يوم عرفة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي قتادة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبله وصوم يوم
عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) أما صيام شهر (محرم) فلحديث أبي هريرة عنه وسلم وأحد وأهل
السنن انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل أي الصيام بعد رمضان أفضل فقال شهر الله المحرم
وأكد يوم عاشوراء لما ورد فيه من الأحاديث الثابتة في الصيحين وغيرهما من جماعة من

الحصاة الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صامه وأمر بصيامه ثم قال هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وأما صائم فمن شاء صام ومن شاء فليطو وقد تقدم أنه يكفر سنة ماضية وثبت في مسلم وغيره أنه لما أمر بصيامه قالوا يا رسول الله أنه يوم بعثكم اليهود والنصارى فقال إذا كان العام المقبل إن شاء الله صمنا التاسع فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قلت وعليه أهل العلم واستحب أكثرهم أن يصوم التاسع والعاشر وفي المالكية ويكره صوم يوم عاشوراء مفردا انتهى وفي الباب أحاديث أخرى أوردها الشيخ عبد الحق الحنفى الدعاوى فيما ثبت من السنة في أيام السنة أقول أما شهر المحرم فلا ريب أنه قد خصه دليل صحيح ناطق بأنه أفضل الصيام المتطوع به ولم يعارضه في هذه الأفضلية إلا ما قبل في صوم يوم عرفة وقد ذكر الجميع الماتن رحمه الله في شرح التتقى (وشعبان) لحديث أم سلمة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يصوم من السنة شهرا تاما إلا شعبان يصل به رمضان أخرجه أحدو أهل السنن وحسنه الترمذى وفي المعصين من حديث عائشة ما كان يصوم في شهر ما كان يصوم في شعبان كان يصومه الاقل لابل كان يصومه كله وفي لفظ ومما أئنه في شهر ما كرمته صياما في شعبان (والاثنين والخميس) لحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقرى صيام الاثنين والخميس أخرجه أحدو الترمذى وصححه والنسائى وابن ماجه وابن حبان وصححه وأخرج شعوه أبو داود من حديث أسامة بن زيد وأخرجه أيضا النسائى وفي أسناده مجهول مع أنه قد صححه ابن خزيمة وأخرج أحدو الترمذى من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعرض الاعمال كل اثنين وخميس فأحب أن تعرض على وأناصم وفي صحيح مسلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن صوم يوم الاثنين فقال ذاك يوم ولدت فيه وأُزِلَ على نبيه (وأيام البيض) لحديث أبي قتادة عنده مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا أصيام الدهركاه وأخرج أحدو النسائى والترمذى وابن حبان وصححه من حديث أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا صمت من الشهر ثلاثة تصم ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة وفي الباب أحاديث قال في الحجة بالافسة وقد اختلفت الرواية في اختيار تلك الأيام فوردنا بأذو الخ وورد كان يصوم من الشهر السبت والاحد والاثنين ومن الشهر الاثنى الثلاثة والأربعاء والخميس وورد من غرة كل شهر ثلاثة أيام وورد أنه أمرهم سبعة ثلاثة أولها الاثنين والخميس ولكل وجه انتهى (وأفضل التطوع صوم يوم وانطار يوم) لحديث عبد الله بن عمرو في المعصين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت فأتى أقوى من ذلك فلم يزل يرفعني حتى قال صم يوما وانطر يوما فإنه أفضل الصيام وهو صوم أخى داود عليه السلام قال في الحجة بالافسة واختلف سقى الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوما ويفطر يوما وكان عيسى عليه السلام يصوم يوما ويفطر يومين أو أياما وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك أن الصيام ترياقي

والترىاق لا يستعمل الا بقدر المرض وكان قوم نوح عليه السلام شديدي الاخرجة حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذاق قوت ورزاقه وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان لا يقرأ الا في وكان عيسى عليه السلام ضيقاً في بدنه فارغاً لا أهل له ولا مال فاختر كل واحد ما يناسب الحال وكان نينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارفاً بوائد الصوم والانظار مطلعاً على حرازه وما يناسبه فاختر بحسب مصلحة الوقت ما شاء (ويكره صوم الدهر) لحديث عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا صام من صام الا بد وهو في الصحيحين وغيرهما وأخرج أحمد وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي وابن أبي شيبة من حديث أبي موسى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا أو قبض كفه ولفظ ابن حبان ضيقت عليه جهنم هكذا وعقد تسعين ورباً لرجل الصحيح وهذه الاحاديث من أعظم الأدلة الدالة على ان صوم الدهر مخالف لهدي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لانه نزل صوم صائم الدهر منزلة العدم في الحديث الاول وفي رواية لا صام من صام الدهر ولا أفطر ولا يصوم لابن عمر ولا أراد أن يصوم الدهر وقال له لا تفعل وقال لما بلغه عن المتكافئين في العبادة أنهم سألوا عن عبادته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه فقال أحدهم أصوم ولا أفطر وقال الثاني أقوم ولا أنام وقال الثالث لا أتكلم النساء فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما أنا فأصوم وأفطر وأقوم وأنام وأقضي النساء في رغب عن سنتي فليس مني وأما تقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لجزية ابن عمر ولما قال له يا رسول الله اني أسرد الصوم فأصوم في السر قال ان شئت كما أخرجني الشيطان وغيرهما فليس فيه دليل على صوم الدهر لان السرد يصديق بصوم أيام متتابعة وان كانت بعض سنة فضلاً عن أكثر منها ومن جملة الوعيد لمن صام الدهر حديث أبي موسى المتقدم وهذا وعيد شديد ومن زعم انه ترغيب في صوم الدهر فلم يصب (وافراد يوم الجمعة) لحديث جابر في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن صوم يوم الجمعة وفي رواية أن يفر بصوم وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة لا تصوموا يوم الجمعة الا قبله يوم أو بعده يوم وفي لفظ مسلم ولا تخصوصوا بالجمعة بقسام من بين الديالي ولا تخصوصوا يوم الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون في صوم يصومه أحدكم وفي الباب أحاديث قال الشافعي يكره افراد الجمعة وفي العالم كبره يستحب صوم يوم الجمعة بانفرادها قول الاحاديث الواردة بالنهي عنه وحقيقة النهي التحريم اذا لم يصم يوم قبله ولا يوم بعده وما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من انه كان يصومه لا يصلح لعله قرينة صارفة لوجهين الاول انه لم يقل انه كان يصومه منعرداً بل الظاهر انه كان يصومه على غير الصفة التي نها عنها الثاني ان فعله لا يعارض قوله الخاص بالامة كما تقرر في الأصول وعلى فرض عدم الاختصاص لقوله بالامة بل مثوله له ولهم فهو مختص لمن العموم وذلك لا يصلح قرينة صارفة للنهي عن معناه الحقيقي (ويوم السبت) لحديث المعاذ بنت بسر عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والعباسي والبيهقي وصححه ابن السكن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تصوموا يوم السبت الا فيما افترض عليكم فان لم

يحد أحاديثكم الاعود عنب أو لحاء شجر فليضعه (ويحرم صوم العبدن) لحديث أبي سعيد
 في الصعيين وغيرهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى عن صوم يومين يوم
 الفطر ويوم النحر وقد أجمع المسلمون على ذلك (وأيام التشريق) لنهي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم عن الصوم فيها كما ثبت ذلك من طريق جماعة من الصحابة وقد مر أدانيه المسان في شرح
 المنتقى (واسم بالرمضان يوم أو يومين) لحديث أبي هريرة في الصعيين وغيرهما قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين الا
 أن يكون رجل كان يصوم صوما فليصمه ويؤيده حديث أبي هريرة أيضا عند أصحاب
 السنن وصححه ابن حبان وغيره مر فوعا بالفظ اذا اتصف شعبان فلا تصوموا وفي الباب أحاديث
 والخلاف طويل مبسوط في المطولات أقول وما زال الخلاف في هذه المسئلة من عصر الصحابة
 الى الآن وقد صارت مركزا من المراكز التي يتغالى الناس في أمرها انا وبقيا ولم يخرج أحد
 منهم بان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصومه وأما ما احتجوا به من العمومات
 الدالة على مشروعية مطلق الصوم واستصحابه فمن قول بوجوبه أو نقول هي مختصة بأحاديث
 أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالصوم لرؤية الهلال والافطار لرؤية أو كمال العدة كما
 صح في جميع دواوين الاسلام وبأحاديث نهيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تقدم رمضان
 يوم أو يومين وهو في الصحيح بل ورد النهي عن صوم النصف الاخير من شعبان وقال عمران
 صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم وهو صحيح بل قال ابن عبد البر لا يختلفون في رفعه ولعل
 مرادنا من حكم الرفع لأن القائل له هو النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا اذا لم يصلح
 لتخصيص العمومات لم يصلح لمخصص قط ومن نظر الى ما يقع من عوام المساكين بل ومن بعض
 خواصهم في هذه الاعصار من التعارض على الصوم والافطار مجرد الشكوك والظلمات التي
 هي عن الشريعة بعزل قضى العجب وبكى على الدين وانتظر القيامه

• (باب الاعتكاف) •

(ينسرح) لا خلاف في مشروعية الاعتكاف وقد كان يعتكف النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم في العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي
 هريرة (ويصح في كل وقت في المساجد) لأنه ورد الترغيب فيه ولم يأت ما يدل على أنه يختص
 بوقت معين وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال كنت نذرت في الجاهلية أن اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال فأوف بذكرك وأما كونه
 لا يكون الا في المساجد فلان ذلك هو معنى الاعتكاف شرعا اذ لا يسمى من اعتكف في غيرها
 معتكفا وإنما قد ورد ما يدل على ذلك كحديث لا اعتكاف الا في مسجد جماعة أخرجه ابن أبي
 شبة وسعيد بن منصور ومن حديث حذيفة قال في المسوى الاعتكاف جائز في كل مسجد فان لم
 يكن المسجد جامعاً فالظهور للجمعة واجب عليه فاذا خرج يطل اعتكافه عند الشافعي
 فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تطوعا ولا يطل عند أي حنيفة كما لو خرج لقضاء
 الحاجة أقول لا ريب ان معنى الاعتكاف الشرعي لا يحصل الا اذا كان في المسجد ولهذا لم
 تختلف الامة في اعتبار ذلك الاما يروى عن محمد بن عمر بن لبابة المالكي أنه أجاز في كل مكان

وانما اختلفوا هل يجزى الاعتكاف في كل مسجد أم في الثلاثة المساجد فقط أم في المسجد الحرام فقط والظاهر انه يجزى في كل مسجد قال تعالى وأنتم عاكفون في المساجد ولا حجة في قول عائشة ولا في قول حذيفة في هذا الباب (وهو في رمضان كدسماني العشر الاواخر منه) أفضل وأكدر لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يعتكف فيها ولم يرد ما يدل على توقيته يوم أو أكثر ولا على اشتراط الصيام الامن قول عائشة وحديث تذر عمر المنة دم برده وكذلك حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على المعتكف صيام الا ان يحمله على نفسه أخرجه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد وروح الدارقطني والبيهقي وثقه وبالجملة فلا حجة الا في الثابت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يثبت عنه ما يدل على انه لا اعتكاف الا بصوم بل ثبت عنه ما يخالفه في تذر عمر وقد روى أبو داود عن عائشة من فوعا من حديث ولا اعتكاف الا بصوم ورواه غيره من قوله وروح ذلك الحافظ أقول اعلم ان كون الشيء شرطاً لشي آخر أو ركاه أو فرضه لا يثبت الا بدليل لانه حكم شرعي أو وضعي ولم يأت ما يدل على ان الاعتكاف لا يكون الا بصوم بل ثبت الترغيب منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاعتكاف ولم ينقل الينا انه اعتبر ذلك ولو كان معتبراً لكانه لازم لامة وأما اعتكافه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صومه فلا يستلزم ان يكون الاعتكاف كذلك لانه أمر اتفاق ولو كان ذلك معتبراً لكان اعتكافه في مسجده معتبراً فلا يصح من أحد الاعتكاف في غيره وانه باطل وأما قول عائشة المتقدم فظاهر هذا السبب ان لفظ ولا اعتكاف الا بصوم ليس من بيان السنة المذكورة في أول كلامها بل ابتداء كلام منها فقد أخرجه النسائي ولم يذكر فيه قولها من السنة وكذلك أخرجه أيضاً من حديث مالك وليس فيه ذلك وقال أبو داود وغيره عبد الرحمن ابن اعشى لا يقول فيه من السنة وجزم الدارقطني بأن القدر الذي من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه من دونها وكذلك رجع ذلك البيهقي كما ذكره ابن كثير في ارشاده وما يؤيد هذا حديث من اعتكف فوافق ناقه وكذلك حديث ليس على المعتكف صيام وفيه ما قال أرضحه الماتن رحمه الله في شرح المنتقى وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه اعتكف عشرة من شوال ولم ينقل عنه انه صامها بل روى عنه انه اعتكف العشر الاول من شوال ولا يخفى ان يوم القدر من جلتم وليس يوم صوم فالخلق عدم اشتراط الصوم في الاعتكاف لما تقدم ولما ثبت ان عمر سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنت تدرى في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام فقال أوفى بذلك وهو متفق عليه وفي رواية لمسلم يوم ما كان ليلة وما في الصحيحين أرجح مما في أحدهما اذا لم يكن الجمع وقد جمع ابن حبان وغيره بأنه تدرى اعتكاف ليلة ويوم وفي رواية أبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اعتكف وصم ولكن في مسنداه عبد الله بن زيد وهو ضعيف وقد ذكر ابن عدي والدارقطني انه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار وقال الحافظ في الفتح ان رواية من روى يوم ما شاءه واذا عرفت ما تقدم من عدم انتهاض ما احتجوا به على شرطية الصوم فالخلق الحقيقي بالقبول ان الاعتكاف يكون ساعة فما فوقها بل حديث من اعتكف فوافق ناقه يدل على انه يكون أقله لحظة محتطفة وهذا الحديث وان لم يكن صالحاً للاحتجاج به فالاصل عدم التقدير بوقت معين والدليل على مدعي

ذلك ثم كون اليوم المكامل شرطا للصوم لا يستلزم أن يكون شرطا للاعتكاف لانه يمكن
 الاعتكاف بعض اليوم مع الصوم لكل اليوم فالصوم شرطا للصوم لاشرط الاعتكاف على
 تسليم ان الصوم شرط (ويستحب الاجتهاد في العمل فيها) لحديث عائشة ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم كان اذا دخل العشر الاواخر احيا الليل كله وايقظ أهله وشذ المنزروهو
 في الصبحين وغيرهما (وقيام ليلي القدر) لحديث أبي هريرة في الصبحين وغيرهما عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قام ليلة القدر ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وفي تعيين
 ليلة القدر احاديث مختلفة وأقوال جاوزت الادوين ذكرتها في هذا الاختتام شرح بلوغ المرام
 بالفارسية وقد استوفاهما الماتن في نيل الاوطار وفي حاشية الشفاء للماتن أقول في تعيينها
 مذاهب بطول تعدادها وقد بسطنا في شرح المنتقى فكانت سبعة وأربعين قولاً وذكر
 ادلتها وينت راجعها من مرجوحها ورجحت انها في أواخر العشر الاواخر لما ذكره هناك
 انتهى قال في الفية الباقية ان ليلة القدر ليلتان احدهما ليلة يفرق فيها كل أمر حكيم وفيه انزل
 القرآن جملة واحدة ثم تزل بعد ذلك فجما لجما وهي ليلة في السنة ولا يجب ان تكون في رمضان
 فم رمضان مظنة غالبية ليلها واتفق انها كانت في رمضان عند نزول القرآن والثانية يكون فيها
 نوع من اقشار الروحانية ويحيى الملائكة الى الارض فيستق المسلمون فيها على الطاعات
 فينبعا كس أنوارهم فيصليهم ويتقرب منهم الملائكة ويبتاع منهم الشياطين ويستجاب منهم
 أديعتهم وطاعاتهم وهي ليلة في كل رمضان في أواخر العشر الاواخر تتقدم وتتاخر فيها ولا يخرج
 منها من قصد الاولى قال هي في كل سنة ومن قصد الثانية قال هي في العشر الاواخر من رمضان
 وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرى رؤياكم قد توأمت في السبع الاواخر فمن
 كان متصراً فليصبرها في السبع الاواخر وقال أريت هذه الليلة ثم أنسيت او قدرا يتي أسجد
 في ماء وطين فكان ذلك في ليلة احدى وعشرين واختلاف العصابة تبع امكن على اختلافهم في
 وجدانها ومن ادعية من وجدها اللهم انك عفوتحب العفو فاعف عني وفي المسوى اختلفوا
 في ليلة هي ارجى والاخرى انها ليلة في أواخر العشرة الاخيرة تتقدم وتتاخر وقول أبي سعيد انها
 ليلة احدى وعشرين وقال المزني وابن خزيمة انها تنقل كل سنة ليلة جماعين الاخبار قال
 في الروضة وهو قوي ومذهب الشافعي انها لا تلزم ليلة بعينها وفي المنهاج ميل الشافعي الى انها
 ليلة الحادي والثالث والعشرين وعن أبي حنيفة انها في رمضان لا يدرى أية ليلة هي وقد
 تتقدم وتتاخر وعندهما كذلك الا انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر (ولا يخرج المعتكف الا
 لحاجة) لما ثبت من حديث عائشة في الصبحين عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان
 لا يدخل البيت الا لحاجة الانسان اذا كان معتكفاً وأخرج أبو داود عنها قالت كان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يمر بالمرضى وهو معتكف فيمر كاهوا ولا يعرج يسأل عنه وفي استناذه
 ليث بن أبي سليم قال الحافظ والصحیح عن عائشة من فعلها أخرجه مسلم وغيره وقال صح ذلك
 عن علي وأخرج أبو داود عن عائشة أيضاً قالت السنة على المعتكف أن لا يعود مريضاً ولا
 يشهد جنازة ولا يمس امرأه ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما يدم منه ولا اعتكاف الا
 بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وأخرجه أيضاً الترمذي وليس فيه قالت السنة قال أبو

داود وغيره عبد الرحمن بن ابي هاشم لا يقول فيه قالت السنة ورحم الله ارقطى بان القصد من حديث عائشة قولها لا يخرج وما عداه عن دونها قال في المسوى اتفق أهل العلم على ان المختص لا يخرج للغائط والبول ولا يقصد به اعتكافه ولا يخرج لاكل والشرب ويجوز له غسل الرأس وتزجيل الشعر وما في معناه وأكثرهم على انه لا يجوز له الخروج لعبادة المريض وصلاة الجنائز الا أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ما رواه بشرط في اعتكافه الخروج لشي من هذا اجازته أن يخرج عند الشافعي ولا يجوز عند أبي حنيفة كذا في شرح السنة

* كتاب الحج *

أقول الحج في اللغة القصد ففي قوله تعالى وقه على الناس حج البيت القصد لاجال فيه وأما قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم فهو أمر بالاعتناء به في أفعاله وأقواله والأمر بتقيد الوجوب فتكون المناسك التي ينهض على الله تعالى عليه وآله وسلم واجبة ولا يخرج عن الوجوب بمن الا ما خصه دليل وأما كونه لا يصح الحج إلا به على جميع المناسك أو يحتل باختلال بعضها فلا دليل على ذلك لأن الذي يؤثر عدمه في العدم هو الشرط لا الواجب وليس في أدلة مناسك الحج ما يقيد تأثير عدمه في عدم الحج إلا الوقوف بعرفة ولا ريب انه نسك من مناسك الحج يختص بجزية لا توجد في غيره من المناسك لحديث الحج عرفه من أدرك عرفه فقد أدرك الحج أخرجه أحمد وأصحاب السنن والحاكم والبيهقي وابن حبان من حديث عبد الرحمن بن زعيم الدؤلي وأخرج من تقدم ذكره من حديث عروة بن مضر من صلى معناه الصلاة يعني صلاة يوم النحر وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تمت به وقضى نفسه وصح هذا الحديث جماعة من الحفاظ كالحاكم والدارقطني وابن العربي وفي رواية من حديث عبد الرحمن المدركي من جاء عرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج وفي رواية لا يقيم ومن لم يدرك جماعة فلا حرج فيه هذه الروايات تدل على ان الوقوف بعرفة ركز من الأركان التي لا يتم الحج دونها وهما بحث وهو ان الاستدلال ببعض أفعاله على الوجوب وبهضها على التنبه بتمسك وكذلك القول بأن بعضها نسك وبعضها غير نسك والظاهر ان جميع أفعاله الصادرة عنه في حقه مناسك لأنه لم يبين لما ان التمسك هو هذا الفعل دون هذا ولكن لا بد ان تكون الاعمال مقصورة لذاتها كالأحرام والوقوف بعرفة والطواف والسعي ورمى الجمار لاما كان غير مقصود لذاته كما ثبت معنى لما إلى الرمي أو كان بسبب غير الحج كجمع الصلواتين في مزدلفة ونحو ذلك وقد زعم الجلال في ضوء النهار ان من زعم ان حجته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحمل بين يديه فقد أسرف في الجهل قال لأن اسم الحج ومسماه ظاهراً ثم قال ان تلك التي فعلها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفعاله هي أفعال وهي لا تدل على الوجوب حتى يعلم انه فعلها على وجه الوجوب والأفعال الظاهر القربة فقط وهي لا تستلزم الوجوب ولا الشرطية انتهى وإليه لم يحظر ما حال تحرير هذا البحث حديث خذوا عني مناسككم وهو حديث صحيح في مسلم وغيره ولا ريب انه يقيد وجوب مناسك الحج كما قلنا (يجب على كل مكلف مستطيع) لنسك الكتاب العزيز وقه على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً وعليه إجماع الأمة قالوا الحج فريضة محكمة يصح كثرها وحدها وقالوا الحرام المكلف القادر اذا وجد الزاد

والراحلة وأمن الطريق يلزمه الحج كذا في المسوى أقول حديث تفسيره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للسبيل بالزاد والراحلة فيه مقال ولكنه قد روي من طريق جماعة من الصحابة وفي جميع الطرق علل لا تنفع تقوية بعضها البعض ويشتمن بعضها حديث من وجد زادا وراحلة وهو مروي من طريق ثلاثة من الصحابة وفي جميعها مقال فالخاسل ان مجموع ما ورد في تفسير السبيل بالزاد والراحلة وترتيب الوجوب عليها يقتضى للاحتجاج به على ذلك فلا وجوب على من لم يجد الراحلة كما انه لا وجوب على من لم يجد الزاد ولا وجه لقهر السبيل على الزاد والراحلة بل السلامة من المرض والامن هما من السبيل وكذلك المحرم للمرأة أنه لا دليل على ذلك ثم التحقيق ان الشروط تنقسم الى قسمين شرط يتعلق بالفعل وشرط يتعلق بالفعل فالاول يتوقف عليه تعلق الخطاب به والثاني يتوقف عليه كونه مطلوباً من فاعله والاول ايضاً هو الذي يقال له شرط الايجاب وشرط الطلب والثاني هو الذي يقال له شرط الواجب وشرط المطلوب وايضاح هذا ان التكليف والاسلام والحريية شروط متعلقة بالفعل والزاد والراحلة والامن والمحرم شروط متعلقة بالفعل فجعل بعض شروط الفعل للوجوب وبعضها للملاد غير موافق لعقل ولا نقل وأنت خير بان المرأة منية عن السفر بدون محرم كاثبت انتهى عن ذلك في الصحيح ولم يثبت انتهى عن الحج لمن لم يجد الراحلة مثلاً بل كان الايجاب متعلقاً بوجودها وهذا يقتضي أن تحصيل المحرم أهم من تحصيل الراحلة لان السفر بدون محرم حرام كما يقتضيه انتهى بحقيقته وكما به ضيقه لفظاً لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر ثلاثة أيام أو يوماً أو ليلة أو بريداً بدون محرم على اختلاف الروايات ولم يرد ما يدل على تحريم السفر بدون الراحلة فاجب الوجب الحج على من مات ولها زاد وراحلة وليس لها محرم دون من مات ولها زاد ومحرم وليس لها راحلة ليس بناسب فان فاقدة المحرم لم تستطع الى الحج سبيلاً فكافدة الراحلة وزيادة ومعنى كون الشيء شرطاً لتأديته شيء آخر ان التأديته بدونه لا تصح وهذا يعود الى شرط الصحة وهم لا يريدون هذا بل معنى شرط الاداء عندهم ان يكون المكلف قد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا التأديته وهي مشروطة بشرط وهذا اصطلاح قليل الثمرة غاية ما فيه ان من مات وقد كملت له شروط الصحة والوجوب ولم يبق الا شرط الاداء وجب عليه الايضاً بالحج وقد تقدم ما هو الحق في ذلك (فورا) حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعجلوا الى الحج فان أحدكم لا يدري ما يعرض له أخرجه أحمد وأخرج أحمد أيضاً وابن ماجه من حديث ابن عباس عن الفضل أو أحدهما عن الآخر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أراد الحج فليتعجل فانه قد يمر من المرض وتفصل الراحلة ونعرض الحاجة وفي اسناده اسمعيل بن خليفة العنسي أبو اسرائيل وهو صدوق ضعيف الحفظ وأخرج أحمد وأبو يعلى وسعيد بن منصور والبيهقي من حديث أبي امامة مرفوعاً عن لم يحبس مرض أو حاجة ظاهرة أو مشقة ظاهرة أو سلطان جائر فلم يحج فليتب عن شامه وديان شاه نصراً في اسناده لبيث بن أبي سليم وشريك وفيه ما ضعف وأخرجه الترمذي من حديث على مرفوعاً عن ملك زاد أو راحلة يبلغه الى بيت الله ولم يحج فلا علمه أن يموت نصراً يوماً أو يوماً وذلك لان الله تعالى قال في كتابه ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال الترمذي

والصليو يجنب النكاح على قول ثم يخرج الى عرفات ويكون فيها عشة عرفة ثم يرجع منها بعد غروب الشمس ويبعد دقة ويدفع منها قبل شروق الشمس فأتى معنى ويرى العتبة الكبرى ويسمى ان كان معه ويحلق أو يصير ثم يطوف للأفاضة في أيام منى ويسمى بين الصفا والمروة وللأفاضة أن يحرم من ميقات فان دخل مكة قبل الوقوف طاف للقدوم ورمل فيه ويسمى بين الصفا والمروة ثم بقي على أحرامه حتى يقوم بعرفة ويرى ويحلق ويطوف ولا رمل ولا سبي حينئذ والعمره أن يحرم من الحل فان كان آفاضا من الميقات فيطوف ويسمى ويحلق أو يقصر وبالحل فمعين نوع الحج بالنية ما تقدم في الوضوء وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل من أراد أن يهل بجمع وعمره فليهل ومن أراد أن يهل بجمع فليهل ومن أراد أن يهل بعمره فليهل قالت وأهل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحج وأهل به ناس معه وأهل معه ناس بالعمره والحج وأهل ناس بعمره وكنت فبين أهل بعمره وفي الضاري من حديث جابر ان اهللال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذي الحليفة حين استوت به راحلته وفي الصحيحين من حديث ابن عمر قال يذأؤكم هذه التي تسكبون فيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد ذي الحليفة وقد وقع الخلاف في الحل الذي أهل منه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على حسب اختلاف الروايات فمنهم من روى انه أهل من المسجد ومنهم من روى انه أهل حين استقلت به راحلته ومنهم من روى انه أهل لما عاشر في البيداء وقد جمع بين ذلك ابن عباس فقال انه أهل في جميع هذه المواضع فنقل كل راو ما سمع قال في حجة الباقين بين ابن عباس ان الناس كانوا يأتونه ارسالا فآخبر كل واحد بما رآه (والاول) أى التمتع (أفضلها) أى الأنواع الثلاثة واعلم ان هذه المسئلة قد طال فيها النزاع واضطربت بها الأقوال فمنهم من قال بان أفضل الأنواع القرآن لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرأنا على ما هو الصحيح وان كان قد ورد ما يدل على انه حج افراد الكس الاحاديث الصحيحة الناجية في الصحيحين وغيرهما من طرق عديدة مصرحة بأنه أهل بجمع وعمره فلو لم يردته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يدل على ان غير ما فعله أفضل مما فعله لكأن القرآن أفضل الأنواع لكنه ورد ما يدل على ذلك في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يا أيها الناس أحلوا قلوبكم لله سمى ففعلت كما فعلتم قال فأحلنا حتى وطئت النساء ففعلنا كما فعل الله الحلال حتى اذا كان يوم التروية وجعلنا مكة نظها أهلنا بالحج وثبت مثل ذلك في حديث جماعة من الصحابة بألفاظ منها والواستقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وجعلنا مكة عرة وقد ذهب الى هذا جمع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم كمالك وأحمد وهو الحق لأنه لا يمازى هذه الأدلة معارض وقد أوضح فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نوع التمتع أفضل من النوع الذي فعله وهو القرآن وقد أوضح الماتن جميع الأقوال وما احتج به كل فريق في شرح المتن والعبء الضعيف في شرح بلوغ المرام وكذلك أوضح المتن فيه ان حجة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانا قرأنا أقول قد روى الفسخ عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربعة عشر رجلا من الصحابة وأما قول أبي ذر فليس بحجة على أحمد لأنه رأى صحابي فيها الاجتهاد فيه مخرج والحاصل ان هذا البص يطول الكلام عليه جدا فنراهم العتور على الصواب فعليه

بشرح المتنق أو بالهدى النبوي المحافظ ابن القيم رحمه الله قال ابن القيم في اعلام الموقعين أفتى
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بجواز فسحهم الحج إلى العمرة ثم أفتاهم باستحبابه ثم أفتاهم بفعله
حقاً ولم ينسئهم شيء بعده وهو الذي ندين الله به أن القول بجوبه أقوى وأصح من القول
بالمنع منه وقد صرح عنه صحة لاشك فيها أنه قال من لم يكن أهدي فليل بعمره ومن أهدي
فليل بهج ثم مع عمرة أو ما مافعله هو فانه صرح عنه أنه قرن بين الحج والعمرة من بضع وعشرين
رواية عند ستة وعشرين نفساً من أصحابه ففعل القرآن وأمر بفعله من سابق الهدى وأمر
بفسحه إلى التمتع من لم يسق الهدى وهذا من فعله وقوله كانه رأى عين وبالله التوفيق فان
قيل كيف وقع اختلاف بين الصحابة رضي الله تعالى عنهم في صحة حجة صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وهي حجة واحدة وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قصة واحدة قلت
قال القاضي عياض قدأكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث فنجد من يحد منصف ومن مقصر
متكلف ومن مطيل مكتر ومن مقتصر مختصر قال وأوسعهم في ذلك نفاً أبو جعفر المحاذي
الحنفى فانه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضاً أبو جعفر الطبري ثم أبو
عبد الله بن أبي صفرة ثم المذهب والقاضي أبو عبد الله بن المرباط والقاضي أبو الحسن بن الفصاح
البغدادي والمحافظ أبو عمر بن عبد البر وغيرهم قال القاضي عياض وأولى ما يقال في هذا
على ما خصناه من كلامهم واختارناهم من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأنشبه بمساق
الأحاديث أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة للدليل
على جواز جميعها ولو أمر به واحد لكان غير يظن أنه لا يجوز أن يضيف الجميع إليه وأخبر كل
واحد بما أمر به وأباحه ونسبه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما ما أمر به وأما
لتأويله عليه انتهى أقول اتخذوا كثر المختلفون في أفضل الأنواع نوع حجة صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لأنهم يقولون أن النوع الذي اختاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لنفسه لا يكون
الافاضل ولا سها والتبعية كانت عن وصي من الله عز وجل كما في حديث أنه نزل جبريل فقال
قل لبيك بحجة وعمرة وقد اختلف في نوع حجة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحق أنها قرآن
كما قررنا الماتر ذلك في شرح المتنق ولكنه قال بعد ذلك لو استقبلت من أمرى ما استدرت
ما سقت الهدى ولعلها عمرة يعنى كما فعل أصحابه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أمره
وهذا الحديث متفق على صحته كما تقدم فدل على أن التمتع أفضل من القران بلا ريب ولا
اعتبار بقول من قال أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما قال ذلك تطييباً للقلوب أصحابه
حيث جواز التمتع لعدم الهدى لأن المقام مقام تشرية لا مقام جبر خواطر وتطبيب قلوب
فالحق أن التمتع أفضل وأما أنه متعين لا يجوز غيره كما رجحه ابن القيم رحمه الله وأطال الكلام في
تقريره فلا قال في التكميل اختلفوا في نسك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان
مفرد الحج أو قارناً ومقتعاً سابق الهدى ووجه التطبيق أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم حين جمع الناس وخرج من المدينة المنورة إلى مكة المظلمة كان لا يسرى إلا الحج فلما
بات بذي الحليفة في العقيق أمر بالقران فقال لبيك بحجة وعمرة فادخل مكة ونذرك حجة الله
العرب أن العمرة في أشهر الحج من أجزأ النجور وعرف أنه في آخر عمره ولا يبعث إلى قابل

أراد رد هذا الوهم بأبلغ وجه فأمر الناس بفسخ أحرام الحج وجهه عمره وقال لو أسست قبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى وأحلت مع الناس كما حلوا فكان مفردا بحسب ابتداء النية والشبهة قارنا بحسب تليين من العقيق حيث أمر صلى في هذا الوادى المباركة وقل عمره في حجة وكان مقتضا سائق الهدى بحسب الهمم والرغبة ولم ينقل تجسيد الأحرام الحج يوم التروية ثم عرف تجسيد التلبية عند انشاء السفر الى عرفه من منى فكان قارنا حقيقة مفردا في أول الأمر متمتعاً آخره انتهى قال في المسوى والتحقيق في هذه المسئلة أن العصابة لم يختلفوا في حكاية ما شاهدوا من أفعال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أنه أحرم من ذى الحليفة وطاف أول ما قدم وسعى بين الصفا والمروة ثم خرج يوم التروية الى منى ثم وقف بعرفات ثم بات بمزدلفة ثم وقف بالمسعى ثم رجع الى منى ورمى وشرى وحلق ثم طاف طواف الزيارة ثم رعى الجمار في الأيام الثلاثة وإنما اختلفوا في التعبير عما فعل باجتماعهم وآرائهم فقال بعضهم كان ذلك حجاً مفرداً وكان الطواف الأول لا قدوم والسعى لأجل الحج وكان بقاؤه على الأحرام لأنه قصد الحج وقال بعضهم كان ذلك متمتعاً بسوق الهدى وكان الطواف الأول للعمرة كأنهم هو طواف القدوم والسعى بعده عمره وان كان للحج وكان بقاؤه على الأحرام لأنه كان متمتعاً بسوق الهدى وقال بعضهم كان ذلك قرناً والقران لا يحتاج الى طوافين وسعيين وهذا الاختلاف سبيل الاختلاف في الاجتهادات أما انه سعى تارة أخرى بعد طواف الزيارة سواء قيل بالتمتع أو بالقران فإنه لم يثبت في الروايات المشهورة بل ثبت عن جابر أنه لم يسع بعده انتهى قال النووي في شرح صحيح مسلم وأما أحرامه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بنفسه فأخذ بالانفصال فحرم مفرد الحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعاً فمناها أمر به وأما الروايات بأنه كان قارناً فأخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء أحرامه بل أخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتعلل من جهنم وقلبه الى عمرة بخالفة الجاهلية الامن كان معه هدى وكان هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومن معه هدى في آخر أحرامهم قارنين بمعنى انهم أدخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواسة لأصحابه وتأديسا لهم في فعلها في أشهر الحج لكونها كانت منكراً عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التعلل معهم بسبب الهدى واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قارناً في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فتنعه انتهى (ويكون الأحرام) وهو في الحج والعمرة بمنزلة التكبير في الصلاة فيه تصوير الاخلاص والتعظيم وضبط عزية الحج بفعل ظاهريه وجعل النفس مندلة لما شاعره بترك الملاذ والمعادات المألوفة وأنواع البهيم وفيه تحقيق معاناة لتعب والتشعب والتغيره أقول وليس في إيجاب الأحرام على غير من دخل لاحد التمسكين دأبل اما الآية أعني قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا فانهم يمان لمسا حرم عليهم من الصيد حال الأحرام في قوله تعالى الا ما يلقى عليكم غير محلي الصيد وأنهم حرم وقد علم أنه لا أحرام الا لاهل التمسكين ثم أخبرهم بإباحة الصيد لهم إذا حلوا وأما قول ابن عباس فأجهاد منه وليس ذلك من الحجة في شئ ولما مقام اجتماع ولهذا خالفه ابن عمر فجاءوا المقات غير محرم كإروى ذلك

عنه مالك في الموطأ وقد كان المسلمون في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يختلفون الى مكة لحوايجهم ولم ينقل انه أمر أحداهم باحرام مكة قصة الحاج بن علاط وكذلك قصة ابن قتادة لما عقر جارا لوجه داخل الميقات وهو حلال وقد كان أرسله لغرض قبل الحج فجاوز الميقات غير مريد للحج ولا للعمرة والبراءة الأصلية مستحبة فلا ينقل عنها إلا ما نقل صحيح يجب العمل به وقد ذهب الى جواز الممازاة من غير احرام اغير الحاج والمعتمر ابن عمر والشافعي في آخر قوليه وأما إيجاب الدم على من جاوز معلا ذلك بأنه ترك نسكاً فساد فان الاحرام ليس بنسك لغير من أراد الحج أو العمرة على أنه لم يثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من ترك نسكاً فعليه دم وانما روى ذلك عن ابن عباس كما في الموطأ (من المواقيت المعروفة) حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال وقت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لاهل المدينة ذا الحليفة ولاهل الشام البغفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يالم قال فهن لبن وإن أقي عين من غير أهلن لمن كان يريد الحج والعمرة وفائدة التوقيت المنع من تأخير الاحرام فلو قدم عليه سائراً قول قال قوم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يوقت لاهل العراق ذات عرق وانما وقته عرب بن الخطاب رضي الله عنه قلت قد ذهب الى هذا طاوس ورواه أحد بن حنبل عن ابن عباس واليه ذهب جماعة من الشافعية كالغزالي والرافعي والنووي وغير هؤلاء وجبه ذلك ما قاله ابن خزيمة وابن المنذر من أنه لم يصح انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقت ذات عرق لاهل العراق في حديث صحيح قال الحافظ في التلخيص لعل من قال انه غير ممنوع لم يبلغه أو رأى ضعف الحديث باعتبار ان كل طريق من طريقه لا تخلو من مقال لكن الحديث بمجموع طريقه يقوى انتهى وقد ذكر الماتن رحمه الله في شرح المنتقى من روى حديث توقيت ذات عرق لاهل العراق من الصحابة ومجموع ما روى لا يخرج عن حد الحسن لفسيره وهو مما تقوم به الحجة (ومن كان دونها فله) من (أهل) وكذلك (حق أهل مكة) يهلون (منها) ومثله في الصحيحين أيضاً من حديث ابن عمر وفي رواية من حديثه لا جد انه قال فاس الناس ذات عرق بقرن وفي البخاري من حديثه ان عمر قال لاهل البصرة والكوفة انظروا حدو قرن من طريقكم قال فخذ لهم ذات عرق في المسوى وميقات المكي للحج خوف مكة والعمرة الحل في العالم كبرية والتنعيم أفضل وفي المنهاج أفضل بقاع الحل الجعفرية ثم التنعيم ثم الحديسية وأما الغسل للاحرام ففيه حديث خارجة بن زيد حسنه الترمذي وضعفه العقيلي وأما حديث جابر في ولادة أسماء وغسلها فهو صحيح ولكنه قد قيل ان أمرها بذلك ليس للاحرام بل لقصد النفاس وكذلك أمره للعائض وقد أخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اغتسل ولبس ثيابه فلما أقي ذا الحليفة صلى ركعتين ثم أحرم بالحج وفي اسناده يعقوب بن عطاء وهو ضعيف والحديث محقق فيمكن أن يكون الغسل للاحرام ويمكن أن يكون لغيره كإزالة عشاء السفر أو التبريد أو نحوهما ولم يثبت أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أحد من الناس أن يغتسل للاحرام إلا ما وقع منه الأمر للعائض والتفاسد دون غيرهما فدل ذلك على أن اغتسالهما لا يقدروا لو كان للاحرام لكان غيرهما أولى بذلك منها في الاحتمال في فعله وعدم صدورها الأمر منه لا يثبت

المشروعة أصلاً وأما إزالة التثقب قبل الاحرام فلم يرد في هذا شيء يصح لاثبات مثل هذا الحكم الشرعي وهو الاستحباب وأما ما قيل من أنه يقاس على تطيبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقاس فاسد ولا سيما وقد ورد عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الارشاد الى ترك الشعر والبشر بعد ذوقه لعل ذي الحجة لمن أراد أن يغشى كافي صحيح مسلم وسائر السنن من حديث أم سلمة والحاج أولى بهذه السنة من غيره لانه في شغل شاغل عن ذلك وقد أخرج الترمذي من حديث ابن عمر أن رجلاً قال للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الحاج يارسول الله قال التفت التفل وقد كان ابن عمر إذا أفطر من رمضان وهو عازم على الحج في ذلك العام لم يأخذ من رأسه ولا من لحية شيء حتى يجي كافي الموطأ والحاصل أن التماسه في الاحكام الشرعية بلا دليل بل اثبات ما قام الدليل على خلافه ليس من دأب أهل الانصاف

(فصل في لا يلبس المحرم التمهيص) الفرق بين الخيط وما في معناه وبين غيره ذلك ان الاول ارتفاق وتجهل وزينة والثاني ستر وروية وترك الاول تواضع لله وترك الثاني سوء أدب كذا في الحجة (ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوب بامه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجردن عنان فيقطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وما ماله الروس ولا زعفران) حديث ابن عمر في الصبيح وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما يلبس المحرم فقال لا يلبس المحرم القميص ولا العمامة ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوب بامه ورس ولا زعفران ولا الخفين الا أن لا يجردن عنان غلبه قطعها حتى يكونا أسفل من الكعبين قال القاضي عياض أجمع المسلمون على ان ما ذكر في هذا الحديث لا يلبسه المحرم وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من لم يجد ثوبين فليلبس خفين ومن لم يجد أزاراً فليلبس سراويل وفي الصبيح نحو من حديث ابن عباس وأخرج أحمد والبخاري والنسائي والترمذي وصححه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين زاد أبو داود والحاكم والبيهقي وما ماله الروس ولا زعفران من الثياب والقفازين ضم القاف وتشديد القاف وبعد الالف زاء ما تلبسه المرأة في يدها تغطي أصابعها وكنها عند معانفتي (ولا يتطيب ابتداء) ويجوز له أن يستقر على الطيب الذي كان على يده قبل الاحرام فذلك هو الرابع جمع بين الأدلة وقد أوضح الماتن ذلك في شرح المنتقى وحاشية الشافعي وغيرهما قال صاحب سبل السلام في منكره ولا أراد الاحرام اغتسل لاحرامه ثم طيبته عائشة يذير برطوبة فيه مسك في يديه ورأسه حتى كان ويص المسك يرى في مغارقه ولحيته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم استدامه ولم يغسله انتهى (ولا) يأخذ من شعره وبشره الا العذر) حديث كعب بن جعرة في الصبيح وغيرهما قال كان بي أذى من رأسى فحملت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقمل يتناثر على وجهي فقال ما كنت أرى ان الجهد قد بلغ منك ما أرى أتجد شاة قلت لا فترك الاية ففديته من مسابم أو صدقة أو ذلك قال هو صوم ثلاثة أيام أو اطعام ستة مساكين نصف صاع ونصف صاع طعام لكل مسكين وقد تقدم الكلام على إزالة التثقب فراجع (ولا يرفق ولا ينسق ولا يجادل) لنص القرآن الكريم فلا رنث

ولا فسوق ولا جدال في الحج وهذه الأمور لا تعقل لللال ولكم مع الاحرام اغلظ وأخرج
 الشيخان من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حج ولم يرفث
 ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه قال الحافظ المنذري الرفث بطلق ويراد به
 الجماع ويطلق ويراد به الفحشاء ويطلق ويراد به خطاب الرجل المرأة فيما يتعلق به الجماع وقد
 نقل معنى هذا الحديث كل واحد من هذه الثلاثة عن جماعة من العلماء قلت فيحرم الجميع
 وقال مالك الرفث اصابة النساء والله تعالى أعلم قال الله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى
 نسائكم والفسوق الذبح للانصاب والله تعالى أعلم قال تعالى أوفوا أهل غير الله به والجدا
 في الحج ان قربى كانت تقف عند المشعر الحرام بالزلفة يقرح وكانت العرب وغيرهم يقفون
 بعرفة فكانوا يقعدون يقول هؤلاء نحن أصوب ويقول هؤلاء نحن أصوب فقال الله تعالى
 لكل أمة جعلنا منسكهم فاسكوه فلا تنازعنكم في الأمر وادع إلى ربك انك على هدى مستقيم
 فهذا الجدال في الحج فيعبرى والله تعالى أعلم وأما فساد الحج بالجماع قبل الوقوف بعرفة
 فان كان الدليل على هذا الفساد أقوال الصابة فمع كون الروايات عنهم اسمها بطريق
 البلاغ كما ذكره مالك في الموطأ وليس ذلك بحجة لو كان في المرفوع فضلا عن الموقوف فقد
 عرفت غير مرّة ان قول الصابي ليس بحجة انما الحجة في إجماعهم عند من يقول بحجة الإجماع
 وأما الاستدلال على ذلك بما أخرجه أبو داود في المراسيل باستناد رجاله ثقات ان رجلا جامع
 امرأته وهما محرمان فسألا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اضيأنا نسككما وهما
 هديا فالمرسل لا حجة فيه على ما هو الحق وأما الاستدلال بقوة تعالى فلا رقت ولا فسوق ولا
 جدال في الحج فعلى تسليم ان الرفث هو الجماع غاية ما يدل عليه المنع منه لانه يفسد الحج والا
 لزوم في الجدال انه يفسد الحج ولا قائل بذلك والمروي في هذا الحديث المرسل هو إيجاب الهدى
 عليهما والهدى يصدق على الشاة والبقرة والبغلة ولا وجه لإيجاب أشد ما يطلق عليه اسم
 الهدى ولا حجة فيمنعوا في الموطأ عن ابن عباس انه سئل عن رجل واقع أهله وهو عني قبل
 أن يضيأ ناهرا أم أن يضربدة ولا يصح تقييد المطلق به ولا تفسير الجملة فالخاص ان البراءة
 الأصلية مستحبة ولا ينقل عنها الا نقل صحيح تقوم به الحجة وليس ههنا ما هو كذلك في وطئ
 قبل الوقوف أو بعده قبل الرمي أو قبل طواف الزيارة فهو عاص يستحق العقوبة وتغفر له
 بالتوبة ولا يسلط حجه ولا يلزمه شيء من زعم غير هذا فعليه الدليل المرضي فليس بين أحد وبين
 الحق عداوة (ولا ينسكح ولا ينسكح ولا ينسكح) لحديث عثمان الثابت في مسلم وغيره ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ينسكح المحرم ولا ينسكح ولا ينسكح وفي الباب أحاديث
 وأما ما في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم فقد
 عارضه ما في صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تزوجها
 وهو حلال وما أخرجه أحمد والترمذي وحسنه من حديث أبي رافع ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم تزوج ميمونة حلالا وكان أبو رافع السفير بين رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم وبين ميمونة وهما أعرف بذلك على فرض صحة خبر ابن عباس ومطابقتها
 الواقع فلا يعارض الأحاديث المصريحة بالنهي بل يكون هذا خاصة بالنبي صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم كما قرأ المساقن في مؤلفاته ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا خالف ما أمر
الامة به أو نهاهم عنه يكون محتسباً قال في الحجة البالغة اختار أهل الطائفة من الصحابة
والتابعين والفقهاء ان السنة للمحرم أن لا ينكح ولا يسلخ واختار أهل العراق انه يجوز له
ذلك ولا يخفى عليك ان الاخذ بالاحتياط أفضل وعلى الاول السرفه ان النكاح من
الارتفاقات المطلوبة أكثر من الصيد ولا يقاس الانشاء على الابقاء لان الفرح والطرب انما
يكون في الابتداء ولذلك يضرب بالعرس المثل في هذا الباب دون البقاء انتهى (ولا يقتل
صيداً) فان الله تعالى حرم على المحرم صيد البر ما دام حياً والمراد من الصيد عند الشافعي
كل صيد ما كوله يرى فذبح الانعام ليس منه وكذا ما ليس بما كوله وكذا الصيد البحري
وعند أبي حنيفة غير ما كوله قد يكون صيداً (ومن قتله عليه جزاء مثل ما قتل من النعم
يحكم به ذوا عدل) لما ورد بذلك القرآن الكريم ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل
من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كذابة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما
ليدق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزير ذو انتقام أقول ههنا
أمران أحدهما اعتبار المماثلة الثاني حكم العدلين وظاهره ان العدلين اذا حكموا بغير المماثل
لم يلزم حكمهما لانه قال يحكم به أي بالمماثل وحق العدلة أن لا يقع من صاحبها الحكم بغير
المماثل الا غلطاً أو طرقة شبهة بأن المعتبر في المماثلة هو هذا الوصف دون هذا الوصف
والواقع بخلافه ثم الظاهر ان العدلين اذا حكموا بحكم في السلف لا يكون ذلك الحكم لازماً
لغيره بل يحكم العدلين ثابت عنه ذلك حادثة تحدث في قتل الصيد اذا تقر ذلك هذا فاعلم أن
جعل الظني مثبهاً بالاشادة دون التيس مخالف للمشاهد المحسوس فان الظني يشبه التيس في
غالب ذاته وصفاته ولا مشابهة بينه وبين الشافعي غالب ذاته وصفاته وكذلك الحامسة فانها
لا تشبه الشاة في شيء من الاوصاف وكذلك سائر الطيور ليس يشابه الشاة في شيء واذا صبح عن
بعض السلف انه حكم في شيء منها بشاة فذلك غير لازم لنا لما عرفت من أن حكم العدلين لا بد
أن يكون بالمثل كما صرح به القرآن الكريم (ولايأكل مما دونه غيره) لحديث الصعب بن
جشامة في الصبيح وغيرهما انه أهدي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جارا
وحشياً وهو بالابواء أو بوردان فرده عليه فلما رأى ما في وجهه قال انالم ترد عليك الا انا حرم
وأخرج مسلم نحوه من حديث زيد بن أرقم وفي الصبيح وغيرهما من حديث أبي قتادة ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكل من صيده الذي صاده وهو حلال وكان النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم يحرم ما قتل كل عضو دجاء الوحش الذي صاده وجع بين حديث
الصعب وحديث أبي قتادة المتفق عليه بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما امتنع من أكل
صيد الصعب لكونه صاده لاجله وأكل من صيد أبي قتادة لكونه لم يصد لاجله فلو كان صيد
الحلال حراماً على المحرم لما أكل منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يقرر الصحابة على الاكل
منه فهذا يدل على جواز أكل المحرم لصيد الحلال ويدل على ذلك أيضاً حديث جابر عند أحمد
وأهل السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه وأيضاً لكم وهذا الحديث

وان كان فيه مقال فهو لا يقدح في انتفاضة الاستدلال وهو نص في الشرف باعتبار القصد وعدمه (الاذا كان الصائد حلالا ولم يصد له لاجله) ولا بد من ضبط الصيد فان الانسان قد يقتل ما يريد كله وقد يقتل ما لا يريد كله وانما يريد به الترتن بالاصطياد وقديس يقتل ويريد أن يدفع شره عنه وعن ابنا مجنسه وقد يذبح جمعة الانعام فاجاب الصيد فأخبر صلى الله تعالى عليه واله وسلم ان الحرم منه مصاده الحرم أو صيد لاجله وما لا يمكن كذلك فانه حلال كما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيد البحر حلال لكم ما لم تصيدوه أو يصاد لكم وفي لفظ أو يصد لكم فما ورد من الاحاديث في ذلك تحريمه واعتقاده لاجل على ذلك التفسير (ولا يصد من شجر الحرم الا الاذخر) الحديث ابن عباس في الصبيح وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام لا يصد شجره ولا يمتدح ولا ينقض صيده ولا تلتقط القطة الا لعرف قال ابن عباس الا الاذخر فانه لا يهدم منه فانه للقيوم والبيوت فقال الا الاذخر وأخرجا نحوه أيضا من حديث أبي هريرة (ويجوز له قتل الفواشق الخس) الحديث عائشة في الصبيح وغيرهما قالت أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحمامة والعقرب والتمارة والكلب العذوق وفي الصبيح أيضا من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس من الدواب ليس في قتلهن جناح وفي صحيح مسلم من حديث ابن عمر زيادة الحية وكذلك في حديث ابن عباس عند أحمد بن حنبل في حديث ابن أبي سليم قال البخوي اتفق أهل العلم على انه يجوز له الحرم قتل هذه الاعيان المذكورة في الخبر ولا شيء عليه في قتلها وقاس الشافعي عليها كل حيوان لا يؤكل لحمه فقال لا فدية على من قتلها في الارحام أو الحرم (وصيد حرم المدينة وشجره وحرم مكة) الحديث على قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة حرم ما بين عيرتي نور وهو في الصبيح وغيرهما وفي الصبيح أيضا من حديث عباد بن نعيم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ابراهيم حرم مكة ودعا لها واى حرم المدينة كما حرم ابراهيم مكة وفي الباب احاديث في الصبيح وغيرهما من جماعة من الصحابة قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحكمة التي رواها بضعة وعشرون صحابيا في أن المدينة حرم يحرم صيدها ودعوى ان ذلك خلاف الاصول ومعارضتها بالمشابهة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا ابا عمير ما فعل النعير وياقه العجب أى الاصول التي خالفها هذه السفوهي من أعظم الاصول فهلا رد حديث أبي عمير فخالفته لهذه الاصول ونحن نقول معاذ الله أن نرد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سنة صحيحة غير معلومة النسخ أبدا وحديث أبي عمير بمحمل أربعة أوجه فقد ذهب الى كل منها طائفة أحدها أن يكون متقدما على احاديث تحريم المدينة فيكون منسوخا الثاني أن يكون متأخرا عنها معارضا لها فيكون فائضا الثالث أن يكون النعير مما صيد خارج المدينة ثم أدخل المدينة كما هو الغالب بعض الصيود الرابع أن يكون رخصة لذلك الصنف دون غيره كإرخس لا يبردة في التعصية بالعناق دون غيره فهو متشابه كما ترى فكيف يجعل أصلا يقدم على تلك النصوص الكثيرة المحكمة الصريحة التي لا تحتمل

الأوجها واحدا انتهى (الآن من قطع شجرة أو شبطه كان سلبه حلالا لمن وجده) الحديث
 سعد بن أبي وقاص أنه ركب إلى قصره بالعقيق فوجد عبدا يقطع شجرا أو شبطه فسلبه فلما
 رجع سعد بجاءه أهل العبد فكلّموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال
 معاذ الله إن أرد شيئا فقلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي أن يرد عليهم
 آخرجه مسلم وأحمد وفي لفظ لأحمد وأبي داود والحاكم وصححه أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من رأى عبدا يصد فيه شيئا فأنكم سلبه أقول عندى أنه لا يجب على من قتل عبدا
 أو قطع شجرة من حرم المدينة لأجزاء ولا قيمة بل يأثم فقط ويكون لمن وجده يفعل ذلك أخذ
 سلبه ولا يجب على الحلال في صيد حرم مكة ولا شجرة شئ إلا مجرد الانتماء ما من كان محرما
 فعليه الجزاء الذي ذكره الله عز وجل إذا قتل عبدا وليس عليه شئ في شهر مكة لعدم ورود
 دليل تقوم به الحجة وما روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال في الدوحة الكبيرة
 إذا قطعت من أصلها بقرة لم يصح وما روى عن بعض السلف لأحقة فيه والحاصل أنه
 لا لازمة بين النهي عن قتل الصيد وقطع الشجر وبين وجوب الجزاء أو القيمة بل النهي
 يفيد بحقيقة التصريم والجزاء والقيمة لا يجبان الأدليل ولم يرد دليل الأقول الله تعالى لا تقتلوا
 الصيد وأنتم حرم الآية وليس فيها إلا ذكر الجزاء فقط فلا يجب غيره (ويحرم صيد وح) يفتح
 الواو وتشديد الجيم اسم وادب الطائفة (وشجره) الحديث الزبير أن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال إن صيد وح وعصاه حرم محرمة عز وجل أخرجه أحمد وأبو داود والبخاري
 في تاريخه وحسنه المنذرى وصححه الشافعي وأخرج أبو داود من حديث الزبير بن العوام بلفظ
 أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال صيد وح محرمة وحسنه الترمذي وصححه الشافعي
 وقد ذهب إلى ما في الحديث الشافعي وهو الحق ولم يأت من قدح في الحديث بما يصلح للقدح
 المستأنز لعدم ثبوت التكليف بما تضمنه

(فصل وعند قدوم الحاج مكة يطوف بالقدوم) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما
 دخل المسجد الحرام بدأ بالطواف ولم يصل تحية المسجد فان تحية المسجد الحرام الطواف
 بالبيت قد استقاض عن الصحابة أن أول شئ كانوا يصدون به الطواف بالبيت ثم يهللون
 رواء الشيطان ولا يسن طواف القدوم لمن أحرم من مكة وعليه أهل العلم في المنهاج يختص
 طواف القدوم بحاج دخل مكة قبل الوقوف (سبعة أشواط) الأقرب والله أعلم أن الطواف
 يوافي الصلاة فمن شك هل طاف ستة أشواط أو سبعة أشواط فليطرح الشك وليتخير الصواب
 فإن أمكنه ذلك عمل عليه وإن لم يمكنه فليمن على الأقل كما ورد بذلك الدليل الصحيح وشرع
 الطواف في الأصل لأغاية المشركين كما في حديث ابن عباس قال قدم رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه فقال المشركون أنه يقدم عليكم قوم قد وهنتهم حتى يثرب
 فأمرهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يرموا الأشواط الثلاثة وأن يمشوا ما بين
 الركنين ولم يمنعه أن يأمروهم أن يرموا الأشواط كلها إلا إبقاء عليهم متفق عليه وفي
 الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا طاف بالبيت
 الطواف الأول خب ثلاثا ومشي أربعاً وفي لفظ رمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

من الحجر الى الحجر ثلاثا ومشي اربعة وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه عن عمرانه قال فبني
الرمالان الآن والكشف عن المناكب وقد أطى الله الاسلام ونفي الكفر وأهلهم ومع ذلك
لا تدع شيئا كأنفع له على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد ذهب الجمهور الى
فرضية الطواف للقدوم وقال أبو حنيفة سنة وروى عن الشافعي انه كتب الى المسجد
والحق الاول لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق (يرمل في الثلاثة الاولى ويمشي فيما بقى)
قال في العجوة وأول ما واف بالبيت رمل واضطباع وبعده سعي بين الصفا والمروة وكان عمر أراد
أن يترك الرمل والاضطباع لانقضاء مسيهما ثم تقطن اجالا لان لها مسيا آخر غير منقض فلم
يتركهما (ويقبل الحجر الاسود) لما في العصيين من حديث عمرانه كان يقبل الحجر ويقول اني
لا علم انك حجر لا تضرو ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقبل ما قبلتك
وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأتي هذا الحجر يوم القيامة له عيمان
يصير بهما ولسان ينطق به يشهد بان استلمه بحق وفي الباب أحاديث وأما الاستدعاء بالحجر
فلانه وجب عند التشريع أن يعين محل البداية وجهة المشي والحجر أحسن مواضع البيت
لانه نازل من الجنة واليمين أيمن الجهتين (أو يستله) وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
في استلامه ثلاث صفات أحدها تضيله وثانيها انه وضع يده عليه ثم قبلها وثالثها انه يشير
اليه باليمين ولم يقبل طوافي لكذا ولا افتحه بالكبير كما يفعله كثير من لا علم عنده وذلك من
البدع المنكرة (يعجن ويقبل المحجن) لما في العصيين وغيرهم من حديث ابن عباس قال
طاف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن وأخرج
شعوه مسلم من حديث أبي الطيفيل وزاد ويقبل المحجن (وتحويه) أخرجه أحمد من حديث عمران
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر فتؤذي
الضعيف ان وجدت خلوة فاستلمه واغاسقه قبله وهلال وكبر وفي اسناد مجعول (ويستلم الركن
اليمني) لما أخرجه أحمد والشافعي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان مسح
الركن اليمنى والركن الاسود يحيط الخطايا حطا وفي اسناده عطائ من السائب وفي العصيين
وغيرهما من حديث ابن عمر قال لم أر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمس من الاركان
الا اليمنين وأخرج البخاري في تاريخه وأبو يعلى من حديث ابن عباس قال كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الركن اليمنى وفي اسناده عبد الله بن مسلم بن هرمز وهو
ضعيف وأخرج أحمد وأبو داود من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل
الركن اليمنى ويضع خده عليه قال صاحب سبل السلام وكان يقول عند استلامها بسم الله
والله أكبر وكان كلما أتى الحجر يقول الله أكبر ولم يحفظه دهامه عن في الطواف الا انه أخرجه أبو
داود وابن حبان انه يقول بين الركنين ربنا أتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وفي الطواف اللهم قنني بعمارتك وبارك لي فيه واخاف على كل غائب لي بغير أخرجه
الحاكم وفي مصنف ابن أبي شيبة لا اله الا الله وحده لا شريك له لا اله الا هو وعلى كل شيء
قد بر الوضع موضع دعا فيختره ما شاء انتهى قالت النماخص الركن اليمنى بالاستلام كما

ذكر ابن عمر عن ابنه أبيه إبراهيم دون الركنين الآخرين فانهما من تغيرات
 الجاهلية وانما الشرط له شروط الصلاة كما ذكر ابن عباس لان الطواف يشبه الصلاة في
 تعظيم الحق وشعائره فعمل عليهما (ويكفي القارن طواف واحد وسعي واحد) لكونه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم حج قرا على الاصح واكتفى بطواف واحد للقدوم وسعي واحد
 ولادليل على وجوب طوافين وسعين وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر عن نوح بن
 أحرم بالبحر والبحرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد وقد حسنه الترمذي أقول الأدلة
 القاضية بأن الواجب على القارن ليس الا طواف واحد وسعي واحد ثابتة قولنا فعلا أما
 القول لحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من قرن بين حجه وعمرته
 أجزاء له طواف واحد أخرجه أحد وابن ماجه وأخرجه أيضا الترمذي بلفظ من أحرم بالبحر
 والعمرة أجزاء طواف واحد وسعي واحد منهم ما حتى يكمل منهم ما جاء وقال هذا حديث حسن
 وأخرجه أيضا سعيد بن منصور ونحو لفظ الترمذي وأما احوال الطحاوي لهذا الحديث
 بالوقف فقد رده غيره من الحفاظ لان الطحاوي قال ان الدرر وردى أخطأ في رفعه وأنه
 موقوف فاجابوا عنه بأن الدرر وردى صدوق وان رفعه حجة ومن القول حديث طاووس عن
 عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها يسلك طوافك بحجك وعمرتك أخرجه
 أحمد وسلم وأخرج أيضا مسلم من طريق مجاهد عنها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لها يميز عنك طوافك بالصفا والمروة عن حجك وعمرتك وأما احاديث الفعل فأخرج
 الشيخان وغيرهما عن عائشة ان الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأخرج
 مسلم وأبو داود عن جابر انه لم يطف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا أصحابه بين الصفا
 والمروة الا طوافا واحدا وأخرج البخاري عن ابن عمر انه طاف بحجته وعمرته طوافا واحدا
 بعد ان قال انه سيفعل كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج عبد الرزاق
 بسند صحيح عن طاووس انه حلف ما طاف أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بحجه وعمرته الا طوافا واحدا واستدل القائلون بأن القارن بطواف طوافين وسعي
 سعين بفعل علي رضي الله عنه وقوله رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعل
 هكذا أخرجه عبد الرزاق والدارقطني وغيرهما وقد روى نحوه عن ابن مسعود وابن عمر
 بإسناد في بعضها متروك وفي البعض الآخر ضعيف حتى قال ابن حزم لا يصح عن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه في ذلك شيء وتعقب ابن حبان عن علي وابن
 مسعود لا بأس بإسنادهم ما ولهذا رجع لبيق وغيره المصير الى الجمع أنه طاف طواف القدوم
 وطواف اذ فاضة قال وأما السعي فلم يثبت فيه شيء وقد حكى الحفاظ في القبح أنه روى جعفر
 الصادق عن أبيه انه كان يحفظ عن علي للقارن طوافا واحدا خلاف ما يقوله أهل العراق
 والاصحاب ان الجمع مما تقدم ان التدفع به النزاع فالمراد والاوجب المصير الى التعارض
 والترجيح ولا يثبت عالم بالحديث ان أدلة الطواف الواحد والسعي الواحد أربح (ويكون
 حال الطواف متوضعا سائر العورة) لما في المعصين من حديث عائشة ان أول شيء بدأ به النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حين قدم أنه توضأ ثم طاف بالبيت وفيه ما أيضا من حديث أبي

كران النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا يطوف بالبيت عريان في شرح السنة عند الشافعي لا يجوز الطواف إلا بما يجزى به الصلاة من الطهارة عن الحدث والنجاسة وسرا العورة فإن ترك شأهم أفعليه إعادة قال في الأنوار ولو أحدث في الطواف عند اتوا ذبني ولا يجب الاستئذان وإن طال القصر والكلال في الطواف مباح ويستحب أن لا يتكلم إلا ذكر الله أو حاجة أو علم وقال أبو حنيفة إذا طاف جنباً أو محدثاً فارق مكة لا تلزمه إعادة وعليه دم وفي المالكية إن كل عبادة تؤدى في المسجد من المناسك فالطهارة ليست من شرطها كالمسح والوقوف بعرفة وكل عبادة في المسجد فالطهارة من شرطها كالطواف أقول أما فرضية الوضوء للطواف أو شرطية كما زعمه البعض فغاية ما في ذلك حديث أنه توضأ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم طاف وهذا مجرد فعل لا ينهض للوجوب وليس الوضوء داخل في عموم المناسك حتى يقول أنه بيان لقوله خذوا عني مناسككم فإن قيل أنه شرط المناسك أو فرضه فيكون من جهته بيان المناسك فيجب أن هذه مصادرة على المطلوب لأن كونه شرطاً أو فرضاً هو محل النزاع ومع هذا فله الوضوء في كل ما يكون لما يتعقب الطواف من الصلاة ولا سيما وقد كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يدخل المسجد الا متوضئاً في غير الحج فلا رمته لذلك في الحج أولى وأما منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للحنان أن تطوف بالبيت فليس فيه دليل على أن المنع لها الكون الطهارة شرطاً أو فرضاً للطواف لاحتمال أن يكون المنع لها الكون الطواف من داخل المسجد وهي بمنوعة من المساجد ولو سلم فغايتها أن الطهارة من الحيض هي الشرط لا الوضوء وأما حديث الطواف بالبيت صلاة فم كونه في أسناده عطاف السائب وهو ضعيف فليس التشبيه بمقتضى مساواة المشبه للمشبه به في جميع الاوصاف بل الاعتبار التشابه في أخص الاوصاف وليس هو الوضوء (والحائض تتحل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف) طواف القدوم وكذا طواف الوداع (باليث) لحديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الحائض تقضي المناسك كلها إلا الطواف أخرجه أحمد وأخرج نحوه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من حديث ابن عمر ولحديث عائشة أيضاً في الصحيحين وغيرهما أنه قال لها النبي صلى الله عليه وسلم لما حضرت أفعلى ما فعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تفتسلي (وبندب الذر حال الطواف بالمأثور) لحديث عبد الله بن السائب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بين الركن اليماني والمأثور أتتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم لأنه دعاء جامع نزل به القرآن وهو قصير اللفظ ياتى تلك القرصة القليلة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكل به يعني الركن اليماني سبعون ملكاً فن قال اللهم انى أسألت العفو والعافية في الدنيا والآخرة ربنا أتتاني الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقتنا عذاب النار قالوا آمين أخرجه ابن ماجه بإسناد فيه إصعيل بن عياش وهشام بن عمار وهما ضعيفان وأخرج ابن ماجه أيضاً من حديثه أنه يقول لمن طاف بالبيت سبعاً ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله بحيث عنه عشر سيئات وكتبه عشر حسنات ورفع لهم عشر درجات وفي أسناده من تقدم في الحديث

الاول وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتعاجع على الطواف بالبيت والصفا والمروة لا فامة ذكر الله تعالى وفي الباب أحاديث (وبعد فرغته صلى ركعتين) وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة هما واجبان (في مقام إبراهيم ثم يعود إلى الركن فيستلمه) حديث جابر عن مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما انتهى إلى مقام إبراهيم قرأ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى فصلى ركعتين فقرأ فاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد ثم عاد إلى الركن فاستلمه فقلت وجهر فيها بقراءته ثم أرا فاجهر فيها السنة لئلا نؤمر أرا فلما فرغ منها أتى الحجر الأسود فاستلمه ثم خرج إلى الصفا من الباب الذي يقابله

(فصل في صفا والمروة وتسعة أشواط داعيا بالمأثور) والسعي واجب بقوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عقر فلجناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم وعليه أهل العلم إلا أنه عند الشافعي من الاركان فلا يجبر بالعم ودفع الجمهور إلى أنه نرض وعند أبي حنيفة من الواجبات وعلى من تركه دم كذا في المسوى والسعي هو التسك الثالث لأن التسك الأول الاحرام والثاني الطواف كما تقدم ودليله ما أخرج أحمد والشافعي من حديث حبيبة بنت أبي نجيحة (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسمعوا فإن الله كتب عليكم السعي وفي أسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وله طريق أخرى في صحيح ابن خزيمة والطبراني عن ابن عباس وأخرج أحمد نحوه من حديث صفية بنت شيبة وأخرج مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما فرغ من طوافه أتى الصفا فاعل عليه حتى نظر إلى البيت ورفع يديه فجعل يحمده الله ويدعو ما شاء أن يدعو وأخرج نحوه الترمذي من حديث جابر وفي صحيح مسلم من حديث جابر أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما دنا من الصفا قرأ أن الصفا والمروة من شعائر الله داعيا عبد الله بن عبد الصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبره قال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده أشجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعاهن ذلك فقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماء في بطن الوادي حتى اذا صعد نامسى حتى أتى المروة ففعل على المروة كما فعل على الصفا ويجوز السعي واكلا وما شيا وهو أفضل وعليه أهل العلم (واذا كان مقتعا صار بعد السعي حلالا حتى اذا كان يوم القربى أهل بالحج) لقول عائشة ما كبة لعظم مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامان أهل بالعمرة فاحلوا حيز طافوا بالبيت والصفا والمروة وهو في الصحيحين وغيرهما وفيه ما أيضا من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحلوا من احرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا ثم أقبلوا حلالا حتى اذا كان يوم القربى فاحلوا بالحج واجعلوا التي قلتمن لها متعة وفي لفظ مسلم من حديثه أيضا قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما أحلنا أن نحمم اذا توجهنا إلى منى فاحلنا من الإبط أقول الإلهال هو رفع الصوت بلفظ لبك بجمعة وعمرة والتأهر من الأدلة أنه لا يجب الآية الاحرام بالحج وليس وراء ذلك أمر آخر هو الاحرام بل هو مجرد النية وأما اشتراط كونها مقاربة لتلبية

(١) وحبيبة بنت أبي نجيحة
بضم التاء وسكون الجيم
محاسبة أم قاموس

او تقليد فزيد عليه داليل بل التلبية ذكر مستقلة سنة منفردة وكذلك التقليد للهدي
ولا كلام في ثبوت مشروعيتهما واما انهما شرط لنيسة الاحرام بالحج فلا ومن ادعى ذلك فعليه
البرهان

« (فصل ثلث في عرفة صبح يوم عرفة فمليامه ~~كبر~~ او يجمع العصرين) الظاهر والعصر
(فيما يحط) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه واله وسلم انه خطب الناس وهو على راحلته
خطبة بدعية قريفة اقواعد الاسلام وهدم فيها قواعد الشرك والجاهلية وقرىء فيها الحرمات
التي انقضت الملال على تحريمها وهي الدماء والاموال والاعراض وغير ذلك من الاحكام وكانت
خطبة واحدة لم تكن خطبتين يجلس ينسما وقال في الخطبة انما خطب يومئذ بالاحكام التي
يحتاج الناس اليها ولا يسعهم جهلها لان اليوم يوم اجقاع وانما تنقضي مثل هذه القرعة مثل
هذه الاحكام التي يراد تبليغها الى جميع الناس انتهى (ثم يفيض من عرفة ويأتي بالمزدلفة ويجمع
فيها بين العشاءين) المغرب والعشاء باذان واقامتين ولا ينعج ههنا كما ثبت عنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم (ثم يبيت بها) قال النحاس ان كثيرا من اطبا لا يقف بالمزدلفة وان وقف فلا
يبيت وهذه بدعة يجب على الامسعي ومن قدر ان يمنع منها لان من ترك المبيت بالمزدلفة وجب
عليه اراقته دم في الظاهر وذهب ابن خزيمة وجماعة من العلماء الى ان المبيت بها ركن فلي هذا
اذا تركه فسد حجه ولا يجبر بدم ولا بغيره وشرط المبيت ان يكون في ساعة من النصف الثاني من
الليل قال رجل قبله لم يقط عنه الدم ولو عاد اليه قبل الفجر سقط انتهى (ثم يصلي الفجر) حين
يتبين له الصبح باذان واقامة (ويأتي المشعر) اطرام تركهم السنة في الوقوف بالمشعر الحرام
بدعة ايضا ويستقبل القبلة (فيذكر الله عنده) ويدعو ويكبر ويهله ويوحده اقول وما احق
الذكر عند المشعر الحرام بان يكون واجبا وذلك لان مع كونه مفعولا لمفعول الله تعالى عليه
وآله وسلم ومنذ وجبته قوله خذوا عني مناسككم فيه ايضا النص القرآني بصيغة الامر
فاذكروا الله عند المشعر الحرام (ويقف به) والوقوف هو التسك الرابع من مناسك الحج (الى
قبل طلوع الشمس) ثم يدفع حتى يأتي بطن محسر) وهو محل هلاك اصحاب القيسل وبرزخ بين
المزدلفة ومعنى ليس من هذه ولا هذه فن شأن من خاف الله وسطونه ان يستشعر الخوف في ذلك
الموطن ويهرب من الغضب (ثم يسلك الطريق الوسطى) بين الطريقين (الى البجرة التي عند
الشجرة) وهي بجرة العقبة فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة) مثل حصي الخدنف
(ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس) وانما كان رمي الجار يوم الاول غدوة وفي حائز الايام عشرة لان
من وظيفة الاول الصر والخلق والافاضة وهي كلها بعد الرمي ففي كونه غدوة توسعة واما سائر
الايام فاما بجارة وقيام اسواق فالاسهل ان يجام ذلك بعد ما يفرغ من حوائجه واما
ما كان الفراغ في آخر النهار (الا التماسوا الصبيان فيعزلهم قبل ذاك) ويحلق رأسه) فقد دعا
الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمحلقين ثلاثا ولم يقصر من مرة واحدة (او يقصره)
وهو التسك الخامس (فيحلق كل شيء الا التماسا ومن حلق أو ذبح أو افاض الى البيت قبل ان
يرى فلا حرج ثم يرجع الى معنى فيبيت بها الى التشرى) وهو التسك السادس والحاصل ان
المبيت بمعنى ليس يقصر وفي ذاته انما هو لاجل الرمي المشروع لانه فصل والزمان والمكان من

ضرورياته فالحق ما قاله الحنفية وبعض الشافعية من عدم وجوبه في نفسه (ويرى في كل يوم من أيام التشريق الجرات الثلاث بسبع حصيات مبدأ بالجرة الدنيا ثم بجرة العقبة) لما أخرج أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم والدارقطني من حديث عبد الرحمن بن يعمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر مناديا فنادى بالحج عرفة وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر قال غدا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من منى حين صلى الصبح في صبيعة يوم عرفة حتى أتى عرفة فنزل بكرة وهي منزل الإمام الذي ينزل به عرفة حتى إذا كان عند صلاة الظهر راح رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لجمع بين الظهر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف على الموقف من عرفة وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال لما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فاهلوا بالحج وركب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا حتى طلعت الشمس وأمر بقبة من شعر تضر به بكرة فسار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولانشك قريش انه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية فاجاز رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بكرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس وقال ان دعاءكم وأموالكم حرام عليكم تحرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وفي صحيح مسلم من حديث ائمة بن زيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في عشية عرفة وغدا تجتمع للناس حين دفعوا عليكم السكينة وهو كاف فأتته حتى دخل محسرا وفي حديث جابر عنده مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وأقامتین ولم يسبح بينهما شيئا ثم اضطلع حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له الصبح بأذان واقامة ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا الله وكبره وهله ووحده فلم يزل واقفا حتى اسفر جذاذ دفع قبل أن تطلع الشمس حتى أتى بطن محسر فركل قليلا ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج إلى الجمرة الكبرى حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم امثل حصي الخذف رمى من بطن الوادي ثم انصرف إلى المنصر وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قال روى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجرة يوم النحر ضحى وأما بعد فإذا زالت الشمس وفيهما أيضا من حديث ابن مسعود أنه انتهى إلى الجرة الكبرى فجعل البيت عن يساره وعن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رى الذي أنزلت عليه سورة البقرة وفي رواية حتى انتهى إلى جرة العقبة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال أما عن قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليلة المزدلفة في ضعة أهله وفيهما أيضا من حديث عائشة قالت كانت سودة امرأة خضمة تبطة فاستأذنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تقيض من جمع ليل وفي الباب أحاديث وفي صحيح مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى منى فأتى الجرة فرماها ثم أتى منزهة بنى وشجر ثم قال للحلاق خذوا سار إلى جانب الاعمى ثم لا يسر ثم جعل يعطيه الناس وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اغفر للعالمين

قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله وللمقصرين قال اللهم اغفر للمسلمين قالوا يا رسول الله وللمقصرين وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل شيء إلا الفساق في الصبيح وغيرهما من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأناه رجل يوم النحر وهو واقف عند الجمرة فقال يا رسول الله خلقت قبل أن أرى قال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال ذهبت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وأناه آخر فقال إلى البيت قبل أن أرى فقال ارم ولا حرج وفي رواية فيها ما سئل عن شيء يومئذ إلا قال افعل ولا حرج وأخرج أحمد من حديث علي قال جاء رجل فقال يا رسول الله خلقت قبل أن اغفر قال النحر ولا حرج ثم أناه آخر فقال إلى البيت قبل أن أخلق قال أخلق قال اقل أو قصر ولا حرج وفي انظر للترمذي وصححه قال إلى البيت قبل أن أخلق وفي الصبيح وغيرهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل له في النحر والخلق والرمي والتقديم والتأخير فقال لا حرج وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان والطحاكم من حديث عائشة قالت أفاض رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من آخر يوم حين صلى الظهر ثم رجع إلى معنى فكثرت ليالي أيام التشريق يرى الجمرة إذا زالت الشمس كل جرة بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى وعند الثانية فيبسط القيام ويتضرع ويرى الثالثة لا يقف عندها وعن ابن عباس قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجمار حين زالت الشمس رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي البخاري عن ابن عمر قال كانت حين زالت الشمس رمينا وأخرج الترمذي وصححه من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا رمى الجمار شىء إلى أذهاب أوراها وفي لفظ عنه أنه كان يرى الجمرة يوم النحر كما سائر ذلك ما شيا ويخبرهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يفعل ذلك أخرجه أحمد وأبو داود وفي الصبيح من حديث ابن عباس وابن عمر أن العباس استأذن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقائه فأذن له وفي البخاري وأحمد من حديث ابن عمر أنه كان يرى الجمرة الدنيا بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يتقدم فيسجل فيقوم مستقبل القبلة طويلا ويدعو ويرفع يديه ثم يرى الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيسجل فيقوم مستقبل القبلة ثم يدعو ويرفع يديه ويقوم طويلا ثم يرى الجمرة ذات العقب من بطن الوادي ولا يقف عندها ثم ينصرف ويقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يفعله وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث عاصم بن عدي أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لرجال الأبل في البثوث من منى يوم النحر ثم رمون الغداة ومن بعد الغداة ليومين ثم رمون يوم النحر وأخرج أحمد والترمذي عن سعد بن مالك قال رجعت في الحج مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعضنا يقول رميت بسبع حصيات وبعضنا يقول رميت بست حصيات ولم يعب بعضهم على بعض ورجاه رجال الصحيح (ويستحب لمن يحج بالناس أن يحط بهم) بعد الزوال خطبتين خفيفتين فاتموا الأخيرة وأخف ويجلس بينهما كالحجة يعلم فيها الناس إلى اليوم الثاني

واذا زالت الشمس اغتسل ان أحب (يوم النحر) لحديث الهرماس بن زياد قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يخطب الناس على ناقته العصابة يوم الاضحية أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج نحوه أبو داود أيضاً من حديث أبي أمامة وأخرج شعوه هو والنسائي من حديث عبد الرحمن بن معاذ التيمي وأخرجه البزارى وأحمد من حديث أبي بكره وقبسه أنه قال فان دماكم وأموالكم عليكم حرام محرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا الى يوم تلقون ربكم الاهل بلغت قالوا نعم قال اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض (و) يستحب الخطبة (في وسط أيام التشريق) لحديث سره أيفت نيهان قالت خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الرؤس فقال أي يوم هذا قلنا الله ورسوله أعلم قال اليس أوسط أيام التشريق أخرجه أبو داود ورجاله رجال الصحيح وأخرج شعوه أحمد من حديث أبي بصرة ورجاله رجال الصحيح وأخرج نحوه أبو داود عن رجلين من بني بكر فنصفت بحجة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث خطب يوم عرفة ويوم النحر وثاني أيام التشريق قال الماتن رحمه الله في حاشية الشفاء الخطب المشروعة في الحج أربع كادت على ذلك الروايات الصحيحة وقد ينهاها في شرح المتفق فله جمع اليه انعمي (ويطوف الحاج طواف الافاضة وهو طواف الزيارة يوم النحر) لحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر عني وفي صحيح مسلم من حديث جابر نحوه والمراد بقوله أفاض أي طاف طواف الافاضة قال النووي وقد أجمع العلماء ان هذا الطواف وهو طواف الافاضة ركن من أركان الحج لا يصح الإيه والتفوق اعلى انه يستحب فعليه يوم النحر بعد الرمي والنحر والخلق فان أخرجه عنه وفعله في أيام التشريق أجزأه ولا دلم عليه بالاجماع قال صاحب سبل السلام طواف الزيارة ويقال له طواف الصدر ويسمى طواف الافاضة طواف على الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يطف غيره ولم يسمع وتضمنت بحجته ورفع يديه للدعاء ثم اتى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعرفة الرابعة بمنزلة الخامسة عند الجرة الاولى السادسة عند الجرة الثانية انتهى أقول الا انه متدل على عدم وجوب طواف الزيارة على التعيين فضلا عن كونه ركناً من أركان الحج التي لا يصح بدونها فعلى المجتهد ان يبحث عن المسائل التي قلدها الاخر الاول وجعل علمه اسو ولا يستطيع معصوده من كان هيباً بالليل والقال ونحو طابا سواط آراء الرجال وهو دعوى الاجماع فان ما كان كذلك قل ان يكشف عن أصله ومستنده الامن كان من الابطال المؤهلين للنظر في الدلائل الفارقين بين العالي منها والافل وقليل ما هم بل هم أقل من القليل والله المستعان وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عند الشيخين وغيرهما من حديث عائشة انه قال لها طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفك الحنك ويمررتك وأخرج الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعى واحد والقفز للتمزدي وهذا يدل على ان الواجب ليس الا طواف واحد لا ثلاثة طواف القدوم والزياره والوداع ويدل عليه ما رواه الشيخان وغيرهما عن ابن عمر انه حج فطاف بالبيت ولم يطف طوافاً غير ذلك (واذا فرغ من اعمال الحج طاف للوداع) لحديث ابن عباس

عباس عند مسلم وغيره قال كان الناس ينصرفون في كل وجه فسال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا ينصرف أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت وفي لفظ البخاري ومسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة الحائض وفي الباب أحاديث والى ويوب طواف الوداع ذهب الجمهور وقال مالك وداود وابن المنذر موصلة لشيء في تركه قال في الحجة والسرفية تعظيم البيت ان يكون هو الاول وهو الاخر ثم ويرى الكونه هو المقصود من السفر وموافقة لصايمهم في توديع الوفود ملوكها عند النفر وقال في سبل السلام ثم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طاف طواف الوداع ليلا سحر اوله يرمى في هذا الطواف وصلى القنجر بالحرم وقرأ بالطور ثم نادى بالرحيل فارقتل راجعا الى المدينة فلما أتى ذا الحليفة بات بها فلما رأى المدينة ~~كبيرة~~ ثلاثا وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد وهو على كل شيء قدير آمنون ثامنون عابدون ساجدون ربنا حامدون صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دخلها ثم ارا انتهى

(فصل والهدى) قوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله واتقوا أهل العلم على ان الهدى مستحب للعاج المردو المعقر المردو واجب على المتقن والقارن وعلى من وجب عليه جزاء المدوان على الاحرام ويعتبر في الهدايا ما يعتبر في الضحايا (أنفسه البدنة) لانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يهدي البدن ولا يهدي البقرة ثم الشاة لان البقرة أنفع بالنسبة الى شاة وهذا اذا كان الذي يهدي البدنة والبقرة واحدا اما اذا كانوا جماعة بعدد ما تحجز عنه البدنة والبقرة فذوق الخلاف هل الافضل سبيع البدنة أو البقرة أم الشاة عن الواحد والظاهر ان الاعتبار بما هو أنفع للفقراء (وتحجز البدنة والبقرة عن سبعة) حديث جابر في الصبيح وغيرهما قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة وفي لفظ مسلم فقيل لجابر أبشترك في البقر ما يشترك في الجوز فقال ما هي الامن البدن وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا رجل فقال ان على بدنة واناموسر ولا اجدها فاشترىها فأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يشتاع سبع شياه فبذبحهن ورجاله رجال الصبيح ولا يعارض هذا حديث ابن عباس عندهما احمد والشافعي وابن ماجه والترمذي وحسنه قال كذا في سفره فحضر الاضحية فذبحنا البقرة عن سبعة والبعير عن عشرة وكذا في لا يعارضه ما في الصبيح من حديث رافع بن خديج انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم فعدل عشر من الغنم يعذر ان تعديل البدنة بسبع شياه هو في الهدى وتعدى بالها بعشر هو في الاضحية والقسمه وقد ذهب الجمهور الى ان عدل البدنة في الهدى بسبع شياه وادعى الطحاوي وابن رشد انه اجماع ولا تفصح هذه الدعوى فان الخلاف مشهور (ويجوز للهدى أن يأكل من لحم هديه) حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر من كل بدنة يذبحها في ذر فطبخت فأكل هو وعلى من لحمها وشربا من صرقتها أخرجه احمد ومسلم وفي الصبيح من حديث عائشة انه دخل عليها يوم القر بطعم فرفصا ما هذا فقيل بخير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن أزواجه قال النووي وأجمع العلماء على ان الاكل من هدى التطوع واضحه سنة انتهى والظاهر انه

لا فرق بين هدى التطوع وغيره لقوله تعالى نكحوا منها (ويركب عليه) اى المهدى على هديه
لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسوق بدنة
فقال اركبها فقال انها بدنة قال اركبها قال انها بدنة قال اركبها فوقع ما نحوه من حديث أبى
هريرة واخرج احمد ومسلم من حديث جابر انه سئل عن ركوب الهدى فقال سمعت رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول اركبها بالعرف اذا ابانت اليها حتى تجد ظهرا (ويندب
له اشعاره وتقليده) لحديث ابن عباس عند مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم صلى الظهر بذي الحليفة ثم دعا بساقته فاشعرها في صفحة سنامها لايمن ولسن الدم عنما
وقلدها لعين قال ابن القيم في اعلام الموقعين قالوا انها خلاف الاصول اذا اشعرها مشقة
وامرأته ان هذه السنة خلاف الاصول الباطلة وما ضرها ذلك شيئا والمثله المحرمة
هى العذوان لا يكون عقوبة ولا تعظيما لشعائر الله فامتنع صفحة سنام البعير المستحب
أو الواجب ذبحه ليسبل دمه قليلا فيظهر شعرا لاسلام واقامة هذه السنة التى هى من
أحب الاشياء الى الله وفق الاصول و اى كتاب أو سنة حرم ذلك حتى يكون خلافا
للاصول وقياس الاشعار على المثله المحرمة من أنفس قياس على وجه الارض فانه قياس
ما يهبه الله ويرضاه على ما يغضه ويستهظه وينهى عنه ولو لم يكن فى كمة الاشعار الاتعظيم
شعائرا لله واظهارها لعلم الناس بان هذه قرابين الله عز وجل تساق الى بيته تذبذب وتقترب
بها اليه عند بيته كما يقترب اليه بالامالة الى بيته عكس ما عليه أعداؤه المذمومون الذين
يذهبون لأربابهم ويصلون لها فشرع لأوليائهم وأهل توحيده أن يكون نسكهم وصلاتهم لله
وحده وان يظهر واشعائر توحيده غاية الاظهار ليعلموا دينه على كل دين فهذه هى الاصول
الصحيحة التى جاءت السنة بالاشعار على وفقها والله الحمد (ومن به ثبت هدى لم يحرم عليه شئ مما
يحرم على المحرم) لحديث عائشة فى الصحيحين وغيرهما ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كان يهدى من المدينة ثم لا يجتنب شيئا مما يجتنب المحرم أقول هذا آخر كلام الماتن على
أحكام الحج وأما الحج عن الميت والاستخارة فاعلم ان الحج من الواجبات المتعلقة بدين
المكلف والظاهر فى الواجبات البدنية انهم لا يلزم بعدد دفع فلم التكليف وانما مال المكلف من
هذه الدار التى هى دار التكليف الى دار الآخرة لانه لم يبق من طلب منه الفعل ثم قال انه
يلزم الميت الايام بشئ من الواجبات البدنية بان يفعله عنه غيره بعد موته لم يقبل لأبدليل
أو قال من تبرع عن ميت بفعل واجب بدنى اجزأه لم يقبل ذلك منه الأبدليل وقد ورد الدليل
فى أمور منها الصوم لحديث من مات وعليه صوم صام عنه وليه ولكن ليس فى هذا الحديث
وجوب على الميت بل الإيجاب على الولي وغاية ما يستفاد من قوله صام عنه انه يجزئ ذلك
الصوم عن الميت وأما الحج فلم يرد ما يدل على وجوب الوصية على الميت بل ورد ما يدل على
وقوع الحج من القريب عن قريب الميت كما فى حديث من نذرت أخته ان تحج فماتت قبل أن
تحج وكذلك ورد ما يدل على وقوع الحج من الولد لآبيه اذا كان فى الحياة عاجزا عن الاتيان
بالقربىة كما فى خبر المشعمية وأما إيجاب الوصية بالحج وأنه يجزئ من كل أحد عن كل ميت
فلا دليل على ذلك فيما أعلم نعم اذا وصى بالحج نصيب من ماله فقد جعل الله ثلث ماله فى آخر

عمره يتصرف به كيف يشاء ما لم يكن ضرارا فالوصى بالجمع كنه اوصى بنصيب من ماله المأذون له بالتصرف في ثلثه فيجب امتثال وصيته وأما كون ذلك يقطع الواجب على الميت فمثل تردد عندى ولا سيما إذا كان الذى حج عنه ليس من قرابته فإن القرابة لها آثار في القيام ببعض الواجبات الدينية من الحج عن الميت كما في حديث حماد عنه ولبه وكما في حديث الذى نذرت أخته أن تصح وأما حديث حج عن نفسك ثم عن شريفة فهو وإن كان في بعض السلف يمكن لم يصح فيه بان المأذون من شريفة كان أجنبيا عنه بل ورد في رواية وهو أخ له وأصغر بنو ومع الاحتمال لا يمت الاستدلال وفي انقطاعه قاله النبي صلى الله عليه وسلم من شريفة قال أخ لى أو قريب لى وقد أخرج هذه الرواية السيوطى وانظر ان اعتنا به وتبينه عنه وطبقة نفسه بان يكون حج له للقرابة بينهم انتمن البعيد أن يفعل ذلك فغير من يشهونه قرابة ثم ليس في الحديث ان شريفة هذا قد كان مات اذنا له وأما ما رواه النعائى في تفسيره بلفظه من أوصى بحجة كانت أربع حجج وجهة للذى كتبها فمع كونه غير مرفوع لا يدرى كيف استاده والنوع لى من أهل الرواية فقد روى في تفسيره الموضوعات وقد أخرج السيوطى مثل ما ذكره من جابر مرفوعا كما ذكره صاحب التخرىج فيسقط في سنده ما أظنه يصح والحاصل ان هذا البحث طويل الذيل مشعب الطبع والنقول فمن رام الغور على الصواب فعليه بالفتح الربانى تناوى الشوكاى ودليل الطالب على أربع المطالب لهذا العبد الفقير وليس مقصودنا هنا الا التنبيه على الحق الحقيق بالقبول وان أباما كثر القول وحديث فخر بن الله أحق أن يقضى ليس المراد به دفع الاجرة فلن يصح بل المراد ان الحج عن الوالد يصح من الولد كما يصح منه قضاء الدين ولا يرد على هذا ان اللفظ عام والاعتبار به لا ناقول العموم ليس هو الا باعتبار فعل فريضة الحج لا باعتبار دفع المال بل يصح فهذا المردية دليل فعرفت بهذا أن ما وصى به الميت من أجر من يصح عنه يكون خارجا من ثلثه المأذون به له وأما من قال بوجوب الوصية على من لم يصح فكان قياس قوله أن تكون الاجرة الموصى بها من رأس المال لان وجوب الوصية فرع وجوب الاجرة في مال الموصى ولا فرق بين وجوب مثل الاجرة من ماله وبين وجوب مثل الزكاة وأما ما يذكره من الفرق بين ما يتعلق بالمال ابتداء وانتهاه وبين ما يتعلق بالبدن ابتداء وبالمال انتما فنحن لا مستند له ولا معول عليه

• (باب العمرة المفردة) •

وقد تقدمت محنتها (يحرم لها من الميقات) أى التمتع لان الاحرام لها كالاحرام للحج وقد تقدمت الدلالة في ذكر الواجبات فانها الحج والعمرة (ومن كان في مكة خرج الى الحل) المأثرت في العصيين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر عبد الرحمن بن أبى بكر أن يخرج عائشة الى التمتع ففهم للعمرة منه (ثم يطوف ويسعى ويحلق أو يقصر) ولا خلاف في ذلك وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصيين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة انه أمر من لم يكن معه هدى بالطواف والسعى والحلق أو التقصير في فعل ذلك فقد حل الحل كله فوافقوا النساء بعد ذلك (وهي مشروعة) في العالم كبرية العمرة عندئذ سنة وليس بواجبة ولا ساقية قولنا لان أظهرهما انها فرض والثاني سنة أقول ولم يأت من قال بوجوبها

بدليل فتمنع للوجوب بل كل ما روى في ذلك متكلم عليه مع انه معارض باسناد او وردها من
قال بعدم الوجوب مصرحة بذلك وهي لا تخلو عن مقال والواجب العمل على البراءة الاصلية
حتى يردنا قل ينقل عنها اوليات الامامية فيمطلق المشروعية لا المقيدة بالوجوب فالحق ما قاله
من ذهب الى عدم الوجوب (في جميع السنة) لحديث عائشة عن آبي داود ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اعقر عمرتين عمرته في ذى القعدة وعمرته في شوال وفي العيصين من حديث
أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعقر أربع عمرته في ذى القعدة الا اني اعقر مع جمته
ومن ذلك عمره عائشة التي أمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبد الرحمن ان يعمرها من
التعميم فان ذلك كان مع جمته مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كان أهل الجاهلية
يعمرمون العمرة في أيام الحج فرد عليهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واعقر وأمر بالعمرة
فيم اوى العيصين وغيرهما من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
عمره في رمضان تعدل حجة أقول ثبت اعقاره صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج بل روى ان عمره
كلها كانت في أشهر الحج وانما فعل ذلك اقتض الردة على المشركين فانهم كانوا يرونهم في أشهر الحج
من أجبر القبول وما تعليل بعض الفقهاء للذكر اهية بان العمرة تشغل عن أعمال الحج فليست
أعمال الحج بمستخرقة لشوال والقعدة وبهض الخجة بل هي في بعض أيام ذى الحجة فبال من
ذهب الى كراهة العمرة في أشهر الحج وشاق هدى محمد صلى الله عليه وسلم والحاصل ان هذا
ونحوه صنيع من لا يدري بالمساركة خفيها وجلها والله المستعان ومن أراد الاطلاع على
تفصيل أحكام الحج والعمرة على الوجه الثابت المأثور فليرجع الى مفسكنا رحمه الله الصديق الى
البيت العتيق والى كتابنا مك التفتاح شرح بلوغ المرام

• (كتاب النكاح) •

قال الزمخشري في الكشاف النكاح الوطء وتسمية العقد نكاحا محلا بسترته له من حيث انه
طريق له ونظيره تسمية الخمر انا لانها سبب في اقتراف الاثم انتهى ولا يشاق هذا كثرة ورود
النكاح في القرآن بمعنى العقد حتى قال في الكشاف انه لم يرد افظ النكاح في كتاب الله الا في
معنى العقد لان الكثرة ليست من خواص الحقيقة ولا مخرجة للعجاز عن كونه مجازا كما تقر
في موضعه على ان دعوى الكلية التي ذكرها صاحب الكشاف ممنوعة فان قوله تعالى حتى
تنكح زوجا غيره لا يصح ان يراد به العقد كما دل عليه الدليل من السنة وذهب اليه جماهير الامة
وكذلك ما ورد في كتاب الله من الفاظ النكاح للمملوكات لا يكون الا لوطء اذ لا عقد هناك
وبالجمله تمعنى النكاح حقيقة الوطء ومجازا العقد كما صرح به الزمخشري وهو افسد معروفة
اللغة من غيره لاسيما التمييز بين المعاني الحقيقية والمجازية فانه المرجوع اليه في ذلك دون غيره
عن صارت مؤلفاتهم الا ان متداولة بين أهل هذه العصور كما لا يخفى على فطن (يشرح لمن
استطاع الباءة) لما في العيصين وغيرهما من حديث ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه اغض البصر واحسن
للقرب ومن لم يستطع فليصم بالصوم فانه له رجا والمراد بالباءة النكاح والاحاديث الواردة في
الترغيب في النكاح كثيرة وقال تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم

ذلك أن كل إمام أن الله خير مما يصنعون وقل للمؤمنات يفضن من أبصارهن ويحفظن
 فروجهن (ويجب على من خشي الوقوع في المعصية) لأن اجتناب الحرام واجب وإذا لم يتم
 الاجتناب إلا بالنكاح كان واجبا وعلى ذلك تحمل الأحاديث المقتضية لجوب النكاح
 كحديث أنس في الصبي وغيرهما أن نذر من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
 بعضهم لا أتزوج وقال بعضهم أصلي ولا تأم وقال بعضهم أصوم ولا أظفر فبلغ ذلك النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الكنى أصوم وأظفر وأصلي وأنام وأتزوج النساء
 فمن رغب عن سنتي فليس مني وأخرج ابن ماجه والترمذي من حديث الحسن عن سمرة أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن التبتل قال الترمذي أنه حسن غريب قال وروى
 الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة ويقال كذا
 الحديثين صحيح انتهى وفي صحيح الحسن عن سمرة مقال معروف وأخرج النهي عن التبتل
 أحمد وابن حبان في صحيحه من حديث أنس وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة أن النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس مني (والتبتل غير
 جائز) لما تقدم وقد روى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التبتل على عثمان بن مظعون وكانت
 المأثوبة والمتربة من النصارى يتقربون إلى الله بترك النكاح وهذا باطل لأن طريقة الانبياء
 عليهم السلام التي ارتضاها الله تعالى للناس هي إصلاح الطبيعة ودفع أعوجاجها إلى الخلق
 عن مقتضياتها (الاجتزاء عن القيام بما لا بد منه) لما ثبت في الكتاب العزيز من النهي عن
 مضارة النساء والأمر بمعاشرتهن بالمعروف في لا يستطيع ذلك لم يصح أن يدخل في أمر بوقعه
 في حرام وعلى ذلك تحمل الأدلة الواردة في العزلة والعزلة أقول الحاصل أن من كان محتاجا
 إلى النكاح أو كان فعله أولى من تركه من دون احتياج فلا ريب أن أقل الأحوال أن يكون
 في حقه مندوب بالدلالة الواردة فيه ومن لم يكن محتاجا إليه ولا كان فعله أولى له كالصغير
 والعنيد فقد يكون في حقه مكروها إذا كان يتحشى الاشتغال عن الطاعات من طلب العلم
 أو غيره مما يحتاج إليه أهله أو كانت المرأة تنضرب ترك الجماع من دون أن تقدم على المعصية
 وما إذا كان في غنية بحيث لا يشتغل عن الطاعات وكانت المرأة لا تنضرب ترك الجماع ولا
 يحصل له بالنكاح نفع فعارض إلى الباء فالظاهر أنه مباح وإن لم يأت من الأدلة ما يقتضي هذه
 التفاصيل فثم أدلة أخرى تقتضيها وقواعد كلية ولوقيل أنه لا يكون في تلك الصورة مما حبل
 مكروها لما ورد في العزلة والعزلة آخر الزمان لم يكن بعيدا من الصواب (ويبقى أن تكون
 المرأة ودوا) لأن نواذ الزوجين به تتم المصلحة المنزلية وكثرة النسل بها تتم المصلحة الدنيوية والمالية
 وود المرأة لزوجها على حصة من أجها وقوة طبيعتها مانع لها من أن تطمع بصرفها إلى غيره
 باعث على تفجها بالامتناع وغير ذلك وفيه تخصيص فريجه ونظره (ولودا) لحديث أنس عند
 أحمد وابن حبان وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تزوجوا الولود والودود فاني
 مكاثركم بالانبياء يوم القيامة وأخرج نحوه أحمد من حديث ابن عمر وفي أسناده جرير بن
 عبيد الله العامري وقد وثق وفيه ضعف وأخرج نحوه أبو داود والنسائي وابن حبان من
 حديث معقل بن يسار (يكرا) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم قال له تزوجت بكرا أم ثيبا قال ثيبا قال فهل لا تزوجت بكرا اتلاعنها وتلاعبن
 (ذات جمال) فإن الطبيعة البشرية راغبة في الجمال وكثير من الناس تغلب عليهم الطبيعة
 والجمال وما يشبهه من الشباب مقصود من غلب عليه حجاب الطبيعة (وحسب) يعني مفاخر
 آياها المرأة فإن التزوج في الاشراف شرف وجاء (ودين) اى عفة عن المعاصي وبعد هاعن
 الريب وتقربها الى بارئها بالطاعات والدين مقصود من تهذب بالقطرة فاحب ان تعاونه امرأته
 في دينه ورغب في محبة أهل الخير (ومال) بان يرغب في المال ويرجى مواساتهم في مالها
 وأن يكون أولاده اغنياء لما يجدون من قبل أمهم والمال والجماعة مقصود من غلب عليه حجاب
 الرسم ووجهه ما في العجيين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك وفي صحيح
 مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان المرأة تنكح على دينها ومالها
 وجمالها فلهذا بذات الدين تربت يداك قال في الحجة قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير
 النساء للآل في ركبن الايل نسافر يش احناء على ولدي صغره وارعاها على زوج في ذات يده أقول
 يستحب أن تكون المرأة من كورة وقبيلة عادات نسائها صالحة فإن الناس مهادن كعادن
 الذهب والفضة وعادات القوم ورسومهم غالبة على الانسان وعزلة الامر الجبول هو عليه
 وبين ان نسافر يش غير النساء من جهة انهم أحق انسان على ولدي صغره وارعاها على الزوج
 في ماله ورقية ونحو ذلك وهذا من أعظم مقاصد النكاح وبهما انتظام تدبير المنزل وان انت
 فتشت حال الناس اليوم في بلادنا وبلاد ما وراء النهر وغيره عالم تجد ارسخ قدما في الاخلاق
 الصالحة ولا تشهد له وما لها من نسافر يش انتهى (وتحطب الكيبة الى نفسها) لما في صحيح
 مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ارسل الى أم سلمة يحط بها (والمعتبر حصول الرضا
 منها) لحديث ابن عباس عندهم وغيره الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في
 نفسها واذا تم اصبحت اولى بالعجين وغيرهما من حديث أبي هريرة وعائشة نحوه واخرج أحمد
 وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عباس ان جارية بكرا أنت النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ان أباها تزوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال المحافظ ورجال اسناده ثقات وروى نحوه من حديث جابر أخرجه النسائي ومن
 حديث عائشة أخرجه أيضا النسائي واخرج ابن ماجه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال
 جاءت فتاة الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان أبي تزوجني ابن أخيه ليرفع
 بي خديسته قال فجعل الامر اليها فقالت قد أجرت ما صنع أبي ولكن اردت ان اعلم النساء ان
 ليس الى الآباء من الامر شيء ورجال العجيين واخرجه احمد والنسائي من حديث ابن
 بريدة عن عائشة قال في الحجة باللغة أقول لا يجوز أيضا ان يحكم الاولياء فقط لانهم لا يعرفون
 ما تعرف المرأة من نفسها ولان حار العقد وقاره راجعان اليها والاسثمار طلب أن تكون هي
 الا حرة مصر يحسبوا الاستئذان طلب ان تأذن ولا تمنع وادناه السكوت وانما المراد استئذان
 البكر باللغة دون الصغيرة كيف ولا رأى لها قد تزوج أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه
 عائشة من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي بنت ست سنين انتهى (لمن كان كفوا)

لحديث علي عند الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثلاث لا يترنن الصلاة
إذا أتت والحنانة إذا حضرت والايام إذا وجدت لها كفوا ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل
على اعتبار الكفافة في النسيب بل يعمل على أن امرأة إذا وجدت لها كفوا ترضى خلقه ودينه
كما سيأتي وأخرج الحاكم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
العرب اكفاء بعضهم لبعض قبيلة لقبيلة وحسبى ورجل لرجل الا حائل أو حجام وفي اسناده
رجل مجهول وقال أبو حاتم انه كذب لا أصل له وذكرا الحفاظ انه موضوع وقد أوضح الكلام
عليه المحدث في كتابه في الموضوعات الذي سماه القوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة
ولكن رواء البراز في مسنده من طريق أخرى عن معاذ بن جبل رفعه العرب بعضهم اكفاء
لبعض وفيه سليمان بن أبي الجلود ويغني عن ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي
هريرة خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا اولئك ليس فيه دلالة على المطلوب
لان اثبات كون البعض خيرا من بعض لا يستلزم ان الاخرى غير كفؤ للاعلى وهكذا حديث
ان الله تعالى اصطفى كاتبة من ولد اسمعيل واصطفى من كاتبة قريشا واصطفى من قريش بنى
هاشم فان هذا الاصطفاء لا يدل على ان الاخرى غير كفؤ للاعلى وأخرج الترمذي من حديث أبي
حاتم المزني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أنماكم من ترضون دينه وخلقه
فانكم كموه الاتفة له لو تكن فتنه في الارض وفساد كبير قالوا يا رسول الله وان كان فيه قال
اذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فانكم كموه ثلاث مرات وقد حسنه الترمذي وقال هذا
حديث حسن غريب ونقل المناوي عن البخاري انه لم يعبده محققا وعبده أبو داود في المراسيل
واعلم ابن القطان بالارسال وضعف راويه وأبو حاتم المزني له محبة ولا يعرف له عن النبي صلى
الله عليه وسلم غير هذا الحديث وأخرج الدارقطني عن عمر انه قال لا تمنع تزويج ذوات
الاحساب الا من الاكفاء أقول استدلل على اعتبار الكفافة في النسيب بما أخرجه ابن ماجه
باسناد رجاله رجال الصحيح من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه ان فتاة جاءت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت ان أي زوجتي ابن أخي ليرفعني خبيثته قال فجعل الامر اليها
فقالت قد أجرت ما صنع أبي ولكن اودت ان اعلم النساء انه ليس الى الابد من امر النساء
شيئا وأخرجه احمد والبيهقي من حديث ابن بريدة عن عائشة ومحل الحجة منه قولها ليرفعني
خبيثته فان ذلك مشعر بأنه غير كفؤ لها ولا يخفى ان هذا التماس هو من كلامها ونما جعل الذي
صلى الله عليه وسلم الامر اليها لكون رضاها معتبرا فاذا لم ترض لم يصح النكاح وما كان
المعقود له كفوا أو غير كفوا أيضا هو زوجها وابن أخيه وابن عم المرأة كفؤها واستدل على
اعتبار الكفافة في النسيب بما أخرجه احمد والبيهقي وصححه وابن حبان والحاكم من حديث
بريدة عن فروان احساب أهل الدنيا الذين يذهبون اليه المال وبما أخرجه احمد والترمذي
وصححه هو والحاكم من حديث حمرة عن فروان احساب المال والكرم التقوى ويحتمل أن
يكون المراد ان هذا هو الذي يعتبره أهل الدنيا كما صرح به في حديث بريدة وان هذا احكاما
عن مدعيهم واعتبارهم بالمال وعدم اعتدادهم بالدين فمكون في حكم آخر يجل لهم والتقريع
وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم تزوج مولا زيدا حارثة بن زب فبث بمش القرشية وزوج

المنزى هو مضطرب الاسناد وقد ذكر البخارى في صحيحه بغير اسناد والقرآن الكريم شاهد
صدق على ما ذكرناه من ذلك قوله تعالى هل يستوى الذين يعاون والذين لا يعاون وقوله تعالى
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو
والام لا اله الا هو والاولو العلم وغير ذلك من الايات والاحاديث المتكاثرة منها حديث خباركم في
الجاهلية خباركم في الاسلام اذا فقهوا وقد تقدم وبالجمله اذا تقررت هذه امرت ان الاعتبار
هو الكفاية في الدين والخلق لا في النسب لكن لما اُخبر صلى الله عليه وسلم بان حسب اهل
العيا المال واُخبر صلى الله عليه وسلم بكائنه في الصحيح عنه ان في امته ثلاثا من امر الجاهلية
الغضب بالاحساب والظن في الانساب والاستسقاء بالنجوم والنيابة كان تزوج غير الكهنة
في النسب والمال من اصعب ما ينزل عن لؤي من ياتيه واليوم الاخر قال الماتن رحمه الله ومن
هذا القبيل استثناء القاطمة من قوله وبقية تقرير رضا الاعلى والولى وجعل بنات فاطمة رضى
الله عنها اعلى قدرا واعظم شرفا من بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلبه فيا يجبا كل
العجب من هذه التعصبات الغريبة والتصلبات على امر الجاهلية واذا لم يتركها من عرف انها
من أمور الجاهلية من اهل العلم فكيف يتركها من لم يعرف ذلك والخبر كل الخبر في الانصاف
والانقياد لما جاء به الشرع ولهذا اخرج الحاكم في المستدرک وصححه عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه قال اعلم الناس ابصرهم بالحق اذا اختلف الناس فهذا نص في محل الخلاف
انظر في أمهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة واسوة القادة في كل خير ودين من كن
قام ابي العترة الامام زين العابدين على بن الحسين شهر باؤيت برذردين شهر يارب بن شه جويوه
ابن خسرو روبر بن هرم بن نويسروان ملك القرس وأم الامام موسى الكاظم أم ولدها
حميدة وأم الامام على الرضا بن موسى الكاظم أم ولدها رضاهما تكتن وأم الامام على بن محمد
ابن على المذكور الملقب بالحواد التي أم ولدها سمها خيزران وقيل ريمحانة وأم الامام على
ابن محمد الملقب بالهادي والعسكري أم ولدها سمها سمانة وأم الامام حسن بن على الملقب
بزن كى والخالص والعسكري أم ولدها سمها سوسن وأم الامام محمد بن حسن الملقب بالعباس
والقائم والمهدي أم ولدها سمها نرجس وهكذا كان شأن التزوج في اصحاب رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لم يعرج احدهم على الكفاية في النسب وانما أخذ بذلك الجهلة من
الامة لاسيما اهل القرى والقصبات من نسل العترة والصحابه رضى الله عنهم اجمعين واكثرهم
خاضعون في الباطل عاقلون عن حلي العلم الموصل الى الحق وكان امر الله قدرا مقدورا
(و) يخطب (الصغيرة الى ولها) لما في صحيح البخارى وغيره عن عروة ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم خطب عائشة الى ابي بكر (ورضا البكر صماتا) لما تقدم من الاحاديث
الصحيحة (وتحرم الخطبة في العدة) لحديث فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثا لم يجعل لها
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة وقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم اذا حلت فاذا نيتي فاذا نيتي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره واخرج البخارى
عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى فيما عرضتم به من خطبة النساء قال يقول اني اريد التزوج
ولو ددت انه يسر لي امرأة سالمة واخرج الدارقطني عن محمد بن علي الباقر عليه السلام

انه دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أم سلمة وهي متأجعة من أبي سلمة فقال لقد علمت أني رسول الله وخبرته من خلقه وموضعي من قومي وكنات تلك خطبته والحديث منقطع قال في الفتح واتفق العلماء على أن المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلقوا في المعتدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها وأما الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لأحد ان يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح في الاولى وحرام في الاخرية مختلف فيه في البائن (و) الخطبة (على الخطبة) حديث عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن ان يتنازع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذره وهو في صحيح مسلم وغيره وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى ينكح أو يتزك وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر لا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يتزك الخطاب قبله أو ياذن له وقد ذهب إلى تحريم ذلك الجمهور (ويجوز) له (النظر إلى المخطوبة) حديث المغيرة عند أحمد والشافعي وابن ماجه والترمذي والداودي وابن حبان وصححه أنه خطب امرأة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنظر إليها فإنه أحرى ان يؤدم بينكما فأتى أبوها فأخبرهما بقول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فكأنهما كرها ذلك فسمعت ذلك المرأة وهي في خدرها فقالت ان كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرك ان تنظر فانظروا الا فاني أنشدك كنهم أعظمت ذلك عليه فنظرت إليها فترجعتا فذكر من موافقتها ذكره أحمد وأهل السنن وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال كنت عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها فان في أعين الانصار شيأ وفي الباب أحاديث (ولانكاح الابوي) حديث أبي موسى عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وابن حبان والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نكاح الا بولي وحديث عائشة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وابن حبان والحاكم وأبي عوانة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فنكاحها باطل فان دخل بها فله المهر بما استحل من فرجها فان اشجعروا فالسلطان ولي من لا ولي له وفي الباب أحاديث قال الحاكم وقد روي الرواية عنه عن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش ثم سرد قدام ثلاثين بهائياً أقول الادلة الدالة على اعتبار الولي وأنه لا يكون العاقد سواه وان العقد من المرأة لنفسها بدون إذن وليها باطل قد رويت من طريق جماعة من الصحابة فيها الصحيح والحسن وما دونهما فاعتباره مقصود وعقد غيره مع عدم عضله باطل بنص الحديث لا فاسد على تسليم ان الفساد واسطة بين الصحة والبطان ولا يعارض هذه الاحاديث حديث الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن ونحوه كحديث ليس للولي مع الثيب أمر واليتيم تستأمر لان المراد انها أحق بنفسها في تعيين من تريد نكاحها ان كانت ثيباً والبكر ينعها الحياء من التعيين فلا بد من استئذنها وليس المراد ان الثيب تزوج نفسها أو توق كل من

يرتجها مع وجود الولي فعقد النكاح امر آخر وجه ذات علم أن لا وجه لما ذهب اليه الظاهرية
من اعتبار الولي في البكر دون الثيب والولي عند الجمهور هو الاقرب من العصبية وروى عن أبي
حنيفة أن ذوى الارحام من الاولياء أقول الذي ينبغي التعويل عليه عندي هو أن يقال ان
الاولياء هم قرابة المرأة الأدنى فالأدنى الذين يلحقهم الفضاة اذا تزوجت بغير كف وكان
المزوج لها غيرهم وهذا المعنى لا يختص بالعصبات بل قد يوجد في ذوى السهام كالإخلام
وذوى الارحام كابن البنت وربما كانت الفضاة معهما أشد منهم مع بني الاعمام ونحوهم فلا
وجه لتخصيص ولاية النكاح بالعصبات كما أنه لا وجه لتخصيصها عن يرث ومن زعم ذلك
فعلية الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعا أولغة هو هذا وأما ولاية الساطان
فناشئة بحديث اذا تشاجر الاولياء فالسلطان ولي من لا ولي لها فهذا الحديث وان كان فيه
مقال فهو لا يقطع به عن رتبة الاستدلال وهو يدل على حكمين الاول ان تشاجر الاولياء
يوجب بطلان ولايتهم ويصيرهم كالعاديين الثاني انهم اذا عزموا كانت الولاية للسلطان
واذا تحرك ما ذكرناه في الاولياء فاعلم ان من غاب عنهم عند حضور الكف ورضاء المكففة به
ولو في محل قريب اذا كان خارجا عن بلد المرأة ومن يريد نكاحها فهو كالعاديين والسلطان ولي
من لا ولي له اللهم الا ان ترضى المرأة ومن يريد الزواج بالانتظار قدوم الغائب فذلك حق لهما
وان طالت المدة وأما مع عدم الرضا فلا وجه لايجاب الانتظار ولا سيما مع حديث ثلاث
لا يؤخرن اذا حانت منها الايم اذا حضر كفوها كما أخرجه الترمذي والحاكم وجب مع ما ذكر
من تلك التقديرات بالشهر وما دونه ليس على شيء منها اثاره من علم ومع ذلك فالقول بأن غيبة
الولي الموجبة لبطلان حقه هي الغيبة التي يجوز الحكم معها على الغائب هو قول مناسب
اذا صح الدليل على أنه لا يجوز الحكم على الغائب الا اذا كان في مسافة القصر فان لم يصح
دليل على ذلك فالواجب الرجوع الى ما ذكرناه فان قلت اذا كان ولي النكاح هو أعم من
العصبات كما ذكرته فأوجهه قلت وجهه اننا وجدنا الولاية قد أطلق في كتاب الله تعالى على
ما هو أعم من القرابة والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ووجدناها قد أطلقت في
سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ما هو أخص من ذلك قال صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم السلطان ولي من لا ولي له ولا ريب أنه لم يكن المراد في الحديث ما في الآية والالزم
أنه لا ولاية للسلطان الا عند عدم المؤمنين وهو باطل لأنه أحدهم بل له منزلة عليهم لا توجد في
افرادهم واذا ثبت أنه لم يكن المراد بالولي في الحديث الاولياء المذكورين في الآية فليس بعض
من يصدق عليه اسم الايمان أولى من بعض الا بالقرابة فتعين ان المراد القرابة ولا ريب ان
بعض القرابة أولى من بعض وهذه الولاية ليست باعتبار استحقاق نصيب من المال
أو استحقاق التصرف فيه حتى يكون كليراث أو كولاية السفير بل باعتبار امر آخر وهو
ما يجده القريب من الغضاة التي هي العار للاصق به وهذا لا يختص بالعصبات كما ينابذ
بوجد في غيرهم ولا شك ان بعض القرابة أدخل في هذا الامر من بعض فالأب والابناء أولى من
غيرهم ثم الاخوة لابوين ثم الاخوة لاب أولام ثم أولاد البنين وأولاد البنات ثم أولاد الاخوة
وأولاد الاخوات ثم الاعمام والاخوال ثم هكذا من بعدهم ولا من زعم الاختصاص بالبعض

دون البعض فليأتنا بحجة وان لم يكن يسده الاجماد أقوال من تقدمه فلسنا ممن يقول على ذلك وبالله التوفيق قال في الحجة وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أمرهم واستبعاد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشؤها قلة الحياء واقتضاب على الاولياء وعدم كثراتهم وأيضاً يجب ان يحوز النكاح من السفاح بالتشهير وأحق التشهير ان يحضر أولياءها ولا يجوز ان يحكم في النكاح النساء خاصة لنقصان عقلمهن وسوء فكرهن فكثيرا ما لا يهتدين للمصلحة ولعدم حماية الحسب منهن غالباً فرغم غيب في غير الكف وفي ذلك عار على قومها فوجب ان يجعل للأولياء شيء من هذا الباب لتسد المقدرة وأيضاً فان السنة القاشية في الناس من قبل ضرورة انهم عوان بأديهم وهو قوله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض انتهى قال الشافعي لا ينعقد نكاح امرأة الاب بعبارة الولي القريب فان لم يكن فعبارة الولي البعيد فان لم يكن فعبارة السلطان فان زوجت نفسها أو غيرها باذن الولي أو بغير اذنه بطل ولم يتوقف وتأويل قوله لا تنكح المرأة الابن ولها الاب تزوجها الا وكسل الولي ويقهمز ويحبها بنفسه بالاولى وقال أبو حنيفة ينعقد نكاح المرأة الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي بكرها كانت أو ثيباً وتأويل الحديث انه يكره لها ذلك خشية ان تقصر في رعاية الكفاءة وغيرها وتنسب الى الوقاحة وتأويله ان للولي حق الاعتراض في غير الكف فغنى قوله لا تنكح أى لا تستعمل نكاحها الا باذنه لانه حق الاعتراض في غير الكف وقال محمد ينعقد موقوفاً على اذنه كذا في المسوى (وشاهدين) لحديث عمران بن حصين عند الدارقطني والبيهقي في المال وأجد في رواية ابنه عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وفي اسناده عبد الله بن محرز وهو متروك وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل فان تشاجر واما السلطان ولي من لا ولي له واسناده ضعيف وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم قال البغايا الا ان يشككن أنفسهن بغير يمينه وصحح الترمذي وقفه وهذه الأحاديث وما ورد في معناها يقوى بعضها بعضاً وقد ذهب الى ذلك الجمهور وقال في شرح السنة أكثر أهل العلم على ان النكاح لا ينعقد الا بيمينه ولا ينعقد حتى يكون الشهود حضوراً حالة العقد واختلقوا في صفة الشهود قال الشافعي لا ينعقد الا بشهد رجلين عدلين وقال أبو حنيفة ينعقد برجل وامرأتين وبفاسقين كذا في المسوى وفي الموطأ في باب لا يحل نكاح السرمالك عن أبي الزبير المكي عن عمر بن الخطاب أني بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة وقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجعت (الا ان يكون) الولي (عاضلاً أو غير مسلم) لقوله تعالى فلا تغافلوه ان يشككن أزواجهن ولتزوجهن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أم حبيبة بنت أبي سفيان من غير وليها لما كان كافراً حالة العقد (ويجوز لكل واحد من الزوجين ان يوكل احد النكاح ولو واحداً) لحديث عقبة بن عامر عن أبي داود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرجل أترضى ان أزوجه فلانة قال نعم وقال للمرأة أترضين ان أزوجه فلانة قالت نعم فزوج أحدهما صاحبه الحديث وقد ذهب الى ذلك جماعة من أهل العلم الاوزاعي وربيعة والثوري

ومالك وأبو حنيفة وأكثر أصحابه واللبث وأبو ثور وحكي في البصر عن الشافعي وزفر أنه لا يجوز
 قال في الفتح وعن مالك لو قالت المرأة لولها تزوجني عن رأيت فزوجهما من نفسه أو بمن اختار
 لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجه السلطان أو ولي آخره ثله أو واقعه منه
 ووافقه زفر أما استحباب النثار فاقول لا يصح في ذلك شيء كما وضعه في النبل والسبل ولا بأس
 بتزويج من الماء كولات فهو من جملة الأطعام المندوب اتها الشأن في الحكم عشرة وعية انتباهه
 مع ورود الأحاديث الصحيحة بالنهي عن النبي والظاهر أن هذا نوع منها ولم يرد ما يدل على
 التخصيص لأن وجهه صحيح ولا حسن بل ولا ضعيف يتغير وأما إجابة الولعة فأحاديث الأما
 بالإجابة صحيحة ولم يأت ما يقتضي صرفها عن الوحوب نعم الواوالم المشوبة بالنكسرات مع عدم
 القدرة على التغيير لا يجوز حضورها كما يدل عليه حديث النهي عن الجلوس على المائدة التي
 تدار عليها الخمر وسائر المعاصي تقاس على ذلك

• (فصل ونكاح المتعة) • قال في الحجة رخص فيها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أياما من نهي
 عنها أما الترخيص أو لا فكان حاجة تدعو إليه كما ذكره ابن عباس فيمن يقدم ببلد ليس بها
 أهل أشار ابن عباس أنهم لم تكن يومئذ استجارا على مجرد البضع بل كان ذلك مغمورا في ضمن
 حاجات من باب تدبير المنزل كيف والاستجار على مجرد البضع اندلاخ عن الطبيعة الانسانية
 ورواحة يجمعها الباطن السليم وأما النهي عنها فلا رتقاع تلك الحاجة في غالب الأوقات وأيضاً
 ففي جريان الرسم به اختلاط الانساب لانها عند انقضاء تلك المدة تخرج من حيزه ويكون
 الامر بيدها فلا يدري ماذا تصنع وضبط العسمة في النكاح الصحيح الذي بناؤه على التأييد في
 غاية العسر فيما ظنك بالمتعة واهمال النكاح الصحيح المعتبر في الشرع فان أكثر الراغبين في
 النكاح إنما غالب داعيتهم قضاء شهوة الفرج وأيضاً فان من الامر الذي يتميز به النكاح من
 السفاح على التواطين على المعاونة الدائمة وان كان الاصل فيه قطع المنازعة فيما على أعين
 الناس انتهى في شرح السنة اتفق العلماء على تحريم المتعة وهو كالأجماع بين المسلمين
 (منسوخ) فانه لا خلاف انه قد كان ثابتاً في الشريعة كما صرح بذلك القرآن فما استقرت به
 منهن فأتوهن أجورهن ولما في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال كان نزع زوج رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس معناه نساء فقلنا لا يقتضي فننا عن ذلك ثم رخص لنا به
 ان نسكن المرأة بالنوب الى أجل وفي الباب أحاديث وثبت التسخ من حديث جماعة فخرج
 مسلم وغيره من حديث سبرة الجهني انه غزا مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتح مكة فاذن
 لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في متعة النساء قال فلم يخرج حتى حرمها رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثه وان الله حرم ذلك الى يوم القيامة وأخرج
 الترمذي عن ابن عباس انما كانت المتعة في أول الاسلام حتى نزلت هذه الآية الا على
 أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم وفي الصحيحين من حديث علي ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر والاحاديث في هذا الباب كثيرة والخلاف طويل وقد
 استوفاهما المتن في نيل الاوطار وروايت من روى تحريمها الى يوم القيامة هي الحجة في هذا الباب
 وهذا نهى مؤيد وقع في آخر موطن من المواطن التي سافر فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم وقع به موته بعد أربعة أشهر فوجب المصير إليه ولا يبعارضة ما روى عن بعض
 الصحابة أنهم ثبتوا على المتعة في حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبعد موته إلى آخر أيام عمر
 كما زعمه صاحب ضوء النهار فإن من علم النسخ المؤبد بجهة على من لم يعلم واستقر أمر من استقر عليها
 إنما كان لعدم علمه بالنسخ وأما ما صار به بجهة جماعة من المتأخرين من أن تحليل المتعة
 قطعي وحديث تحريرها على التأييد قطعي والظني لا ينسخ القطعي حتى قال المقلبي أن الجمهور
 لم يجدوا جوابا على هذا فيقال إن كان كوز التحليل قطعيًا لكونه منصوصًا عليه في الكتاب
 العزيز فذلك وإن كان قطعي المتن فليس بقطعي الدلالة لأمرين أحدهما أنه يمكن جعله على
 الاستقناع بالنكاح الصحيح الثاني أنه محمول وهو ظني الدلالة على أنه قد روى الترمذي عن ابن
 عباس أنه قال إنما كانت المتعة حتى نزلت هذه الآية الأعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال
 ابن عباس فسكن فرج سواهما حرام وهذا يدل على التحريم بالقرآن فيكون ما هو قطعي المتن
 ناسخًا لما هو قطعي المتن وإن كان التحليل قطعيًا لكونه قد وقع الإجماع من الجميع عليه في أول
 الأمر فيقال وقد وقع الإجماع أيضا على التحريم في الجملة عند الجميع وإنما الخلاف في التأييد
 هل وقع أم لا وكون هذا التأييد ظنيًا لا يستلزم ظنية التحريم الذي وقع النسخ به فالجواب أن
 النسخ التحليل للجمع عليه هو التحريم للجمع عليه المقيد بقيد ظني وهو التأييد فالنسخ
 والنسخ قطعيان هذا على التسليم إن ناسخ القطعي لا يكون إلا قطعيًا كما قرره جمهور أهل
 الأصول وإن كنت لاوافقهم على ذلك (والتحليل حرام) لحديث ابن مسعود عند أحمد
 والشافعي والترمذي وصححه قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المحلل والمحلل
 له وصححه أيضا ابن القطان وابن دقيق العيد وله طريق أخرى أخرجهما عبد الرزاق وطريق
 ثالثة أخرجهما اسحق في مسنده وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه ابن
 السكن من حديث علي مثله وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله
 قال هو المحل لعن الله المحلل والمحلل له وفي أسناد يحيى بن عثمان وهو ضعيف وقد أعل بالارسل
 وأخرج أحمد والبيهقي والبخاري وابن أبي حاتم والترمذي في العلل من حديث أبي هريرة نحوه
 وحسنه البخاري وأخرج الحاكم والطبراني في الأوسط من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 التحليل سقاها في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في تنبيه الغافلين عن
 أعمال الجاهلين روى ابن ماجه بأسناد رجاله موثقون وصح عن عمر أنه قال لا أرى عملًا ومحللًا
 له إلا رجتمه روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما وابن المنذر في الأوسط وروى ابن
 أبي شيبة عن ابن عمر أنه سأل عن ذلك فقال كلاهما زان والكلام في ذلك عن الصحابة والتابعين
 طويل جدًا طال شيخ الإسلام في الدين بن تيمية الكلام عليه وأقرده مصنف اسماء بيان الدليل
 على إبطال التحليل انتهى أقول حديث لعن المحلل مروى من طريق جماعة من الصحابة
 بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن واللعن لا يكون إلا على أمر غير جائز في الشريعة المطهرة
 بل على ذنب هو من أشد الذنوب فالتحليل غير جائز في الشرع ولو كان جائزًا لم يلحق فاعله
 والراضي به وإذا كان لعن الفاعل لا يدل على تحريم فعله لم يبق صيغة تدل على التحريم قط وإذا

كان هذا الفعل حراما غير جائز في الشريعة فليس هو النكاح الذي ذكره الله في قوله حتى
تسكن زوجا غيره كما أنه لو قال لعن الله بائع النحر لم يلزم من لفظ بائع أنه قد جازيعه وصار من
البيع الذي أذن فيه بقوله وأحل الله البيع والامر ظاهر قال ابن القيم ونكاح المحلل لم يصح في
ملك من الملل قط ولم يفعل أحد من الصحابة ولا أفتى به واحد منهم ثم سئل من له أدنى اطلاع على
أحوال الناس كم من حرة مصونة أنشب فيها المحلل مخالب إرادته فصارت له بعد الطلاق من
الآخذان وكان بها منقرا وبوطئها فإذا هو والمحلل بركة التحليل شريكان فلهما الله كم
أخرج التحليل عن قدرته من سبورها إلى البغاء بين مرامين العشراء والحرماء ولولا التحليل
لكان مثال التريادون منها والندورع بالاكفان دون التدورع بجمالها وعناق القنادون
عناقها والاختبذراع الاسدودون الاخذباقها وأما في هذه الأزمان التي شكت القروج فيها
المرهم من مفسدة التحليل وقبح ما يرتكبه المحللون مما هو مدبل عي في عين الدين وشعافي
حلق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به وتمنع كثير من يريد الدخول فيه بسببه
بحيث لا يحيط بتفاصيلها خطاب ولا يحصرها كتاب يراها المؤمنون كلهم من أقيع القبايح
ويعدونهم من أعظم الفضائح قد قلبت من الدين رجمه وغيرت منه اسمه وضح التيسر
المستعار فيها المطلقة بنجاسة التحليل وزعم أنه قد طيها التحليل فبأنه العجب أي طيب أعادها
هذا التيسر الملعون وأي مصلحة حصلت لها ولطلقها بهذا الفعل المذون إلى غير ذلك انتهى
وقد أطل رحمه الله تعالى في تخريج أحاديث تحريم التحليل في اعلام الموقعين اطالة حسنة
فليراجع (وكذلك الشغار) لثبوت النهي عنه كما في حديث ابن عمر في الصبيحين وغيرها ان
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نبى عن الشغار وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة
قال نبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار ان يقول الرجل لزوجتي
ابتك وأنت وبتك ابنتي أو زوجتي أنتك وأنت وبتك ابنتي وأخرج مسلم أيضا من حديث ابن
عمر ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا شغار في الاسلام وفي الباب أحاديث قال ابن
عبد البر أجمع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته والجمهور على
البطلان قال الشافعى هذا النكاح باطل كنكاح المتعة وقال أبو حنيفة جائز لكل واحدة
منهما مهر مثلها انتهى أقول انتهى عن الشغار ثابت بالأحاديث الصحيحة من طرق جماعة من
الصحابة وعلى كل حال فيكون الشغار من مفسدات العقد غير مناسب لما تقر في الأصول لان
النهي عن الشغارية تنضى قبضه أو تحريره أو فسادا على اختلاف الأقوال وإذا اقتضى ذلك
وجب على كل واحد من الزوجين توفير المهر لزوجته بما استعمل من فرجها فهو بمنزلة فساد
التسمية وفسادها لا يستلزم فساد عقد النكاح والمهر ليس بشرط للعقد فالحكم بان الشغار
يفسد العقد غير مناسب لما تقر في الأصول ولما وافق لقواعد القروج ولو فرض ان النهي
عن النكاح الذى فيه شغار لم يكن ذلك مقتضا لفساد العقد لان النهي ليس لذات العقد ولا
لوصفه بل لامر خارج عنه وقد تقر في الأصول ان ذلك لا يوجب الفساد ويجب على الزوج
الوفاء بشرط المرأة لحديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أحق الشروط أن يوفى به ما استعملتم به القروج وهو في الصبيحين وغيرها قلب هو قول أكثر

أهل العلم وقالوا قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن أحق الشروط الخ خاص في شرط المهر
إذا سمى لها مالا في الذمة أو عهدنا عليه أن يوفى ما ضمن لها وفي الحقوق الواجبة التي هي
مقتضى العقد وأما ما سوى ذلك فمثل أن يشترط في العقد للمرأة أن لا يخرجها من دارها ولا
ينقلها من بلدها أو لا يتكبح عليها أو نحو ذلك فلا يلزمه الوفاء به وله إخراجها ونقلها وإن يشك
عليها إلا أن يكون في ذلك عين فيلزمه العين كذا في المسوى أقول الوفاء بطلاق الشروط مشروط
قال تعالى أو فربا بالعقد وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون عند شروطهم الا شرطا
أحل حراما أو حرم حلالا وهو حديث حسن ولكن هذا المخصص المتصل أعني قوله الا شرطا
الخ يبدل على أن ما كان من الشروط بهذه الصفة لا يجب الوفاء به ويكتفى بمحرم عموم أول الحديث
كذلك ليخصص عموم الآية ويؤيد هذا المخصص الحديث المتفق عليه بأنه لا شرط ليس
في كتاب الله ولا سنة رسوله فهو باطل ولا يعارض هذا حديث أحق الشروط الخ وهو متفق
عليه ووجه عدم المعارضة أن عموم هذا الحديث مخصص بما قبله من الحديثين الدالين على
أن الشروط التي تحلل الحرام أو تحرم الحلال مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله لا يجب الوفاء
بها سواء كانت في نكاح أو غيره لا كما قاله الجلال في ضوء النهار (الأن يصل حراما أو يحرم
حلالا) فلا يجعل الوفاء به كما ورد بذلك الدليل وقد ثبت النهي عن اشتراط أمور كحديث أبي هريرة
في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتخطب الرجل على خطبة
أخيه أو يبيع على بيعه ولا تسال المرأة طلاق أختها لتكتفى ما في صحفتها أو تأثم قائما
رزقها على الله وأخرج أحمد من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال لا يحل أن يشكح امرأة بطلاق أخرى (ويحرم على الرجل أن يشكح زانية أو مشركة)
أقوله تعالى الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم
ذلك على المؤمنين وما أخرجهم أحمد بأسناد رجاله ثقات والطبراني في الكبير والوسط من
حديث عبد الله بن عمرو أن رجلا من المسلمين استأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
في امرأة يقال لها أم مهزول كانت تسافح وتشترط له أن تنفق عليه فقراء عليه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وأخرج أبو داود والترمذي
وحسنه من حديث ابن عمر أن مرثد بن أبي مرثد الغنوي كان يحمل الاساري بمكة وكان بمكة
بني يقال لها عناق وكانت صديقه قال غنفت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقلت يا رسول
الله أنكح عناقا قال فسكت عني فنزلت الآية والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك فدعاني
فقرأها على وقال لا تنكحها وأخرج أحمد وأبو داود بأسناد رجاله ثقات من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزاني الجاهل لا ينكح الا مثله قال ابن القيم
أخذ به القتاوي التي لا معارض لها الامام محمد ومن وافقه وهي من محاسن مذهبه فانه
لم يجوز أن ينكح الرجل زوجا تتجه ويعضد مذهبه بضعة وعشرون دية لا قد ذكرنا في موضع
آخر انتهى وأخرج ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة
الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر وعظ ثم قال
استوصوا بالنساء خيرا فانما هن عندكم عوان ليس بملكون منهن شيأ غير ذلك إلا أن يأتين

بفاحشة معينة فان فعلنا فاهجر وهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فان اطلعنكم فلا
تبعوا عليهن سيديلا وأخرج أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال جاء رجل الى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان امرأتى لا تمنع يد لامس قال غز بها قال أخاف ان تتبعها
نفسى قال فاسقن بها قال المنذرى ورجل اسناده صحيحهم في الصحيحين قال ابن القيم عورض
بهذا الحديث المتشابه الاحاديث المحكمة الصريحة في المنع من تجوز البغاء واختلقت
مسالك المحرمين لذلك فعبه فقالت طائفة المراد باللامس ملتصق الصدقة لا ملتصق الفاحشة
وقالت طائفة بل هذا في الدوام غير مؤثر وانما المانع ورود العقد على الزانية فهذا هو الحرام
وقالت طائفة بل هذا من التزام أخف المفسدين لدفع اعلاهما فانه ما امر بفراقهما خاف ان
لا يصبر عنهما فبقاها امر ما فامر بحفظ ما مسكها اذ مواقعتها بعقد النكاح أقل فسادا من
مواقعتها بالسفاح وقالت طائفة بل الحديث ضعيف لا يثبت وقالت طائفة ليس في الحديث
ما يدل على انها زانية وانما فيه انها لا تمنع عن عيسا أو يضع يده عليها أو نحو ذلك فهي تعطى
اللسان لذلك ولا يلزم ان تعطيه الفاحشة الكبرى ولكن هذا لا يؤمن معه أجابها الداعي الى
الفاحشة فأمره بفراقها تركا لما يريه الى ما لا يريه فلما أخبره بأن نفسه تتبعها وأنه لا يصبر له
عنهما رأى مصلحة اسما كلها أخرج المسالك والله تعالى أعلم انتهى في المسوى أقول الظاهر
عندي ان معنى اختلافهم هذا اختلافهم في مرجع ذلك في قوله حرم ذلك فقال أحد مرجعه
نكاح الزانية والمشرقة وقال غيره مرجعه الزنا والشرك والمراد على هذا أن العادة قاضية بأن
الزانية لا يرغب فيها الا الزان أو مشرك والزنا والشرك حرام على المؤمنين فنكاحها لا يليق
بجمال المؤمنين ولا يقولون ان الحديث ناسخ بل يقولون انه مبين لتأويل الآية ومع ذلك فلا
يتخلو عن بعد في الكافي مذهب أحد الزانية يحرم نكاحها كالعتدة وأما غير أحد فتقولهم
جواز نكاح الفاجرة وان كان الاختيار غير ذلك الحديث لا ترد للامس قال الواحدى عن أبي
عبيد مذهب مجاهد ان التحريم لم يكن الا على جماعة خاصة من فقراء المهاجرين أرادوا نكاح
البقيات البتة فن عليهم ومذهب سعدان التحريم كان عاما ثم نسخته الرخصة وأورد أبو عبيد على
هذا الحديث أنه خلاف الكتاب والسنة المشهورة لان الله تعالى انما أذن في نكاح المحسنات
خاصة ثم أنزل في القاذورات العمان وسن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التفريق
بينهما فلا يجتمعان أبدا فكيف يأمر بالاهامة على عاهرة لا تمنع من أرادها والحديث مرسل فان
ثبت فتأويله ان الرجل وصف امرأته بانحرف وضعف الراى ونضيسع ماله فهي لا تمنعه من
طالب ولا تحفظه من سارق وهذا أشبه بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمرى به دينه
أقول في الاستدلال بحديث لا ترد للامس قطر من وجهين أحدهما ان هذا ليس ريبا لها
بالزنا البتة بل ربما يقوله الاخطا في أمر الملازمة فيحصل حينئذ أن لا تتورع من اللبس
الحرام وتتورع من حقيقة الزنا فالمقتضى الى الحدود المقتضى للعلل الموجب للقضية الشديدة
وكم من امرأة لا تتورع من النظر واللمس المحرمين وتتورع من موجب الحسد وبسبب الحبل
خوفان القضية فلما يصرح بالزنا لموجب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه الفراق
وثانها ما ان حالة الابتداء تفارق حالة البقاء في أكثر المسائل كالحرم لا يتبدى بالنكاح في حالة

أحرامه ولا يضر البقاء فإذا جوز النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمساكها في حالة بقاء
النكاح من أين ليكم أنه يجوز ابتداء النكاح انتهى (والعكس) وإنما قال بالعكس لأن هذا
الحكم لا يخص بالرجل دون المرأة كما نفى ذلك الآية الكريمة الزاني لا ينكح الزانية أو
مشركة والزانية لا ينكحها إلا زاناً ومشاركاً أقول هذا هو الظاهر من الآية الكريمة ودعوى
أن سبب نزول الآية فيمن ساءه صلى الله عليه وسلم أنه يريد أن ينكح عناقاً وكانت مشركة مدفوعة
بأن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لا سيما والآية الكريمة قد تضمنت نكاح الزانية
على حدة ونكاح المشركة على حدة وأما حديث أن امرأى لا ترد لأمس فالظاهر أنه كناية
عن كون زانية لا كما قال المقلبي أن المراد أنها ليست نفورا عن الرية لأنها زانية ثم استبعد
أن يقول صلى الله عليه وسلم استتبع بها وقد عرف أنها زانية وذلك مناف لاختلافه الشريف
وأقول هذا التأويل خلاف الظاهر والاستبعاد لا يجوز إثبات الأحكام الشرعية أو نفيها
ب مجردة فالاولى التعويل على شيء آخر هو أن الحديث قد اختلف في وصله وإرساله بل قال
النسائي أنه ليس بثابت وهكذا الوجه لحل الحديث على مجرد التهمة فإن الرجل لم يقل أنه يتم
أنه لا ترد لأمس أو يشك أو يظن بل قال ذلك جرماً (ومن صرح القرآن بتصريحه) وهو ظاهر
لقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ
وبنات الاخت وأمهاتكم اللاتي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم
وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح
عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوها بين الأخنتين إلا ما قد سلف ثم قال
وأحل لكم ما وراء ذلكم قال في المسوى اتفقت الأمة على أنه يحرم على الرجل أصوله وفصوله
وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعده فالأصول هي الأمهات والجدات وإن علون
والفصول هي البنات وبنات الأولاد وأن سفلن وفصول أول الأصول هي الأخوات وبنات
الأخوة والأخوات وأن سفلن وأول فصل من كل أصل بعده هي العمات والخالات وإن علت
درجتين انتهى (والرضاع كالنسب) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من الرحم وفي لفظ من النسب وفيهما
أيضاً من حديث عائشة مرفوعاً يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة وأخرج أحمد والقاسمي
وصححه من حديث علي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن الله حرم من الرضاع
ما حرم من النسب قال أهل العلم والمحرمات من الرضاع سبع الأم والاخت بنص القرآن
والبنات والعمة والخالة وبنات الأخ وبنات الاخت لأن هؤلاء يحرم من النسب فيحرم من
الرضاع وقد وقع الخلاف هل يحرم من الرضاع ما يحرم من الصهار وقد سبق الكلام في ذلك
ابن القيم في الهدى قال في المسوى اتفقت الأمة على أن كل من عقد النكاح على امرأته تحرم
المنكوحة على آباء النكاح وإن علوا وعلى أبنائه وأبنائه وأولادهم من النسب والرضاع جميعاً
وأن سفلوا تحريمهم ما يؤيد بمجرد العقد ويحرم على النكاح أمهات المنكوحة وجداتهم من
الرضاع والنسب جميعاً تحريمهم ما يؤيد بمجرد العقد فإن دخل بالمنكوحة حرمت عليه بناتها
وبنات أولادها من النسب والرضاع جميعاً وإن فارقها قبل أن يدخل بها أجاز له نكاح بناتها

واتفقوا على ان حرمة الرضاع كحرمة النسب في المناكح فاذا أرضعت المرأة رضيعا يحرم على الرضيع وعلى أولاده من أقارب المرضعة كل من يحرم على ولدها من النسب ولا تحرم المرضعة على أبي الرضيع وعلى أخيه ولا تحرم عليك أم أخئك اذ لم تكن أمك ولا زوجة إليك ويتصور هذا في الرضاع ولا يتصور في النسب ليس لك أم أخت الا وهي أم لك أو زوجة لك ولا يتصور كذلك لا تحرم عليك أم نافتك اذ لم تكن ابنتك أو زوجة ابنتك ولا جدة ولك اذ لم تكن أمك أو أم زوجتك ولأخت ولك اذ لم تكن ابنتك أو بيبنتك وحرمة الرضاع تكون بالرجال كما تكون بالنساء وهو قول أكثر أهل العلم انتهى (والجاء بين المرأة وعمتها وأختها) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تشكح المرأة على عمتها أو أختها وفي لفظ لهما منى أن يجتمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وأختها وفي الباب أحاديث وقد حكى الترمذي المنع من ذلك عن عامة أهل العلم وقال لا نعلم بينهم اختلاف في ذلك وقال ابن المنذر استأعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وقد حكى الإجماع أيضا الشافعي والقرطبي وابن عبد البر قلت اتفقت الامة على انه يحرم عليه أن يجتمع بين الاختين وبين الامة وبنت أخيه أو بنت الخالة وبنت أختها من النسب والرضاع جميعا وجعلته ان كل امرأتين من أهل النسب لو قدرت احداهما ما ذكر احمرت الاخرى عليه فاجمع بينهم ما حرام ولا بأس بالجمع بين المرأة وزوجة أيها أو زوجة ابنتها لانه لا نسب بينهما كذا في المسوي (و) يحرم ما زاد على العدد المباح للحر والعبد) لحديث قيس بن الحرث قال سألت وعندي ثمان نسوة فأنيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال اختر منهن أربعة أخرجه أبو داود وابن ماجه وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة وقال ابن عبد البر ليس له الاحديث واحد ولم يأت من وجه صحيح ويؤيده ما ساق فيمن أسلم وعنده ما كثر من أربع وأما الاستدلال بقوله تعالى متنى وثلاث وربع ففيه ما أوضحه الماتن في شرح المتن وفي حاشية الشفاء وقد قيل انه لا خلاف في تحريم الزيادة على الأربع وفيه نظر كما أوضحه هنالك أقول قال الماتن رحمه الله تعالى في كتابه السبل الجرار المتفق على حدائق الانهار أما الاستدلال على تحريم الخامسة وعدم جواز زيادة على الأربع بقوله عز وجل متنى وثلاث وربع فغير صحيح كما أوضحه في شرح المتن ولكن الاستدلال على ذلك بحديث قيس بن الحرث وحديث غيلان الثقفي وحديث نوفل بن معاوية هو الذي ينبغي الاعتماد عليه وان كان في كل أحدهم ما يقال لكن الإجماع على ما دللت عليه قد صارت به من الإجماع على العمل عليه وقد حكى الإجماع صاحب فتح الباري والمهدى في البحر والنقل عن الظاهرية لم يصح فانه قد أنكر ذلك منهم من هو أعرف بذهبهم وأيضاً قد ذكرت في تفسيرى الذى سمعته فتح القدير تصحيح بعض هذه الاحاديث وأطلت المقال في ذلك فليرجع اليه انتهى وقال في نيل الاوطار شرح منتنى الاخبار حديث قيس بن الحرث وفي رواية الحرث بن قيس في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قال أبو القاسم بغوى ولا أعلم للحرث بن قيس حديثا غير هذا وقال أبو عمرو الخزاز ليس له الاحديث واحد ولم يأت به من وجه صحيح وفي معنى هذا الحديث حديث غيلان الثقفي وهو عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال

أسلم غيلان الثقفي وقته عشرة نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار منهن أربعاً روماً وحدوا بن ماجه والترمذي وحكم أبو حاتم وأبو زرعة بأن المرسل أصح وحكى الحاكم عن مسلم أن هذا الحديث مما روى فيه معمر بالبصرة قال فان روى عنه ثقة خارج البصرة حكما له الصحة وقد أخذ ابن حبان والحاكم والبيهقي بظاهر الحكم وأخرجوه من طريق عن معمر من حديث أهل الكوفة وأهل خراسان وأهل البصرة عنه قال الحافظ ولا يقبل ذلك شياً فان هؤلاء كلهم انما سمعوا منه بالبصرة وعلى تقدير أنهم سمعوا منه بغيرها فحديثه الذي حدث به في غير بلده مضطرب لانه كان يحدث في بلده من كتبه على الصحة وأما اذا رجعنا فحدث من حفظه بأشياء وهم فيها اتفق على ذلك أهل العلم كابن المديني والبخاري وابن أبي حاتم ويعقوب بن شيبة وغيرهم وحكى الأثر عن أحمد أن هذا الحديث ليس بصحيح والعمل عليه وأعله بقرعة معمر في وصلة وتحديثه به في غير بلده وقال ابن عبد البر طرده كلها معلولة وقد أطال الداوطني في العلل تخريج طريقه ورواه ابن عيينة ومالك عن الزهري من سلا ورواه عبد الرزاق عن معمر كذلك وقد وافق معمر أعلی وصلة بصر كنبز السقاء عن الزهري ولكنه ضعفه وكذا وصلة يحيى بن سلام عن مالك ويحيى ضعيف وفي الباب عن نوفل بن معاوية عند الشافعي أنه أسلم وقته خمس نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أسلمك أربعاً وفارق الأخرى وفي اسناده رجل مجهول لأن الشافعي قال حدثنا بعض أصحابنا عن أبي الزناد عن عبد المجيد بن سهل عن عوف بن الحرث عن نوفل بن معاوية قال أسلمت فذكره وفي الباب أيضاً عن عروة بن مسعود وصفوا بن أمية عند البيهقي وقوله اختر منهن أربعاً استدلل به الجمهور على تحريم الزيادة على أربع وذهبت الظاهرية إلى أنه يحل للرجل أن يتزوج تسعاً ولعل وجهه قوة تعالى منى وثلاث ورباع ومجموع ذلك لا باعتبار ما فيه من العدل تسع وحكى ذلك عن ابن الصباغ والعمراني وبعض الشيعة وحكى أيضاً عن الأئمة من إبراهيم وأنكر الإمام يحيى الحكاية عنه وحكاها صاحب البحار عن الظاهرية وقوم مجاهيل وأجابوا عن حديث قيس ابن الحرث المذكور بما فيه من المقال المتقدم وأجابوا عن حديث غيلان الثقفي بما تقدم فيه من المقال وكذلك أجابوا عن حديث نوفل بن معاوية بما قدمنا من كونه في اسناده مجهول قالوا ومثل هذا الأصل العظيم لا يكتفى فيه بمثل ذلك ولا سيما وقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع بين تسع أو إحدى عشرة وقد قال تعالى لقد كن لكم في رسول الله أسوة حسنة وأما دعوى اختصاصه بالزيادة على الأربع فهو محل النزاع ولم يرق عليه دليل وأما قوله تعالى منى وثلاث ورباع فالواو فيه للجمع والتفسير أيضاً لفظ منى معدول به عن اثنين اثنين وهو يدل على تساؤل ما كان متصفاً من الأعداد بصفة الاثنينية وإن كان في غاية الكثرة البالية إلى ما فوق الألوف فأنك تقول جاءني القوم منى أي اثنين اثنين وهكذا ثلاث ورباع وهذا معلوم في لغة العرب لا يشك فيه أحد قال آية المذكرة تدل بأصل الوضع على أنه يجوز للإنسان أن يتزوج من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً وأربعاً وليس من شرط ذلك أن تأتي الطائفة الأخرى في العدد إلا بعد مفارقتها للطائفة التي قبلها فانه لا شك أنه يصح لغة وعرفاً أن يقول الرجل لألف رجل عنده جاءني هؤلاء اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة أو أربعة أربعة فحينئذ الآية

تدلى على أباحة الزواج بعدد من النساء كثير سواء كانت الواو للجمع أو للتخيير لأن خطاب الجماعة
 بهكم من الأحكام بمنزلة الخطاب به لكل واحد منهم فكان الله سبحانه قال لكل فرد من الناس
 أنكح ما طاب لك من النساء منى وثلاث ورباع ومع هذا فالمرأة المسلمة مستحبة وهي
 مجردة عما كان في الأصل حتى يوجد نكاح صحيح ينقل عنها وقد يجاب بأن مجموع الأحاديث
 المذكورة في الباب لا تنقص من رتبة الحسن لغيره فتتضمن مجموعها الإحصاء وإن كان كل
 واحد منها لا يتناول من مقال ويؤيد ذلك كون الأصل في القروح الحرة ما صرح به الخطابي
 فلا يجوز الإقدام على شيء منها بالإدليل وأيضاً هذا الخلاف مسبق بالإجماع على عدم جواز
 الزيادة على الأربع ما صرح بذلك في البحر وقال في الفتح اتفق العلماء على أن من خصائصه صلى
 الله عليه وسلم الزيادة على أربع نسوة فيجمع بينهما وقد ذكر الحافظ في الفتح والتبيين الحكمة
 في تركه رتبته صلى الله عليه وسلم فلما راجع ذلك انتهى وقال في تفسيره فغ القدير وقد
 استدلل بالآية على تحريم ما زاد على الأربع ويدل ذلك بأنه خطاب لجميع الأمة وإن كل
 واحد له أن يختار ما أراد من هذا العدد كما يقال للجماعة اقتسموا هذا المال وهو ألف درهم
 أو هذا المال الذي في البكرة درهمين وثلثه وثلثه وأربعة أربعة وهذا مسلم إذا كان
 المقسوم قد ذكرت بثلثه أو عين مكانه أمالو كان مطلقاً كما يقال اقتسموا الدراهم ويراد بها
 ما كسبوه وليس المعنى هكذا والآية من الباب الأول من الباب الأول على أن من قال لقوم
 يقتسموا ما لامعنا كثيراً اقتسموا معنى وثلاث ورباع قسموا بعضه بينهم درهمين درهمين
 وبعضه ثلاثة ثلاثة وبعضه أربعة أربعة كان هذا هو المعنى العربي ومعلوم أنه إذا قال
 القائل ياتي القوم معنى وهم مائة ألف كان المعنى أنهم جاؤا اثنين اثنين وهكذا ياتي القوم
 ثلاث ورباع والخطاب للجمع بمنزلة الخطاب لكل فرد كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين
 أقيموا الصلاة أو آتوا الزكاة ونحوها ومعنى قوله فأنكحوا ما طاب لكم من النساء منى وثلاث
 ورباع لينكح كل فرد منكم ما طاب له من النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً أو أربعاً رباعاً هذا
 ما تنقضي لغة العرب فالآية تدل على خلاف ما استدلو به عليه ويؤيد هذا قوله تعالى في آخر
 الآية فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة فإنه وإن كان خطاباً للجميع فهو بمنزلة الخطاب لكل فرد
 مرد فالأولى أن يستدل على تحريم الزيادة على الأربع بالسنة بالقرآن وأما استدلال من
 استدلل بالآية على جواز نكاح التسع باعتبار الواو والجمعة وكأنه قال أنكحوا مجموع هذا
 العدد المذكور فهذا جهل بالمعنى العربي ولو قال أنكحوا اثنتين وثلاثاً أو أربعاً رباعاً كان هذا
 القول له وجه وأما مع الجاهلية العبد فلا راقعاً سبحانه بالواو والجمعة دون أولان
 انصهر يشعر بأنه لا يجوز إلا أحسداً لا عدد المذكر كورة دون غيره وذلك ليس بمراد من النظم
 القرآني وأخرج الشافعي وابن أبي شيبة وأحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي
 عن ابن عمر أن عيلان بن سلة الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اختر
 منهم وفي لفظ أسكت منهم أربعاً وفارق سائرهن وروى هذا الحديث بالفاظ من طرق وعن
 نوفل بن معاوية الديلمي قال أسكت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أسكت أربعاً وفارق الأخرى أخرجه الشافعي في مسنده وأخرج ابن ماجه والخصاس في نكاحه

عن قيس بن الحرث الاسدي قال أسلت وكان يحيى ثمان نسوة فأنبت النبي صلى الله عليه وسلم
فأخبرته فقال اختر منهن أربعاً وخل سائرهن ففعلت وهذه شواهد للحديث الأول كما قال
البيهقي وعن الحكم قال أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن المأثورة لا يجمع من
النساء فوق اثنتين انتهى كلامه وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ينكح العبد امرأتين
ويطلق تطلقتهن وتعتد الأمة حبسيتين رواه الدارقطني قال المأثورة رجعة الله في نيل الاوطار
قد علمت من ذلك أن لا يجوز للعبد أن يتزوج فوق اثنتين وهو مروي عن علي وزيد بن علي
والناسم والحنفية والشافعية ولا يخفى أن قول الصحابي لا يكون حجة على من لم يقل بحجبيته نعم
لوضح إجماع الصحابة على ذلك لكان دليلاً عند القائلين بحجبيته الإجماع ولكنه قد روى عن أبي
الرداء ومجاهد وربيعة وأبي ثور والقاسم بن محمد وما لم ينجز له أن ينكح أربعاً كالخبر حكى
ذلك عنهم صاحب الجوف الأولى الجزم بدخوله تحت قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء
والحكمة عليه السلام لا حاررو عليهم إلا أن يقوم دليل يقتضي المخالفة كما في المواضع
المعروفة بالتصالح بين حكميها انتهى ويوضح ذلك ما حارره المأثورة رجعة الله تعالى في ويل
الغمام حاشية شفاء الايام وعبارته هكذا التي نقله الينا أئمة اللغة والعرب وصرار الجميع
عليه عندهم أن العدل في الاعداد يفيد أن المعدود لما كان متكرراً يحتاج استيفاءه إلى
اعداد كثيرة كانت صفة العدل المفردة في قوة تلك الاعداد فان كان محي القوم مثلاً اثنين
المنفعة منهم جاؤا اثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت معنى وثلاث ورباع أفاد ذلك أن القوم
جاؤا ثمانية اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وثلاثة أربعة أربعة فبعض هذه الصبيح ينت مقدار عدد
دفعات الجعي لا مقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها أصلاً بل غاية ما يستفاد منها أن
عدددهم متكرر كثيراً في الاحاطة به ومثل هذا إذا قلت نكحت النساء معنى فان معناه
نكحت اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على أن كل دفعة من هذه الدفعات لم يدخل في نكاحه إلا
بعد خروج الأولى كما أنه لا دليل في قول جاءني القوم معنى انه لم يصل الاثنان الاثران اليك
الا وقد فارقك الاثنان الاولان إذا تقر بهذا فقله تعالى معنى وثلاث ورباع يستفاد منه
جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً أربعاً والمراد جواز تزوج كل دفعة من
هذه الدفعات في وقت من الاوقات وليس في هذا تعرض لمقدار عدددهن بل يستفاد من
الصبيح الكثير من غير تعيين كما قد صنف في محي القوم وليس فيه أيضاً دليل على أن الدفعة
الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الأولى ومن زعم أنه نقل الينا أئمة اللغة والعرب ما يخالف
هذا فانه مقام الاستفاد منه فليس فضل بها علينا وابن عباس ان صرح عنه في الآية انه قصر
الرجال على أربع فهو فرد من افراد الامة وأما القصة بدعوى الإجماع من المصنف وأمثاله
فما هوها وأيسر خطبها عند من لم تفرعه هذه الجلبة وكيف يصح إجماع مخالفة الظاهرية
وابن الصباغ والعمراني والقاسم بن ابراهيم فهم آل الرسول وجامعة من الشيعة وثلة من
محققي المتأخرين وخالفه أيضاً القرآن الكريم كما ينهوا وخالفه أيضاً فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما صرح بذلك توازن جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الاوقات وما أناكم الرسول

فخذوا لمقدسكم في رسول الله أسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله
 ودعوى الخصومة ممتدة الى دليل والبراهن الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا نقل صحيح
 تنقطع عنده المصادير وأما حديث آخره صلى الله عليه وسلم لغيلان لما سلم وتحتة عشر نسوة
 بان يختار منهن أربعاً ويوافق سائرهن كما أخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان
 كان له طرق فقد قال ابن عبد البر كلها معمولة وأعله غير من الحفاظ بعلى أخرى ومثل هذا
 لا يثبت للنقل عن الدليل القرائي والفعل المصطفى الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه
 والبراهن الاصلية ومن صحح لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أو جافاً لا يدل في معناه
 بخزاه الله خيراً فليس بين أحد وبين الحق عداوة وعلى العالم أن يوفي الاجتهاد حقه لا سيما
 في مقامات التحرير والتقرير كما نفعه في كثير من الأبحاث وإذا حال في صدره شيء فليكن
 توره في العمل لا في تقرير الصواب فإلا كان تخالفاً للتصريح بالحق الذي يبلغ اليه ملكته
 لقبيل وقال ولا سيما في مثل موطن يجنب عنها كثير من الرجال فانك لا تسئل يوم القيامة
 عن الذي تر فضيه منك العباد بل عن الذي يرضيه المعبود وإذا ما نهر الله بغيره عقل ع
 ومن ورد البصر استقل السواقياء انتهى وان دفع بهذا ما في المسوى من قوله قلت اتفقت
 الامة على ان الحر يجوز له أن ينكح أربع حرائر ولا يجوز له أن ينكح أكثر من أربع قال
 الشافعي انتهى الله تعالى بالحر أن يزوج أربع محررات لا يجمع أحد غير النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بين أكثر من أربع وأما العبد فأكثر الامة على انه لا ينكح أكثر من امرأتين وفي الآية
 ما يدل على انها في الاحرار وهو قوله أو ما ملكك أي ما ملككم وملك الميم لا يكون الا للاحرار
 انتهى وأما العبد الذي يصل للعبد فقد حكى البيهقي وابن أبي شيبة انه أجمع العصابة على انه
 لا ينكح العبد أكثر من اثنتين وكذلك حكى إجماع العصابة الشافعي وروى الدارقطني عن عمر
 انه قال ينكح العبد امرأتين ويطلق تطلقتين وسيأتي ما ورد في طلاق الامة والعبد في باب
 العدة فمن قال بأن إجماع العصابة حجة كفاء إجماعهم ومن لم يقل بحجة إجماعهم أجاز للعبد
 ما يجوز للحر من العدة وقد أوضح الماتن حكم الإجماع في أول حاشية الشفاء (وإذا تزوج العبد
 بغير إذن سيده فنكاحه باطل) حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان
 والحاكم وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من تزوج بغير إذن سيده فهو
 عاهر وأخرجه أيضاً ابن ماجه من حديث ابن عمر قال الترمذي لا يصح انما هو عن جابر
 وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر أيضاً وفي اسناده من عبد بن علي وهو ضعيف وقد ذهب الى
 عدم صحة عقد العبد بغير إذن مولاه الجمهور وقال مالك ان العقد نافذ لسيده فصحة وروايات
 العاهر الزاني والزنا باطل وفي رواية من حديث جابر بلفظ باطل (وإذا اعتقت الامم ملكك
 أمر نفسهما وخبرت في زوجها) حديث عائشة في صحيح مسلم وغيره ان بريرة خالتها التي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم وكان زوجها عبداً وكذا في صحيح البخاري من حديث ابن عباس وفي
 حديث آخر لعائشة عند أحمد وأهل السنن ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلفت الروايات
 في ذلك وقد اختلف أهل العلم في ثبوت الطهار إذا كان الزوج حراً وقد اختلفت الروايات الى انه
 لا يثبت وجهوا الله في التمسح عدم الكفاءة وقد وقع في بعض الروايات ان النبي صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم قال لغير مملكت نفسك فاختارى فان هذا يقيد انه لا فرق بين الحر والعبد والحاصل أن الاختلاف في كون زوجها حراً أو عبداً لا يقدح في ذلك لان ملكها لا امر نفسها يقتضي عدم الفرق ولكن دعوى ان تمكينها لزوجهها بعد علمها بالعقوبة وثبوت الخيارات مبطل لخيارها لا دليل عليها وتزك صلى الله عليه وسلم لا انفصال بريرة وزوجهما عن ذلك بقيد انه غير مبطل ولو كان مبطلا لم يتركه (ويجوز فسخ النكاح بالعيب) لحديث كعب بن زيد أو زيد بن كعب ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأتين بنى غفار فلما دخل عليهما ووضع فوه وقعد على الفراش ابصر بشعرهما يسافا فامحاه عن الفراش ثم قال خذنى عليك ثيابك ولم يأخذ مما أتاها شيئا أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وروى ابن عدى والبيهقي وأخرجه من حديث كعب بن عجرة الحاكم في المستدرک وأخرجه أبو نعيم في الطب واليهي من حديث ابن عمر وفي الحديث اضطراب وروى مالك في الموطأ والدارقطني وسعيد بن منصور والشافعي وابن أبي شيبة عن عمر أنه قال ايما امرأة غر بها رجل لم اجنحوا أو جذاها أو برص فلهما مهرها بما أصاب منها وصداق الرجل على من غره ورجال اسناده ثقات وفي الباب عن علي بن عيسى بن منصور وقد ذهب جمهور أهل العلم الى أن النكاح يفسخ بالعيوب وان اختلفوا في تفاصيل ذلك وروى عن علي بن عمر وابن عباس انهم اتروا النساء الا بالعيوب الثلاثة المذكورة والرابع الداء في الفرج وذهب بعض أهل العلم الى أن المرأة ترد بكل عيب ترد به الجارية في البيع ورجعه ابن القيم واحتج له في الهدى بالقياس على البيع وذهب البعض الى أن المرأة ترد الزوج بثلث الثلاثة وبالباطل والعنة والخلاف في هذا البحث طويل أقول اعلم ان الذي ثبت بالضرورة الدينية ان عقد النكاح لازم تنبته أحكام الزوجة من جواز الوطء ووجوب النفقة ونحوها وثبوت الميراث وسائر الاحكام وثبت بالضرورة الدينية أن يكون الخروج منه باطلاق والموت في زعمه انه يجوز ان خروج من النكاح بسبب من الاسباب فعليه الدليل الصحيح المقتضى لا انتقال عن ثبوت الضرورة الدينية وما ذكره من العموم لم يأت في الفسخ بها حجة نيرة ولم يثبت شيء منها وأما قوله صلى الله عليه وسلم الحق باهلك فالصيغة صيغة طلاق وعلى فرض الاحتمال فالواجب الحل على المتيقن دون ما سواه وكذلك الفسخ بالعنة لم يرد به دليل صحيح والاصل البقاء على النكاح حتى يأتى ما يوجب الانتقال عنه ومن أوجب ما يوجب منه فخصيص بعض العيوب بذلك دون بعض لا مجرد دليل فسيحان الله ويحمده (ويقرب من أنكم الكفار اذا أسلموا ما وافق الشرع) لحديث الفضالة بن يعقوب عن أبيه عند أحمد وأهل السنن والشافعي والدارقطني والبيهقي وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان قال أسلمت وعندى امرأتان اختان فأمرني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أطلق احدهما وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذى والشافعي وابن حبان والحاكم وصححه عن ابن عمر قال أسلم غيلان النخعي وتحتة عشرة نسوة في الجاهلية فأسلمن معه فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يختار منهن أربعاً وقد أعل الحديث بأن الثابت منه انما هو قول عمر كما قال البخاري قال ابن القيم السنة الصحيحة الصريحة المحكمة فيمن أسلم وتحتة أختان أنه بخير في امساك من شاء منهن ما ترك الاخرى وردت بأنه خلاف الاصول وقالوا قياس الاصول

يقضى انه ان نكح واحدة بعد واحدة فنكاح الثانية هو المردود ونكاح الاولى هو الصحيح
من غير تغيير وان نكحهما معا فنكاحهما باطل ولا يتخير وكذلك حديث من أسلم على عشر
نساء ورعا أولوا التحير بخبيره في إسناده العقدة على من شاء من المنكحات ولفظ الحديث
يأتي هذا التاويل أشد الإباء فانه قال أسلم أرعبا وفارق سائرهن رواه معمر عن الزهري
عن سالم عن أبيه ان غيلان أسلم فذكره وحديث فروز المقدم فهذا الحديثان هما الاصول
التي يرد ما خالفهما من القياس أما أن تعد قاعدة وتقول هذا هو الاصل ثم ترد السنة لاجل
مخالفة تلك القاعدة فلم ير الله لهم ألف قاعدة لم يؤصلها الله تعالى ورسوله افرض عليهما
رب حديث واحد وهذه القاعدة معاملة البطلان من الدين فان أنكحة الكفار لم يتعرض لها
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف وقعت وهل صادفت الشرط المعتبرة في الاسلام
فتصح أم لم تصدقها فتبطل وانما اعتبر حالها وقت اسلام الزوج فان كان من يجوز له المقام مع
امرأته أقرعها ولو كان في الجاهلية قد وقع على غير شرطه من الولي والشهود وغير ذلك وان لم
يكن الا من يجوز له الاستفراغ لم يقرع عليه كالأول أسلم وتحت ذن رحم محرم أو أختان أو أكثر من
أربع فهذا هو الاصل الذي أصلته سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وما خالفه فلا
يلتفت اليه والله الموفق انتهى ملخصا (واذا أسلم أحد الزوجين انفسخ النكاح وتجب العدة)
لحديث ابن عباس عند البخاري قال كان اذاها جرت المرأة من أهل الحرب لم تخطب حتى
تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لها النكاح وان جاء زوجها قبل أن تنكح ردت اليه وأخرج مالك
في الموطأ عن الزهري انه قال ولم يسلغنا امرأة هاجرت الى الله ورسوله وزوجها كافر مقيم
بدار الحرب الا فرقت هجرتها بينا وبين زوجها الا أن يقدم زوجها ما جازها قبل أن تنقض عدتها
وانه لم يسلغنا أن امرأة تفرق بينها وبين زوجها اذا قدم وهي في عدتها وفي صحيح البخاري عن ابن
عباس قال كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والمؤمنين أهل
حرب يقاتلهم ويقاتلونهم وأهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان اذاها جرت امرأة من أهل
الحرب لم تخطب حتى تحيض وتظهر فاذا ظهرت حل لها النكاح فانها جاز زوجها قبل أن تنكح
ردت اليه (فان أسلم ولم تتزوج المرأة كانا على نكاحهما الأول ولو طالت المدة اذا اختار ذلك)
لحديث ابن عباس عند أحمد وأبي داود وصححه الحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردة
ابنته زينب على أبي العاص زوجها بنكاحها الأول بعد سنتين ولم يحدث شيئا وفي لفظ ولم يحدث
صداقا وفي لفظ للترمذي ولم يحدث نكاحا وقال هذا حديث حسن ليس باسناد بأس وأخرج
الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردة هاجرت على أبي
العاص بهر جديدي ونكاح جديدي في اسناده الطحاوي برأطة وهو ضعيف وروى باسناد
ضعيف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال الترمذي في اسناده مقال وقال اذا دام
أجد هذا حديث ضعيف والصحيح انه اقرعها على النكاح الاول وقال الدارقطني هذا حديث
لا يثبت والصواب حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ردة هاجرت النكاح
الاول وقال الترمذي في كتاب العلل لم سألت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال حديث ابن
عباس في هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب قال ابن القيم فكيف يجعل هذا الحديث

الضعيف أصلاً ترد به السنة الصحيحة المعلومة وتجعل خلاف الأصول انتهى وقد ذهب إلى ما دل عليه حديث ابن عباس جماعة من الصحابة ومن بعدهم لا كما نقله ابن عبد البر من الإجماع على أنه لا يبيح العدة بعد انقضاء العدة ولا مانع من جعل حديث ابن عباس وما ورد في معناه مخصوصاً ما ورد من أن العدة إذا انقضت فقد ذهب العدة ولم تحل للزوج إلا بعد جديد قال ابن القيم في اعلام الموقعين أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يكن يفرق بين من أسلم وبين امرأته إذا لم تسلم معه بل متى أسلم الآخر فالنكاح بحاله ما لم تنزح هذه سنته المعلومة قال الشافعي أسلم أبو سفيان بن حرب عن الطهران وهي دار خراعة وبخراعة مسلمون قبل الفتح في دار الاسلام ورجع إلى مكة وهند بنت عتبة مقيبة على غير الاسلام فأخذت بلبنته وقالت اقلوا الشيخ الضال ثم أسلمت هند بعد اسلام أبي سفيان بأيام كثيرة وقد كانت كافرة مقيبة دار ليست بدار الاسلام وأبو سفيان بهامس لم وهند كافرة ثم أسلمت بعد انقضاء العدة واستقر على النكاح لأن عدتها لم تنقض حتى أسلمت وكان كذلك حكيم بن حزام واسلامه وأسلمت امرأتصفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل بمكة وصارت دارهم دار الاسلام وظهر بحكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عكة وهرب عكرمة إلى اليمن وهي دار حرب وصفوان يريد اليمن وهي دار حرب ثم رجع صفوان إلى مكة وهي دار الاسلام وذهب حنيناً وهو كفر ثم أسلم فاستقرت عنده امرأته بالنكاح الاول وذلك أنه لم تنقض عدتها وقد حفظ أهل العلم بالمغازي أن امرأتهم الانصار كانت عند رجل بمكة فأسلمت وهاجرت إلى المدينة فقدم زوجها وهي في العدة فاستقر على النكاح انتهى أقول إن اسلام المرأة مع بقاء زوجها في الكفر ليس بمنزلة الطلاق أو لو كان كذلك لم يكن له عليها سبيل بعد انقضاء عدتها إلا برضاها مع تجديد العقد فالماض أن المرأة المسلمة إن حاضت بعد اسلامها غطت طهرت كان لها أن تنزح عن من شئت فإذا تزوجت لم يرق الا قول عليها سبيل إذا أسلم وان لم تنزح كان تحت عقد زوجها الا أن لا يعتبر تجديد عقد ولا رضاً هذا ما تقتضيه الأدلة وإن خالف أقوال الناس وهكذا الحكم في ارتداد أحد الزوجين فإنه إذا عاد المرتد إلى الاسلام كان حكمه حكم اسلام من كان باقياً على الكفر

هـ (فصل المهر واجب) وبه يتحقق التمييز بين النكاح والسقاح وهو قوله تعالى أن تبدعوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فلذلك اتفق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجوب المهر كما كان رد لسبل وجوبه أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يزوج نكاحاً بدون مهر أصلاً وفي الكتاب العزيز وأتوا النساء صدقاتهن نحله وقوله فلا تأخذوا منه شيئاً وقال وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض الآية وقال تعالى فلا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتهن أجورهن وقد أخرج أبو داود والترمذي والحاكم وصحبه من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع علياً أن يدخل بها طمة عليهما السلام حتى يعطياها شيئاً وما قال ما عندي شيء قال فابن دوعل الخطمة فأعطاها ما واحد بث سبل بن سعد إلا في قرير سامن أعظم الأدلة على وجوب المهر (وتكره المغالاة فيه) لحديث عائشة عند الطبراني في الاوسط أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن أعظم النكاح بركة أيسر مؤنة وفي استناده

ضعف وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال له اني تزوجت امرأة من الانصار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل نظرت اليها فان في عبون الانصار شيئا قال قد نظرت اليها قال على كم تزوجتها قال على أربع أواق فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أربع أواق كأنها تصمون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطينك ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه قال فبعث بعثنا إلى بني عبس بعث ذلك الرجل فيهم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره وعن عائشة أنه كان صداق النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا زواجه اثنتي عشرة أوقية ونشأ أي نصف وهو في صحيح مسلم وغيره قال في الحجة ولم يضبط النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المهر بمقدار يزيد ولا ينقص اذ العادات في اظهار الاهتمام مختلفة والرغبات لها ما تبتشى ولهم في المشاحة طبقات فلا يمكن تحديده عليهم كما لا يمكن أن يضبط عن الاشياء المرغوبة بمقدار مخصوص ولذلك قال القس ولو خاتمنا من حديد غير افراس في صداق أزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ وقال عمرو بن الله تعالى عنه لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله لكان والا كما بهاني الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتهى (ويصح ولو خاتمنا من حديد أو نعلم قرآن) لما أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت علي ثعلبي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أرضيت عن نفسك وما لك بعلين فقالت نعم فأجازه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو ان رجلا أعطى امرأة صداق مل يديه طعاما كانت له حلالا وفي اسناده ضعف واخرج الدارقطني في حديث لابي سعيد في المهر قال ولو على سواك من أراك وفي الصحيحين وغيرهما من حديث جابر بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله تزوجتها لم يكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل عندك من شيء تصدقها قال ما عندي الا ازارى هذا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اعطيتها ازارك جلست لا ازارك قال القس شيئا فقال ما أجده شيئا قال القس ولو خاتمنا من حديد قال القس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل معك من القرآن شيء قال نعم سورة كذا وسورة كذا السور سماها فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد زوجتكها بما معك من القرآن ولا يعارض ما ذكر حديث لامرأته من عشرة دراهم عند الدارقطني من حديث جابر لان في اسناده مبشر بن عبيد وحجاج بن ارطاة وهما ضعيفان قال ابن القيم ردت السنة الصحيحة الصريحة المحككة في جواز النكاح بما قل من مهر ولو خاتمنا من حديد مع موافقتها لموم القرآن في قوله أن يتغوا بأموالكم ولله قياس في جواز التراضي بالمعاوضة على القليل والكثير بأثر لا يثبت وقياس من أفسد القياس على قطع يد السارق وأمين النكاح من اللصومية وأمين استباحة الشرج به إلى قطع اليد في السرقة وقد تقدم مرارا ان أصح الناس قياسا أهل الحديث وكلما كان الرجل إلى الحديث أقرب كان

قياسه أصح وكلما كان عن الحديث أبعد كان قياسه أقصد انتهى أقول الحاصل ان الأدلة قد دلت على انه يصح أن يكون المهر قليلا بدون تقييد بمقدار بل ما كان له قيمة صح أن يكون مهران حديث ولو خافا من حديد وكذلك حديث المرأة التي تزوجت بنعلين وأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك حديث انه صلى الله عليه وسلم قال لو ان رجلا أعطى امرأة صداها مل يديه طعاما كانت حللا وكذلك حديث عبد الرحمن بن عوف تزوج امرأة على وزن ثوبه من ذهب بدل على عدم التقييد بمقدار في جانب القسلة والاحاديث المذكورة هي في الامهات فالاول متفق عليه والثاني أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه والثالث أخرجه احمد وابوداود والرايع أخرجه أبوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه فهذه الاحاديث تدل على انه لا حد للمهر في جانب القسلة بل اذا كان له قيمة صح أن يكون مهرأ وامافي جانب الكثرة فكذلك أيضا لا حد له ولذلك ذكر الله القنطار وكانت مهور زوجاته صلى الله عليه وسلم لكل واحدة اثنتا عشرة أوقية ونصف عن خمسائة درهم فمن زعم ان المهر لا يكون الا كذا فعليه الدليل الصحيح ولا ريب ان المغالاة في المهور مكروهة كما تقدمت (ومن تزوج امرأة ولم يسم لها صداقا فاقطعها مهر نساءها اذا دخل بها) حديث علقمة عند احمد واهل السنن والحاصصكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان قال أتى عبد الله يعني ابن مسعود في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها ولم يفرض لها صداقا ولم يكن دخل بها قال فاختلقوا اليه فقال اري لها مثل مهر نساءها ولها الميراث وعليها العدة فشم دم عقل بن سنان الاشبهي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بروع ابنة واشق بمثل ما قضى وفي اعلام الموقعين سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا حتى مات فقضى لها على صداق نساءها وعليها العدة ولها الميراث ذكره احمد واهل السنن وصححه الترمذي وغيره قال ابن القيم وهذه فتوى لا معارض لها فلا يسبيل الى العدول عنها انتهى (ويستحب تقديم شيء من المهر قبل الدخول) حديث ابن عباس المتقدم قريبا وأخرجه ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ادخل امرأة على زوجها قبل ان يعطيها شيئا ولا يعارض هذا حديث ابن عباس فان غاية ما فيه نهيد على ان تقدم شيء من المهر قبل الدخول غير واجبة ولا ينبغي كونها مستحبة (وعليه احسان العشرة) لقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وفي الصحيحين وغيرهم من حديث ابي هريرة ان المرأة كانت تلصق ان ذهبت فقيمها كسرتها وان تركتها استفتت بها فاستوصوا بالنساء واخرج احمد والترمذي وصححه من حديثه ايضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكل المؤمن ايمانا أحسنهم خلقا وخياركم خياركم لنسائهم واخرج الترمذي وصححه من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيركم خيركم لكم لاهله وانا خيركم لاهلي وقال في الحجة البالغة الانسان اذا اراد استيفاء مقاصد المنزل منها لا بد ان يجاوز عن محبة رات الامور ويكظم الغيظ فيما يجده خلاف هواه الا ما يكون من باب الغيبة الحمودة وتدارك الجور ونحو ذلك والواجب الاصل هو المعاشرة بالمعروف وبينها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالزرق والكسوة وحسن المعاملة ولا يمكن في الشرائع المستندة

الى الوحي ان يعين جنس القوت وقدره مثلاً فإنه لا يكاد يتفق اهل الارض على شيء واحد ولذلك
انما امرأه امرامطلقاً قال في المسوى اذا عسر الزوج بنفقة امرأته فهل يثبت لها حق الخروج
من النكاح قال الشافعي لها الخروج عن النكاح وقال ابو حنيفة ليس لها ذلك وكذلك
الخلاف في الاعسار بالصداق الا ان عند الشافعي في الاعسار بالنفقة اذا رضيت مرة ثم
بدلها فلها الخروج وفي الاعسار بالصداق اذا رضيت مرة سقط حقها انتهى (وعليها الطاعة)
لقوله تعالى فان اطعكم فلا تنفوا عليهن سبيلاً وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن
تجى فبات غضبان عليه لعنتها الملائكة حتى تصبح وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي
من حديث عمرو بن الاحوص انه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحمد
الله وأثنى عليه وذكر وعظ ثم قال استوصوا بالنساء خيراً فأتاهن عندكم عوان ليس عليكم
منهن شيء غير ذلك الا ان يأتين بفاحشة مبينة فان فعلن فاهجرهن في المضاجع واضربوهن
ضرباً غير مبرح فان اطعنكم فلا تنفوا عليهن سبيلاً ان كنتم من نساءكم حقاً ولأننا نكحكم
عليكم حقاً فامحقكم على نساءكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن
تكروهون الا وحقن عليكم أن تحسنوا اليهن في كسوتهن وطعامهن وفي الباب أحاديث كثيرة
وأما ان عليها خدمته في بيته أم لا فاقول ايجاب ذلك عليها غير ظاهر ولكن قد كان نساء الصحابة
يعملن الاعمال التي تصلح المعيشة بل ويعملن من الاعمال الخارجة عن ذلك ما هو متبائع
في المشقة ولم يسمع ان امرأته امتنعت من ذلك وقالت هذا ليس علي أولت من يعمل هذه
الاعمال لكوني في مكان من الشرف أو يعمل من الجبال فقد صح في الصحيحين وغيرهما ان الرحي
أثرت في يد البتول والقرية أثرت في فخرها ولا شرف كثر فها رضى الله عنها وأرضاها فأن زعمت
أنه لا يجب عليها الاتكيز زوجها من الوطء وأرادت الرجوع بأجرة عملها لم تحصل اجابته الى
ذلك انما الاشكال اذا امتنعت من المباشرة للاعمال ابتداءً فأنه هذا لا يجب على فاجابها
على ذلك يحتاج الى دليل فان صح الامر منه صلى الله تعالى عليه وسلم للبتول بخدمة زوجها كان ذلك
عساً لا يفسد به على اجبار المتبعة وأما استدلال القائلين بعدم الوجوب بقوله تعالى نساءكم
حرث لكم ونحو ذلك فليس بما يفيد المطلوب وكان يكفهم أن يقولوا لم تنفق على دليل يدل على
الوجوب ولا يثبت مثل هذا الحكم الشاق بدون ذلك ومجرد تقريره صلى الله تعالى عليه وسلم لنسائه
ونساء المسلمين على العمل في بيوت الأزواج غايته الجواز لا الوجوب (ومن كانت له زوجان
فصاعداً عدل بينهما في القسمة وما تدعو الحاجة اليه) حديث أبي هريرة عندهما أحمد وأهل
السنن والداري وابن حبان والحاكم وقال اسنادهم على شرط الشيخين وصححه الترمذي عن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان يميل لأحداهما على الأخرى جاء
يوم القيامة يحرق أحدهن مسقطاً وماتلاً وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقسم بين نسائه فكن يتجعلن كل ليله في بيت التي يأنها كما في الصحيح وأخرج أهل السنن وابن
حبان والحاكم وصححه من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقسم فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تني فيما تملك ولا أملك قال في الحجة البالغة

والظاهر ان ذلك منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان تبرعاً واحساناً من غير وجوب عليه لقوله تعالى ترجى من تشاء منهم وتقوى اليك من تشاء وأما في غيره فوضع تأمل واجتهاد ولكن جهه ورأى انه أوجبوا القسم واختلقوا في القرعة أقول وفيه ان قوله فلم يعدل بحمل لا يدري أى عدل أريد به انتهى أقول وأما الامة المدة عليها عقد نكاح يصدر عن عليهما انما زوجة وصدق عليهما انها امرأة فيكون الوعد الوارد فيمن له زوجتان أو امرأتان شاملاً لهما قاله قول بأن الامة لا تستحق الانصف الحرة في القسمة محتاج الى دليل ولم يصح في المرفوع شيء والموقوف على العصابة وكذلك المرسلات ليس فيها اجهة وأما الكلام حال الجماع فقد استدل بعض أهل العلم على كراهة الكلام حال الجماع بالقياس على كراهة حال قضاء الحاجة فان كان ذلك بجماع الاستحيات فباطل فان حالة الجماع حالة مستقلة لا حالة مستغنية وفي المسئلة حاله نوع من احسان العشرة بل فيه لغة ظاهرة كما قال بعض الشعراء

ويجبني منك حال الجماع • ع لبي الكلام وضعف النظر

وان كان الجماع شيئاً آخر فها هو فان النبي صلى الله عليه وسلم قد شرع الملاءمة والمداخلة ووقت الجماع أو لى بذلك من غيره (واذا سافر أفرع يمين) دفعا لوسا الصدر لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا أراد أن يخرج سقرا أفرع بين أزواجه فابتن خرج من مخرجها (والمرأة أن تهب نوبتها أو تصالح الزوج على اسقاطها) لحديث عائشة في الصحيحين وغيرهما ان سودة بنت زعدة وهبت يومها للعائشة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وفي الصحيحين عن عائشة في تفسير قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما ما صلحا والعلم خبر فأتت هي المرأة تسكون عند الرجل لا يستكر منها فيري بطلاقها أو يتزوج غيرها فقول له امسكني ولا تطلقني ثم تزوج أخرى وأنت في حل من النفقة على والقسم لى (ويقيم عند الجديدة البكر سبعا والتيب ثلاثاً) لان البكر الرغبة فيها أتم والحاجة الى تأليف قلبها أكثر فجعل قدرها السبع وقدر التيب الثلاث لحديث أم سلمة عندهم ولم يغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثة أيام وفي الصحيحين من حديث أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على التيب أقام عندها سبعا ثم قسم واذا تزوج التيب أقام عندها ثلاثة أيام ثم قسم وفي الباب أحاديث (ولا يجوز العزل) يشير الى كراهة العزل من غير تحريم قال في المسوى اختلف أهل العلم في العزل فرخص فيه غير واحد من الصحابة والتابعين وكرهه جمع منهم ولا شك ان تركه أولى وبالجملة فدل عليه حديث جذاعة بنت وهب الاسدية أنهم سألوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العزل فقال ذلك الواد الخفي أخرجه مسلم وغيره وأخرج أحمد وابن ماجه عن حمزة قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ان تعزل عن المرأة الا بدنها وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال وأخرج عبد الرزاق والبيهقي من حديث ابن عباس قال نهى عن عزل المرأة الا باذنها وقد استدل من جوز العزل بحديث جابر في مسلم وغيره قال كان العزل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والقرآن ينزل وفي رواية قبله ذلك فلم ينهنا ونهات به ان جابر لم يعلم بالنهي وقد علمه غيره وأما في الصحيحين من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

وسلم قال لما سأله عن العزل ما عليكم أن لا تفعلوا فان الله عز وجل قد كتب ما هو خالق الى يوم
القضاء فقد قيل ان معناه النهي وقيل ان معناه ليس عليكم أن تتركوا وغايتة الاحتمال ولا
يصلح للاستدلال وأخرج أحمد والترمذي والنسائي بإسناد وجاه ثقات قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في العزل أنت مخلقة أنت ترزقه أنت تزكّيه أنت تفرّده فانما ذلك القدور وأخرج
أحمد ومسلم من حديث أسامة بن زيد ان رجلا جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال
اني أعزل عن امرأتي فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تفعل ذلك فقال أشفق
على ولدها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كان ضاراً ضر فارس والروم وقد
حكى ابن عبد البر الاجماع على انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها وتجب بأن الشافعية
تقول انه لا حق للمرأة في الجماع أقول وفي حديث أبي سعيد الذي أخرجه أهل السنن قال قيل
لنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زعموا أن العزل هو المأوودة الصغرى فقال كذبت يهود
لو أراد الله أن يخلق لم تستطع أن تصرفه وأخرج نحوه النسائي من حديث أبي هريرة وجابر
ويمكن الجمع بحمل الاحاديث القاضية بالمنع على مجرد الذكر اهـ فقط من دون تعميم (ولا
يجوز اتيان المرأة في دبرها) الحديث أبي هريرة عند أحمد وأهل السنن والبخاري قال قال رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة في دبرها وفي اسناده الحرث بن مخلد
لا يعرف حاله وأخرج أحمد والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد كفر بما أنزل
على محمد وفي اسناده أبو عبيد عن قال الحارثي لا يعرف لابي عبيد معجم عن أبي هريرة وقال البخاري
هذا حديث منكر وفي اسناده أيضاً حكيم بن الاثرم قال البخاري لا يجهل به وما ترويه فليس بشئ
وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث خزيم بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى
أن يأتي الرجل امرأة في دبرها وفي اسناده عمر بن أبيصة وهو مجهول وفي الباب عن علي بن أبي
طالب عند أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تأتوا النساء في أجهازهن أو قال في أدبارهن ورجال اسناده ثقات وعن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عند أحمد والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الذي يأتي امرأة
في دبرها هو الاوطية الصغرى وفي الباب أحاديث بعضها بقوى بعضها وحكى عن بعض أهل
العلم الجواز واستدلوا بقوله تعالى فاتوا آخركم أني شتمم والبعض طويل لا يتسع المقام لبسطه
أقول كان اليهود يذهبون في هيئة المباشرة من غير حكم ماوى وكان الانصار ومن ولهم
ياخذون سنهم وكانوا يقولون اذا أتى الرجل امرأة فمن دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت
هذه الآية أي أقبل وأدبر ما كان في صميم واحد وذلك لانه لا شئ يتعلق به المصلحة المدنية
والمالية والانسان أعرف بمصلحة خاصة نفسه وانما كان ذلك من نعمات الله فكان من
حقه ان ينسخ قال في اعلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأتين الانصار
عن وطء المرأة في قبلها من ناحية دبرها فلهذا عليه قوله تعالى نسأوكم لحركتكم فاتوا آخركم
أني شتمم صما ما واحد ذكره أحمد وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن فقال يا رسول الله
هل كنت قال وما أهلك قال حوات رحلى البارحة فلم ير دعاليه شيئاً فأوحى الله تعالى الى

رسوله نساؤكم حث لكم فأقرحكم أني شتمت أقبيل وأدبر واتق الحبيضة والبرذ كره أحمد
والترمذي وهذا هو الذي أباحه الله تعالى ورسوله وهو الوطء من الدبر لاقى الدبر انتهى أقول
هذه النصوص المذكورة في مقالات لأئمة الحديث ولكن لها طرق عن جماعة من الصحابة
وهي منتزعة بمجموعها على فرض أن معنى قوله تعالى أني شتمت أني شتمت فإن كل ما في هذه
الاحاديث من المقالات لا يبلغ واحد منها إلى حد القوط عن درجة الاعتبار وقد استوفى
الماتن رحمه الله البحث في النيل واستوفاه الجلال في ضوء النهار وساق الأدلة برصانة وماتنة
رحمه الله وأعظم ما يستشكل في المقام ما صح عن ابن عمر من طرق أنه قرأ نساؤكم حث لكم
فقال تدري يا نافع فيم أنزلت هذه الآية قال لا قال في رجل من الأنصار أصاب امرأة في دبرها
فوجد من ذلك وجدا شديدا فأنزل الله سبحانه نساؤكم حث لكم ولكنه قد وهمه خبر الامة
ابن عباس في ذلك كما في سنن أبي داود

هـ (فصل الولد للقراش) وللعاهر الخجر (ولا عبرة لشبهه بغير صاحبه) لحديث أبي هريرة في
الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الولد للقراش وللعاهر الخجر
ونفع ما آتيا من حديث عائشة قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة إلى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سعد يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه
ابنه أنظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولدي على فراش أبي فنظر رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى شبهه فرأى شبها يناب عتبة وقال هو لك يا عبد بن زمعة الولد
للقراش وللعاهر الخجر واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة (واذا اشتراك ثلاثة في وطء أمة في طهر
ملكها كل واحد منهم فيه بغاة ولدوا دعوهم جميعا فيقرع بينهم ومن استحقه بالقرعة فعليه
للاخرين ثلثا الدية) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي من حديث زيد بن أرقم
قال أني على وهو البين بثلاثة وقعو على امرأة في طهر واحد فسأل اثنين وقال أتقران لهذا
بالولد قال لا ثم سأل اثنين أتقران لهذا بالولد قال لا فجعل كل سأل اثنين أتقران لهذا بالولد
قال لا لا فاقرع بينهم فالحق الولد لباذي أصابته القرعة وجعل عليه ثلثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه وأخرجه النسائي وأبو داود وموقوف على علي
باسناد أجود من الاول لأن في الاسناد الاول يحيى بن عبد الله السكندى المعروف بالاجلع وقد
وثقه يحيى بن معين والبخلي وضعفه النسائي بما لا يوجب ضعفا وقد أخذ بالقرعة مطلقا مالك
والشافعي وأحمد والجمهور ركن ذلك عنهم ابن رسلان في كتاب العتق من شرح السنن وقد
ورد العمل بها في مواضع هذا منها أقول القرعة قد صح الدليل باعتبارها كما أوضح ذلك
في ظفر اللاضئ بما يجب في القضاء على القاضي وأوصه الماتن في شرح المشتكى فاذا أعوز
الامر ولم يمكن التعيين بسبب من الاسباب الراجعة إلى ثبوت القراش أو البينة أو نحوهما فإنه
يرجع إلى القرعة فقد اعتبرها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاختلاف واعتبره
في تعيين من يعتق كما في حديث من أوصى بعتق ستة أعبد فأقرع بينهم وأعق اثنين وأرق
أربعة بعد أن جازهم ثلاثة أجزاء وأعق الجزء الذي وقعت عليه القرعة وورد أيضا غير ذلك

فالحاصل ان القرعة تبرة شرعا في غير باب

• (كتاب الطلاق) •

هو مشتق من الاطلاق وهو ارسال والتروك ومنه طلقت البلاد أي تركها (هو جاز) ينصر
الكتاب العزيز ومتواتر السنة المطهرة واجماع المسلمين وهو قطعي من قطعيات الترمذي
ولكنه يكره مع عدم الحاجة وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنهم
حديث ثوبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إيا امرأة سألت فزوجها
الطلاق في غير ما بأس فغرام عليها رائحة الجنة وأخرج أبو داود وابن ماجه والحاكم وصحبه
عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يفيض الحلال الى الله الطلاق وقال في
الحجة البالغة ان في الاكثار من الطلاق ويريان الرسم بعلم المبالغة مفسد كثره وذلك ان
ناسا يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التمايز في الارواقات ولا
تخصيص الفرج وانما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة فهم يجهلون ذلك الى أن
يكثر الطلاق والنكاح ولا يفرق بينهم وبين الزنا من جهة ما يرجع الى قوسهم وان غمزوا عنهم
بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله
الذواقين والذواقات انتهى أقول هذا الحديث ذكره صاحب الحجة تعالى ابن همام من غير
تفصيل ولم أجده في كتب الحديث يخرجنا من حديث لأحب الذواقين من الرجال والذواقات من
النساء رواه الطبراني عن أبي موسى مرفوعا وكذا الدارقطني في الأفراده وفي الجامع المخير
للسوطي بلفظ ان الله لا يحب الخ قال شراحه وفي سننه راو لم يسم وأما حديث ان الله يكره
الطلاق الذواق فقال السخاوي كغيره لا عرفه كذلك ثم قال في الحجة وأضاف في جريان الرسم
بذلك اهمال لتوطئ النفس على المعاونة الداعية وأوشبه الداعية وعسى ان فتح هذا الباب ان
يضيق صدره أو صدرها في شيء من محقرات الامور فيسند نعان الى الفراق أو ين ذلك من احتمال
اعباء العصبية والابجاع على ادامة هذا النظم وأضاف ان اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به
وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوفاحة وان لا يجعل كل منهما ضارا لا تضر نفسه وان يحزن
كل واحد الاخر يجهل نفسه ان وقع الافتراق في ذلك ما لا يخفى ومع ذلك لا يمكن سد هذا
الباب والتضييق فيه فانه قد يبر الزوجان متناثرين اما سوء خلقهما أو لطموح عين
أحدهما الى حسن انسان آخر أو افضيق معيشتهما أو لفرق واحد منهما ونحو ذلك من الاسباب
فيكون ادامة هذا النظم مع ذلك بلا عظيم اسرعا انتهى (مر مكلف مختار) لان أمر
المخير الى وليه وطلاق المكره لاحكامه والادلة على هاتين المسئلتين مقررة في مواضعهما
وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا طلاق ولا عتاق في اغلاق معناه في اكرامه وطلاق المكره
هله (ولو هازلا) وهو الذي يتكلم من غير قصد لوجهه وحقيقته بل على وجه اللعب ونقصه
الحد من الجذب كسر الجهم وهو نقص الهزل لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وابن
ماجه والترمذي وحسنهم والحاكم وصحبه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ثلاث جد هن جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة وفي اسناد عبد الرحمن بن حبيب
ابن أزدك وهو محتلف فيه وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني مرفوعا ثلاث لا يجهور

فبين اللعب الطلاق والنكاح والعنق وفي اسناده بن لهيعة وعن عباد بن الصامت عند
الحرث بن اسامة في مسنده مرفوعا بنحوه وزاد في قاله بن فقد وجب وفي اسناده انقطاع وعن
أي ذر عند عبد الرزاق رفعه من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ومن أعنتق وهو لاعب فعتقه
جائز ومن نكح وهو لاعب فبناكحه جائز وفي اسناده أيضا انقطاع وعن علي موقوف عند عبد
الرزاق أيضا عن عمر مرفوعا عنده أيضا وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضها قال ابن القيم
وأما طلاق الهازل فيقع عند الجهور وكذلك نكاحه صحيح كما صرح به النهر وهذا هو المحفوظ
عن الصحابة والتابعين وهو قول الجهور كما أبو حفص أيضا عن أحمد وهو قول الصحابة
وقول طائفة من أصحاب الشافعي وذكر بعضهم ان الشافعي نص على ان نكاح الهازل لا يصح
بخلاف طلاقه ومذهب مالك رواه ابن القاسم عنه وعليه العمل عند أصحابه ان هنالك النكاح
والطلاق لا يرم بخلاف البيع انتهى (لمن كانت في طهر لم يمسها فيه ولا طهرها في الحيضة التي قبله
أو في حال قد استبان) أقول ويشترط في طلاق السنة ان لا تكون المرأة حائضا وهذا الغرض
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ابن عمر لما طلق امرأته في الحيض كما في الصحيحين وغيرهما
وأما اشتراط ان لا تكون نساء فلان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم
يسكنها حتى تطهر ثم يقبض ثم تطهر فإذا بدأه ان يطهرها فليطهرها فهذا فيه ان طلاق السنة
يكون حال الطهر والتفاس ليس بطهر وأما اشتراط ان يكون في طهر لم يمسها فيه فلقوله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر فليمسها قبل ان يمسها يعني في ذلك الطهر
وأما اشتراط ان لا يطهرها في ذلك الطهر أكثر من طرفة فلما رواه الدارقطني من حديث ابن عمر
انه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد ان يتبعها تطليقتين أخريين عند القرء فبلغ ذلك
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك قد أخطأت السنة
والسنة ان تستقبل الطهر تطلق لكل قرء وفي انظر في كل قرء تطليقة وقد أنكر الحافظ ابن حجر
هذه الرواية وأخرج النسائي من حديث محمود بن لبيد قال أخبرني رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان فقال أليتب بكاتب
الله وأنا بين أظهركم وأما اشتراط ان لا يطلقها في طهر قد طلقها في حيضه المتقدم فلامره
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابن عمر ان يسكنها حتى تطهر ثم يقبض فتطهر فلا ولا ان الطلاق
في الحيض مانع من الطلاق في الطهر المتعقب له لم يأمره بامساكها في الطهر الذي عقب
الحيضة التي طلقها فيها وجب ما ذكرناه من حديث ابن عمر متفق عليه الا رواية الدارقطني
التي ذكرناها وفي رواية من حديث ابن عمر عنده مسلم وأبي داود والنسائي ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أمر ان يراجعها حتى تطهر ثم ان شاء طلق أو أمسك وفي لفظ مسلم أيضا
والترمذي مره فأراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا وظاهر هاتين الروايتين ان الطلاق في
الطهر المتيقن للحيضة التي وقع الطلاق فيها يكون طلاق سنة لا بدعة ولكن الرواية الاولى
التي فيها ثم يسكنها حتى تطهر ثم يقبض فتطهر متضمنة لزيادة يجب السجل بها وهي ايضا
الصحيح فكانت أريج من وجهين وبديل قوله أو حاملا ان طلاق الحامل للسنة أو ما من كانت
مغيرة أو آيسة أو ممتعة ما حيضها فانها طهرانه يكون طلاقها السنة من غير شرط الاجراء افراد

الطلاق وأما القول بأنه ليس بسنة ولا بدعة كما في البحر وغيره فمأخذان الأصل عدم عروض ما يمنع من الطلاق المشروع (ويجوز إيقافه على غيره هذه الصفة) لحديث ابن عمر عندهما مسلم وأهل السنن وأحمد أنه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً وفي لفظ أنه قال ليراجعها ثم يسكنها حتى تظهر ثم يحض قطهر فإن بدأه أن يطلقها فأنطلقها قبل أن يحض فأنطق العدة كما أمر الله وهو في الصحيحين وغيرهما وفي رواية في الصحيح أنه قرأ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبيل عذتهن وللحديث المناظر ووقع الخلاف بين الرواة هل حسب تلك الطاقة أم لا ورواية عدم الحسبان لها أربع وقد أضحى السان هذه المسئلة في شرح المتن وفي رسالة مستقلة والخلاف طويل والادلة كثيرة والراجح عدم وقوع البدعي لما ذكره هذا وقد روى سعيد بن منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال الرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليس ذلك بشئ وقد روى ابن حزم في المحلى بسنده المتصل إلى ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض لا يعتد بذلك واستأذنه صحيح وقد تابعه أبو الزبير الراوي لعدم الحسبان لتطبيقه ابن عمر المذكور في الحديث أربعة عبد الله بن عمر العمري ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رواد ويحيى بن سليم وأبراهيم بن أبي حسنة ولولا يمكن في المقام الأقول الله عز وجل يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن عذتهن وقد تقرر أن الأمر بالنفي تنهي عن ضده والنهي يقتضي الفساد وقول الله تعالى فاستأذنه يعرف أو تسريحاً باحسان والطلاق على غير ما أمر الله تعالى به لم يسرح باحسان وقد ذهب إلى عدم الوقوع جماعة من السلف كابن عليه واليه ذهب ابن حزم وابن تيمية وذهب الجمهور إلى الوقوع (وفي وقوعه) أقول هذه المسئلة من المعارك التي لا يجوز في حفاظها إلا الإبطال ولا يبق على تحقيق الحق في أبوابها إلا أفراد الرجال والتمام يضيغ عن تقريرها على وجه ينتج المطلوب فمن رام الوقوف على سرها فعليه بمؤاقتات ابن حزم كالمحلى ومؤلفات ابن القيم كالمهدي وقد جمع السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير في ذلك مصنفًا حافلاً بجمع الامام الشوكاني رسالة ذكر فيها حاصل ما يحتاج إليه من ذيل المسئلة وقرر ما ألهم الله اليه وذكر في شرح المتن أطرافاً من ذلك وخلاصة ما عول عليه القائلون بوقوع الطلاق البدعي هو أنه راجع تحت الآيات العامة وتصریح ابن عمر بأنها حسب تلك طلبة وأجاب القائلون بعدم الوقوع عنهم بمنع اندراجها تحت العمومات لأنه ليس من الطلاق الذي أذن الله تعالى به بل هو من الطلاق الذي أمر الله بخلافه قال فطلقوهن له تهنين وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليراجعها وصح أنه غضب عند أن بلغه ذلك وهو لا يغضب عما أحله الله وأما قول ابن عمر أنها حسب فلم يبين من الحاسب لها بل أخرج عنه أحمد وأبو داود والنسائي أنه طلق امرأته وهي حائض فذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يذكرها شيئاً وإنما هذه الرواية صحيح ولم يأت من تكلم عليها بإبطال وهي مصرحة بأن الذي لم يرهاشأ هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يعارضها قول ابن عمر لأن العلة في روايته لا في رأيه وأما الرواية بلفظ مره فليراجعها ويعتد بتطبيقه فهذه لو صحت لسكانت حجة ظاهرة ولكنهم لم يصححوا ابن القيم في المهدي وقد روى

في ذلك روايات في اسانيد هاجباهل وكذا يثبت لاجتهاد شي منها والحاصل ان الاتفاق كائن
على ان الطلاق بخلاف الطلاق السنة يقال له طلاق بدعة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان كل بدعة ضلالة ولا خلاف أيضا ان هذا الطلاق يخالف لما شرعه الله في كتابه وبينه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر وما خالف ما شرعه الله ورسوله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فهو رد لحديث عائشة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل عمل ليس
عليه أمر فانه مردود وحديث حنيفة عليه في زعم ان هذه البدعة يلزم حكمها وان هذا
الامر الذي ليس من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقع من فاعله ويعتد به لم يقبل منه
ذلك الابدليل وإذا كان من جهة طلاق البدعة يقع الثلاث دفعة كما سيأتي في هذه الصورة
من طلاق البدعة بخصوصها (ووقع ما فوق الواحدة من دون تدخل رجعة خلاف) قال
المسائر في رسالته في هذا الباب اختلف أهل العلم فيها على أربعة أقوال الأول وقوع جميعها
وهو مذهب الأئمة وجهور العلماء وكثير من العصاة وفريق من أهل البيت الثاني عدم
الوقوع مطلقا الواحدة ولا ما فوقها لانه بدعة محرمة وهذا المذهب حكاه أبو حزم وحكى للإمام
أحمد ما يكتفى وقال هو مذهب الرافضة قلت بل هو مذهب جماعة من التابعين كما حكاه الليث
ومذهب ابن عليه وهشام بن الحكم وجميع الامامية ومن أهل البيت عليهم السلام الباقر
والصادق والناصرية قال أبو عبيدة وبعض الظاهرية لان هؤلاء قالوا ان الطلاق البدعي
لا يقع والثالث بلفظ واحد أو أفعال متتابعة لا يقع الثالث وقوع الثلاث ان كانت المطلقة
مدخولة وواحدة ان لم تكن كذلك وهذا هو مذهب جماعة من أصحاب ابن عباس واصحق بن
راهويه الرابع انه يقع واحدة رجعة من غير فرق بين المدخول بها وغيرها وهذا مذهب ابن
عباس على الاصح وابن اصحق وعطاء وعكرمة وأكثر أهل البيت وهذا أصح الأقوال انتهى
ثم سرد أدلة هؤلاء ورجح القول الرابع فليرجع اليه قال ابن القيم قد صح عنه صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ان الثلاث كانت واحدة في عهده وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر وفاقية
ما يقدر مع بعده أن العصاة كانوا على ذلك ولم يبلغه وهذا وان كان كالمسح فانه بدل على
انهم كانوا يفتنون في حياته وحياة الصديق بذلك وقد أفتى هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فهذه فتواه وعمل أصحابه كما أنه أخذ بالبدل ولا معارض لذلك ورأى عمر رضي الله تعالى عنه ان
يحمل الناس على انفاذ الثلاث عقوبة ووجه الهم لثلاثه ولو هاجله وهذا اجتهاد منه رضي
الله تعالى عنه غاية ان يكون ما نفع المصلحة وأنها لا يجوز ترك ما أفتى به رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وكان عليه أصحابه في عهده وعهد خلفته فاذا ظهرت الحقائق فليقل
أمره وما شاء وبالله التوفيق انتهى (الرابع عدم الوقوع) قال المسائر ذهب الجمهور الى أنه
يقع وان الطلاق يتبع الطلاق وذهب جماعة من أهل العلم الى أن الطلاق لا يتبع الطلاق
بل يقع واحدة وقد حكى ذلك عن أبي موسى وابن عباس وطاوس وجابر بن زيد وأحمد
ابن حنيفة وعبد الله بن موسى ورواية عن علي ورواية عن زيد بن علي واليه ذهب شيخ الاسلام
ابن تيمية والمحقق ابن القيم وقد حكاه ابن مغيث في كتاب الوثائق عن علي وابن مسعود
وعبد الرحمن بن عوف والزبير وحكاما يضاعف جماعة من مشايخ قرطبة ونقله ابن المنذر عن

أصحاب ابن عباس واستدل الجمهور بحديث ركانة بن عبد الله أنه طلق امرأته سمية البتة
فأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك فقال والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والله ما أردت الا واحدة قال ركانة والله ما أردت الا واحدة فردها
إليه أخرجه الشافعي وأبو داود والترمذي وصححه أبو داود وابن حبان والحاكم وفي أسناده
الزبير بن سعيده الهاشمي وقد ضعفه غير واحد وقيل أنه مقول وفي أسناده أيضا نافع بن عمار
وهو مجهول ومنه أيضا ضارب كك ما قال البخاري في لفظ منه أنه طلقها ثلاثا في لفظ
واحدة وفي لفظ البتة وقال أحد مدطرقه كأيها ضعيفة وأما استدلالهم بقوله تعالى الطلاق
مرتان وبقوله فإن طلقها فلا تحل له فليس في ذلك من الخجة شيء بل هو عليهم لالهم وقد حقق
هذا صاحب الهدى بما يشي وقد ورد ما يدل على ان الطلاق يتبع الطلاق وإيس في الصحيح
شي من ذلك وأرجح من الجميع والخجة في هذا المقام حديث ابن عباس الثابت في صحيح مسلم
وغيره ان الطلاق كان على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من
امارة عمر الثلاث واحدة فلما كان في عهد عمر تنازع الناس فأجازهم عليهم انتهى وكل وجال
أسناده آمنة وله ألفاظ وأسانيد وفي لفظ ان أبا الصميا قال له ألم تعلم ان الثلاث كانت واحدة
على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدا من امانة عمر قال نعم ولم يأت
من حاول التخلص عنه بحجة تنفق والتمسك بما في بعض الروايات من تقييد ذلك بالطلاق قبل
الدخول لا وجه له فان الطلاق لا يتفاوت الحال فيه قبل الدخول وبعده واذا ثبت الحكم في
أحدهما ثبت في الآخر ومن ادعى الفرق فمليه ايضاحه وفي حديث محمود بن لبيد ان رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخبر عن رجل طلق امرأته ثلاثا فجاءها فقام غضبان فقال
أيلعب بك يا الله وأنا بين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله الأتمة له وقد أخرجه
النسائي بإسناد صحيح وروى البيهقي عن ابن عباس ان ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد
فخرن عليها حزنا شديدا فساها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كيف طلقها فقال طلقها
ثلاثا فقال في مجلس واحد قال نعم قال اثلاث واحدة ان شئت فراجعها وأخرج شعوبه عبد
الرزاق وأبو داود ومن حديثه وهذا خلاصة المخرج في هذه المسئلة وهي طويلة الذيل كثيرة
القول متشعبة الأطراف قديمة الخلاف والاحاطة بجميع ما فيها من الاقوال وأدلتها
وتعصيها يحقل معونة فاستقلا وقد جمع في ذلك شيخنا العلامة الشوكاني رسالة بسط فيها
بعض البسط وقد احتضن بهذه المسئلة جماع من العلماء منهم شيخ الاسلام ابن تيمية وجماعة
من بعده والحق بأيديهم ولكن لما كان مذهب الاربعة الأئمة ان الطلاق يتبع الطلاق كان
الخلاف لذلك عند عامة أتباعهم وكثير من خاصتهم كالأخلاف للإجماع وقد ظهر بحسنة ههنا
من الأدلة والنقول ان الطلاق ثلاثا يلفظ واحد أو ألفاظ في مجلس واحد من دون تفضل
رجعة يقع واحدة وان كان بدعيًا فتكون هذه الصور من صور الطلاق البدعي وانفة مع
ان الفاعل دون ما صور البدعي فلا يقع الطلاق فيه الما قد منا تحقيقه وأطال ابن القيم
في تحريج أحاديث الباب والكلام عليها وأثبتها بالكتاب والسنة واللغة والعرف وعمل أكثر
الصحابه ثم قال بعد ذلك فهذا كتاب الله تعالى وهذه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله

وسلم وهذه لغة العرب وهذا عرف القضاة وهذا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والعدالة كلهم مع في عصره وثلاث سنين من عصر عمر على هذا المذهب فالوعدهم العاد بأسمائهم واحدا واحدا انهم كانوا يرون الثلاث واحدة ما يقتوى واما باقرارها ولو فرض عنهم ان لم يكن يرى ذلك فاعلم ~~بأن~~ منكرا للقتوى به بل كانوا يابن مفت ومقر يقضا وسأكت غير منكرو هذا حال كل صحابي من عهد الصديق الى ثلاث سنين من خلافة عمر وهم ينزبون على الالف قطعا كما ذكر يونس بن بكير عن أبي إسحق فكل صحابي كان على ان الثلاث واحدة يقتوى أو اقرارا وسكوت ولقد ادعى بعض أهل العلم ان هذا اجماع قديم ولم يجمع الامة وثلة الحمد على خلافة بل لم يزل فهم من يقتى به قرنا بعد قرن والى يومنا هذا فأفتى به جبر الامة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس كبار واهل جاد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس اذا قال أنت طالق ثلاثا بضم واحدة فهي واحدة وأفتى بأنهم واحدة الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف حكاه عنهما ابن وضاح وأما التابعون فأفتى به عكرمة وطاوس وأما تابعو التابعين فأفتى به محمد بن إسحق وحسباس بن عمرو والحرب العسكلي وأما اتباع تابعي التابعين فأفتى به داود بن علي وأكثر أصحابه وأفتى به بعض أصحاب مالك وأفتى به بعض الحنفية وأفتى به بعض أصحاب أحمد والامة تصود أن هذا القول قد دل عليه الكتاب والسنة والقياس والاجماع القديم ولم يأت بعده اجماع ساهل ولكن رأى أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه ان الناس استهانوا بأمر الطلاق وكثرت منهم إتباعه بجهل واحدة قرأى من مصلحة عقوبتهم بأمره عليهم قرأى عمر أن هذا مصلحة لهم في زمانه والذي تدين الله تعالى به ولا يسهلنا غيره وهو القصد في هذا الباب ان الحديث اذا صح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يصح عنه حديث آخر يسخنه ان الفرض علينا وعلى الامة الاخذ به دينه وترك كل ما خالفه ولا تترك خلاف أحد من الناس كائن من كان انتهى حاصله وتعام هذا البحث في اعلام الموقعين وإغاثة اللهي فان الحفاظ ابن القيم وفي رسالة مستقلة للماتن وفي كتابنا مسالك الختام لم يرجع الطالب اليها ان أراد التفصيل والتحقيق وبالله التوفيق واما التفريق بين المعسر وبين امرائه فاقول اذا كانت المرأة مثلا جاتعة أو عارية في الحالة الراهنة فهي في ضرار والله تعالى يقول ولا تضاروهن وهي أيضا غير معشرة بالمعروف والله يقول وعائزوهن بالمعروف وهي أيضا غير محسكة بمعروف والله يقول فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان بل هي محسكة ضرارا والله يقول ولا تمسكوهن ضرارا والنبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا ضرر ولا ضرار وقد ثبت في الفسخ بعدم الثقة ما أخرجه الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرجل لا يجد ما ينطق على امرائه يفرق بينهما وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن سعيد بن المسيب وقد سألت المسائل عن ذلك فقال يفرق بينهما فقبل لسنة فقال نعم سنة وما زعمه ابن القنات من فهم الدارقطني فليس بظاهر ثم من أعظم ما يدل على جواز الفسخ بعدم الثقة ان الله سبحانه قد شرع الحكيم بين الزوجين عند الشقاق وجعل اليهما الحكم بينهما ومن أعظم الشقاق ان يكون الخصام بينهما في الثقة واذ لم يمكنهما دفع الضرر عنها الا بالتفريق كان ذلك اليهما وإذا جاز

ذلك منهم ما يجوز من القاضى أولى فان قلت تجوز لك الفسخ للنفقة بلك الادلة العامة يستلزم جواز العيوب اذا كان يحصل الضرر بها على أحد الزوجين قلت النفقة وتوابعها واجبة للزوجة على زوجها وليس ما يفوت بسبب تلك العيوب واجب لها عليه ثم الضرر بتلك النفقة وتوابعها لا يعادله شئ واذا كان العيب فى الزوجة كالجنون والجذام والبرص فهدفت الزوج شئ واجب له لكن قد جعل الله يده الطلاق ثم قد ورد فى خصوص الفسخ بعدم النفقة ما قدمنا ذكره . وأما التفريق بين المفقود وبين امرأته فأقول قد ذهب المذاهب فى هذه المسئلة الى شعب ليس عليها إثارة من علم لاسيما العديدات بتقدير معلومة من الارقات منها ما هو رجوع الى المذاهب الطبيعية كقول من قال انه ينتظر المفقود حتى يعضى له من يوم ولادته مائة وعشرون سنة فان هذا هو مذهب جماعة من الطبيعية قالوا أكثر ما يعيش الانسان مائة وعشرون سنة لان كل طبيعة من الطبائع الاربع اذا تعرض لها ما يفسدها تغلب على الانسان ثلاثين سنة فحصل من مجموع الاربع الطبائع مائة وعشرون سنة وهذا مذهب كبرى وكلام يعزل عن الشريعة قال المسائى فى حاشية الشفاء وقد رأينا فى عمرنا من عاش مائة وسبعاً وعشرين سنة ونصف سنة ورأينا وهو فى هذا السن فى كمال حيوانه وجوارحه بحيث انه لم يفقد من اشياء وهو يذهب ويحيى ويحضر المساجد ويغاب عنها بعد ذلك قاله أعلم كم عاش بعده هذه المدة انتهى أقول وقد رأينا من عاش فوق المائة الى عشرين سنة وأكثر من ذلك وهم كثيرون ومعنا من عاش فوق المائة الى أربعين سنة بل أزيد من ذلك وهم قليلون والقدره الالهية صالحة لكل وبالجملة ومن العلماء من قال مائة وخمسون ومنهم من قال مائتان ومنهم من قال أربع سنين ومنهم من قال زيادة على ذلك ومنهم من فرق بين من كان له اهل ومال ومن لم يكن له اهل ومال والكل محض رأى وعندى أن تحرير نكاح المحصنة ورد به النص القرأنى وأجمع عليه جميع المسلمين بل هو معلوم من ضرورة الدين وامرأة المفقود محصنة فالاصل الاصل تحرير نكاحها واذا لم يكن لها ما تستغنى عنه وكان امساكها حشيشاً والزاهى الى استمرار نكاح الغائب فيه اضرار بها كان ذلك وجهاً للفسخ وهكذا اذا طال مدة الغيبة وكانت المرأة تتضرر بتلك النكاح فالفسخ لذلك جائز واذا جاز الفسخ لعنة فجواز الغيبة الطويلة أولى لانه قد علم من نصوص الكتاب والسنة تحرير الامساك ضرراً وانتهى الازواج عن الضرر فى غير موضع فوجب دفع الضرر عن الزوجة بكل ممكن واذا لم يمكن الا بالفسخ جاز ذلك بل وجب وأما عدم وقوع طلاق المكره فدل عليه حديث لا طلاق فى اخلاق أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والبيهقى والشافعية ومحمد بن حنبل عاتشة وضعفه أبو حاتم محمد بن حبيب انه بن أبى صالح ورد عليه بأنه قد أخرجه البيهقى من طريق غيره والاخلاق عند علماء الفقه الاكراه كفى النهاية وغيره اراء ما عدم صحة الطلاق قبل ان يتكسها فالاحاديث الواردة فى هذا الباب لا تخلو عن مقال لكن لها طرق عدة عن جماعة من الصحابة وهى لا تقصر عن بلوغ رتبة الحسن انفسه فاعلم به انفسهم ولم يأت من خالفها بشئ الا مجرد رأى محض ثم ان السيد لا يطلق عن عبده بل الطلاق الى العبد وذلك هو الاصل فى الشريعة المطهرة ففى زعمهم أنه يصح طلاق غير زوج فعليه الدليل .

(فصل ويقيم بالكاتب مع النية) الحديث عائشة عند البخاري وغيره ان ابنة الجون لما
 ادخلت على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعود بآبائك هناك فقال لها
 لقد عدت به طمخ الحق بأهلك وفي الصبي وغيرهما في حديث يختلف كعب بن مالك لما قيل له
 ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر بك ان تقتل امرأتك فقال أطلقها أم ماذا
 أفعل قال بل اعتزلها فلا تقر بينهما فقال لا امرأته الحق بأهلك فأفاد الحديث ان هذه اللفظة
 تكون طلاقاً مع القصد ولا تكون طلاقاً مع عدمه (و) يقع الطلاق (بالضمير اذا اختار
 القرينة) انقله تعالى يا أيها النبي قل لازوجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا الآية وان كنتم تردن
 الله ورسوله والدار الآخرة الآية وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم دعا نساء ما تزات الآية فخيرهن وثبت في الصحيحين وغيرهما عن عائشة
 قالت خير ما رسل الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاختارناه فلم يعد حاشياً وفي المسئلة خلاف
 وهذا هو الحق وبه قال الجمهور (واذا جحد الزوج الى غيره وقع منه) لانه لو قيل بالايقاع
 وقد تقر رجوازال التوكيل من غير فرق بين الطلاق وغيره فلا يخرج من ذلك الا ما خصه دليل
 وقد سئل أبو هريرة بن عمار بن عباس وعمر بن العاص عن رجل جعل امرأته يبدأ به فاجازوا
 طلاقه كما أخرجه أبو بكر البرقاني في كتابه المخرج على الصحيحين (ولا يقع بالتعريم) لما في
 الصحيحين عن ابن عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بين يديها وتكفرها وتلك لك في
 رسول الله أسوة حسنة وأخرج عنه النسائي انه قال رجل فقال اني جعلت امرأتي على
 حرام فقال كذبت ليست عليك بهرام ثم تلا هذه الآية يا أيها النبي لم تقرب ما أحل الله لك
 عليك أغلظ الكفارة عن رقبة وأخرج النسائي أيضاً باسناد صحيح عن أنس ان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فلم تزل به عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه
 فانزل الله عز وجل يا أيها النبي لم تقرب ما أحل الله لك الآية وفي الباب روايات عن جماعة
 من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكر وفي هذه المسئلة مذاهب قد ذكر الحافظ ابن القيم منها
 ثلاثة عشر مذاهباً وقال انها تزيد على عشرين مذاهباً والذي أرى به منها هو ان التعريم ليس
 من صرائح الطلاق ولا من كلياته بل هو عين من الأيمان كما سماه الله عز وجل في كتابه فقال
 يا أيها النبي لم تقرب ما أحل الله لك تبني مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله
 لكم تحلة أيمانكم فهذه الآية مصرية بان التعريم عين والسبب وان كان خاصاً وهو العسل
 الذي حرمه على نفسه أو الأمة التي كان يطؤها فلا اعتبار بخصوص السبب فان لفظ ما أحل
 الله للتحام وعلى فرض عدم العدم ولا فرق بين الأيمان التي هي حلال وأخرج الترمذي
 عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ذاته فجعل الحرام حلالاً
 وجعل في العين كشارة أي جعل النبي الذي حرمه حلالاً بعد تحريمه وفي صحيح مسلم عن ابن
 عباس قال اذا حرم الرجل امرأته فهي بين يديها تكفرها ثم قال انك قد كان لك في رسول الله أسوة
 حسنة وفي الباب عن جماعة من الصحابة في تفسير الآية بمثل ما ذكرناه وبالجملة الحق
 ما ذكرناه وقد ذهب اليه جماعة من الصحابة ومن بعدهم وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب
 الحديث وهذا اذا أراد تعريم العين وأما اذا أراد الطلاق بلقظ التعريم غير قاصد لمعنى اللفظ

يل قصد التسريح فلا مانع من وقوع الطلاق بهذه الكتابة كسائر الكتابات (والرجل أحق
بامرأته في عدة طلاقه براجمها حتى شاء إذا كان الطلاق رجعيًا) لحديث ابن عباس عن أبي
داود والنسائي في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يصل لهن أن يكن
ما خلق الله في أرحامهن الآية قال وذلك أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أحق برجمها
وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك الطلاق مرتان وفي استناده على بن الحسين بن واقد نفسه مقال
وأخرج الترمذي عن عائشة قالت كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته
إذا راجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر حتى قال الرجل لامرأته والله
لا أطلقك فتبين معنى ولا أوليك أبدًا قالت وكيف ذلك قال أطلقك فكلما هممت بدمك أن
تتضي راجعتك فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت حتى جاء النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فأخبرته فسكت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى نزل القرآن
الطلاق مرتان فامسك بمعروف وأتسريح باحسان قالت عائشة فاستأنف الناس الطلاق
مستقبلا من كان طلق ومن لم يكن طلق وأخرج أبو داود وابن ماجه والبيهقي والطبراني
عن عمران بن حصين أنه سئل عن الرجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يدعها طلاقها ولا على
رجعها فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة ثم دعى طلاقها وعلى رجعها ولا تعد (ولا
تحل له بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره) لقول الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره ولم يفي العيصين
وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لامرأة زفاعة القرظي لا حتى تدوق عسلته
ويدوق عسلتك وهو جمع على ذلك

• (باب الخلع) •

وفيه شناعة مآلان الذي أعطاه من المال قد وقع في مقابلة المسيس وهو قوله تعالى وكيف
تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا واعتبر النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم هذا المعنى في اللعان حيث قال إن صدقت عليها فهو عياض فخلت من
فرجها ومع ذلك فرع ما تقع الحاجة إلى ذلك فذلك قوله تعالى فلا جناح عليكم ما أفعدت به
قلت دلت الآية الأولى على النهي عن الخلع والثانية على جوازها فتسلكم الفقهاء في ترتيبها
قال البغوي وغيره إذا آذاها بعت بعض حقوقها حتى ضمرت فاختلت نفسها فهذا الفعل
منه حرام ولكن الخلع نافذ لأن الله تعالى قال في صورة النهي ولا تعضواهن لتذهبوا ببعض
ما آتيقنوهن والعقل التصديق والمنع وقال وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وهذا إشارة
إلى طموح بصره إلى غيره ممن غير أن يرى منها التقصير والخلع المباح بلا كراهية أن تنكره
المرأة محبة الزوج ولا يمكنها القيام بأداء حقوقه ففرض فقتل نفسها لقوله تعالى الآن
يخاف ألا يقبحا حدود الله أن قال فلا جناح عليهما وتقربره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
حبيبة فتسبل على الخلع حين ذكر الشقاق ولو اختلعت نفسها بالإسب بغير ترك
الكرهية لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه لم يقتسوا عن سبب الاختلاع من
جانبها وقد ثبت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبغض الحلال إلى الله تعالى
الطلاق أقول في قولهم هذا الفعل منه حرام ولكن الخلع نافذ نظر لأن قوله تعالى لا تأخذوا

منه شيئا أناخذونه بهنا فانا واثمنا بينا وقوله ولا يجعل لكم نصان في تحريم أخذ البذل وهو
يقضي بطلان العقد كافي كغير من مسائل اليسوع فاما ان يكون العقد باطلا من أصله أو يعضي
الطلاق ويرد عليه امالها كما قال مالك والله تعالى أعلم واتفق أهل العلم على انه ان طلقها على
مال فقبلت فهو طلاق بائن واختلفوا في الخلع فقال أبو حنيفة تطلقه بائنة وهو أصح قولي
الشافعي وله قول انه فسخ وليس بطلاق ولا ينعص به العود كذا في المأوى (واذا خلع الرجل
امراة كان امرها اليها) بعد الخلع (لا ترجع اليه مجرد الرجعة ويجوز بالقليل والكثير ما لم
يجاوز ما صار اليها منه) حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان امرأة ثابت بن قيس بن
شماس جاءت الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله اني ما أعجب عليه
في خلق ولا دين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أتردين عليه حديثه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقبل الحديثه
وطلقها وفي رواية لابن ماجه والشافعي باسناد وجاله ثقات انها قالت لا طلاقه بغضا ان قال لها
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتردين عليه حديثه قالت نعم فامر رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ان يأخذ الحديثه ولا يزاد وفي رواية للدارقطني باسناد صحيح ان أبا
الزبير قال انه كان أسدقه حديثه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتردين عليه حديثه
التي أعطاك قالت نعم وزاد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اأما الزيادة فلا ولكن
حديثه قالت نعم فهذه الفرقة لما كانت بسبب ما اقتدت به المرأة فلو لم يكن أمرها اليها كانت
الفدية ضائعة وقد أفاض ما ذكرناه انه لا يجوز للزوج ان يأخذ منها أكثر مما صار اليها منه
وقد ذهب الى هذا على وطاوس وعطاء الزهري وأبو حنيفة وأحمد وأصحابهم وذهب الجمهور
الى انه يجوز ان يأخذ منها زيادة على ما أخذت منه استدلالا بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما
اقتدت به فانه عام للقليل والكثير ويحجب بان الروايات المتضمنة للنهي عن الزيادة تخصصة
لذلك الحديث أما الزيادة فلا صحة الدارقطني فصل في تخصيص ذلك المسموم كما هو الحق عند
الماتن رحمه الله من جواز تخصيص عموم القرآن بالاستاد ومذهب الصعابة فمن بعدهم في
هذا مختلفة مبسطة في المطولات وأما ما أخرجه البيهقي عن أبي سعيد الخدري قال كانت أختي
تحت رجل من الأنصار فارتعنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها اتردين
حديثه قالت وأريد علم افردت عليه حديثه وزادته في اسناده ضعف مع انه لا حجة فيه لانه
لم يقررها على تسليم الزيادة وأيضاً قوله تعالى ولا يجعل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا ان
يضافا الا فيما حسدوا فله يدل على منع الاخذ مما آتوهن الا مع ذلك الامر فلا بأس بان
يأخذوا مما آتوهن لا كله فضلا عن زيادة عليه (ولا بد من التراضي بين الزوجين على الخلع
أو الزام الحاكم مع الشقاق بينهما) لقوله تعالى فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح
خير مما اعتبار الزام الحاكم فلا رتفاع ثابت وامرأة الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والزامة بان يقبل الحديثه ويطلق لقوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعوا شاكهما من أهله
وحكماء أهلها وهذه الآية كما تدل على بحث حكمين تدل على اعتبار الشقاق في الخلع ويدل
على ذلك أيضا قوله تعالى ولا يجعل لكم ان تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا ان يضافا الا فيما حسدوا

الله ويدل عليه قصة امرأة ثابت المذكورة وقولها أكره الكفر بعد الإسلام وقولها لا أطيعه
 بفضاؤه هذا اعتبرنا الشقاق في الخلع (وهو نسخ) وليس بطلاق ولكن قال الماتن رحمه الله في
 حاشية الشفاء بخلاف ما قال ههنا ورجح أن الخلع طلاق وليس بنسخ وقال هذا هو الحق
 لأن الله سبحانه ذكر أحكام الخلع بعد قوله الطلاق مرتان والضمائر من آيات الاختلاع
 راجعة إلى ذلك كقوله إلا أن يخافا ألا يقيموا حدود الله وقوله فلا جناح عليهما فيما افترقا به
 وقدمناه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طلاقا كما في صحيح البخاري وغيره فإنه قال لثابت
 ابن قيس أقبل الحديقة وطلقها تطليقة ولا يمارضه ما روى في سنن النسائي أنه صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحيضه وكذلك في سنن أبي داود لأنه لا ملازمة بين الاعتداد
 بحيضه وبين النسخ بل إذا ورد في بعض المطلقات ما يدل على مخالفة عدتها لم تعد سائر
 المطلقات المصرح به في القرآن كان ذلك مخصوصا للعموم العدة وقد أمال ابن القيم الكلام على
 ذلك ورجح أن الخلع نسخ ولم يأت ببردان بشي سوى ما ذكرنا من أمره صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم لها أن تعتد بحيضه وهو في غير محل النزاع كما عرفت انتهى ثم رجع في فتاواه المسماة
 بالفتح الرباني كون الخلع نسخا وقال الظاهر أنه نسخ لا طلاق وهو قول جماعة من العلماء
 منهم ابن عباس ورواه عنه ابن عبد البر في التمهيد وكذلك رواه عن أحمد وإسحاق وداود وهو
 قول الصادق والباقر وأحمد في الشافعي ومن قال بذلك لم يشترط فيه أن يكون السنة
 وأجازة في الحيض وأوقعه وإن كان لا يرى وقوع الطلاق البدعي واحقوا بذلك بقول الله
 تعالى الطلاق مرتان ثم ذكر الاقتداء ثم عقبه بقوله فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فلو كان الاقتداء مطلقا لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا بعد زوج هو الطلاق
 الرابع وجديد الربيع أنها اختلفت على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فأمرها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمرت أن تعتد بحيضه أخرجه الترمذي
 وبحديث ابن عباس الآتي في قصة امرأة ثابت بن قيس قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير
 بعثت عن رجال الحديث معافو حديثهم ثقات وحديث رواه مالك عن حبيبة بنت سهل
 الأنصاري أنها قالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا رسول الله كل ما أعطاني عندي فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لثابت خذ منها فأخذ وجلس في أهلها قال ابن عبد البر
 لم يختلف على ما في هذا الحديث وهو حديث مسند صحيح ووجه دلالة أنه لم يذكر فيه طلاقا
 ولا زاد على الفرقة ويدل على ذلك من النظر أنه لا يصح أن يجعله طلاقا باتنا ولا رجعا أما الأول
 فلا يخالف الظاهر لأنها تطليقة واحدة وأما الثاني فلا نه اهدار المال المرأة التي دفعته
 لحصول الفرقة ولا يرد على هذا أعني الاكتفاء في العدة بحيضه قول الله تعالى والمطلقات
 يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لأن الخلع عندهم نسخ لا طلاق فلا يدرج تحت عمومهما سلبا
 فالأية في الطلاق الرجعي بدليل آخرها وهو قوله تعالى وبعلتهن أحق بردهن سلبا فالأية
 عامة وأدلتنا خاصة وذهب الجمهور إلى أنه طلاق مستبدل بحديث ابن عباس عند البخاري
 وإبي داود يلقط طلقها تطليقة قلنا ثبت من حديث المرأة نفسها عند الموطأ وأبي داود
 والنسائي بإفظ وحل سبيلها وعند أبي داود من حديث عائشة بلفظ وفارقها وصاحب القصة

أخص بها قال ابن القيم رحمه الله لا يصح عن صحابي أنه طلاق البتة وقال الخطابي في معالم السنن
 أنه أصح ابن عباس على أنه ليس بطلاق بقوله تعالى الطلاق مرتان انتهى ونحو القصة الراوى
 لما روى دليل على أنه بائناح لوجوب جهده على السلامة قال الترمذى قال أكثر أهل العلم
 من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم أن عدة المختلعة عدة الطلاق قلت
 قد عرفت أن ابن القيم قال أنه لم يصح عن صحابي وعرفت الأدلة الدالة على أن العدة بمحضة
 ولا حجة في أحد غير الشارع قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير وقد استدل الزيدية في أنه
 طلاق بثلاثة أحاديث وأجاب عنهم أبو جود حاملها أنها مقطوعة الارتفاع وانها معارضة بما
 هو أرجح وإن أهل الصحاح لم يذكرها واختلاف العلماء يضافي شروط الخلع فالزيدية جمعاوا
 منها التزوج وهو قول داود الظاهري والجمهور وعلى أنه ليس بشرط وهو الحق لأن المرأة اشترت
 الطلاق بما لها ولذلك لم يقل فيه الرجعة على القول بأنه طلاق قال العلامة ابن الوزير ثم تأملت
 فإذا الأمر المستقر فيه خوف أن لا يقع أحد ودفعه وطيب المال للزوج لا الخلع لقوله تعالى
 فإن خفتم أن لا يقع أحد ودفعه فاجتاح عليه ما فيها اقتصدت به ولم يقل في الخلع بوضعه أنه
 لو ضارها حرم عليه لقوله تعالى ولا تمسوا من تسذبهوا بعض ما آتيتهم من انتهى ثم قال في
 السيل الجرار بعد ذكر أدلة القريةين الدالة على أن الخلع طلاق أو فسخ مانسبه فهذه
 الأحاديث تدل على أنه فسخ لا طلاق قال والذي ينبغي الجمع به هو أن عدة الخلع بمحضة
 لا غير وليس الغير سواء كان بلفظ الطلاق أو غيره مما يشترط في السيل أو بتركها وشأنها
 من دون أن يجري منه لفظ قط قد يكون الوارد في هذا الطلاق السكان في الخلع مخصصا
 ووردي عدة المطلقة فتكون عدة الطلاق ثلاثة أقروا إلا إذا كان الطلاق مع الاقتداء فإنه
 بمحضة واحدة ولا تحسب عليه طلاق إلا إذا جاء بلفظ الطلاق أو بما يدل عليه لا إذا لم يقع منه
 لفظ البتة بل تركها وشأنها فإن هذا لا يحسب عليه طلاق وهذا التفرقة تجمع مع الأدلة ويرفع
 الإشكال على كل تقدير وما كونه يمنع الرجعة فلما قدمنا أن الطلاق لا يتبع الطلاق انتهى
 (وعند محضة) الحديث الربيع بنت معوذ عند النساء في قصة امرأة ثابت أن النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال لهخذ الذي لها عليك وخل سبيلها قال نعم فامر هار رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم أن تعتد بمحضة واحدة وتطلق أهلها ورجال أساندهم كلهم ثقافت وله حديث
 آخر عند الترمذى والنسائي وابن ماجه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر هان أن تعتد
 بمحضة وفي أسانده محمد بن اسحق وقد صرح بالتعديت وأخرج أبو داود والترمذى وحسنه
 عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلفت من زوجها فامر هان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أن تعتد بمحضة وأخرج الدارقطني والبيهقي بإسناد صحيح عن أبي الزبير وفيه
 فاخذها وخلي سبيلها قال الدارقطني رحمه أبو الزبير من غير واحد فهذه الأحاديث كما تدل
 على أن العدة في الخلع بمحضة تدل على أنه فسخ لأن عدة الطلاق ثلاث حيض وأيضها بمحضة
 السيل هي الفسخ لا الطلاق وأما ما وقع في بعض روايات الحديث أنه طلقها فمطلقة فقد
 أجيب عن ذلك بجوابات طويلة قد أودعها المصنف في شرح المنتقى فليرجع إليه قال ابن القيم
 واختلف الناس في عدة المختلعة فذهب اصحق وأحمد في أصح الروايتين عنه دليل أنها تعتد

بحيضة واحدة وهو مذبح عثمان بن عفان وعبد الله بن عباس وقد حكى إجماع الصحابة ولا يعلم لهما مخالف وقد دلت عليه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصحيحة دلالة صريحة وعذر من خالفها أنهم لم تبلغه أول نصح عنده أو ظن الإجماع على خلاف موجبها فهذا القول هو الرابع في الأثر والنظر أما رجحانه أثرا فإن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يأمر المختلعة قط أن تعتد بثلاث حيض بل قدرى أهل السنن عنه من حديث الربيع بنت معوذ وحديث امرأة ثابت بن قيس المتقدمة وهذه الأحاديث لها طرق يصدق بعضها ببعض فيكون في ذلك فتاوى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبو جعفر النخاس في كتاب الناسخ والمسنوخ هو إجماع من الصحابة انتهى حاصله

• (باب الايلاء) •

(هو أن يحلف الزوج من جميع نسائه أو بعضهن لأقربهن) وهو ظاهر (فإن وقت بدون أربعة أشهر اعتزل حتى ينقضي ما وقت به) لما ثبت في الصحابين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى من نسائه ثم دخل بهن بعد ذلك (وإن وقتا أكثر منها أخبر بعد مضى ما بين أن يفي أو يطلق) لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم - ثم تربص أربعة أشهر الآية وقد أخرج البخاري عن ابن عمر قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق قال البخاري ويذكر ذلك عن عثمان وعلى وأبي الدرداء وعائشة وأبي عبيد بن جراح من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج الأذرقطني عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج أبيضا عن سهل بن أبي صالح عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عن رجل يملك من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجل يولي قالوا ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فإن قام أو أطلق قال في المسوى اختلافوا فيها إذا انقضت أربعة أشهر وهو لم يفتي قال الشافعي لا يقع الطلاق بضمها بل يوقف فأما ما بيني ويكفر عن عينته أو يطلق فإن طلق فيها أو أطلق عليه السلطان وقال أبو حنيفة إذا مضت أربعة أشهر وقفت عليها طليقة بائنة وقال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن يقع عليها طليقة رجعية انتهى قال الماتن وقد اختلف في مقدار مدة الايلاء فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعدا قالوا فإن حلف على انقضاءها لم يكن مولى واحتجوا بالآية وهي لا تدل على مطالوبهم لأنها البيان المدة التي تضرر بالمولى لئني بعد ها أو يطلق وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الايلاء شهر أو دخل على نسائه بعده فلو كان الايلاء أربعة أشهر فصاعدا ولا يصح أقل منها لم يقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك وقد ذهب إلى جواز الايلاء دون أربعة أشهر جماعة من أهل العلم وهو الحق وأما لزوم الحفازا فكانت فقد أضحى ابن القيم في الهدى هذا البحث بما لا مزيد عليه فراجع فإنه لا يستغنى عنه قال في المسوى ايلاء العبد فهو ايلاء الحر وهو عليه واجب وايلاء العبد شهران قلت وعليه ما لك أن مدة الايلاء تنصف برق الرجل وقال أبو حنيفة مدة الايلاء تنصف برق المرأة وقال الشافعي الحر والعبد في مدة الايلاء سواء انتهى

• (باب الظهار) •

(وهو قول الزوج لامرأته أنت على كظهر أمي أو ظاهر ثك أو نحو ذلك فيجب عليه قبل ان
يعساها ان يكفر بعق رقبته فان لم يجد فليطعم ستين مسكينا فان لم يجد فليصم شهرين متتابعين
واغما جعلت كفارة هذه لان من مقاصد الكفارة ان يكون بين عيني المكاف ما يبعجه عن
الانقضام في الفعل خشية ان يلزمه ذلك ولا يمكن ذلك الا بكونها طاعة شاقة تغلب على النفس
اما من جهة كونها بذل مانع به او من جهة مقاساة جوع أو عطش مفرطين والدليل على
ما اشغل عليه هذا الباب من التكفير على هذا الترتيب ما في القرآن الكريم والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتكره رقبته من قبل ان يقاسا ذلكم وتغلبون به والله بما
تعملون خبير لم يجد فصم شهرين متتابعين من قبل ان يقاسا ان لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا ذلك لتوهموا بالله ورسوله وتلك حدود الله والكافرين عذاب اليم وقد بينه النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم في قصة سلمة بن صخر لما ظاهر من امرأته ثم وطئها فقال له رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعتق رقبته فقال لا والذي بعثك بالحق ما أصبحت أمك غيريها
وضرب صفعة رقبته قال فصم شهرين متتابعين قال قلت يا رسول الله وهل أصابني ما أصابني
الا في الصوم قال قصدك قال والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليقنا ما لنا عشاء قال اذهب الى
صاحب صدقة بن زريق فقل له فليدفعها اليك فاطعم منها وسقما من قمرتين مسكينا ثم استعن
بسائرهم عليك وعلى عيالك أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والحاكم ومصححه وابن
خزيمة وابن الجارود وفي لفظ لابي داود فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كله أنت
وأهلك وأخرج نحوه أهل السنن ومصححه الترمذي من حديث ابن عباس ومصححه أيضا الحاكم
قال ابن حجر رجاله ثقات لكن أعلاه أبو حاتم والشافعي بالارسال وقال ابن حزم رواته ثقات
ولا يضره ارسال من أرسله وللعديدين شواهد وأخرج نحوه أبو داود وأحمد من حديث خولة
بنت مالك بن ثعلبة وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث عائشة وأخرجه الحاكم أيضا وقد قام
الاجماع على ان الكفارة تجب بعد العود لقوله تعالى ثم يعودون لما قالوا واختلف أهل العلم
هل العلة في وجوبها العود أو الظهار واختلفوا أيضا هل المحرم الوطء فقط أم هو مع
مقدماته فذهب الجمهور الى الثاني لقوله تعالى من قبل ان يقاسا وذهب البعض الى الاول
قالوا لان المسيس كناية عن الجماع واختلفوا في العود ما هو فقال قتادة وسعيد بن جبير وأبو
حنيفة وأصحابه انه ارادة المسيس لما حرم بالظهار لانه اذا اراد فقد عاد من عزم القربى الى
عزم الفعل سواء فعل أم لا وقال الشافعي بل هو اما كما بعد الظهار وقتا يسع الطلاق
ولم يطلق اذ تشبهها بالام يقتضى اباتها واما كما تنقضه وقال مالك وأحمد بل هو العزم
على الوطء فقط وان لم يطأ وقد وقع الخلاف أيضا اذا وطئ المظاهر قبل التكفير فيجب عليه
كفارة ان وقبل ثلاث وقبل تسقط الكفارة وذهب الجمهور الى ان الواجب كفارة واحدة
وهو الحق كما تنفيذه الادلة المذكورة واعلم ان الرقبة وان كانت مطلقة في كفارة الظهار فقد ورد
ما يدل على اعتبار كونها مؤمنة وليس ذلك الدال على اعتبار الايمان هو ما وقع في القرآن في
كفارة القتل لما تقر في الاصول ان المختلفين سببا لا يصح تقييدهما بالانحراف الدال
على ذلك هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما قال عليه رقبته عن ايمانها وقوله لها ابن الله

ومن أتاها قال اعنتها فان مؤمنة كما في حديث معاوية بن الحكم السلمي ولم يستقصه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن وجوب تلك الرقبة عليه هل هو عن كفارةظهار أو قتل أو يمين أو غير ذلك وقد تقرروا أن تلك الاستفصال ينزل منزلة العموم إذا كان في مقام الاحتمال (ويجوز للامان أن يعينه من صدقات المسلمين إذا كان فقيرا لا يقدر على الصوم وله أن يصرف منها لنفسه وعياله وإذا كان الظهار مؤقتا فلا يرفعها إلا انقضاء الوقت) لتقريره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سلمة بن فضال قال أنه ظاهر من أمرنا حتى يطلع برضا وهو في مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه ابن خزيمة وابن الجارود كما تقدم وظاهر القرآن أنه لا يوجب الكفارة إلا العود فالظهار المؤقت إذا انقضى وقته لم يكن إرادة الوطء عودا فلا تجب فيه كفارة وأما إذا كان الموجب للكفارة قول النكرو والزور فهي واجبة في مطلق ومؤقت لأنه قد وقع القول بمجرد إيقاع الظهار (وإذا وطئ قبل انقضاء الوقت أو قبيل التكفير كف حتى يكفر في المطلق أو ينقض وقت المؤقت) لحديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للظهار الذي وطئ امرأته لا تقربها حتى تسعل ما امرأته الله أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وظاهر العبد نحو ظهار الحر وصيام العبد في الظهار شهران كالحر بالاتفاق

(باب اللعان)

والأصل فيه أنه إيمان مؤكدة تبرئ الزوج من حد القذف وثبت المأثوم عليه ما تجبس لأجله ويضيق عليه ما به فان نكل ضرب الحدو إيمان مؤكدة منها تبرئ فان نكلت ضربت الحد وبالجملة فلا أحسن فيقال ليس فيه عينة وليس مما يهذر ولا يتبع من الإيمان المؤكدة (إذا دعى الرجل امرأته بالزنا) حكم اللعان مذكور في الكتاب العزيز قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء إلا أنفسهن فشهادة أحدهن أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويدركانها العذاب إن تشهد أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين واستفاض حديث عويمر الجعلائي وهلال بن أمية (ولم تقر بذلك ولا رجوع عن ربه) لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يثبت المتلاعنين على ذلك في المصحين وتفسيرهما أنه وعظ الزوج وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ثم وعظ المرأة وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة فإذا أقرت المرأة كان عليها حد الزاني المحصن إذا لم يكن هنالك شبهة وإذا أقر الرجل بالكذب كان عليه حد القذف (لاعتناق شهاد الرجل أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة أربع شهادات بالله أنه من الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) وقد نطق بذلك الكتاب العزيز والسنة المطهرة في ملاعنته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين عويمر الجعلائي وامرأته وبين هلال بن أمية وامرأته (ويقرق الحاكمتينهما عليه أيدا) لحديث سهل ابن سعد عن أبي داود قال مضت السنة بعنق المتلاعنين أن يقرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المتلاعنان إذا

تقرر لا يجتمعان أبدا وأخرج نحوه عنه أبو داود وفي الصحيحين وغيرهما أن عويمرا طلق امرأته ثلاث تطليقات قبل أن يأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين (ويطلق الولد بأمه فقط ومن رماها به فهو قاذف) الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في ولادة المتلاعنين أنه يرث أمه وورثه أمه ومن رماها به جلد ثمانين أخرجه أحمد وفي أسناده محمد بن اسحق وبقية رجاله ثقات ويؤيد هذا الحديث الأدلة الثلاثة على أن الولد للفراس ولا فراس هنا والأدلة الثلاثة على وجوب حد القذف والمالعة داخله في المصنات لم يثبت عليها ما يخالف ذلك وهكذا من قذف ولدا فإنه كقذف أمه يجب الحد على القاذف

• (باب العدة) •

وكانت من المشهورات المسئلة في الجاهلية وكانت مما يكادون يتروكونه وكان فيها مصالح كثيرة فأقرها الشارع (هي الطلاق من الحامل بالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (ومن الخائض بثلاث حيض) لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والقروء هي الحيض كما تقدم في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعي الصلاة أيام اقرائك والقرء وان كان في الأصل مشتركا بين الاطهار والحيض لكنه هنا قد دل الدليل على أن المراد أحد بمعنى المشترك وهو الحيض لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تعتد بثلاث حيض وقوله قبل أيام اقرائنها وقوله وعدتم حيضتان وسياقي (ومن غيرهما) أي غير الحامل والخائض وهي الصغيرة والكبيرة التي لا حيض فيها أو التي انقطع حيضها بعد وجوده فانه تعتد (بثلاثة أشهر) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض من ذواتكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن الآية وقد وقع الخلاف في مدة طهارة الحيض لعارض فقيل انها تربص حتى يعود فتعتد بالحيض أو تباين فتعتد بالشهر والمحق ما ذكرناه لانه يصدق عليها عند الانقطاع انها من اللاتي لم يحضن (وللوفاة بأربعة أشهر وعشر) لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهذا في غير الحامل (وان كانت حاملا فبالوضع) لقوله تعالى وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد بين ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اكمل بيان في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة ان امرأته من أم سلمة يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبل غلطها أبو السنا بل بن بعلك فأبى أن تنكحه فقال والله ما يصلح ان تنكحني حتى تعدى آخر الاجلين فكنت قريسا من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكحني وأخرج البخاري عن ابن مسعود في المتوفى عنها زوجها وهي حامل قال اتجه لون عليها التخليط ولا تجه لون لها الرخصة لتزنت سورة النساء القصري بعد الطولي وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن وقد أخرج أحمد والدارقطني عن أبي ابن كعب رضي الله عنه قال قالت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن للمطلقة ثلاثا ولم توفى عنها قال هي أم مطلقة ثلاثا ولم توفى عنها وأخرجها أبو يعلى والاضاءة في المختارة وابن مردويه وفي أسناده المثنى بن الصباح وثقه ابن معين وضعفه الجمهور وقد أخرج

ابن ماجه عن الزبير بن العوام انها كانت عندهم كدوم بنت عقبة فقالت له وهي حامل طيب
نفسى طليقة طاعة طليقة ثم خرج الى الصلاة فرجع وقد وضعت فقال ماله اقل قد خدعتنى
خدعها الله ثم أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال سبق الكتاب اجله اعطها
الى انفسهم او رجال اسناده رجال الصحيح الامجد بن عمرو بن هياح وهو صدوق لا بأس به وقد
غسل بعض العصابة بالآية بين فجعل عليها أطول الاجلين فقال اذا وضعت قبل مضي أربعة
اشهر وعشر لم تقض عدتها حتى تضي أربعة أشهر وعشر واذا انقضت الاربعة الاشهر
وعشر ولم تضع لم تنقض العدة حتى تضع وبه قال جماعة من أهل العلم والحق ان عدة الحمل
بالوضع في الطلاق والوفاة للادة التي ذكرناها وهي أنصوح في محل النزاع ومينسة المراد
قال ابن القيم وقد كان بين السلف نزاع في المتوفى عنها انتم تبصر بأبعد الاجلين ثم حصل
الاتفاق على اقتضاها بوضع الحمل وأما عدة الوفاة فقبيل الموت سواء دخل بها أو لم يدخل
كأدل عليه عموم القرآن والسنة الصحيحة واتفاق الناس انتهى (ولعدة على غير مدخولة)
لقوله تعالى في غير المموسات فما لكم عيلين من عدة تعتدونها (والامة) أى عدتها
(كالخوة) لان حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
تطلقتان وعدتها بضعتان أخرجه الترمذى وأبو داود والبيهقى قال فيه أبو داود وهو
حديث مجهول وقال الترمذى حديث غريب لانه روى عن فوعة الامن حديث مظاهر بن أسلم
ومظاهر لا يعرفه في السلم فيه هذا الحديث انتهى وأخرج ابن ماجه والدارقطنى ومالك
في الموطأ والشافعى من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال طلاق الامة
اثنان وعدتها بضعتان وفي اسناده عمرو بن شبيب وعطية الهذلي وهما ضعيفان وصح
الدارقطنى انه موقوف على ابن عمر وأخرج الدارقطنى من حديث ابن مسعود وابن عباس
الطالاق بالرجال والعدة بالنساء وقد أعل بالوقف وأخرج أحمد عن علي بن خزيمة واذا كان
الصحيح الوقت فيما عدا حديث عائشة فلم يكن في الباب ما تقوم به الحجة لان حديث عائشة
ضعيف كما عرفت فوجب الرجوع الى أدلة الكتاب والسنة المستقلة على تفصيل العدد وهي
غير خمسة بالمرأى (وعلى المعدة للوفاة ترك التزيين) لحديث أم سلمة في الصحيحين ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يعمل لامرأة مسلمة نؤمن بالله واليوم الآخر أن خد
فوق ثلاثة أيام الا على زوجها أربعة أشهر وعشرا وفي الباب عن أم حبيسة وزينب بنت
جهم في الصحيحين وغيرهما وفيما أبى من حديث أم سلمة ان امرأتها توفي زوجها فخطبوا على
عينها فانوار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنها في الكحل فقال لا تكحل كانت
احدا كنت تمكث في بيتك أو شربتها فاذا كان حول فركب رمت بيعة فلاحى
تضي أربعة أشهر وعشر وفي الصحيحين من حديث أم عطية قالت كأننى ان شحدا على ميت
فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تكحل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا
الا قوب عصب (١) وقد رخص لنا عند الطهور اذا اغتسلت احدا نأمن بحضتها في بدنتن
كست اخاف روى الباب أحاديث وقد روى ما يعارض هذه الأحاديث فأنكر أحمد وابن حبان
وصححه من حديث اسماء بنت عيسى قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

(١) العصب هرقى الهندية
جيزى اه من هامن الاصل

اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب قال لا تحدي بعد يومك هذا وهي كانت امرأته
 بالاتفاق وقد أجيب بأنه حديث شاذ يخالف الأحاديث الصحيحة وقد وقع الإجماع على
 خلافه وقيل أنه منسوخ وقد أعله البيهقي بالانقطاع وهذه الأحاديث الموقوفة في الأحاديث
 بأربعة أشهر وعشر هي في غير الحاصل وأما هي فعليا ذلك حتى تنقضي عدتها بالوضع ثم
 الأحاديث التي يكون الموت لاغيره لأنه لا تظهر بديل على الحزن والكافة لفارقة الزوج
 بالموت لا لطلاق المفارقة بالطلاق وغيره لأنه لم يرد فيه شيء ولا فعلته النساء في أيام النبوة
 والخلفاء الراشدين فمن ادعى وجوبه على غير الميمنة فنحن نطالبه بالدليل (والملك في البيت
 الذي كانت فيه عند موت زوجها أو بأوغ خبره) الحديث فريضة بنت مالك عند أحمد وأهل السنن
 وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قالت خرج زوجي في طلب علاج له فادرهم في طريق
 القدرم فقتلوه فأني نعيه وأنا في دار ساعة من دور أهلي فأبنت النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم فذكرت ذلك له فقالت ان نبي زوجي أتاني في دار ساعة من دور أهلي ولم يدع
 نفقة ولا مالاً ورثته وليس المسكن له فلو تحوأت إلى أهلي وأخوتي لكان أرفق بي في بعض
 شأنها قال فتحوي فلما خرجت إلى المسجد أتاني الطيرة دعاني أو أمرني فذهبت فقال امكثي
 في بيتك الذي أتاك فيه فني زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر
 وعشرا وفي بعض النسخ أنه أرسل إليها عثمان بعد ذلك فآخبرته فأخذه وقد أعل هذا
 الحديث بما لا يقدح في الاحتجاج به وأخرج النسائي وأبو داود وعزاه المثنوي إلى البخاري
 عن ابن عباس في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا
 إلى الحول غير أخراج نسخ ذلك بالنسبة للمراة بما فرض الله تعالى لهما من الربع والتمن ونسخ
 أجل الحول أن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وقد ذهب إلى العمل بحديث فريضة
 جماعة من الصحابة فمن بعدهم وقد روى جواز الخرج لأعذر عن جماعة من الصحابة فمن
 بعدهم ولم يأت من أجاز ذلك بحجة تصلح لمعارضة حديث فريضة وغاية ما هناك روايات عن
 بعض الصحابة وليس بحجة لاسيما إذا عارضت المرفوع وأخرج الشافعي وعبد الرزاق عن
 مجاهد بن سفيان عن رجلين أنهما شهدوا أحدهما فقال لهما أو هم بارسل الله أناسا وحش في بيوتنا
 أن نبيت عند أحدنا فاذن لهن أن يفتدن عند أحداهن فإذا كان وقت النوم تأوى كل
 واحدة إلى بيتها وهذا مع أو سألها لا تقوم به الحجة وأما أنها لا تمتد بما مضى من الأيام قبل العلم
 وبعد الطلاق أو نحو ذلك فلا وجه له لأن مشروعية العدة لم يشترطها الشارع بعلم المعدة إنما
 ضرب العدة مقادير كافي القرآن فإذا مضت تلك المقادير من يوم الطلاق أو بالموت انقضت
 العدة ومن زعم أنه لا يحتسب جميع العدة أو بعضها قبل العلم فعليه الدليل لأنه يدعي أما
 فقد شرط أو وجود مانع وكلاهما خلاف الأصل ثم الفرق بين بعض المعتدات دون بعض
 في اعتبار العلم وعدمه كما وقع في كتب الفروع لاستندة الاختلافات مختلفة

فصل ويجب استبراء الامة المسبية والمشتراة ونحوهما بحضرة أن كانت حائضا
 والحامل بوضع الحمل لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصححه من حديث أبي سعيد بن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في سبأيا أو طامس لاوطا حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى

بعض حبضة ولما أخرجه مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يعلم ان يلعب
الرجل الذي أراد وطء امرأته حامل من السبي لئلا تدخل معه غيره وأخرج الترمذي من
حديث العرباض بن سارية ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم وطء السبايا
حتى يضعن مافي بطونهن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم ان يوطأ حامل حتى تضع ولا يوطأ حامل حتى تستبرأ بحبضة وفي اسناده
ضعف وانقطاع وأخرج أحمد والطبراني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لا يقعن رجس على امرأته ورجلها لغيره وفي اسناده بقبه والخارج بن ارطاة وهما ملسان وهو
يشمل السبية وغيرها كالمشترأة والوهوية وكذلك حديث يرويه بن ثابت عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماله ولا غيره أخرجه
أحمد والترمذي وأبو داود وابن أبي شيبة والدارقطني والطبراني والبيهقي والنسائي المقدسي وابن
حبان وصححه والبراز وحسنه وهو كما ينقل الحامل المشترأة ونحوها كذلك ينقل من
يجوز حملها من الغير كما تنه عن ذلك لان العلة كونه يسقي بماله ولا غيره وأخرج الحاكم
من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن بيع الغنم
حتى تقسم وقال لا تسقم ماله زرع غيرك وأصله في الدائي وأخرج البخاري عن ابن عمر
اذا هبت الوبسة التي يوطأ ويبيت أو اهتفت فقتلته بحبضة ولا تستبرأ بالعدو او يذل
على استبراء المشترأة التي هي حامل أو يجوز حملها الادلة الواردة في المسئلة لان العلة واحدة
وأما العذر او المصغرة فليس تنهان تصدق عليه تلك العلة وان كان حمل العذراء البالغة ممكناً
مع بقا البكارة ولكنه في غاية الندرة فلا اعتبار به وأما أخرجه البخاري وغيره ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث علياً الى اليمن ليقبض الخمس فاصطلى على منسية فاصبح
وقد اعتدل ثم خرج ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم يشكره بل قال في بعض الروايات
لنصيب علي أفضل من وصيفة فيحصل على انها كانت صغيرة أو بكر اجماعين الادلة أو انه قد
كان مضى له من وقت الصبا ما تبين به أنها صغيرة حامل (ومنة طاعة الحيض) تستبرأ حتى يتبين
عدم حملها) لانه لا يمكن العلم بعدم الحمل الا بذلك اذا حيض بل المقر وض انه منقطع لعارض
وانها ضياء (١) وأما من قد بلغت سن الاياس من الحيض فقد صار حملها مباحاً بحضها
ولا اعتبار بالنادور (ولا تستبرأ بكر ولا صغيرة مطلقاً ولا يلزم الاستبراء) (على) (البائع ونحوه)
لعدم الدليل على ذلك لا ينص ولا يفتي به صحيح بل هو محض رأي

باب النفقة

(١) في القاموس والضماء
كعصم المرأة لا تنقص والقي
لأنها ولائدي كالمضياء
أه تصير

(يجب على الزوج الزوجة) لا أعرف في ذلك خلافاً وقد أوجبه القرآن الكريم قال الله
تعالى وارزقوهن فيما واكرههم وقد رد لانه هذه الآية على المطلوب الموزع في تفسيره
ولحديث اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له نذبت حبة ان تأخذ من مال زوجها في
سنة يان ما يكفه او ادها بالمعروف وهو في الصحيحين وغيرهما ولقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لما سئل عن حق الزوجة على الزوج ان تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا
اكسبت وهو عند أهل السنن وغيرهم قال في المستوى يجب نفقة الزوجة على الزوج

ومعرا كان أو معسرا قال تعالى لينة تنفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقال تعالى ذلك أدنى ألا تعولوا قالت قال الشافعي أي لا يكتر من تعولون وفيه دليل على أن على الرجل نفقة امرأته وقد أنكر على الشافعي بعض أهل العريسة هذا التفسير فأجاب البغوي بأن السكاني قال يقال حال الرجل يعول إذا كثر عياله واللغة الجديدة أعال وأجاب الرنخشيري بأنه بيان حاصل المعنى ووجهه أن يجعل مر قولنا حال الرجل عياله يعولهم كقولهم ما بهم عيولهم إذا اتفق عليهم ومن كثر عياله لزمه أن يعولهم وهذا مما اتفق عليه أهل العلم وقال ابن القيم في حديث هذا المتقدم تضمنت هذه الفتوى أموراً أحدها أن نفقة الزوجة غير مقدرة بل بالمعروف انفي تقديرها وإن لم يكن تقديرها معروفاً في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا العصابة ولا التابعين ولا تابعيهم الثاني أن نفقة الزوجة من جنس نفقة الولد كلاهما بالمعروف الثالث أنفراد الأب بنفقة أولاده الرابع أن الزوج والأب إذا لم يذل النفقة الواجبة عليه فلزوجة والاولاد أن يأخذوا قدر كفايتهم بالمعروف الخامس أن المرأة إذا قدرت على أخذ كفايتها من مال زوجها لم يكن لها إلى الفسخ سبيل السادس أن ما لم يقدره الله تعالى ورسوله من الحقوق الواجبة فالمرجع فيه إلى العرف السابع أن من منع الواجب عليه وكان سبب ثبوته ظاهراً فلم يستحقه أن يأخذ به إذا قدر عليه كما أفتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا انتهى حاصله أقول هذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فنفقة زمن النصب المعروف فيها غير المعروف في زمن الجذب ونفقة أهل البوادي المعروف فيها ما هو الغالب عندهم وهو غير المعروف من نفقة أهل المدن وكذلك المعروف من نفقة الأغنياء على اختلاف طبقاتهم غير المعروف من نفقة الفقراء والمعروف من نفقة أهل الرياسات والشرف غير المعروف من نفقة أهل الوظائف فليس المعروف المشار إليه في الحديث هو شيء ممتد بل يختلف باختلاف الاعتبار وقد أوضحت المقام في كتابي دليل الطالب فأرجع وقال الماتر رحمه الله في الفتح الرباني في جواب سؤال في الفرض للزوجة ونحوها ما لفظه قد اختلفت المذاهب في تقدير النفقة الواجبة بمقدار معين وعدم التقدير فذهب جماعة من أهل العلم وهم الجمهور إلى أنه لا تقدير للنفقة إلا بالصفة كفاية وقد اختلفت الرواية عن الفقهاء فقال الشافعي على المسكين والمتكسب مدو على الموسر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وقال أبو حنيفة على الموسر سبعة دراهم إلى ثمانية في الشهر وعلى المعسر أربعة دراهم إلى خمسة قال بعض أصحابه هذا التقدير في وقت رخس الطعام وأما في غيره فمعتبر بالكفاية انتهى والحق ما ذهب إليه القائلون بعدم التقدير لاختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص فانه لا ريب أن بعض الأزمنة قد يكون ادعى للطعام من بعض وكذلك الأمكنة فإن بعضها قد يتأدأ أهلها أن يأكلوا في اليوم مرتين وفي بعضها ثلاثاً وفي بعضها أربعاً وكذلك الأحوال فإن حالة الجسد تكون مستدعية لمقدار من الطعام أكثر من المقدار الذي تستدعيه حالة النصب وكذلك الأشخاص فإن بعضهم قديماً كل الصاع فما فوقه وبعضهم قديماً كل نصف صاع

وبعضهم دون ذلك وهذا الاختلاف معلوم بالاستقراء التام ومع العلم بالاختلاف يكون
التقدير على طريقة واحدة ظاهرا وحقيقا ثم انه لم يثبت في هذه الشريعة المطهرة التقدير بعتبار
معين قط بل كان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يصل على الكفاية متعبدا لذلك بالمعروف كما في
حديث عائشة عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي واحد بن حنبل وغيرهم ان هذا قال
يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يعطيني ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وهو
لا يعلم فقال اخذى ما يكفيني وولدي بالمعروف فهذا الحديث الصحيح فيه الاحالة على الكفاية
مع التقييد بالمعروف والمراد به الشيء الذي يعرف وهو خلاف الشيء الذي يشكر وليس هذا
المعروف الذي ارشد اليه الحديث شيئا معينا ولا المتعارف بين اهل جهة معينة بل هو في كل
جهة باعتبار ما هو الغالب على اهلها المتعارف بينهم مثلا اهل صنعاء المتعارف بينهم الا ان
انهم يتفقون على انفسهم وآثارهم الخسطة والشعر والذرة ويعتادون الادام سمنا ولجانا فلا
يحل ان يجعل طعام من تجب نفقته من طعام غير الثلاثة الاجناس المقدمة كالعدس
والفول والامن الشعر والذرة فقط ولا بدون ادم ولا بادم غير المعتاد كالزيت والتبينة
وشحذ ذلك فان ذلك جميعه وان كان يصدق عليه لفظ الكفاية لا يصدق عليه معنى
المعروف والعمل بالمطلق واهمال قيده لا يحل وأما اهل البوادي المتصلة بصنعاء والقرية
منها عقد اربيد ودونه وفوقه فالمعروف عندهم هو الكفاية من أي طعام كان من غير محن
ولاظم الا في احوال بل يكتفون نارة بالتبينة ونارة بما يقوم مقامها فالترجيح شرعا
على من وجبت عليه النفقة ان يدفع الى من كان في مثل صنعاء ما هو المعروف لديهم مما
قدمنا والى من كان في البوادي ما قدمنا ما هو المعروف لديهم ويعتبر في كل محل يعرف اهل
ولا يحل العدول عنه الامع التراضي وكذلك الحاكيم يجب عليه مراعاة المعروف بحسب
الازمنة والامكنة والاحوال والانياس مع ملاحظة حال الزوج في اليسار والاعسار
لان الله تعالى يقول على الموسع قدره وعلى المقتر قدره واذا تقررت ان الحق عدم جواز
تقدير الطعام بقدر معين فكذلك لا يجوز تقدير ادم بقدر معين بل المعتبر الكفاية
بالمعروف وقد حكى صاحب البحر انه قد قدر في اليوم اوقيتان دهنا من الموسر ومن المصير
اوقية ومن المتوسط اوقية ونصف وفي شرح الارشاد انه يعتبر في ادم تقدير القاضي
باجتهاده عند التنازع فيقدر في المدين ادم ما يكفيه ويقدر على الموسر نصف ذلك وعلى
المتوسط بينهما ويعتبر في اللحم عادة البلد للموسرين والمتوسطين كنعيم قال الرافعي وقد غلب
الفاكهة في اوقاتها فوجب ثم قال وانما يجب ما ذكرنا وجته ان لم نوا كمال كونها رشيده
فان واكتفه وهي رشيده سقطت نفقتها ثم ذكر كلاما طويلا وأقول المرجح ما هو معروف
عند اهل البلاد في ادم جنسا ونوعا وقدره وكذلك في الفاكهة لا يحل الاخلال بشئ مما
يعارفون به ان قدر من تجب عليه النفقة على ذلك وكذلك ما يعتاد من التوسعة في الاعياد
وشحوا ويدخل في ذلك مثل القهوة والسيط وبالجملة فقد ارشد الشارع الى ما هو معروف
من الكفاية وليس بعد هذا الكلام الجامع المقيد بشئ من البيان وأما ما أجاب به عن
الحديث بعض من لم يقرن بعلم الادلة ولم يتدرب بمسالك الاجتهاد من انه لم يكن منه صلى الله

تعالى عليه وآله وسلم على طريقة الحكم بل على طريقة الاتقان هذه غفلة كبيرة وبعد عن
 الحقيقة لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يفتي إلا بما هو حق وشرع وقد تقرر أن السنة
 أقواله وأفعاله وتقريراته لا مجرد أحكامه فقط التي تكون بهداية الخصومة وبمضور الخصامين
 ولو كانت السنة ليست إلا الأحكام الكائنة على تلك الصفة لم ينس منها ما جحد على العباد
 إلا أقل من عشر معشارها لأن صدور الحكم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على تلك الصفة
 إنما وقع في قضايا بصورة كقضية الحضرمي والزبير وعبد بن زمعة والمثالا عني فإن قلت
 ما وجه ما يهمله كثير من الفضلاء في هذه الأزمسة من تقدير النفقة بقدر من الطعام منتوعا
 قلت هو من تقدير الكفاية بالمعروف لأن القدر يكفي غالب الأشخاص شهر الأسبوع في مثل
 صنعاء فيكون للشخص في كل يوم نصف صاع يألفي المجموع في الثلاثين يوما خمسة عشر صاعا
 وهي قدح نقص صاعا فهذا فيه ملاحظة المعروف باعتبار الغالب ولكن إذا انكشف أنه لا
 يكفي بأن يكون الشخص أكوافلا يحمل العمل بذلك الغالب لأن فيه إهمالا لما أرشد إليه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الكفاية وهذا ليس فيه كفاية فالخاسل أنه لا بد من ملاحظة
 أمرين أحدهما الكفاية والثاني كونها بالمعروف فإذا علم مقدار الكفاية كان المرجع
 في مصفاها إلى المعروف وهو الغالب في البلد وإذا لم يعلم حال الشخص في مقدار ما يكفيه
 أو وقع الاختلاف بينه وبين من يجب عليه اتفاهه كان القول قول من يدهي ما هو المتعارف به
 مثلا إذا قال من له النفقة لا يكفيه الاقدحان وقال من عليه النفقة قدح كان القول قول من
 عليه النفقة بكونه مدعي لما هو الغالب في العادة وإذا تبين حال من له النفقة وجب الرجوع
 إلى ذلك لما عرفنا من أنه لا يصلح الوقوف على مقدار معين على طريق القطع والبت ثم
 الظاهر من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف أن ذلك غير
 مختص بمجرد الطعام والشراب بل يمتدح ما يحتاج إليه فيدخل تحته الفضلات التي قد
 صارت بالاستقرار عليها مألوقة بحيث يحصل الضرر بفارقها أو التضرر أو التضرر
 ويختلف ذلك بالأشخاص والأزمسة والامكنة والاحوال ويدخل فيه الادوية ونحوها وإلى
 تفسير قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف فإن هذا نص في نوع من أنواع
 النفقات أن الواجب على من عليه النفقة رزق من عليه اتفاهه والرزق يشمل ما ذكرناه قال
 في الانتصار ومذهب الشافعي لا يجب أبوة الحمام وغن الادوية وأجرة الطبيب لأن ذلك يراد
 لحفظ البدن كما لا يجب على المستأجر أبوة إصلاح ما أتهد من الدار وقال في الغيث الحجة
 أن الدوا لحفظ الروح فأشبهه النفقة انتهى قلت هو الحق لدخوله تحت عموم قوله ما يكفيك
 ونعت قوله رزقهن فإن الصيغة الأولى عامة باعتبار لفظها والثانية عامة لأنها مصدر مضاف
 وهي من صيغة العموم واختصاصه ببعض المستحقين للنفقة لا يمنع من الالتحاق وبمجموع
 ما ذكرناه يقرر ذلك أن الواجب على من عليه النفقة ما يكفيه هو ما يكفيه بالمعروف وليس
 المراد تفويض أمر ذلك إلى من له النفقة وأنه يأخذ ذلك بنفسه حتى يرد ما أسأل من
 خشية السرف في بعض الاحوال بل المراد تسليم ما يكفي على وجه لا سرف فيه بعد تبين مقدار
 ما يكفي بأخبار الخبير بن أو تجرب المجربين كما سبق وهو معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

بالمعروف أي لا بغير المعروف وهو السرف والتقتير نعم إذا كان الرجل لا يسلم ما يجب عليه من
 النفقة جاز لنا الأذن بان له النفقة بان يأخذ ما يكفيه إذا كان من أهل الرشد لا إذا كان من
 أهل السرف والتبذير فإنه لا يجوز لنا تمكينه من مال من عايشه النفقة لأن الله تعالى يقول
 ولا توفوا السفهاء أموالكم بل ورو ما يدل على عدم جواز دفع أموال من لا رشد لهم إليهم
 كما في قوله تعالى فإن أنتم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم فجعل الرشد شرطاً لدفع
 أموالهم فكيف يجوز دفع أموال غيرهم إليهم مع عدم الرشد ولكن يجب علينا إذا كان
 من عليه النفقة مقرراً ومن له النفقة ليس ينبغي رشداً فيجعل الأخذ إلى ولي من لا رشد له أو إلى
 رجل عدل وأما ما ورد في بعض التفاسير من أن المراد بالسفهاء في قوله تعالى ولا توفوا
 السفهاء أموالكم تمكين المرأة من مال الرجل كما ذكره السائل فذلك انما هو باعتبار أن غالب
 نوع النساء خال عن الرشد والافتقار إلى عدم الرشد يوجد في غيرهن كالصبيان والمجانين ومن
 يلحق بهم من البله والمازحين وكثير ممن ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين ولا نشأ أيضاً
 أن في النساء من لها من الرشد والكمال ما لا يوجد في أفراد الرجال ومنهن هن حديث عتبة
 المذكورة في الحديث فأنها كانت من سروات نساء قريش المشهورات بحسن العقل وكال
 الفطنة كما يعرف ذلك من عرف أخبارها ومحاو رتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عند مبايعته لها فالخامس أنه لا ملازمة بين القول بوجود الكفاية في النفقة وبين حضور
 السرف بل الأمر كما قد مناواة أعلم (والمطلقة ورجعياً) لحديث فاطمة بنت قيس أنه قال لها
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة أخرجه
 أحمد والنسائي وفي لفظ لا جذاذا لم يكن عايشاً رجعة فلا نفقة ولا سكنى وفي اسناد مجاهد بن
 سعيد وقد توبع وأعل بالوقف ولكن الرفع زيادة مقبولة إذا صح مخرجها أو حسن وقد أثبت
 لها القرآن الكريم السكنى قال الله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطعن أحدتهن
 واحصوا العدة وانقروا القدر بكم لا تخرجوهن من بيوتهن ويستفاد من الهمي عن الانحراج
 وجوب النفقة مع السكنى ويؤيده قوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ويدل
 على وجوب النفقة قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وقوله تعالى في آخر الآية الأولى
 لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وهو الرجعة فكان ذلك في الرجعية (لاباتناً) فالبائنة لا نفقة لها
 ولا سكنى لحديث فاطمة بنت قيس عند مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في المطلقة ثلاثاً لا نفقة ولا سكنى وفي الصحاح وغيرهما عنها أنها قالت طلقني زوجي ثلاثاً
 فلم يجعل لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا نفقة ولا سكنى وقد صح حديثه بالانزعاع
 وقد أخرج أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي أنه قال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا نفقة لك الآن تكوني حاملاً وقد أنكر علياً عمر وعائشة هذا الحديث وقال عمر لا تترك
 كتاب الله وستة نساء قول امرأته لا تدرى لعلها احتفظت أو نسيت وقد قالت فاطمة حين بلغها
 ذلك يني وينكم كتاب الله قال الله تعالى فطلقوهن أعدتهن حتى قال لا تدرى لعل الله يحدث
 بعد ذلك أمراً فأى أمر يحدث بعد الثلاث وقد ذهب إلى عدم وجوب النفقة والسكنى
 بالبائنة أحمد وإسحق وأبو نوري وداود وأتباعهم وحكا في الخبر عن ابن عباس والحسن

البصري وعطاء الشعبي وابن أبي ليلى والأوزاعي والامامية وذهب الجمهور إلى أنه لا نفقة لها ولها السكنى لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقد تقدم ما يدل على أنها في الرجعة وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والنوري وأهل الكوفة إلى وجوب النفقة والسكنى (ولا في عدة الوفاة فلا نفقة ولا سكنى إلا أن تكون حاملا لمين) لعدم وجود دليل يدل على ذلك في غير الحامل ولا سيما بعد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان زوجها عليها الرجعة فإذا لم يكن عليها رجعة فلا نفقة ولا سكنى ويؤيده أيضا تعليق الآية المتقدمة بقوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وهو الرجعة ولم يبق في عدة الوفاة ذلك الأمر ويؤيده أيضا مفهوم الشرط في قوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن وهي أيضا تدل على وجوب النفقة للحامل سواء كانت في عدة الرجعي أو البائن أو الوفاة وكذلك يدل على ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقاطمة بنت قيس لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا وقد روى البيهقي عن جابر بن ربيعة في الحامل المتوفى عنها قال لا نفقة لها قال ابن حجر ورجاله ثقات لكنه قال المحفوظ وقفه فلو صح ربه لمكان نصافي محل النزاع ونفي أن يقيد عدم وجوب السكنى لمن في عدة الوفاة بما تقدم في وجوب اعتدادها في البيت الذي بلغها موت زوجها وهي فيه فإن ذلك يقيد أنها إذا كانت في بيت الزوج بقيت فيه حتى تنقض العدة ويكون ذلك جمعا بين الأدلة من باب تقييد المطلق أو تخصيص العام فلا إشكال قال في المسوى اختلاف أهل العلم في السكنى للمعدة عن الوفاة فقال أبو حنيفة لا سكنى لها بل تعدة حيث شئت وقال مالك لها السكنى ولشافعي قولان كالذهبين ومنشأ ذلك تردده في تأويل حديث فريسة فرأى مرة أن اذنه لها في الخروج حكم وقوله امكني في بيتك استعجاب ورأى مرة أخرى أن اذنه صار منسوبا بقوله آخر امكني في بيتك أقول يحتمل أن يكون اذنه لها من حيث أنها ذكرت أن زوجها لم يتركها في مسكن يملكه انتهى أقول الحق أن المتوفى عنها زوجها لا تنسحق في عدة الوفاة لا نفقة ولا سكنى سواء كانت حاملا أو حائلا لزال سبب النفقة باوت واختصاص آية السكنى بالمطقة رجعيما واختصاص آية انصاف الحامل بالمطقة كاتقدم فإذ ماتت وهي في بيته اعتدت فيه لأن لها السكنى بل لوجوب الاعتداد عليها في البيت الذي ماتت وهي فيه مع أن في حديث القرية أنها قالت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن زوجها لم يتركها في منزل يملكه فأمرها أن تعد في ذلك المنزل الذي باغها وهي فيه وهو غير مملوك له وهذا يتضح أن ذلك لا يستلزم وجوب السكنى من تركه الملب بل هو أمر تعبد الله به المرأة فإن كان المنزل ملكها فذلك وإن كان ملك غيرها وجب عليها تسليم الاجرة مع الطلب سواء كان ملكا لورثة الزوج أو لغيرهم وعلى هذا يحصل قوله تعالى غير أخرج وقوله ولا يخرجن وقوله ولا تخرجوهن فنقتزى بجمع ما ذكرنا المتوفى عنها مطلقا كالطاقة بآئنا إذا لم تكن المطلقة بآئنا حاملا في عدم وجوب النفقة والسكنى فإن كانت المطلقة بآئنا حاملا فلا نفقة ولا سكنى لها أو أما الطاقة الرجعية فلها النفقة والسكنى سواء كانت حاملا أو حائلا وأما المطلقة قبل الدخول فلا عدة عليها فالنفقة ساقطة بلا ريب وكذلك السكنى والمتعة المذكورة لها في القرآن هي

عوض عن المهر والملاعة لان نفقة المهر اول اسكنى لانها ان كانت كالملقة باثنا كانت مثلها في ذلك وان كانت كالمتوفى عنها زوجها فكذلك ولا ريب ان فرقة أشد من فرقة المطلقة باثنا لان هذه يجوز نكاحها في حال من الأحوال بخلاف تلك (وتجب على الوالد المهر لولده المهر والعكس) لحديث هند بنت عتبة المتقدم ويؤيده ما تقدم في القطر من وجوبه على الرجل ومن يموت وأما العكس فلان النفقة هي اقل ما يجب له قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وقوله بالوالدين احسانا وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنت ومالك لأبيك أخرجه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وابن الجارود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ان أطلب ما لكل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم أخرجه أحمد وأهل السنن وابن حبان والحاكم ويؤيد ذلك حديث عن أبي يارسل الله قال أمك قال ثم من قال أمك قال ثم من قال أمك وهو في الصبيان وغيرهما من حديث أبي هريرة قال في المسوى تجب على الابن نفقة الأبوين اذا كان موسرا وهما معسران قال تعالى وبالوالدين احسانا وقال وصاحبها في الدنيا معروفا ومن المعلوم انه ليس من الاحسان ولا من المصاحبة بالمعروف ان يموتان جوعا والولد في أرغد عيش قلت على هذا أهل العلم الآن الشافعي قال ان كان واحد منهما قويا سوا يمكنه تصيل قوته لا تجب نفقته وان كان معسرا وأوجب سائر الفقهاء نفقتهم عند الاعسار ولم يشترطوا الزمانة وفي اسلام الموقعين وسأله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أحق الناس بحسن صحابي قال أمك قال ثم من قال ثم أمك قال ثم من قال ثم أبوك متفق عليه قال الامام أحمد الطائفة للاب والام ثلاثة ارباع البر (وعلى السيد لمن يملكه) حديث أبي هريرة عن عبد مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للمملوك طعامه وكسونه بالمعروف ولا يكلف من العمل ما لا يطيق وحديث فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس وهو في الصبيان وغيرهما من حديث أبي ذر قلت وذلك انهم مغول يخدمته من الاكسباب فوجب ان يكون كفاية عليه وعليه أهل العلم (ولا تجب على القريب لقريبه الامن باب صلة الرحم) لعدم ورود دليل يخص ذلك بل جاءت أحاديث صلة الرحم وهي عامة والرحم المحتاج الى نفقة أحق الارحام بالصلة وقد قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاه على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وعند أبي داود ان رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ابر قال أمك وأباك وأختك وأخاك ومولاك الذي يلي ذلك حق واجب ورحم موصولة أقول ومن جملة ما يدل على نفقة الاقارب قوله تعالى وبالوالدين احسانا وبني القريب وقوله تعالى وآت ذا القربى حقه فقد أمر الله سبحانه بالاحسان الى القرابة وآيات حقه ولا ريب ان من كان يتقلب في النعم وقريبه قد أضربه الجوع والعري فهو غير محسن اليه ولا فائمه حقه ومن جملة الادلة القرآنية قوله تعالى وعلى الواث مثل ذلك فان جهو السلف فسرهما بأن على الرجل الذي يرث ان ينفق على الموروث مثل ما ينفق المولود له على والده الولد كما في أول الآية ومن الادلة على ذلك ما تقدم من رواية أبي داود وهو في الصبيان أيضا وأخرجه النسائي بنحوه وزاد ثم أدناك أدناك وقبسه وابدأ بمن تعول وفي الصبيان أيضا بلفظ من أحق الناس

بحسن مما بنى يارسول الله قال أمك قال نعم قال أمك قال نعم قال
أولك ثم أذاك أدناك وأخرجه الترمذي وقال ثم الأقرب فالأقرب وفي المسئلة مذاهب
مختلفة قد بسطها صاحب الهدى وغيره وأما ما قيل من أن المراد بمثل هذه الأدلة صلة الرحم
فقد أجيب من ذلك بأن الله سبحانه سماه حقاً على أنه لو سلم لم يكن قادحاً في الاستدلال فإن من
ترك قريبه بغير نفقة ولا كسوة مع حاجته اليها لم يكن وأصلاً لرحله لا لغة ولا عرفاً ولا شرعاً
ومن أنكر هذا فليضربنا ما هي الصلة التي تقتضيهما الرحم لأجل كونه رجلاً وعتاز بها عن
لأجنبي فإنه لا يمكنه أن يعين مسقطاً للنفس في الأوكاف أو في باسقاط ما عداها فالأصل أن من
وجد ما يكفيه وكان له زيادة يستغنى عنها وجب عليه أن يتقها على المحاويج من قرابته
ويقدم الأقرب فالأقرب كما دل عليه الأدلة السابقة وهذا هو معنى الفتي أي الاستغناء عن
فضله تفصل على الكتابة لا ما ذكره الفقهاء من تلك التقديرات التي لا ترجع إلى دليل عقل
ولا نقل (ومن وجبت نفقته وجبت كسوته وسكته) لما يستفاد من الآيات القرآنية
والأحاديث العديدة المتقدم ذكرها

• (باب الرضاع) •

(أما ثبت حكمه بخصم رضعات) الحديث عائشة عندهم مسلم وغيره أنها قالت كان فيما أنزل
من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من نكح بخصم رضعات فتوفي رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم وهي فعلاً يقرأ من القرآن والحديث طرقاً في الصحيح ولا يخالفه
حديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تحرم المصاة ولا المصتان أخرجه أحمد
ومسلم وأهل السنن وكذلك حديث أم الفضل عندهم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان والمصاة والمصتان وفي لفظ لا تحرم إلا المراجعة
ولا إلا المصتان وأخرج نحوه أحمد والشافعي والترمذي من حديث عبد الله بن الزبير أن عائشة
ما في هذه الأحاديث أن المصاة والمصتين والرضعة والرضعتين والإملاجة والإملاجتين
لا يحرم من وهذا هو معنى الأحاديث منطوقاً وهو لا يخالف حديث الخمس الرضعات لأنها تدخل
على أن مادون الخمس لا يحرم وأما معنى هذه الأحاديث مفهوماً وهو أنه يحرم ما زاد على
الرضعة والرضعتين فدفع بخصم الخمس وهي مشقة على زيادة فوجب قبولها والعمل بها
ولا سيما عند قول من يقول إن بناء الفعل على المنكر يفيد التخصيص والرضعة هي أن يأخذ
الشيء الثدي فيقتص منه ثم يستمر على ذلك حتى يتركه باختباره لغير عارض وقد ذهب إلى
اعتبار الخمس ابن مسعود وعائشة وعبد الله بن الزبير وعطاء مطاوع وسعيد بن جبيرة وعروة
ابن الزبير والشافعي وسعد والشافعي وأحمد وإسحق وابن حزم وجماعة من أهل العلم وقد روى
ذلك عن علي بن أبي طالب وذهب الجمهور إلى أن الرضاع الواصل إلى الجوف يقتضي التحريم
وان قل قال في المسوى ذهب الشافعي إلى أنه لا يثبت حكم الرضاع بأقل من خمس رضعات
متفرقات وذهب أكثر الفقهاء منهم مالك وأبو حنيفة إلى أن قليل الرضاع وكثيره محرم
وقال بعضهم لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحرم المصاة
ولا المصتان ويحكي عن بعضهم أن التحريم لا يقع بأقل من عشر رضعات وهو قول شاذ

والظاهر ان عائشة وحفصة انما كانتا ذهبان الى عشر رضعات نورعاقتهما الشاطر لامن
 جهة حكم الشرع كما ذكرنا في ابن الفحل قال بغوى قول عائشة فتوفي رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وهن عما يقرأ في القرآن أرادته به قرب عهد النسخ من وفاة رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حتى كان بعض من لم يبلغه النسخ يقرأ على الرسم الاول لان النسخ
 لا يتصور بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة
 كالرجم في الزنا حكمه باق مع ارتفاع التلاوة في القرآن أو ان الحكم ثبت باخبار الاسناد
 ويجب العمل به والقرآن لا يثبت باخبار الاسناد فلم يحز كتبه بين الدفتين انهم وقامه في
 كتابنا افادة الشيوخ بمقدار النسخ والنسخ يرجع اليه أقول اعلم ان الاحاديث قد اختلفت
 في هذه المسئلة اختلافا كثيرا وكذلك اختلفت المذاهب ونحن نفرق بين ما هو الحق الذي
 يجمع فيه جميع الادلة فنقول أما ما ورد من الرضاع مطلقا من دون تقييد بعدد فالاحاديث
 الواردة بذكر العدد تقييد تقييده كما هو شأن المطلق والمقيد وقد افاد حديث لا تحرم المصاة
 والمصتان والاملاجة والاملاجان وحديث لا تحرم الرضعة الواحدة ان الرضعة والرضعتين
 لا تحرمان فلو لم يرد الا هذا الكائن الثلاث مقتضية التحريم ولكنه ثبت في الصحيح عن عائشة
 انها قالت عشر رضعات معلومات يحرم من ثم قالت خمس رضعات معلومات يحرم من وصرحت
 بأن العشر منسوخة بالخمس وصرحت ايضا انه وفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وهن فيما يقرأ من القرآن وليس من شرط القرآن نواتر النقل على ما هو الحق ولو سلم ذلك
 فالقراءة الاحادية منزلة منزلة اخبار الاسناد ولكن ههنا اشكال وهو ان حديث لا تحرم
 المصاة والمصتان دل بمفهوم العدد على ان الثلاث والاربع يثبت بهما التحريم وحديث
 الخمس دل بمفهومه على انهما لا يحرمان وأقول قد تقر في علم المعاني والبيان ان الاخبار
 بالفعل المضارع يقيد المحصر وصرح بذلك الزحخشري في الكشف ولا سيما اذا بنى الفعل
 على المنكر كما هو مقرر في مواضعه فيكون قد انضم الى مفهوم العدد في الخمس مفهوم المحصر
 فلا يثبت التحريم بدونها ويؤيد ذلك ما ورد في بعض القاطع حديث سهلة بنت سهيل انه صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال ارضي سألما خمس رضعات تحرم عليه وهذا التركيب في قوة
 ان ترضعيه خمساً تحرم عليه فانضم الى مفهومي العدد والمحصر مفهوم الشرط وكان تصلح
 هذه الادلة لتقييد مطلق القرآن تصلح ايضا لتقييد حديث الرضاع ما أنبت اللهم وأنشأ العظم
 وحديث الرضاعة من الجماعة هذا على فرض أن الرضعة والرضعتين تنبت اللهم فيكون المراد
 ان مقتضى التحريم من الرضاع الذي ينبت اللهم والذي في زمن الجماعة هو ما كان على صفة
 مخصوصة وهي خمس رضعات هذا تقرير الاستدلال على وجه يتجمع فيه الادلة وما بالجاب
 عن الوجوه التي ذكرناها في دفع ما ذكرنا من الادلة فقد بسطه الى تنزيهه الله في وبل الغمام
 حاشية شفاء الأروام فمن شاء الاطلاع على ذلك فليراجعها (مع تيقن وجود الدليل) لانه سبب ثبوت
 حكم الرضاع فلو لم يكن وجوده معلوما وارتضاع الصبي منه معلوما لم يكن لاثبات حكم الرضاع
 وجه متوقف قال في الحجة البالغة يعتبر في الارضاع شيان أحدهما التقدير الذي يتحقق به
 هذا المعنى فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بنحس

معلومات والثاني ان يكون الرضاع في أول قيام الهيكل ونشج صورة الوقد والافهو غداء بمنزلة سائر الاغذية الكائنة بعد التشج وقيام الهيكل كالشباب يأكل الخبز انتمى (وكون الرضيع قبل الفطام) لحديث أم سلمة عند الترمذي وصححه والحاكم وصححه أيضا قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحرم من الرضاع الاما تفتق الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام وأخرج سعيد بن منصور والدارقطني والبيهقي وابن عدي من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما كان في الحولين وقد صحح البيهقي وقفه ووجه ابن عدي وابن كثير وأخرج أبو داود الطيالسي من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام وقد قال المنذرى انه لا يثبت وفي الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت لما دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعندي رجل فقال من هذا قلت أختي من الرضاعة قال يا عائشة انظرين من اخوانك فكانما الرضاعة من الجماعة (ويحرم به ما يحرم بالنسب) قد تقدم الاستدلال عليه فحين يحرم نكاحه من كتاب النكاح من أم وأخت وغيرهما (ويقبل قول المرضعة) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب فأتت أمة سودا فحالت قد أرضعت كما قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأعرض عني قال فتصبت فذكرت ذلك فقال وكيف وقد زعمت انما أرضعتي كنفها وفي لفظ دعيها عنك وهو في الصحيح وفي لفظ آخر كيف وقد قيل فقارضا عقبة وقد ذهب إلى ذلك عثمان وابن عباس والزهري والحسن واسحق والاذاري وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وروى عن مالك وأما دفع الجبة بانهم شهدوا على تقرير فعلها فسد فاعادة فقضية لم يرضها كتاب الله ولا سنة رسوله وهذا الحديث أول حجة سطلها فكيف يكون الاصر بالعكس وحسبنا الله ونعم الوكيل (ويجوز رضاع الكبير ولو كان ذالحمية لتجوير النظر) لحديث زينب بنت أم سلمة قالت قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك هذا الغلام الا يفع الذي فأحب ان يدخل علي فقالت عائشة ملائكة في رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اسوة حسنة وقالت ان امرأة أبي حذيفة قالت يا رسول الله ان مملأ يدخل علي وهو رجل وفي نفس أبي حذيفة عنده فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوضعيه حتى يدخل عليك أخرجه مسلم وغيره وقد أخرجه نحوه البخاري من حديث عائشة أيضا وقد روى هذا الحديث من الصحابة أمهات المؤمنين ومسلم بن هبة بن زينب بنت أم سلمة ورواه من التابعين جماعة كثيرة ثم رواه عنهم الجمع الجهم وقد ذهب إلى ذلك علي وعائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والبيهقي بعد وابن عبيد وداود الظاهري وابن حزم وهو الحق وذهب إليه وهو روى خلاف ذلك قال ابن القيم أخذنا ثقة من السلف هذه الفتوى منهم عائشة ولم يأخذ بها كثرة من العلم وقد مواعليها أحاديث توقيت الرضاع الحريم بما قبل الفطام وبالصغر والحولين لوجوه أحدها كثرتها وانفراد حديث سالم الشافعيان جميع أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سوى عائشة في شق المنع الثالث انه أحوط الرابع ان رضاع الكبير لا يثبت لحما ولا بشر عظمها فلا يصح له البعضية التي هي سبب التحريم الخاص انه يحتمل ان هذا كان مختصا بسالم

وحده ولهذا المسمى ذلك الا في قصته السادس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
دخل على عائشة وعند هارجل طعمه فاشتد ذلك عليه وغضب فقالت انه اخى من الرضاة
فقال اظن من اشوانك من الرضاة فانما الرضاة من الجماعة متفق عليه واللفظ لم
وفي قصة سالم مسلك وهو ان هذا كان موضع حاجة فان سالما كان قد تبناه أبو حذيفة ورياء
ولم يكن له منه ومن الدخول على أهله بقفاذا دعت الحاجة الى مثل ذلك فاقول به بما يسوغ
فيه الاجتهاد ولعل هذا المسلك أقوى المسالك واليه كان شيخنا يرجع والله تعالى أعلم انتهى
أقول الحاصل ان الحديث المتقدم صحيح وقدرناه الجرم الفقير عن الجرم الفقير سلفا عن خلف
ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد وغاية ما قاله من يخالفه انه ربما كان منسوخا وبجواب
بأنه لو كان منسوخا لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك ولم ينقل انه قال قائل به مع اشتراك الخلف
بين الصحابة وأما الحديث الواردة بأنه لا رضاع الا في الحولين وقبل الطعام فمع كونها فيها
مقالا لمعارضة بينها وبين رضاع سالم لانها عامة وهذا خاص والخاص مقدم على العام ولكنه
يختص بمن عرض له من الحاجة الى ارضاع الكبير ما عرض لابي حذيفة وزوجته سهلة فان
سالما كان لهما كالابن وكان في البيت الذي هما فيه وفي الاحتجاج مشقة عليهم ما رخص
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرضاع على تلك الصفة فيكون رخصة فان كان كذلك وهذا
لا يخصص عنه قال في المسوى يجب احياء المولود بالارضاع حواين كلمين الا اذا اجتمع رأى
الوالدين عن تشاور ومنهم ما على ان الطعام لا يضره فحينئذ يجوز ان الطعام قبل الحولين والمرضع
يجوز ان تكون الوالدة أو الظئر المسترضعة فان لم تنسب المسترضعة أو لم يقدر الوالد على
استقبالها تعينت الوالدة فان أرضعت الوالدة فليس اياها الا النشفة والكسوة بالمعروف بما
كان بسبب الزوجية وان أرضعت الظئر فلها أجرها قال تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
حولين كلمين ان أراد أن يتم الرضاة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف
نفس الاوسعها الاضرار والفقير له مولود له مولود وعلى الوارث مثل ذلك فان أراد انصافا
عن تراخ منهما وتشاور فلا جناح عليهما وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم
اذ اسلمتم ما آتيتكم بالمعروف واتقوا الله قلت الظاهر ان الودعات تم المطلقات وغيرها وقيل
تختص بالمطلقات لان سياق الآية في قصة المطلقات أقول وحينئذ يؤخذ حكم غير المطلقات
بالاولى وقوله على المولود له يدل على ان الودعة امت زوجة أو معتدة لانسخق الابن وعليه
أبو حنيفة وقوله على الوارث مثل ذلك المراد منه وارث الاب وهو الصبي أي مؤن المرضعة
من ماله اذ اقامت الاب قوله فان أراد انصافا يعني قبل الحولين قوله ان تسترضعوا أي
المرضع أولادكم أي تأخذوا مرضع لا ولادكم قوله ما آتيتكم أي ما أردتم اتيامه كقوله تعالى
اذ قمتم الى الصلاة انتهى

• (باب الحضانة) •

(الاولى بالطفل أمه ما لم تنسك) الحديث ع - د الله بن عمرو ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
هذا كان بطيخا له وعاء يجري له حوا من يدي له سقا وزعم أبوه انه ينزعه مني فقال أنت أحق به
ما لم تنسكي أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه ووافقه الجماعة على ان الام

أولى بالطفل من الأب وحكى ابن المنذر الإجماع على أن حقها يطل بالنكاح وقد روى عن عثمان أنه لا يطل بالنكاح واليه ذهب الحسن البصري وابن حزم واحتجوا بآية ابن أم سلمة في كفالتهما بعد أن تزوجت بالنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويحجب عن ذلك أن مجرد البقاء مع عدم المنازع لا يحتاج به لاحتمال أنه لم يبق له قريب غيرها واحتجوا أيضاً بما ساقى في حديث ابنة حنيفة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بأن الحق لخالتهما وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقد قال الخالة بمنزلة الأم ويحجب عن هذا بأنه لا يدفع النص الوارد في الأم ويمكن أن يقال إن هذا يكون دليلاً على ما ذهب إليه الخنيفة من أن النكاح إذا كان من هو رحم له فغيره لا يطل به الحق ويكون حديث ابنة حنيفة مقيد بالقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم تنكح (ثم الخالة) أولى بعد الأم عن عداها لحديث البراء بن عازب في العيصين وغيرهما أن ابنة حنيفة اختصم فيها على جعفر وزيد فقال على أنا أحق بهما هي ابنة هي وقال جعفر بنت هي وخالته تخطي وقال زيد ابنة أخي قضى بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لخالتهما وقال الخالة بمنزلة الأم والمراد بقول زيد ابنة أخي أن حنيفة قد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخى بينهما ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه قد ثبت بالإجماع أن الأم أقدم الخواصن فقطضى التشبيه أن تكون الخالة أقدم من غيرها من غير فرق بين الأب وغيره وقد قيل إن الأب أقدم منها إجماعاً وليس ذلك بصحيح والخلاف معروف والحديث صحيح من خالقه قال في المسوى إذا فارق الزجل أمرأته وبنهما ولد صغير فالأم وأم الأم أولى بالحضانة من الأب لرواية مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت القاسم بن محمد يقول كانت هند عمر بن الخطاب أمرأته من الأنصار فولدت له عامر بن عمر ثم أنه فارقها فجاء عمر بن الخطاب بقاء فوجد أنه عامر يلعب بقاء المسجد فاخذ بعضه فوضعه بين يديه على الدابة فادرسته جعدة الغلام فنارزته أيامه حتى أميا أبابكر الصديق فقال عمر أجي وقالت المرأة أجي فقال أبو بكر دخل بينهما فالتفتا فراجعه عمر الكلام (ثم الأب) وإن لم يرد ذلك دليل يخصه لكنه قد استفيد من مثل قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأم أنت أحق به ما لم تنكح فإن هذا يدل على ثبوت أصل الحق للأب بعد الأم ومن هو بمنزلة أم وهي الخالة وكذلك إثبات التغيير بينهما وبين الأم في الكفالة فإنه يفيد إثبات حق لها في الجملة وقال في المسوى روى الشافعي بإسناده عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه ثم طبق بين الحديث والآخر بأن المولود إذا كان دون سبع سنين فالأم أولى به وإذا بلغ سبع سنين وعقل عقل مثله خير بين الأبوين سواء كان ذكراً أو أنثى فأيها ما اختاره يكون عنده وأخذ هذا النوع من التطبيق من قضاء على مرضى الله تعالى عنه فإنه خير صبياً كان ابن سبع سنين أو ثمان سنين بين الأم والألم وقال لاخيه الصغير منه وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا نظيره وقال أبو حنيفة الأم أحق بالغلام حتى يأكل ويلبس وحده وبالجار به حتى يخبض ثم بعد ذلك الأب أحق بهما أقول الحق إن الحضانة للأم ثم للخالة للدليل الذي قدمنا ولا حضانة للأب ولا لغيره من الرجال والنساء إلا بعد بلوغ الصبي سن التمييز فإن بلغ إليه ثبت تغييره بين الأم والأب وإذا عدا ما كان أمره إلى أولياءه أن وجدوا والا كان إلى قرابته الذين ليسوا

بأوليا مو يقدم الاقرب فالاقرب وليس هذا الدليل اقتضى ذلك بل لا حضنة
 الصبي وكفالة أمه لا يقدمه والقربة أولى به من الاجانب بالارب وبعض القربة أولى من
 بعض فاقهم به بعد عدم من وردت النصوص بثبوت حضنته هو الاوليا لكون ولاية النظر
 في مصالحه اليهم ومع عدمهم تكون حضنته الى الاقرب فالاقرب هذا ما يقتضيه النظر
 الصحيح ومن رام الوقوف على جميع العلل التي علل بها المختلفون في التقديم والتأخير في باب
 الحضنة فعليه بالهدى لابن القيم ولكنه لم يترجح لدى الاما ذكرته ههنا وقد كره الماتن
 وقد يقال ان حديث أنت أحق به ما تنسكى يفيد موت أصل الحق في الحضنة للاب
 بعد الام ومن هو بمنزلة ما وهي الخالة فتكون أهل الحضنة الام ثم الخالة ثم الاب
 (نوعين الخالك من القرابة من رأى فيه صلاحا) لانه اذا عدت الام والخالة والاب فالصبي
 محتاج الى من يحضنه بالضرورة والقربة أشق به فيعين الخالك من يقوم به منهم من يرى فيه
 صلاحا للصبي وقد أخرج عبد الرزاق عن عكرمة قال ان امرأة عرين الخطاب خاصته الى
 أبي بكر في ولدها فقال أبو بكر هي أعطف وألطف وأرحم وأحق وهي أحق بولدها ما لم
 تنزوح فهذه الارصاف تفيد ان أبابكر جعل العلة العطف والطف والرحمة والخوف (وبعد
 بلوغ سن الاستقلال بخير الصبي بين أبيه وأمه) لحديث أبي هريرة عند أجد وأهل السنن
 وصححه الترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم خير غلاما بين أبيه وأمه وفي لفظ ان
 امرأة جاءت فقالت يا رسول الله ان زوجي يريد أن يذهب بابي وقد سقاني من لبن أبي عتبة وقد
 نفعتي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم اسمع عليه قال زوجها من يحضني في
 ولدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا أبوك وهذه أمك فخذ يد أيهما شئت فأخذ
 يسدها فأنطلقت به أخرجه أهل السنن وابن أبي شيبة وصححه الترمذي وابن حبان وابن
 القطان وأخرج أجد وأبو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني من حديث عبد الحميد بن
 جعفر الانصاري عن جده أن جده أسلم وأبى امرأته أن تسلم فجاء ابن صغيره لم يبلغ قال
 فأجلس النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الاب ههنا والام ههنا ثم خيره وقال اللهم اهده
 فذهب الى أبيه قال ابن القيم الحضنة قضى فيها خمس قضايا احداها قضى بانه جزء لخالته
 وكانت تحت جعفر بن أبي طالب وقال الخالة بمنزلة الام فتضمن هذا القضاء ان الخالة قائمة مقام
 الام في الاستحقاق وان تزوجها لا يسقط حضنتها اذا كانت جارية القضية الثانية ان رجلا
 جاء ابن له صغير لم يبلغ فاختصم فيه هو وأمه ولم يسلم فأجلس رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم الاب ههنا وأجلس الام ههنا ثم خير الصبي وقال اللهم اهده فذهب الى أمه ذكره أحمد
 القضية الثالثة ان رافع بن سنان أسلم وأبى امرأته أن تسلم فأتى النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وقالت ابني فطيم أو شبيهه وقال رافع ابني فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم أقعد ناحية وقال لها أقعدى ناحية فأقعد الصبية فيم ما ثم قال ادعوا هاتين الى أمها
 فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اللهم اهدها فأتتا الى أبيها فأخذها ذكره أحمد
 القضية الرابعة بانه امرأة فقالت ان زوجي يريد أن يذهب بابي الخ ذكره أبو داود القضية
 الخامسة بانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امرأة فقالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له

وعاينخذ كرمأودودفعلى هذه القضايا الخمس تدور الحضانة وبالله التوفيق (فان لم يوجد)
من له ذلك حق نص الشارع (أ كفه من كان له في كفايته مصلحة) لكونه محتاجا إلى ذلك
فكأنات المصلحة معتبرة في بدنه كما اعتبرت في ماله وقد دلت على ذلك الأدلة الواردة في أموال
اليتمى من الكتاب والسنة

* (كتاب البيع) *

(المعتبر فيه مجرد التراضي) وحقيقة التراضي لا يعلمها إلا الله تعالى والمراد ههنا أمارته
كلايجاب والقبول وكالتعاطي عند القائل به وعلى هذا أهل العلم (ولو بإشارة) ويستعبد بالكتابة
(من قادر على النطق) لكونه لم ير دما يدل على ما اعتبر به بعض أهل العلم من ألقاظ مخصوصة
وانه لا يجوز البيع بغيرها ولا يقيدهم ما ورد في الروايات من نحو بيعت منك وبعتك فان لا تكرر
البيع يصح بذلك وانما النزاع في كونه لا يصح إلا بها ولم يرد في ذلك شيء وقد قال الله تعالى تجارة
عن تراض فدل ذلك على أن مجرد التراضي هو المناط ولا بد من الدلالة عليه بلفظ أو إشارة أو
كتابة بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي إشارة مقيدة حصل وقال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لا يعل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه فاذا وجدت طيبة النفس مع التراضي فلا يعتبر
غير ذلك أقول هذا أقامه ما يستفاد من الأدلة أعني أن المعتبر في البيع هو مجرد التراضي والمشعر
بالرضا لا ينصرف فيما ذكره من الألقاظ مخصوصة المقيدة بقبول بدل ما أشعر بالرضا ولو بكتابة
أو إشارة أو معاطاة من دون لفظ ولا مافي معناه فان البيع عند وجود المشعر بطلاق الرضا
بيع صحيح وعلى مذهبي الاختصاص الدليل ولا ينفعه في المقام مثل حديث إذا بيعت وكتبته
مبايعته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأعرابي وما أشبه ذلك لا لانعنع من اشعار لفظ بيع
ونحوه بالرضا وانما منع دعوى التخصيص ببعض الأفراد التي لا تستفاد الا من صيغ مخصوصة
ومن ههنا يلوح لك ان قولهم لا ربا في المعاطاة باطل وهكذا أخوانه والحاصل ان لم يقيد في
الكتاب والسنة بعد ذكر مطلق البيع الا قيد الرضا والامور المشعرة به أعين من الألقاظ التي
اصطلح عليها الفقهاء فيندرج تحت الرضا كل ما دل عليه ولو بإشارة من قادر وكتابة من حاضر
(ولا يجوز بيع النحر والميتة والخنزير والاصنام) لحديث جابر في الصبي وغيرهما أنه سمع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله حرم بيع النحر والميتة والخنزير والاصنام (والكلب
والسنور) لما في الصبي وغيرهما من حديث أبي مسعود قال نهى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وفيما أياض من حديث أبي بصير أنه سمع رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب
والسنور وأخرج الشافعي بأسناد وجاه ثقات قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب مسيد قال في المسوى اختلافوا في بيع الكلب فقال
الشافعي حرام وقال أبو حنيفة جائز ويضمن من نفسه (والنم) لحديث أبي بصير في
الصبي قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حرم غن الدم (وعيب الفحل)
وهو ماء الفحل يصكر به صاحبه لينزى به لما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن ثمن عيب الفحل ومنه في صحيح مسلم من حديث جابر

وفي الباب أحاديث ورخص في الكرامة وهي ما يعطى على عيب الفحل من غير شرط شيء عليه كذا في الحقة البالغة (وكل حرام) لما في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر قبيل يارسول الله أرايت شعوم الميتة تطلب بها السفن وتدهن بها الجلود ويستعجم بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود إن الله لحرم شعومها جلوه ثم باعوه وأكلوا منه وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليهم وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وإن الله أذبحهم على قوم أكل شيء حرم عليهم عنه قال ابن القيم في الإحكام وفي قوله حرام قولان أحدهما أن هذه الأفعال حرام والثاني أن البيع حرام وإن كان المشتري يشتريه لذلك والاولان مبنيان على أن السؤال هل وقع عن البيع لهذا الانتفاع المذكور أو عن الانتفاع المذكور والاول اختاره شيخنا وهو الظاهر لأنه لم يخبروه إلا عن تحريم هذا الانتفاع حتى يذكروا له حاجتهم إليه وإنما أخبرهم عن تحريم البيع فأخبروه أنهم يتاعونه لهذا الانتفاع فلم يخصصهم في البيع ولم ينههم عن الانتفاع المذكور ولا تلازم بين جواز البيع وحل المنفعة والله تعالى أعلم انتهى قلت والأقرب إلى السنة ما ذهب إليه الماتن (وفضل الماء) لحديث أبي بصير عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنه وأهله وسلم نهى عن بيع فضل الماء وأحمد وأبو داود والترمذي ومحمد وقال القشيري هو على شرط الصحيحين ولحديث جابر عند مسلم وأحمد وابن ماجه بنحوه وقد ورد مقيد في الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعا بقوله لا يمنع فضل الماء يمنع به فضل الكلال وفي لفظ لا يمنع فضل الماء يمنع به الكلال وهو في مسلم (وما فيه غرر) وهو استتار عاقبة الشيء وتردده بين جهتين يمكنتين كببيع الطير في الهواء والسكك في الماء حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغرر وأخرج أحمد من حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تشتر والسكك في الماء فانه غرر وفي أسنده يزيد بن أبي زياد وقد رجع البيهقي وقفه ولكنه داخل في بيع الغرر قال في المسوى قال مالك ومن الغرر المخاطرة أن يمسك الرجل قد ضلت دابته أو أبق غلامه وغن شيء من ذلك خسرون ديناراً فيقول رجل أنا أخذته منك بعشرين ديناراً فإن وجدته المبتاع ذهب من البائع ثلاثون ديناراً وإن لم يجده ذهب البائع من المبتاع بعشرين ديناراً قال مالك وفي ذلك أيضاً عيب آخر أن تلك الضالة أن وجدت لم يدر ذات أم وقعت أم ما حدث بها من العيوب وهذا أعظم المخاطرة قال مالك والأمر عندنا أن من المخاطرة والغرر اشتراهما في بطون الأثاث من النساء والذواب لأنه لا يدرى يخرج أم لا يخرج فإن خرج لم يدرى يكون حسناً أم قبيحاً أم تاماً أم ناقصاً أم ذكراً أم أنثى وذلك كله يتفاضل أن كان على كذا فحقته كذا وإن كذا فحقته كذا انتهى (وحبل الحبلة) لنيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك كافي مسلم وغيره من حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع حبل الحبلة أخرجه مالك وفي الصحيحين كان أهل الجاهلية يتاعون لحوم الجوز والحبلة وحبل الحبلة أن تنج الناقة ما في بطنها ثم تحصل التي تقبض منها هم عن ذلك وقد قيل أنه بيع ولد الناقة الحامل في الحال وقيل بيع ولدها كافي الرواية وقد ورد النهي عن شراء ما في

بطون الانعام كافي حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه والبرادير والدارقطني وفي استناده
 شهر بن حوشب وفيه ضعف وروى مالك عن سعيد بن المسيب أنه قال لا يباع في الحيوان وإنما
 ثم من الحيوان عن ثلاثة عن المضامين والملاقيع وحبل الحبله فانما من مافي بطون اثاث
 الابل والملاقيع مافي ظهور الجبال قلت وعليه أهل العلم قال محمد هذه البسوع كلها مكروهة
 ولا يبغي مباشرتها لانهم اغرر عندنا وفي المنهاج نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 عن حبل الحبله وهو ستاج النجاج بأن يبيع ستاج النجاج أو يقرن الى ستاج النجاج وعن الملاقيع
 وهي مافي البطون والمضامين وهي مافي أصلاب القمحول (والمتأبذة) أن يبيع الرجل الى الرجل
 ثوبه ويبيع الآخر اليه ثوبه على غير تأمل ويقول كل واحد منهما هذا يبيع هذا الذي نهى
 عنه (والملاسة) ان يلبس الرجل الثوب ولا يشره ولا يدين مانيه أو يباعه لئلا يعلم مانيه
 لحديث أبي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الملاسة
 والمتأبذة في البيع وأخرج نحوه مالك في الموطأ من حديث أبي هريرة ونسره ما بها تقدم
 ولفظ المتن الملاسة لمس ثوب الآخر يسهه بالليل أو بالنهار ولا يقبله والمساينة أن يبيع
 الرجل الى الرجل ثوبه ويكون ذلك يبيعهما من غير نظر ولا تراص كذا في الرواية وفي الباب
 عن أنس عند البخاري قلت وعليه أهل العلم قال الهل والبطلان فنهى العدم الرؤية أو
 عدم الصيغة أو الشرط القاسد أي لا خيار له إذا رآه كذا في المـوى (ومافي الضرع والعبد
 الآبق والغنم حتى تقسم والقر حتى يعلّم والصوف في الظهر والسهن في اللبن) لحديث أبي
 سعيد المتقدم في النهي عن شراء مافي بطون الانعام فان فيه النهي عن بيع مافي ضررها
 وعن شراء العبد الآبق وعن شراء الغنم حتى تقسم وقد ورد النهي عن بيع الغنم حتى
 تقسم من حديث ابن عباس عند النسائي ومن حديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود وقد
 ورد النهي عن بيع القر حتى يعلّم والموقف على الظهر واللبن في الضرع والسهن في اللبن من
 حديث ابن عباس أيضا عند الدارقطني والبيهقي وفي استناده عمر بن قزوح وقد وثقه يحيى بن
 معين وغيره وأحاديث النهي عن بيع القر قد تقدم من عند جميع مافي هذه الروايات لان القرر
 يصدق على جميع هذه الصور وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عمر ان النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الغنم حتى يد وصلحها نهى البائع والمبتاع
 وأخرج نحوه مسلم من حديث أبي هريرة وفي الصحيحين من حديث أنس نحوه قال مالك الأمر
 عندنا في بيع البعير والغنم والقر والزبدان يبيعه اذا بدا ملاحه حلالا بآثره يكون
 المشتري ما يبت حتى يتقطع غره ويملك وليس في ذلك وقت موقت وذلك ان وقته معروف
 ويرى ملاحه العاهة فقطعت غره فبئس ان ياتي ذلك الوقت فاذا دخلته العاهة بجأحه تبلغ
 الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن النهي اشاعه (والمحاقلة) بيع الزرع يكيل من الطعام
 معلوم قال مالك المحاقلة كراء الارض بالحنطة وقال في المسوى المحاقلة بيع الزرع بعد اشتداد
 الحب قسا (والمزانية) بيع ثمر النخل بأوصاق من القر وقال مالك المزانية اشتراء القر بالقر
 في دوس النخل وقال في المسوى المزانية بيع القر على الشجر بجنسه على الارض قال مالك
 ونهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزانية وتفسير المزانية ان كل شيء من

(٣) قولها وعدم الصيغة أي بعت
 واشترت ادمن هاتين الاصل

الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده يتبع شئ مسمى من الكيل والوزن والعدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصير الذي لا يعلم كيله من الخطة والقر أو ما أشبه ذلك من الاطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخطب أو التوى أو القصب أو العصف أو الكرسف أو السكان أو القر أو ما أشبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شئ من ذلك ولا وزنه ولا عدده فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه أو صر من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عدد منها ما كان بعد ما نقص من كذا وكذا صاعا التسمية يسميها أو وزن كذا وكذا رطلا أو عدد كذا وكذا انقص من ذلك فلي غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي ضمن ما نقص من ذلك على أن يكون ما زاد قد ليس ذلك يباع ولكنه الخطأ والقر والرقار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئا بشئ آخره ولكن ضمن له ما مسمى من ذلك الكيل أو الوزن أو العدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فان نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغيره عن إعطاء ما به وان زادت تلك السلعة على تلك التسمية أخذ الرجل من مال رب السلعة ما لا يغيره ولا به طيبة بم انفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الاشياء فذلك يدخله قلت في شرح السنة والعمل على هذا عند عامة أهل العلم والعلامة في النسخ ان المساواة بينهم ما شرط وما على الشجر لا يجزى به كيل ولا وزن وإنما يكون تقديره بالعرض وهو حدس وظن لا يؤمن فيه من التفاوت فاما اذا باع بمجنس آخر من الثمار على الارض أو على الشجر يجوز لان المعاملة بينهما غير شرط والتقايض شرط في المجلس وقبض ما على الارض بالنقل وقبض ما على الشجر بالتقليد أقول ومعنى هذا الكلام ان سبب التصريم هو شبه الربا ومعنى قول مالك ان سبب التصريم معنى القمار وكلا الامرين صحيح انتهى (والعاومة) يبيع غمرا نخلة لاكثر من سنة في عقد واحد والجميع يبيع غمرا رجالة (والخاضرة) يبيع الثمر نخضرا قبل بدو صلاحها دليل ذلك حديث أنس عند البخاري قال سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المهاجرة والخاضرة والمنابذة والملاسة والمزابنة وفي الصحيحين من حديث جابر قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المهاجرة والمزابنة والعاومة وفي الباب أحاديث (والعربون) هو ان يده على المشتري البائع درهم أو فضة قبل البيع على انه اذا ترك الشراء كان الدرهم للبائع بغير شئ لما أخرجه أحد والتساقى وأبو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن يبيع العربون ولا يه ارض هذا ما أخرجه عبد الرزاق في مسنده عن زيد بن أسلم انه سئل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العربان في البيع فاحله لان في استناده ابراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف وأيضا الحديث مرسل قال في السوي قال مالك وذلك فيما نرى والله تعالى أعلم ان يشتري الرجل العبد أو الوليدة أو يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشتراه منه أو يتكاري منه أعطيتك ديناراً أو درهماً أو أقل أو أكثر من ذلك على أن ان أخذت السلعة أو ركب ما تتكاريه منك فالذي أعطيتك من ثمن السلعة أو من كراء الدابة وان تركت اتباع السلعة أو كراء الدابة فما أعطيتك فهو لك بغير شئ قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ولا يصح بيع العربون بأن يشتري ويعطيه دراهم لتكون من الثمن ان رضى السلعة

والافهى هبة قال الحلى وعدم صحته لاشتماله على شرط الرد والهبة ان لم يرض السلعة انتمى
(والعديراتى من يتخذ خيرا) الحديث لمن باع الخمر وشار بها وصنفه قريها وعاصرها أخرجه
الترمذى وابن ماجه وبرجالة ثقات من حديث أنس وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه
وأبو داود وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي وقد قبل انه غريم معروف وقيل انه
معروف وهو من أمراء الاندلس وصح الحديث ابن السكن وأخرج الطبراني فى الاوسط
عن يزيد بن مرفوعا من حبس العنب أيام القطاف حتى يبيعه من يهودى أو نصرانى أو يمن
يتخذ خيرا فانه يقيم النار على بصيرة واسناده حسن كما قال الحافظ وأخرجه أيضا البيهقي وزاد
أبو يعنى بمسلم انه يتخذ خيرا ويؤديه حديث أبى امامة عند الترمذى أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال لا تبعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير فى
تجارة فنين وغن حرام وفى الباب أحاديث وأخرج مالك عن ابن عمر ان رجالا من أهل
لعراق قالوا لى أبا عبد الرحمن أنا نتباع من عمر الفضل والعنب فنعصره خرا فنبيعها فقال
عبد الله بن عمر انى أشهد الله عليكم وملائكته ومن جمع من الجن والانس انى لا أمركم أن
تبيعهوا ولا تبتاعوها ولا تصروها ولا تسقوها فانهم ارجس من على الشيطان قلت وعلمه
أهل العلم (والكالى بالكالى) أى المعلوم بالعدوم الحديث ابن عمر عند الدارقطنى والحاكم
وصححه ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى ولكنه اعترض
على الحاكم بانه وهم فى نصيبه لان فى اسناده موسى بن عبيدة وهو ضعيف ولكنه قد رواه
الشافعى بلفظ نهى عن الدين بالدين ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبى
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالى بالكالى دين بدين وفى اسناده موسى بن
عبيدة الزبى وهو ضعيف وقد قال أحمد بن حنبل لا تحمل الرابطة عنه عندى ولا أعرف هذا
الحديث عن غيره وقال ليس فى هذا أيضا حديث يصح ولكن اجاع الناس على أنه لا يجوز
بيع دين بدين انتهى يعنى روى الاجاع على معنى الحديث فذلك من عنده لانه صار متلقى
بالقبول ويؤيده النهى عن بيع الملاقح والمضامين وجبل الحيلة لان الله فى ذلك هى كونه
بيع معدوم وتقويه أيضا الاحاديث الواردة فى اشتراط التقاض كحديث اذا كان يد ايد
وهو الصحيح وحديث ما لم تنفقوا فيه ككلى (وما اشتراه قبل قبضه) الحديث جابر عند مسلم
وغیره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى
تستوفيه وأخرج مسلم أيضا وغيره قال نهى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تباع
السلع حتى تستوفى وأخرج أحمد من حديث حكيم بن حزام ان النبى صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال له اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه وفى اسناده العلاء بن خالد الواسطى وأخرج
أبو داود والدارقطنى والحاكم وابن حبان وصححه من حديث يزيد بن ثابت ان النبى صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم وفى
الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وفى أجلة الباقية قبيل مخصوص بالطعام لانه أكثر
الاموال تعاورا وحاجة ولا يفتق به الا باهلا كما قال الربيع بن خثيم فربما تصرف فيه البائع
فيكون قضية فى قضية وقيل يجزى فى المنقول لانه مظنة ان يتغير ويتعيب فيحصل المصومة فى

المصومة وقال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الامثلة وهو الاقيس ما ذكرنا في العلم انتهى
قال في المستوى قال مالك الامر المجمع عليه عندنا لا في الاختلاف فيه انه من اشترى طعاما
برا أو شعيرا أو سلما أو ذرة أو دخنأ أو شيئا من الحبوب القطنية أو شيئا مما يشبه القطنية مما
تجيب فيه الزكاة أو شيئا من الادم كله الزيت والسمن والعسل والخل والجن والبن والشعير
وما أشبه ذلك من الادم فان المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه وفي شرح
السنة اتفق أهل العلم على أن من ابتاع طعاما لا يجوز له بيعه قبل القبض واختلافوا فيها
سواء فقال الشافعي ومحمد لا فرق بين الطعام والسلع والعقار في أن يبيع شيئا منها لا يجوز قبل
القبض قال أبو حنيفة وأبو يوسف يجوز بيع العقار قبل القبض ولا يجوز بيع المقول
وقال مالك ما عدا المطعوم يجوز بيعه قبل القبض قلت كان الامراء يكتبون للناس
بأرزاقهم وعطياتهم كتباً وكان الناس يبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها ويعطون المشتري
الصك لبعضي به ويقبضه فذلك بيع الصكوك انتهى (والطعام حتى يجري فيه الصاعان) لحديث
عثمان عند أحمد والبخاري ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بعت فاكثل واذا
بعت فكل وأخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ماع البائع وصاع المشتري
وفي استناد ابن أبي ليلى وفي الباب عن أبي هريرة باسناد حسن وعن غيره ما يندفعها مقبل
وقد ذهب الى ذلك الجمهور (ولا يصح الاستثناء في البيع) مثل ان يبيع عشرة أفرق الاشياء
لان فيه جهالة مفضية الى المنازعة والمقصود هو المقتضى الى المنازعة (الا اذا كان معلوماً)
لحديث جابر عنده سلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثياب واد
الفساق والترمذي وابن حبان وصحاه الا ان تعلم والمراد ان يبيع شيئا ويستثنى منه شيئا
بجوه ولا اذا كان معلوماً فيصيح (ومنه) أي من الثياب المعلومة (استثناء) جابر (ظهر المبيع)
أي جله الى المدينة بعد ان باعه من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في الصحبة
وغيره ما من حديثه قال النووي في شرح سلم الثياب المطلة للبيع قوله بعثك هذه الصبرة
الابعضها أو هذه الاشجار الابعضها فلا يصح البيع لان المستثنى مجهول ولو قال بعثك هذه
الاشجار الالهة الشجرة أو الاربعها أو الصبرة الالثنها أو بعثك بأف الاربعها صاع البيع
باتفاق العلماء ولو باع الصبرة الاصاع منها فالبيع باطل عند الشافعي وصحح مالك ان يستثنى
منها ما لا يزيد على ثلثها واذ باع غرة فخلات واستثنى عشرة أصع البائع فذهب الشافعي وأبي
حنيفة والعلماء كانه بطلان البيع وقال مالك وجعاعة من علم المدينة يجوز ذلك ما لم ين على
قدر ثلث الثمرة (ولا يجوز التفريق بين المهارم) لحديث أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة
أخرجه أحمد والترمذي والدارقطني والحاكم وصححه وحديث علي أمر في النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما فذكر ذلك فقال أذكرهما
فارتجعهما ولا تبعهما ما اجمعا أخرجه أحمد وقد صححه ابن خزيمة وابن الحارث ودوان حبان
والحاكم وغيرهم وحديث أبي موسى قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من فرق

بين الوالد وولده وبين الاخ وأخيه أخرجه ابن ماجه والدارقطني ولا بأس بإسناده
وحديث علي أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
ذلك ورد البيع أخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم وصححه وقد أعل بالانقطاع
وفي الباب أحاديث وقد قيل أنه يجمع على ذلك وفيه نظر أقول الاختلاف في هذه
المسئلة أعني بيع أمهات الاولاد بين الصحابة أشهر من ناز على علم وروى عن علي كرم
الله وجهه الموافقة لعمر ومن معه في عدم جواز بيعهن ثم صح عنه القول بجواز البيع
وقد ذكر الماتن في شرح المنتقى من كان الجميع فليرجع اليه والجهب عن بزعم أن
تحريم البيع قطعي وأما المدبرة فدللت الأدلة المصيبة على جواز بيعه للعاجة كالدين
والاعواز عن الثقة وشيوخهما (ولأن بيع حاضريه) حديث ابن عمر قال نسي النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم أن يبيع حاضريه البخاري وأخرج مسلم وغيره من حديث
جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضريه دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من بعض وفي الصحيحين من حديث أنس قال نسي أن يبيع حاضريه وان كان أخاه
لا يبيع وأمه قلت وعليه أهل العلم وفي المنهاج يبيع حاضريه بان يقدم غريب يحتاج ثم
الحاجة اليه ليميعه بـ هريرة مرفوعة بلدى اثر كعندى لا يبيع على التدرج وفي الوقاية
كره بيع الحاضر للبداى طمعا في الفتن العالي زمان القطع انتهى (والتناجش) وهو
الزيادة في ثمن السلعة عن مواطاة لرفع ثمنها وعن ابن عمر عند مالك قال النجش ان تعطيه
في السلعة أكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراء فيقتدي بك غيره وفي الصحيحين عن أبي هريرة
أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهي أن يبيع حاضريه وان يتناجشوا وفيها من
حديث ابن عمر قال نسي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن النجش وأخرجه مالك
أيضا قلت وعليه أهل العلم في المنهاج ومن المنهي عنه النجش بان يزيد في الثمن لالرغبة بل
ليجذب غيره فيشتريها وفي الوقاية كره النجش (والبيع على البيع) حديث ابن عمر عند أحمد
والناس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع أحدكم على بيع أخيه وهو في
الصحيحين أيضا بهذا وفيه ما أبيض من حديث أبي هريرة مرفوعة لا يبيع الرجل على بيع
أخيه وقد ورد أن من باع من رجلين فهو للاول منهما أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي
والترمذي وصححه أبو زرعة وأبو حاتم والحاكم وفي الموطأ من حديث ابن عمر أن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يبيع بعضكم على بعض وعابه الشافعي
وفي المنهاج ومن المنهي عنه البيع على بيع غيره قبل أن يبيع به بان يأمر المشتري بالقض ليميعه
مشله والشراء على الشراء بان يأمر البائع بالقض ليشتره بأكثر وفي شرح السنن عند
الحنفية المراد بالبيع على بيع أخيه هو السوم لأن عند من يبيع المكان لا يشتب بالبيع فلا
يتصور بعد التواجب بيع الغير عليه (وتلقى الركبان) بان يتلقى طائفة يحملون مناسبا الى
البلد فيشتريه منهم قبل قدومهم ومعرفة ثمنهم بالسعر وله ان يبار اذا عرف الغبن كذا في المنهاج
حديث أبي هريرة مرفوعة سلم وغيره قال نسي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب
فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب السلعة فيها بالتيسر اذا ورد السوق وفي الصحيحين من

حديث ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع وفيما أيضا
نحو ذلك من حديث ابن عمر وابن عباس وفي الموطأ من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تلقوا الركبان لا بيع ولا بيع بعضكم على بعض ولا تقاضوا
ولا يبيع حاضر لباد ولا تصروا الأبل والغنم قلت وعليه أهل العلم (والاحتكار) الحديث
ابن عمر عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبخاري وابن أبي يعلى مرفوعا عن احتكار الطعام أربعين
ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وفي أسناده أصبح بن زيد وقبيصة مقل وأخرج مسلم وغيره
من حديث معمر بن عبد الله مرفوعا لا يحتكر الا خاطئ وأخرج نحوه أحمد والحاكم من
حديث أبي هريرة قلت وعليه أهل العلم قال النووي في شرح مسلم قال أصحابنا الاحتكار
المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة وهو ان يشتري الطعام في وقت الفداء ولا يبيعه في
الحال بل يدخره ليغلو غشه فأما اذا اشتراه أو جاء من قرية وقت الرخص وأدخره أو ابتاعه في
وقت الفداء لم يجز له أن يبيعه في الوقت فليس باحتكار ولا تحريم فيه وأما
غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال هذه مقسلة مذهبنا وفي الهداية يكره
الاحتكار في أقوات الأذى والبهائم اذا كان ذلك في بلد يضرب الاحتكار بأهله ومن احتكر
غله فسيبته أو جلبه من بلد آخر فليس بمحتكر أقول الحق ان الأحاديث المطلقة في تحريم
الاحتكار مقيدة بالطعام فلا يصح ما قبل من تحريم احتكار قوت البهائم والقياس له
على قوت الأذى قياس مع الفارق ولا يكون الاحتكار محرما الا اذا كان لقصد ان يفتي ذلك
على المسلمين كما ورد في حديث أبي هريرة عند أحمد والحاكم فاعتبار هذا القيد لا يمتنع فلم
يقصد ذلك لم يحرم عليه الاحتكار وظاهره ان القاصد باحتكاره غلا الاسعار على المسلمين
داخل تحت النهي والوعيد سواء كان بالمسلمين حاجة أم لا لان هذا القصد مجرد كاف وأما
اجبار المحتكر على البيع بخافز ان لم يكن واجبا لانه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وهما واجبان على كل مكلف (والتمسيع) الحديث أنس عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن
ماجه والدارمي والبخاري وابن أبي يعلى أن الله مرفعا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قالوا يا رسول الله سعر لنا فقال ان الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق وانى لارجوان
ألقى الله وأيسر أحسنكم بما لبني بمظلمته في دم ولا مال وجهه ابن حبان والترمذي وفي
الباب أحاديث وفي الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يسر على الناس فان كان أرباب الطعام
يفسكون ويتعدون في القصة تعدى فاحشا وبهز القاضي عن حسانة حقوق المسلمين
الا بالتمسيع لم يثبت لأبأس به بمشورة من أهل الرأي والبصيرة انتهى (ويجب وضع الجوائح)
الخاصة الاثمة التي تم التناول والاموال الحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وضع الجوائح أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود وأخرجه أيضا مسلم بلفظ أمر بوضع
الجوائح وفي لفظ مسلم وغيره ان كنت بعث من أخيك غرا فأصابها جائحة فلا يهل لك أن
تأخذ منه شيئا تأخذ مال أخيك وفي الباب عن عائشة في لصحين وعن أنس فيما إذا وقد
ذهب الى ذلك الشافعي وأبو حنيفة والليث وسائر الكوفيين قلت وهو عند أبي حنيفة على
الاستصحاب وعند الشافعي في القديم على الوجوب وفي الحديث على الاستصحاب (ولا يعل سلف

ويبيع) قال مالك وتفسر ذلك أن يقول الرجل للرجل آخذت سلعتك بكذا وكذا على أن
تسلفني كذا وكذا فان عقداً يبيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف
ما اشترط منه كان ذلك البيع باطلاً قلت وعليه أهل العلم وفي شرح السنة هو أن يقول
أبيعك هذا الثوب بعشرة دراهم على أن تقرضني عشرة دراهم والمراد بالسلف هنا القرض
فهذا فاسد لانه جعل العشرة فوق القرض غنا الثوب فاذا بطل الشرط سقط بعض الثمن وصار
ما بقي من المبيع بمقابله الباقي مجعولا قال الماتن قال مالك هو أي السلف هنا ان تقرض
قرضاً ثم يبيع عليه يبيع ارباً د عليه وهو فاسد لانه انما تقرضه على ان تعاييه في الثمن وقد
يكون السلف بمعنى السلم وذلك مثل أن تقول أبيعك عبدي هذا بألف على أن تسلفني ماله
في كذا وكذا انتهى (ولا شرطان في بيع) حديث عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ما ليس
عنده أنخرجه احمد وأبو داود والسنائي والترمذي وصححه وكذلك صحيح ابن خزيمة والحاكم
والشرطان في بيع ان يقول بعتك هذا بألف ان كان نقداً وبألفين ان كان نسيئة وقيل هو ان
يقول بعتك ثوبي بكذا وعلى قصارته وخياطته وفي الحجة البالغة معة معنى الشرطين ان يشترط
حقوق البيع ويشترط شيئاً خارجاً مائلاً أن يبيع كذا أو يشفع له في فلان أو ان احتاج
إلى يبيع لم يبيع الا منه ولهذا فهو هذا شرطان في صفقة واحدة (ولا بيعتان في بيعه) حديث
أبي هريرة عند احمد والسنائي وأبي داود والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم نهى عن بيعتين في بيعه ولفظ أبي داود من باع بيعتين في بيعه فله أو كسبهما أو الربا
وأخرجه احمد من حديث عبد الله بن مسعود قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
عن صفقتين في صفقة قال سمك هو الرجل يبيع البيع فيقول فبس كذا ونقد كذا
وربما للرجل الصبي وما ذكره مالك هو معنى البيعتين في بيعه وقد تقدم تفسير الشرطين في
بيعة بمثل هذا وليس بصحيح بل المراد بالشرطين في بيعه ان البيع واحد شرط فيه شرطان وهنا
البيع يبعان قلت وفي شرح السنة تفسير البيعتين في بيعه على وجهين أحدهما أن يقول
بعتك هذا الثوب بعشرة نقداً أو بعشرين نسيئة إلى سنة فهو فاسد عند أكثر أهل العلم فاذا
بانه على أحد الأمرين في المجلس فهو صحيح لا خلاف فيه والآخر أن يقول بعتك عبدي هذا
بعشرين ديناراً على أن تبني جاريك فهذا فاسد لانه جعل ثمن العبد عشرين ديناراً وشرط
بيع الجارية وذلك شرط لا يلزم وإذا لم يلزم ذلك بطل بعض الثمن فيصير باقياً من المبيع في مقابلة
الباقي مجعولا ما اذا جمع بين شيئين في صفقة واحدة بان باع داراً وعبداً بشئ واحد فهو جائز
وليس من باب البيعتين في بيعه غمهي صفقة واحدة بعت شيئين وأما بيع النبي بأكثر من
سعر يومه مؤجلاً فأقول الزيادة على سعر يوم البيع ليست من الربا في ورود ولا صد ولا ربا
زيادة أحد المتساويين على الآخر ولا تساوى بين الشئ وغمه مع اختلاف بينهما ما فلا يصح
أن يكون محرم هذه الصورة لكونها رافقاً قيل ان تحريمها لكون الزيادة في مقابل
التنقيس بالاجل فقط فلا يفتي ان تحريم مثل ذلك مقتضى دليل والمثله تحتله للبسط وقد
أقرده الماتن برسالة مسوقة لها شاهد العلة في حكم الزيادة لاجل الاجل ولكن يمكن

الاستدلال لهذا المنع بما أخرجه أحمد والشافعي والترمذي وصححه من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع بيعتين في يعة فلهما أو كسهما أو الربا وبما أخرجه أحمد والبخاري والطبراني في الكبير والأوسط عن معاذ بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن صفتين في صفقة قال ما هما الرجل يبيع المبيع فيقول هو بفساء كذا وهو يتقصد كذا قال في جمع الزوائد رجال أحد ثقات فهذان الحديثان قد دللا على أن الزيادة لأجل النساء ممنوعة وهذا قال فيه أو كسهما أو الربا والاعيان التي هي غير ربوية قد أدخله في عموم الحديثين وقد ذهب الجمهور إلى جواز بيع الشيء بأكثر من بيع يومه لأجل النساء وإن عوفي دلالة الحديثين المذكورين على محسب النزاع (ورجح ما لم يضمن) لما تقدم في دليل لا يخل سلف وبيع وهو أن يبيع شيئا يندخل في ضمانه كاليبيع قبل القبض (وبيع ما ليس عند البائع) لحديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله يأتي الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي أبيع منه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك فأنكره أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن ماجه والمراد بقوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد رتبك وفي معنى يبيع ما ليس عنده أن يبيع مال غيره بغير إذنه لأنه غير لائذ به هل يجيزه غيره أو لا وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يجوز بيع الفضولي ويكون موقوفاً على أجازة المالك وبيع القطر عند أهل العلم لا يجوز حتى تفصل إلى من كتب له فملك ثم يبيع القطر الصك ومنه قوله تعالى بهل لنا قلنا (ويجوز بشرط عدم الخداع) لحديث ابن عمر في الصحيحين قال ذكر رجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه يتخذ في البيوع فقال من أبيع فقل لأخا له وفي الباب أحاديث وإنطلاية الخديعة وظاهره أن من قال بذلك ثبت له الخيار سواء ضمن أو لم يضمن (والخيار في المجلس ثابت ما لم يتقربا) لحديث حكيم بن حزام في الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وفيهما أيضا نحو من حديث ابن عمر وأيضاً في الموطأ من حديث ابن عمر بلفظ أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا يبيع الخيار في الباب أحاديث وقد ذهب إلى إثبات خيار المجلس جماعة من الصحابة منهم علي وأبو برة الأسلمي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وغيرهم ومن التابعين شرحبيل وطلحة وعطاء وابن أبي ماجة نقل ذلك عنهم البخاري ونقل ابن المنذر أقول به أيضاً عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا النخعي وحده وحكا صاحب البحر أيضاً عن الشافعي وأحمد وأصحق وأبي ثور وذهب الحنفية والمالكية وغيرهم إلى أنها إذا وجبت الصفقة فلا خيار والحق القول الأول

• (باب الربا) •

قال الله تعالى الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا قال يعنى الله الربا ويرى الصدقات وقال وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تصفوا فاذنوا به ربم عن الله

ورسوله واقفق أهل العلم ان الربا من الكاثر وانه اذا وقع هذا العقد فهو باطل ولا يجب الارذ
 رأس المال وان كان ذو عسرة فليكمه الانتظار الى الميسرة أقول هذا الحكم يستقام من كتاب
 الله تعالى قال عز وجل وان تيمم فليكم رؤوس أموالكم ومفهوم الشرط يدل على جواز أخذ
 مال المربي مع عدم التوبة ويستدل بهذه الآية أيضا على جواز أخذ ما ربح المربي من الربا
 وهو ما زاد على رأس ماله سواء تاب أو لم يتب فالخامس انه يجوز أخذ جميع ماله الربح ورأس
 المال مع عدم التوبة ويجوز أخذ الربح فقط معها (بحرم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ الامثلة بمثل يدا بيد) فاذا اختلفت هذه
 الاصناف فيبيعوا كيف شقتم اذا كان يدا بيد والستة الاجناس المذكورة هي المنصوص عليها
 في الاحاديث بحديث أبي سعيد بل فقط الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ امثلة بمثل يدا بيد يدا بيد واذا دقة أدري الاخذ والمعطى فيه سواء
 وهو في الصحيح وسائر الاحاديث في الصحيحين وغيرهما هكذا ليس فيها الا ذكر الستة الاجناس
 وفي الحجة البالغة وتة ظن الفقهاء أن الربا احرم يجري في غيره الاعيان الستة المنصوص عليها
 وان الحكم متعدد منها الى كل ملحق بشئ منها في شرح السنة اتفق العلماء على أن الربا يجري
 في هذه الاشياء الستة التي نص الحديث عليها وذهب عامتهم الى أن حكم الربا غير مصور عليها
 باعتبارها الثابت لا وضاف فيها ويتعدى الى كل ما يوجد فيه تلك الاوصاف وذهبوا الى أن الربا
 ثبت في الدراهم والدنانير بوصف وفي الاشياء الاربعة بوصف آخر ثم اختلفوا في ذلك الوصف
 فقال الشافعي ثبت في الدراهم والدنانير بوصف النقدية وقال أبو حنيفة بعله الوزن حتى ان
 الربا يجري في الحديد والصلص والفضة وقال الشافعي في القديم ثبت في الاشياء الاربعة
 بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب وفي الحديث ثبت فيها بوصف الطعم فقط
 واثبت في جميع الاشياء المطعومة مثل الثمار والقوار كدوا بالقول والادوية وانما قال ذلك
 في الحديد لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الطعام بالطعام مثلاً بمثل علق الحكم باسم الطعام
 فدل على ان ما أخذ الاشتقاق علة وقال أبو حنيفة ثبت في الاشياء الاربعة بوصف الكيل حتى
 ان الربا يجري في الجنس والنورة وسأني ما يدفع ذلك كله (وفي الحاق غير هاهنا خلاف) هل يلحق
 به هذه الاجناس المذكورة غير هاهنا فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والتماسع
 الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت
 الظاهرة انه لا يلحق به غير هاهنا وجه في سبل السلام وقال قد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة
 مستقلة حينها القول المجتبى انتهى وتفصيل ذلك في مسلك الختام وذهب من عدهم الى أنه
 يلحق بها ما يشار كها في العلة واختلفوا في العلة ما هي فقيس الاتفاق في الجنس والطعم وقيل
 الجنس والطعم وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن والاقنيات وقيل الجنس ورجوب
 الزكاة وقيل الجنس والتقدير بالكيل والوزن وقد يستدل لمن قال بالالحاق بما أخرجه
 الدارقطني والبراز عن الحسن من حديث عبادة وأنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ما وزن مثل بمثل اذا كان نوعا واحدا وما كيل فخل ذلك فاذا اختلف النوعان فلا بأس به
 وقد أشار الى هذا الحديث صاحب التلخيص ولم يتكلم عليه وفي استاذه الربيع بن صبيح وثقه

أبوزرعة وغيره وضعفه جماعة قال أحد لا بأس به وقال يحيى بن معين في رواية عنه ضعيف وفي
 أخرى ليس به بأس وروى جندلس وقال ابن سعد والشافعي ضعيف وقال أبو زرعة شيخ صالح
 وقال أبو حاتم رجل صالح انتهى ولا يلزم من وصفه بالصلاح أن يكون ثقة في الحديث وقال
 في التقریب صدوق سي الحفظ ولا يخفى أنه أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث لاسيما في مثل هذا
 الأمر العظيم فإنه يحكم بالربا الذي هو من أعظم معاصي الله سبحانه وتعالى على غير الاجتناس
 التي نص عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يستلزم الحكم على فاعله بأنه مرتكب لهذه
 المعصية التي هي من الكبائر ومن القطعيات الشرعية ومع هذا فإن هذا الاتفاق قد ذهب إليه
 الجمع الجمل والسواد الأعظم ولم يخالف في ذلك إلا الظاهر به فقط وهذا الحديث كما يدل على
 الحاق غير الستة بها كذلك يدل على أن العلة الاتفاق في الكيل والوزن مع اتحاد الجنس ومما
 يدل على أن الربا يثبت في غير هذه الاجناس حديث ابن عمر في الصبيح قال نهى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المزاينة أن يبيع الرجل غر حائطه أن كان خفلا بقر كيلا وان
 كان كرمان يبيعه بزيب كيلا وان كان زروعا أن يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله وفي لفظ
 لمسلم وعن كل غر يخرسه فان هذا الحديث يدل على ثبوت الربا في الكرم والزيب ورواية مسلم
 تدل على أهم من ذلك ومما يدل على الاتفاق ما أخرجه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب أن
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن بيع اللحم بالحيوان وأخرجه أيضا الشافعي
 وأبو داود في المراسيل ورواه الدارقطني في التريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد
 وحكم بضعفه وروى الرواية المرسله وتبعه ابن عسجد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند
 البرار وفي استاده ثابت بن زهير وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن
 نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الحاكم والبيهقي
 وابن خزيمة ومما يثبت ذلك حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة عند الترمذي في رخصة
 العربا وفيه وعن يبيع الضب بالزيب وعن كل غر يخرسه ومما يدل على أن المعتمد للاتفاق
 في الوزن حديث أبي سعيد عند أحمد ومسلم بلفظ لا تتبعوا الذهب بالذهب ولا لوزن بالوزن
 الاوزن بالوزن مثلا بمثل سواء أخرج أحمد ومسلم وانساق من حديث أبي هريرة
 الذهب بالذهب ووزن بالوزن مثلا بمثل والقضة بالقضة ووزن بالوزن مثلا بمثل وعند مسلم والشافعي
 وأبي داود من حديث فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب
 بالذهب الاوزن بالوزن ومما ورد في اعتبار الكيل حديث ابن عمر المتقدم وفيه وان كان كرمان
 يبيعه بزيب كيلا وما سياتي قريبا من النهي عن بيع العبرة بالكيل أو لعلها أما اختلاف
 منبني قياس في عدله لربا فليس على شيء من هذه الأقوال حجة تبرا عما هي مجرد تظلمات
 وتقمينات انضمت اليها دعاوى طويلة بلا طائل هذا يقول العسلة التي ذهب اليها اساقه الى
 القول بها مسلم من مسالك العلة كتحريم المباط والاخر يقول اساقه الى ما ذهب اليه مسلم
 آخر ككاسبر والتقسيم ونحن نمنع كون هذه المسالك تثبت بمثلها الاحكام الشرعية بل نمنع
 اندراج ما زعموه علة في هذا المقام فحتم شي منها فما احسن الاقتصار على نصوص الشريعة
 وعدم التكليف بما اوزموا والتوسع في تكليفات العباد بما هو تكليف محض ولنا من قول

بنى القياس لكننا نقول بنبع التعبدية فيما عدا العلة المنصوصة وما كان طريق ثبوته مفقود
الخطاب وليس ما ذكرناه ههنا من هذا القليل فليكن هذا المبحث على ذكره منكم تنتفع به
في مسائل كثيرة قال الماتن رحمه الله في كتابه السيل الجرار ولا يخفى أن ذلك كره على الله عليه
وسلم لا الكيل والوزن في الأحاديث ليسان ما يتوصل به التساوي في الأجناس المنصوص عليها
فكيف كان هذا لذكره بالالحاق سائر الأجناس المتفقة في الكيل والوزن بهذه الأجناس
الناشئة في الأحاديث وأي تعدية حصلت بمثل ذلك وأي مناهة استفيد منها مع العلم أن
الفرض بذكرها هو تحقيق التساوي كما قال مثلاً بمثل سواها سواء وأما الاتفاق في الجنس
ولطم كما قال لشامي واستدلوا على ذلك بما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث معمر بن
عبد الله قال كنت أسمع أنبي صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان طعامنا
يومئذ الشعير فأقول ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الطعام فكان ماذا وأي دليل على أنه أراد
بهذا الذكر الحلق وأي فهم يسمي إلى كون ذلك هو العلة المادية حتى تركب عليها القناطر
وتبنى عليها القصور ويقال هذا دليل على أن كل ما له طعم كان يعبه به طعم متفاضل لا بجمع أن
أول ما يدفع هذا الاستدلال الذهب والفضة اللذين هما أول منصوص عليه في الأحاديث
المصرحة بذكر الأجناس التي تحرم فيها الربا وما يدفع القولين جميعاً أنه قد ثبت في الأحاديث أن
النبي صلى الله عليه وسلم ذكر العدد في حديث عثمان عند مسلم بلفظ لا تبعوا بالدينار
بالدينارين وفي رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين بدرهم ولا يعتبر العدد أحد من أهل
هذين القولين ولا من غيرهم وقد وافقت المالكية الشافعية في العلم وزادت عليه الأذكار
والاقتيات فوسعوا الدائرة بما ليس بشئ والحاصل أنه لم يرد دليل تقوم به الحجة على الحاق
ماعد الأجناس المنصوص عليها (فإن اختلفت الأجناس جاز أن تناضل إذا كان يدايد)
لمثبت في الصحيحين من حديث عباد بن الصامت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلاً بمثل
سواها وما يدايد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد وفي
لباب أحاديث (ولا يجوز بيع الجنس بجنسه مع عدم العلم بالتساوي) لما وقع في الأحاديث
الصحيحة من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مثلاً بمثل سواها وزننا وزن فان هذا يدل
على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه إلا بعد العلم بالمائة والمساواة وما يدل على ذلك حديث جابر
عند مسلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر إلا بعد
كيلها بالكيل المسمى من التمر فان هذا يدل على أنه لا يجوز البيع إلا بعد العلم (وان صحه غيره)
أي لا تأنيب لمصاحبة شيء آخر لأحد المثلين لحديث فضالة بن عبيد عند مسلم وغيره قال اشتريت
قلاذ يوم خميس باني عشر دينار فيها ذهب وخرز فتصلتم انو حصدت فيها أكثر من اثني عشر
دينار فذكر ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تباع حتى تنصل وقد ذهب إلى
هذا جماعة من السلف منهم عمر بن الخطاب وقال به الشافعية وأحمد وأصحق وذهب جماعة
منهم إلى الخفية إلى جواز التفاضل مع مصاحبة شيء آخر إذا كانت الزيادة مساوية لما قبلها
(ولا يبيع الرطب بما كان يابساً) لحديث ابن عمر المتقدم في النهي عن أن يبيع الرجل تمره تمرًا طه

ان كان غلابا بقر كيل او ان كان كرمان يبيعه بربيب كيلاً وكذلك حديث رافع بن خديج وسئل
ابن أبي حنيفة المتقدمان وفي الموطأ حديث سعد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم يسأل عن اشتراء القرب بالرب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان ينقص
الرب اذا ليس فقالوا نعم فنهى عن ذلك قلت وعليه الشافعي وهذا الحديث أصل في أنه
لا يجوز بيع شيء من الطعام بجنسه أحد همارط والآخر يابس مثل بيع الرب بالقر
وبيع العنب بالزبيب وبيع اللحم بالربب القديد وهذا قول أكثر أهل العلم واليه ذهب
مالك والشافعي وصاحب أبي حنيفة وجوزوه أبو حنيفة وحده ورواه بالتشابه من قوله تعالى
وأحدل الله البيع وحرم الربا بالتشابه من قياس في غاية الفساد وهو قوله لهم الرب والقرا ما
أن يكونا جنسين واما أن يكونا جنسا واحدا وعلى التقديرين فلا يمنع بيع أحد هما بالآخر
قال ابن القيم واذا نظرت الى هذا القياس رأيت مصادما للسنة أعظم مصادمة ومع أنه فاسد
في نفسه بل هما جنس واحد أحدهما أزيد من الآخر قطعاً بنية فهو ازيد اجزاء من الآخر
بزيادة لا يمكن فصلها وقبحها ولا يمكن ان يجعل في مقابلة تلك الاجزاء من الرب ما ينساو بان به
عند الكمال اذ هو ظن وحسبان فكان المتع من بيع أحد هما بالآخر محض القياس ولم تأن به
سنة وحتى لو لم يكن ربا ولا القياس يقتضيه لكان أصلاً فاعلمت بنفسه يجب التسليم والاعتقاد له
كما يجب التسليم لما تضمنه هذه الحكمة انتهى (الالا هل العرايا) لحديث زيد بن ثابت عند
البخاري وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخرصها
كيلا وفي لفظ في الصحيح رخص في العربية ياخذها أهل البيت بخرصها عرايا كلونها رطبا
وأخرج أحمد والشافعي ومعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث جابر قال سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول حين اذن لاهل الدرايا ان يبيعوها بخرصها
الموسق والموسق الثلاثة والاربعة وفي الباب أحاديث والمراد أن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم رخص الفقراء الذين لا تفل لهم أن يشتروا من أهل التفل رطبا يا كلونه في شجرة
بخرصه تمر او العرايا جمع عرية وهي في الأصل عطية تمر التفل دون الرقبة وقد ذهب الى ذلك
الجمهور ومن خالفه قال حديث ترد عليه قلت العربية فصلة بمعنى منعولة من عراه يعرفه اذا
قصده وهي عقد مقصود أو بمعنى فاعلة من عرى يعرى اذا خلعت ثوبه كانت عارية وهي
بيع الرب على التفل بقر في الارض والعنب في الشجر بربيب فيمدون خمسة أوسق وقال
محمد بن هذا فأخذوا لفظ البخاري في باب تفسير العرايا قال مالك العربية أن يعرى الرجل
الرجل الضلة ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بقر وقال ابن ادريس العربية
لا تكون الا بالكيل من القريد اي لا تكون بالخراف وبما يقويه قول ابن أبي حنيفة بالوسق
الموسقة وقال ابن اسحق في حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا ان يعرى الرجل
الرجل في ماله الضلة والتفلين وقال يزيد بن سفيان بن حسين العرايا تفل كانت توهب
للمساكين فلا يستطيعون ان يقتطروا بها رخص لهم ان يبيعوها بمثلها ومن القرا انتهى
أقول العرايا أصلها ان العرب كانت تطوع على من لا تمره كما تطوع صاحب الشاة والابل
بالمضعة وهي عطية الملب دون الرقبة قال الجوهري في الصحاح العربية هي الضلة التي يعريها

صاحبهما رجلا محتاجا بأن يجعل له قمرها عامامن عراه اذا قصده انتهى فرخص صلى الله عليه وسلم ان لا يخلل لهم ان يشتري الربط على النخل بقرصهما قمر كما وقع في العصيين وغيرهما من حديث زيد بن ثابت وفي القنطري العصيين من حديثه رخص في العرايا ياخذها أهل البيت بقرصهما قمر ايا كانوا رطبيا وفي القنطري لهما من حديثه ولم يرخص في غير ذلك فهذا جابر والذى أخبرنا بصريح الربا ومنعنا من المزانية هو الذي رخص لنا في العرايا والكل حق وشريعة واضحة وسنة قائمة ومن منع ذلك فقد تعرض لرد الخصاص بالعام ولرد الرخصة بالعزيمة ورد السنة بمجرد الرأي وهذا من منع من البيع وجوز الهبة كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولكن هذه الرخصة مقيدة بأن يكون الشرا بالوسق والوسقين والثلاثة والأربعة كما وقع في حديث جابر عند الشافعي واحمد ومعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فلا يجوز الشرا بن زيادة على ذلك (ولا يبيع اللحم بالحيوان) لما تقدم قريبا من حديث سعيد بن المسيب عندهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال سعيد من ميسر أهل الجاهلية يبيع اللحم بالشاة والشاتين وقال نهى عن بيع الحيوان باللحم وقال أبو الزناد كل من ادركت من أهل العلم بنوه عن بيع الحيوان باللحم أى من جنسه وكذا بغير جنسه من ما كول وغيره وفي شرح السنة ذهب جماعة من الصحابة والتابعين إلى تحريمه واليه ذهب الشافعي وحديث ابن المسيب وان كان مرسل لكنه يتقوى بعمل الصحابة واستحسن الشافعي مرسل ابن المسيب وذهب جماعة إلى إباحته واختارها المزني اذ لم يثبت الحديث وكان فيه قول متقدم عن يكون بقوله اختلاف ولأن الحيوان ليس بمال الربا بديل انه يجوز بيع حيوان بحيوانين فبيع اللحم بالحيوان يبيع مال الربا بما لا يفي به فيجوز ذلك في القياس الا ثبت الحديث فنأخذ به ونذع القياس وقال محمد في الموطأ وهذا نأخذ من باع لهما من لحم الغنم شاة حسية لا يدرى اللحم أكثر أم في الشاة أكثر فالبيع فاسد مكرره ولا ينبغي وهذا مثل المزانية والحاقله وكذلك يبيع الزيتون بالزيت ودهن الحسم بالحسم أقول والاحسن عندي ان معنى الحديث أن يقول لا تصاب كم يخرج من هذه الشاة فيقول القصاب عشرون رطلا فيقول خذ هذه الشاة بعشرين رطلا من اللحم ان خرج أكثر فلذلك أو أقل فعليك وهذا نوع من القمار ورجع الحديث إلى القياس (ويجوز بيع الحيوان بآتين أو أكثر من جنسه) حديث جابر عند احمد وأهل السنن ومعه الترمذي قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبدًا بعدين وأخرجه أيضا مسلم في صحيحه وأخرج أيضا مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفيحة بسبعة أرؤس من دحية الكلبي وأخرج احمد وأبو داود من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر ان يبعث جيشا على ابل كانت عنده قال فحملت الناس عليها حتى نفذت الابل وبقيت بقية من الناس قال فثلاث قلائص من ابل الصدقة إلى محملها حتى ينقذ هذا البعث قال وكنت اتباع البعير يقولون ثلاث قلائص من ابل الصدقة إلى محملها حتى نفذت ذلك البعث فلما جأت ابل الصدقة أذا هار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده محمد بن اسحق

وفيه مقال وقوى في الفتح اسناده وأخرج احمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن الجارود
من حديث مرة قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان
نسيته وهو من رواية الحسن عن مرة ولم يسمع منه وقد جمع الشافعي بين الحديثين بأن المراد به
النسيته من الطرفين فيكون ذلك من بيع الكالئ بالكالئ لا من طرف واحد فيجوز وفي الموطأ
ان علي بن أبي طالب باع جلاله يدعى عصية بعشرين بعيرا الى اجل وان عبدا لله بن عمر اشترى
راحلة باربعة أبعرة مضعونة عليه بوضعها صاحبها بالربذة وسئل ابن شهاب عن بيع الحيوان
اثنين بواحد الى اجل فقال لا بأس بذلك قال الشافعي يجوز سواء كان الجنس واحدا أو
مختلفا كقول اللهم أو غير ما كقول اللهم سواء باع واحدا بواحد أو اثنين وقال أبو حنيفة
لا يجوز في بيع الحيوان بالحيوان نسيته خلاف (ولا يجوز بيع العينة) لحديث ابن عمر أن
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا ضن الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة
واتبعوا اذئاب البقر وتروا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلاه فلا يرفعه حتى يراجعوا
دينهم أخرجه احمد وأبو داود والطبراني وابن القطان وصححه وقال الحافظ رجاله ثقات والمراد
بالعينة بكسر العين الممثلة لبيع التاجر سلعته بمن الى اجل ثم يشترط منه بأقل من ذلك الثمن
وبدل على المتع من ذلك ما رواه أبو اسحق السبيعي عن امرأته انها دخلت على عائشة فدخلت
معها أم ولد زيد بن ارقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعت غلاما من زيد بن ارقم بشاة مائة درهم
نسيته وانى ابتعته منه بشاة مائة فقالت لها عائشة بشاة اشتريتها بشاة مائة ان
جهاد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بطل الان يتوب أخرجه الدارقطني
وفي اسناده الغالية بنت ارفع وقد روى عن الشافعي انه لا يصح وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده
وقد ذهب الى عدم جواز بيع العينة ماله وأبو حنيفة واحمد وجوز ذلك الشافعي وأحمد
وقد ورد النهي عن العينة من طرق عديدة لها البيهقي في سننه بابا أقول اما يبيع أمة الجور
وشراؤهم على وجه التجارة مع رعابهم فهذه المسئلة قد عمت وطمت وكادت تطبق الارض
وقد رأيت في كتب التواريخ حكايات عن ملوك مصر من الجرا كسة وذلك من أشدها وأعظمها
جرما انهم اذا أرادوا يبيع شيء لهم أكرهوا التجار على شرائه باضعاف ثمنه واذا أراد احد منهم
الامتناع ضربوه ضربا مبرحا وأخذوا ماله كرهوا من ذلك انهم ينعون الناس من الشراء من
أحدهم التجار حتى يتفق ما يريدون يبعه من أموالهم فيرتفع ثمنه لاجل ذلك ويتفق سريعا
قال المسائق في حاشية الشفا في الديار العينية من هذا القبيل أنواع منها انهم يسمون صرف
القرش بمقدار محمد ومن الضربة التي يضربونهم من القضة المشوشة بالتصا المغلوبة
بالغش على وجهه لا تكون القضة الخالصة الامقدار نصف القضة التي في القرش ثم ان الرعايا
لا تمتثل هذا الرسم بل يتعاملون في المصارفة بزيادة على ذلك الى مقدار الثلث أو الربع من
ذلك الرسم فاذا كان النقد خارجا من حال الدولة الى غيرهم من الاجناد ونحوهم كان على ذلك
الرسم الناقص واذا كان النقد داخل الى أموال الدولة من الرعايا لم يقبلوا منهم الا القروش
الفرانسة أو الصراف الزائد الذي يتعامل به الرعية فيما بينهم فباخذون ثلث أموال الرعية أو
ربعها ظلموا واذا تزايد صرف القروش بين الرعايا أمر الامر بكسر السكة ويضربون ضربة

أخرى مثل المكسورة في الخالص والغش أو أكثر منها غشاً ثم ينعون التعامل بتلك الضربة الأولى فيبيعونها الرعايا وزمان الدولة فيأتي عن الققلة منها نصف ققلة من الضربة الأخرى وقد يزيد قليلاً أو ينقص قليلاً ثم يأخذون تلك المسكة الأولى ويضربونها على تلك الضربة الأخرى ويذنعونهم إلى الرعايا بصرف قدر سموه قياً كالون به هذه القدر بـ نصف أموال العباد أو قرياً من ذلك والرعايا لا يقدرّون على الاستمرار على الرعم الذي يرمونه لهم في صرف القروش من تلك الضربة لأنهم يحتاجون إلى القروش القرائنة في كثير من الحالات لكونه لا ينفع لهم في المعاملة لتجارها في الأرض الألهى ومن الأنواع التي يأكلون بها أموال الرعايا أكلًا ظاهراً ويقرّون فيهم تجاراً يئمنونهم يجعلون ضرائب على الباعة في الأسواق يجبرونهم على تسليمها شأواً أم أبوا ثم يأخذون لهم بالزيادة في الأسعار فيبيعون بما شأواً أو ينعون بالناس ما أرادوا وليس عليهم الأوفاء بالضرائب فإذا استغاث مستغيث بالناس من زيادة الأسعار أو أراد منكر أن يشكر على الباعة ما ينفهونه قالوا هذه الزيادات للدولة فيلتمون المنكر والمستغيث حجراً ثم أعد ذلك من هذه الاحبولات الشيطانية التي هي السمعة بلاشك ولا شبهة نسأل الله أن يصلح الجميع انتهى ومن هذا القبيل أنواع المكوس على أهل الدور والتجارات والضرائب المتنوعة التي لا تكاد تنصّر على الرعايا في الأشياء المختلفة وكل ذلك من جهة الدول ولا شكوى في ذلك من الكفرة الفجرة الذين استولوا على أكثر البلاد الإسلامية بل من ملوك الإسلام وولاة المسلمين المدعين للتدين بالدين المحمدي والله سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد وانظر في كتابنا دليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة يتضح عليك الحق في هذا الباب من الباطل والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم قال الماتن في حاشية الشفاء اعلم أن باب المصارفة قد صار في هذه الأزمنة بحيث لا يتمكن من الخلوص عن الدخول به في الربا البحت أحد كما عرفناك فيما سبق ثم إن الناس يحتاجون إلى التعامل بهذه الضربة في تصرفاتهم ويضطرون إلى المصارفة بها إلى القرض القرضي بذلك المقدار المرسوم لهم فيبيعون القضة بالقضة مع العلم بالتفاضل وهذا رباح وتعارف منهم يسفروا إلى حبل قدر أهالي كتب القروع التي لا يرجع غالبها إلى دليل وهي لا تغني عن الحق شيئاً وهما نحن نعرفك بغالب ما ينظمونه من الحبل مخلصاً لهم من ورطة الربا فمن ذلك أن بعض المتفقهة الذين لا يعرفون لمساووم الاجتماع قد ساءلوا قضاةهم بأنه لا ربا في المعاطة وإن الصرف الذي يفعله الناس الآن هو معاطة لعدم وقوع العقد وهذه المقصر لا يدري بأن أدلة الكتاب والسنة مصرحة بتحريم الربا من غير نظر إلى عقد بل يعتبر الله في البيع المجرد الرضا ومن ذلك ما قاله أيضاً بعض المصنفين في القروع أن الغش في كل واحد من البدلين يكون مقابلاً للقضة في الآخر وهذا لا يرضى به عاقل قط وكيف يرضى العاقل أن يبيع تسع أواق فضة بأوقية شماس فإن كان مرادهم هذا القائل أن ذلك مخلص عن الربا سواء رضى كل واحد من المتبايعين بالبدل أم لم يرض فهذا جهل لا علم ومن ذلك أن الغش في كل واحد من البدلين يكون جبراً مقسوغاً للصرف وهذا رده حديث القلادة فإنه قد انضم إلى القضة غيرها ولم يجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مسوغاً للبيع بل أمر بالفصل والتمييز بين القضتين وقد ذكرنا غير هذه الأمور بما

هو من السقوط يمكن لا يخفى على من له أدنى فطنة فان قلت فهل من مخلص من هذه الورطة
التي وقع الناس فيها قلت نعم ثم مخلص ارشد اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما قاله ابن
اشقرى غراب جيد اقر ردي واحد التمرين جمع والاخر جنيب وأخبره انه اشترى الصاع الجيد
بصاعين من الردي فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان ذلك ربا فقال رسول الله كيف
يصنع فقال انه يبيع التمر الردي بالدرهم ثم يشتري بها التمر الجيد فهذا وسيلة شرعية ومعاملة
ثبوتية فمن أراد ان يصرف الدراهم المغشوشة بالقرش والقروش القويحية فليست شر صاحب الدراهم
مؤثلا بقدر صرف القرش سلعة من صاحب القرش ثم يبيعها منه بالقرش ولا يخلص من ذلك
الا هذه الصورة ومن ظن ان ثم مخلصا في غيرها فهو مخادع بنفسه بما هو صريح الربا المتعدد
عليه بحرب من الله ورسوله وعلى الضارب لتلك الدراهم المغشوشة نصيب من الاثم لانه حل
الناس على الربا والجأهم الى الدخول فيه وسن لهم هذه السنة المعونة لقصد الخطام وأكل
أموال الناس بالباطل ولو كان مختلفا لما أصر الله عليه من الرق بالبيعة والعدل في القضية لكان
له بصرف القضية الخاصة عن الغش مندوحة وأقل أحوال المسلم ان يكون في رعاية مصالح
البيعة كالفرج فيجعل ضربته كضربتهم حتى يرتفع الربا في المصارفة انتهى

• (باب الخيارات) •

(يجب على من باع ذاعيب أن يبينه والاثبت للمشتري الخيار) لحديث عقبه بن عامر عند ابن
ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول المسلم أخو المسلم لا يبيع المسلم لأجل المسلم باع من أخيه بعا وفيه عيب الا يبينه وقد حسن اسناده
الحافظي القطعي وأخرج شعوبه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک من حديث واثله هريرة
وفي اسناده أبو جعفر الرازي وأبو سباع والأول يختلف فيه والثاني مجعول وأخرج ابن ماجه
والترمذي والنسائي وابن الجارود والبخاري تعليقا من حديث العبداء بن خالد قال كتب لي
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا ما اشترى العبداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله
اشترى منه عبدا أو أمة لاداء ولا غائله ولا خبثه بكسر الخاء يبيع المسلم المسلم ويؤيده هذه
الاحاديث حديث من غشنا فليس منا وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة فدل
هذه الاحاديث على ان من باع ذاعيب ولا يبينه فقد باع بعا لا يحل شرعا فيكون المشتري بالخيار
ان رضيه فقد اتم المبيع رخص البيع لوجود المناط الشرعي وهو التراضي وان لم يرضه كان له
رده لان العلم بالعيب كشف عن عدم الرضا الواقع حال العقد فلم يوجد المناط الشرعي ولما ورد
في رد المغيب وسيأتي (والخراج بالضمان) لحديث عائشة عند أحمد وأهل السنن والشافعي
وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن القطان وابن خزيمة ان النبي صلى
الله تعلى عليه وآله وسلم قضى ان الخراج بالضمان وفي رواية ان رجلا ابتاع غلاما فاستغله ثم
وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غلام عبدي فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الغلة
بالضمان والمراد بالخراج الدخل والمنفعة أي يملك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان
الأصل الذي عليه أي يبيده قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤجره بالأجرة العظيمة
أو القليلة ثم يجده عيبا يردّه منه انه يردّه بذلك العيب وتكون له اجارته وغلته وذلك الامر

الذي كانت عليه الجماعة يلدنا وذلك لوان رجلا باع عبدا فبنيها ثمن العبد
اضعا فاتم وجده عيبا رده منه رده ولا يحسب العبد عليه اجارة فيما عمل له ذلك فكذلك تكون
له اجارته اذا آجره من غيره لانه ضامن له قلت وعليه اهل العلم (والمشتري الرد بالغرم) لان
المشتري انما عرض بالمبيع عند العقد قبل علمه بالغرم فاذا تبين له الغرم كشف عن عدم الرضا
الذي هو المخطا الشرعي (ومنه) أي من ذلك الغرم (المصرأة فيرد لها وصاعا من ثمن) فانه ثبت
الخيار فيها وجود الغرم الكائن بالنصرية وهو حبس اللبن في الضرع ليضلل المشتري غزارته
فيغترق وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تصرفوا الابل والغنم في ايتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضى اياها أمسكها
وان سخطها رد لها وصاعا من ثمن وفي رواية مسلم وغيره من اشترى مصراة فهو منها بالخيار ثلاثة
ايام ان شاء أمسكها وان شاء ردها ورد معها صاعا من ثمن لا سواها قلت وعليه الشافعي وفي
المنهاج النصرية بحرام تنبت الخيار على القود وقبل يمد ثلاثة أيام فان رده بعد تلف اللبن ؟
رد معها صاع غرم وقبل يكفي صاع قوت والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وفي شرح السنة
قال ابو حنيفة لا خيار له بسبب النصرية وليس له رد لها بالعيب بعد ما حلبها وقال ابن ابي ليلى
وابو يوسف رد لها ورد معها ثمن اللبن قال في الحجة البالغة واعتذر بعض من لم يوفق للعمل بهذا
الحديث بضرب فاعلمت من عند نفسه فقال كل حديث لا يرويه الا غير نفسه اذا انسداد باب الرأي
فيه يترك العمل به وهذه القاعدة على ما فيها لا تنطبق على صورتنا هذه لانه اخرجها البخاري عن
ابن مسعود ايضا وناهيك به ولانه بمنزلة سائر الخادير الشرعية يدرك العقل حسن تقدير ما فيه
ولا يستقل بمعرفة حكمة هذا القدر خاصة اللهم الا القول الراغبين في العلم انتهى قال ابن
القيم ومنها رد الحكم الصحيح الصحيح في مثله المصرأة بالمتساه من القياس وزعمهم ان هذا
حديث يخالف الاصول فلا يقبل فيقال الاصول كتاب الله وسنة رسوله واجماع الامة والقياس
الصحيح الموافق للكتاب والسنة فالحديث الصحيح اصل بنفسه فكيف يقال الاصل يخالف
نفسه هذا من ابطال الباطل والاصول في الحقيقة اثنان لا ثالث لهما كلام الله تعالى وكلام
رسوله وما عداهما فردودا اليهما فالسنة اصل قائم بنفسه والقياس فرع فكيف يرد الاصل بالفرع
قال الامام احمد انما القياس ان يقبس على اصل فاما ان يجي الى اصل فيهدمه ثم يقبس فعلى
أي يقبس وقد تقدم بيان موافقة حديث المصرأة لقياس وابطال قول من زعم انه خلاف
القياس وانه ليس في الشريعة حكم يخالف القياس الصحيح وأما القياس الباطل فالشريعة
كأها مخالفة له والله المجهب كيف وافق الوضوء بالنعنة المشد للاصول حتى قبل ومخالف خبر
المصرأة للاصول حتى ردت انتهى والحاصل انه لم يرد ما يعارض حديث المصرأة ولم نصح الرواية
بلفظ طعام ويرى الذي صاع الصاع من الغرم للنفقة أجوبة عن الحديث كثيرة ليس على
شي من اثارة من علم وقد استوفاهما المان في شرح المشتق ودفعها جميعا ولا تؤثر على نص
الشارع شيأ بل نقول ذاتا تارة بائع المصرأة ومشتريها في قيمة اللبن المسعوث ورد المشتري صاعا
من ثمن وجب على البائع قبوله ولا يجاب الى غيره ولو كان المثل موجودا فم اذا عدم المثل كان
الواجب الرجوع الى قيمته وكذلك اذا تراضى البائع والمشتري على قيمة أخرى كان الرضا له

قوله تلف اللبن أي حلبه
وعبر به عنه لانه بمجرد
حلبه يسرى اليه التلف
اه من ابن جرير على المنهاج

حكمه ونظام هذا البحث في شرح البلوغ المرام فليرجع اليه (أو ما يترضيان عليه) لان حق
 الا دعى مقوض اليه فاذا انبنى بأخذ عوض عنه جاز ذلك كما للورضي باسقاطه أو أخذ بعضه
 (ويثبت الخيار ان خدع) فان كان مع شرط عدم الخداع فلا ريب في ذلك لما تقدم من حديث
 ابن عمر أن رجلاً كان يخدع في البيوع فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بايعت
 فقل لا خلاية وهو في الصحيحين والموطا وزاد فيه فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلاية وقد ثبت
 ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل لحبان بن منقذ الذي كان يخدع في البيوع خيار
 ثلاثة أيام كما في حديث ابن عمر في رواية منه وكذلك في حديث غيره وأما اذا لم يشترط فالبيوع
 الذي وقع ليس هو بيع المسلم الى المسلم بل هو مشتمل على الخبث والخداع والغاظة فلهذا خدع وخدع
 الخيار لكونه كذلك ولكون الخداع كشفاً عن عدم الرضا المحقق الذي هو المناط كما تقدم
 تقريره قلت اختلفوا في تفسير هذا الحديث فقال الحلي لا خلاية عبارة عن اشتراط الخيار
 ثلاثة أيام وفي رواية البيهقي وابن ماجه ثم أنت بالخيار في كل سلعة بائنه ثلاث ليال وقال محمد
 نزي ان هذا كان لذلك الرجل خاصة يريد انه خيار الغبن وليس بمطرد وفي شرح السنة عند أحمد
 الخبير عام في حق كافة الناس اذا ذكر هذه الكلمة في البيع كان له الرد اذا ظهر في بيعه الغبن
 وسيله سبيل من باع واشترى بشرط الخيار في المنهاج لهما ولا حدهما بشرط الخيار وانما يجوز
 في مدومه لومة ولا تزيد على ثلاثة أيام (أو باع قبل وصول السوق) لحديث أبي هريرة عندهما
 وغيره قال نسي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فانه معه
 فصاحب السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وتلقى الجلب هو ان يقدم ركب بتجارة فيمضاه
 رجل قبل ان يدخلوا البلد ويعرفوا السعر فيشتري منهم بارخص من سعر البلد وهذا مظنة
 ضرر للبائع لانه ان نزل بالسوق كان أغلى له ولذلك كان له الخيار اذا اعترض على الضرر (ولكل من
 المتبايعين بيعاً من بيعاً عنه الرد) كذلك الصور المتقدمة ووجهه ان النهي ان كان مقتضى الفساد
 المرافق للبطلان كما تقر في الأصول فوجود العقد كعدمه وهو غير لازم لواحد منهما فالرد
 بالخيار هو بمعنى الرد لما هو غير لازم وان كان النهي غير مقتصر للفساد فوقع العقد على
 صورته من تلك الصور وان وضعه كل واحد منهما فقد حصل المناط الشرعي وهو الرضا وان
 لم يحصل الرضا منهما أو من أحدهما لوقوعه على وجه يخالف الشرع فقد فقد المناط (ومن
 اشترى شيئاً لم يردده اذا رآه) لحديث أبي هريرة مرفوعاً عن اشترى ما لم يره فله الخيار اذا رآه
 أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عمر بن ابراهيم الكردى وهو ضعيف ولكنهما أخرجا
 عن مكحول عن سباع بن سنان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نحوه وفي اسناده أيضاً أبو بكر بن
 أبي مرزوم وهو ضعيف ومثل هذا لا تقوم به الحجة ولكن الخيار في الغالب يمكن الاستدلال
 عليه باحاديث النهي عن الفرط فان لم يقف الانسان على حقيقة لا يخلو عن نوع غرر سواء كان
 بعناية البائع أم لا وأيضاً لا بد من حصول المناط الشرعي وهو التراضي فاذا لم يرض المشتري
 بالمبيع عند رؤيته فقد فقد الرضا وعدم المعصم (وله رد ما اشترا بغيره) وذلك نحو ان يشتري
 شيئاً على ان له فيه خيار مدته معلومة لما ورد في الاحاديث الصحيحة الواردة في خيار المجلس بلفظ
 كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا لا يبيع الخيار وفي لفظ الآن يكون صدقة خيار وهما

في الصحيحين وفيهما الفاظ بهذا المعنى ولكنه قد اختلف في تفسير بيع الخيار فقبل هذا
وقيل غيره ويؤيد ثبوت خيار الشرط ما تقدم من حديث من كان يمدح في البيوع ان النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذا بايعت فقل لا خلافة وفي بعض الروايات ولك الخيار
ثلاثة أيام وقد تقدم ذلك (واذا اختلف البيعان فالقول ما يقوله البائع) لحديث ابن مسعود
عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وصححه الحاكم وابن السكيت
قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما دين فالقول
ما يقول صاحب السلعة أو يترادان وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وفي لفظ اذا اختلف البيعان
والمبيع مستهلك فالقول قول البائع وفي لفظ ولائمة لاحد ههما وفي الباب روايات كثيرة قد
استوفاه المصنف في نيل الاوطار وحاصلها يقيدان القول قول البائع وقد قيل ان هذا
الحديث يخص لاحاديث ان على المدعي البيعة وعلى المنكر البين وسأقي وقيل بينهما عموم
وخصوص من وجه فظاهر حديث القول ما يقول البائع ان القول قول له سواء كان مدعيا
أو مدعى عليه وظاهر حديث على المدعي البيعة وعلى المنكر البين ان القول قول المنكر مع
يمينه سواء كان بائعا أو غير بائع وقد تقرر انه اذا عارض عومان كالمخمس بعده وجب المبيع
الى التراجع ان أمكن والتراجع ههنا ممكن فان حديث على المدعي البيعة وعلى المنكر البين
أصح من حديث فالقول قول البائع ومقتضى هذا الترجيح ان القول لا يكون قول البائع
الا اذا كان منكرا أو غير مدع من غير فرق بين المبيع الباقي والتالف ولكنه يرشد الى الجمع
ما رواه أحمد في زوائد المسند والدارقطني والطبراني من حديث ابن مسعود الذي فيه فالقول
ما يقول البائع زيادة والسلعة قائمة ولكن في اسناد هذه الزيادة محمد بن عبد الرحمن بن أبي
ليلى وهو ضعيف أسوة حظه فلا يصلح للسمع بين الحديثين كما قد اختلف الفقهاء في ذلك
اختلاف طويلا قال مالك الامر عندنا في رجل يشتري السلعة فيمضقان في الثمن فيقول
البائع بعثتك بعشرة دنانير يقول المشتري اية ثمانك بخمسة دنانير اية يقال للبائع ان
شئت فاعطها المشتري بما قال وان شئت فاحلف بالله ما بعثت سلعتك الا بما قلت فان حلف
قبل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت
فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه وفي شرح السنة ولا فرق
عند الشافعي بين أن تكون السلعة قائمة أو تالفة في أنه ما يتصالحان ويرد قيمة السلعة واليه
رجع محمد بن الحسن وذهب أبو حنيفة الى أنهما لا يتصالحان بعده هلاك السلعة عند المشتري
بل القول قول المشتري مع يمينه فاذا اختلفا في الاجل أو الخيار أو الرهن أو الضمين فهو
عند الشافعي كالاختلاف في الثمن يتصالحان وقال أبو حنيفة القول قول من شقها (١) ولا
تحالف عنده الا عند اختلاف الثمن وفي الحجة بالغة القول قول صاحب المال لكن المتنازع
بالتحليل ان البيع مبناه على التراضي

(١) قوله ينفيا أي الاجل
والخيار وغيرها

• (باب السلم) •

(هو) نوع مخصوص من أنواع المبيع فلا يجوز ان يكون المال من وجلب لان ذلك هو بيع
الكائي بالكائي وقد تقدم المنع منه فلا بد ان يكون راس المال مدفوعا عند العقد (ان

به لم رأس المال في مجلس العبد) وقد وقع الاتفاق على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس وقد شرط في السلم جماعة من أهل العلم شروطاً لا يدل عليها دليل (على أن يعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم وأخرج أحمد والبخاري من حديث عبد الرحمن بن أبزى وعبد الله بن أبي أوفى قال كانا نصيب المغنم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان يأتينا الباط من أتابا الشام فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت إلى أجل مسمى قبل أن كان لهم زرع أو لم يكن قال ما كانا نألهم عن ذلك وفي لفظ لأحمد وأهل السنن الاثرمدى وما نراه عندهم في شرح السنة السلف له معنيان في المعاملات أحدهما القرض والثاني السلم ومعناه عند الشافعي لو كان فيه جلا اشتراط معرفة الاجل ولو كان مكبلاً أو موزوناً اشترط معرفة الكيل أو الوزن وفهم معرفة الجنس والوصف بالاول وفي الوقاية يصح فيما يعلم قدره وصفته لا فيما لا يعلم قدره وصفته كالحيوان وشروطه بيان جنسه ونوعه وصفته وقدره معلوماً أو أجله معلوماً أو أقله شهر وفي الحنطة الباقية تدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين والثلاث فقال من أسلف في شيء فليسلف في كيل ووزن إلى أجل معلوم وذلك لترتفع المناقشة بقدر الامكان وقاسوا عليها الاوصاف التي بين بها الشيء من غير تضيق ومبني القرض على التبرع من أول الامر وفيه معنى الاعارة فلذلك جازت النسبة وحرم الفضل انتمى أقول اما اعتبار الجنس والصفة فليس في الحديث ما يدل عليه وكذلك اشترط تعيين المكان ليس في الحديث ما يدل عليه وانما اعتبر تعيين هذه الامور لرفع التشاجر من بعد ولا يخفى ان الرجوع الى النوع الملهود والصفة المعهودة والى الاوسط من ذلك يرفع التشاجر وكذلك رفع التشاجر في تعيين المكان الى الاصل وهو عدم وجوب الاتصال على المسلم اليه والرجوع الى البلدة التي هي وطنه أو بلدة اقامته يرفع ذلك أيضاً فالأصل ان شروط السلم تعيين جنس المسلم فيه وكونه معلوماً بكيل أو وزن وكونه إلى أجل معلوم فهذه ثلاثة شروط ولم يدل الدليل على اشتراط غيرها (ولا يأخذ الا باسماء أو رأس ماله) حديث ابن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف شيئاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي لفظ من أسلف في شيء فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله قال مالك الامر عندنا في أسلف في طعام به حرم معلوم إلى أجل مسمى فخل الاجل فلم يجز له المبتاع عند البائع وفاء بما ابتاع منه فاقاه ماله لا يقبض له ان يأخذ الا ورقه أو ذهبه أو الثمن الذي دفع اليه بعينه (ولا يتصرف فيه قبل قبضه) لما أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا يتصرف فيه الى غيره وفي استناده عطية بن سعيد العوفي وفيه مقال والمعنى انه لا يحل جعل السلم فيه ثم لا يقبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض وقد اختلف أهل العلم في ذلك قال مالك لا يشترط فيه ثلث اشياء حتى يقبض منه وذلك انه اذا أخذ ذخير الثمن الذي دفع اليه أو صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل أن يتصرف

فان وعليه أهل العلم في الوقاية ولم يحز التصرف في رأس المال والمسلم فيه كالشركة والتولية قبل قبضه وفي المنهاج ولا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه

(باب القرض)

(بجواب راجع منه) لانه اذا وقع التعاطي على ان يكون القضاء زائدا على أصل الدين فذلك هو الرابح قد ورد ما يدل على ان مجرد الهدية من المستقرض للمقرض ربا كما أخرجه البخاري عن أبي بردة بن أبي موسى قال قدمت المدينة فلقبت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الربا فاقض فاذا كان لك على رجل حق فاهدي اليك حل تين أو حل شعير أو حل قت فلا تأخذنه فانه ربا (ويجوز ان يكون أفضل أو أكثر اذا لم يكن مشروطا) لحديث جابر في الصحيحين قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان لي عليه دين نقضاني وزادني وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة قال كان لرجل على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سن من الابل فجاء يتقاضاه فقال اعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا سافروها فقال اعطوه فقال او فيتني أو فاك الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء وأخرج فقوه مسلم وغيره من حديث أبي رافع وهذا الحديثان كما يدلان على جواز ان يكون القضاء أفضل يدلان على انه يصح قرض الحيوان والسبه ذهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيون (ولا يجوز ان يجبر القرض نفعا للمقرض) لحديث أنس عند ابن ماجه انه سئل عن الرجل يقرض أخاه المال فيهدي اليه فقال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أقرض أحدكم قرضا فاهدي اليه أو حله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله الا أن يكون حري بينه وبينه وقبل ذلك وفي اسناده يحيى بن اسحق الهنائي وهو مجهور وفي اسناده أيضا عتبة بن حبيد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه - عجل بن عباس وهو أيضا ضعيف وقد أخرج البخاري في التاريخ من حديث أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أقرض فلا يأخذ هديته وأخرج البيهقي عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس في السنن الكبرى موقوفا عليهم ان كل قرض بر منفعة فهو وجه من وجوه الربا وأخرج البيهقي أيضا نحو ذلك في المعرفة عن فضالة بن عبيد موقوفا عليه وقد تقدم ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن سلام وقد أخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث علي بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن قرض بر منفعة وفي رواية كل قرض بر منفعة فهو ربا وفي اسناده سوار بن مصعب وهو متروك وما في الباب من الاحاديث والاثر يشهد ببعضها البعض

(كتاب الشفعة)

والأصل فيها دفع الضرر عن الجيران والشركاء (سيما الاشتراك في شيء ولو منقولا) اعموم الاحاديث الواردة في ذلك لحديث جابر في البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وأخرجه أيضا بهذا اللفظ أهل السنن - حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدها فلا شفعة فيها أخرجه أبو داود وابن ماجه باسناد رجاله ثقات

وأخرج مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم من حديث جابر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم وأخرج البيهقي من حديث ابن عباس مرفوعا الشفعة في كل شيء ورجاله ثقات إلا أنه اعل بالارسال وأخرج الطحاوي له شاهد من حديث جابر بإسناد لا بأس به (فأذا وقعت القسمة فلا شفعة) لما في هذه الأحاديث من التصريح بأنها في الشيء الذي لم يقسم ثم فسر القسمة بقوله فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فالأحاديث الواردة في معاقب شفعة الجار كحديث الجار أحق بسقبة وهي ثابتة في الصحيين وغيرهما مقيدة بعدم القسمة لأن الجار كما يصدق على الملاصق يصدق على الخاطئ وأما تمسيد شفعة الجار بانحداد الطريق كما في حديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره فتظهر به أن كان غائبا إذا كان طريقهما واحدا فهذا الحديث يؤيد ما قلناه من أنه لا شفعة إلا للخلط لأن الطريق إذا كانت واحدة فالخلطة كائنة فيها ولم تقع القسمة الموجبة لبطلان الشفعة لعدم تصرف الطرق فالخلق ان سبب الشفعة هو واحد فقط وهو الشركة قبل القسمة والخلطة السكائنة بين الشريكين في المشترك بينهما أو في طريقه أو في مجاريه أو متبعية خاقل من أن من أسباب الاشتراك في الطريق والاشتراك في قرار النهر أو مجاري الماء هو راجع إلى السبب الذي ذكرناه لأن الاشتراك في طريق الشيء أو في سواقيه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء والحاصل أن هذه الأحاديث مخصصة لذلك العموم لأن الظاهر من قوله فلا شفعة أن القسمة مانعة من ثبوت الشفعة سواء كانت القسمة بين المشتري والشفيع أو مقدمة كما يقيد به الذكرة الواقعة في سياق النبي وقد حقق الماتن المقام في رسالة مستقلة أورد فيها جميع ما ورد في الشفعة من الأدلة وجمع منها جمعا نفيسا فليرجع إليها وقد سكتي في البحر عن علي وعثمان وعمر وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة بن مالك والسافعي والأوزاعي وأحمد واسحق وعبيد الله بن الحسن والامامية أن الشفعة لا تثبت إلا بالخلطة وحكي عن أبي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين أن الشفعة تثبت بالجار واستدلوا بالأحاديث الواردة في شفعة الجار قال في شرح السنة اتفق أهل العلم على ثبوت الشفعة للشريك في الربع المنقسم إذا باع أحد الشريكين نصيبه قبل القسمة فلا باقن أخذه بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع عليه البيع وأن باع بشئ متقوم من ثوب أو عبد فبأخذ بقيته واختلقوا في ثبوت الشفعة للجار قال السافعي لا شفعة للجار وذهب أبو حنيفة إلى ثبوت الشفعة للجار وفي المنهاج وكل ما لو قسم طالت منفعتها المقصودة بحمام ورحى لا شفعة فيه في الأصح وفي الموطأ عن عثمان بن عفان لا شفعة في بئر لأهل قال في الحجة البالغة أرى أن الشفعة شفعان شفعة يجب على المالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله وإن يؤثره على غيره ولا يجبر عليها في النضاء وهي للجار الذي ليس بشريك وشفعة يجبر عليها في القضاء وهي للجار الشريك فقط وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب انتهى والحق ما قدمناه (ولا يحل للشريك أن يبيع حتى يؤذن شريكه) لحديث جابر عن مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم أربعة وأحاط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فإن شاء

أخذوا ن شاة ترك فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به (ولا تبطل بالتراخي) لما في الأحاديث لو اورد
في الشفعة من الاطلاق وأما ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ لاشفعة لغائب
ولا صغير والشفعة كحل العقال في استناذه محمد بن عبد الرحمن البيهقي وهو ضعيف جدا
وقال ابن حبان لا أصل للحديث وقال أبو زرعة ذكر وقال البيهقي ليس بثابت ولا يصح
تأييد هذا الحديث الباطل بما روي من قول شريح فانه لا حجة في ذلك على ان هذا الحديث
قد اشتمل على ثلاثة أحكام نفي شفعة الغائب ونفي شفعة الصغير واعتبار الفور وقد هجر ظاهره
في المحكمين الأولين فكان ذلك مفيد الترك الاحتجاج به في الحكم الثالث على فرض انه غير
باطل والحاصل انه ليس في اشتراط الفورية ما يصلح متمسكا كما لا يخفى على عارف وقد ثبتت
الشفعة بثلث الأحاديث الصحيحة فقييد الثبوت بقيد لا دليل عليه مستلزم لا بطلان ما يستفاد
من أحاديث الثبوت من الاطلاق بدون حجة وذلك باطل فالحق ان الشفعة لا تبطل بالتراخي
لان دفع الضرر الذي شرعت لاجله لا يختص بوقت دون وقت وما قيل من أن انباتهم مع
التراخي يستلزم الاضرار بالمشتري لان ملكه يكون معلقا بمنوع والسندان ملكه مستقر
يتصرف به كيف يشاء غاية ما هنالك ان الشفيع حقا في طلبه وجب وليس ذلك من التعليق
في شيء ولا اضرار في ذلك بحال

• (كتاب الاجارة) •

قال الله تعالى في قصة موسى وشعيب عليهما السلام قالت احدهما يا أبت استأجره ان خير
من استأجرت القوى الامين وقال تعالى وان أردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم
اذا سلمتم ما آتيتهم بالمعروف في هذه الآية مشروعية الاجارة مطلقا ومشروعية الاجارة بتسليم
نفسه للخدمة وعليه أهل العلم وتدل أيضا على انه ان أطلق الخدمة فهي محمولة على المتعارف
ولا يضرها الجهالة في الجملة لان الارضاع والرى لا يضبطان حق الضبط (تجوز على كل عمل
لم يمنع منه مانع شرعي) لاطلاق الأدلة الواردة في ذلك كحديث أبي سعيد قال سمى رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن استئجار الاجير حتى يمين له أجره أخرجه أحمد ورجال اسناذه
رجال الصحيح وأخرجه أيضا البيهقي وعبد الرزاق والحق في مسنده وأبو داود في المراسيل
والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ بعضهم من استأجر أجيرا فليس له أجره ولاطلاق
حديث أبي هريرة عند البخاري وأحمد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول
الله عز وجل ثلاثة أنا خفيهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته رجل أعطى بي ثم غدر
ورجل باع حرا أو كل غنمه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره وقد استأجر النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دليلا عند هجرته الى المدينة كافي البخاري وغيره ونبت من
حديث أبي هريرة عند البخاري قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما بعث الله نبيا
الارى الغنم فقال أصحابه وأنت قال نعم كنت أربعاها على قراريط لاهل مكة وأخرج أحمد
وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث سويد بن قيس قال جلبت أنا وغرمة العبدى بزمان
هجر فأتينا به مكة فباعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يمتني فساومنا سراويل فبعناه
ونم رجل يز بالاجر فقال له زن وأرجع وفيه انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يذكره وأجره

بل اعطاه ما يعتاده في مثل ذلك وقد كان الحصابة رضى الله تعالى عنهم يجرؤون انفسهم
 في عصره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويعملون الاعمال المختلفة حتى ان عالياً أجر نفسه من
 امرأة على ان ينزع لها كل ذنوب بقرة فتزج ستة عشر ذنوباً حتى تجلت بداهة فعدت له ست
 عشرة بقرة فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأخبره فأكل معه منها أخرجه أحد من
 حديث علي بن ابي حمزة وأخرجه أيضاً ابن ماجه وصححه ابن السكن وأخرجه البيهقي وابن
 ماجه من حديث ابن عباس أن عالياً أجر نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرة وأما المانع
 الشرعى فهو مثل الصور التي سبقت ذكرها (وتكون الاجرة معلومة عند الاستئجار) الحديث
 أبي سعيد المتقدم (فان لم تكن) أجرته (كذلك) أى معلومة (استحق الاجر مقدار عمله عند
 أهل ذلك العمل) الحديث سويد بن قيس السابق ولكون ذلك هو الاقرب الى العدل وأما
 أجره القسام فأقول القسام أجبر كما اثر الاجر المستحق أجرته عن عمل له فان كانت مسماة
 لم يستحق سواها وان كانت غير مسماة كانت له أجره مثله على حسب العمل ولكنه لا يجعل
 له من الاجرة ما يجعل لمن يزاوِل الاعمال الوضيعة لان مرجع صناعة القسمة الى العلم وهو
 أشرف صناعة ديناً ودنياً ولا يجعل له ما يجعل للقسامين في هذا العصر من الاجرة التي تكاد
 تبلغ الى مقدار نصيب بعض المقتسمين فان ذلك من الظلم البهت بل يسلط به مسلطاً كواسماً
 وتكون الاجرة على مقدار الانصاء فيكون على كل واحد من الشريكين بمقدار نصيبه وأما
 ما يروى عن بعض أهل العلم ان أجره القسام تكون نصف عشر التركة أو ربع عشرها فجائزة
 لا ترجع الى دليل بل اعانة لظلمة القسامين على أكل أموال الناس بالباطل والقصد تفاحش
 كثير من الحكام ونزاههم في هذا الامر وصنعوا صنيع من لا يشقى تبعه في الدنيا والاخرة
 نسأل الله السلامة مع أن من كان منهم يأخذ مقرراً من بيت المال لا يستحق على القسمة شيئاً
 من الاجرة لانه قد صار متفرق المذافع فكأنه لا يأخذ أجره على قضائه كذلك لا يأخذ أجره
 على القسمة لان السك من مصالح المسلمين التي أخذت نصيباً من بيت المال في مقابلة القيام بها
 بحسب طاقته (وقد ورد النهى عن كسب الحجام ومهر البقي وحلوان الكاهن) الحديث أبى
 هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن كسب الحجام ومهر البقي وعن الكلب
 أخرجه أحمد ورجال الصحيح وأخرجه أيضاً الطبراني في الاوسط ومثله من حديث رافع بن
 خديج عند أحمد وأبى داود والنسائي والترمذى وصححه وهو أيضاً في صحيح مسلم وفي الصحيحين
 وغيرهما عن أبي مسعود البدرى قال نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن غن الكلب
 ومهر البقي وحلوان الكاهن (وعسب الفعل) وقد تقدم الكلام على غن الكلب وعلى عسب
 الفعل في البيع والمراد بمهر البقي ما تأخذه الزانية على الزنا والمراد بحلوان الكاهن عطية
 الكاهن لاجل كهنته والحلوان بضم الحاء المهملة مصدر حلوته اذا عطيته وقد استدل
 بما تقدم بعض أهل الحديث فقال انه يحرم كسب الحجام وقد ورد في معنى ما تقدم أحاديث
 وفي بعضها التصريح بأنه خبيث وأنه مهت وذبح الجهور الى انه حلال لحديث أنس في
 الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم احتجم حجمة أبوطيبة واعطاه صاعين
 من طعام وكلهم مواليه فنفقوا عنه وفي سماع أيضاً من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم احتجهم وأعطى الجاهل أجره ولو كان محتالاً يعطيه والاولى الجمع بين الاحاديث بأن كتب الجاهل مكره وغير حرام ارشاد الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى معالي الامور وبأن يذنب ذلك حديث مهيصة بن مسعود عند اجد وأبي داود والترمذي وابن ماجه باستاد رجاله ثم قال انه كان له غلام حجام فزجره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كسبه فقال له الا اطعمه ايتاماً الى قال لا قال أفلا أقصد قربة قال لا فرخص له ان يعاقبه ناضحه فلو كان حراماً بجهة الميرخص له ان يعاقبه ناضحه ويستفاد منه ان اعطاه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجاهل لا يستلزم ان يأكله اهل حق تنعارض الاحاديث فقد يكون مكره وهالهـم ويكون وصفه بالسحت وان ثبت مباغلة في التغير وقديح يمكن الجمع بأن المنع عن مثل ما منع منه مهيصة والاذن بمثل ما أذن له ورخص له فيه (وأبر المؤذن) لحديث عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعثمان بن أبي العاص واتخذ مؤذناً لا يأخذ علي أذنه أجزاً في لفظ لا يتخذ مؤذناً يأخذ علي أذنه أجزاً والحديث في الصحيح (وقفي الطبعان) لحديث أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قفي الطبعان أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده هشام أبو كليب قيل لا يعرف وقد أورد ابن حبان في الثقات ووثقه مغلطاي وقفي الطبعان هو ان يطحن الطعام بمجرمته وقيل المنهى عنه طعن الصبرة لا يعلم قدرها جيز منها (ويجوز الاستنجاء على تلاوة القرآن) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان قرأ من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مرواجه فيم يدبغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل المساء فقال هل فيكم من راق فان في المساء رجلاً يدبغ أو سليم فاطلق رجل منهم فقرا بأفاحة الكتاب على شاه فجاء بالشاه الى أصحابه ففكر هو اذ ذلك وقالوا أخفت على كتاب الله أجزاً حتى قدموا المدينة فقالوا يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجزاً فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أحق ما أخذتم عليه أجزاً كتاب الله وفي لفظ من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أصبتم قسماً واضربوا الى معكم سبها وضعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والحديث في الصحيحين بأنماط وفي حديث خارجة بن الصلت عن عمه في رقة المجنون بأفاحة الكتاب ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال خذها فلعمرى مرأ كل برقية باطل فقدأ كات برقية حتى أخرجه اجد وأبو داود والنسائي (لا على تعليم) لحديث أبي بن كعب قال علمت رجلاً القرآن فأهدى لي قوساً فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان أخذتها أخذت قوساً من نار فردتها أخرجه ابن ماجه والبيهقي وقد اعل بالانقطاع وتعقب وأعل أيضاً بجهاه بعض رواته وتعقب وله شاهد عند الطبراني من حديث الطويل بن عمرو الدوسي قال أقرأني أبي بن كعب القرآن فأهديت لي قوساً فخذ الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد تقدم ما قاله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم تلقاه من جهنم وعلى هذا يحمل حديث عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجتروا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به أخرجه اجد برجال الصحيح وأخرجه أيضاً البيهقي وله شاهد وحديث عمران بن حصين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقرؤ القرآن واسألوا الله به فان من بعدكم

قوله ما يقرؤون القرآن يسألون الناس به أخرجه احمد والترمذي وحسنه وفي الباب أحاديث
 ووجه المنع من أخذ الاجرة على تعليمه ان ذلك من تبليغ الاسكاف الشرعية وهو واجب وقد
 ذهب الى ذلك احمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة قال عطاء الخضر والزهرى وابن
 عبد الله بن شقيق هذا وقد مال المتن في حاشية الشافعي الى ان الجمع مقدم على الترجيح قال
 لان حديث أحمى ما أخذتم عليه اجرا القرآن عام يصدق على التعليم وأخذ الاجرة على الملاوة
 لمن طلب من القارئ ذلك وأخذ الاجرة على الرقبة وأخذ ما يدفع الى القارئ من العطاء لاجل
 كونه قارئاً ونحو ذلك فيخص من هذا العموم تعليم المكلف ويبقى ما عداه داخلاً تحت
 العموم وبعض أقرد العام فيه أدلة خاصة تدل على جوازها كإدخال العام على ذلك من تلك الأفراد
 أخذت الاجرة على الرقبة وتعليم المرأة في مقابلة مهرها فكذلك ينبغي تحريم الكلام في المقام
 والمصير الى الترجيح من ضيق العطن ولا سيما لاندخل فيه ما نحن بصدده كإعزامه المصنف
 والمقبلي وبهذا تعلم ان ما ساقه في أدلة القائلين بجواز أخذ الاجرة على التعليم من حديث
 الرقبة لادلاله فيه على المطلوب (و) يجوز (أن يكرى العيز من مملوكة بآجر معلومة) ما ورد
 من إكراه الاراذل في عصره صلى الله تعالى عليه وآله لم يثبت حديث رافع بن خديج في الصحيحين
 قال كذا كذا انصار حلقا فكأن كرى الارض على ان لنا هذه ولهم هذه فربما أخرجت هذه
 ولم تفرض هذه ففما نحن في ذلك فاما ما بالورق فلم يثبتنا وفي لفظ لم وغيره فاما شئ معلوم مضمون فلا
 بأس به وسائر الأعيان لها حكم الارض وفي شرح السنة ذهب عامة أهل العلم الى جواز إكراه
 الارض بالدرهم والدينار وغيرهما من صنوف الاموال سواء كان مما ثبتت الارض ولا تثبت
 اذا كان مملوفاً بالدينار وبالوصف كما يجوز اجارة غيره الارض من العبيد والذواب وغيرها
 وجعلته ارباباً ما جاز يسهل جازاً ان يجعل اجرة قال محمد لا بأس بكرة الارض بالذهب والورق
 وبالخط كذا معلوماً وضرباً معلوماً ما لم يشترط ذلك ما يخرج منها فان اشترط ما يخرج منها
 كلامه لوماً لا خيرة فيه وهو قول أبي حنيفة والامة من فقهاءنا (ومن ذلك الارض لا يشترط
 ما يخرج منها) لان احاديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط
 ما يخرج من غرأ وزرع وان كانت ثالثة في الصحيحين وغيرهما فهي منقوذة بمثل حديث رافع
 المتقدم وما ورد في معناه وفي المسئلة مذاهب متنوعة وأدلة مختلفة واجتهادات مضطربة
 قد أودعها المتن في شرح المتن وفي رسالته مستقلة وذكرتها في مسك الختام ومن أصرح
 احاديث النهي حديث جابر عند مسلم وغيره قال كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم فنصب من القصري ٢ ومن كذا ومن كذا فقال انبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم من كانت له ارض فلان زرعها أو لغيرها أو لغيرها أو لغيرها وفي حديثه عن أبي قحافة
 انهم اهتم ان يكرهوا بذلك وقالوا كرو بالذهب والنضة أخرجه احمد وأبو داود والشافعي ورجال
 ثقات وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة بن مسعود حديث جابر وفي الحجة البالغة اختلف الرواة
 في حديث رافع اختلافًا فاحشاً وكان وجود التابعين يتعاملون بالزراعة وبدل على الجواز
 حديث معاملة أهل خيبر واحاديث النهي عنها محمولة على الاجارة على المذانيات وأقطة
 معينة وهو قول رافع أو على التنزيه والارشاد وهو قول ابن عباس أو على معاملة خاصة

٢ قوله القصري قال النووي
 في شرح مسلم هو شاف
 مكسورة ثم ممدمة حملة
 ساكنة ثم راء مكسورة ثم
 ياء مشددة على وزن القبطي
 هكذا ضبطناه وكذا ضبطه
 الجمهور وهو المشهور قال
 القاضي هكذا رواه عن
 أكثرهم وعن الطبري يفتح
 الفاء والراء مقصور وعن
 ابن الخزاز في ضم الفاء
 مقصور قال والاصواب
 الاول وهو ما نقل من الجب
 في السبل بعد الدباس اه

بذلك الوقت من جهة كفرة مناقضتهم في هذه المعاملة حينئذ وهو قول زيد رضي الله تعالى عنه والله تعالى أعلم والمزارعة أن يكون الأرض والبذور لأحدوا العمل والبقرة من الآخر والمخابرة أن يكون الأرض لأحدوا والبذور والبقرة والعمل من الآخر ونوع آخر يـ ~~كون~~ العمل من أحدهما والباقي من الآخر انتهى (ومن أفسعما استؤجر عليه أو تلق ما استأجره من) مثل حديث علي اليديما أخذت حتى تؤديه أخرجه أحدوا يؤدوا ابن ماجه والقمرمذي والحاكم ومصححه وهو من حديث الحسن عن حمزة وفي سماعة منه كلام مشهور والمراد ان علي اليدي ضهان ما أخذت حتى تؤديه وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن وقد أخرجه النسائي مسندا ومنه طعاو يؤيده حديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال قال حدثني بعض الوند الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يطيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فأعنت فهو ضامن أخرجه أبو داود فالمتطيب أغاضن لكونه أقدم على يدن المريض غير عالم بما عليه به أهل هذه الصناعة فكان ضامنا ~~وهو~~ كذا من استؤجر على عمل عين فاقدم على العمل فيها غير عالم بالصناعة وأفسد هالتعاطيه نحن وهكذا من استأجر دابة ليركب عليها الى مكان فسار بها سيرا غير معتاد فهلكت أو تركت علفها هانت فانه ضامن

• (باب الاحياء والافطاع) •

(من سبق الى احياء أرض لم يسبق اليها غيره فهو أحق بها وتكون ملكا له) لحديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيأ أرضا ميتة فهي له أخرجه أحمد والنسائي والقمرمذي وابن حبان ومصححه القمرمذي وفي الفظ من أحاط حاطعا على أرض فهي له أخرجه أحمد وأبو داود وأخرج أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي ومصححه ابن الجارود ومن حديث الحسن عن حمزة مرة فوعان أحاط حاطعا على أرض فهي له وأخرج أحمد وأبو داود والقمرمذي وحسنه والنسائي من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أحيأ أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عرأرض الميت لأحد فهو أحق بها وأخرج أبو داود من حديث اسمر بن مضر عن قال أئيت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبأيعته فقال من سبق الى مال يرسق اليه مسلم فهو له فخرج الثامن يتعادون يتقاطون أي يجعلون في الأرض خطوطا علامة لما سبقوا اليه ومصححه الضياء في المختارة في شرح السنة من احيأوا تالم يجر عليه ملك أحد في الاسلام يملكه وان لم ياذن السلطان وبه قال الشافعي وذهب بعضهم الى انه يحتاج الى اذن السلطان وهو قول ابي حنيفة وثالثه صاحباه وقوله ليس لعرق ظالم حق هو أن يقتصب أرض الغير فيفرض فيها أو يزرع فلا حقه له ويقطع فراسه وزرعه وفي المنهاج ولوسبق رجل الى موضع من رباط مسبل الى بوقف أو فقيه الى مدرسة أو صوفي الى خانقاه لم يزرع منه ولم يسطل حقه بغير جهه اشرا حاجة ونحوه انتهى في الحجة البالغة الأرض كله بمنزلة مسجد أو رباط جعل وقتنا على ابناء السبيل وهم شركاء فيه فيقدم

الاسبق فالاسبق ومعنى المثلث في حق الآدمي كونه أحق بالاستفاد من غيره انتهى (ويجوز
للإمام أن يقطع من في أقطاعه مصلحة شيئا من الأرض الميتة أو المعادن أو المياه) لما في
الحديث من حديث أسماء بنت أبي بكر من أنها كانت تنقل النوى من أرض الزبير إلى أقطعه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن عمر أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أقطع الزبير حفره وأجرى القرم حتى قام ثم رى بسوطه فقال
أقطعوه حيث بلغ السوط وفي أسناده عبد الله بن عمر بن حفص وفيه مقال خفيف وأقطع النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهل بن حجر أرضا بضمير موت كما أخرجه الترمذي وأبو داود وابن
حبان والبيهقي والطبراني والمذري بإسناد حسن وصححه الترمذي وأخرج أحمد من حديث
عروة بن الزبير أن عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعمر
ابن الخطاب أرض كذا وكذا وأخرج البخاري وغيره من حديث أنس قال دعا النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الأنصار ليقطع لهم البصرين فقالوا يا رسول الله ان فعلت فاكذب
لا خواتم من قريش يمشي على ذلك عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال انكم
ستلقون بعدى اثره فاصبروا حتى تلقوني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس
قال أقطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلال بن الحارث المزني معادن القبلية جليسا
وغوريا وأخرجه أيضا من حديث عمرو بن عوف المزني وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي
وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي من حديث أبي بصير بن جهم أنه وفد إلى النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم استنطقه الملح فقطع له فلما انولى قال رجل من المجلس أتدري ما أقطعته
انما أقطعته المال العد قال فأنزع منه وفي الباب غير ذلك قال في المنهاج المعدن الظاهر وهو
ما يخرج بالإعلاج لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بصخر ولا أقطاع والمعدن الباطن
وهو ما لا يخرج بالإعلاج كذهب ونفضة وحديد فخص بالاعلاج بالخرو والاعمال في الاظهر قال
المحلي والثاني يملك بذلك وللسلطان أقطاعه على الملك وكذا على عدمه في الاظهر ولا يقطع
الاقدرا يتأق في العمل عليه قال في الحجة البالغة ولا شك ان المعدن الظاهر الذي لا يحتاج
إلى كثير عمل أقطاعه لواحد من المسلمين اضرارهم وتضييق عليهم انتهى

(كتاب الشرك)

(الساكن شركا في الماء والنار والكلأ) لحديث أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المسلمون شركا في ثلاثة
في الماء والكلأ والنار أخرجه أحمد وأبو داود وقد رواه أبو نعيم في الحصاية في ترجمة أبي
خراش وليزيد كراجل وقد سئل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال ابن حجر رجا له ثقات وقد أخرج الحديث ابن ماجه عن ابن عباس وفي أسناده
عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السكن وأخرج ابن ماجه أيضا من حديث أبي
هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنار والكلأ قال ابن حجر
أسناده صحيح وأخرج الخطيب من حديث عمر بن الخطاب في الباب وزاد الملح وفيه عبد الحكيم
ابن عيسى توروا الطبراني بإسناد حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر أنه عده طريقتي أخرى

وأخرجه أبو داود من حديث يهيسة عن أبيها وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة أنها قالت
يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحصل منه شيء قال الملح والماء والنار واستاده ضعيف وأخرجه
الطبراني عن أنس بلطف خصلتان لا يحصل منهما الماء النار وأخرجه العقيلي في الضعفاء من
حديث عبد الله بن سرجس وأحاديث الباب تنتهض بجمعها وقد خصص الحديث بما وقع
من الإجماع على أن الماء المحررق في الجرار مك قال في الحجة بنا كذا استحباب المرواساة في هذه فيما
كان يملو كما وليس بمملوك أمره ظاهر انتهى (وإذا نشأوا المستحقون للماء كان الاحق به
الاعلى فالاعلى يحسكه الى الكعبين ثم يرسله الى من تحته) لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن
جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزور أن يحسك حتى يبلغ الكعبين
ثم يرسل الاعلى على الامثل أخرجه أبو داود وابن ماجه قال ابن حجر في الفتح واستاده حسن
وأخرجه الحاكم في المستدرك من حديث عائشة وصحبه الحاكم وأعله الدارقطني بالوقف
وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث نعلبة بن مالك وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه من
حديث أبي حاتم القرظي عن أبيه عن جده وأخرج ابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث
عبادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في شرب النخل من السبل ان الاعلى يشرب
قبل الاسفل ويترك الماء الى الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي
الحوائط أو ينفى الماء وأحاديث الباب صالحة للاحتجاج بها قال في المنهاج والمياه المباحة من
الارادية والعيون والسيول والامطار يستوى الناس فيها فان أراد الناس سقى أرضهم منها
فضاقت سقى الاعلى فالاعلى وجب كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين وقال محمد بن ساذناخذلانه
كان كذلك العلم بينهم ولكل قوم ما أصطلحوه واسلموا عليه من عيونهم وسيولهم وانما هم
وشربهم (ولا يجوز منع فصل الماء ليعتبه الكلال) لحديث ابي هريرة في الصحيحين وغيرهما
عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء للفقراء الكلال وفي لفظ مسلم
لا يبيع فضل الماء لبيعاء الكلال وفي لفظ البخاري لا تمنعوا فضل الماء للفقراء الكلال وفي
الباب أحاديث وفي لفظ لا حذو ولا يمنع فضل ماء بعد ان يستغنى عنه وهو ان يغلب رجل على
عين او واد فلا يدع احدا يسقى منه ماشية الا بالاجرة انه يقضى الى يبيع الكلال المباح يعني يصير
المري من ذلك بازاء مال وهذا باطل لان الماء الكلال مباحان وتدل بحرم بيع الماء الفاضل
عن حاجته لمن اراد الشرب او سقى الدواب واماماه البقر فلا يمنع من اراد شربه او سقى بهائمه
كافي الموطأ من حديث عمر بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا يمنع نفع يراى فضل ماؤها قلت وعليه اهل العلم في المنهاج وحافر برعوات لا يرتفان اولى
بماؤها حتى يرتحل والمضورة اى في ارض موات للثقل او في ملك يتملك ماها في الاصح وسواء
ملكه ام لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزوع ويجب ماشية قال الهلي في المحفورة لا يرتفاق
وقبل ارتفاله ليس لمنع ما فضل عنه عن محتاج اليه للشرب اذا استسقى بدونه نفسه ولا يمنع
ماشية وله منع غيره لسقى الزرع قال محمد بن ساذناخذلانه بما رجى كآله بترقليس له ان يمنع
الناس منها ان يستقوا منها بشفاههم أما زرعهم ونخلهم فله ان يمنع ذلك وهو قول ابي حنيفة
والعامة من فقهاءنا (وللا مام ان يحصى بعض المواضع لمرعى دواب المسلمين في وقت الحاجة)

لحديث ابن عمر عند أحدوا بن حبان أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى النقيب الفضل
 خيل المسلمين وأخرج أحد وأودود وألحاكم من حديث الصعب بن جثامة وزاد لاهى الله
 ورسوله وهذه الزيادة فى صحيح البخارى وقيل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حى النقيب
 وان عمر حى مرف والريذة قلت وعليه الشافعى فى المنهاج والظاهر ان الامام أن يعصى بقعة
 موان لم يحنم بزيعة صدقة وضالة وضعيف من البعثة ولا يعصى لغير ذلك انتهى لان الحى
 نصيب على الناس وظلم عليهم واضرار لهم (ويجوز الاشتراك فى الثقة ودواعى اعتبارات ويقسم
 الربح على ما تراضوا عليه) لحديث السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم كنت شريكى فى الجاهلية فكنت خير شريك لاتدارى ولا تارى فى أخرجه أودود
 وابن ماجه والنسائى وألحاكم ومعه فى اقتضائى داود وابن ماجه ان السائب الخزومى كان
 شريك النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم القمع فقال مرحبا بياخى وشريكى
 لاتدارى ولا تارى وله طرق غيره منه وأخرج البخارى عن ابى المنهال ان زيد بن ارقم والبراء
 ابن عازب كانا شريكين فاشترى افضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فامرهما ان ما كانا يدايدن فخذوه وما كانا نسيئة فردوه وأخرج أودود والنسائى وابن
 ماجه عن ابن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فى ما نصيب يوم بدر قال فجاء سعد باسبر بن
 ولم أجدنى أنا وعمار بشئ وفيه انقطاع وأخرج أحمد وأودود عن روى بن ثابت قال ان كان
 احدا فى زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لباخذ نضو اخيه على ان له النصف مما
 يغم ولنا النصف وان كان احدا بطيرة النعل والريش واللاتر القدح وأخرجه الدارقطى
 والبيهقى (وتجوز المضاربة) وهو فى لغة أهل المدينة القراض والضرب بمعنى السفر والمضاربة
 المعاملة على السفر وايضا الضرب بمعنى الشركة والمضاربة المعاملة على الشركة اتفق أهل
 العلم على جواز المضاربة ولا تجوز الاعلى الدراهم والدنانير وهو ان يعطى ثلثا منها للرجل
 ليعمل ويتجر فيحصل من الربح يكون بينهما مناصفة او اثلا على ما يتشارطان (ما لم تشقل
 على ما لا يحمل) لما روى عن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة
 بضرب ليه ان لا يجعل مالى فى كبد رطبة ولا يحمل فى بحر ولا يتزل به بطن مسيل فان فعلت
 شيئا من ذلك فقد ضمت مالى وقد قيل انه لم يصح فى المضاربة شئ عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم وانما فعلها الصحابة منهم حكيم المذکور ومنهم على كبار واهب الرزاق ومنهم
 ابن مسعود وكبار واه الشافعى ومنهم العباس وكبار واه البيهقى ومنهم جابر وكبار واه البيهقى ايضا
 ومنهم أبو موسى وابن عمر وكبار واهى الموطا والشافعى والدارقطى ومنهم عمر وكبار واه الشافعى
 ومنهم عثمان وكبار واه البيهقى وقد روى فى ذلك من المرفوع ما أخرجه ابن ماجه من حديث
 صهيب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث فيمن البركة البيع الى أجل
 والمقارضة واخلاط الربا بشعر البيت لا للبيع ولكن فى اسناد مجهول اذ أقول قد صرح
 جماعة من الحفاظ بان لم يثبت فى هذا الباب أعنى المضاربة شئ مرفوع الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بل جيع ما فيه آثار عن الصحابة وقد وقع اجماع من بعدهم على جواز هذه المعاملة
 كما حكى ذلك غير واحد وصرح الحفاظ ابن حجر بانها مكنت ثابتة فى عصر النبوة قال

والذي يقطع به انها كانت ثابتة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بها واقراها ولولا ذلك لما جازت البتة انتهى ولا يخفى ان عدم الجواز الذي ذكره على فرض عدم ثبوتها في أيام النبوة يقتضي على أن الأصل عدم جواز كل معاملة لم يثبت فيها دليل وهو غير مسلم بل الأصل الجواز ما لم تكن على وجه يستلزم ما لا يصلح شرعا وعندى أن المضاربة داخل تحت قول الله وأحل الله البيع وتحت قوله تعالى تجارة عن تراض بل كل ما دل على جواز البيع وعلى جواز الاجارة وعلى جواز الوكالة دل عليها ويبان ذلك ان المالك لتتقصد اذا دفعه الى آخره ووكله بالشراء به بتقصد ما رآه ووكله ايضا يبيعه وجعل له أجرة على تولي البيع وتولي الشراء وهي ما سماه من الربح بجواز البيع والشراء داخل تحت أدلة البيع والشراء وجواز التوكيل بهما داخل تحت أدلة الوكالة وجواز جعل جزم من الربح للوكيل داخل تحت أدلة الاجارة فعرفت بهذا ان القراض غير خال من دليل يدل عليه العموم بل الذي لم يثبت هو الدليل الذي يدل عليه بخصوصه فلا رجة لما قاله الحافظ ابن حجر انه لو لم تثبت هذه المعاملة بخصوصها في عصر النبوة لما جازت البتة واعلم أن هذه الاسامي التي وقعت في كتب الفروع لا أنواع من الشركة كالمقاوضة والعنان والوجوه والابدان لم تكن أسماء شرعية ولا لغوية بل اصطلاحات حادثة متجددة ولا مانع للرجلين ان يتخطا عليهما ويتجزأ كما هو معنى المقاوضة المصطلح عليهما لان للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محروما بموارد الشريعة بتصريره وانما الشأن في اشتراط استواء المالين وكونهما نقدا واشتراط العقد فهذا لم يرد ما يدل على اعتباره بل مجرد التراضي بجمع المالين والاتجار بهما كاف وكذا لا مانع من أن يشترك الرجلان في شرائي بحيث يكون لكل واحد منهما نصيب منه بقدر نصيبه من الثمن كما هو معنى شركة العنان اصطلاحا وقد كانت هذه الشركة ثابتة في أيام النبوة ودخل فيها جماعة من العصابة فكانوا يشتركون في شرائي من الاشياء ويدفع كل واحد منهم نصيبا من قيمته ويتولى الشراء احدهما أو كلاهما وما اشتراط العقد والخط فلم يرد ما يدل على اعتباره وكذلك لا بأس ان يوكل احد الرجلين الاخر أن يستدين له مالا أو يقصر فيه ويشتركا في الربح كما هو معنى شركة الوجوه اصطلاحا وليكن لوجه ما ذكره من الشروط وكذلك لا بأس بان يوكل احد الرجلين الاخر أن يعمل عنه عملا استؤجر عليه كما هو معنى شركة الابدان اصطلاحا ولا معنى لاشتراط شروط في ذلك والحاصل ان جميع هذه الأنواع يكتفي في الدخول فيها بمجرد التراضي لان ما كان منها من التصرف في الملك فغناطه التراضي ولا يقتصر اعتبار غيره وما كان منها من باب الوكالة أو الاجارة فيكتفي فيه بما يكتفي فيها في هذه الأنواع التي نوعوها والشروط التي اشتراطوها وأي دليل عقل أو نقل الجاهل الى ذلك فان الامر أبسر من هذا التحويل والتحويل لان حاصل ما يستفاد من شركة المقاوضة والعنان والوجوه انه يجوز للرجل ان يشترك هو وآخر في شرائي ويبيعه ويكون الربح بينهما على مقدار نصيب كل واحد منهما من الثمن وهذا شئ واحد واضح المعنى يفهمه العالم فضلا عن العالم ويقتضي بجوازه المقصر فضلا عن الكامل وهو أعم من أن يستوى ما دفعه كل واحد منهما من الثمن أو يختلف وأعم من أن يكون المدفوع نقدا أو عرضا وأعم من أن يكون

ما أقبله جميع مال كل واحد منهم أو بعضه وأعم من أن يكون المتولى للبيع والشراء
أحدهما أو كل واحد منهما أو هب انهم جعلوا الكل قسم من هذه الأقسام التي هي في الأصل
شيء واحد إما يخصه فلا مشاحة في الاصطلاحات لكن ما معنى اعتبارهم تلك العبارات
وتكلفتهم تلك الشروط وتأويل المسافة على طالب العلم واتعابه بتدوين الملاحظات فحسبه
وأنت لو سألت حراثاً أو قالا عن جواز الاشتغال في شراء الشيء وفي ربحه لم يضع عليه أن
يقول نعم ولو قلت له لا يجوز العناء أو الوجوه والأيدان لحلف في فهم معاني هذه الألفاظ بل
قد شاهدنا كثيراً من المتعبرين في علم الفروع يلتبس عليه كثير من تفاصيل هذه الأنواع
ويتألم أن أراد تعيين بعضها من بعض اللهم إلا أن يكون قريب عهد به يحفظ مختصر من
مختصرات الفقه فربما يسئل عليه ما يمتد به إلى ذلك وأيسر المجتهدين وسع دائرة الأراء
العاطلة عن الدليل وقبل كل ما ينف عليه من قال وقيل فإن ذلك هو أدب أساء التقليد بل
المجتهد من قور الصواب وبطل الباطل وخس في كل مسألة عن وجوه الدلائل ولم يجعل بينه
وبين الصديق بالحق مخافة من يخالفه ممن يعظم في صدور والمقصرين فالحق لا يعرف بالرجل
ولهذا المفسد سلكا في هذه الأبحاث مسائل لا يعرف قدرها إلا من صغى فهمه عن التعصبات
وأخلص ذهنه عن الاعتقادات المألوفة والله المستعان (وإذا تشاور الشراكا في عرض
الطريق كان سبعة أذرع) حديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع وأخرج معناه عبد الله
ابن أحمد في المستند والطبراني من حديث عباد بن الصامت وأخرجه أيضاً عبد الرزاق من
حديث ابن عباس وأخرجه أيضاً ابن عيسى من حديث أنس (ولا يمنع جاريه أن يفرز خشبه
في جداره) حديث أبي هريرة في العيصين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا يمنع جاريه أن يفرز خشبه في جداره وروى نحوه أحمد وابن ماجه والبيهقي عن جماعة من
الصحابة (ولا ضرر ولا ضرار بين الشراكا) حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار للرجل أن يضع خشبه في حائط جاره وإذا اختلفتم في الطريق
فاجعلوه سبعة أذرع أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن
كثير ما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث
ابن عباس وأبي عبد الله وروى وهو حديث مشهور وانتهى بحديث ابن عباس هو لفظ كور
في الباب وحديث عباد أخرجه أيضاً البيهقي وحديث أبي عبد الله أخرجه ابن ماجه
والدارقطني والحاكم والبيهقي وقد رواه من حديث ثعلبة بن مالك القرظي الطبراني في
الكبير وأبو نعيم (ومن ضار شريكه كان للامام عقوبة بقلع شجره أو بيع داره) حديث حمزة
ابن جندب أنه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الأنصار قال ومع الرجل أهله قال
وكان مرة يدخل إلى نخله فيثأني به الرجل ويشق عليه فطلب إليه أن يناقذه فأبى فأتى النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فطلب إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أن يبعه فأبى فطلب إليه أن يناقذه فأبى قال فبهمني ولك كذا كذا أمر أرغبه فيه فأبى
فقال أنت ضار فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للأنصاري اذهب فاقطع

نقله وهو من رواية جعفر بن محمد عن أبيه عن سمرة ولم يسمع منه وقد روى الحب الطبري في أحاديث الأحكام عن واسع بن حبان قال كان لابي ليابة عذق في حائط رجل فكلمه ثم ذكر نحوه سمرة

• (كتاب الرهن) •

(يجوز رهن ما يملكه الرهن في دين عليه) الرهن جائز بالإنشاع وقد انطق به الكتاب العزيز وتقييده بالسفر خرج مخروج الغالب كما ذهب اليه الجمهور وقال بجاهدوا الضمك والظاهر لا يشترط الاق السفر وقد رهن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم درعاه عند يهودي بالمدينة وأخذ منه شعير الاله كما أخرجه البخاري وغيره من حديث أنس وهو في الصحيحين من حديث عائشة وأخرجه أحمد والترمذي والشافعي وابن ماجه من حديث ابن عباس وصححه الترمذي وصاحب الاقتراح وفي ذلك دليل على مشروعية الرهن في الحاضر كما قال الجمهور (والظاهر ركب والدين يشرب بنفقة المهر) لما أخرجه البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه كان يقول الظهير ركب بنفقته اذا كان مروهنا وابن المدي يشرب بنفقته اذا كان مروهنا وعلى الذي ركب ويشرب النفقة وللحديث الفاظ والمروان المرتن ينفع بالرهن وينفق عليه وقد ذهب الى ذلك أحمد وإسحاق والبيهقي والحنبل وغيرهم قال ابن القيم وأخذوا وغيره من أئمة الحديث بهذه الفتوى وهو المذهب وقال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجمهور والعلماء لا ينفع المرتن من الرهن بشئ بل الفوائد للرهن والمؤمن عليه قالوا والحديث ورد على خلاف القياس ويجب أن هذا القياس فاسد الاعتبار مبنى على شذوذه لا يصح الاحتجاج به لما ورد من النبي عن أن تحلب مائسة الرجل بغير إذنه كما في البخاري وغيره لأن العام لا يرد به الخاص بل يبيح عليه وقال ابن القيم في اعلام الموقعين وهذا الحكم من أحسن الأحكام وأعدلها ولا يصلح للرهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر فإن الرهن قد يغيب ويتعذر على المرتن مطالبته بالنفقة التي تحتفظ الرهن ويشق عليه أو يتعذر رفعه الى الحاكم وأثبت الرهن وأثبت غيبة الرهن وأثبت أن قدر النفقة عليه قدر حليه وركوبه وطلبه منه الحكم به بذلك في هذا من العسر والحرج والمنفعة ما ينشأ في المشقة السمعة فتشريع الشارع الحكم القيم بمصالح العباد والممرتن أن يشرب لبن الرهن ويركب ظهره وعليه نفقته وهذا محض القياس ولم تأت به السنة الصحيحة انتهى ثم أحال في مخرج هذا القياس الى ما لا يسهه هذا القرطاس (ولا يفتقر الرهن بماله) حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يفتقر الرهن من صاحبه الذي رهنته له نفقة وعليه غرمه أخرجه الشافعي والدارقطني والحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وحسن الدارقطني إسناده وقال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام أن رجاله ثقات الآن المحفوظ عذر أبي داود وغيره إسناده وأخرجه ابن ماجه من طريق أخرى والرفع زيادة وقد خرجت من مخرج مقبول والمراد بالغلق هنا استخفاف المرتن له حيث لم يفكه الرهن في الوقت المشروط وروى عبد الرزاق عن معمر بن رثيمة أنه قال ان هلك غلق الرهن بما قال الرجل ان لم آتكم بما لك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه انه قال ان هلك

لم يذهب - ق هذا انما هلك من ربح لرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روى ان المرتهن في الجاهلية كان يتكلم الرهن اذا لم يؤد الرهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب باطله الشارع والغنم والغرم هنا هو اعم مما تقدم من أن الظهور بكسب بقعة المرهون والقبض يشرب قال في العنجة البالغة ومبنى الرهن على الاستيثاق وهو بالقبض فلذلك اشترط فيه ولا اختلاف عندي بين حديث لا يطلق الرهن وحديث الظهور **ب** كسب الخ لان الاول هو الوظيفة لكن اذا امتنع الرهن من النفقة عليه وخيف الهلاك واحياه المرتهن فعند ذلك يتنفع به بقدر ما يراه الناس عدلا انتهى قلت وعليه أهل العلم قال محمد وبهذا أخذوا قدس سره قوله لا يطلق الرهن ان الرجل كان يرهن الرهن أي المرهون عند الرجل فيقول ان جئت بمالك الى كذا وكذا او انا ظن الرهن لمالك قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يطلق الرهن ولا يكون للمرتن بماله وكذلك تقول وهو قول أبي حنيفة وكذلك فسر مالك بن أنس وفي شرح السنة معناه لا يستغلق بحيث لا يعود الى الرهن بل متى أدى الحق المرهون به افتتق وعاد الى الرهن وروى الشافعي هذا الحديث مع زيادة ولقظه لا يفتق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه قال الشافعي غنمه زيادته وغرمه هلاكه كوقبه دليل على انه اذا هلك في يد المرتن يكون من ضمان الرهن ولا يسقط به لا كشي من حق المرتن وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة قيمته ان كانت قدرا الحق يسقط به لا كالحق وان كانت أقل من الحق يسقط بقدره وان كان أكثر الحق يسقط الحق وعند الشافعي دوام القبض ليس بشرط في الرهن فيستعمل الدابة المروونة بالنهار وترد الى المرتن بالليل ولا يسافر عليها ولم يجزئه أبو حنيفة أقول الحق ان الرهن اذا تلف في يد المرتن بدون جناية ولا تقصير يده فهو غير مضمون عليه وان كان بجناية أو تقصير يده ضمنه للجناية عليه أو التقصير لا لكونه مستحقا حبه فان الحبس للرهن بمجرد ليس بسبب الضمان والمداونك الشرعية واضحة المنار

• كتاب الوديعة والعارية •

أقول العارية من مكارم الأخلاق ومحاسن الطاعات وأفضل الصلوات لانها اباحة المال للمحتاج ملكه لمن له اليه حاجة ولا ريب ان هذا الفعل داخل تحت نصوص الكتاب والسنة فان فحوا من التعريب في ذلك ما لا يحيط به الحصر ومن جملة ذلك قوله تعالى وما من نوعا من البر والتقوى وقوله ويمنعون المساعون والحاصل ان العارية في لسان العرب والشرع هي اباحة المنافع بالعرض فها وجد فيه هذا المعنى فكان من العارية وما لا فلا (تجب على الوديع والمستعير ادية الامانة الى من اتقده ولا يخون من ثأنه) لقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى أهلها وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادا الامانة الى من اتقنت ولا تخن من خالك آخر جه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه من حديث أبي هريرة وفي اسناده طلق بن عثام عن شريك وقد استشهد به الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أبو برب بن سويد وهو يختلف فيه وقد تقدم في كتاب الطبراني وآخر جه ابن الجوزي في العلل المشاهية من حديث أبي بن كعب وفي اسناده من لا يعرف وآخر جه أيضا الدارقطني عنه وآخر جه البيهقي والطبراني عن أبي امامة بسند ضعيف وآخر جه الدارقطني

والطبراني والبيهقي وأبو نعيم من حديث أنس وأخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي عن رجل من
 الصحابة وفي استناده مجهول غير الصحابي (ولا ضمان عليه اذا نالت) الذين المستعارة أو
 المستودعة (بدون ضمانه وخباته) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن أخرجه الدارقطني وفي استناده ضعف وقد
 وقع الاجماع على أن الوديع لا يضمن الاجنابية منه على العيين لما أخرجه الدارقطني في
 الحديث السابق من طريق أخرى بل فقط ليس على المستعير غير المغفل ضمان ولا المستودع غير
 المغفل ضمان والمغل هو الخائن والجاني خائن وأما المستعير فقد ذهب الى أنه لا يضمن الاجنابية
 أو ضمانه الخفية والمالكية وحكي في القمع عن الجمهور أن المستعير يضمن اذا نالت في يده
 الا اذا كان التلف على الوجه المأذون فيه وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه
 والطحاكم رحمهم عن حديث الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال على
 اليد ما أخذت حتى تؤديه وفي مصابح الحسن عن سمرة مقال مشهور وأخرج أحمد وأبو داود
 والقسائي والطحاكم من حديث صفوان بن أمية ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعار
 منه يوم حنين درعا فقال أنصبا يا محمد قال بل عارية مضمونة قال الماتن في حاشية الشفاء
 وجميع هذه الاسباب ادخلت تحت قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى
 تؤدى ان كان المراد على اليد ضمان ما أخذت ولكن الظاهر أن المراد على اليد حفظ
 ما أخذت حتى تؤديه وذلك انما يكون في الباقي وليس فيه دليل على ضمان التالف (ولا يجوز
 منع الماعون كالدلو والقدر) لحديث ابن مسعود قال كأنه الماعون على عهد رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عارية الدلو والقدر أخرجه أبو داود وحسنه المنذرى وروى
 عن ابن مسعود وابن عباس انهما سرقا دلو فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الماعون انه متاع البيت الذي
 يتعاطاه الناس بينهم من النأس والدلو والحبل والقدر وما أشبه ذلك وعن عائشة الماعون
 الماء والنار والمخ وقيل الماعون الزكاة (واما راق الفعل وحلب المواشي ان يحتاج ذلك
 والحمل عليها في سبيل الله) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال ما من صاحب بيل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى حقها الا أقعد لها يوم القيامة بقاع
 نرقطره ذات الظلف بظلفها وتقطعها ذات القرن بقرنهما قلنا يا رسول الله وما حقها قال
 اطراق ظلفها وإعارة دلوها ومضتها وحلبها على الماعول عليها في سبيل الله والمراد باطراق
 ظلفها عاريته من يحتاج أن يطرقه على ماشيته والمراد بمضتها أن يعطى المحتاج لينة تقع بجلعها ثم
 يردها وأما الحل عليها في سبيل الله فاذا طاب ذلهم لا ماشية لهم من صاحب المواشي التي فيها
 زياده على حاجته

(كتاب الغصب)

بأنهم لغاصب) لأنه أكل مال غيره بالباطل أو استولى عليه عدوا وقد قال الله تعالى ولا
 تأكلوا أموالكم يتكم بالباطل وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم
 الا بطيبه من نفسه أخرجه الدارقطني من طرق عن أنس مرفوعا وفي أسانيدنا ضعف
 وأخرجه أحمد والدارقطني من حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه وفي استناده على بن زيد بن

جدعان وهو متكلم عليه وأخرجه الحماكم من حديث ابن عباس وأخرجه الدارقطني عنه
من طريق أخرى وأخرجه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهما من حديث أبي حميد
الساعدي وقد أخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه من حديث السائب بن يزيد عن
أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاد ولا
لاعبا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه وحديث انما أموالكم ودماؤكم عليكم
حرام هو ثابت في الصحيحين وغيرهما وهو مجمع على تحريم الغصب عند كافة المسلمين وجمع على
وجوب رد المصوب إذا كان باقيا وعلى تسليم عوضه إن كان ناقضا (ويجب عليه رد ما أخذ
ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه) كما تقدم دليله (وليس لعرق ظالم حق ومن زرع
في أرض قوم بغير إذنهم فليس لهم الزرع شيء ومن غرس في أرض غيره سارقه) لحديث
رافع بن خديج ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من زرع في أرض قوم بغير إذنهم
فليس لهم الزرع شيء وله نفقته أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والبيهقي
والطبراني وابن أبي شيبة والطيالسي وأبو يعلى وحسنه البخاري وأخرج أبو داود والدارقطني
من حديث عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي
له وليس لعرق ظالم حق قال ولقد أخذ جبرئيل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا الحديث ان رجلين اختصما الى
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحدهما غنلا في أرض الآخر فقضى لصاحب
الأرض بأرضه وأمر صاحب الغنل أن يخرج غنله منها قال فلقد رأيت ما وانما التضرب
أصولها بالقوس وانما الغنل عثم وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وحسنه والنسائي
وأخرجه البخاري تعليقا من حديث سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق أقول الحق الحقين بالقبول ان
الزرع مالك الأرض وعليه الغاصب ما أنفق عليه على الزرع كما ثبت ذلك عند أهل السنن
واقطعه في رواية انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى بى حارثه فرأى زراعا في أرض ظهيرة قال
ما أحسن زرع ظهيرة قيل ليس اظهير قال أليست أرض ظهيرة قالوا بلى ولكنه زرع فلان قال
فخذوا زرعكم وردوا عليه النفقة الحديث (ولا يحل الاستفاح بالمفصوب) لما تقدم من الأدلة
القاضية بأنه لا يحل مال الغير لاعتنا بالاستفاحا وقد ورد في غصب الأرض التي لا ثمرة
لغصنها الا الاستفاح بها بالزرع ونحوه أحاديث منها عن عائشة في الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ظلم شيئا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين
وفيها أيضا من حديث أبي سعيد خدرى وفي البخاري وغيره من حديث ابن عمر نحوه أيضا
وفي مسلم من حديث أبي هريرة نحوه أيضا (ومن أتلفه فعليه مثله أو قيمته) لحديث عائشة أنها
لما كسرت اناء صفة الذي أهدت فيه للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم تقال لها اناء كانه
وطعام قطعاهم أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وحسنه الحافظ في الفتح وأخرج البهري
 وغيره من حديث أنس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان عند بعض نسائه
 فأرسلت إحدى امهات المؤمنين مع خادم لها بقصة فيها طعام فضربت يدها فاكسرت
 القصة فقصها وجعل فلان الطعام وقال كلوا ودفع القصة العيصة للرسول وحبس

المكسورة ولقد الترمذي قال أهدت بهض أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اليه طعاما في قصعة فضربت عائشة القصعة يدها فألقت ما فيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا ما بقاء وقد استدل بذلك من قال ان القبي يضمن بمنله ولا يضمن بالقبي الا عند عدم المثل وهو الشافعي والكوفيون وقال مالك ان القبي يضمن بقمته مطلقا قبل لاختلاف في أن المثل يضمن بمنله ولكنه قد ورد في حديث المصراة الثابت في الصحيح ردها وصاعا من تمر والابن منلى والبحث مستوفى في مواطنه

• (كتاب العتق) •

الترغيب في العتق قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الاحاديث الصحيحة كحديث أبي هريرة في الصبي وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل عضومته عضوا من النار حتى فرجه بفرجه وأخرج الترمذي رحمه الله من حديث أبي امامة وغيره من الصحابة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاه من النار يجزى كل عضومته عضومته وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يجزى كل عضومته حاء عضومته وفي لفظ أيما امرأة مسلمة أعتقت امرأ مسلمة كانت فكاه من النار يجزى كل عضومته أعضائها عضوا من أعضائها واستناد صحيح وفي الباب أحاديث (أفضل الرقاب أنفسها) لما في الصحيحين من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله أي الاعمال أفضل قال الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت أي الرقاب أفضل قال أنفسها عند أهلها وأكثرها غنما (ويجوز العتق بشرط الخدمة ونحوها) لحديث سيفينة بن عبد الرحمن قال أعتقتني أم سلمة وشرطت علي أن أخدم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما عاش أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وقال لا بأس باستناده وأخرجه الحاكم وفي استناده سعيد بن جهمان أبو حفص الاسدي وقد وثقه ابن معين وغيره وقال أبو حاتم لا يحتج بحديثه ووجه الخطبة من هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحنى عليه مثل ذلك وقد قبل ان تطبق العتق بشرط الخدمة يصح إجماعا (ومن ملئ رحمه عتق عليه) لحديث مرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وابن ماجه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ملئ ذارحم محرم فهو حر ولفظ أحمد فهو عتق وهو من رواية الحسن عن مرة وفي جماعته مقال مشهور وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأخرج النسائي والترمذي والحاكم من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ملئ ذارحم محرم فهو حر وهو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سيفين غير ضمرة وقال الترمذي لم يأت بابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث لكنه قد وثقه يحيى ابن معين وغيره وحديثه في الصحيحين وقد صحح حديثه هذا ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وأخرج أبو داود والنسائي عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث مرة وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه أقول الحاصل ان جميع الاخبار الواردة في عتق ذى الرحم لا تخلو عن مقال ولكنها تنتمض مجموعها للاستدلال ولا يعارضها حديث أبي هريرة الا في عدمه ولم وقد

ذهب الى أن من ملك ذارحم محرم عتق عليه أكرأهل العـ لم من العصابة والتابعين واليه
ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد وقال الشافعي وجماعة من أهل العلم أنه يعتق عليه الأولاد
والأبناء والأمهات ولا يعتق عليه غيره من قرابته وزاد مالك الأخيرة ولا ينفى ما ذكرناه
حديث أبي هريرة عنده لم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم لا يجزى
ولعن والده إلا أن يجده مملوكا يبتـه فيه فبعثته لأن يتناع العتق تأكيدا لا ينفى وقوعه
بالمالك وزاد في حاشية الشفاء لأن الاعتاق ههنا وإن كان ظاهرا في الانشاء بهـ الشراف فهو
لا يـ تلزم أن الشرافية لا يكون سببا انتهى وقد عتق بمـ حديث أبي هريرة الظاهرية
فقالوا لا يعتق أحد على أحد (ومن مثل مملوك فله عليه أن يعتقه) لحديث ابن عمر عنده لم
وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أظلم مملوكا أو ضربه
فكفارة أن يعتقه وفي مسلم أيضا عن سويد بن مقرن قال كتابني مقرن على عهد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ليس لنا إلا خدمة واحدة فظلمها أحدنا فبلغ ذلك النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقال اعتقوها وفي رواية إذا استغنوا عنهم فليخلوا سبيلها وفي مسلم
أيضا من حديث أبي مسعود البصري قال كنت أضرب غلاما بالأسر فطمعت صوته من
خلفي إلى أن قال فإذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إن الله أقدر منك على
هذا الخلام وفيه قلت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لولم تفعل للفتحت النار ولمسك
النار (والأعتقه الامام وأما لكم) حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في المألوكة
الذي جيب سده هذا كبره قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على بالرجل فلم يقد عليه
فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذهب فانت حر أخرجه أبو داود وابن ماجه
وقد أخرجه أحمد وفي أسناده الجراح بن ارطاة وهو ثقة ولكنه مهمل وسبقه رجال أحد
ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وقد سكت في البصر عن علي والشافعية والحنفية أنه لا يعتق
العبد بمجرد المثلثة بل يؤمر السيد بالعتق فأنزلهما لكم وقال مالك والليث وداود
والأوزاعي بل يعتق بمجردهما قال النووي في شرح مسلم أنه أجمع العلماء على أن ذلك العتق
ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفارة وإزالة آثم الظلم وذكر من أدلتهم أذنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بأن يستخدموها كما تقدم ودعوى الإجماع غير صحيحة وأذنه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بالاستخدام لا يدل على عدم الوجوب بل الأمر قد دل على الوجوب
والآذن بالاستخدام يدل على كونه وجوبا متراجعا إلى وقت الاستغناء عنها انتهى (ومن أعتق
شركا في عبـ ضمن لشركائه نصيبهم بعد التقويم والاعتق نصيبه فقط واسمى العبد)
حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أعتق
شركا في عبـ وكان له مال يطلع غن العبد قوم عليه العبد فدية عدل فأعطى شركاءه حصصهم
وعتق عليه العبد والافقد عتق عليه ما عتق زاد الدارقطني وورق ماني وأخرج أحمد
والشافعي وابن ماجه من حديث أبي الملق عن أبيه أن رجلا من قومه أعتق شخصا ممن
مملوك فرفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجعل خلاصه عليه في ماله وقال ليس
له شريك وفي الصحيحين أيضا من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

انه قال من أعتق شقيصا من مملوك فقبله خلاصه في ماله فان لم يكن له مال قوم المملوك قيدا
 عدل ثم استسعى في نصيب الذي لم يعتق غير مشقوق عليه ولا تناق في بين هذا وبين حديث ابن
 عمر بل الجمع ممكن وهو ان من أعتق شركا له في عبد ولا مال له لم يعتق الا نصيبه ويترك نصيب
 شركه مملوكا فان اختار العبد أن يستسعى لما بقي استسعى والا كان بعضه حرا وبعضه عبدا
 وأخرج أحمد من حديث اسمعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال كان لهم غلام يقال له طهمان
 أو ذكوان فاعتق جده نصفه فجاء العبد الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم يعتق في عتقك وترق في رقتك قال فكان يخدم سيده حتى مات ورجاله
 ثقات وأخرج الطبراني قال في المسوي قلت عليه الشافعي أن من أعتق نصيبه من عبد
 مشترك بينه وبين غيره وهو موسر بقية نصيب الشريك يعتق عليه ويكون ولاؤه كله للمعتق
 وان كان معسرا اعتق نصيبه ونصيب الشريك رقيق لا يكلف اعتاقه ولا يستسعى العبد
 في فككه قوله فأعطى شركاه حصصهم يحتمل معنيين أحدهما انه لا يعتق نصيب الشريك
 بنفس اللفظ ما لم يود اليه قيمته وقال به الشافعي في القديم وثانيهما انه يعتق كله عليه بنفس
 الاعتاق ولا يتوقف على أداء القيمة وذلك لان إعطاء القيمة والعتق حكمان من أعتق شركا له في
 عبد يردان عليه جميعا وقال به الشافعي في الجديد وقال أبو حنيفة ان كان المعتق موسرا
 فالذي لم يعتق بالخير ان شاء أعتق نصيبه وان شاء استسعى العبد في قيمة نصيبه فاذا أدى عتق
 فكان الولاء بينهما وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه ثم يشركه بعد ما ضمن رجع على العبد
 استسعاه فاذا أدى عتق وولاؤه كله وقال أصحابه لا يعتق نصيب الشريك بنفس
 الاعتاق بل يستسعى العبد فاذا أدى قيمة النصف الاخر عتق كله والولاء بينهما وما أخذ
 قولهم حديث أبي هريرة مرفوعا من أعتق شقيصا في عبد عتق كله ان كان له مال والا يستع
 غير مشقوق عليه رواه الشبان قوله غير مشقوق عليه أي لا يستغنى عليه في الثمن وتاويل
 هذا الحديث على قول الشافعي ان معنى يستسعى يستخدم سيده الذي لم يعتق ان كان
 معسرا ومعنى غير مشقوق عليه انه لا يحمل من الخدمة فوق ما يزره انما يطالبه بقدر ماله
 فيه من الرق ثم (ولا يصح شرط الولاء لغير من أعتق) لحديث عائشة في العيصين وغيرهما
 انهما جاتا اليها بريرة تستعنيهما في كتابتهما لم تكن قضت من كتابتهما شيئا فقالت لهما عائشة
 ارجعي الى أهلك فان أحبوا أن أفضي عنك كتابتك ويكون ولاؤك في فعات فذكرت بريرة
 ذلك لاهلها فأبوا وقالوا ان شأيت أن تحتسب عليك فاتفعل ويكون لنا ولاؤك فذكرت ذلك
 لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أيتها ناعني فاعما الولاء ان أعتق ثم قام فقار مابل أناس يشترون شرط اليت في كتاب
 الله تعالى من اشترط شرط اليت في كتاب الله فليس له وان شرطه مرة شرط الله أحق وأوفق
 ولحديث طرق وأنفاظ قال ابن القيم رحمه الله قال شيخنا الحديث على ظاهره ولم يأمرها
 الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأشراط الولاء مع هذا الشرط ولا بأحدهما ولكن
 عقوبة اشترطه اذا أبي أن يبيع جارية للعق الا بالشرط ما يخالف حكم الله تعالى وشرعه
 فأمرها أن تدخل تحت شرطهم الباطل لينظروا حكم الله ورسوله في أن الشرط الباطل

لاتغير شرعه وان من شرط ما يخالف دينه لم يجبر أبوي له بشرطه ولا يطل من البيع به وان
عرف فساد الشرط وشرطه الفاء اشتراطه ولم يغير والله تعالى أعلم قلت وعليه أهل العلم ان
من اعتق عبدا ثبت له عليه الولاء وبرثه به ولا يثبت الولاء بالخطف والمولاة وبأن يسلم رجل على
يدى رجل لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أضاف الولاء الى المعتق بالآل والملازم
فأوجب ذلك قطعه عن غيره كما يقال الدارل يذفيه ايجاب المثل فيها لا بد وقطعها عن غيره
وعليه الشافعي وقال أبو حنيفة يثبت الولاء بعقد المولاة (ويجوز التدبير فيعتق بموت
مالكه وإذا احتاج المالك لبارئيه) حديث جابر في الصحين وغيرهما ان رجلا اعتق
غلاما له من دبر فاحتاج فأخذته النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني
فاستراه نعم بن عبد الله بكذا وكذا فدفعه اليه وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر مرفوعا
ومرفوعا بلفظ المدبر من الثلث ورواه الدارقطني مرفوعا بلفظ المدبر لا يساع ولا يوجب وهو
حر من الثلث وفي اسناده عبيدة بن حسان وهو منكر الحديث وقد ذهب الى جواز بيع
المدبر للعاجلة الشافعي وأهل الحديث ونقله البيهقي في المعرفة عن أكثر الفقهاء وحكى النووي
عن الجمهور انه لا يجوز بيع المدبر مطلقا وبه قال أبو حنيفة ونعقبه الشافعي بما روى عن
جابر وقد قدم وأجيب باحتمال أن يكون تدبير مقيدا بشرط أو زمان ورد بأن اسم التدبير
إذا أطلق فيقهر من منه التدبير المطلق لا غير واقفوا على جواز وطء المدبرة من أجاز بيعه
قال يساع في الجنابة أقول قد دل الحديث على جواز البيع للعاجلة وليس فيه دلالة على عدم
جواز مع عدمها ولم يرد ما يدل على ذلك الا ما لا يحتج عنه قاله القائل بالخوارز واقف في موقف المنع
وعلى مدعى عدمه بيان المنافع فان قال المانع العتق قلنا النابز وأما الشرط بشرط لم يقع
فمنوع كونه مانعا (ويجوز مكانة المملوك على مال بؤديه) لقوله تعالى فكاتبوهم الا به
وقد كانوا يكتبون في الجاهلية فقرر ذلك الاسلام ولا أعرف خلافا في مشروعيتهما قلت
وعليه أبو حنيفة وقال الشافعي أظهرهما في النسخ في العبد بدلالة الكتاب الاكتساب مع
الامانة فأجب ان لا يتنفع من كتابته اذا كان هكذا (فيمر عند الوفاة مرابعتي منه بقدر
ما أدى دية الحر وما بقي دية العبد أخرجه أحد وأبو داود والنسائي والترمذي وأخرج أحمد
وأبو داود وشيخوه من حديث علي وقد ذهب الى هذا بعض أهل العلم وذهب آخرون الى أن
حكم المكاتب حكم العبد حتى يوفى مال الكتابة واستدلوا بحديث عمر وبن شبيب عن أبيه
عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أيماء عبد **ك**وتب بمائة أوقية فأداها
الاخضر أوقيات فهو ورقير ورواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وصححه وفي
لفظ لابي داود المكاتب عبد ما بقي عليه من مكانته درهم ولا يعارض هذا ما تقدم فالجمع
يمكن بعمل هذا على ما لا يمكن تبعضه من الاحكام وفي حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحد اكن مكاتب وكان عنده ما يؤدي فلتعصب منه أخرجه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه فثبت له هنا حكم الحر لان العبد يجوز له أن
ينظر الى مولاه لقوله تعالى أو ما ملك أيمانهن قال في المسوى المكاتب عبد ما بقي عليه

نبي وعليه أكثر أهل العلم ولا يرت من قرينه شيئا وإذا أصاب حد اضرب حد العبد (وإذا هجر
عن تسليم مال الكتابة عادي لرق) لكون المالك لم يمتقه إلا بعوض وإذا لم يحصل العوض لم
يحصل العتق وقد اشترت عائشة بركة بعد أن كانتهم أهلها كما تقدم (ومن استولد أمته
لم يخل له بيها) لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وطئ أمته
فولدت له فهي معتقة عن دبر منه أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والبيهقي وفي أسناده
الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس قال ذكرت
أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولداها وأخرجه أيضا
الدارقطني وفي أسناده الحسين بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم وأخرج الدارقطني والبيهقي
من حديث ابن عباس أيضا أم الولد حرة وان كان سقطوا أسناده ضعيف وأخرج البيهقي
من حديث ابن أبي عمير عن عبيد الله بن أبي جعفر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال لا م إبراهيم أعتق ولدا وهو مفضل وقال ابن حزم صحيح هذا سند رواه ثقات عن
ابن عباس وأخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى
عن بيع أسماوات الأولاد وقال لا يمن ولا يوهن ولا يورث يسقط بهما السيد مادام حيا
وإذا مات نهى حرة وقد أخرجه مالك في الموطأ والدارقطني أيضا من قول ابن عمر وأخرجه
البيهقي مرفوعا وموقوفا وهذه الأحاديث وإن كان في أسانيدهما تقدم فهي تنقض الاحتجاج
بها وقد أخذ منها الجاهل وروى ذهب من عداهم إلى الجواز وقد كثر الحديث جابر قال كنا جميع
سرايرنا أمهات أولادنا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأي بكر فلما كان
عمرنا نافعنا ثم بنا أخرجه أبو داود وابن ماجه والبيهقي وأخرجه أيضا أحمد وابن حبان والحاكم
وليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أطلع على ذلك والخلاف في المسئلة بين
العضاية فمن بعدهم معروف مشهور (وعتقت بونه) أي سدها الذي استولدها لقوله
في الحديث المتقدم فهي معتقة عن دبر منه أي في دبر حياته (أو تخيير) أي تخيير مستولدها
(أعتقها) لأن إيقاع العتق يوجب عتق من لم يوجد لعتقه سبب فمن قد وجد له سبب عتقه أولى
بذلك ولا سيما بصدد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها ولداها فإنه يدل على أنه قد وقع
العتق بالولادة ولكن بقي للسيد حق يوجب عليها بعض ما يجب على المملوءة حتى يموت فإذا
تخبر العتق فقد رضى بإسقاط ذلك الحق

* (كتاب الوقف) *

قال في الطبعة المبالغه وهو من التبرعات كان أهل الجاهلية لا يعرفونه فاستبطه النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لصالح لا يوفى في سائر الصدقات فإن الإنسان ربما انصرف في سبيل الله
مالا كثيرا ثم يرضى فيحتاج أولئك النفرات أن أخرى وتجيء أقوام آخرون من الفقراء
فيبقون محرومين فلا أحسن ولا أرفع للمامة من أن يكون نبي حبا للفقراء وابن السبيل
يصرف عليهم مضافه ويمنق أصله على مثل الوقف انتهى (من حبس ماله في سبيل الله صار
محبا) فقد ذهب إلى مشروعية الوقف ولزمه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين العلماء
والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الأرضين وجاء عن شريح أنه أنكره وقال

أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه إلا زفر وقد حكى الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال لو بلغ
أباحنيفة يعني الدليل لقالبه وقال القرطبي راد الوقف مخالف للجماع فلا يثبت اليه وما
يدل على صحته وزوجه حديث أبي هريرة عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة أشياء صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح
يدعوه وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر أن أبا رباح بن رزاح قال قال رسول الله
أصبحت أرضا بغيري لم أصب ما لاقط أنفسي منه فأنامر في فقال إن شئت حبست أصلها
وتصدقت بها فتصدق بها عمر على أن لا تباع ولا توهب ولا تورث في الفقراء وذوي القربى
والرقاب والضيوف وابن السبيل لا جناح على من وليا إن يأكل منها بالمعروف ويدعم غير
متمول وأخرج النسائي والترمذي وحسنه والبخاري تعليقا من حديث عثمان أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قدم المدينة وأيسر بها ما ليس به ما يستعذب غير يثروا فمما قال من
يشترى بثروته فيجعل فيها دلو مع دلاء المسلمين بغيره من ثمنها في الجنة فاشترى بها من صلب مالي
وفي الصحيحين أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أما خالدة فحسب أدراعه واعتده
في سبيل الله (وله أن يجعل غلاته لا يصرف شاء مما فيه قربة) أقوله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لعمر في الحديث السابق إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها فاطلا في الصدقة
يشعر بأن الوقف أن يتمد في بها كيف شاء فيما فيه قربة وقد فعل عمر ذلك فتصدق بها على
الفقراء وذوي القربى والرقاب والضيوف وابن السبيل كما تقدم والحاصل أن الوقف الذي
جاء به الشريعة ورغب فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفعله أصحابه هو الذي
يتقرب به إلى الله عز وجل حتى يكون عن الصدقة الجارية التي لا ينقطع عن فاعلها ثوابها
ولا يصح أن يكون مصرفه غير قربة لأن ذلك خلاف موضوع الوقف المشروع لكن القربة
توجد في كل ما ثبت فيه الشرع أجر القاعله كائنما كان من وقف مثلا على إطعام نوع
من أنواع الحيوانات المحترمة كان وقفه صحيحا لأنه قد ثبت في السنة الصحيحة أن في كل كبد
رطبة أجر أو مثل هذا الوقف على من يخرج القذار من المسجد أو يرفع ما يوذى المسلمين
في طريقهم كذا ذلك وقفها لصلوات والدلة الله تعالى على ثبوت الأجر للقاعل ذلك فقس على
هذا غيره مما هو مألوف في ثبوت الأجر للقاعله وما هو آكد منه في استحقاق الثواب
(وللمتولى عليه أن يأكل منه بالمعروف) لما تقدم في وقف عمر الذي قرره النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم (والواقف أن يجعل نفسه في وقفه كسائر المسلمين) لما تقدم في حديث عثمان
من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيجعل فيها دلو مع دلاء المسلمين (ومن وقف شيئا مضار
لوارثه كان وقفه باطلا) لأن ذلك مما لم يأذن به الله سبحانه بل لم يأذن الأعيان كان صدقة جارية
فتعز بها أصحاب الأعيان كان أمما جارية وعقبا مستقرا وقد نهي الله تعالى عن الضرر في كتابه
العزير عما هو مألوف من نهي عنه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عوما كحديث لا ضرر
ولا ضرر في الإسلام وقد تقدم وخصوصا كما في ضرر الجار وضرر الوصية ونحوهما
والحاصل أن الاوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل ومخالفة فرائض الله عز وجل
نهي باطل من أصلها لا لتعديها لغيره وذلك كمن يقف على ذكر أولاده دون نافعهم وما أشبه

ذلك فان هذا الميرد التقرب الى الله تعالى بل اراد الخصالفة لاحكام الله عز وجل والمعاندة لما شرعه لعباده وجعل هذا الوقت الطاقوق ذريعة الى ذلك المقصد الشيطاني فليكن هذا منكم على ذكر فاعلموا كثر وقوعه في هذه الازمنة وهكذا وقف من لا يحمله على الوقف الاحبة بقاء المال في ذريته وعدم خروجه عن أملا لهم فيه فقه على ذريته فان هذا انما اراد الخصالفة لحكم الله عز وجل وهو انتقال المالا بالمعراث وتقويض الوارث في معارته بتصرف نفسه كيف يشاء وليس امر غنى الورثة أو فقرهم الى هذا الوقف بل هو الى الله عز وجل وقد وجد القربة في مثل هذا الوقف على الذرية نادرا بسبب اختلاف الاختصاص فعلى الناظر ان يمعن النظر في الاسباب المتضمنة لذلك ومن هذا النادر ان يقف على من تمسك بالصلاح من ذريته أو اشتغل بطلب العلم فان هذا الوقف ربما يكون المقصود فيه خالصا لقربة متحققة والامال بالنسب ولكن تقويض الامر الى ما حكم الله به بين عباده وارتضاء لهم أولى وأحق (ومن وضع مالا في مسجد أو مشهد لا يتنفع به أحد جاز صرفه في أهل الحاجات ومصالح المسلمين ومن ذلك ما يوضع في الكعبة وفي مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم) لحديث عائشة في صحيح مسلم وغيره قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لولا ان قومك حديث بنوعه دجها عليه أو قال بكنر لا تنفقت كنز الكعبة في سبيل الله فهو هذا يدل على جواز اتفاق ما في الكعبة اذا زال المانع وهو حداثة عهد الناس بالكفر وقد زال ذلك واستقر امر الاسلام وثبت قدمه في أيام الصحابة فضلا عن زمان من بعدهم واذا كان هذا هو الحكم في الاموال التي في الكعبة فالاموال التي في غيرها من المساجد أولى بذلك بفعل الخياط فان وقف على مسجد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو على الكعبة أو على سائر المساجد شيئا يبقى فيما لا يتنفع به أحد فهو ليس بمقرب ولا واقف ولا متصدق بل كانه يدخل تحت قوله تعالى الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله الآية ولا يمرض هذا ما روى أحمد والبخاري عن أبي وائل قال جلست الى شعبة في هذا المسجد فقال جلس الى عمر في مجلسك هذا فقال لقد هممت ان لأدع فم اصفر اوليائه الا قسم ما بين المسلمين قلت ما أنت بفعل قال لم قلت لم يفعله صاحبك فقال هما المرأان يقتدي بهما لان هذا من عمر ومن شعبة بن عثمان بن طلحة اقتداء بما وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وقد بان حديث عائشة السبب الذي لاجله ترك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذلك أقول وفي حاشية الشفاء وأما أموال المساجد فان كانت كالأموال التي يقفها الواقفون عليها فيحصل من غلاتها ما يحتاج اليه من عمارة ونحوها وما يقوم به من محبة الصلاة والتلاوة وتطهير العلوم فلا شك ان هذا من أعظم القرب ولا يحل لمسلم ان يأخذ منه شيئا وان كان ذلك من الأمور التي لمجرد الزخرفة التي هي من علامات القيامة وللمباهاة والمكاثرة فهو من اضاعه المال بل من وضعه في معاصي الله فيكون أخذها وصرفه في مصالح المسلمين من باب القيلم واجبين أحدهما الهى عن التكرر والثاني توقي اضاعه المال الهى عن ما بالدليل الصحيح وأما موضع الحلي في الكعبة والدراهم والنفائير والجواهر النفيسة فلا يقبله ان يكون فاعله من الكاثرين الذين قال الله عز وجل فيهم يوم يحصى عليهم في نار جهنم فسكروا بها جباههم

وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون ولا ارى على من
أخذها البصر فيها في مصالح المؤمنين أو يدفعهم مافادهم بأسا ولم يرد ما يدل على المنع انتهى
وقد أوضح الماتن الكلام فيها في شرح المشتق فليراجع (والوقف على القبور لرفع سمكها
أو ترابها أو فعل ما يجلب على زائرها قسنة باطل) لان رفعها قد ورد انتهى عنه كما في حديث
على أنه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان لا يدع قبراً مشرفاً الا سواه ولا تخالوا الاطمه
وهو في مسلم وغيره وكذلك ترابها وأشد من ذلك ما يجلب القسنة على زائرها كوضع السنور
الفاقة والاحجار النقية ويحذر ذلك فان هذا مما يجب ان يعظم صاحب ذلك القبر في صدر
زائره من العوام فيعتقد فيه ما لا يجوز وهكذا اذا وقف للتعز عند القبور وشجوه بمافيه
مخالفة لما جاء عن الشارع أما اذا وقف على اطعام من يشاء الى ذلك القبر أو نحو ذلك فهذا هو
وقف على الوافد على القبر وما صنع الواقف بوقفه على الذير الا ما يعرضه للاثم فقد يكون
ذلك سبباً للاعتقادات القاسدة وبالجملة فالوقف على القبور مفسدة عظيمة ومنكر كبير
الا أن ينف على القبر مثلاً لاصلاح ما نهى عن من عمارته التي لا شراف فيها ولا رف ولا تزين
فقد يكون لهذا وجه صحت وان كان غير القبر أخرج الى ذلك كما قال الصديق رضي الله تعالى
عنه الخي أولى بالجديد من الاكفان أو كما قال

(كتاب الهدايا)

جمع هدية قال في الحجة البالغة انما يشترط بها اقامة اللفة فيما بين الناس ولا يتم هذا المقصود
الا بان يرد اليه مثله فان الهدية تحبب المهدي الى المهدي لمن غير عكس وايضا فان اليد
العليا خير من اليد السفلى وان أعطى الطول على من أخذ فان يحجز فليس شكره وليظهر نعمته
فان الشئ أولى اعتداد بنعمته واضمار لحيته وأنه يفعل في ابراث الخب ما قد فعل الهدية ومن
كنتم فقد خالف عليه ما أرادته وناقض مصلحة الائتلاف ومخاطب حقه ومن أظهر ما ليس
في الحقيقة فذلك كذب انتهى (بشرع قبولها ومكانة فاعداها) حديث أبي هريرة عن
البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع أو ذراع لاجبت
ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبيل وأخرج أحمد والترمذي وصححه نحوه من حديث انس
وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم الخزاعية قالت قلت يا رسول الله تكرهون اللطف قال
ما أفهم لو أهدى الى كراع لقبيلته وأخرج أحمد برجال الصحيح من حديث خالد بن عدي
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه معروف من غير اشراف
ولامته لم تقبله ولا يرد فاتها ورزق ساقه الله اليه وأخرج البخاري وغيره من حديث
عائشة قالت كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويشيب عليها والاحاديث
في قبول الهدية والمكانة عليها كثيرة وذلك معلوم منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ويجوز
بين المسلم والكافر) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يقبل هدايا الكفار ويهدي
لهم كما أخرجه أحمد والترمذي والبخاري من حديث علي قال أهدى كسرى لرسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فقبل منه وأهدى له قيسر فقبل منه وأهدت له الملوك فقبل منها وأخرج
أبو داود من حديث بلال انه أهدى الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عظيم فذوق

الصحيحين من حديث أنس أن أكيدر دومة أهدى لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 جبة سندس وأخرج أبو داود من حديثه أن ملك الروم أهدى إلى النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم مشقة سندس قلبسها وفيه أيضا من حديث علي أن أكيدر دومة الجندل أهدى
 إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثوب حريرا أعطاه عليا فقال شققه خرابين القواطع
 وأخرج البخاري من حديث أسماء بنت أبي بكر قالت أتتني أمي راعبة في عهد قريش وهي
 مشركة فآلت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصلها قال نعم قال ابن عيينة فأنزل الله
 فيه الآية **يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا أموالكم في الدين** وقد أخرج أحمد والطبراني من حديث
 أم سامة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لها أتتني قد أهديت إلى النجاشي حلة وأواق
 من مسك ولا أرى النجاشي الا قدماء ولا أرى هديتي الا مردودة فان ردتني فهي لك
 وفي اسناد مسلم بن خالد الزنجي وثقه يحيى بن معين وغيره وضعفه جماعة والاحاديث في قوله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لهدايا الكفار كثيرة جدا وأما ما أخرجه أحمد وأبو داود
 والترمذي وابن خزيمة وصححه من حديث عياض بن جاد أنه أهدى للنبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسأت قال لا قال أتتني قد هديت
 عن زيد المشركين وأخرج موسى بن عتبة في المغازي عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن
 عامر بن مالك أتى فقال له ملاعب الاسنة قدم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأهدى
 له فقال أتتني لأقبل هدية مشرك قال في القمح رجاله ثقات الا أنه مرسل قال الخطابي يشبه
 ان يكون هذا الحديث حذوفا وقيل انما رذلت الهم لقصد الاغاطة أو لئلا يجيل اليهم
 ولا يجوز ما قيل إلى المشركين وأما قوله لهدية من تقدم ذكره فهو لسكونهم قد صاروا من
 أهل الكتاب وقيل ان الردي حق من يريد به دينه التوذر والموالة والقبول في حق من يرجي
 بذلك نأيه ونالقه ويحتمل ان يكون انتهى لجزء الكراهة التي لا تنافي الجواز جمع بين
 الأدلة وزيد المشركين هو فتح الزاي وسكون الموحدة بعده الهمسلة قال في القمح هو
 الرذات انتهى (ويحرم الرجوع فيها) لكون الهدية هي هبة آتية وشرعا وقد ورد في ذلك
 حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العائد في هبة
 كالعائد يعودي في قبته وهو في مسلم أيضا وفي لفظ البخاري ليس لنا مثل السوء وأخرج أحمد
 وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وابن عباس رفعاه إلى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يجعل للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا والدا
 فما يعطى ولده وشغل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل الكتاب أكل حتى اذا شبع
 فانه يرجع في قبته وقد دل قوله لا يجعل على تحريم الرجوع من غير نظر إلى التقليل الذي وقع
 الخلاف فيه هل يدل على الكراهة أو التصرم وقد ذهب إلى التصرم جمهور العلماء الالهية
 والاولاد كذا قال في القمح (وتحجب التسوية بين الاولاد) لحديث جابر عند مسلم وغيره قال
 قالت امرأة أبي بكر الخليل ابني غلاما وأشهدني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأتى
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سألتني أن اتفضل ابنها غلاما فقال
 له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيتك قال لا قال فليس يصلم هذا وإني لأشهد

الاعلى حتى وفي لفظ لاحد من حديث النعمان بن بشير لا تشبهني على جوران لبنيك عليك
من الحق ان تعدل بينهم وفي الصحيحين من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال له كل وليك مثل هذا فقال لا فقال فارجمه وفي لفظ لم من حديثه اتقوا الله
واعدوا في اولادكم فرجع ابي في تلك الصدقة وكذا في البخاري ولكنه بلفظ العطية وأخرج
أحمد وأبو داود والنسائي من حديثه قال قاله لي الله تعالى عليه وآله وسلم اعدوا بين أبنائكم
اعدوا بين أبنائكم اعدوا بين أبنائكم وأخرج الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور من حديث
ابن عباس بلفظ: ووابن أولادكم في العطية ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء
وفي اسناده سعيد بن يوسف وفيه ضعف وقد حسن في الفتح اسناده وهذه الاحاديث تدل على
وجوب التسوية وان التفضيل باطل جور يجب على فاعله استرجاعه وبه قال طائفة من
والشورى وأحمد وداود وصق وبعض المالكية وذهب الجمهور الى أن التسوية مستحبة فقط
وأجابوا عن الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات اليه والحاصل ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قد أمر بالتسوية بين الاولاد وقد تولى الله سبحانه كيفية ذلك في حكم كتابه وسعى التفضيل
جوراً فمن زعم انه يجوز التفضيل لسبب من الاسباب كالبر ونحوه فعليه الدليل ولا يفتحه
الحجى بما هو أعم من هذا الحديث يقتضى للامر بالتسوية والمقام محقق للتطوير والبط
وقد جمع المتن ترجمه لله فيمرسالة مستقلة وذكر في شرح المتن ما أجاب به القائلون بعدم
وجوب التسوية وهي وجوه عشرة وأجاب عن كل واحد منها وأضحت المقام أيضاً في كتابي
دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع قال ابن القيم في حديث نعمان بن بشير المتقدم
هذا الحديث هو من تفاسير العدل الذي أمر الله به في كتابه وقامت به السموات والارض
وأثبت عليه الشريعة فهو أشد موافقة للقرآن من كل قياس على وجه الارض وهو محكم
الدلالة غاية الاحكام فرد بالتشابه من قوله كل أحد أحق باليمن ولده والله والناس أجمعين
فيكونه أحق به يقتضى جواز تصرف فيه كما يشاء وبقياس متشابه على اعطاء الاجاب ومن
المعلوم بالضرورة ان هذا التشابه من العموم والقياس لا يقاوم هذا المحكم المبين غاية
البيان انتهى وفي شرح السنة ذهب الشافعي وأبو حنيفة الى أن تفضيل بعض الاولاد على
بعض في التحمل مكروه ولو فعل نفذ وقد فضل أبو بكر عائشة بجسد اذ عشرين وسقاً فعملها
أيام دون سائر اولاده وفي الحديث دليل على ان الوالد اذا وهب لولده شيئاً جاز له الرجوع فيه
وكذلك الامهات والاجداد وأما غير الوالدين فلا رجوع لهم فيما وهبوا واملوا القول النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم العائني هبته كالعائني فبته وهو قول الشافعي وقال أبو
حنيفة لا رجوع له فيما وهب لولده (والرد غير مانع شرعي كبره) لما قدمنا في اول البحث
من الأدلة فان كان ثم مانع شرعي من قبول الهبة لم يحل قبولها وذلك كما هدايا لاهل الولايات
نوه لا ان يملوا مع المسمى فان ذلك رشوة وستأتي الأدلة الدالة على تحريمها وقد ورد
في هدايا الامر بما يفسد انما لا تحل وسأني الكلام على طرق حديث هدايا الامر في كتاب
القضاة لعلنا انما نقول في الرشوة انما في الحكم وفي شيء مما يجب قيام الامر به ومن ذلك
الهبة التي من يعلم المهدى القرآن وقد تقدم الدليل على ذلك في الاجازات وهكذا حلوان

الكاهن ومهر البقي ونحوهما ومن ذلك الهدية لمن يقضي للمهدي حاجة طلبة أي امامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من يشفع لخبه شفاعاً فاهدي له هدية عليها فقبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا أخرجه أبو داود بن طريق القاسم بن عبد الرحمن الاموي مولا هاشم الشامي وفيه مقال وبالجملة فتشكل مانع شرعي فام الدليل على مانعته من قبول الهدايا الحكم ما ذكرناه

• (كتاب الهبات) •

(ان كانت بغير عوض فلها حكم الهدية في جميع مسالف) لكون الهدية هبة لغة وشرعاً والفرق بينهما انما هو اصطلاح جيد فاذا كانت الهبة بغير عوض كانت المكافأة عليها مشروعة وتجوز للكافر ومنه ولا يحصل الرجوع فيها ويجب التسوية بين الاولاد ويكره الرد بغير مانع شرعي (وان كانت بعوض فهي بيع ولها حكمه) لان المعتبر في التبايع انما هو التراضي والتعاوض وهذا حاصل لان في الهبة بعوض اذا كان ذلك واقعاً عند التواهب وأما اذا كان في الموهوب لمكانة غير مراد لا الواهب عند الهبة فهي كالهبة وبالله تنطبق على الهبة بغير عوض الادلة المتقدمة في الهدية وتنطبق على الهبة بعوض الادلة المتقدمة في البيع وقد تقدمت فلا حاجة الى ايرادها هنا (والعمرى) بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصير عند الاكثر وهي مأخوذة من العمر وهو الحماة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول له امرتك اياها أي أجهمتك لك مدة عمره وجباتك تفعل لها عمرى لذلك (والرقي) بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لان كل واحد منهما يراقب الآخر حتى يموت لترجع اليه وكذا ورثته يقومون مقامه هذا أصلها لغة (توجبان المثل للعمرى والمرقب والعقبه من بعده لارجوع فيما) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال العمرى ميراث لاهلها أو قال جائزة وفيه ما من حديث جابر قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالعمرى لمن وهب له وفي لفظ لمسلم فمن أعر عمرى فهي للذي أعره حياً وميتاً وعقبه وفي نسخة لا جسد ومسلم وأبي داود انما العمرى التي أجازها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقول هي لك والعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانم اترجع الى صاحبها وليكن قد قبل ان ذلك من كلام أبي سلمة مدرج في حديث جابر فلا تقوم بهذه الرواية الحجة ولا تصلح لتقبيد الاحاديث المطلقة كالحديثين المتقدمين وحديث يزيد بن ثابت عند أبي داود وابن ماجه وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أعر عمرى فهي لعمره حياته ومماته لا ترقيوا من ارقب شأ فهو ميراث الميراث وأخرج أحمد والنسائي من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تعمرُوا ولا ترقيوا فمن أعر شياً أو أرقبه فهو له حياته ومماته ورجال اسنادهم ثقات وورد في محل النزاع ما أخرجه النسائي من حديث جابر لفظ ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالعمرى ان يهب الرجل للرجل وعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث ولعقبك فهي الى والى عقبى انهم لمن أعطاهوا وعقبه وهكذا ما أخرجه أحمد من حديث جابر ان رجلاً من الانصار أعطى أمه حديقة من ثوبل حياتها فماتت

لجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنفسهم بينهم ميراثا ورجالهم رجال الصبح وقد أخرجه أيضا أبو داود فهذا ما قبله فيريد انها تكون للوارث وان لم يذكر بل ذكر الموروث بل وان استثنى وقال ان حدث بك حديث فهي الى فان ذلك لا يقيد بل يكون للمعمور والمورث ولورثته من بعده وقد ذهب الى هذا جماعة من الشافعية وذهب الجمهور الى انه اذا قال هي للماءعت فاذا مت رجعت الى فهي غاربية مؤقتة ترجع الى المعمور عند موت المعمور وقسكو برواية جابر المتقدمة وقد قدمنا ما قبل فيها من الاراج ثم اعلم ان الهبة تصح بمجرد الايجاب ولا تقتصر الى قبول ولكنها تبطل بالرد ومن زعم انها لا تبطل بالقبول الاحتج الى الدليل ولا حاجة لمن اشترط القبض في الهبة ومن كان له صبر على الفاقة وله ذات ليدفلا بأمن بالتصدق بما كثر ماله أو كله ومن كان يتيه كنف للناس اذا احتاج لم يحل له ان يتصدق بجميع ماله ولا بأكثره وهذا هو وجه الجمع بين الاحاديث الدالة على ان مجاوزة الثلث غير مشروعة وبين الدالة التي دلت على مشروعية التصديق بزيادة على الثلث وأما رجوع الوالد في هبة الولد فيستدل على ذلك بما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي من حديث ابن عمر وابن عباس قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يحل للرجل ان يعطي العطية فيرجع فيها الا لو اذ في يده يعطي ولده ونظائر الحديث فحريم الرجوع في الهبة مطلقا الا ما تقدم تخصيصه الا ان يصح ما أخرجه الحاكم من حديث الحسن بن مرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن الجوزي وهما ضعيفان وقال الحافظ في اسناد الثاني ضعف فاذا انتفضا للاحتجاج كانا مخصصين لذى الرحم من العموم وكذلك اذا صح حديث أبي هريرة لذى رواده بن حزم مرفوعا بلفظ الواهب أحق بقبضته مالم يبق فيه أو أخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا عن وهب هبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها وقد ضعف حديث أبي هريرة ابن الجوزي وصححه الحاكم من قول عمر فان صح الحديث بثان أو أحدهما كانا مخصصين للهبة التي لم يبق عاها فيرجوز الرجوع فيها أو ما حديث الصحيبين بلفظ العائد في قبضته كالعائد يعود في قبضته وزاد البخاري ليس لنا مثل السوء وثبت بلفظ لا يحل كما في حديث ابن عمر وابن عباس والرواية التي فيها كالكب يعود في قبضته ليست الا المبالغة في الزجر ليس المراد بالحديث الاتمحل فعل الرجوع في الهبة بالكب العائد في قبضته وهذه صورة في غاية الشناعة والفتنة وليس المراد بيان ما يجوز للكاتب من الرجوع في قبضته وليس في الشرع ما يدل على ألفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالدليل والفرق بين الموقوف والاملاك وجعل كل واحد منهما ما يخصه بآبائهم ما تحت يد الثابت عليه انما هو مجرد اصطلاح من بعض أهل القروع واذا عرفت ذلك هان عليك الخطب ولم تنحج الى الاشتغال بما في ذلك من التفاريع والتفاهيل

• (كتاب الايمان) •

(الخائف انما يكون باسم) من أسماء (الله تعالى) وهو ظاهر (أو صفته) من صفات ذاته لخلقته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقلب القلوب كما في حديث ابن عمر في صحيح البخاري وغيره وقال

كان أكثر ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحلف لاومقلب القلوب وفي الصحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في زيد بن حارثة وإيم الله أن سكان خلقا لا مارة وهكذا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحلف بقوله والذي نفسي بيده وهو في الصحيح وحكي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن جبرئيل عليه السلام أنه قال وعزتكم لا يسعهم أحد الا دخلها في الجنة وهو في الصحيح أيضا والاحاديث في هذا كثيرة جدا (ويحرم بغير ذلك) أي بغير اسم الله تعالى وصفاته فإن أهل الجاهلية كانوا يعتقدون في أناس أن أسماءهم مباركة معظمة وكانوا يعتقدون أن الحلف بأسمائهم على الكذب يستوجب حرمان مالهم وأهلهم فلا يقدمون على ذلك ولذلك كانوا يستحلفون الخصوم بأسماء الشركاء يزعمهم فهو من ذلك كما في حديث ابن عمر عند مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمع عمرو وهو يحلف بآبائه فقال إن الله نهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت وفي لفظ ومن كان حالفا فلا يحلف إلا بالله وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف بغير الله فقد كفر وفي لفظ فقد أشرك وهو عندنا ممن هذا الوجه وفي لفظ للترمذي والحاكم فقد كفر وأشرك وفي الباب أحاديث قال في العجبة البالغة وقد فسره بعض المحققين على معنى التغليظ والتهديد ولا أقول بذلك وإنما المراد عندى العين المنصدة واليمين الغموس باسم بغير الله تعالى على اعتقاد ما ذكرنا وقال في المسوق قال الشافعي من حلف بغير الله فهو بمن مكروهة وأخذني أن يكون معصية فار قبل أليس قد أقسم الله ببعض مخلوقاته فقال والسموات والبروج والشمس وضحاها أليس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في حديث الأعرابي أفلم وأيمه أن صدق فالجواب يكون بوجهين أحدهما أن فيه أضرارا معناه ورب السموات ورب الشمس ورب آبائه ونحو ذلك حيثما وقع وثانيهما هو الأصح أن انتهى انما وقع عما كان على قصد التعظيم للمعروف باسمه كالحلف بالله يقصد به كره التعظيم دون ما كانت العرب تستعمله ثم كذب كلامها من غير ذلك التعظيم أقول الحلف باسم بغير الله تعالى على اعتقاد تعظيمه بحيث يكون الحنت مع ذكر اسمه موجبا عنه العقوبة في الدنيا والآخرة شرك وبغير هذا التعظيم مكروه لاجل المشابهة مثل ما ذكرنا من التفصيل في النهي عن القول بغير آباءه كذا وكذا انتهى وفي حديث الصحيحين وغيرهما باقظ من حلف باللات والعزى فليقبل لاله الا الله ولا ريب أن لائن أن الحلف بما هو عظيم عنده وله هذا أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لحلف أن يحلف بالله أو يصمت فمن حلف باللات والعزى كان معظما لهما ومن عظمهما كفر ومن كفر لم يرجع إلى الاسلام إلا بكلمة الاسلام وهي لاله الا الله (ومن حلف فقال إن شاء الله فقد استثنى ولا حنت عليه) حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حلف فقال إن شاء الله لم يحنث أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والنسائي وابن حبان وأفظ ابن ماجه فله ثبوت ولفظ النسائي فقد استثنى وأخرجه الحاكم وقد صححه ابن حبان

وأخرج أبو داود عن عكرمة بن الربيع عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال والله لا غزوة قريشا
ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم قال ان شاء الله ثم قال والله لا غزوة قريشا ثم
سكت ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزهم قال أبو داود انه قد أسند غير واحد عن ابن عباس وقد
رواه البيهقي موصولا ومرهلا وبزيد أحاديث الباب ما في الصحيحين ان سليمان بن داود
قال لاطوفن الابل على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
لو قال ان شاء الله لم يحنث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وادعى ابن العربي الاجماع على ذلك
فقال أجمع المسلمون على ان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متملا وفي الموطأ
عن ابن عمر قال قال الله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يحنث قال مالك احسن
ما سمعت في النسيان انها صاحبها لم يقطع كلامه وما كان من ذلك انه قاي يتبع بعضه بعضا قبل
ان يدسكت فاذا سكت وقطع كلامه فلا تله قلت وعلى هذا اهل العلم ان الاستثناء اذا كان
موصولا باليمين فلا حنث عليه اقول ثم اعلم ان اعتبار الاعراف في الايمان لا بد منه فان
الخالف عند حلفه من شيء او على شيء لا يخطر بباله غير العرف الذي غلب عليه في محاوراته
ولو فرض ان عرفه فيما حلف عليه مخالف لاسمه القوي أو الشرعي كان العرف مقدما أما
اذا كان من لا يعرف الشرع أو اللغة فظاهر وأما اذا كان من يعرفها فقد أثبت أيضا ان
خطو والمعنى العرفي أسبق من خطو وغيره بالبال إلا ان يقول اردت ذلك فانه يقبل منه ان
كان لا يتعلق بالمعنى العرفي حق الغير (ومن حلف على شيء فرائى غيره خيرا منه فليأت الذي هو
خير وليكفر من يمينه) لما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمرة قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا حلفت على عزمين فرائيت غيرهما خيرا منهما فأت
الذي هو خير وكفر من يمينك وفي لفظ فكفر من يمينك وأن الذي هو خير في الخطأ للناسي وأبي داود
فكفر من يمينك ثم أت الذي هو خير وأخرج مسلم وغيره من حديث عدي بن حاتم ومن حديث
أبي هريرة في الصحيحين من حديث أبي موسى لا أحلف على عزمين فرائيت غيرهما خيرا منها
الأنبت الذي هو خير وكفرت عن يميني وفي الباب أحاديث قلت قال الله تعالى واحفظوا
أيمانكم واختلوا في وجه الجمع منه وبين حديث أبي هريرة فقال أبو حنيفة قوله تعالى
مخصوص بما اذا كان الملووف عليه معصية اذ من المعلوم ان الله تعالى لا يأمر بمعصية فمن
حلف على معصية كترك الكلام مع أبيه حنث وكفر وقال الشافعي مخصوص بما اذا حلف
على معصية أو حلف على ترك مذنب أو فعل ~~مكروه~~ وقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة
لايمانكم ان تبروا أي ما نالكم عن البر قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فليكفر من يمينه
وليفعل الذي هو خير فقال أبو حنيفة لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث لعمدة فله قصد أداء
الكفارة كتوبه فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وقال الشافعي يجوز تقديمها على الحنث يكفر
بالصوم وعلى قياس هذا كل حق مالي يتعلق بشيئين يجوز تقديمه على الشيئين كالأداء
النصاب ولم يتم الحول (ومن أكره على الجمين فهي غير لازمة ولا يأن الحنث فيها) لكون فعل
المكروه كالأداء وقد دفع الله تعالى الخطاب به في التكلم بكلمة المكفر فقال تعالى الامن أكره
وقلبه مطمئن بالايمان والحديث يرفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهو

حديث فيه مثال طويل وتكليف الحالف بيمينه التي أكره عليها من تكليف ما لا يطاق وهو باطل بالأدلة العقابية والنقلية (واليمين الغموس هي التي يعلم الحالف كذبها) لحديث ابن عمر قال جاء عرابي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكفار فذكر الحديث وفيه اليمين الغموس ونبيه قلت وما اليمين الغموس قال التي يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب أخرجه البخاري قال مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة فأنير ثم يبيعه بذلك أو يحلف بضرب غلامه ثم لا يضربه وهو هذا فهداه الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللغو كفارة وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه آثم ويحلف على الكذب وهو يعلم أن يرضى به أحد أو لمعتذره إلى معتذره أو لم يقطع به ما لا ينفذ أعظم من أن يكون فيه كذارة قلت الغموس هي الخلف على ما يعلم بطلانه لا على ما يظن صدقه فإنه خارج عن الأقسام الثلاثة والخلف على الظن لا يجوز لأن الله سبحانه قد نهى عن اتباع الظن والعمل به نهيا عاما محصيا ما هو ليس الخلف منه لو من زعم أنه يجوز الحلف على الظن فهو مطاب بدليل صالح تنصيص ذلك ولأنه لم صدق اسم الاعتقاد على الظن بل هو أخص منه ولو سلم دخوله تحتها بالمعنى العام فلا نسلم أن الاعتقاد الذي يكون مطابقا صدقه فذلك العام ولو سلمنا أنه العام فلا نسلم أن كل صدق هذا المعنى يجوز الحلف عليه بل الذي يجوز الحلف عليه هو نوع من أنواع الصدق خاص وهو ما كان معلوما لا ما كان مظنونا ومن زعم غير هذا فعليه الدليل (ولما أخذنا باللغو) لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عاهدتم على الأيمان وفي البخاري عن عائشة أنها قالت أنزلت هذه الآية لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم في قول الرجل لا والله لي واقع وقد نقل ابن المنذر في نحو هذا عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين وأخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو كلام الرجل في يمينه كلاً والله وبلى والله وأخرجه أيضاً البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقت قال أبو داود ورواه غيره واحد عن عطاء عن عائشة موقوفاً وذات الحنفية إلى أن لغوا اليمين أن يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وبه قال جماعة وقيل أن يحلف وهو غضبان والخلاف في ذلك طويل وتفسير الصحابة للآية الكريمة مقدم على تفسير غيرهم قلت الأيمان ثلاثة أقسام أقول كفارة فيها ومنع عقدة تحب فيها الكفارة أن حنث وخموس اختلوا في كفارتها قالت عائشة لغوا اليمين قول الإنسان لا والله وقال مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجده على غير ذلك فهو اللغو وذهب الشافعي في تفسير اللغو إلى قول عائشة وأبو حنيفة إلى ما حنثه مالك أقول الأولى أن يقال إن اللغو لما وقعت في كتاب الله عز وجل مقابلة للمعقودة وقد تقرر أن تعقيد اليمين قصد لها والمراد عقد القلب بها كما صرح به صاحب الكشاف فاللغو هي ما لم يقصد كقول الرجل لا والله وبلى والله في محاوراته من غير قصد ليمين سواء كان في حال اليمين أم لا فلو لم يرد في اللغو الوقوع في القرآن مقابلة للمعقودة لكان القول بأنها ما ذكرنا متيناً فكيف وقد فسرت عائشة اللغو المذكور في القرآن بما قلنا (ومن حق المسلم على المسلم إيراد نسجه) لما ثبت في الصحيحين من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك كما في حديث البراء

وغیره وأخرج أحمد من حديث أبي الزاهرية عن عائشة أن امرأة أهدت اليها تمرا فأكلت
بعضه وبقى بعضها فقالت أقسمت علي أن لا أأكل من بقية فقام رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم أبرهما فان اثنى على الخنشور والرجال الصبيح (وكفارة لعين هي ما ذكره الله في
كتاب العزيز) وهو قوله تعالى ولكن يؤاخذكم بما فعلتم الايمان فكم كفارة اطعام عشرة
مساكين من اوسط ما طعموهن اهلكم أو كوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم فلتذهب ابن عمر الى ان أوهنا للتفسيح لا للتصديق وتعتبه
عامة أهل العلم بالقياس الجلي على فدية الخلق في الاحرام فقالوا بغير الرجل بين ان يطعم عشرة
من المساكين أو يكسواهم أو يعتق رقبة فان عجز عن اسام ثلاثة أيام وأما فدية الاطعام
والكسوة فذكر ابن عمر يكفر عن عينة باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مسدة من حنطة
مختصر وقال سليمان بن يسار أدركت الناس وهم اذا أعطوا في كفارة العين أعطوا مائة من
حنطة المدا الا مغروا واذل الشجر ثامنهم قال مالك أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن عينة
بالكسوة انه ان كسا الرجل كساهم ثوبا وان كسا النساء كساهن ثوبين درعا
ونخارا وذلك اني ما يجزئ كلافه ملاته قلت على هذا الشافعي في الاطعام وقال في الكسوة
ولا مثل ما قال مالك ثم رجع وقال ان اخثار الكسوة فعليه لكل مسكين ثوب واحد من خيش
أو سراويل أو مقنعة أو ازار يصلح لكبير أو صغير لصحة الاطلاق الكسوة على كل ذلك سواء
وقال أبو حنيفة الاعتاق والاطعام كما مر في الظاهر وأما الكسوة فلكل واحد ثوب يسر
عامة بدنه فلا يجوز السراويل والازار ونحوهما قال مالك فاما التوكيد فهو وحلف الانسان
في الشيء الواحد بدفعه الايمان بينا به دين كقولوا لله لا أنقص من كذا وكذا يحلف بذلك
مرارا ثلاثا أو أكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحد مثل كفارة العين أقول الذي في القرآن
الكريم اطعام عشرة مساكين ومغشاء الحقيقي ان يجعل لهم طعاما ما يكون مرة واحدة
من غير تقدير بحدار من يولاه على صفة مصيبة من اجتماعهم أو كونه في وقت مخصوص بل
ما يصدق عليه معنى اطعام العشرة لغة ولا يجب ان يقال لمن أطعم عشرة ليلا أو نهارا مجعنين
أو مشرقين انه مطعم لذلك التقدير واقع الجزم من اعتبار اطعام العشرة مرتين لا وجسه له
وأما التلن من حديث كفارة الظهار فغير ظاهر فانه وقع الاختلاف الطويل العريض في
مقدار العرق من القر أو المكمل وهل الاعانة منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقط أو منه
ومن المرأة ثم هو مسجور الظاهر فانه أمر أبو بن الصامت ان يشفقه على نفسه كما ثبت في

الصحيح

• (كتاب النذر) •

(ثم يصح اذا ابتغى به وجه الله فلا بد ان يكون قربة ولا نذر في معصية الله) لانه ورد النهي
عن النذر كما في الصحيحين وغيرهم من حديث ابن عمر قال سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم عن النذر وقال انه لا يرديا وانما يستفزع به من مال البصيل ونحوه ما أفاضل
حديث أبي هريرة نحوه ثم ورد الاذن بالنذر في الطاعة والنهي عنه في المعصية كما في الصحيحين
وغیرهما من حديث عائشة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر ان يطعم الله

فليطعمه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصه وعلى ذلك يحمل قوله تعالى يوفون بالنذر وقد اخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا ينفذون طاعة الله من الصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وما افترض عليهم فمما هم الله ابرار او ورد باقضا الحصر انه لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله كما اخرج احمد وابوداود وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر الا فيما ابتغى به وجه الله اخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة عيّن وأخرج احمد وأهل السنن من حديث عائشة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة عيّن والاحاديث في هذا الباب كثيرة (ومن النذر في المعصية ما فيه مخالفة للتسوية بين الاولاد) لما قدمنا في كتاب الهدايا (أو مفاضلة بين الورثة مخالفة لما شرعه الله) لان المخالفة لذلك معصية ولا نذر في معصية كما تقدم (ومن النذر على القبور) ان يكون ذلك ليس من النذر في الطاعة ولا من النذر الذي يتنفي به وجه الله تعالى بل قد يكون من النذر في المعصية اذا كان يتسبب عنه اعتقاد باطل في صاحب القبر كما يتفق ذلك كثيرا وقد اخرج ابوداود باسناد صالح عن عبيد بن المسيب ان اخوين من الانصار كان بينهما ميراث فسال أحدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت تسألني القسمة فكل مالي في رتاج الكعبة فقال له عمر ان الكعبة غنية عن مالك كقرع عيّنك ولا نذر في معصية الرب ولا في طاعة الرحم ولا في الاثمك وأخرج مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن عن عائشة انها سألت عن رجل جعل ماله في رتاج الكعبة ان كلم ذا قرابة فقالا يكفر عن الميّن واذا كان هذا في الكعبة فغيرها من المشاهد والقبور بالاولى قلت اختلف أهل العلم في النذر اذا اخرج مخرج الميّن مثل ان يقول ان كنت فلانا فقلت على عنق رقبة أو ان دخلت الدار فقلت على ان أصوم أو أصلي فهذا نذر اخرج مخرج الميّن لانه قصد به منع نفسه عن الفعل كالحالف يقصد بيمينه منع نفسه عن الفعل فاصح قولي الشافعي انه بمنزلة الميّن عليه الكفارة ان حدث والمشهور من مذهب أبي حنيفة ان عليه الوفا بجميع الرتاج الباب وجعل ماله في رتاج الكعبة معناه جعله لها كني عنها الباب لانه يدخل الهامنه (وعلى ما لم يأذن به الله) كالنذر على المساجد لتخوف أو على أهل المعاصي ليستعينوا بذلك على معاصيهم فان ذلك من النذر في المعصية وأقل الاحوال ان يكون النذر على ما لم يأذن به الله خارجا عن النذر الذي أذن الله به وهو النذر في الطاعة وما ابتغى به وجه الله فيشمل هذا كل نذر على مباح أو مكروه أو محرم (ومن أوجب على نفسه فعلا لم يشرعه الله لم يجب عليه) لحديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال بينا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب اذ هو برجل قائم فسال عنه فقالوا ابو اسراة بل نذر ان يقوم في الشمس ولا ية بعد ولا يستظل ولا يتكلم وان يصوم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر ولية تكلم وليستظل وليهدو وليتم صومه وأخرج احمد من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه فمن نذر ان لا يزال في الشمس حتى يفرغ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خطبته فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما النذر فيما ابتغى به وجه الله قلت وعلى هذا أهل العلم (وكذلك ان كان) النذر (محاشره الله وهو

لا يطيقه) لا يجب عليه الوفاة لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رأى شيخا من بني أمية فقال ما هذا قالوا نذران عشي قال إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى وأمره أن يركب زاد القسائي في رواية نذران عشي إلى بيت الله وأخرج أبو داود بإسناد صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذر لم يسمه فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذر لم يطقه فكفارته كفارة يمين وآخرجه أيضا ابن ماجه وزاد من نذر نذر أطاقه فله فيه ومن ذلك أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن نذر أن عشي إلى الكعبة بالركوب كما في الصحيحين من حديث عقبة بن عامر وفي مسند أحمد وسنن أبي داود من حديث ابن عباس وفي مسند أحمد من حديث عقبة بن عامر قلت ذهب أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليه إلى أن عليه دم شاة وذهب بعضهم إلى أنه لا يجب الأعلى وجه الاحتياط لحديث أنس في مثل هذه الأمور ولم يذكر هدايا ولا قضاء (ومن نذر نذر لم يسمه أو كان معصية أو لا يطيقه فعليه كفارة يمين) لحديث عقبة بن عامر عن ابن ماجه والترمذي وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفارة النذر إذا لم يسمه كفارة يمين وهو في صحيح مسلم دون قوله إذا لم يسمه وقد تقدم حديث ابن عباس قريبا في نذر نذر لم يسمه وأخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذر في معصية فكفارته كفارة يمين كذا نسب صاحب المتقى إلى مسلم وفيه نظر وهو عند أبي داود وابن ماجه وأخرج أحمد وأهل السنن أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين وفي إسناده مقال وأخرج أبو داود وابن ماجه بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من نذر نذر لم يطقه فكفارته كفارة يمين وهكذا أمر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المرأة التي نذرت أن عشي وهي لا تطيق بأن تكفر كما أخرجه أحمد وأبو داود وأقول النذر بالمباح به صدق عليه معنى النذر فيدخل تحت العمومات المتضمنة للأمر بالوفاة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود أن امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت إذا انصرفت من غزوتي أن أسلمن أن أضرب على رأسك بالدف فقال لها أوفى بذكرك وضرب الدف إذا لم يكن مباحا فهو ما مكرره أو أشد من المكرره ولا يكون قربة أبدا فان كان مباحا فهو دليل على وجوب الوفاة بالمباح وإن كان مكررا فالأذن بالوفاة يدل على الوفاة بالمباح بالأولى وكذلك إيجاب الكفارة على من نذر نذر لم يسمه يدل على وجوب الكفارة بالأولى في المباح فالخلاص أن النذر بالمباح لا يخرج عن أحد القسمين أما وجوب الوفاة أو وجوب الكفارة مع عدم الوفاء ولا ينافي ذلك ما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من الأذن لمن نذرت أن عشي إلى بيت الله ساقية غير مخففة بأن تحتصر وتركب لأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمرها مع ذلك بصيام ثلاثة أيام وفي رواية أنه أمرها بأن تهيئ دية ومثل ذلك حديث الشيخ الذي نذر أن عشي فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن الله اغنى عن تعذيب هذا نفسه فإنه لا يعارض ما قدمنا لوجهين الأول أن عدم التصريح بوجوب الكفارة عليه لا ينافي الأحاديث المصرحة بوجوبها والثاني أنه لا يعضد عن ذلك كما في الرواية أنه رأى مهادي بين أبيه وله هذا قال إن الله لغنى عن تعذيب هذا نفسه ومحل النزاع من نذر بجاح مقدور لمن غير تعذيب نفسه ثم تعذيب النفس إن كان من قبيل

المعصية فقد ثبت ان في نذر المعصية كفارة عيّن وان كان لكونه يلحق بغير المقدور فقد ثبت ان من نذر فيما لا يملك فعله كفارة عيّن وليس يعقد ولا انسان داخل فيما لا يملكه وقد اخرج أبو داود وحديثنا وفيه ومن نذر نذرا لا يطبقه فكفارة كفارة عيّن والحاصل ان النذر ان كان بطاعة مقدورة وجب الوفاء به سواء كانت تلك الطاعة واجبة أو مندوبة وان كان بغير طاعة فهو ما من المباح أو الحرام أو المكروه فان كان من المباح فقد تقدم وان كان من الحرام فقد ثبت وجوب الكفارة فيه مع المنع من الوفاء به وان كان مكروها فهو ما ان يكون لاحقا بالحرام أو بالمباح ان كان الاول وجبت الكفارة ولم يجز الوفاء به وان كان الثاني فقد تقدم هذا خلاصة الكلام في انواع النذر ولا دليل يبين ان وجب الوفاء ولا الكفارة في المنذور والمباح (ومن نذر بقرية وهو مشرك ثم أسلم لزمه الوفاء) لحديث عمر بن الصديق وغيرهما انه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان أعتكف في المسجد الحرام فقال أو فبتنذر ذلك وأخرج أحمد وابن ماجه عن عبيد بن كرم ان أباهما سأل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انه نذرت ان أنحر يوانه فقال أيها ابن أوطاغية قال لا قال أو فبتنذر ذلك ورجال اسنادهم رجال الصحيح وأخرج أبو داود وهو من حديث ثابت بن الضحاك واسناده صحيح (ولا يتخذ النذر الا من الثلث) لحديث كعب بن مالك في الصحيحين انه قال يا رسول الله ان من توفي ان اتخلف من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك وفي لفظ لابي داود ان من توفي الى الله ان أخرج من مالي كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فبصدقة قال لا قلت فبثلثه قال نعم وفي اسناده محمد بن اسحق وفي لفظ لابي داود انه قال له يجزي عنك الثلث وأخرج أحمد وأبو داود من حديث أبي لبابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله ان من توفي ان أهبيرا دارقوى واسأكتك وان اتخلف من مالي صدقة لله عز وجل ورسوله فقال يجزي عنك الثلث قلت وهو قول أهل العلم في الجمل والوحف الرجل بصدقة ماله أو قال مالي في سبيل الله فقال قوم عليه كفارة عيّن وهو من نذر اللجاج وعليه الشافعي وقال مالك يخرج ثلث ماله لحديث أبي لبابة المذكور وقال أبو حنيفة ينصرف ذلك الى كل ما يجب فيه الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والدراب وهوها (واذا مات الناذر بقرية ففعلها عنه وله أجرها ذات) لحديث ابن عباس ان سعد بن عبادة استفتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اقض عنها أخرجه أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح واصل القصة في الصحيحين وفي البخاري ان ابن عمر أمر امرأته جعلت أمها على نفسها صلاة بقباهم ماتت ان تصلي عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس نحو ذلك بإسناد صحيح وقد روى عنهم ما خلا ذلك قلت هو الاول المتقدم للشافعي ان من فاته شيء من رمضان وقبض من قصاته ثم مات ولم يقض وكذا النذر والكفارة تدارك عنه عليه اما الصوم عنه أو الاطعام من تركه قال النووي القديم ههنا أظهر وقال محمد ما كان من نذرا أو صدقة أو حج فضاها الولي اجره ذلك ان شاء الله تعالى وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا

* (كتاب الاطعمة) *

(الاصل في كل شيء الحلال ولا يحرم الا ما حرمه الله ورسوله وما سكت عنه فهو عفو) لمثل قوله تعالى
 قل لا اجد فيها اوجي الى محرما على طاعم يطعمه الا به فان التكرار في سياق النفي يدل على
 العموم ولمثل حديث سلمان الفارسي قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن
 السم والجن والقرأ فقال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت
 عنه فهو مما عفا الله عنكم أخرجه ابن ماجه والترمذي وفي السنة اد ابن ماجه سيف بن هرون
 البرجي وهو ضعيف وفي الصحيحين من حديث سعد بن أبي وقاص ان رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قال ان أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على الناس
 فحرم من أجل مسأله وفيه ما من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال ذروني ما ترككم فان الله من قبلكم بكثير سوء الهمم واختلافهم على انبيائهم فاذا
 نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وأخرج الزاد وقال
 سنده صالح والحاكم وصححه من حديث أبي الدرداء ورفع به بلفظ ما أحل الله في كتابه فهو
 حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو فاقبلوا من الله عاقبه فان الله لم يكن لينسى
 شيئا وتلاوما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه ان الله فرض
 فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها وسكت عن أشياء مرحة لكم غير نسيان فلا
 تمسوا عنها وفي الكتاب والسنة مما يقر به هذا الاصل الكثير الطيب فيتوجه الاقتصاد
 في رفع الحلال الى ما ورد فيه دليل يخصه ومن التخصيص قوله تعالى في آخر تلك الآية الا ان
 يكون مبنية أو دما مسفة وما أولم خنزير وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى آخر
 الآية (فيحرم ما في الكتاب العزيز) وهو قوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي ما مات حتف
 أنفه والدم وهو المسفوح صرح بذلك في الآية الاخرى والمفسر قاض على المجهم وهذا مما
 ينقض به قول القائل المجهم على إيهامه والمفسر على تفسير فانهم اتفقوا في هذه الآية على
 التقييد ولم الخنزير وكل شيء من الخنزير حرام وتخصيص البع بالذكر لانه يقصد في العادة
 والخنزير حيوان مسخ بصورته قوم ولم يرز فوح ومن بعده من الانبياء يرمون الخنزير
 ويأمرؤن بالتبع عنه الى تنزل عيسى عليه السلام فيقتله ويشبه ان الخنزير كان يأكله قوم
 فنطق الشرايع بالنهي عنه وهجر أمره أشد ما يكون وما أهل لغير الله به أي ذكرا من غير الله
 عند ذبحه والمفوضة هي التي تفتق فتوت والمفوضة هي المقولة بالعصا والمفوضة هي التي
 تتردى من مكان عال فتوت والتفاحصة هي التي تنقطع أخرى فتوت وما أكل الدجسع يريد
 ما بقي مما أكل السبع لانه ضبط المذبح الطيب بما قصد ازهاق الروح باستعمال المحدث في
 حلقة أوليته فجز ذلك الى تحريم الاشياء الاماذا كبت أي ما أدركتم من هذه الاشياء وفيه حياة
 مستقرة فذبحتموه اما ما صار الى حالة المذبح فهو في حكم الميتة وما ذبح على النصب قبل فرد
 كمنق وقيل جمع نصاب وهو الشيء المنسوب من حجر ونحوه اماره للطاغوت والجمع منه وبين
 ما أهل لغير الله به يدل على الفرق بينهما وذلك لان المذبح عند النصب قصد به تعظيم الطاغوت
 دلالة وان لم يلفظ باسمه فهو بمنزلة ما أهل لغير الله به وان تستصموه بالالزام لكم فسق الى

قوله من اضطر في مخصة غير محتلف لاثم فان الله غفور رحيم قلت قد اتفق المسلمون على ذلك في الجملة وان كان لهم في التفاصيل اختلاف (وكل ذي ناب من السباع) تلزم وجب طبيعته من الاعتدال وبشكاسة اخلاقها وقسوة قلوبها الحديث أبي ثعلبة الخشني عنه مسلم ومالك وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع فأكله حرام وفي الباب أحاديث في العصيين وغيرهما والمراد بالناب السن الذي خلفه الرابعية جمعه انساب وكل ذي ناب يتوذى ويصاد وقال في النهاية هو ما يقتصر الحيوان وبأكل قسرا كالأسد والذئب والثور ونحوها قال في القاموس السبع يضم الباء المقترن من الحيوان انتهى وأراد بذي ناب ما يدنو به على الناس وأموالهم مثل الذئب والأسد والكلب والقندس والثور وعلى هذا أهل العلم الا ان الشافعي ذهب الى اباحة الضبع والشعلب وقال أبو حنيفة هما حرامان ~~كما~~ سائر السباع أقول قد قيل انه لا ناب للضبع وان جميع أسنانه أعظم واحد كصفحة نعل القوس كذا قال ابن رسلان في شرح السنن وعلى تسليم ان لها نابا فيخصه ما من حديث كل ذي ناب حديث جابر فانه قيل له الضبع صيد قال نعم فقال له السائل أكلها قال نعم فقال لها قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال نعم أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي والترمذي وصححه أيضا البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي ولا يعارض هذا الحديث الصحيح ما أخرجه الترمذي من حديث خزيمة بن برز قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الضبع فقال أكل كل الضبع أحد وفي رواية ومن يأكل الضبع لان في أسناده عبد الكريم بن أمية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف (وكل ذي مخالب من الطير) حديث ابن عباس عنده مسلم وغيره قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير والمخالب بكسر الميم وفتح اللام قال أهل اللغة المراد به ما هو في الطير عذلة الظفر للانسان وما حمله الحمام والصفور ولاهما من المستطاب (و) من ذلك (الحمار الانسية) وكان كثير من أهل الطباع السليمة من العرب يحرمونه ويشبهه الشياطين وهو يرى الشيطان فينشق وهو قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا معتمهم نبت الحمار فتهوذوا بالله من الشيطان فانه رأى شيطانا وضرب به المشعل في الحق والهوان وقد حرمه من العرب اذ كانوا فطروا وطيمهم نقسا كما في حديث البراء بن عازب في العصيين وغيرهما انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الحمار الانسية وفيه ما من حديث ابن عمر وأبي ثعلبة الخشني نحوه وفي الباب غير ذلك وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء قلت وأما الحمار الوحشي فانه نحر على اباحته كذا في المستوفى وأهدى له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحمار الوحشي فأكله كذا في الحجة البالغة (و) من ذلك (الجلالة قبل الاستحالة) حديث ابن عمر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانم وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس النهي عن أكل الجلالة وشرب لبنها وأخرج أحمد والنسائي والحاكم والدارقطني والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ذلك وفي الباب غير ذلك وقد ذهب

الى ذلك أحمد بن حنبل والثوري والشاذبية وذهب بعض أهل العلم الى الكراهة فقط وظاهر النهي التحريم والعلة تغير لحمها ولبنها فإذا زادت العلة بغيرها عن ذلك حتى يزول الأثر فلا وجه للتحريم لأنها حلال يقيح انما حرمت لما منع وقد زال قال في الحجة الباطنة بالبيعة ومات أثر من سبخت في جميع الأمم والمال فإذا غلب الخبيث من غيره ألقى الخبيث وأكل الطيب وإن لم يكن القبيح حراماً كله ودل الحديث على حرمة كل نجس ومتنفس ونهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل الجلالة والبانها لانها الماشيت اعضاؤها النجاسة واقتضت في اجزائها كل حكمها حكم النجاسات أو حكم من يتعش بالنجاسة أقول الاستحالة مطهر والاولى ان يقال في طهارة ما استحاله ان العين التي حكم الشارع بنجاستها لم تبق اسما ولا صفة فان حكمه بنجاسة العذرة مقيد بكونها عذرة فإذا صار رماذا فليست بعذرة فمن ادعى بقاء النجاسة مع ذهاب الاسم والصفة فعليه الدليل (و) من ذلك (الكلاب) ولا خلاف في ذلك يعتد به وهو مستحب وقد وقع الامر بقتله عموما وخصوصا وقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن أكل غنمه كما تقدم وسيأتي وتقدم ان الله اذا حرم شيئا حرم غنمه وقد جعله بعضهم داخلا في ذوات الناب من السباع قال في الحجة البالغة يحرم الكلب والسنور لانها من السباع وبأكلان الحيف والكلب شيطان (و) من ذلك (الهر) الحديث جابر عند أبي داود وابن ماجه والترمذي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الهر وأكل كل غنمها وفي اسناده عمر بن يزيد العنعاني وهو ضعيف لكن يشهد من بعده ما ثبت من النهي عن أكل غن الكلب والسنور وهو في الصحيح وقد تقدم ولا فرق بين الوحش والاهلي وللشافعية وجه في حل الوحش (و) من ذلك (ما كان مستحبنا) لقوله تعالى ويحرم عليهم الغنمات فما استخبه الناس من الحيوانات لالهة ولا لعدم اعتياد بل لجرد الاستحباب فهو حرام وإن استخبه البعض دون البعض كان الاعتبار بالأكثر كحشرات الارض وكثيرون الحيوانات التي تركها الناس أكلها ولم ينهض على تحريمها دليل يخصها فان تركها لا يكون في الغالب الا لكونها مستحبة فتندرج تحت قوله ويحرم عليهم الغنمات وقد أخرج أبو داود عن ملقام بن تلب قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلم أسمع لحشرات الارض تحريما وقد قال البيهقي ان اسناده غير قوي وقال النسائي ينبغي أن يكون ملقام ابن تلب ليس بالمشهور وهذا الحديث ليس فيه ما يخالف الآية وغايته عدم سماعه لنهي من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو لا يدل على عدم وقد أخرج ابن عدى والبيهقي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن أكل الرخعة وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جدا فلا يفتض فلا احتجاج به وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عيسى بن عذبة الفزاري عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فستل عن أكل القنفذ فملا هذه الآية قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال خبيث من الغنمات نقل ابن جرير ان كان قاله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو كما قال وعيسى بن عذبة ضعيف فلا يصلح الحديث لتخصيص القنفذ من أدلة الحل العامة وقد قيل ان من أسباب

التعريم الامر يقتل النقي كالحبس القواسق والوزغ وشهو ذلك والنهي عن قتله كالنحلة
والنحلة والهدد والصدرد والصفدع وشهو ذلك ولم يأت عن الشارع ما يقيد تعريم كل
ما أمر بقتله أو نهى عن قتله حتى يكون الامر والنهي دليلين على ذلك ولا لازمة عقلية
ولا عرفية فلا وجه لجعل ذلك أصلاً من أصول التعريم بل ان كان المأمور بقتله أو النهي عن
قتله محل دخول في الخبائث كان تحريمه بالآية الكريمة وان لم يكن من ذلك كان حلالاً عملاً
بما استقننا من أصالة الحل وقيام الأدلة الكلية على ذلك ولهذا قلنا (وما عدا ذلك فهو حلال)
قال الشافعي ما لم يرد فيه نص تحريم ولا تحليل ولا أمر بقتله ولا نهى عن قتله فالمرجع فيه الى
العرب من سكان البلاد والقرى ودون اجلاف البوادي فان استطابته العرب أو سمته باسم
حيوان حلال فهو حلال وان احتجبت أو سمته باسم حيوان حرام فهو حرام فاعلموا ان
الشرع بقتله أو نهى عن قتله فلا يكون حلالاً فقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خمس
يقتلن في الحل والحرم الحديث وأمر بقتل الوزغ ونهى عن قتل أربعة من الدواب النحلة
والنحلة والصدرد والهدد وبالجمل يقتل الطيبان وتحرم الخبائث لقوله تعالى ويحل لهم
الطيبات ويحرم عليهم الخبائث والطيبات مائة طيبة عليه العرب وتب تسعة من غير ان ورد
بقصره فمن كتاب أو سنة قال الماتن في حاشية الشفاء ان القول بكراهية كل الارنب
لا مستقلة بخلاف الضب فانه قد ورد النهي عن أكله كما أخرجه أبو داود وروى في صحيح مسلم
انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الله غضب على سبعين من بني اسرائيل فخصهم دواب ولا
أدري لعل هذا منها والنهي حقيقة في التعريم لولا ما ثبت في الصحيحين من حديث جماعة من
الصحابة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذن لهم بأكل الضب فقال لهم كلوه فانه حلال
ولكن ليس من طعامي فان هذا الحديث يصرف النهي عن حقيقته الى مجاز وهو الكراهة
وحديث تردده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كونه محرماً أو يذنباً وأما كل التراب فلم
يصح في المنع منه شيء لكم من أسباب العلل الصعبة التي يأتونها المخلال البنية وقد نهى
الله سبحانه عن قتل الانفس

• (باب الصيد) •

وكان الاصطبا ديداً للعرب وسيرة فاشية فيهم حتى كان ذلك أحد المسكاسب التي عليها
معاشهم فباحه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (ما صيد بالسلاح الجارح والجوارح كان
حلالاً اذا ذكر اسم الله عليه) حديث أبي ثعلبة الخشني في الصحيحين قال قلت يا رسول الله
انا بارض صيد أصيد بقوس وبكلبي المعلم وبكلبي الذي ليس يعلم فأي صيد لي فقال ما صيدت
بقوس فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صيدت
بكلبك غير المعلم فأدر كذا كانه فكل وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول
الله اني أرسل الكلاب المعلمة فيصكن على واذكر اسم الله قال اذا أرسلت بكلبك المعلم واذكرت
اسم الله تسلك ما أمسك عليك قلت وان قتلن قال وان قتلن ما لم يشركها كلب ليس معها
قال قلت فاني أرى بالمراس الصيد فأصيد قال اذا رميت بالمراس فخرق فكل وان أصابه
بمرسه فلا تأكل وفي رواية اذا أرسلت بكلبك فاذكر اسم الله فان أمسك عليك فأدر كته

قوله خرّق قال النووي في شرح
مسلم واما خرّق فهو بالفتح المعجمة
والزاي ومعناه نقذ اهـ

حيثما فاذبحه وان أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكاة وفي لفظ من
حديثه عند أحمد وأبي داود قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شياً فانما أمسكه عليك
وفي الصحيحين من حديثه فكل بما أمكن عليك الا ان يأكل الكلب فلا تأكل فان أخاف
ان يكون انما أمسك على نفسه وفي حديث ابن عباس عند أحمد قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فأكل من الصيد فلا تأكل فانما أمسكه على نفسه
فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فانما أمسكه على صاحبه وقد أخرج أحمد وأبو داود من
حديث عبد الله بن عمرو ان أبا ثعلبة الخشني قال لما رسول الله انى كلاباً مكلبة فأتني في
صيد ها قال ان كانت لك كلاب مكلبة فكل بما أمسكت عليك فقال يا رسول الله ذكوى غير
ذكى قال ذكوى وغير ذكى قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يا رسول الله أفتنى في قوسى
قال كل ما أمسك عليك قوسك قال ذكوى وغير ذكى قال ذكوى وغير ذكى قال فان تغيب عني قال
وان تغيب عنك ما لم يصل يعنى يتغير أو يتجد فيه أو تغير سمك وقد قال ابن حجر انه لا بأس
بإسناده وفيه نظر لان فى إسناده داود بن عمرو الأودى الدمشقي وفيه مقال وخلاف وقد
أخرج نحو هذا الحديث أبو داود من حديث أبي ثعلبة نفسه ولا ينتهض هذا المعارضة ما فى
الصحيحين من التمسى عن أكل ما أكل منه الكلب وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عدى
ابن حاتم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أبوازم أرسلته
وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك وقد أكل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من حمار
الوحش الذى صاده أبو قتادة طعنار بحمى وهو فى الصحيح وقد تقدم فى الحج وقد ذكر الله فى
كتابه العزيز تخليل ما صيد بالجوارح فقال وما علمت من الجوارح الا بئق وأباح الاكل فقال
فكلوا مما أمسكن عليكم وقد دلل ما ذكرناه من هذه الأدلة على ما شغل عليه المتن من أن
ما صيد بالجوارح والجوارح كان حلالاً اذا ذكر اسم الله عليه (وما صيد بغير ذلك فلا بد من
التذكية) وقد نزل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المعراض اذا أصاب فخرق منزلة الجوارح
واعبر مجرد الخرق كما فى حديث عدى بن حاتم المذكور وفى لفظ لا جد من حديث عدى
قال قلت يا رسول الله انما قوم نرى لما نعل لنا قال يحمل اسكم ما ذكيتكم وما ذكركم اسم الله عليه
فخرقتم فكلوا فدل على ان المعتبر مجرد الخرق وان كان القتل بمثل فيحمل ما صاده من يرى
به هذه البنادق الجديدة التى يرى بها بالبارود والرصاص لان الرصاص يخرق خزاً فاذن اهل
خرق السلاح فلها حكمهم وان لم يدرك الصائده اذ ذكاة الصيد اذ ذكر اسم الله على ذلك
وعبارة الماتن فى حاشية الشفاء أقول ومن جهة ما يحمل الصيد به من الالات هذه البنادق
الجديدة التى يرى بها بالبارود والرصاص فان الرصاص يحمل به خرق زائد على خرق السهم
والرمح والسيف ولها فى ذلك على يفوق كل آلة ويظهر ذلك بانك لو وضعت ريشاً ونحوه
فوق رماذ دقيق أو تراب دقيق وخرزت فيه شيئاً يسيراً من أصلها ثم ضربتها بالسيف المهدد
ونحو ذلك من الالات لم يقطعها وهى على هذه الحالة ولو رميتها بهذه البنادق لقطعها فلا
وجه لجمعها فأنه بالسد من لامن عقل ولا من نفس وما روى من التمسى عن أكل ما روى
بالبنده كما فى رواية من حديث عدى بن حاتم عند أحمد بلفظ ولاتا كل من البنده الا

ما ذكبت فالمراد بالبدقة هنا هي التي تفخذ من طين فيرمي بها بعد ان تبيس وفي جميع البخاري
قال ابن عمر في المقتولة بالبدقة تلك الموقودة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء
والحسن وهكذا ما صيد ببعض الخذف فقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث عبد الله بن
المغيرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الخذف وقال انه لا يصيد
صيدا ولا تنكي عذو الكهنا تكسر السن وتقعا العين ومثل هذا ما قيل بالرمي بالجارح غير
المهددة اذا لم تحزق فانه وقيد لا يحل وأما اذا خرقت حل قال في المسوي يحل ما اصطاد
بكلبه اذا ذكر اسم الله عليه عند ارساله **وكان الكلب معلما** قال تعالى وما علمتم من
الجارح مكليين فعلمونهم بما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله
عليه والتعليم هو ان يوجد فيه ثلاثة أشياء اذا أثلث استثلت واذ اخرجت اخرجت
واذا أخذت الصيد أمسكت ولم تأكل فاذا وجد ذلك منها رار او أقله ثلاث مرات كانت
معلما يحل صيدها وعلى هذا كله أهل العلم في الجملة وأكثرا أهل العلم على ان المراد بالجارح
الكواكب من سباع البهائم **كالفهد والكلب ومن سباع الطير كالبازي والصقر** ما
يقبل التعليم فيصل صيدها معها والكلب هو الذي يغري الكلاب على الصيد ويعلمها
فكلوا مما أمسكن أراد ان الجارح المعلقة اذا جرحت بارسال صاحبها فأخذت الصيد
وقتلته كان حلالا قلت وهذا هو مذهب مالك والقول القديم للشافعي ثم تعقبه الشافعي
بحديث عدي بن حاتم المذكور وهو مذهب أبي حنيفة وسمع مالك أهل العلم يقولون في
البازي والعقاب والصقر وما أشبه ذلك انه اذا كان معلما يبقعه كما يبقعه الكلاب المعلقة فلا
يبأس بأكل ما تلتصق به مما صادت اذا ذكر اسم الله على ارسالها قال مالك الامر بالجمع عليه
عند فان المسلم اذا أرسل كلب الجوهري الضاري فصاد أو قتل انه اذا كان معلما فأكلك ذلك
الصيد حلال لا يبأس به وان لم يذك المسلم وانما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوهري أو
يرمي بقوسه أو بقلبه فيقتل بها فصيد ذلك هو ذبيحته حلال لا يبأس بأكله قال مالك اذا أرسل
الجوهري كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فانه لا يبوئ كل ذلك الصيد الا ان يذكي وانما مثل
ذلك قوس المسلم وبيله يأخذها الجوهري فيرمي بها الصيد فيقتله وبمنزلة شفرة المسلم يذبح به
الجوهري فلا يحل أكل شيء من ذلك انتهى (واذا شارك الكلب المسلم **كلب** آخر لم يحل
صيدهما) لما تقدم في حديث عدي من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما لم يشركما كلب
ليس معها وفي لفظه في الصحيحين قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى واسمى قال ان أرسلت
كلبك وسميت فأخذت فقتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسكت على نفسه قلت اني
أرسل كلبى أجده معه كلبا لا أدري أيهما أخذ قال فلا تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم
على غيره وفي لفظه فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري أيهما
قتله (واذا أكل الكلب المعلم ونحوه من الصيد لم يحل فانما أمسكت على نفسه) لما تقدم من
الأدلة على ذلك وتقدم أيضا ترجمتها على حديث عبد الله بن عمرو (واذا وجد الصيد بعد
وقوع الرمية فيه ميتا ولو بعد أيام في غير ماء كان حلالا ما لم يتن أو يعلم ان الذي قتله غيرهمه)
لحديث أبي نعيلة النخعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا رميت سهمك فغاب

ثلاثة أيام وأدركه فأكاه ما لم يتن أخرجه مسلم وغيره وفي الصحيحين من حديث عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصيد قال إذا رميت سهمك فاذا كرام الله فأن وجدته قد قتل فكل إلا أن تجدته قد وقع في ماء فأنك لا تدرى المائدة أو سهمك وفي لفظ من حديثه لا جدوا البخاري عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رميت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أن رميته فكل وإن وقع في الماء فلا تأكل وفي لفظ لمسلم نحوه وفي لفظ البخاري من حديثه أن أترى الصيد فتقتني أثره اليومين والثلاثة ثم تجده ميتا وفيه سهمه قال يأكل إن شاء وفي لفظ الترمذي وصححه قال قلت يا رسول الله أترى الصيد فأجد فيه سهمي من الغدة قال إذا علمت أن سهمك قتله ولم تر فيه أثر سبع فكل قلت وعلى هذا أهل العلم في الجله

• (باب الذبح) •

(هو ما نهر الدم) أي أساه (وفرى) أي قطع (الأوداج) وهما عرقان بينهما الحلقوم (وذكر اسم الله عليه ولو بجهر أو سحره) كغيب وغيره (ما لم يكن سنا أو ظفرا) لحديث رافع بن خديج في الصحيحين وغيرهما قال قلت يا رسول الله أنا نقي العمد وعذو ليس معنا مدى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما نهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا ما أحسكم من ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس وأبي هريرة قال أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهي التي تذبح فتقطع الجملد لا تفرى الأوداج وفي أسناده عمرو بن عبد الله الضعيف وهو ضعیف وأخرج أحمد والبخاري من حديث كعب بن مالك أنها كانت لهم غنم تربي بسلع فابصرت جارية ثابا بشاة من غنمهم ففكسرت بهرا فذبحتها فقال لهم لئلا تكوا حتى أمال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو أرسل اليه من يسأله عن ذلك وإنما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك وأرسل اليه فأمره بأكلها وفيه دليل على أن ذبح النسا والراق في جائز وعليه أهل العلم وأخرج أحمد والبخاري وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت أن ذبائح شاة فذبحوها بمر وفرض لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أكلها وأخرج أحمد وأبو داود والبخاري وابن ماجه والحاكم وابن خبان من حديث عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله أنا صيد الصيد فلا تجد سكيناً (١) إلا الظفر أو شقة العصا فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الدم بما شئت وإذا كرام الله عليه والظفر الطير أو المذروا أخرج البخاري وغيره من حديث عائشة أن قوما قالوا يا رسول الله إن قوما يأبؤننا بالهم لا تدرى إذا كرام الله عليه أم لا فقال هو عليه أتم وكار قالت وكل واحد يحس عهد بالكفر وهذا لا ينافي وجوب التسمية على الذابح بل فيه الترجيح لغرض الذابح إذا شك في الهم هل ذكرك عليه اسم الله عند الذبح أم لا فإنه يجوز أن يسمى ويأكل وأما استقبال القبلة فليس في الاستقبال على هذا فإن كان الدال على استقبال القبلة هو قوله في الحديث فلو وجههما فليس فيه أنه وجههما إلى القبلة بل المراد وجههما للذبح وقد تقرر أن حذف المتعلق يشعر بالعموم وإن كان الاستدلال بقوله وجهت وجهي فكذلك أيضاً ليس فيه دلالة

(١) قوله الظفر هو الظاهر
المشالة قال في القاموس في
فصل الظاهر والظفر بالكم
والظفر والظفرة الطير أو
المذروا لحدسه المراد
منه وضبط بالقلم الظفر
والظفرة بضم فتح

على ذلك ولا أعلم دليل لا يدل على مشروعية الاستقبال حال الذبح قاله الماتن في السيل الجرار
ليس على هذا دليل لأن كتاب ولا من سنة ولا من قياس وما قيل من أن القول بنسب
الاستقبال في الذبح قياس على الأضحية فليس بصحيح لأنه لا دليل على الأصل حتى يصلح للقياس
عليه بل النزاع فيه كائن كما هو كائن في القرع والندب حكم من أحكام الشرع فلا يجوز
اثباته لا بدليل تقوم به الجهة انتهى (ويحرم تعذيب الذبيحة) لحديث شدد بن أوس عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم
فاحسنوا القتل وأذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليد أحدهم شفرته وليس ح ذبيحته أخرجه
أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر أن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر أن يحد الشفار وأن يوارى عن الهاتم وقال إذا ذبح أحدكم
فليحذر أي يمتها وفي مسنده ابن لهيعة وفيه مقال معروف قلت في اختيار أقرب طريق
لإزهاق الروح اتباع داعية الرحمة وهي خلة يرضى بها رب العالمين ويتوقف عليها أكثر
المصالح المترتبة والمدينة (والثلاثة) لما ورد في تحريمها من الأحاديث الثابتة في الصحيح
وغيره وهي عامة (و) تحريم (ذبحها لغير الله) لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أن
من ذبح لغير الله كفى بصحيح مسلم وغيره وقوله تعالى وما أهل به لغير الله وكان أهل الجاهلية
يتقربون إلى الأصنام والتجويم بالذبح لأجلهم أما بالاهلال عند الذبح بأسمائهم وأما بالذبح
على الأنصاب المخصوصة لهم فمنها عن ذلك وهذا أحد مظان الشرك وأما الذبح للسلطان
وهو داخل في عموم ما أهل به لغير الله أم لا فقد أجاب الماتن رحمه الله في بحث له على ذلك بما
أقله أعلم أن الأصل الحل كما صرح به العمومات القرآنية والحديثية فلا يحكم بتحريم فرد
من الأفراد أو نوع من الأنواع لا بدليل ينقل ذلك الأصل المعلوم من الشريعة المطهرة مثل
تحريم ما ذبح على النصب والمنة والمتردية والنطيحة والموقوفة وما أهل به لغير الله ولحم
الغنزير وكل شيء يخرج من ذلك الأصل بدليل من الكتاب أو السنة المطهرة كتحريم كل ذي
ناب من السباع ومخالب من الطير وتحريم الحر الانسية وقد ذهب جماعة من أهل العلم إلى
أن أصول التحريم الكتاب والسنة والاجماع والقياس أو وقوع الأمر بالقتل أو النهي عنه
أو الاستصحاب أو التحريم على الأم السالفة إذا لم ينسخ فلا بد للقائل بتحريم فرد من الأفراد أو
نوع من الأنواع من ادعائه تحت أصل من هذه الأصول فإن تعذر عليه ذلك فليس له أن
يقول على الله ما يقل فإن من حرم ما أحله الله كمن حل ما حرم الله لا فرق بينهما وفي ذلك من
الانتماء لا يفتي على عارف ولا شك أن البراءة الأصلية بمجردها كافية على ما هو الحق فكيف
إذا انضم اليها من العمومات مثل قوله تعالى قل لأجد فيا أوحى إلى عمرزاة الآية وقوله
أحل لكم الطيبات وقوله والطيبات من الرزق وقوله كلوا من طيبات ما رزقناكم وقوله هو
الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا وقوله يجعل لهم الطيبات والحاصل أن الواجب وقف
التحريم على المنصوص على حرمة والتحليل على ماعده وقد صرح بذلك حديث سلمان عند
الترمذي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الحلال ما أحل الله في كتابه والحرام ما حرم
الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه وأخرج أبو داود عن ابن عباس موقوفا كان أهل

الجاهلية يا كلون أشياء ميثرون أشياء تقذرا فبعت الله تعالى نبيه وأنزل كتابه فأحل حلاله
وحرم حرامه فأحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكنت عنه فهو عفو وتلاقل لأجل
فيما أوحى إلى محمدا وأخرج الترمذي وأبو داود ومن حديث قبيصة بن حبيب قال سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد قال له رجل إن من الطعام طعاما أقصر منه
فقال ضارعت النصرانية لا يحتلبن في نفسك شيء إذا تقرر هذا فاستلم السؤال أعني ما ذبح
من الأضام أقدم السلطان والاستدلال على تحريم ذلك بقوله تعالى وما أهل به لغيره فاسد
فإن الإلهال ذبح الصوت الصم وشحوه وذلك قول أهل الجاهلية باسم اللات والعزى كذا قال
الزحشري في الكشاف والذابح عند قدم السلطان لا يقول عند ذبحه باسم السلطان ولو
فرض وقوع ذلك كان محرما بالاتزان ولكنه يقول باسم الله ولما استدلل على ذلك بما رواه
أحمد وسلم والنسائي من حديث أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه أنه سمع النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم يقول لعن الله من ذبح لغير الله الحديث وليس ذلك الاستدلال بصحيح فإن
الذبح لغير الله كما يشرع هذا الحديث من العلماء أن يذبح باسم غير الله كمن ذبح للصنم أو
للصليب أو لموسى أو عيسى أو لكعبة أو نحو ذلك فكل هذا حرام ولا يصل هذه الذبيحة سواء
كان الذابح مسلما أو يهوديا أو نصرانيا كما نص على ذلك الشافعي وأصحابه قال النووي في
شرح مسلم فإن قصد الذابح مع ذلك تعظيم المذبح له وكان غير الله تعالى والعبادة كان ذلك
كفرا فإن كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتدا انتهى وهذا إذا كان الذابح باسم
أمر من تلك الأمور وإذا كان لله وقصده الأكرام لمن يجوز ~~كراهه~~ فاته لا وجه لتحريم
الذبيحة ههنا كما سلف وذكر الشيخ إبراهيم المروزي من أصحاب الشافعي أن ما يذبح عند
استقبال السلطان تقربا إليه أفتى أهل بخارا بضرعه لأنه مما أهل به لغير الله قال الرافعي
هذا أغلظ بصوته استبشارا بقدمه فهو كذبح الحقيقة لولادة المولود ومثل هذا لا يجب
التحريم انتهى وهذا هو الصواب وفي روضة الامام النووي من ذبح ~~لكعبة~~ تعظيما لها
لكونه آية الله أو لرسول الله لأنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهذا لا يمنع
الذبيحة بل فصل قال ومن هذا القبيل الذبح الذي يذبح عند استقبال السلطان استبشارا
بقدمه فإنه نازل منزلة الذبح للحقيقة لولادة انتهى وقد أشعر أول كلامه أن من ذبح للسلطان
تعظيما له لكونه سلطانا الاسلام كان ذلك جائزا مثل الذبح له لأجل الاستبشار بقدمه
أذا لفرق بين ذلك وبين الذبح لكعبة تعظيما لها لكونها آية الله وذكره القاري أن من ذبح
للبن وقصده التقرب إلى الله تعالى لبصرف عنه شرهم فهو حلال وإن قصد الذبح لهم فهو
حرام انتهى وهذا يستفاد منه محل ما ذبح لأكرام السلطان بالاولى وذلك هو الحق لما سلفه
من أن الأصل الحل وإن الأدلة العامة قد دلت عليه وعدم وجودنا قل عن ذلك الأصل ولا
يخصص لذلك العموم والله أعلم انتهى كلام الشوكاني وفيه دليل على التفرقة بين ما يذبح
للتقرب إلى غير الله تعالى وبين ما يذبح لغيره من الاستبشار ونحوه كالذبح للحقيقة والوليمة
والضيافة ونحوها فالأمر لا يحرم والثاني يصل قال ابن حجر المكي في الزواجر وجعل أصحابنا مما
يحرم الذبيحة أن يقول باسم الله واسم محمد أو محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

بهرام الثاني أو محمد بن هرف الصوفي يظهر أو أن يذبح ككاتب الكنيسة أو أصليب أو أومسي
أو إيسى وسلم لا ككعبة أو لمحمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو تقرب بالسلطان أو غيره أو للجن
فهذا كله يحرم المذبح وهو كبيرة قال ومضى ما أهل به لغير الله ماذبح للطواغيت والأصنام
قاله جمع وقال آخرون بمعنى ماذ كرم عليه غير اسم الله قال الفخر الرازي وهذا القول أولى لأنه
أشد مطابقة للفظ الآية قال العلماء لو ذبح مسلم ذبيحة وقصد بذبحه التقرب به إلى غير الله
تعالى صار مرتداً وذبيحته ذبيحة مرتد انتهى كلام الزواجر وقال صاحب الروض إن المسلم إذا
ذبح للجن صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر انتهى قال الشوكاني في الدر المنضيد وهذا
الغائل من أئمة الشافعية وإذا كان الذبح لسيد الرسل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كفر عند
فكيف الذبح لسائر الأموات انتهى قال الشيخ القاضى لطفى الديار النجدية عبد الرحمن بن
حسن بن محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي في كتابه فتح الجيد شرح كتاب التوحيد في باب
باب في الذبح لغير الله قال شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله في كتابه اقتضاء الصراط
المستقيم في الكلام على قوله تعالى وما أهل به لغير الله إن الظاهر أنه ماذبح لغير الله من أن
يقال هذا ذبيحة لك إذا كان هذا هو المقصود فسواء قطعه أو لم يقطعه وتحريم هذا أظهر
من تحريم ماذبحه لهم وقال فيه باسم المسيح وشعوه كان ماذبحنا مستقر بين به إلى الله كان
أزكى وأعظم ماذبحنا لهم وقلنا عليه باسم الله فإذا حرم ما قبل فيه باسم المسيح أو الزهرة
فلأن يحرم ما قبل فيه لأجل المسيح أو الزهرة وقصد به ذلك أولى فإن العبادة لله عز وجل أعظم
كفر من الاستعانة بغير الله وعلى هذا فلو ذبح لغير الله مستقر باليه يحرم وإن قال فيه باسم الله
كما قد يشع طائفة ممن منافق هذه الامة الذين قد يتقربون إلى الكواكب والذبح والجنود
وشعوفان وإن كان هؤلاء مرتدين لاباح ذبيحتهم بحال لكونه يجمع في الذبيحة مانعان الأول
أنه مما أهل لغير الله والثاني أنه ذبيحة مرتد ومن هذا الباب ما يفعله الجاهلون بمكة من
الذبح للجن ولهذا زور عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه نهى عن ذبائح الجن انتهى
قال الزمخشري كانوا إذا اشتروا دوا أو ثوبها أو استقرجوا عينا ذبحوا ذبيحة خوفاً من
تصميم الجن فاضيف إليهم الذبائح لذلك انتهى كلام فتح الجيد وقد نقل الشوكاني أيضاً
العبارة المتقدمة لشيخ الاسلام في رسالته الدر المنضيد واستدل به على تحريم ماذبح لغير الله
تعالى سواء قطعه أو ذبح عند الذبح أو لم يقطعه وهذا هو الحق (وإذا تعذر الذبح لوجه جاز
الطعن والرمي وكان ذلك كالذبح) حديث أبي العشر اعمى أنه قلت يا رسول الله أما تكون
الذكاة إلا في الحلق واللبة قال لو طغت في نغذها لا يزال أخرجه أحمد وأهل السنن وفي
استناده مجهولون وأبو العزماء لا يعرف من أبوه ولم يرو عنه غير جادين سلة فهو مجهول فلا
تقوم الحجة بروايته والتي يصلح للاستدلال به حديث رافع بن خديج في الصبيغ وغيرهما
قال كاسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سفر نذبحهم من ابل القوم ولم يكن
معهم خيل فرماهم رجل يسهم لحية فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن لهذه
الهمائم أوابد كما يبد الوشم فما فصل منها هذا فافعلوا به هكذا (وذكرنا الجنين ذكاة أمه)
حديث أبي سعيد عند أحمد وابن ماجه وأبي داود وترمذي والدارقطني وابن حبان وصححه

فلاناً كلوه وفي أسناده يحيى بن سليم وهو ضعيف الحفظ وقدرى من غير هذا الوجه وفيه
ضعف قلت ظاهر القرآن والحديث اباحة ميتات البصر كلها والمراد منها كل ما يعيش في البصر
فاذا أخرج منه كان عيشه عيش المذبح كالسكك فكل ذلك حلال بأنواعه ولا حاجة إلى ذبحه
سواء يؤكل منه في البر كالبرق والغنم أو لا يؤكل كالحصا والخنزير والكل سمك وان
اختلفت الصور ولا يصل ميتاً وان كان غيرهما كالضفدع والسرطان والسحفاة وذوات السموم
كلية والعقرب حرام وعليه الشافعي أقول وعلى هذا فوله تعالى أحل لكم صيد البحر
المراد منه ما يطبخ بالقيس والاختيار وقوله وطعامه المراد منه ميتات البحر مما لم يصد
بالاختيار كمن يبيع عن الميتة كراهية ذكر الميتة في مقام الصيد وقوله ميتاتكم اباحة لاهل
الطهر وقوله وللبيارة المراد منه اباحة لاهل السفر وقال أبو حنيفة جميع حيوانات البحر
حرام الا السمك المعروف أقول الحق ان كل حيوان يجرى حلال على أى صورة كان أحصل
لكم صيد البحر هو الطهور وماؤه الحلى ميتة فمن جازى بالليل يصلح لتخصيص هذا العموم قبلناه
(وقيل الميتة المضطر) اقله تعالى الا ما اضطررتم اليه وقد ثبت تحليل الميتة عند الجوع من
حديث أبي واقد الليثي عند أحمد والطبراني برجال ثقات ومن حديث جابر بن سمرة عند أحمد
وأبي داود بأسناد لا مطعن فيه ومن حديث الفجيع العاصري عند أبي داود وقد اختلف
في المقدار الذي يحمل تناوله وظاهر الآية انه يصل ما يدفع الضرورة لان من اندفعت ضرورته
فليس مضطراً قال في السوي ما ذبيحة أهل الكتاب فتصل بنص الكتاب وطعام الذين أوتوا
الكتاب حل لكم وطعامهم حل لهم أقول معنى الآية اتفاق المفسرين في ذباح اليهود
والنصارى حلال لكم وذباحكم حلال لهم قيل أى فائدة في الحل لهم وهم كفار ليسوا من أهل
الشرع فقال الزجاج معناه حلال لكم ان قطعوهم وأقول معناه حلال لهم اذا التزموا
شرعنا أكلوها وكان اليهود يزعمون ان بنى اسرائيل لا يصل لهم ذباح العرب فبين الله
تعالى ان الاحكام الشرعية لا تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم وعليه أهل العلم ان ذباح
اليهود والنصارى حلال لنا وذباح الجوس لا تحل وفي المواطن مثل ابن عباس عن ذباح نصارى
العرب فقال لا بأس بها وتلا هذه الآية ومن يتولهم منكم فانه منهم قلت عليه أبو حنيفة وقال
الشافعي لا تحل ذبيحة المنتصر بعد التصريف والتسريح والمتكول فيه أقول ذباح جميع المسلمين
على اختلاف فعلهم وتباين طرائقهم حلال لان الله جل جلاله انحازنا عن كل مالم يذكر
عليه اسمه وكل مسلم لا يذبح الا ذكر الاسم الله تعالى أو تقديره على أى مذهب كان وذباح
أهل الكتاب تابع لتصليل أطعمتهم ما لم يصد فاسم الطعام عليها ولا نهي من الأدام اللاحق
لأطعام ويؤيده أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي أهدمتها اليهودية من خير بعد
طبخها لها ولا نسلم ان ذباحهم مما لم يذكر عليه اسم الله فانه يذبحون لله وليسوا كاهل الكفر
من غيرهم فالخصل ان الذبح الذي يصل به الذبيحة ما في حديث رافع بن خديج بلطف ما أنهر الله
وذكر اسم الله عليه فكلوا أخرجه الجماعة كلهم وذبيحة المسلم على أى مذهب كان وفي أى بدعة
وقع هي مما يذكر عليه اسم الله ومع الالتباس حل وقعت التسمية من المسلم أو لا قد دل الدليل

على الحل لما أخرجه البخاري والشافعي وأبو داود وابن ماجه من حديث عائشة قالت
 يا رسول الله ان قومًا يحدثون عهدًا بجاهلية يأوتوا بالعمان لا يدري اذكروا اسم الله عليه اأم لم
 يذكروا انما كل منها اثم لا يقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله وكأوا
 قاصمه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باعادة التسمية مشعر بأن ذبيحة من لم يسم سواه كان مسلمًا
 أو غير مسلم حلال ويحمل قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه على عدم الذكر الكلي
 عند الذبح وعند الاكل وهو الظاهر من نفي ذكر اسم الله فالعلم اذا سمى عليه الاكل عند
 الاكل والذبح كاف لم يسم يكون عماد ذكر عليه اسم الله تعالى وهذا من الوضوح بمكان ولا
 عبرة بخصوص السبب وهو كون عائشة كان سؤالها عن العمان التي يأتيها من المسلمين من
 كان حديث عهد بالجاهلية بل الاعتبار بمعوم اللفظ كما تقر في الأصول والحق أن ذبيحة
 الكافر حلال اذا ذكر عليها اسم الله ولم يسم به التسمية كالذبح للاوثان ونحوها فان قلت
 الكافر لا يذبح كرام الله على الذبيحة وقد قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وقال
 فكلوا مما أيسر عليكم واذكروا اسم الله عليه وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أنهر
 الدم وذبح كرام الله عليه فكلوه قلت هذا الآية الابد العلم بان الكافر لا يذبح كرام الله على
 ذبيحته وأما الاحتجاج بعدم اشتراط التسمية بحديث العمان المتقدم فليس فيه دليل على
 عدم اشتراط التسمية مطلقا بل عدم اشتراطها عند الذبح وأما حديث ذبيحة المسلم حلال ذكر
 اسم الله أو لم يذبح فهو عام مرسل أو موقوف فكيف ينقض لمعارضة الكتاب العزيز ثم هو
 خاص بالمسلم والزاع في الكافر وكذلك الحديث الاول خاص بالمسلم لقوله ان قومًا يحدثون عهدًا
 بالجاهلية فلا يتم الاستدلال به على عدم اشتراط التسمية مطلقا وحاصل البحث انه اذا ذبح
 الكافر ذبحا كرام الله عز وجل غير ذابح غير الله وأنهر الدم وفري الاوداج فليس في الآية
 ما يدل على تحريم هذه الذبيحة الواقعة على هذه الصفة فمن زعم ان الكافر خارج من ذلك بعد
 ان ذبح لله تعالى وحسب فالدليل عليه وأما ذبح الكافر لغير الله فهذه الذبيحة حرام ولو كانت
 من مسلم وهكذا اذا ذبح غير ذبح كرام الله عز وجل فان أعمال التسمية منه كأعمال التسمية
 من مسلم حيث ذبحا جميعا لله عز وجل واذا عرفت هذا لاحل ان الدليل على من قال باشتراط
 اسلام الذابح لا على من قال بانه لا يسقط فلا حاجة الى الاستدلال على عدم الاشتراط بما لا
 دلالة فيه على المطلوب كالاختجاج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسمعن ذبائح المنافقين
 فان المنافقين كان يعاملهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معاملة المسلمين في جميع الاحكام
 علابا أظهر ومن الاسلام وجوبه على الظاهر وأما ما يقال من حكاية الاجماع على عدم حل
 ذبيحة الكافر فعدوى الاجماع غير مسلمة وعلى تقدير ان لها وجهه فلا بد من حملها على ذبيحة
 كافر ذبح لغير الله أو لم يذبح كرام الله تعالى وأما ذبيحة أهل الذمة فقد دل على حلها القرآن
 الكريم طعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم ومن قال ان اللحم لا يقتلها الطعام فقد قصر في
 البحث ولم يتطرق كتب اللغة ولا تطرف الادلة الشرعية المصروفة بان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم اكل ذبائح أهل الكتاب كما في كراهة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للشاة التي
 طبختها يهودية وجعلت فيها حمار القصة أشهر من ان يحتاج الى التنبية عليها ولا مستند

لأقول: يحرم ذبائهم الجرد والشحوك والأوهام التي يتلى بها من لم يرمخ قدمه في علم الشرع فإن قلت فليصونه لغیر الله أو بشيء من جنسه أو على غير الصفة المشروعة في الذبح قلت إن صح شيء من هذا فالكلام في ذبئته كالكلام في ذبئته المسلم إذا وقعت على أحد هذه الوه- وبس النزاع الا في مجرد كون كفر الكتابي ماله الا كونه أخذ بشرط معتبر انتهى

• (باب الضيافة) •

(يجب على من وجد ما يقربى به من نزل من الضيف أن يفعل ذلك وحده الضيافة الى ثلاثة أيام وما كان وراء ذلك فصدقة ولا يحمل الضيف أن يشري عنده حتى يخرج منه أو اذ لم يقبله على القادر على الضيافة ما يجب عليه كان للضيف أن يأخذ من ماله بقدر قراه) حديث عقبة بن عامر في الضيفين قال قلت لرسول الله ﷺ تلك تبعثانف نزل يقوم لا يقرونها تزي قال إن نزل يقوم تأمر والكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا وإن لم يفعلوا أخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم وفيها من حديث أبي شريح الخزاعي عن رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته قال وما جائزته يا رسول الله قال يوم وإيالة والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحمل أن يشوى عنده حتى يخرج منه أو يضيئ صده وأخرج أحمد وأبو داود من حديث المقدم أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ليل للضيف واجبة على كل مسلم فإن أصبح بغائه محروما كان دينه عليه أن شاء اقتضا وان شاء تركه واستأذنه صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم من حديث أبي هريرة نحوه واستأذنه صحيح وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور إلى أن الضيافة مندوبة لا واجبة واستدلوا بقوله فيكم ضيفه جائزته قالوا والجائز هي العطية والصلة وأصلها اللذبة ولا ينبغي أن هذا اللفظ لا ينافي الوجوب وأدلة الباب مقتضية ذلك لأن التفرغ لا يكون إلا لخلل بالمرء ودوب وكذلك قوله واجبة فإنه نص في محل النزاع وكذلك قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة قال في المصنف وفي قوله جائزته قولان أحدهما ما يكلفه في اليوم الاول بما أتبعه ويقدمه في اليوم الثاني والثالث ما كان بمحضه ولا يزيد على عادته وما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف أن شاء ففعل وإن شئت ترك والثاني أن جائزته أن به طيبه ما يجوز به ما قرب وما وليه (وبحرم أكل طعام الغير بغيرائه) قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم منكم بالباطل وكل ما دل على تحريم مال الغير دل على ذلك لأنه مال وانما خص منه ما ورد فيه دليل بخصه كالفدية إذا حرمه من يجب عليه ضيافته كما مر (ومن ذلك حلب ما شئته وأخذ ثمرته وزرعه لا يجوز إلا بأذنه الآن يكون محتاجا إلى ذلك فليستاد صاحب الأبل أو الخائف فان أجابه والا فليشرب ولأكل غير فخذ خبثه) الأدلة الهامة والخاصة أما العامة فظاهر كالاتية الكريمة وحديث خطبة الوداع ونحو ذلك وأما الأدلة الخاصة فتدل حديث ابن عمر في الضيفين أن رسول الله ﷺ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يحمل أحدكم ما شئته أحد إلا بأذنه أي يجب أحدكم أن يوفي مشربته فيمنشئ طعامه وانما تحظر لهم ضرر وعواشيهم أطعمهم فلا يحملان أحد ما شئته أحد إلا بأذنه وأخرج أحمد من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أقبلت مع ساد في زبد الهجرة حتى إذا دفونا من المدينة قال فدخلوا وحلقوني في

ظهورهم فاما بقى بجماعة شديدة قال غربي بعض من يخرج من المدينة فقالوا الودخلت المدينة
فأصبت من غرسوا ثلثها قال فدخلت حائطاً فقطعت منه قنوين فأتاني صاحب الحائط
وأقنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرني خبري وعلى ثوبان فقال لي أيهما أفضل
فأشرفني إلى أحدهما فقال خذهما وأعط صاحب الحائط الآخر فغلي عبيدي وفي أسناده ابن
أهيمه وله طريق أخرى عنده أحد وفي أسناده أيضاً أبو بكر بن يزيد بن المهاجر وغيره وروى
الحال وقد أعل هذا الحديث بأن في أسناده عبد الرحمن بن أمية عن محمد بن زيد وهو
ضعيف وأخرج أحمد والترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه
وعلى وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يأكل فيه فخذ خبنة وأخرج أبو داود
والترمذي وصححه من حديث جبرة بن عبد الله عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم
على ماشية فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه فإن أذن له فليصحب وليشرب وليكن فيه أحد
للمصوت ثلاثاً فإن أجابه أحد فليستأذنه فإن لم يجبه أحد فليصحب وليشرب ولا يجعل رءوسه
سماع الحسن عن حمزة وفيه مقال معروف وأخرج أحمد وابن ماجه وأبو يعلى وابن حبان
والحاكم من حديث أبي سعيد بن ربيعة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا أتى أحدكم
حائطاً فأراد أن يأكل فليستأذنه صاحب الحائط ثلاثاً فإن أجابه بالقبول فليأكل وإذا لم يجبه أحدكم فليأكل
فأراد أن يشرب فليأكل فليستأذنه صاحب الحائط أو يارأى القم فليأكل فليأكل فليأكل فليأكل
وأخرج الترمذي وأبو داود من حديث رافع قال كنت أرى نخل الأنصار فأخذوني
فذهبوا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يارافع أترى نخلهم قال قلت
يا رسول الله الجوع قال لا ترم وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وأخرج أبو داود والنسائي
من حديث بشر بن عباد بن قصة مثل قصة رافع وفيها قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت إذا كان جاهلاً ولا أعلمت إذا كان جاهلاً والمراد بالخبنة
ما يحمله الإنسان في حشوته وهي بضم الخاء المجهولة وسكون الباء الموحدة فربما يسهوون ويمكن
الجمع بين الأحاديث بأن تفرم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا إلى العلم لعدم المتأداة
منه ولو فرضنا عدم صحة الجمع في ذلك كانت الأحاديث الأذن عند الحاجة مع التأداة أرجح

باب آداب الاكل

وقد علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم آداباً يتأدبون بها في الطعام كاستنائه (أشترج
لا كل لتسمية) لحديث عائشة عنده أحد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والترمذي
وصححه قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاماً قبل
بسم الله فإن نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره وأخرج مسلم وغيره من حديث جابر
سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول إذا دخل الرجل بيته فذكر الله عند دخوله
وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل فلم يذكر الله عند دخوله قال
الشيطان أدر كنتم المبيت فإذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدر كنتم المبيت والعشاء وأخرج
مسلم وغيره من حديث حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن
الشيطان ليسخل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه الحديث وأخرج الترمذي عن عائشة

قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا كل طعاما في ستمن أصحابه فجاء امرأى
فأكله بقمطين فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أما انه لو سمي لكني لكم وفال
حسن صحيح وفي الباب أحاديث قلت وعليه أهل العلم قال النووي الا نضل أن يقول بسم الله
الرحمن الرحيم فان قال بسم الله حصلت السنة (والأكل باليمين) حديث ابن عمر عندهم سلم
وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يأكل أحدكم بشماله ولا يشرب بشماله
فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله قلت وعليه أهل العلم (ومن حاقق الطعام لامن
وسطه) حديث ابن عباس عند أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حاققه ولا تأكلوا من وسطه وأخرج
أبو داود بلفظ اذا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى العصقة ولكن لبأكل من أسفلها
فان البركة تنزل من أعلاها (ومما يليه) حديث عمر بن أبي سلمة في العصقين وغيرهما قال كنت
غلاما في حجر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكانت يدي تطيش في العصقة فقال لي يا غلام
سم الله وكل عيشة وكل عياليتك (ويعلق أصابعه والعصقة) حديث أنس عندهم سلم وغيره ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعاما لعق أصابعه الثلاث وقال اذا وقعت
لقمة أحدكم فليطعم بها الذي وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمر فان نسلت العصقة وقال
انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة وفي العصقين من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أكل أحدكم طعاما فلا يمس يده حتى يلعقهها أو يلعقها وأخرج
مسلم من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يلعق الأصابع والعصقة وقال
انكم لا تدرون في أي طعامكم البركة قال في الحجة البالغة وقد اتفق لنا انه زارنا ذات يوم
رجل من أصحابنا فقرأنا له شيئا نبينا يأكل اذا سقطت كسرة من يده وتددها في الارض
ليجعل يبعها وجعلت تباعده عنه حتى ذهب الحاضر وبعض العجب وكاد هو في تتبعها
بعض الجهد ثم انه أخذها فأكلها فلما كان بعد أيام قضبط الشيطان انساها وتكلم على لسانه
فكان فيما تكلم اني مررت بفلان وهو يأكل فأهيجني ذلك الطعام فلم يطعمني منه شيئا
فخطفته من يده فنارعتني حتى أخذته مني ونبأنا كل أهل بيتنا أصول الجز راذته بده بعضنا
فوثب اليه انسان فأخذوا كلة فأصابه وجع في صدره ومعدته ثم تقبضه الشيطان فأخبرني على
لسانه انه كان أخذ ذلك المتدهه وقد قرع اسمعنا شئ كثير من هذا النوع حتى علمنا ان
هذه الاحاديث ليست من باب ارادة الجواز وانما أريد به حقيقة تها في العلم الذي أعطاه الله نبيه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال الملازمة والساطين وانتشارهم في الارض انتهى (والجد
عند الفراغ والدماء) حديث أبي امامة عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم كان اذا فرغ ما دونه قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى
عنهم بنا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والبخاري في التاريخ من
حديث أبي بصير قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا أكل وشرب قال الحمد لله
الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث
عمر بن أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله
الذي أطعمني هذا ورزقني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وأخرج أبو داود

من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اكل احدكم طعاما
فدقل اللهم بارك لنا فيه واطعمنا خير منه واذان في لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه
فانه ليس شئ يجزى من الطعام والشراب الا اللين واخرجه الترمذي بقوه وحسنه ولكن
في اسناده على بن زيد بن جدهان وفيه ضعف وقد رواه عن محمد بن حرملة قال ابو اسحاق بصري
لا عرفه (ولايأكل مسكنا) لحديث أبي بصير عن عبد الخاري وغيره قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم اما باقلا آكل مسكنا قلت لا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
بعث في العرب وعاداتهم اوسط العادات ولم يكتفوا بكافون تكلف الجمع والاختصاص
احسن ولا احسن لاصحاب الله من ان يتبعوا سيرة امامه في كل نحر وقطعة وما اكل رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على خوان اولا في سكرجة ولا شربة مرقق ولا رأى شاة
سميطا بعينه قط وما رأى متخلا كانوا يا كونا الشعر غير مفضل

• (كتاب الاشربة) •

(كل مسكر حرام) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام فيشمل ذلك جميع أنواع الخمر من الشجرتين وغيرهما
فبتنا والله قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية وفي افظ لم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وفي
الصحاح من حديث عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن البتع
وهو تبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل شراب
أسكر فهو حرام وفيها نحوه من حديث أبي موسى وفي الباب أحاديث قال في الحجة البالغة
وقد استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه أحاديث كثيرة من طرق
لأنه في عبارات مختلفة فقال الخمر من هاتين الشجرتين الخل والعنب وكذلك تفق جميع
الملل والخل على قبحه بالمرء وليس الا حرام كما يظن من لا بصيرة له من أنه حسن بالنظر الى الحكمة
العملية لما فيه من تقوية الطبيعة فان هذا الظن من باب اشتباه الحكمة الطبية بالحكمة
العملية والحق انه حرام تغايرتان وقد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة أشياء العنب والتمر
والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خمر العقل وقال لقد حرمت الخمر حين حرمت وما نجد
خمر الا عنب الاقله لا وعامة خمرنا البسر والتمر وكسروا دنان القضيح حين نزلت وهو قبيح
قوانين التشريع فانه لا معنى لمصوبية العنب وانما المؤثر في التحريم كونه من بلا العقل يدعو
قلبه الى كثيره فيجب به القول ولا يجوز لاحد اليوم أن يذهب الى تحليل ما اتخذ من غير العنب
وأستعمل أقل من حسد الاسكار ثم كان ناس من الصحابة والتابعين لم يلبفهم الحديث في أول
الامر فكانوا معذورين ولما استفاض الحديث وظهر الامر لا كراعاة الامر صح حديث
ليشربن ناس من أمي الخمر يسعون باغياهم لم يبق عذر أعادنا الله تعالى والسائقين من ذلك
اتى ونجم هذا البحث في حكاية الختام فليرجع اليه (وما أسكر كثيره فقله حرام) لحديث
عائشة عندها أحد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان والدارقطني وأعله بالوقف قالت
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه قل الكف
منه حرام ورجال رجال العجم الاعرو بن سالم الانصاري مولا هم المدني قال المنذرى لم أر

أحد أقواله، كلاما وقال الحاكم هو معروف بكنيته يعني أبا عثمان وأخرج أحمد وابن ماجه
والدارقطني وصححه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما مسكر
كثيره نقله حرام وأخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وقال ابن حجر رجاله ثقات من حديث
جابر وأخرجه أيضا أحمد والسنائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي
الباب أحاديث قال في المسوى وعليه الشافعي وأبو حنيفة إلا أن الشافعي يقول كل ما خسر
العقل فهو خمر قليله وكثيره حرام يجب منه المد سواء كان من عنب أو تمر أو عسل أو غير ذلك
وسواء كان نيا أو مطبوخا وفي مذهب أبي حنيفة التي من ماء العنب إذا اشتد هو الخمر والمسكر
من فضيخ القوم حرام يحد منه دون مائتين المسكرات انتهى (ويجوز الاتباع في جميع الآتية)
لما أخرجه مسلم وغيره من حديث بريدة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
كنت نهيتكم عن الأثرية إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غدا يرأى لأثره بوا مسكرا
وفي الأصل لم أيضا وغيره نهيتكم عن الظروف وإن ظر فلا يحل شيئا ولا يحرمه وكل مسكر حرام
وفي الباب أحاديث مصرحة بفسخ ما قد كان وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من النهي
عن الاتباع في الدباء والنقير والمزق والختم ونحوها كما هو مذکور في الأحاديث المروية
في الصحيحين وغيره أو ذهب قوم إلى بقاء الخطر فيها وبه قال مالك وأحمد (ولا يجوز الاتباع
جنس من الخيل) لحديث جابر في الصحيحين وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه
نهى أن يبيذ القرو والزيب جميعا ونهى أن يبيذ الرطب والبسر جميعا وفيه ما من حديث أبي
قنادة نحوه ورواه مسلم نحوه من حديث أبي سعيد وله أيضا نحوه من حديث أبي هريرة وفي الباب
أحاديث يوجبها الهوى عن اتباع الخليطين إن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط فيظن
المتبذ أن لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال النووي ومذهب الجمهور أن النهي في ذلك للتنزيه
لأنه يحرّم وأما يحرّم إذا صار مسكرا ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو التحريم وقد
ورد ما يدل على منع اتباع جنسين سواء كان معاذ كفي الأحاديث السابقة أم لا وهو ما أخرجه
السنائي وأحمد من حديث أنس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يجمع
بين شيئين فيبيذ ابقي أحدهما على صاحبه ورجال أسنده ثقات قال في المسوى اختلف أهل
العلم فذهب جماعة إلى تحريمه وإن لم يكن النبراب المتخذ منه مسكرا لظاهر الحديث وبه
قال مالك وأحمد وقال لا كثرون هو حرام إذا كان مشددا ومسكرا إذا لمعنى فيه الاسكار
وأما خص ذكره لأنه كان من عادتهم اتخاذ النبيذ المسكر نكاحا وقال الليث إنما جاءت
الكراهة أن يبيذ الجميع إلا أن أحدهما يشد صاحبه (ويحرم تخليل الخمر) لحديث أنس عند
أحمد وأبي داود والترمذي وصححه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن الخمر يخذ
خلافا قال لا وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي من حديثه أيضا أن أبا طلحة سأل النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم عن إيتام وروثوا خمر فقال اهرقها قال أفلا تجعلها خلافا قال لا وقد عزاه
المذري في مختصر السنن إلى مسلم وله حديث ثالث نحوه أخرجه الدارقطني وأخرج أحمد من
حديث أبي سعيد نحوه قال ابن القيم وفي الباب عن أبي الزبير وجابر وصح ذلك عن عمرو بن
الخطاب ولا تعلم في الصحابة مخالفا ولم يرل أهل المدينة يشكرون ذلك قال الحاكم سمعت أبا

الحسن على بن عيسى الحبري يقول سمعت محمد بن اسحق يقول سمعت قتيبة بن سعيد يقول
 قدمت المدينة أيام مالك فقدمت الى فاض فقلت عندك خلخول فقال احسان الله في حرم
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ثم قدمت بعد موت مالك فذكرت ذلك لهم فلم
 ينكروا على أحد وأما ما روي عن علي بن اسطخانة النخعي عن عائشة انه لا بأس به فهو دخل الخمر
 اذا تخللت بنفسها الا باخذها ١٥ وفي نسخة الباقية مثل عن النخعي فخذ خلا قال لا قبل انما
 أصنعها الدواء فقال انه ليس بدواء ولكنه داء أقول لما كان الناس مولعين بالخمر وكانوا
 يتعجلون لها حيل لم تتم المصلحة الا بالنهي عنها على كل حال لتلايىي عذر لاحد ولا حيلة انتهى
 (ويجوز شرب العصير والنيذ قبل غلاته) لحديث أبي هريرة عند أبي داود والشافعي وابن ماجه
 قال علمت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يصوم فحينئذ يفطره بنبيد صنعت في داء ثم
 أتته به فاذا هو يش فقال اضرب بهذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر
 وأخرج أحمد عن ابن عمر في العصور قال اشربه ما لم ياخذ شيطانه قبل وفيكم ياخذ شيطانه
 قال في ثلاث وأخرج مسلم وغيره من حديث ابن عباس انه كان ينقع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبه الغد الى مساء الثالثة ثم يامر به فيسقي الخادم أو
 يهرق قال أبو داود ومعه يسقي الخادم يادربه القساذ (ومظنة ذلك ما زاد على ثلاثة أيام)
 لحديث ابن عباس المذكور وقد أخرج مسلم وغيره من حديث عائشة انها كانت تنقبذ لرسول
 الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشي فتعشى شرب على عشائه وان
 فضل شيء صبه أو أفرغه ثم تنقبذه بالليل فاذا أصبح تغدي فشرب على غدائه قالت تفصل
 السقا غدوة وعشية وهو لا يشافي حديث ابن عباس المتقدم انه كان يشربه اليوم والغد وبعد
 الغد الى مساء الثالثة لان الثلاث مشقة على زيادة غير منافسة والكل في الصحيح (وآداب
 الشرب ان يكون ثلاثة أنفاس) لحديث أنس في الصحابي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم كان يتنفس في الاثلاثا وفي لفظ لمسلم انه كان يتنفس في الشرب ثلاثا ويقول انه اروي
 وأمرأ والمراد انه كان يتنفس بين كل شربتين في غير الاثلاثا وأما التنفس في الاثلاثا فمنه
 لحديث أبي قتادة في الصحابي وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا شرب
 أحدكم فلا يتنفس في الاثلاثا وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي ومعه من حديث
 ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يتنفس في الاثلاثا وينفخ فيه وأخرج
 أحمد والترمذي ومعه من حديث أبي سعيد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن
 النفخ في الشرب فقال الرجل القذاة أو هافي الشرب فقال ارفعها فقال اني لا اروي من نفس
 واحد قال فابن القساذ اذن فبك قلت وعلى هذا أهل العلم والنهي عن التنفس فيه من
 أجل ما يخالف أن يبرز شيء من ريقه أو مخاطه فيقع في الماء وقد تكون النكحة من بعض من
 يشرب متغيرة فتعلق الرائحة بالمزقة ولطفه ثم انه من فعل الدواب اذا ركعت في الاولى
 كرم ثم تنفست فيها ثم عادت فغيرت فيكون الاحسن في الادب أن يتنفس بعد اياه الاثلاث
 عن فقه النفخ فيه يكون لاحد معين فان كان من حرارة الشرب فليجهد بمرق يبرد وان كان
 من أجل قذى فليطه باصبع أو خلال وان تغدق فليرقها كما ياتي الحديث (وبالعين) لما تقدم

قوله فتعشى شرب
 كما هو كذلك في أبي داود
 وغيره اي رقت وقت
 افطاره وقوله يشي أي يغلي

في آداب الاكل (ومن قعود) لان الشرب قاعد امن الهيات الفاضلة واقر بعلوم النفس
والزى وان تصرف الطبيعة الماء في محله لحديث ابي سعيد عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما واخرج مسلم ايضا من حديث ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائما في نسي فليستقي ولا
يعارض هذا حديث ابن عباس في الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم شرب من
ما من مزق قائما ولا ما اخرج البخاري وغيره من حديث علي انه شرب وهو قائم ثم قال ان قاسا
يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت ولا
ما أخرجه احمد وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث ابن عمر قال كنا ناكل على عهد رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ونشرب ونشحن ونشحن ونشرب ونشحن فبما لا يمكن الجمع بان الكراهة
للتزنيه وان كان قوله في نسي فليستقي يشعر بعدم الجواز في حق من قصد مخالفة السنة على
ان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة وبمخصص القول
الشامل وللأمانة فيكون الفعل خاصا به كما تقر في الاصول قلت وعليه اكثر أهل العلم واوا
نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب قائما نهى اكله وارفاق ليكون تناوله
على سكون وطمأنينة فيكون أبعد من ان يكون منه فساد في المعدة كالبكاد وغيره (وتقديم
الايم فالايمن) لحديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتي
ببلبن قد شرب بهاء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم اعطى الاعرابي وقال الايمن
فالايمن وفيه ما من حديث سهل بن سعد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اتي بشراب
فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام اتأذن لي ان اعطى هؤلاء فقال
الغلام والله يا رسول الله لا اؤثر بشيء منكم احدا فله اى وضعه رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في يده قال في الحجة البالغة اراد بذلك قطع المنازعة قائما لو كانت السنة تقديم الافضل
وعالم يكن افضل مسلمائهم وربما يجدون في أنفسهم من تقديم غيرهم حاجة اه (ويكون
الساقى آخرهم شربا) لحديث ابي قتادة عند ابن ماجه وأبي داود والترمذي وصححه وقال
المنذرى رجال اسنادهم ثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم
شربا وقد أخرجه ايضا مسلم بلفظ قلت لا اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم فقال ان الساقى آخرهم شربا (ويسمى في أوله ويحمد في آخره) لحديث ابن عباس عند
الترمذي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تشربوا انفسا واحدا كشر
البعير ولكن اشربوا امثلي وثلاث وسمو الله اذا انتم شربتم واحدا والله اذا انتم رفعتم واخرج
أحمد وابوداود والترمذي وابن ماجه والسنائي والبخاري في التاريخ من حديث ابي سعيد
قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اكل وشرب قال الحمد لله الذى اطعمنا وسقانا
وجعلنا مسلمين (ويكره لتفقس في السقاء والنقح فيه) وقد تقدمت ادلة ذلك في الشرب ثلاثة
انقاس (والشرب من فيه) لانه اذا شرب من القربة فشرب عنه فان الماء يتدفق وينصب في حلقه
دفعه وهو يورث البكاد ويضر بالمعدة ولا يتميز عنده في دفع الماء وانصبابه القذاة ونحوها
ودليله حديث ابي سعيد في الصحيحين قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن

اختصاص الاممية ان يشرب من افواهها وفي رواية لها ما واختصاصها ان يقبل رأسها ثم يشرب منه وفي البخاري من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى ان يشرب من في السقاء وزاد احمد قال ايوب فابتنت ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية وزاد في نسخة السالفة قد دخلت في جوفه وفي البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء وهذا لا يعارضه ما رواه ابن ماجه والترمذي وصححه من حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشرب من في قربة معلقة فأثما فثقت الى فيها فقطعت واخرج احمد وابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي من حديث ام سليم نحوه واخرج ابوداود والترمذي من حديث عبد الله بن بسر نحوه ايضا لان فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد يكون ايمان الجوار فحصل احاديث النهي على الكراهة لا على التحريم وقد يكون ما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعذر فحصل احاديث النهي على عدم العذر وقد جزم ابن حزم بالتحريم وروى عن احمد ان احاديث النهي فافضة واذا وقعت النجاسة في شيء من المائعات لم يحل شربه وان كان جامدا ألقيت وما حولها) لحديث معوية عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن قارة وقعت في سمن فمات فقال ألقوها وما حولها واكوا سمنكم وأخرج ابوداود في لفظه ما من هذا الحديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن القارة تقع في السمن فقال ان كان جامدا فلقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقر به وصححه ابن حبان وأخرج أحمد و ابوداود والترمذي من حديث أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مائعات لا تقر به وقد أخرجه أيضا النسائي وحكمه غير القارة مما هو مثلها في النجاسة والاستقذار حكمها اذا وقع في سمن أو نحوه قلت وعليه أهل العلم ومعناه عندهم اذا كان جامدا فان كان مائعا تنجس كله فلا يجوز أكله بالاتفاق ويجوز أبو حنيفة - معه ولم يجوز الشافعي (ويحرم الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) لحديث حذيفة في الصحابين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة وفيه ما أيضا من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الذي يشرب في آنية النضة انما يجرج في بطنه نار جهنم ولفظ مسلم ان الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة وأخرج مسلم من حديث البراء بن عازب قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الشرب في النضة فانه من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة وأخرج أحمد وابن ماجه من حديث عائشة نحوه حديث أم سلمة قلت الحريرة صوت وقوع الماء في الجوف وعليه أهل العلم في حكمها الذهب وخص الشافعي في تضييق الاناء بقليل من النضة عند الحاجة لمحدث أنس ان قدح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكسر فأنخدم مكان الشعب سلسله من فضة قال الشيخ محيي الدين بن ابراهيم النخاس في تنبيه الغافلين ومنه ما استعمال آواني الذهب وفضة الرجال والنساء في الاكل والشرب والادهان والاكتحال ونحو ذلك وكذا قال الشيخ

شمس الدين ابن القيم وغيره ولا فوق بين أن تكون الآية كبيعة كالصن والزبدية ونحوهما أو مغيرة كالمكحلة والمبسل والابرة ونحوها ولا يحرم استعمال أو ألقى الذهب والفضة يحرم اتخاذها غير استعمال على الرجال والنساء ويحرم على الصائغ عملها ومن قدم اليه طعام في آنية ذهب أو فضة ولم يستطع الإنكار فطره أنه يأخذ الطعام من الآية ويضعه في وعاء آخر أو على الخبز أو في يده الشمال ثم يأكل منه لأن ذلك ليس يأكل فيها وكذلك إذا أراد ألا كتهال من كحل في مكحلة فضة أفرغ منه في شيء ثم اكتهل منه والله تعالى أعلم اه أقول استعمال الذهب والفضة في غير الأكل والشرب فيها لم يرد ما يدل على المنع منه ولم يثبت الإلزام من الأكل والشرب فيها فقط ومن زعم تحريم غيرهما لم يقبل الإبدل لأن الأصل الحل فلا يتقل عنه إلا بناقل وأما التحلي بمسافر يرد ما يمنع من ذلك الألف الذهب وأما الفضة فلم يرد شيء بل قال صلى الله تعالى عليه وسلم عليكم بالفضة فالعموها كيف شئتم هذا خلاصة ما ينبغي القول به في الاستعمال والتحلي ولما ترحمه الله تعالى أجهات جليلة المقدار راجعة الانتظار في ذلك فلتراجع

* (كلب لباس) *

(ستر العورة واجب في الملا والخللاء) لحديث حكيم بن حزام عن أبيه عطاء أحدواي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم وصححه قال قلت يا رسول الله عورتنا ما نأمنها وما نأمنها فقال احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت فإذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يراها أحد فلا يرينها فقلت فإذا كان أحدنا خاليا قال فاقه تبارك وتعالى أحتق أن يستحي منه وقد اختلف أهل العلم في حد العورة وكذلك اختلفت الأدلة وقد استوفاهما المتن في شرح المتنق (ولا يلبس الرجل الخالص من الحرير) لحديث عمر في الصحبين وغيرهما قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة وفيه ما شقوه من حديث أنس وفيه ما وغيرهما من حديث ابن عمر أنه رأى عمر حله من استبرق تباع فأبى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ابتع هذه فيجعل بها للعبد وللوفد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انما هذه لباس من لا خلاق له أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وصححه من حديث أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أحل الذهب والحرير للأنث من أمتي وحرم على ذكورها وفي أسناده سعيد بن أبي هند عن أبي موسى قال أبو حاتم أنه لم يلقه وقد صححه أيضا ابن حزم وروى من حديث علي عطاء أحدواي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان قال أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حريرا فجعله في عينيه وأخذ ذبا فجعله في شماله ثم قال إن هذين حرام علي ذكورا أمتي زاد ابن ماجه حل لأنهم وهو حديث حسن وأخرج البيهقي بإسناد حسن نحوه وأخرج البزار من حديث عمر بن جرير البجلي نحوه أيضا وفي أسناده قيس بن أبي حازم وفي الباب أحاديث وقد ذكر المحدث في البصر أنه جمع على تحريم الحرير للرجال وقال فيه أنه خالف في ذلك ابن عليه وانفقد الإجماع بعده على التحريم وقال القاضي عياض أنه حكى عن قوم أباحتها وقال أبو داود أنه لبس الحرير عشرون نفسا من الصباية وقد اختلف أهل العلم

في الحرير المشوب بغيره واستدل المأمنون من لبسه بما ورد من منعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لبس حلة السيرة كما في الصحيحين من حديث علي ولكنه قد وقع الخلاف في تفسير حلة السيرة ما هي فقيل انها ذات الخطوط وقيل المختلفة الالوان وهذاان التفسيران لا يدلان على مطلوب من استدلال ذلك على منع من لبس المشوب على انه قد قيل انه الحرير المحض واستدل من لم يقل بتحريم المشوب بل حرم الخالص فقط بمثل حديث ابن عباس عند احمد وابي داود قال انما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الثوب المصمت من قزوف اسناده ضعيف بن عبد الرحمن وفيه ضعف والمصمت بضم الميم الاولى وفتح الثانية المختلفة وهو الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره وهذا البحث طويل الذلول أقول مسئلة نهى عن مشوب الحرير من المداولة التي تحتل البسط قال المسائل في حاشية الشفاء وقد طالت المراجعة فيها يبقى وبين شيخنا المحدث المطلق السيد عبد القادر بن أحمد الكوكبي كافي رحمه الله أيام قرأني عليه فكان جميع ما حرره وحررته نحو سبع رسائل وقد تلخصت ما ظهر في في المسئلة في شرح المتنني باختصار فليجمع اليه قلت وحاصله ترجيح التحريم كما قررته في هداية السائل الى أدلة المسائل فليراجع قال في المسوى حلة السيرة التي فيها خطوط كالسيور وهي برود من الحرير أو الغالب فيه الحرير والقسي شباب مضلعة من الحرير أي مئة وشة بصورة الصلاع واسباهه قيل نسبة الى قس قرية بساحل البحر وقيل الى القز بالزاي فابدل من الزاي السين وعلى هذا أهل العلم ان الحرير حرام على الرجال دون النساء ويرخص في موضع اصبع أو أصبعين أو ثلاث أو أربع من اعلام الحرير ويرخص بعضهم في لبسه لاجل الحكمة والقمل اه وفي حديث علي عند مجوز ابن الكنا والقطن والصوف والخزوان كانت تقيسة (اذا كان فوق أربع اصابع) حديث عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن لبوس الحرير الا هكذا ورفع لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بيديه الوسطى والسابعة وضمهما وفي لفظ مسلم وغيره نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين أو ثلاثة أو اربعة قال في الحجة البالغة لانه ليس من باب اللباس ودرجات الحاجة الى ذلك ونهى عن لبس الحرير والديباج والقسي والمياثر والارجوان اه (الا لندوى) حديث انس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكمة كانت بهما قال في الحجة البالغة لانه لم يقصد حثه بالارقاء وانما قصده الاستشفاء (ولا فترشه) أي الحرير حديث حذيفة عند البخاري قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تشرب في آنية الذهب والفضة وان تأكل فيها وعن لبس الحرير والديباج وان تجلس عليه وقال هو له سم في الدنيا ولنا في الآخرة وفي معنى ذلك احاديث وهذا نص في محل النزاع وأما الاسترواح بالقياس على جواز اقتراض ما فيه تصاوير فقياس في مقابلة النص وهو فاسد الاعتبار قال ابن القسيم ولو لم يأت هذا النص لكان النهي عن لبسه متناولا لاقتراضه كما هو متناول للاكتفائه وذلك لبس لغة وشرعا كما قال أنس تمت الى حصيلتنا قد اسود من طول ما لبس ولو لم يأت اللفظ العام المتناول لاقتراضه بالنهي لكان القياس المحض موجبا التحريم

اما قياس المنسل او قياس الاولى فقد يدل على تحريم الاقتراش النص الخاص واللفظ العام وقياس الصحيح ولا يجوز رد ذلك كله بانتمائه من قوله خلق لكم ما في الارض جميعا ومن القياس على ما اذا كان الحرير بطانة القراش دون ظهارة فان الحكم في ذلك التحريم على اصح القولين والفرق على القولين الاتحريم باشارة الحرير وعلمها كخشو القراش فان صح الفرق بطل القياس وان بطل الفرق منع الحكم وقد عسك بعموم النهي عن اقتراش الحرير طائفة من الفقهاء مفرموه على الرجال والنساء وهذه طريقة انصارنا من اصحاب الشافعي وقابلهم من اباحه بنوعين والصواب التفصيل وان من اباح له لبسه اباح له اقتراشه ومن حرم عليه حرم عليه وهذا قول الاكثرين وهي طريقة العراقيين من الشافعية اه وفي تنبيه الغافلين الجالس على الحرير والاتصاف به حرام على الرجال وصحح الرافي تحريم اقتراشه على النساء وخالفه النووي في ذلك وحكى ابن الرفعة عن بعض العلما انه لا ينعقد النكاح بحضور الجالس على الحرير واستبعد وحكم القز في التحريم حكم الحرير على الاصح اذا كان على صبي غير بالغ ثوب حرير قال الغزالي الصحيح ان ذلك منكر يجب نزع عنه ان كان مميذا بعموم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذان حرامان على ذكور امي وكما يجب منع الصبي عن شرب الخمر لا لكونه مكلفا ولكن لكونه يأنس به فاذا بلغ عسر عليه الصبر عنه كذلك شهوة التزين بالحرير وأما الصبي الذي لا يميزه فيضعف يعني التحريم في حقه ولا تخلو عن احتمال والعلم فيه عند الله تعالى هذا كلام الغزالي وصحح النووي الجواز مطلقا والله تعالى أعلم اه وروي عن ابن عباس وأنس انه يجوز اقتراش الحرير واليه ذهب الحنفية واستدل لهم بان اقتراش الحرير اهانته وليس هذا مما يستدل به على المسائل الشرعية على فرض عدم المعارض فكيف وقد عارضه الدليل الصحيح الصحيح (ولا المصوبغ بالعصفر) لحديث عبدالله بن عمر وعنده مسلم وغيره قال رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثوبين معصفرين فقال ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها وأخرج مسلم وغيره ايضا من حديث علي قال ثابتي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن القضم بالذهب وعن لباس القسي وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفر وفي الباب أحاديث والعصفر يصبغ الثوب صبغا أحمر على هيئة مخصوصة فلا يعارضه ما ورد في لبس مطلق الأحمر كما في الصحيحين من حديث البراء قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مربوعا بعيدا بين المشككين له شعر يبلغ شحمة أذنيه رأيت في حلة جبرائيل أرشيا قط أحسن منه وفي الباب أحاديث يجمع بينها بان المنوع منه هو الأحمر الذي صبغ بالعصفر والمباح هو الأحمر الذي لم يصبغ به (ولا ثوب شهرة) لحديث ابن عمر من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ورجال استاده ثقات والمراد به الثوب الذي يشهر لابس به الناس ويلحق بالثوب غيره من الملبوس ونحوه مما يشهر به اللابس لوجود العلة (ولا ما يختص بالنساء ولا العكس) لحديث أبي هريرة عند أحمد وأبي داود والنسائي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الرجل يلبس لبس المرأة والمرأة تلبس لبس الرجل وفي صحيح البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء وفي

الباب احدى (ويحرم على الرجال التحلي بالذهب لا بغيره) لما تقدم من الاحاديث الواردة في تحريم الذهب وهو لا يكون الاحلية اذ لا يمكن لبسه، وأما ما يخلط في بعض الثياب بالحرير أو بغيره فهو وقفة لا ذهب وان سماه الناس ذهبا ومن الادلة على ذلك ما ورد في المنع من خاتم الذهب وما ورد فيمن حل جيبه له ولو يجبر بصصة وقد جمع الماتن رسالة مستقلة في تحريم التحلي بقليل الذهب وكثيره وجمع أيضا رسالة مستقلة في تحلي النساء بالذهب وهل يجوز ذلك أم لا فليرجع اليها قال المهدي في القاموس جربصة أي شيء من الحل ونحوه في تاج اللغات وفي نهاية الحديث الحر بصصة الهنة التي تترامى في الرمل لها بصيص كأنها عين جرادة قال في الحجة البالغة ومن تلك الرؤس الحل المترفة وهذا إعلان أحدهما أن الذهب هو الذي يقاخر به الجهم ويقضى جريان الرسم بالتصلي به الى الاكثار من طلب الدنيا دون الفضة ولذلك شدد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الذهب وقال ولكن عليكم بالفضة فالعوا بها والثاني ان النساء أحوج الى التزين لرغبتهن أزواجهن ولذلك جرت عادة العرب والجهم جميعا بان يكون تزنيهن أكثر من تزنيهن فوجب ان يرخس لهن أكثر مما يرخس لهنم ولذلك قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب والحرير للاثنا من أمتي وحرم على ذكورها وقال صلى الله عليه وسلم في خاتم ذهب في يد رجل بعد أحدكم الى جمر من نار فيجعل في يده ورخص عليه السلام في خاتم الفضة لاسيما الذي سلطان وقال ولا تمه مثقالا ونهى النساء عن غير المقطع من الذهب وهو ما كان قطعة واحدة كبيرة قال من أحب ان يحلق جيبه حلقة من نار فليحلقة من ذهب وذكر على هذا الاسلوب الطوق والسوار وكذلك اجاز التصريح بغيره قلاد من ذهب وسلسلة من ذهب وبين المعنى في هذا الحكم حيث قال أما انه ليس ممكن امرأة تحلي ذهبا تظهره الاعذب به وكان لام سلمة أو ضاح من ذهب والظاهر انها كانت مقطعة وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحل الذهب للاثنا معناه الحل في الجملة هذا ما يوجب مفهوما هذه الاحاديث ولم أجدها معارضا ومذهب الفقهاء في ذلك مع ائمام ومذهبهم ورواهما هو التحليل مطلقا لا فرق بين المقطع وغيره والله تعالى اعلم بحقيقة الحال أقول وأما التضم فقد أخرج أبو داود من حديث عمرو والنسائي من حديث أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتضم في يناره وأخرج أبو داود والنسائي من حديث علي والترمذي والنسائي أيضا من حديث أبي رافع انه صلى الله عليه وسلم كان يتضم في يمينه قال كل جاتز بدون كراهة ولم يرد النهي الا عن التضم في السبابة والوسطى كما أخرجه مسلم وأهل السنن من حديث علي بلفظ من اني ان اجعل الخاتم في هذه أوفى التي قلها وأشار الى السبابة

(كتاب الاخصية)

(تشرع لاهل كل بيت) لحديث أبي أيوب الانصاري قال كان الرجل في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يضيئ بالنساء عنه وعن اهل بيته أخرجه ابن ماجه والترمذي وصححه وأخرج نحوه ابن ماجه من حديث أبي شريحة باسناد صحيح وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث محمد بن مسلم انه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام اخصية وفي اسنادها بورطلة واسمها عامر قال الخطابي مجهول وقد اختلف في وجوب الاخصية فذهب الجمهور الى أنها سنة غير واجبة وبه قال مالك وقال لأحب لاحد

عن قري على ثمانين كها وعليه الشافعي وذهب ربيعة والاوزاعي وأبو حنيفة والليث
وبعض المالكية إلى أنهما واجبة على الموسر وحكي عن مالك والشافعي وقسدا القائلون بالوجوب
بمثل حديث علي كل أهل بيت أضحية المتقدم وبمثل حديث أبي هريرة عند أحمد وابن ماجه
ومحمد بن الحارث وقال ابن حجر في الفتح رجاله ثقات لكن اختلف في رفعه ووقفه والموقوف
أشبه بالصواب قاله الطحاوي وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد
سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا ومن أدلة الموحسين قوله تعالى فصل لربك والحجر والاهر
لا وجوب وقد قيل ان المراد تخصيص الرب بالنصر لا للاصنام ومن ذلك حديث جندب بن
سفيان الجلي في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان
ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى صليها فليذبح باسم الله ومن
حديث جابر نحوه وجعل الجمهور حديث انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ضحى عن لم يضح
من أمته بكنش كافي حديث جابر عند أحمد وأبي داود والترمذي وأخرج نحوه أحمد والطبراني
والهزار من حديث أبي رافع بأسناد حسن قريضة صادقة لما تقدم أدلة الموحسين ولا يخفى انه
يمكن الجمع بأنه ضحى عن غير الواحد من من أمته كما يفيد قوله من لم يضح من أمته مع قوله على
كل أهل بيت أضحية وأما مثل حديث أم حنبل بالاضحية ولم يكتب عليكم ونحوه فلا تقوم بذلك
الحجة لان في أساسها من روى بالكذب ومن هو ضعيف بمر (وأفلهما) لما تقدم وقال المحلى
البيهقي بالبقره تجزئ عن سبعة والشاة تجزئ عن الواحد وان كان له أهل بيت حصلت بجميعهم
وكذا يقال في كل واحد من السبعة يعني المشتركين في البدنة والبقره فالأضحية سنة كفاية
لكل أهل بيت وسنة عين لمن ليس له بيت وعند الحنفية الشاة لا تجزئ الا عن واحد والبقره
والبدنة لا تجزئ الا عن السبعة وسبعة ولم يفرقوا بين أهل البيت وغيره وتاويل الحديث عندهم
ان الاضحية لا تجب الا على غنى ولم يكن الغنى في ذلك الزمان غالبا الا صاحب البيت ونسبت
إلى أهل بيته على معنى أنهم يساعدهونه في التضحية وبما يكون له ما ينفقهون بهما يصح
اشتراك السبعة في بدنة أو بقره وان كانوا أهل بيوت شتى وهو قول العلماء وقالوا الاضحية على
الهدى ولا أضحية عن الجنين وهو قول العلماء (ووقفها بعد صلاة العيد) لقوله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من كان ذبح قبل ان يصلي فليذبح مكانها أخرى ومن لم يكن ذبح حتى
صليها فليذبح باسم الله وهو في الصحيحين كما تقدم قريبا وفي الصحيحين من حديث أنس عنده
الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال من كان ذبح قبل الصلاة فليعد قال ابن القيم ولا قول لاحد
مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سأل أبو بردة بن أبي عازبة عن شاة ذبحها يوم العيد فقال
أقبل الصلاة قال نعم قال تلك شاة لحسم الحديث قال وهو صحيح صريح في ان الذبح قبل الصلاة
لا يجزئ سواء دخل وقتها أو لم يدخل وهذا الذي ندين الله به قطعاً ولا يجوز غيره اه وفي الباب
أحاديث وفيها التصريح بان الاعتبار صلاة الامام ويمتد (إلى آخر أيام التشريق) لحديث جبير
ابن مطعم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كل أيام التشريق ذبح أخرجه أحمد وابن
حبان في صحيحه والبيهقي وله طرق يقوى بعضها بعضها وقد روى أيضاً من حديث جابر وغيره وقد
روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم والخلاف في المسئلة معروف وفي الموطأ عن ابن

عمر الاضحى يومان بعد يوم الاضحى ومثل ذلك من علي بن أبي طالب وعليه الحنفية ومذهب
 الشافعية انه يمتد وقته الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق لحديث ابي ابي طالب عليه السلام في ذلك
 (وأفضلها) أي الضحايا (أسمها) لحديث أبي رافع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان
 اذا ضحى اشترى كبشين سمينين الحديث وهو عند أحمد وغيره باسناد حسن وأخرج البخاري
 من حديث أبي امامة بن سهل قال كان من الاضحية بالمدينة وكان المسلمون يسمنون أقول
 الحق ان أفضل الاضحية الكبش الاقرن كما ورد الحديث بذلك عن عباد بن الصامت عن
 أبي داود وابن ماجه والحاكم والبيهقي فروا عايط خيرا للاضحية الكبش الاقرن وأخرج
 أيضا الترمذي وأخرج أيضا ابن ماجه والبيهقي من حديث أبي امامة وفي اسناده غير بن
 معاذ وهو ضعيف والاضحية هي غيرة الهدي وقد ورد النص فيها فوجب تقديمه على
 القداس وحديث الكبش الاقرن نص في محل النزاع فان كان خاصا بالقبيل فظاهر وان
 كان شاملا للعصى فالأفضلية لا تختص بالخصى وتضحية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالخصى
 لا تستلزم ان يكون أفضل من غيره بل غاية ما هنالك ان الضحية يجزئ (ولا يجزئ ما دون الجذع
 من الضأن) حديث جابر عند مسلم وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 لا تذبحوا الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وأخرج أحمد والترمذي
 من حديث أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول نعم وأنعمت
 الاضحية الجذع من الضأن وأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي والطبراني من حديث أم هانئ
 بنت هلال عن ابيها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يجوز الذبح من
 الضأن ضحية وفي الصحيحين من حديث عقبة بن عامر قال قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ضحايا بين أصحابه فصارت له قبة جذعة فقلت يا رسول الله أصابي جذع فقال ضح به
 وقد ذهب الى انه يجزئ الجذع من الضأن الجمهور ومن زعم ان الشاة لا تجزئ الا عن واحد أو
 عن ثلاثة فقط أو زعم ان غيرها أفضل منها فعليه الدليل ولا يقيد ما ورد في الهدى فذلك باب
 آخر (و) لا يجزئ دون (الثمن من المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن في الثالثة لحديث أبي
 بردة في الصحيحين وغيرهما انه قال يا رسول الله ان عندي ذبائحنا جذعة من المعز فقال اذبحها
 ولا تلح لغيرك واما ما روي في الصحيحين وغيرهما من حديث عقبة ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم أعطاه غنما يقسمها على أصحابه ضحايا فبقي متوذا فذكره النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم فقال ضح به أنت والعنود من ولد المعز ما في عليه حول فقد أخرج البيهقي عنه باسناد
 صحيح انه قال أعطاني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غنما أقسمها أصحابي أضحية
 فبقي متوذا فقلت ضح به أنت ولا رخصة لاحد فيه بعدك وقد سكت النووي الاتفاق على
 انه لا يجزئ الجذع من المعز قلت اتفقوا على انه لا يجوز من الابل والبقر والمعز دون الثني
 والجذع من الضأن تجزئ عندهم ولا تجزئ مقطوعة الاذن الا ان أبا حنيفة قال ان كان
 المقطوع اقل من النصف فيعوز (ولا الاورود والمرضى والاعرج والايهف وأعصب القرن
 والاذن) حديث البراء عند أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم قال قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أربع لا تقبوز في الاضحية العوراء البين عورها

والمرضاة المين مرضها والعرجاء المين ضلعها والكسيرة التي لا تنقي أي التي لا يخرجها أو قد وقع في رواية الجعفاء بدل الكسيرة وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي من حديث علي قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن ينضى بأعضب القرن والاذن قال قتادة الأعضب النصف فما كثر من ذلك وأخرج أحمد وأبو داود والحاكم والبزار في تاريخه قال أنما نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن المسفرة والمستأصلة والجعفاء والمسبحة والكسيرة فالمسفرة التي تستأصل أذنهما حتى يبدو صمخها والمستأصلة التي ذهب قرنهما من أصلها والجعفاء التي تبقي عينها والمسبحة التي لا تتبع الغنم جعفاء وضعفا والكسيرة التي لا تنقي وهذا التقدير هو أصل الرواية وفي الباب أحاديث وأما مسألة الألية فأخرج أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال استقرت كبشا اضحى به فعدت الذئب فأخذ الألية فسألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ضح به وفي أسناده جابر الطحفي وهو ضعيف جدا (ويصدق منهم أيا كل ويدخر) لحديث عائشة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كلما زاد خروا وتصدقوا وهو في الصحيحين وفي الباب أحاديث (والذي في المصلي أفضل) أظهدا لشعائر الدين لحديث ابن عمر عند البزار وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان يذبح ويخمر المصلي (ولا يأخذ من له أخصية من شعره ولا يلقه بعد دخول عشرين حتى ينضى) لحديث أم سلمة عند مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إذا رأيت هلال ذي الحجة أو أراد أحدكم أن ينضى فليسل عن شعره وأظفاره وفي لفظ مسلم وغيره يضامن كان له يذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذ من شعره وأظفاره حتى ينضى وقد اختلف العلم في ذلك فذهب سعد بن المسيب وريبعة وأحمد وأبو حنيفة وأبو داود وبعض أصحاب الشافعي إلى أنه يحرم عليه أخذ شيء من شعره وأظفاره حتى ينضى في وقت الأخصية وقال الشافعي وأصحابه هو مكروه كراهة تنزيه وحكى المهدي في البحر عن الشافعي وغيره أن تركه الملق والتفصيلين أراد التخصية مستحب وقال أبو حنيفة لا يكره

• (باب الولعة) •

(هي مشروعة) لحديث أنس في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن بن عوف أولم ولو بشاة وقد أولم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على نسائه فأولم على صفية بقر وسويق كما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث أنس وأخرج مسلم وغيره من حديثه أنه جعل وليتها القروا لاقط والسنن وهو في الصحيحين بنحو هذا وفيه التبرع بها ما كان قياما من خير ولا لحوق في الصحيحين أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما أولم على شيء من نسائه ما أولم على زينة أولم بشاة وقد قال وجوب ولعة العرس مالم يقبل أن المنهور عنه أنها مندوبة وروى الوجوب عن أحمد وبعض الشافعية وأهل الظاهر وهو الحق ولم يأت في الأحاديث ما يشعر بصرف الواهر بالولعة عن المعبى الحقيقي وأما كونها بشاة كما ذكر فيمكن أن يكون قوله صلى الله تعالى عليه وسلم صارقا للوجوب على فرض عدم الاختصاص به ويمكن أن يكون الأمر بالشاة مخافا لهما مقيدا بالتكثير من ذلك فيكون واجبا مع التمكن وذهب الجمهور إلى أنها سنة غير واجبة (وتحجب الأجابة إليها) لحديث

قوله لا يفتق عينها قال في القاموس البق محركة أفعج العوروا كثر غصا أو أن لا يلتق شعر عينه على حدقه يفتق كفرح ونصر والعين البقعة والباقعة والبصق والبصقة العوراء

أه المراد منه

أبي هريرة في الصبيح وغيرهما شر الطعام طعام الولية يدعى لها الاغنيا ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وفيهم من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أجيبوا هذه الدعوة اذ دعيتن لها وفي لفظ لهما من حديثه اذ ادعى أحدكم الى الولية فليأتها وفي آخره وسلم وغيره من حديثه من دعى فلم يجب فقد عصى الله ورسوله وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذ ادعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شام ترك وفي لفظ من حديث أبي هريرة عن مسلم وغيره اذ ادعى أحدكم فليجب فان كان صائماً فليصل وان كان مفطراً فليطعم وقد نقل ابن عبد البر والقاضي عياض والنووي الاتفاق على وجوب الاجابة الى وليمة العرس قال في القم وفيه نظر من المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنبلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنبلة أنها مستحبة وحكي في البحر عن الشافعي ان الاجابة الى وليمة العرس مستحبة كغيرها من الادلة المذكورة تدل على الوجوب لا سيما بعد التصريح بأن من لم يجب فقد عصى الله ورسوله أقول أحاديث الامر باجابة دعوة الولية معناها حقيقة الوجوب مقيدة بعدم المنافع من مشكراً ومباهاة أو حضور الاغنيا فقط أو نحو ذلك ولم يأت ما يدل على صرف تلك الاوامر عن معناها الحقيقي ووقع الخلاف في اجابة دعوة غير العرس هل تجب أم لا فن قال بالوجوب استدلالاً بالرواية المطلقة المذكورة ومن قال بعدم الوجوب قال المطلقة محمولة على المقيدة وقد أوضح الماتن ما هو الحق في شرح المنتقى قال البخوي من كان له عذراً وكان الطريق بعيداً يلحقه المشقة فلا بأس أن يتخلف وفي الانوار من شروط وجوب الاجابة الى الولية ان يعم عشيرته أو جيرانه أو أهل حرقته أغنياهم وفقراءهم فان خص الاغنيا فلا يجب ولو دعاه أهل حرقته وهم أغنياهم لم يستهم الاجابة قال في المسوى في كونه بشرط الوجوب الاجابة تنظر لان معنى كلام أبي هريرة اثبات الشريعة لهذا الطعام بوجه من الوجوه واثبات المعصية لمن لم يأتها وذلك صادق بان يكون تخصيص الاغنيا مكروهاً لا داهياً ولا يكون مانعاً تماماً كد الاجابة (وقدمه السابق ثم الاقرب باباً) الحديث جدين عبد الرحمن الجدي عن رجل من العصابة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع الداعيان فأجب أقر بهما باباً فان أقر بهما باباً أقر بهما جواراً وان سبق أحدهما فأجب الذي سبق أخرجه أحمد وأبو داود وفي استناده زيد بن عبد الرحمن الدالاني وقد وثقه أبو حاتم وضعفه ابن حبان وأخرج البخاري وغيره من حديث عائشة أنها سألت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالت ان لي جارين فالى أيهما أهدى فقال الى أقر بهما مائة دينار فهذا يشتر باعتبار القرب في الباب (ولا يجوز حضورها اذا اشقت على معصية) الحديث على عند ابن ماجه باسناد رجال الصحيح قال صنعت طعاماً فدعوت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع وأخرج أبو داود والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن مطعمين عن الخلو على ماثلة يشرب عليهما الخمر وان يأكل وهو منبطع على بطنه وفي استناده انقطاع وقد ورد النهي عن القعود على المائدة التي تدار عليها الخمر من حديث عمر عداً حديثاً باسناد ضعيف ومن حديث جابر عند الترمذي وحسنه وأخرجه أيضاً أحمد والنسائي والترمذي والحاكم من

حديثه مرفوعا وفي الباب غير ذلك ويؤيده أدلة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن ذلك من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وهو في الصحيحين وغيرهما

«(فصل في العقيدة مستحبة)» يدل على مشروعية الحديث سلمان بن عامر الضبي عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع الغلام عقيدة فأمره بقوا عنه دعاء وامبطوا عنه الاذى وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي والحاكم وعبد الحق من حديث الحسن عن سمرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كل غلام رهينة بعقيقته يذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه وقد قيل ان الحسن لم يسمع من سمرة الا هذا الحديث وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن العقيدة فقال لأحب العتوق وكأنه كره الاسم فقالوا يا رسول الله انما لأد من أحدنا يولد له قال من أحب منكم أن ينسك عن ولده فليقبل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة ففكان هذا الحديث دليلا على ان الاحاديث الواردة في رهن الغلام بعقيقته ليست على الوجوب بل للاستحباب فقط ولو كان واجبا لم يكن مفقودا الى الارادة ولما قال لمن أحب أن ينسك والاولى في نفسه بقوله من ثم بعقيقته ان العقيدة لما كانت لازمة شهيت باعتبار لزومها لولدها من باعتبار لزومها وقيل ان معنى كونه مرفوعا بعقيقته انه لا يسمى ولا يحلق شعره الا بعد ذبحها وبه صرح صاحب المشارك والنهاية وقال أحمد بن حنبل ان معناه اذا مات وهو طفل ولم يبق عنه لم يشفع لابويه قلت العقيدة سنة عند أكثر أهل العلم الا عند أبي حنيفة فانه قال ليست بسنة (وهي شاتان من الذكر وشاة من الانثى) وبذلك قال الشافعي لحديث عمرو بن شعيب المذكور وحديث عائشة عند أحمد والترمذي وابن حبان والبيهقي وصححه الترمذي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة وأخرج نحوه أحمد والنسائي والترمذي والحاكم والدارقطني وصححه الترمذي من حديث أم كرز الكعبية والمراد بقوله مكافأتان المستويتان أو المتقاربتان ولا يعارض هذه الاحاديث ما أخرجه أبو داود والنسائي وصححه عبد الحق وابن دقيق العيد من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن وعن آل له وسلم عن الحسن والحسين كبشا كبشا لان الاحاديث المتقدمة متضمنة للزيادة وهي أيضا خطاب مع الامة فلا يعارضها فله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كما تقر في الاصول والزيادة مقبولة اذا كانت غير منافية فلا يكون الفاعل للعقيدة متسننا الا اذا صح عن الذكر شاتين لشاة واحدة وقد وقع الاجماع على ان العقيدة عن الانثى شاة وأما الذكر فذهب الجمهور الى أن العقيدة عن شاتان وقال مالك شاة وقال الهلي يحصل أصل السنة في عقيدة الذكر بشاة وكال السنة شاتان وقال الشافعي العقيدة في الاكل والتصدق كالاخصية وبسن طبعها ولا يكسر عندها اه أقول ليس على شيء مما ذكره من عدم الكسر والفصل من المفصل وجمع العظام ودفعها وغير ذلك دليل من كتاب ولا سنة ولا من عقل بل هذه الامور خيالات شبيهة بما يقع من النساء ونحوهن من العوام عمالا يعدون على فاعله بنفع ديني ولا

ديني (يوم سابع المولود) لحديث سمر المة تقدم ولاته لا بد من فصل بين الولادة والعقيقة فان أهله مشغولون يا صلاح الوالد والوالدة في أول الامر فلا يكفون حيث ينبغي أيضا غفلهم وأيضا قرب انسان لا يجده شاة الابسي فلوسن كون في أول يوم لصادق الامر عليهم والسبعة أيام مدة صالحة للفصل المعتد به غير الكثير (وفيه يسمى) وأحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن كما في الحديث لانهم أشهر الاسماء ولا يملقان على غيره تعالى بخلاف غيرهما وانت تستطيع أن تعلم من هذا ستر استصحاب تسمية المولود بمحمد أو أحمد فان طواقم الناس أولوا بتسمية أولادهم باسماء أسلافهم المعظمين عندهم وكان ~~يكون~~ ذلك تنويها بالدين وبمنزلة الاقرار بأنه من أهل وأصدق الاسماء هم وأخنا هاملت الاملاك (وبحق رأسه) واماطة الاذى للتشبيه بالخارج وقد أذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في اذن الحسن ابن علي حين ولدته فاطمة بالصلاة والسر فسمه ان الاذان من شعائر الاسلام واعلام الدين الحمدي ومن خاصية الاذان ان الشيطان يقر منه والشيطان يؤذى الولد في أول نشأته حتى ورد في الحديث ان اسهله لذلك (ويصدق بوزنه ذهباً أو فضة) لامر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لفاطمة الزهراء عليها السلام ان تحلق شعر رأس الحسن وتصدق بوزنه من الورق اخرجه أحدوا البيهقي وفي اسناد ابن عتيل وفيه مقال ويشهد له ما أخرجه مالك وأبو داود في المراسيل والبيهقي من حديث جعفر بن محمد زاد البيهقي عن أبيه عن جده ان فاطمة وزنت شعر الحسن والحسين وزينب وأم كلثوم فتصدق بوزنه فضة وأخرج الترمذي والحاكم من حديث علي قال عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الحسن شاة وقال يا فاطمة احلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة فوزناه فكان وزنه درهما وبعض درهم وأخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمى ويحلق ويحاط عنه الاذى ويثقب اذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ بدم عقيقته ويصدق بوزنه ذهباً أو فضة وفي اسناد مرواد ابن الجراح وهو ضعيف ببقية رجاله ثقات وفي اقله ما ينكر وهو ثقب الاذن والتطخ بدم العقيقة وقد أخرج أبو داود والنسائي باسناد صحيح من حديث بريدة الاسلي قال ~~كان~~ في الجاهلية اذا ولد احدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها فلما جاء الله بالاسلام كان ذبح شاة وتحلق رأسه وتطخ بدمه قران وقد أخرج نحوه ابن حبان وابن السكن وصحاه من حديث عائشة وقد ذهب الظاهرية والحسن البصري الى وجوب العقيقة وذهب الجمهور الى انها سنة وذهب أبو حنيفة الى انها ليست فرضا ولا سنة وقيل انها عند قطوع

• (كتاب الطب) •

وحقيقة التسلسل بطائع الادوية الحيوانية والنباتية أو المعدنية والتصرف في الاختلاط تقصا و زيادة القواعد الملبة تصحها اذ ليس فيه شاة بترك ولا فساد في الدين والدنيا بل فيه نفع كثير وجمع لشمل الناس (يجوز التدوى) لما أخرج مسلم وغيره من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا أصيب دواء الداء جرى باذن الله وأخرج البخاري وغيره من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما أنزل الله من داء الا أنزل له شفاء وأخرج أحدوا أبو داود وابن ماجه والترمذي وصحبه وصححه أيضا ابن

خزيمة والحياكم من حديث اسامة قالت الاعراب يا رسول الله الاتدوى قال نعم صباد الله
تدواوا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم
واخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي خزيمة قال قلت يا رسول الله
أرايت رقي نسترق فيها ودواء تدوى به وثقاة تنقيها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله
قلت وعلى هذا اتفق المسلمون لا يرون به بأسا (والثفويض أفضل لمن يقدري الصبر) الحديث
بن عباس في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتته امرأة سوداء
فقالت اني أصرع واني أنكثف فادع الله لي قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت
الله أن يعافيك قالت اصبروني الصحيحين أيضا من حديثه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قال يدخل الجنة من أمي سبعون ألفا بغير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يطهرون ولا
يكتوون وعلى ربهم يتوكلون ولا يخالف هذا ما تقدم من الامر بالتدوى فالجمع بين
الثفويض أفضل مع الاقتدار على الصبر كما يفيد قوله ان شئت صبرت وأما مع عدم الصبر على
المرض ومصدور المخرج والمردود ضيق الصدر من المرض فالتدوى أفضل لان فضيلة
الثفويض قد ذهبت بعلم الصبر (ويحرم بالمهرمات) الحديث أبي هريرة ان النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الدواء الخبيث أخرجه مسلم وغيره وأخرج أبو داود من حديث
أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله أنزل الداء والدواء
وجعل لكل داء دواءا فقتدوا ولا تدواوا بحرام وفي اسناده اسمعيل بن عياش وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم النهي عن التدوى بالخمر كما في صحيح مسلم وغيره وفي البخاري
عن ابن مسعود انه قال ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم وقد ذهب الى تحريم التدوى
بالادوية النجسة والمحرمة الجهور ولا يعارض هذا اذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتدوى
بأبوال ابل كما في الصحيح لانهم تمكن نجاسة ولا محرمة ولو سلمنا قصرهما السكان الجمع بمكائينا
العام على الخاص قال في المسوى اختلاف أهل العلم في التدوى بالشئ النجس فأباح كثير منهم
التدوى به الا نهر لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أباح للرهط العربي شرب أبوال
الابل وأما الخمر فقال انه ليس بدواء ولكن داءا وقال بعضهم لا يجوز التدوى بالنجس لانه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث والمراد به خبث النجاسة وقال آخرون المراد به
الخبث من جهة العلم والسم اه وفي الحجة البالغة الاالدواء اقبال الخمر اذا لم يضر او لا تنقطع
والمدواة اقبال الخبيث أي السم ما أمكن العلاج بغيره فانه بما يقضي الى القتل والمدواة ابالكي
ما أمكن بغيره لان الحرق بالنار أحد الاسباب التي تنقرض عنها الملائكة اه وقد استوفيت
الكلام على هذه المسئلة في كتابي دليل الطالب الى أريج المطالب (ويكره الاكثواء) الحديث
ابن عباس عند البخاري وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بئرا وأنهى أمي عن الكي وفي لفظ وما أحب ان
اكتوى وأخرج احمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمران بن حصين
ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى عن الكي فاكتوى بناقنا فلعنا ولا أنجبنا
وقد ورد ما يدل على ان النهي عن الكي للتنزه لا للتحريم كما في حديث جابر عند مسلم وغيره

ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن معاذ في الحلة مرتين وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كوى سعد بن زرارته من الشوكة ووجه الكراهة ان في ذلك تعذيبا بالنار ولا يجوز ان يعذب بالانوار والاب النار وقد قيل ان وجه الكراهة غير ذلك وقد جمع بين الاحاديث بحسب مواعيد غير ما ذكرنا (ولاباس بالحامة) حديث جابر في الصحيحين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان كان في شيء من ادويتكم خير ففي شرطة محجم أو شربة عسل أو ذعة نار أو اقى الدهن أو ما أحب ان اكتبى وقد تقدم حديث ابن عباس مثله وقد ثبت من حديث أنس عند الترمذي وأبي داود بإسناد صحيح قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحتجم في الاخدعين والكاهل وكان يحتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وحدى وعشرين وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وحدى وعشرين كان شفا من كل داء ولا بأس بإسناده وفي الباب أحاديث متضمنة لذلك الايام التي ينبغي فيها الحامة وليس المراد هنا الاستدلال على جوازها قلت وعلى هذا عمل المسجلين (و) لاباس بالرقية (وحقيقة تمسك بكلماتها لتحقيق في الحال وأثر القواعد الملية لا تدفعها ما لم يكن فيها شرك لا سيما اذا كان من القرآن أو السنة أو ما يشبههما من التضرعات الى الله تعالى وكل حديث فيه نهي عن الرقي والتمائم والتولة فمحمول على ما فيه شرك أو انه الذي التسبب بحيث يغفل عن الباري جل شأنه وفي المروى اختلاف الاحاديث في الاسترقاق ووجه الجمع ان تعمل على الاحوال المتخافرة فالنهي عن الرقي ما كان فيه شرك أو كان يذكرفيه مردة الشياطين أو ما كان منها بغير لسان العرب ولا يدري ما هو ولا يدخل فيه صحر أو كفرة أو ما كان بالقرآن وبذكر الله تعالى فانه مستحب ثم للرقية أنواع بعضها ما تور عن السلف فقد روى عن عائشة انها كانت لاترى بأسا أن يعوذ في الماء أى يقرأ التعوذ ويثقب في الماء ثم يعالج به المريض وقال مجاهد لاباس ان يكتب القرآن ويغسله ويسقيه المريض وأمر ابن عباس رجلا ان يكتب لاهراة تعسر عليها الولادة آيتين من القرآن وكللت ثم يغسل وتسنى وسئل سعيد بن المسيب عن العصف الصغار يكتب فيها القرآن تعلق على النساء والصبيان فقال لاباس بذلك اذا جعل في كبر من ورق أو شيء من الاديم أو يحزر عليه وقد روى الثقف في الاحاديث المرفوعة (عاجيز من الدين وغيرها) حديث أنس عند مسلم وغيره قال رخص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة والخلة والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وبالخلة القروح تخرج من الخشب وأخرج مسلم وغيره من حديث عوف بن مالك قال كنا رقي في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رعاكم لاباس بالرقى ما لم يكن فيه شرك وفي صحيح مسلم من حديث جابر قال نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الرقي فجاء آل عمرو بن حزم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله انه كانت عندنا رقية ترقى به من العقرب وانك نهيت عن الرقي قال فمروضها عليه .ه فقال ما أرى بأسا من استطاع منكم ان يتعاهد أخاه فليتعاه وفي الصحيحين من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله ثقب عليه بالعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه

جعلت انفت عليه وامر به سد نفسه لانها اعظم بركة من يدي وما ورد من الادلة الدالة على
النهي عن الرق وانما من الشر كفهى محمولة على الرقبة بما لا يجوز كالتى تكون بأسماء
السياطين والطواغيت ونحو ذلك وكذلك جعل على هذا ما ورد في حديث المغيرة بن شعبه عند
أحمد وابن ماجه وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم عن النبی صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
انه قال من اكثرى أو استرقى فقد برئ من التوكل وقد ورد في الصحيحين من حديث عائشة
قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمرني ان استرقى من العين وأخرج أحمد
والنسائي والترمذى وصححه من حديث اسماء بنت عيسى انها قالت يا رسول الله ان بنى جعفر
تصميم العين افتدق لهم قال نعم فلو كان شئ سابق القدر سبقتهم العين وأخرج نحوه مسلم
وغیره من حديث ابن عباس وفي الباب أحاديث وفيها ذكر الاستغسال من العين أى غسل وجهه
العائن وبذنه ومر فقبه وركبته وأطراف رجله ودخل أزاره في قدح ثم يصب الماء على من
أصيب بالعين على رأسه وظهوره من خلفه أخرج ذلك أحمد ومالك في الموطأ والنسائي وصححه
ابن حبان قال الزهري يؤتى الرجل القدح فيدخل كفه فيه فيمضض ثم يبعثه في القدح
ثم يغسل وجهه في القدح ثم يدخل يده اليسرى فيمضض على كفه اليمنى في القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيمضض على يده اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيمضض على مرفقه الايمن ثم يدخل يده
اليمنى فيمضض على مرفقه الايسر ثم يدخل يده اليسرى فيمضض على قدمه اليمنى ثم يدخل يده
اليمنى فيمضض على قدمه اليسرى ثم يدخل يده اليسرى فيمضض على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى
فيمضض على ركبته اليسرى ثم يدخل يده الأخرى في القدح في الأرض ثم يصب على
رأس الرجل الذى أصيب بالعين من خلفه صبة واحدة

• (كتاب الوكالة) •

ان يكون أحدهما يعقد العقود لصاحبه (يجوز بطائر التصرف ان يوكل غيره في كل شئ مالم
يمنع منه مانع) لانه قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في قضاء الدين ككافي
حديث أبي رافع انه أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان يقضى الرجل بكفه وقد تقدم
وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل في ائتمار الخدم ككافي حديث واغديا انيس
الى امرأته فان اعترفت فأرجها وهو في الصحيح وسبأ في وثبت عنه التوكيل في القيام على
بدنه وتقسيم جلالها وجاهها وهو في الصحيح وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم التوكيل
في حفظ زكاة رمضان ككافي صحيح البخارى من حديث أبي هريرة وثبت عنه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم انه أعطى عقبه بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه وقد تقدم في الغنما ما ثبت عنه صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم انه وكل أبا رافع ورجلا من الانصار فزواجا ميمونة وقد تقدم وثبت
عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قال لباقر اذا أتيت وكلي نخذه من خمسة عشر وسقا
كما أخرجه أبو داود والدارقطني وفي الباب أحاديث كثيرة فقام ما يفيد جواز الوكالة فلا يخرج
عن ذلك الا ما منع منه مانع وذلك كالتوكيل في شئ لا يجوز للموكل ان يفعله ويجوز للتوكيل
كتوكيل المسلم للذمي في بيع الخمر أو الخنزير أو نحو ذلك فان ذلك لا يجوز ولا يكون محلا
للشئ لما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله اذا حرم شيئا حرم منه وقد تقدم وقد

وروي الكتاب العزيز ما يدل على جواز التوكيل كقوله تعالى فابعثوا أحدكم بورقكم هذه وقوله اجعلني على خزانة الأرض وقد أورد البخاري في الوكايلة ستة وعشرين حديثاً ستة معملقة والباقية موصولة وقد قام الإجماع على مشروعيتهما (واذا باع الوكيل بزيادة على ما رسمه فهو كالهالك) لما ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث عروة البارقي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به له شاة فاشتري له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاء بدينار وشاة فباعه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى التراب لربح فيه وأخرج الترمذي من حديث حكيم بن حزام أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعته ليستري له أضيعة بدينارين فاشترى بدينارين عروة البارقي وفي أسناده اتفاق لأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن حكيم ولم يسمع منه وأخرج أبو داود ومن حديث أبي حمزة عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم فهو ذلك وفيه هذا الشيخ المذکور وقد ذهب إلى ما ذكرنا الجهمي وقال الشافعي في الجديده وأصحابه أن العقد باطل أي عقد البيع الواقع من الوكيل في مثل الصورة المذكورة لأنه لم يأمره الموكل بذلك (واذا أخافه إلى ما هو أوقع إلى غيره ورضي به صح) لكون الرضا من أطرافه ومجوزاً له وأذا لم يرض لم يلزمه ما وقع من الوكيل بخلاف المارسمه لعدم المناط المعتبر وقد ثبت في البخاري وغيره من حديث مع بن يزيد قال كان أي خرج بدينارين تصدق بها فوضعه عند رجل في المسجد فبعت فاحتتم فانتهمها فقال والله ما أباك أردت بها فخاصمه إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لك ما نويت يا يزيد ولشأنا من ما أخذت ولعل هذه الصدقة صدقة تطوع لا صدقة فرض فقد وقع الإجماع على أنها لا تجزئ في الولد

• (كتاب الضميمة) •

(يجب على من ضمن على حي أو ميت تسليم مال أن يقرمه عند الطلب) لما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي عن حديث أبي أمامة أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الزعيم غارم وفي أسناده إسماعيل بن عياش وأبو كنهة ثقة في الشاميين وقد رواه هنا عن شامي وهو شرحبيل بن مسلم فلم يسمع فلم يسمع ابن حزم في تضعيف الحديث بإسماعيل بن عياش وقد أخرجه النسائي من طريقين أحدهما عن طريق عامر الوصالي والأخرى من طريق حاتم بن حريث كلاهما عن أبي أمامة وقد صححه ابن حبان من طريق حاتم هذه وحاتم قد وثقه الدارقي وقد أخرج الحديث ابن ماجه والطبراني من طريق سعيد بن أبي سعيد عن أنس وأخرجه ابن عدي من حديث ابن عياش وضعفه بإسماعيل بن زياد السكوني ورواه أبو موسى المديني في الأصحاب من طريق سويد بن جبلة قال الدارقطني لا تصح له حصة وحديثه مرسل قال وبعضهم يقول له حصة ورواه الخطيب في التقيص من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن حبان الليثي عن رجل عن آخرهم وأخرج البخاري وغيره من حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم امتنع من الصلوة على من عليه الدين فقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه صلى عليه وأخرج هذه القصة الترمذي من حديث أبي قتادة وصححه وأخرجها أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان والدارقطني والحاكم من حديث جابر وفي لفظ من

حديث جابر هذا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابي قتادة قد أوفى الله حق
الفريرم ويرى منه الميت قال نعم صلى عليه فلما قضاها قال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لا تن بردت عليه جلده أخرجه ذلك احمد وأبو داود والنسائي والدارقطني وصححه ابن
حبان والحاكم (ويرجع على المضمون عنه ان كان ما موران من جهة) ليكون الدين عليه والامر
منه للضمين بالضمانة كالامر له بالتسليم فيرجع عليه لذلك (ومن ضمن باحضار شخص وجب
عليه احضاره والاغرم ما عليه) لعدم قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزعيم غارم والخلاف
في الضمانة معروف وهذا خلاصة ما ورد به الشرع

• (كتاب الصلح) •

(هو جائز بين المسلمين) لقوله تعالى لا خير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة أو معروف
أو اصلاح بين الناس (الاصلاح حل حراما أو حرم حلالا) لحديث عمرو بن عوف عند أبي داود
وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الصلح
جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو حل حراما وفي اسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن
عوف عن أبيه وهو ضعيف جدا وقد صحح الحديث الترمذي فلم يصب وقد اعتذره ابن حجر
فقال كأنه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لانه رواه أبو داود والحاكم من طريقين كثيرين زيد
عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحساكم على شرطهما وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي
وأخرجه أيضا الحاكم من حديث أنس ومن حديث عائشة وكذلك أخرجه الدارقطني (ويجوز
عن المعلوم والمجهول بمعلوم ومجهول) لحديث أم سلمة عند احمد وأبي داود وابن ماجه قالت
جاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مواريث بيننا فقدرت ليس
منهم ما نمة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم تفتشهمون الى رسول الله وانما
أنا بشر ولعل بعضكم الحن ينجسه من بعض وانما اقضي بينكم على شحوما سمع من قضيت
له من حق أخيه شيئا فلا يأخذ به فانما اقطع له قطعة من النار يأتي به اسطما في عقبه يوم
القضامة فبكي الرجلان وقال كل واحد منهما ما حق لآخر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والله لو سلم اما اذا قلتما فاذهبا فاقسمائهم فوخيا الحق ثم استم ما ثم ليصل كل واحد منكما صاحبه
وفي اسناده هذا الحديث اسامة بن زيد بن اسلم المدني وفيه مقال ولكن أصل الحديث في
الصحيحين وقد استدل به على جواز الصلح والابرار من المجهول وأخرج البخاري من حديث
جابر ان أباه قتل يوم احد شهيدا وعليه دين فاشتد القرماع في حقهم قال فأتيت النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم فسلمت عليهم أن يقبلوا ثم حاطني ويحلقوا أبي فابوا فلم يعطهم النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم حاطني وقال سنغدو عليك فغدأ علينا حين أصبح فطاف في الغل ودعا
في غرها بالبركة فجددتم أفضيتهم وأبقى لسانهم ثم دعا ونسب جواز الصلح عن مالم يجهول أقول
اسقاط الشيء فرع العلم به فمن جهل ما يريد اسقاطه فاما ان يعلم بوجهه من الوجوه أو يجهله
من جميع الوجوه ان علمه بوجهه من الوجوه على مودة تميز عند بعض تميز بحيث يغاب في
ظنه انه من الجنس القلاني وان مقدره لا يجاوز كذا فهذا يصح اسقاطه وان كان مجهولا
من جميع الوجوه بحيث لا يعرف جنسه ولا مقدره كيفيولا كما في هذا لا يصح اسقاطه لانه

قد يكون على صفة لوعلم بها لم تطب نفسه بالاعقاط (وعن الدم كاللحم باقر من الدية
أو أكثر) لتكون اللازم في الدم مع عدم القصاص هو المال فهو صلح بمال عن مال يدخل تحت
عموم قوله تعالى أو اصلاح بين الناس وتحت قوة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلح جائز
وأخرج احمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل متعمدا دفع الى أولياء المقتول فان شاؤوا
قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خقة وذلك عقل
العمد وما صولوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل وفي الهتاده على بن زيد بن جندعان وفيه
مقال (ولو عن انكار) لعموم الأدلة واندرج الصلح من انكار قتلها ولم يأت من منعه ببرهان
وقد ذهب الى جوازها الجمهور وحكي في البصر عن الشافعي وابن أبي ليلى انه لا يصح الصلح عن
انكار وقد ثبت في الصحيح عن كعب بن قصة المتخاصمين في المهاد في دين فاشار النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم الى صاحب الدين أن يضع شرط دينه ويتجهل الباقي وهو دليل على جواز
الصلح مع الخصام ووضع البعض واستيفاء البعض قال في الحجة البالغة ومنه وضع جرم من
الدين كقصة ابن أبي حذرة وهذا الحديث أحد الأصول في باب العاملات أقول الظاهر انها
تجوز المصالحة عن انكار نحو أن يدعى رجل على آخر مائة دينار فيذكره في جميعه انبصاله على
النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي والمنكر قد رضى بان يكون عليه بعض
ما أنكره وأى مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث لا يعمل مال امرئ مسلم الا بطيبة من
نفسه فهذا قد سلم بعضهما أنكره طيبة به نفسه وان كان غير ذلك فغايته حديث كعب
المتقدم المنقل على وقوع التنازع بين الرجلين ان كان التنازع بينهما في المقدار فهو أيضا صلح
عن انكار وقد جوز الشارح وان كان التنازع بينهما في التجبيل والتأجيل فهو أيضا صلح
عن انكار لان منكر الاجل قد جرح على ان يتجهل البعض من دينه ويسقط الباقي الى مقابل
دعوى صاحبه للأجل

(كتاب الحوالة)

وهي جائزة وعليه أهل العلم (من أحيل على ملي فليقتل) ويقتل ذلك الحسد يشأ أي هريرة في
الخصمين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال مطلق الغني ظلم ومن أحيل على
ملي فليقتل وفي لفظهما وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبسع وقد أخرج نحوه ابن ماجه
وأحمد والترمذي من حديث ابن عمر وفي اسناد ابن ماجه اسمعيل بن توبة وهو صدوق وبقيه
رجال رجال الصحيح وفي شرح السنة قوله أتبع أحدكم بالتصنيف معناه اذا أحيل أحدكم على ملي
فليتبسع أي فليقتل أي فليقتل الحوالة يقال أتبعته غري على فلان فتبعه أي احلته فاحتال
وقوله فليتبسع أي ذلك على طريق الوجوب بل على طريق الإباحة أي التسبب ان اختار قبل
الحوالة وان شاء لم يقل انتهى وقد قيل انه يشترط في صحتراضا المحيل بالاخلاف والاحتال عند
الاكثر والاحتال عليه عند بعض أهل العلم قال في الحجة هذا أمر استصحاب لان فيه قطع المناقشة
(واذا مطلق الحال عليه أو قل من كان للمحال ان يطالب المحيل بدينه) لتكون الدين باقيا بجهة
المحيل لا يسقط عنه الا بتسليمه الى المحتال من الحال عليه فإذا لم يحصل التسليم كان دينه باقيا

كما كان قبل الحوالة ويسعد ذلك من قوله على ملي عفان من مطل أرفلس ليس بالملي الذي ارشد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صاحب الدين أن يقبل الحوالة عليه قال يحيى سمعت مالكا يقول الامر عندنا في الرجل يحمل الرجل على الرجل بدين له عليه أن أفلس الذي أحيل عليه أو مات ولم يدع وفاء فليس للعتال على الذي أحاله شي وإنه لا يرجع على صاحبه الا قول قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا فاما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل آخر ثم يمهلك المتحمل أو يفلس فان الذي يتحمل له يرجع على غيره الاول كذا في الحوالة قلت وعليه الشافعي وفي شرح السنة اذا قيل الحوالة التحول الدين من المحيل الى ذمة المحال عليه ولا يرجوع للعتال على المحيل من غيره عذر فان أفلس المحال عليه أو مات ولم يترك وفاء قال الشافعي لا يرجوع له على المحيل بحال وقال أبو حنيفة يرجع اذا أفلس أو مات ولم يترك وفاء

(كتاب المقلس)

(يجوز لأهل الدين أن يأخذوا جميع ما يجذونه معه) أي مع المقلس (الاما كان لا يستغنى عنه وهو المنزل وسر العورة وما يقبضه البرد ويسد رقبته ومن يقول) لحديث أبي سعيد عند مسلم وغيره قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في غار ابتاعها فكثرت فيه فقال تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انكم الا ذلك وأنخرج الدارقطاني والبيهقي والخاكم وصححه من حديث كعب بن مالك ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جرعني معاذ ماله وباعه في دين كان عليه وأنخرج سعيد بن منصور وأبو داود وعبد الرزاق من حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك مرسلا قال كان معاذ بن جبل شابا متعبا وكان لا يمسك شيئا فلم يزل يذبح حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فحكاهم ليكمم غرامه فلوثر كوا الاحد لثركوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء قال عبد الحق المرسلي اصح وقال ابن الطلاع في الاحكام هو حديث ثابت فافاد ما ذكرنا من أهل الدين بأخذون جميع ما يجذونه مع المقلس ~~لكنهم~~ لم يثبت انهم أخذوا شيئا به التي عليه أو أخرجه من منزله أو تركوه هو ومن يقول لا يجذون مالا بدلهم منه ولهذا ذكرنا أنه يستغنى لذلك (ومن وجد ماله عنده بعينه فهو أحق به) لانه كان في الاصل ماله من غير من اجته ثم باعه ولم يرض في بيعه بخروج من يده الا بالثمن فكان البيع انما هو شرطا بقاء الثمن فلما لم يؤد كان له نقضه مادام المبيع قائما بعينه فاذا فان المبيع لم ~~يجز~~ أن يرد البيع فصار دينه كسائر الديون وداله حديث الحسن بن عمار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به أخرجه احمد وأبو داود وقال ابن حجر في الفتح اسناده حسن ولكن معجم الحسن بن عمار فيه مقال معروف وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عند رجل أفلس أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره وفي لفظ لمسلم انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في الرجل الذي يعلم اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه وفي لفظ لاجد ايمان رجل أفلس

فوجد رجل عنده مال هو لم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له وأخرج الشافعي وأبو داود وابن
 ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال في مقلس أتوه لاقضين فيكم بقضاء رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به
 وأخرج مالك في الموطأ وأبو داود من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
 عن سلمان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال أبيع رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه
 ولم يقتض الذي باعه من ماله شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء وقد وصله أبو داود فقال عن أبي هريرة وفي أسنادهما مع عبد بن عباس
 وليكن ههنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي وهو قوي في الشافعيين وقد ذهب إلى أن
 البائع أولى بعين ماله الموجود عند المقلس الجهور ومخالفت في ذلك الحنفية فقالوا لا يكون
 أولى به والحديث يرد عليه سم وقد ذهب الجهور أيضاً إلى أن المشتري إذا كان قد قضى بعض
 الثمن لم يكن البائع أولى به ما لم يسلم المشتري عنه بل يكون أسوة الغرماء كما أفاده ما تقدم في
 الرواية من قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً وقال الشافعي إن البائع أولى به وهكذا إذا مات
 المشتري والسلمة فائمه فذهب مالك وأحمد إلى أنها تكون أسوة الغرماء وقال الشافعي البائع
 أولى بها وإذا نقص مال المقلس عن الوفاء يبيع دينه كان الموجود أسوة الغرماء لأن ذلك
 هو العدل لأن الدين اللائمة مستوية في استحقاق قضائهم من مال المقلس وليس بعضها بأولى
 به من بعض الاختصاص ولا يخص ههنا وقد أشار إلى هذا ما تقدم في الرواية من قوله فصاحب
 المتاع أسوة الغرماء (وإذا تبين أفلاسه فلا يجوز حبسه) لأنه خلاف حكم الله سبحانه قال
 تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة (و) لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم (لئلا الواجد ظلم)
 وهو حديث صحيح قد تقدم في الباب الذي قبل هذا والمقلس ليس بواجد (يحل عرضه
 وعقوبته) وأما إذا لم يتبين أفلاسه ولا كونه واجداً فهذا محل اللبس والواجب البحث عن حاله
 بحسب الامكان حتى يتبين كونه واجداً فباع بالحبس أو فقهه كما دل عليه حديث مغل
 الفقى ظلم يحل عرضه وعقوبته وفي لفظ إلى الواجد ظلم والكل في الصحيحين أو تبين كونه غريباً
 واجداً فينظر إلى ميسرة أو ما حبس من تبين أفلاسه فلا يحل بوجه فانه ظلم يمت في الحجة
 البالغة إلى الواجد يحل عرضه وعقوبته أقول هو أن يغلق له في القول ويحبس ويحبس على
 البيع إن لم يكن له مال غيره وفي شرح السنة وهذا قول أهل العلم أن مال المقلس يقسم بين
 غرمائه على قدر دينهم قال فقد ماله وفضل الدين ينظر إلى الميسرة قال مالك إذا كان على رجل
 مال وله عبد لشيء لغيره فاعتقه لم يحرز عتقه وعند الشافعي تصرف الدين فافد مال يحرز عليه
 القاضي ثم بعد الجحولا يتقدم تصرف في ماله وفي شرح السنة أيضاً أما المعسر فلا حبس عليه بل
 ينظر فانه غير ظالم بالتأخير وهذا قول مالك والشافعي فإن كان له مال يتخفيه حبس وعز وحق
 يظهر ماله وذهب شريح إلى أن المعسر يحبس وهو قول أهل الرأي (ويجوز لها أن يجره
 عن التصرف في ماله ويبيع ما قضاه دينه) فجره على الله تعالى عليه وآله وسلم على معاذ كما تقدم
 وكذلك يبيع المال كم مال المقلس لقضائه به كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مال
 معاذ (وكذلك يجوز له الجحز على المبدور من لا يحسن التصرف) لقوله تعالى ولا تؤثروا

السفهاء أموالكم قال في الكشف السفهاء المبذرون أموالهم الذين يتفقون فيها لا ينبغي ولا يداهم بأصلاهم وتغييرها والتصرف فيها والخطاب للأولياء وأضاف الأموال اليهم لانها من جنس ما يقيم به الناس معايشهم كما قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم فمما ملكت أيمانكم من دنياكم المؤمنات والذليل على انه خطاب للأولياء في أموال اليتامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ومعايدل على ذلك علم انكاره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على قرابة حبان أن يحجر عليه ان صح ذلك ويذل على ذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للبيضة التي تصدق بها من لا مال له كما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذي تصدق بأحد فويه كما أخرجه أهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان من حديث أبي سعيد وكذلك رده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عنق من أعتق عبد الله عن دبر ولا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخاري وترجم عليه باب من رزق امر السفيه والضعيف العقل وان لم يكن يحجر عليه الامام وأخرج الشافعي في مسنده والبيهقي عن عروة بن الزبير قال أبا عبد الله بن جعفر ع ما قال علي رضي الله عنه لا تبن عثمان فلا حرجن عليه فاعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال أنا نشر يكلف في سعدك فاني عثمان فقال أجبر على هذا فقال الزبير أنا نشر بك فقال عثمان أجبر على رجل شريكك الزبير في هذه القصة دليل على ان الجحر كان مندهم أمرا معروفاً بالتأني الشرعية ولو لا ذلك لا تذكره بعض من اطلع على هذه القصة ولكان الجواب من عثمان على علي بأن هذا غير جائز وكذلك الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الامر غير جائز لكان له ما عن تلك الشرعة مندهم وقد ذهب الى جواز الجحر على السفهاء الجمهور وعليه أهل العلم وفي الوقاية الجحر منع فقاذا تصرف قولي وسببه الصغر والجنون والرف فان اتلفوا شيئا ضمنوا وفي المنهاج ولا يصح من المجهور عليه بسفه يبيع ولا شراء ولا عتاق وهبة ونكاح بغير إذن وليه ويصح باذن الولي نكاحه لا التصرف المالى في الأصم (ولا يمكن اليتيم من التصرف في ماله حتى يؤنس منه الرشد) لقوله تعالى فان آنتهم منهم رشدا في المنهاج جهر العبي يرتفع يلوغنه رشيداً فلو بلغ غير رشيد دام الجحر وفي الوقاية فان بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله حتى يبلغ خساو عشرين سنة وصح تصرفه قبله وبعده يسلم اليه ولو بلا رشد (ويجوز زلويه ان يأكل من ماله بالمعروف) لقوله تعالى ومن كان غنيا فليدع تعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف وقد ثبت في الصحيحين عن عائشة انها قالت نزلت هذه الآية في ولي اليتيم اذا كان فقيراً انه يأكل منه بالمعروف وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اني فقير وليس لي شيء ولي يتيم فقال كل من مال يتيمك غير مصرف ولا مبادر ولا مماثل والمراد بقوله ولا مبادر ما في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم سراً فبادراً ان يكبروا أي مسرفين ومبادرين كبراً لا يتام فهذه الآية والحديث مختصان لقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً في شرح السنة اختلفوا في ذلك فذهب قوم الى انه يأكل ولا يقضى وعليه أحمد وآخرون الى انه يأكل ويرد مثله اذا كبر أقول اختاره محمد بن الحسن والولي يعبر في أموال اليتامى ويضارب ويضلع ما فيه الغبطة قال مالك قال

عمر بن الخطاب اتجر وافي أموال السباي لانا كلها الزكاة كانت عاتية تعطى أموال السباي من تجبر لهم فيها قال مالك لا بأس بالتجارة في أموال السباي لهم إذا كان الولي مأموراً فلا يرى عليه ضمناً قالت وعليه الشافعي في المنهاج وله أي لولي يبيع ماله بقرض ونسيئة للمصلحة ويرى كماله وينفق عليه بالمعروف

(كتاب القطة)

(من وجد لقطة فليعرف عقاصها) وهو الوعاء الذي تكون فيه من جلد أو خرقة أو غير ذلك من العنصر وهو الشئ والعطف وبه سمي الجلد الذي يكون على رأس القارورة (روكاها) وهو الخيط الذي يشده الوعاء قبل فائدة المعرفة أنه لو أدهاها أحد ووصفها دفعها إليه وقيل أن لا تختلط بماله اختلاطاً لا يمكن معه التمييز إذا جاءها مال كها في شرح السنة قال الشافعي إذا عرف الرجل العقاص والوكا والعدد والوزن ووقع في نفسه أنه صادق فله أن يعطيه ولا أجبره عليه إلا يئنه لأنه قد يصيب الصفه بأن يسمع الملتقط يصفها وفي الهداية فإن أعطى علامتها حل للملتقط أن يدفعها إليه ولا يجبر على ذلك في القضاء انتهى (فإن جاء صاحبها دفعها إليه) لحديث عياض بن جمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليسلمه ذوى عدل أو ليحفظ عقاصها وروكاها فإن جاء صاحبها فلا يمسككم فهو أحق بها وإن لم يبيح صاحبها فهو مال الله بؤيته من بئاه أخرجه أحد وابن ماجه وأبو داود والنسائي وابن حبان وفي الصحيحين من حديث زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف وروكاها وعقاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها وتسكن وديعة عندك فإن جاء طالبها يؤم من الدهر فادها إليه وسأله عن ضالة الأبل فقال مالك ولها دهاها فإن معها أحداً وسقاء هاترد الماء وتأكل الشجر حتى يجد هار بها وسأله عن الشاة فقال خذها فاعطها لك أو لا خيك أو لذئب وفي لفظ لمسلم فإن جاء صاحبها وعرف عقاصها وعدد هار وروكاها فاعطها إياه والأهسي لك وفي مسلم وغيره من حديث أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فإن جاء أحد يخبرك بعثتها وروعاها أو ركاها فاعطها إياه والأهسي فاستنقها فادها في سبيل العامة قال عرفها حولاً فإن وجدت باعها فادها إليه يا رسول الله قال القطة يجدها في سبيل العامة قال عرفها حولاً فإن وجدت باعها فادها إليه والأهسي لك قال ما وجدي الخراب قال فيه وفي الركا والنخس ذكره أحد وأهل السنن قال ابن القيم والافتاء بما فيه متعين وإن خالفه من خالفه فانه لم يعارضه ما وجب تركه انتهى (والاعرف بها حولاً) بعد ذلك يجوز له صرفها ولو في نفسه ويضمن مع يحيى صاحبها) يعني إن جاء صاحبها بعد ذلك عرفها له أن كان قد ألقها وأرجعها بعينها أن كانت باقية كما يفيد قوله صلى الله عليه وآله وسلم فإن جاء طالبها يؤم من الدهر فادها إليه وقد ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب التعريف بعد الحول وقد ورد في لفظ البخاري من حديث أبي مابدل على أن التعريف يجب بعد الحول ولقظه قال وجدت صرة فيها مائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عرفها حولاً فرفها فلم أجدهم يعرفها ثم أتيتها فأتيا فقال عرفها حولاً فلم أجدهم أتيتها فأتيا فقال اعطها وروكاها فإن جاء صاحبها والأهسي فاستنقها فادها

فلقية بعد عكة وقد وقع الاختلاف بين الحفاظ في هذه الرواية فمن بعضهم ان الزيادة على
 الاسم غلط كما يحرم بذلك ابن حزم قال ابن الجوزي والذي يظهر لي ان سلة أخطأ فيها ثم ثبت
 واستقر على عام واحد وجمع بعضهم بان الزيادة على العام محمولة على مزيد الورع والكلام في
 ذلك بطول والمراد بقوله في الحديث وانما يكون ودعة عندك انه يجب ردها فيجوز ذكر الودعة
 عن وجوب الرد لعمومها بعد الاستنقاق بها قال في المسوى قوله عرف سنة عليه الشافعي
 وأبو حنيفة وخص منه الحقير لحديث علي أنه التقط ديناراً في عهد النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم ولم يعرفه وفي المنهاج والاصح ان الحقير لا يعرف سنة بل زمننا بظن ان صاحبه يعرض
 عنه غالباً وفي الوقاية عرفت مدة لا تطلب بعدها (واقطة مكة) المكرمة زادها الله شرفاً أشد
 تعريفاً من غيرها) لما ثبت في الصحيح انها لا تصل لقطعة مكة الا يعرف مع ان التعريف لا بد منه
 في اقطعة مكة وغيرها فحمل ذلك على المبالغة في التعريف لان الحاج قد يرجع الى بلده ولا يعود
 فاحتاج الملتقط لها الى المبالغة في التعريف وقد قيل غير ذلك (ولابأس بان ينتفع الملتقط
 بالشيء الحقير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به ثلاثاً) لما أخرجه أحمد وأبو داود من
 حديث جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العصا والسوط والحبل
 واشباهه يلتقطه الرجل ينتفع به وفي اسناده المغيرة بن زياد ونسبه مقال وقد وثقه وكسع وابن
 معين وابن عدي وفي الصحيحين من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بقرعة
 في الطريق فقال لولا اني أخاف ان تسكور من الصدقة لا كلتها وقد أخرج أحمد والطبراني
 والبيهقي من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً عن التقط لقطعة بسيرة حبلاً أو درهما أو شاة به ذلك
 فليعرفها ثلاثة أيام فان كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فان جاء صاحبها والا
 فليصدق بها وفي اسناده عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وأخرج عبد الرزاق من حديث
 أبي سعيد ان علياً جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدينار وجدده في السوق فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عرفه ثلاثاً ففعل فلم يجد أحداً يعرفه فقال كله وأما اذا
 كان الشيء ما كولا فلا يجب التعريف به بل يجوز أكله في الحال لما تقدم من قوله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في القرعة (وتلتقط ضالة الدواب الا الابل) الحديث المتقدم عن زيد بن خالد
 والحاق سائر الدواب بالشاة لكونها مثلها في معنى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هي لك
 أو لا تخيل أول الذئب ولا يخرج من ذلك الا الابل كما صرح به صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 ومما يقيد ذلك ما أخرجه مسلم من حديث زيد بن خالد ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قال لا يأوى الضالة الا ضال ما لم يعرفها فان الضالة تصدق على الشاة وغيرها وقد قد ذلك
 بالتعريف فدل على جواز الالتقاط ونحو الابل بالحديث الا تخفى المنهاج والحيوان
 الممنوع من معار السباع بقوفاً وبعدوا وطيران ان وجد به اشارة للقاضي التقاطه ويحرم
 التقاطه للثعلب وان وجد به خربة فالاصح جواز التقاطه للثعلب وما لا يمنع منها كذا ويجوز
 التقاطه في القرية والمجازة ولا فرق عند أبي حنيفة بين ان يكون بهيمة أو غيرها

(كتاب القضاء)

(انما يصح قضاء من كان مجتهداً) لما في الكتاب العزيز من الامر بالقضاء بالعدل والقسط وبع

أراه الله ولا يعرف العدل الا من كان عارفا بما في الكتاب والسنة من الاحكام ولا يعرف ذلك
 الا المجتهد لان المقلد انما يعرف قول امامه دون بحثه وهكذا لا يحكم بما أراه الله الا من كان
 مجتهدا الا من كان مقلدا انما أراه الله شيئا بل أراه امامه ما يختاره لنفسه ومما يدل على اعتبار
 الاجتهاد حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال القضاء ثلاثة ثلاثة واحد في
 الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق وجار
 في الحكم فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار أخرجه ابن ماجه وأبو داود
 والنسائي والترمذي والحاكم وصححه وقد جع ابن حجر طرقة في حرم مفرد ووجه الدلالة منه انه
 لا يعرف الحق الا من كان مجتهدا وأما المقلد فهو يحكم بما قال امامه ولا يدري أحق هو أم
 باطل فهو القاضي الذي قضى للناس على جهل وهو أحد قاضي النار ومن الأدلة على اشتراط
 الاجتهاد قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون
 ولا يحكم بما أنزل الله الا من يعرف التنزيل والتأويل ومما يدل على ذلك حديث معاذ لما بعثه
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى اليمن فقال له بما تقضي قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال
 فبسنة رسول الله قال فان لم تجد قال فبرأيي قال المائتان وهو حديث مشهور وقد بينت طرقة
 ومن خرج في بحث مستقل ومعلوم ان المقلد لا يعرف كتابا ولا سنة ولا رأى له بل لا يدري بأن
 الحكم موجود في الكتاب أو السنة فيقضي به أو ليس بموجود فيجهد برأيه فاذا ادعى المقلد
 انه حكم برأيه فهو يعلم انه يكذب على نفسه لاعترا فبه انه لا يعرف كتابا ولا سنة فاذا زعم انه
 حكم برأيه فقد أقر على نفسه انه حكم بالطاغوت والسيد العلامة محمد بن اسمعيل الامير رسالة
 مستقلة في تبسيط الاجتهاد مما هاهنا رشاد النقاد فليرجع اليه أقول الحاصل ان المقلد ليس بمن
 يعقل حجج الله اذ اجابته فضلا عن ان يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطا والراجح من
 المرجوح بل لا ينبغي ان نسب المقلد الى العلم مطلقا ولهذا أقلل عضد لدين الاجماع على انه
 لا يسمى المقلد عالما وأما ما صار يستروح اليه من جوز قضاء المقلد من قلة المجتهدين في لازمة
 الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية السقوط
 فالمجتهدون في كل قطر ولكثرتهم في زمان غربة فتم من يتعنى اجتهاده مخافة صولة المقصرين
 ومنهم من يحتقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطائهم وحقارة عرفانهم وتبذير
 اذعانهم وجود قرائنهم وجود أفسادهم ولا يعرف الفضل لاهل الفضل الا أهله ولقد عرفت
 مشايخي الذين أخذت عنهم العلم فأكثروهم مجتهدون وفي مدينة صنعاء من المجتهدين من
 يستغنى به عن القضاء المقلدين في جميع الاقطار اليمنية مع انه لا يسلم لهم الاجتهاد الا من كان
 مثلهم أو مقام بالهم وأما أمراء التقليد فهم ان يذعن واحدا منهم لاحد الاجتهاد مع ان
 العلوم المعتبرة في الاجتهاد عند هؤلاء المقلدين هي العلوم الخمسة المذكورة في كتب أصول
 الفقه وهي بالنسبة الى من يحفظ من وصفتها من المجتهدين شيء يسير قال المائتان رحمه الله ومن
 غريب ما أحكبه لنا انه لما كثرت الخلط من قضاء حضرة الخلافة استأذنت الخليفة حفظه الله
 في جمعهم لقصص تزيينهم في العدل وتزيينهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا فسألهم
 عن شيء مما يتعلق بشروط القضاء المذكورة في كتب الفروع فلم يهتد أحد منهم الى الجواب على

وجه الصواب بل اعترفوا جميعا بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلا عن معرفة علوم
الاجتهاد أو بعضها ولبت انهم اذا قصروا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع
صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء الهى السؤال ويكف عنه التسلق لاموال المسلمين
ويرده عن التسرع اليها بادنى شبهة ولعمري ان القاضى اذا جع بين الجهل وعدم الورع أشد
على عباد الله من الشيطان لانه يقضى بين الناس بالطاغوت موهمهم انه انما يقضى بينهم
بالشريعة المطهرة ثم ينصب الحياتل لاقتناص أموالهم ويأكلها بالباطل ولا سيما احوال
النساء والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل ما لا يرضيك انتهى فان قلت - حديث
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عليا الى اليمن قاضيا فقال يا رسول الله بعثني بينهم
وأنا شاب لا أدري ما القضاء قال يضرب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في صدرى وقال
اللهم اهدمه و ثبت لسانه قال على فوالذي فلق الحبة ما شككت في قضاء بين اثنين أخرجه أهل
السنن وغيرهم هل يدل على جواز قضاء من ليس بمجتهد لقوله أنا شاب ولا أدري ما القضاء قلت
من تمسك بهذا فلما تبارجل يدعو للقاضى الذى لاعلم له بالقضاء بمثل هذه الدعوة النبوية حتى
لا يشك به - مدعا كما يشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة فاذا فعل هذا فمن لا تخافه
والكلام على هذه المسئلة بمقتل البسط وقد قضينا عنها الوطرى كتابنا غفر الملاحى عما يجب
في القضاء على القاضى فليراجع فان فيه ما يشى العليل ويهدى الى سواء السبيل (منور عاين
أموال الناس عادلا في القضية كما بالسوية) اكون من لا يتورع عن أموال الناس لا يتورع
عن الرشوة وهي تحول بينه وبين الحق كما ساقى وهكذا من لم يكن عادلا لجرأة فيه أو مداهنة
أو محاباة فهو يترك الحق وهو يعلم به فهو أحد قضاة النار لانه عرف الحق وجارى الحكم قال
في العجبة البالغة أقول لا يستوجب القضاء الامن كان عدلا بريئا من الجور والميل وقد عرف
منه ذلك وعالم يعرف الحق لا سيما في مسائل القضاء والسر في ذلك واضح فانه لا يتصور وجود
المصلحة المقصودة الا بها أقول رأ ما تولى القضاء من جهة الظلمة فالسلطان الذى أوجب الله
طاعته في كتابه العزيز وواترت الاحاديث العصبة بذلك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب
كفر او احوال وكان مقبلا اعظم أركان الاسلام وأجل شعائره وهو الصلاة فهذا هو السلطان
الذى يجب على الناس طاعته واستثال أو امره ويحرم عليهم ان ينزعوا أيديهم من طاعته
ولكن بشرط أن لا يكون ما يأمر به معصية لما ثبت أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان
الطاعة في المعروف فاذا أمر بما هو من الطاعة وجب الامتثال وأمره للعالم بأن يكون قاضيا
هو أمر بطاعة يجب امتثاله بنص الكتاب والسنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكبا لشي مما
لا يحل له أو ينظم الرعية في بعض ما لا يحل له فان ذلك أمر آخر لا وجب سقوط طاعته ونم
القدوة السلف الصالح فقد كانوا يعاملون لسلطين بن أمية الاتمال ويلون لهم القضاء مع
كونهم في العلم والعمل بمكان لا يجهل له أحد وسلطين تلك الازمنة فيهم من يستحل الدماء بغير
حقها والاموال بدون حلالها ثم القضاء قد ورد فيه ما يدل على الترغيب تارة والترهيب أخرى
بل ورد في الامارة التي هي أهم من القضاء ما يستعمل بان تجنبها أدنى والجمع بين الاحاديث فيما
يظهر لي يرجع الى الأشخاص فمن علم من نفسه القسام بالحق والصدق به وعدم الضعف في

الامر وقوة الصلابة في القضاء والعفة عن الاده والقسوة بين القوي والضعيف فال دخول
في القضاء أولى له ان لم يكن واجبا عليه بشرط ان يكون في العلم على الصفة التي قد مر ذكرها
ومن كان بضعف عن هذه الاوصاف فالترك أولى به وقد يجب عليه الترك وما يرشد الى هذا
قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يذرائ الى اراء ضعيفا ثم ارشده الى عدم الدخول في
الامارة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد اوضحت المقام في رسالتي في القضاء وبسطت
المقال على مسائل الامامة في كتابي الكيل للكرامة في تبيان مقاصد الامامة وهما ما في
هذين البابين والقهيم دي من يشاء الى صراط مستقيم وهو المستعان وبه التوفيق (ويحرم
عليه المحرص على القضاء وطلبه) الحديث عبد الرحمن بن حمزة في الصحيحين وغيرهما قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن حمزة لا تسأل الامارة فانك ان اعطيتما
من غير مسألة اعنت عليهما وان اعطيتما عن مسألة وكلت اليها واخرج أحمد وابوداود وابن
ماجه والترمذي وحسنه من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه نزل عليه ملك يسدده واخرج البخاري وغيره
من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال انكم ستقرصون على
الامارة وستكون ذمامة يوم القيامة فقم المرضة وبنت القاطمة ولا ياتي في هذه الاحاديث
ما أخرجه ابوداود باسناد لا مطعن فيه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يثاله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ومن غلب جوره
عدله فله النار لان اثم الطلب قد زعمه بالطلب وحصل له الثواب بعد ذلك بالعدل الغالب على
الجلور قال الماتن في نيل الاوطار وقد كثر التتابع من الجور في هذا المنصب الشريف
واشقره بالاموال بمن هو أجهل منهم حتى عمت البلوى بهم جميع الاقطار العينية اه قلت
ومثل ذلك وقع في الحرمين الشريفين من جهة الترك فان الله وانا اليه راجعون (ولا يجمل للامام
تولية من كان كذلك) أي حرى على القضاء او طالبا له الحديث أبي موسى في الصحيحين قال
دخلت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عدي فقال أحدهما يا رسول
الله امرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال انا والله لا نؤلى هذا
العمل أحد ابائنا أو أحد ايحرص عليه والسرفيه ان الطالب لا يجلوغ بالبا من داعية
نفسانية من مال أو جاه أو تمكن من استقام عدو ونحو ذلك فلا يتحقق منه خلوص النية الذي
هو سبب نزول البركات أقول وأما أخذ الرزق على القضاء فقال الله موضوع لمصالح المسلمين
ولهذا اقبل لهيت مال المسلمين ومن أعظم مصالح دينهم ودنياهم القاضي العادل في أحكامه
العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه في حله وإبرامه بل ذلك هو المصلحة التي لا توازن
مصلحة لانه يرشدهم الى المناهج الشرع ويفصل خصوماتهم بأحكام الله فهو المتحصل لاعباء
الدين المترجم عن غلبت يحتاج اليه من المسلمين فرزقه من بيت المال من أهم الامور ولا سيما اذا
استغرق أوقاته في فصل خصوماتهم فقد ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
واخلفاء الراشدين ومن بعدهم من السلف الصالح يجمعون أموال الله بين المسلمين ويخجلون
للعلماء صيغهم وقراف القاضي اذا كان متورعا عن أموال العباد فأجاب بمصالح الحاضر منهم

والباد فقد استحق ما يكفيه من بيت المال من جهات منها كونه من المسلمين ومنها كونه عاميا
ومنها كونه قاضيا وأما اعتاده جماعة من القضاة من أخذ الاجرة من الخصوم على الرقوم
فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يجعل لذلك لانه قد قبض أجرة من بيت المال وإن أظهر
من يأنه ان نفسه طيبة فالذي أوجب طيبها كونه قاضيا وكون الاعراف قد جرت مجل
ذلك والافهو لا يسمح له بما له لولم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة وما اذا لم يكن
مكفيا من بيت المال فنسب الحل أن يأخذ مقدار أجرته بطيبة من نفسه من يقصده ويكون
كالا جيرة حكمه ليكون غير يوقر من بيت مال المسلمين (ومن كان متاهلا للقضاء فهو على
خطر عظيم) لحديث أبي هريرة عن أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي
والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان قال قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكن قال في الحجة البالغة هذا
بيان ان القضاء جعل ثقيل وان الأقدام عليه مغلظة للهلاك إلا أن يشاء الله استمى وأخرج
أحمد وابن ماجه والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما من
حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيامة وذلك أخذه ببقائه حتى يقفه على جهنم ثم يرفع
رأسه الى الله عز وجل فان قال ألقه ألقاه في مهوى فهو في أربعين خريفا وفي أسناده هثمان
ابن محمد الاخشى وفيه مقال وأخرج ابن ماجه والترمذي وحسنه والحاكم في المستدرک
وابن حبان من حديث عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم ان الله مع القاضي ما لم يحرف فاذا جاورك الى نفسه وفي لفظ الترمذي فاذا جاورك فقل عنه
ولزمه الشيطان وفي الباب أحاديث مشتهرة على الترهيب وأحاديث مشتهرة على الترغيب وقد
استوفاهما الماتن في شرح المتنق (وله مع الاصابة أجران ومع الخطأ أجران لم يال جهدا في
البحث) يعني بذل طاقته في اتباع الدليل وذلك لان التكليف بقدر الوسع وانما وسع الانسان
أن يجتهد وليس في وسعه أن يصيب الحق البتة ودليله حديث عمرو بن العاص الثابت في
الصحيح وغيرهما عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران
وان اجتهد فأخطأ فله أجر وقد ورد في روايات انه اذا أصاب فله عشرة أجور (وتحرم عليه
الرشوة) وفي الأنوار في تفسير الرشوة وجهان الاول أن الرشوة هي التي يشترط على قائلها
الحكم بغير الحق أو الامتناع عن الحكم بالحق والثاني بذل المال لاحد ليتوسل بجاهه الى
اغراضه اذا كان جاهه بالقضاء والعمل فذلك هو الرشوة ويحرم على الرعية اعطاء الرشوة
للعلماء ليتوسلوا بذلك الى ظلم ويحرم على الحكماء أخذها قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكماء لتأكلوا فريقتا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعملون
كذا في المسوي وروى ما لا بأسنا انه ان عبد الله بن رواحة قال ليوذخيره فاما ما عرضتم من
الرشوة فانما هي سميت وان لا تأكلوها (والهدية التي أهديت اليه لاجل كونه قاضيا) لحديث
أبي هريرة عن أحمد والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه قال قال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم لعنة الله على الراشي والمرتشى في الحكم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه
والترمذي وصححه وابن حبان والطبراني والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو وكذا حديث أبي

هريرة وأخرج أحمد والحاكم من حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الراشي والمرشئ والرائش يعني الذي يمشي بينهما وفي أسناده ليث بن أبي سليم قال البرار أنه تفرد به وفي أسناده أيضاً أبو الخطاب قيس وهو مجهول وفي الباب عن عبد الرحمن بن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار إليهما الترمذي وقد أجمع أهل العلم على تحريم الرشوة وقد استدلل على تحريم الرشوة بقوله تعالى أكلون السحت كما روى عن الحسن ومعيد ابن جبير أنهم ما فسر الآية بذلك وحكى عن مسروق عن ابن مسعود أنه لما سئل عن السحت أهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والقاسقون ولكن السحت أن يستعذك الرجل على مظلة فيعدي لك فإن أهدى لك فلا تقبل وقد سبق حديث في هذا المعنى في كتاب الهدايا ويدل على تحريم الهدية التي أهديت للقاضي لأجل كونه قاضياً حديث هدايا الأمر ما غلول أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث ابن جهم قال ابن حجر وأسناداه ضعيف ولعل وجه الضعف أنه من رواية اسمعيل بن عباس عن أهل الحجاز وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة قال ابن حجر وأسناداه أشد ضعفاً وأخرجه سديد بن داود في تفسيره من حديث جابر وفي أسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وأخرجه الخطيب في تخليص المشابه من حديث أنس بلفظ هدايا العمال صحت وأخرج أبو داود من حديث بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد ذلك فهو غلول وقد توب البخاري في أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر فيه حديث ابن القتيبة المشهور وما يؤيد ذلك أن الهدية للقاضي لأجل كونه قاضياً نوع من الرشوة عاجلاً أو آجلاً قال ابن القيم أما الهدية فقضية تفصيل فإن كانت بغير سبب الفتوى كن عاذته بما ديه أو من لا يعرف أنهمفت فلا بأس بقبولها والاولى أن يكافئ عليها وإن كانت بسبب الفتوى فإن كانت سبباً إلى أن يقضيه بما لا يبقى به غيره عن لا يهدى له لم يجز له قبول هديته لأنها تشبه المعاوضة على الاقضاء وأما أخذ الرزق من بيت المال فإن كان محتاجاً إليه جاز له ذلك وإن كان غنياً عنه ففيه وجهان وهذا فرع متردد بين عامل الزكاة وعامل البيت فمن ألحقه بعامل الزكاة قال النفع فيه عام فله الأخذ ومن ألحقه بعامل البيت منعه من الأخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي أولى بالمنع وأما أخذ الأجرة فلا يجوز لأن القضاة منصب تبليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما لو قال لأعلك الاسلام والوضوء والصلاة الأبجرة أو سئل عن حلال أو حرام فقال للسائل لا أجيبك عنه الأبجرة فهذا حرام قطعاً ولا يزمه رد العوض ولا يلزمك انتهى (ولا يجوز له الحكم حال الغضب) لحديث أبي بكر في العجيين وغيرهما قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يقضين حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يعارض هذا حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه في العجيين وغيرهما أنه اختصم هو وأنصارى فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للزبير اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى أخيك فغضب الأنصارى ثم قال يا رسول الله أن كان ابن عمك قتلون وجه رسول الله لي الله تعالى عليه وآله وسلم ثم قال اسق يا زبير ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجذر لأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم معصوم في غضبه ورضائه بخلاف

غيره فان الغضب يحول بينه وبين الحق ويختلط حال الغضب ويتشوش خاطره ويتكدر ذهنه ويذهل عن الصواب فلا يصلح الاستدلال بقضائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حال غضبه لهذا الفرق فالحق أن حكم الحاكم حال الغضب حرام وأما كونه يصح أو لا يصح فيبقى النظر في نفس الحكم فان كان واقعا على الصواب فلا اعتبار بذلك ويجرد صدور حال الغضب لا يوجب بطلانه وهو صواب وان كان واقعا على خلاف الصواب فهو باطل واذا التمس الامر هل هو صواب أو خطأ كما يحصل الاشتباه في كثير من مسائل الخلاف فلا اعتبار بآراء الحاكم صوابا لانه متعدد باجتهاده فان وجد حكمه الواقع حال الغضب بعد سكون غضبه صحيحا موافقا لما يعتقده حقا فهو صحيح لازم للمحكوم عليه وان كان آعابا يباع الحكم حال الغضب كما تقدم فلا ملازمة بين الاثم وبطلان الحكم ثم ظاهر النهي التحريم وقد ذهب الجمهور الى أنه يصح حكم الغضبان ان وافق الحق قال ابن القيم ليس للمفتي الفتوى في حال غضب شديد أو جوع مفرط أو هم مقلق أو خوف مزعج أو نعاس غالب أو شغل قلب مستول عليه أو حال مدافعة الاخبين بل متى أحس من نفسه شيئا من ذلك يخرج عنه حال اعتداله ويكامل بينه وبينه أمسك عن الفتوى فان أفتى في هذه الحال بالصواب صحت قضائه ولو حكم في هذه الحال فهل يتفد حكمه أو لا يتفد فيه ثلاثة أقوال النخوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد فهم المحكمة فينقذ وبين ان يكون سابقا على فهم المحكمة فلا ينقذ في مذهب الامام أحمد (وعليه التسوية بين الخصمين الا اذا كان أحدهما كافرا) لحديث علي عند أبي أحمد الحاكم في الكشي انه جلس يجنب شريح في خصومة لمع يهودي فقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك ولكني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تساووه في المجالس وقد قال أبو أحمد الحاكم بعد ان راجه انه منكروا وأورده ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال خرج علي السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا فعرف علي الدرع وذكر الحديث وفي اسناده عمرو بن سمرة عن جابر الجعفي وهما ضعيفان وأخرج أحمد وأبو داود والبيهقي والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو ضعيف (والسماع منهما قبل القضاء) لحديث علي عند أحمد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن حبان وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال باعلي اذا جلس اليك الخصمان فلا تقصص بينهما حتى تسع من الآخر كما سمعت من الاقل فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء والحديث طرق (و) يجب عليه (تسهيل الحجاب) لحديث عمرو بن مرة عند أحمد والترمذي والحاكم والبارز قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ما من امام أو وال يغلق بابا دون ذوى الحاجة والخلعة والمسكنة الا غلق الله باب السماء دون خلته وحاجته ومسكنه وأخرج أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة الزدي مرفوعا بلفظ من تولى شيئا من أمر المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقرهم احتجب الله عنه دون حاجته قال ابن حجر في الفتح ان سنده جيد وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس

بلفظ أيما أمرا احتجب عن الناس فاحتملهم احتجب الله عنه يوم القيامة قال ابن أبي حاتم هو
حدث منكر (بحسب الامكان) لان نفسه عليه حقا ولا له عليه حقا فلا يلزمه احتجاب كل
أوقاته فان ذلك يكدر ذهنه ويثقل فهمه ولا يحتجب كل أوقاته فان ذلك ظلم لاهل الخصومات
وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى انه كان يوابا للتي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما
جلس على قف البئر وثبت في الصحيح أيضا في قصة حلقه أن لا يدخل على نسائه شهر أن يمر
استاذن له الاسود لما قال له يارباج استاذن لي وقد ثبت في الصحيح أيضا انه كان لعمرو حاجب يقال
له برفا (ويجوز له اتخاذ الاهوان مع الحاجة) لما ثبت في البخاري من حديث أنس ان قيس بن
سعد كان يكون بين يدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من
الامير وقد يجب عليه ذلك اذا كان لا يمكنه انقاذ الحق ودفع الباطل الا بهم (و) يجوز للعالم
(الشفاعاة والاستيضاع والارشاد الى الصلح) الحديث كعب بن مالك في الصحيحين وغيرهما انه
نقضى ابن أبي حنيفة كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهم ما حقت سمعها رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهم ما حقت كشف صفح جهرته فنادى يا كعب
فقال ليلى يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأما اليه أي الشرط قال قد فعلت يا رسول الله
قال قم فاقضه وهذا الحديث فيه دليل على ما ذكرناه من الشفاعاة والاستيضاع والارشاد الى
الصلح لانه شفاعاة لمن عليه الدين باستيضاع من له الدين بعضه وفيه ارشاد الى الصلح أيضا وقد
سبق في كتاب الصلح ما يدل على مشروعيته من الكتاب والسنة والقاضي داخل في عموم الادلة
(وحكمه يتقذ ظاهرا فقط) الحديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم قال انما أنا بشر وانكم تتممون لي ولعل به ضحككم يكون ألحن بجمته من بعض
فأقضى بصره ما سمع فن قضيت له من حق أخيه شيئا لا يأخذ فقاما فاقطع له قطعة من النار
وقد- كي الثاني الاجماع على ان حكم الحاكم لا يجلل الحرام قال النووي والقول بأن حكم
الحاكم يجلل ظاهرا وباطنا مخالف لهذا الحديث الصحيح وللاجماع المذكور وبالجملة فلا وجه
لما ذهب اليه الخنيفة من ان حكم الحاكم يتقذ ظاهرا وباطنا ويجلل الحرام وقد جاؤا في هذا
المقام بما لا يتفق على من له في العلم قدم وتفصيل ذلك في ذيل الاوطار وسكت الختام واللعن
مفتوحة الماء القطنة يقال لخت لشيء بكسر الحاء ألحن له لحنأي فطنت وأما اللعن بسكون
الحاء فهو الخطأ قال في المسوي اتفق اهل العلم على ان القضاء في الدماء والاملاك المعاملة
لا يتقذ الا ظاهرا واختلفو في العقود والفسوخ فذهب أبو حنيفة الى أنه يتقذ القضاء فيها
ظاهرا وباطنا حتى لو شهد شاهدان زورا ان فلا تطلق امرأته تقضي به القاضي وقعت الفرقة
بينهما بقضائه ويجوز لكل من الشاهدين أن ينكحها وقال الشافعي لا يتقذ باطنا وأما
المسائل المختلف فيها مثل أن يقضي حتى يشفعه الجار لرجل لا يعتقد ثبوتها أو مات رجل عن
جد وأخ فنقض القاضي بالميراث الجدي على مذهب الصديق رضي الله تعالى عنه والنكاح لم يهرى
رأى زيد أو مات رجل عن خال لا يرى ثوريت ذوى الارحام فنقض له القاضي بالمال فأكثر
أصحاب الشافعي على أنه يتقذ ظاهرا وباطنا لانه أمر مجتهد فيه لا يتقذ ظهورا لخطا فيه يقينا
في الدنيا وفي الحديث دليل على ان كل مجتهد ليس بمصيب انما الاصابة لواحد وأثم الخطا

موضوع عن الاثر لكونه معذورا فيه وعليه أكثر أهل العلم وفي الحديث دليل على ان بينة المدعى مسموعة بعد عيّن المدعى عليه وعليه الشافعي انتهى (فمن قضى له بشئ فلابصل له الا اذا كان الحكم مطابقة الواقع) لما تقرّر ان حكم الحاكم طئي سواء تعلّق بحكم فيه قطعي أو ظني في ايقاع أو وقوع فلا يستدّ الظاهر الا باطنافلا يصل به الحرام ولا يصحّ به الحلال للمحكوم له والمحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويحرم من امتنع منه فان كان المحكوم له يعلم بأن الحكم له يبطل لم يقبل له قبوله ولا يجوز له استخلافه بمجرد حكم الحاكم من غير فرق ومن قال بثنائية حكم الحاكم ظاهر أو باطنا فقال له باطله وشبهه تداخلة وقد دفعها الله عز وجل في كتابه العزيز بقوله ولانما كارأ أموالكم يديكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالايمان وتمّ تعلون ودفعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله فمن قضى له بشئ من مال أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له قطعة من النار وهذا على تقدير انهم يعصمون المسئلة في الاموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بجماعة الاموال ولا يختلف في هذا من يقول بأن كل مجتهد مصيب ومن لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك ان المجتهد قد اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد ان حكمه في المسئلة هو الذي كافيه وان كان خطا في الواقع ولهذا يقول النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتمعوا في حكم فخطأوا فاعلموا انهم قد اخطأوا فاجروا اجتهدا فاصاب فيه اجران فجمع له مصيبتان ومخطئان آخر ولو كان مصيبا افعالهم بصح هذا التفسير النبوي وبهذا تعرف ان المراد بقول من قال كل مجتهد مصيب انه اراد من الصواب الذي لا ينافي انطلاقا من الاصابة التي تنافيه والله أعلم

• (كتاب الخصومة) •

(على المدعى البينة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهد الزاوية وكفى العصبين من حديث الاشعث بن قيس وأخرج مسلم من حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكندى البينة قال لا قال لا يمينه (وعلى المنكر اليمين) حديث ابن عباس في العصبين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين على المدعى عليه وأخرجه البيعني باسناد صحيح بانظ البينة على المدعى واليمين على من أنكر وأخرج ابن حبان من حديث ابن عمر نحوه وأخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه وقد ذهب الى ذلك الجهم وروى عن مالك أنه لا يتوجه اليمين الاعلى من بينة وبين المدعى اختلاط لا يتعدى اهل السنة اهل الفضل وهو رد الرواية بمحض الرأي (وبحكم الحاكم بالاقرار) وليس في ذلك خلاف ودلالة الكتاب العزيز لزوم حكم الاقرار لم يرد فيه من ذلك الكثير الطيب فان الله سبحانه وتب في كتابه العزيز اكما وعقوبات على حصول أمور هي اقراوات وان لم يذكر فيها لفظ الاقرار وهو أقوى مستندات الحكم اذ لم يكن معلوم البطالان ولزوم المقر لما أقربه وجوازا الحكم لما كان باقراره لا يحتاج الى ايراد الدلالة عليه فقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسفله الدماء وقيم الحدود ويقطع الاموال بل اكتفى به في أعظم الامور هو الرجم كما وقع من المقر عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كافي حديث

واغديا أنيس الى امرأته إذا كان اعترفت فارجعها وهو في الصحيح كما سبق في كيف بالقرار فيها
هو أخف من الرجيم (و) الحكم (بشهادتين رجلين أو رجل وامرأتين) لنص القرآن الكريم
وليس في ذلك خلاف إذا كان الشهود مرضيين كما قال تعالى عن ترضون من الشهادة (أو رجل
وبنتين المدعي) لحديث ابن عباس عندهم وغيره أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
فضى بين وشاهد وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي والبيهقي من حديث جابر أن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى باليمين مع الشاهد وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن
جابر وقد روى من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قضى بشهادة شاهد واحد وبين صاحب الحق أخرجه أحمد والدارقطني وقد صح حديث
جابر أبو حنيفة وابن خزيمة وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي هريرة
قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد ورجال أسناده
ثقات وصححه أبو حاتم وأبو زرعة وأخرجه ابن ماجه وأحمد من حديث سرق ورجال رجال
الصحيح إلا الراوي له عن سرق فانه مجهول وقد ذكر ابن الجوزي في التحقيق عدد من روى هذا
الحديث بغير صحه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالشاهد واليمين من الصحابة فزاد على
عنه بن مهزيب وأبو داود والبيهقي من الصحابة فمن بعدهم وروى عن زيد بن علي والزهرى
والنخعي وابن شبرمة والحنفية أنه لا يجوز الحكم بشاهد وبين وأما حديث هذا الباب ترد عليهم
قلت قال مالك في المطامعت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب
الحق مع شاهدده ويستحق حقه فان نكل أو أوى أن يحلف أحلف المطلوب فان حلف سقط عنه
ذلك الحق وإن أوى أن يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وإنما يكون ذلك في الأموال
خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا
في نرية قال مالك ومن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويخرج بقول الله
تبارك وتعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة فيقول فان لم يأت
برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده قال مالك فمن ألججه على من قال ذلك القول أن
يقال له أرى بيت لو أن رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فان
حلف بطل ذلك عنه وإن نكل عن اليمين حلف صاحب الحق أن حقه الحق وثبت حقه على
صاحبه فهذا ما لا اختلاف فيه عند أحد من الناس ولا يولد من البلدان فبأي شيء أخذ هذا
وفي أي كتاب الله وجده فإذا أقرب هذا فيقر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله وأنه
ليكن في ذلك ما مضى من السنة ولكن المرفد يجب أن يعرف وجه الصواب وموقع الحجية
ففي هذا يجيب بيان شاء الله تعالى قال في المسوى وعلى هذا أهل العلم الاستسالة القضاء
بالشاهد الواحد مع يمين المدعي في الأموال خاصة قال الشافعي يجوز ذلك وقال أبو حنيفة
لا يجوز وقد قال تعالى في حد القذف فان لم يأتوا بالشهادة فاعفوا وكن عند الله الكاذبون وقال
في الطلاق وانهدوا ذوى عدل منكم وقال في الدين واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان
لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة أن فضل أحدهما فتذكر أحدهما
الأخرى وقد كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل

على الكوفة ان اقض بالعين مع الشاهد وان أباسلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا هل يقضى بالعين مع الشاهد فقالا نعم والحاصل ان شهود الزنا أربعة وشهود سائر الحقوق اثنان وشهود الأموال رجلان أو رجل واحد وأما ان كان لم يتيسر قضى بين المدعى مع الشاهد الواحد أقول الحق ان الحكم بالشاهد العدل والعين واجب وقد ثبت ذلك في السنة ثبتوا لا ينكروه الا من لا يعرف السنة وجعله من دواعي العصابة زيادة على عشرين رجلا ولا مانع من ذلك أجوبة خارجة عن الانصاف واشتغالنا بمسكوا به ان الله تعالى أمر بأشهاد رجلين وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو عينته ولا يخفى انه ليس في ذلك ما يفيد الحصر بل غاية ما فيه أن مفهومه يدل على عدم قبول الشاهد الواحد مع العين ولا حكم لهذا المفهوم مع وجود المنطوق وهو القضاء بالشاهد والعين مع أن هذا المفهوم هو مذهبهم وألقب وهو مما لا يصح له شارب الاصول كما ذلك معروف وقد استوفى المسائل جميع الجيع في شرح المتن فيليرجع اليه (و) يجوز الحكم (بين المنكر) لما قدمنا من ان العين على المنكر وقد ثبت في حديث مسلم من حديث وائل بن حجر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تسكندي ألتينة قال قال ذلك عينته فقال يا رسول الله الرجل لا يسألني على ما حلف عليه وليس يورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك (و) يجوز الحكم (بين الرد) لان من عليه الحق قد رضى به اسوا من قلنا انما يجب على المدعى عند ردها من المنكر أم لا وقد استدلل من لم يجعلها مستندة بمفهوم الحصر في قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولكن العين على المدعى عليه كما في بعض ألفاظ حديث ابن عباس عند مسلم وغيره ونقول في حديث وائل ليس لك منه الا ذلك ولكن هذا انما يفيد انما لا يجب على المدعى اذا ردها المنكر وأما أنه يفيد عدم جواز الحكم بين الرد اذا اظهر المنكر ورضى به او قبل ذلك المدعى بخلاف فلا وأما ما رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رد العين على طالب الحق فلو صح لكان صالحا لخصيص ما تقدم ولكن في اسناده محمد بن مسروق وهو غير معروف وفي اسناده أيضا ما هو ابن القرات وفيه مقال وقد أشار القرآن الكريم الى رد العين بقوله ان ترد ايمان بعد ايمانهم ولكن فيه احتمال اذ يمكن أن يكون المراد برد العين عدم قبولها وأما التناول فلا يجوز الحكم به لان غاية ما فيه أن من عليه العين يحكم الشرع لم يقبلها او يفعلها وعدم فعله لها ليس باقرار بالحق بل قولنا ساجده الشارع عليه بقوله ولكن العين على المدعى عليه فعلى القاضي أن يلزمه بعد التناول عن العين بأحد الآخرين اما العين التي نكل عنها أو الاقرار بما ادعاه المدعى وأما ما وقع كان صالحا الحكم به كما مر (و) يجوز الحكم (بعله) لان ذلك من العدل والحق اللذين أمر الله بالحكم بهما وليس في الأدلة ما يدل على المنع من ذلك وحديث شاهدك أو عينته لا يحصر فيه ومما يؤيد جواز الحكم بعله كما ثبت من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمدعى ألتينة فان البينة ما يبين بالامر وليس بعد العلم بيان بل هو أعلى أنواع البيان فانه لا يحصل من سائر المستندات الحكم الا بمجرد الظن بأن المقر صادق في اقراره والحاكف بار في عينته والشاهد صادق في شهادته واذا جاز الحكم بمسند لا يفيد الا الظن فكيف لا يجوز الحكم بالعلم واليقين وفي هذه المسئلة مذاهب مختلفة وقد احتج أهل كل مذهب بمجيب لتصلح ولا تنطبق على محل النزاع

وأقر بها ما أخرجه أحمد والنسائي والحاكم من حديث أبي هريرة قال جاء رجلان يحتصمان
 إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال له دعي أقم البيعة فلم يسمعها فقال للآخر
 احلف فحلف بالله لا اله الا هو ما له عنده شيء فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قد فعلت ولكن فقل لنا خلاص لاله الا الله وفي رواية الحاكم بل هو عندك ادفع اليه حقه
 وأما أقوال الصلبة لا تقوم بها الحجة الا اذا أجمعوا على ذلك عند من يقول بجمعية الإجماع
 أقول حكم القاضي بعلمه هذا هو الحق ومن منع من ذلك لم يأت بجمعة واضحة وليس في الأدلة
 المقتضية لوجوب الشاهدين أو اليمين أو ما يقوم مقام أحدهما دليل يدل على انحصار مستند
 الحكم فيها ولا ريب ان الحاصل عن مثل الشهادة من عدلين أو يمين من ثقة أو نكول أو اقرار
 هو مجرد الظن للحاكم فقط لان من الجائز ان يكذب الشاهدان ويغير الحالف في عينه ويكذب
 المقر في اقراره وأما العلم فلا يكون الا عن مشاهدة أو ما يقوم مقامها وهو أولى من الظن بلا
 نزاع وقد تقرر في الأصول ان أقوى الخطاب معمول به عند جميع المحققين وهذا منه فان العلم
 أولى من الظن عقلا وشرا ووجدانا والأدلة العامة شاملة له كالأيات التي ذكرها وتخصيص
 الحدود بقول عمر عما لا يرضيه الانصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بجمعة
 على غيره ودعوى الإجماع هي من تلك الدعاوى التي قد عرفنا للشها غير مرة وقد حقق الماتن
 هذا البحث في شرح المنتقى بمالم أجده لغيره (ولا تقبل شهادة من ليس به دل) لقوله تعالى
 وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى عن رضون من الشهداء وقوله تعالى ان جاءكم فاسق
 بنبا الآية وقد حكى في البحر الإجماع على انها لا تصح شهادة فاسق التصريح بطل شرط الشاهد
 كونه مسلما حرا مكلفا أي عاقلا بالاعصابا ناطقا عدلا لا ذامرا ولة ليست به تهممة وعلمه أكثر
 أهل العلم في الجلة غير انهم اختلفوا في بعض التفاصيل فشهدا الذي لا تقبل عند الشافعي
 على الإطلاق وقال أبو حنيفة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض جائزة وان اختلفت ملتهم
 وشهادة الصبيان لا تقبل عند الأكثرين الا عند مالك في الجراح فيما بينهم خاصة ما لم يصلوا الى
 أهل بينهم وأثر عبد الله بن الزبير انه كان يقضي بشهادة الصبيان فيما بينهم من الجراح معارض
 بقول ابن عباس انها لا تجوز لان الله تعالى يقول عن رضون من الشهداء وحدهم العداة أن
 يكون محترزا عن الكبار غير مصر على الصغار والمروءة هي ما اتصل بأداب النفر مما يعلم ان
 تاركه قليل الحياء وهي حسن الهيئة والسيرة والعشرة والصناعة فاذا كان الرجل يظهر من
 نفسه شيئا مما يستحي امثاله من اظهاره في الأغلب يعلم به قلبه صروته وترد شهادته وان كان ذلك
 مباحا (ولا تقبل شهادة الخائن ولا ذي العداوة) وان كان مقبول الشهادة على غيره لانه منهم
 في حق عدوه ولا يؤمن ان تحمله عداوته على الخائن ضرره فان شهد له وقه تقبل اذا لم يظهر في
 عداوته فسق (والمتهم والقانع لاهل البيت) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند
 أحمد وأبي داود والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن
 ولا خائنة ولا ذي غم على أخيه ولا تجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي يتق عليه
 أهل البيت ولا ذي داود في رواية ولا زانية ولا زانية قال ابن حجر في التلخيص وسند قوي والغمر
 بكسر الميم وسكون الميم بعدها راء مهمل الحقة أي لا تقبل شهادة العدو على العدو

وأخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة مرفوعاً بلائط لا تجوز شهادتها
ولا عائشة ولا ذى نحر لا خيه ولا ظنن ولا قرابة وفي أسناده يزيد بن زياد الشامي وهو ضعيف
وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر نحوه وفي أسناده عبد الأعلى وشيخه يحيى بن
سعيد القارمي وهما ضعيفان وأخرج أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن
عوف أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث منادياً أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنن
ورواه البيهقي من طريق الأعمش مرسلاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال
لا تجوز شهادة ذى الظنة والحنة يعنى الذى يثك وينته عداوة ورواه الحاكم من حديث العلاء
عن أبيه عن أبي هريرة رفعه مثله قال ابن حجر وفي أسناده نظر والمراد بالمتهم هو من يظن به أنه
يشهد زوراً إن يحياه كالقانع والعبد لسيدته وقد حكى فى البحر الإجماع على عدم قبول شهادة
العبد لسيدته قال فى المسوى ولا تجوز شهادة الوالد لولده ولا الولد لوالده ولا يجوز عليه ما وكذا
لا تقبل شهادة من جرى الى نفسه نفعا كن شهادة رجل بشراء أو وهو شقيه ها أو شهد له فاس
واحداً من غرائمه يدين على رجل أو شهد على رجل أنه قتل مورثه فهذه كلها مواضع التهمة
وانفقوا على قبول شهادة الاخ للاخ وسائر الأقارب واختلقوا فى شهادة أحد الزوجين
لصاحبه فلم يجزها أبو حنيفة وأجازها الشافعي أقول الحق أن القرابة بمنزلة ما ليست بممانعة
سواء كانت قرينة أو بعيدة إنما المانع التهمة فإذا كان القريب ممن تأخذ حجة الأهلية ولا
يردعه عن العصبية دين ولا حياء فشهادته غير مقبولة وإن كان على العكس من ذلك فشمادته
مقبولة والاصل فى المنع من قبول شهادة المتهم حديث لا تقبل شهادة ذى الظنة والحنة والظنة
هى التهمة ولم يرد ما يدل على منع شهادة القريب لأجل القرابة (والقاذف) لقوله تعالى ولا
تقبلوا لهم شهادة أبداً بعد قوله والذين يرمون المحصنات وقد وقع الخلاف فى كتب التفسير
والاصول فى حكم التوبة المذكورة فى آخر الآية قال مالك الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا
أن الذى يجلد الجلد ثم تاب وأصلح تجوز شهادته وهو أحب ما سمعت الى فى ذلك قلت وعليه
الشافعي ذهب أبو حنيفة الى أن شهادة القاذف لا ترد بالقذف فإذا شهد فيه ردت شهادته على
التأيد وان تاب وأصل المسئلة أن الاستثناء يعود الى الفسق فقط فى قول أهل العراق والى
الفسق وعدم قبول الشهادة جميعاً فى قول أهل الحجاز وقال الشافعي هو قبل أن يحد شر منه
حين يحد لان الحد وكفارات فكيف تردونها فى أحسن حاله وتقبلونها فى شر حاله وإذا فاتهم
توبة الكافر والقاتل عدا ككف لا تقبلون توبة القاذف وهو أيسر ذنباً قبل معنى قول أبي
حنيفة أن القاذف ما لم يحد يحتمل أن يكون صادقا وأن يكون معه شهود تشهد بالزنا فإذا لم يأت
بالشهادة وأقيم عليه الحد صار مكذبا يحكم الشرع لقوله تعالى فأولئك عندنا هم الكاذبون
فوجب رد شهادته ثم رد شهادة المحسود فى القذف تعبدى عنده لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبداً والتأيد ينافى التعليق فلا يجزى فيه القياس وقال الواحدى أبداً لكل انسان مقدار
مدته فيما يصل بقصته يقال الكافر لا يقبل منه شيء أبداً معناه مادام كافراً كذلك القاذف
لا تقبل شهادته أبداً مادام قاذفاً فإذا زال عنه الكفر زال عنه الكفر وإذا زال عنه الفسق زال
أبداً لافرق بينهما فى ذلك (ولا) تقبل شهادة (بدوى على صاحب قرينة) لحديث أبي هريرة أنه سمع

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية أن يخرج
أبو داود وابن ماجه والبيهقى قال المذرى رجال اسنادهم احيح بهم مسلم فى صحيحه قال فى النهاية
انما كره شهادة البدوى لموافقه من الخفافى الدين والجهالة بأحكام الشرع ولانهم فى الغالب
لا يضبطون الشهادة على وجهها وينحوضون هذا قال الخطائى وروى نحوه عن أحمد بن حنبل
وذهب الى ذلك جماعة من أصحاب أحمد وبه قال مالك وأبو عيسى وذهب الاكثر الى
القبول قال ابن رسلان وحملوا هذا الحديث على من لم تعرف عدالته من أهل البدو والغالب
انهم لم تعرف عدالتهم انتهى وهذا توجيه قوى ومجمل سوى (وتجوز شهادة من يشهد
على تقرير فعله أو قوله اذا اتفقت التهمة) لانه لم ير ما يمنع من ذلك حتى يخصه من عموم الادلة
وأما حديث قبول خبر المرضعة وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد خبرها كيف وقد
قبل ورتب على خبرها التحريم وقد تقدم فى الرضاع وهى شهدت على تقرير فعلها كما لا يخفى ولم
يستدل المانع الا على ان الشاهد اذا شهد على تقرير قوله أو فعله لم يحل من تهمة وقد قيدنا ذلك
باتتقاء التهمة وأما تخليف الشهود وعدة الرية فالظاهر انه من جهلة التثبت بالمأمورة ولا سيما
مع فساد الزمان وثواب كثير من الناس على شهادة الزور وكثيرا ما يخرج بعض المتساهلين فى
الشهادة عن اليقين الفاجرة والبعض بالعكس من ذلك ولم يرد دليل على المنع من تخليف الشهود
وأما الاستدلال بقوله تعالى فيقسمان بالله فى انطبقا على محال النزاع خلاف وأما تقرير
الشهود فهو من أعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها ولا سيما اذا سألهم
الحاكم عن بعض الاحوال التى لا يجوز وطؤهم عليها قال الماتر رحمه الله فى حاشية الشفاء
ولقد اتفقت بتقرير الشهود وتنويع - والهم وقل ما تصح شهادة بهذا ذلك والحاكم لم يحل له
لتسائل بل يجب عليه اكمال البحث عن كل ما يوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه
(وشهادة الزور من أكبر الكبائر) لحديث أنس فى الصحابين وغيرهما قال ذكر رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم الكبار وأسم من الكبائر فقال النمر لنباته وقتل النفس وعقوق
والدين وقال ألا أنتمكم بأكب الكبائر قول الزور وقال شهادة الزور وفى الصحابين أيضا من
حديث أبى بكره قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ألا أنتمكم بأكب الكبائر
قلنا بلى يا رسول الله قال الاشر بالنبالة وعقوق الوالدين وكان متكئا فجلس وقال الا وقول الزور
وشهادة الزور فقال لا يكرها حتى قلنا لسته سكت ثم أقول المراد بالشهادة الاخبار بما يعلمه
الشاهد عند الحاكم بأى لفظ كان وعلى أى صفة وقع ولا يعتبر الآن بأى كلام مفهوم
فهمه سامعه فاذا قال مثلاً رأيت كذا وكذا أو سمعت كذا وكذا فهذه شهادة شرعية وقد
أحسن المحقق ابن القيم رحمه الله حيث قال فى فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها
دليل لامن كتاب ولا من سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح انتهى وقد قرر فى محل ان اشتراط
الالفاظ انما هو ضيق من لم يعين النظر فى حقائق الاشياء ولا وصل الى أن يعقل ان الالفاظ غير
مرادفات وانما هى قوالب المعانى تؤدى بها فاذا حصلت التأدية للمعنى المراد فاشترط
زيادة على ذلك تدل عليه رواية ولا دراية (واذا تعارض البيتان ولم يوجد وجه ترجيح قسم
المدهى) لحديث أبى موسى عن عبد الله بن داود والحكم والبيهقى ان رجلا ادعى بغيره على عهد

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهم ما يشاهد من نفسه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهم ما نصقون وقد أخرج نحوه ابن حبان من حديث أبي هريرة وصححه وأخرجه ابن أبي شيبة من حديث عقيم بن طرفة ووصله الطبراني عن جابر بن سمرة وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قصة المدعي إذا لم يكن للنصمين بينة فأخرج أحدوا أبو داود وابن ماجه والتسائي من حديث أبي موسى أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في دابة ليس لواحد منهما بينة فجعلها بينهم ما نصقون وثبت قصة المدعي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث أبي موسى المذكور وأبو داود ذكرها التسائي فقال ادعيها دابة وجدداها عند رجل فأقام كل منهما شاهدين فلما أقام كل واحد منهم ما شاهد من نزع من يده الثالث ودفعت اليها (وإذا لم يكن للمدعي بينة فليس له الايمان صاحب ولو كان قاجرا) لحديث الأشعث بن قيس في الصحيحين وغيرهما قال كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينة فقلت انه أذن يحلف ولا يميني فقال من حلف على عين يقتلع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان وأخرج مسلم وغيره من حديث وائل بن حجر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال للكذبي ألق بينة قال لا قال فلان يمينة فقال يا رسول الله الرجل قاجر لا يميني على ما حلف عليه وليس يتورع من شيء فقال ليس لك منه الا ذلك (ولا تقبل اليمين بعد اليمين) لما يفيد قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينة فاليمين إذا كانت تطلب من المدعي فهي مستند للعكم صحيح ولا يقبل المستند المخالف لها به. فعلمنا أنه لا يحصل بكل واحد منهما الا مجرد ظن ولا يثبت من الظن بالظن وقد ذهب إلى هذا بعض أهل العلم والخلاف معروف (ومن أقر بشيء عاقلا بانعا غير هازل ولا يحصل عقلا أو عاذا لزمه ما أقربه كائنا ما كان) لما تقدم وأما تنقيده بكون المقر عاقلا بانعا فلان المجنون والمجنون ليسا بعاقلين فلا يحكم لاقرارهما وأما تنقيده بكونه غير هازل فلمكون اقرار الهازل ليس هو الاقرار الذي يجوز أخذه به وهكذا إذا أقر بما يصح به العقل أو العادة لان كذبه معلوم ولا يجوز الحكم بالكذب (ويكفي مرة واحدة من غير فرق بين موجبات الحدود وغيرها كما سبق) لكون المقر بالشئ على نفسه قد لزمه اقراره واعتباره التكرار في الحدود وسياق انه لم يثبت عليه دليل يوجب المصير إليه

• (كتاب الحدود) •

(باب حد الزاني) والزاني أن كبر الكبائر في جميع الاديان قال تعالى ولا تقربوا الزنا فإنه كان فاحشة وساء سبيلا وعلى هذا اتفق المسلمون وإن كان لهم في حد الزنا اختلاف (إن كان بكر أمرا جلد مائة جلدة) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين وفي قوله لا تأخذكم بهما رأفة نهي عن تعطيل الحدود وقيل نهي عن تخفيف الضرب بحيث لا يحصل وجع معتد به وقوله وليشهد عذابهما قيل يجب حضور ثلاثة فما فوقهم وقيل أربعة بعد دهمود الزنا وقال أبو حنيفة الامام والشهود أن ثبت الزنا بالنسب ودوا الاحاديث في هذا الباب كثيرة (وبعد المديع قرب عاما) لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد في الصحيحين وغيرهما أن

رجل من الاعراب أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله انشدك الله
الا قضيت لي بكتاب الله وقال انعمم الا تحروه واقته منه نعم فاقض بيننا بكتاب الله واتخذني
فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيقا على هذا فزني بأمرأة
وانى أخبرته ان على ابني الرجم فاقضيت منه بمائة شاة ووليد فسالته أهل العلم فاجبروني
ان على ابني جلد مائة وتغريب عام وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين يشك بكتاب الله الوليدة والغرم رد عليه وعلى ابنك
جلد مائة وتغريب عام واعديا أمير لرجل من أسلم الى امرأة هذا فان اعترفت خارجها
قال فقد اعلمها فاعترفت فأمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرجعت قال مالك
السيف الاجير وفي البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم قضى فيمن زنى ولم يهصن حتى عام واقامة الحد عليه وأخرج مسلم وغيره من حديث عبادة
ابن الصامت قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني قد جعل
الله لهن سيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم هو قد ذهب
الى تغريب الزاني الذي لم يهصن البهو وحتى ادعى محمد بن نصر في كتاب الاجماع الاتفاق على
نفي الزاني البكر الا ان الكوفيين وقد حكى ابن المنذر انه عمل بالتغريب الخلفاء الراشدون
ولم يشكروه احد فكان اجماعا ولم يأت من لم يقل بالتغريب بحجة نيرة وغاية ما تمسكوا به عدم
ذكره في بعض الاحاديث وذلك لا يستلزم العدم واختلف من أثبت التغريب هل تغريب
المرأة أم لا فقال مالك والاوزاعي لا تغريب على المرأة لانها عورة وظاهر الادلة عدم الفرق
قلت والتغريب من جهة الايداء الذي أمر به القرآن قال فاذنوهما وعليه الثاني وقال أبو
حنيفة لا يغرب (وان كان ثيبا جلد كما يجلد البكر) بما تقدم من الادلة وبغيرها كرجعه صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لما عزر وجهه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليهودي واليهودي روجه
للقامدية والتكل في الصبح (ثم يرجم حتى يموت) والرجم كان متولوا ثم نجفت فلاونة وأيضا
يتناولوه الايداء وعلى هذا كثر أهل العلم وتكلموا في ترتيب هذه الحدائل مع حديث عبادة
الثيب بالثيب جلد مائة والرجم رجع على كرم الله وجهه بين الرجم والجلد فقالوا بالجلد
منسوخ فيمن وجب عليه الرجم لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم ماعزا والقامدية
واليهوديين ولم يجلدوا احد منهم وقال لا يمس الاسلي فان اعترفت فارجهوا ولم يأمر بالحد وهذا
آخر الامر لان أباهريرة قد رواه وهو متأخر الاسلام فيكون ناهضا لما سبق من الحدين بالجلد
والرجم ثم رجم الشيخان أبو بكر وعمر في خلافتهم ولم يجمعوا بين الرجم والجلد قال في المسوى
في حديث عبادة ما يدل على انه من آخر أحكام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لان لفظه
خذوا عني الخ فيه اشارة الى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سيلا فهو متأخر عن هذه الآية وهذه
الآية في سورة النساء وهي من آخر ما نزل فلا تدل رواية أبي هريرة آياه على الصحح بل الظاهر
عندي انه يجوز للامام ان يجمع بين الجلد والرجم ويستحب له ان يقتصر على الرجم لاقتصار
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الرجم والحكمة في ذلك ان الرجم عقوبة تأتي على النفس
فاصل الرجم المطلوب حاصل به والجلد زيادة عقوبة رخص في تركها فهذا هو وجه الاقتصار

على الرجم عندى والعلم عند الله تعالى (ويكنى اقرار مرة وما ورد من التكرار في وقائع
الاحيان فلنقصه الاستثبات) لان أخذ المقر بأقراره هو الثابت في الشريعة من أوجب تكرار
الاقرار في فرد من افراد الشريعة كان الدليل عليه ولا دليل ههنا يدين أو يجب ترديد
الاقرار لا بمجرد ما وقع من ماعز من تكرار الاقرار ولم يثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم انه أمره أو أمر غيره بأن يكرر الاقرار ولا ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان اقرار
الزنا لا يصح الا اذا كان أربع مرات وانما لم يعم على ماعز الحد بعد الاقرار الاول لقصد التثبت
في أمره ولهذا قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابل جنون ووقع منه صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم السؤال لقوم ماعز عن عقله وقد اكنى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالاقرار مرة
واحدة كما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واغديا أنيس الى
امرأته فان اعترفت فأرجعها وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم الغامدية
ولم يقر الامر مرة واحدة كما في صحيح مسلم وغيره وكأخرجه أبو داود والنسائي من حديث خالد بن
الجلاج عن أبيه ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجم رجلا أقر مرة واحدة ومن ذلك
حديث الرجل الذي ادعت المرأة انه وقع عليها فأمر برجمه ثم قام آخر فأعترف انه الفاعل فرجعه
وفي رواية انه منعه والحديث في سنن النسائي والترمذي ومن ذلك رجم اليهودي واليهودية
فانه لم ينقل انهما كروا الاقرار فلو كان الاقرار أربع مرات شرطاً في حسم الزاني لما وقع منه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الخائفة في عدة قضايا فتصل الاحاديث التي فيها التراضي عن
اقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتصقاً بثبوت العقل وعدمه والعصو
والسكر ونحو ذلك واحاديث اقامة الحد بعد الاقرار مرة على من كان معروفاً بصحة العقل
ونحوه وأما اعتبار كون الشهود أربعاً فذلك للزيادة الاحتياط في الحد وللكون متفقاً
بالشبهة ولا وجه للاحتياط بعد الاقرار فان اقرار الرجل على نفسه لا يفي بعده رية بخلاف
شهادة للشهود عليه وهذا أمر واضح وقد ذهب الى ما ذكرنا جماعة من أهل العلم من العصاة
فمن بعدهم وحكاه صاحب البحر عن أبي بكر وعمر والحسن البصري ومالك وجماعة أبي ثور
والنبي والشافعي وذهب الجمهور الى التيسير في الاقرار أقول هذه المسئلة من المعارك والحق
ان الاقرار الذي يستباح به الجلد والرجم لا يشترط فيه ان يكون زيادة على مرة وقد ثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم وأمر بالرجم وجلد بمجرد الاقرار مرة واحدة كما ثبت
ذلك في عدة احاديث وأما سكوتة صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مثل قضية ماعز حتى اقر
اربعا فليس فيها أن ذلك شرط بل غاية ما فيها ان الامام اذا ثبت في بعض الاحوال حتى يقع
الاقرار مرات كان له ذلك وقد بسط المسائل في شرح المتقي فليرجع اليه فالقيام حقيق
بالعقوبة (وأما الشهادة فلا بد من أربعة) ولا أعلم في ذلك خلافاً وقد دل على ذلك الكتاب
والسنة قال في المسوى يثبت الزنا بالاقرار أربعاً شهادة شهداء حال الله تعالى واللاقي يأتين
الملاحقة من نساكنكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فاصكروهن في البيوت
حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً قلنا على هذا أهل العلم (ولا بد ان يتضمن الاقرار
والشهادة التصريح بإيلاج الفرج في الفرج) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لماعز اعطاك

قبلت أو غزت أو نظرت فقال لا يا رسول الله قال أنه كتمان لا يكتفى قال نعم فعند ذلك أمر بربحه
 أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس وأخرج أبو داود والشافعي والدارقطني من
 حديث أبي هريرة قال جاء الاصلي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشم على نفسه أنه
 أصاب امرأة حراماً أربع مرات كل ذلك يعرض عنه فأقبل عليه في الخامسة فقال انكها
 قال نعم قال كما يغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر قال نعم الحديث وفي استناد ابن
 المهيمن قال البخاري حديث أبي هريرة في أهل الجاهلية يعرف الأهل الواحد وقد وقع من عمر
 بن الخطاب من العداوة في استئصال اليهود المغيرة بنحو هذا والقصة معروفة (ويستطاع) الحد
 بالشجاعت المحقة) حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ادروا
 الحدود عن المسكين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير
 من أن يخطئ في العقوبة أخرجه الترمذي وقد رواه الترمذي أيضاً من حديث الزهري عن
 عروة عن عائشة وقد اهل الحديث بالوقف وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة عن نوحا
 بلقظ ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً وقد روى من حديث علي بن نوحا ادفعوا الحدود
 بالشجاعت وروى نحوه عن عمر بن الخطاب واستاد صحيح وفي الباب من الروايات ما يعضد
 بعضها بعضها ويقويه مما يؤيد ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لو كنت رجلاً أحبغير
 بينة لرجمتا يعني امرأة الجملاني كافي الصحيحين من حديث ابن عباس (وبالرجوع عن
 الاقرار) حديث أبي هريرة عند أحمد والترمذي أن ماعزاً المأجود من الجاهلية فرشته حتى
 مر برجل معه على جمل فضر به وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم فقال لا تركزوه قال الترمذي أنه حديث حسن وقد روى من غير وجه
 عن أبي هريرة انتهى ورجال استناد ثقات وأخرج أبو داود والشافعي من حديث جابر بنحو
 وزاد أنه لما وجد من الجاهلية صرخ ياقوم ردوني إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 فإن قومي قتلوني وعرفوني من نفسي وأخبرني أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غير
 قاتلي فلم تنزع عنه حتى قتله فلما رجعا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأخبرناه
 قال فهلا تركزوه وجئتوني به وقد أخرج البخاري وسلم طرفاً من هذا الحديث وفي الباب
 روايات وقد ذهب إلى ذلك أحمد والشافعية والحنفية وهو مروى عن مالك في قوله وقد
 ذهب ابن أبي ليلى والشافعي وأبو نوري ورواها عن مالك وقول الشافعي أنه لا يقبل منه الرجوع عن
 الاقرار (وبكون المرأة عذراء أو رتقا وبكون الرجل مجبوراً أو عتينا) لكون المانع موجوداً
 فتبطل به الشهادة أو الاقرار لانه قد علم كذب ذلك قطعاً وقد روى أنه صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم بعث علياً لقتل رجل كان يدخل على مارية القبطية فذهب فوجده يقتل في ماء فأتاخذ
 بيده فأتى به من الماء ليقطله فرأه مجبوراً فتركه ورجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وأخبره بذلك والقصة مشهورة وهذا معناه قلت وقد أخرج مسلم وغيره ما حكاه الماتن وذكره
 جمع من أهل السير (وتحرم الشفاعة في الحدود) لما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم وصحبه
 من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من حانت شفاعته دون حد من
 حدود الله فهو مضاد الله في أمره وفي الصحيحين من حديث عائشة في قصة المرأة المخزومية التي

سرفت لما شفع فيها اسامة بن زيد فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم له انشفع في حد من حدود الله وفي لفظ لا اراك تشفع في حد من حدود الله وأخرج أحمد وأهل السنن وصححه الحاكم وابن الجارود ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لما أراد ان يقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان قبل ان تأتي به وفي الباب أحاديث (ويحقر للمرجوم الى الصدور) لكونه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بان يحقر القامدية الى صدرها وهو في صحيح مسلم وغيره انه حفر لماعز حفرة ثم أمر به فرجم كما في حديث عبد الله بن بريدة في قصة ماعز وأخرجها أحمد وزاد حفرة حفره ففعل فيها الى صدره وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث خالد بن الوليد عن أبيه انه اعترف رجل بالزنا فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحسنت قال نعم فأمر برجه فذهبنا نحفرنا له حتى امكنا ورءينا ما بالحجارة حتى هددنا وقد ثبت في مسلم وغيره من حديث أبي سعيد قال لما أمر نارسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان نرجم ماعز بن مالك خرج جنابه الى البقيع فواقه ما حفرنا له ولا وثقناه ويؤيد هذا ما وقع في حديث غيره انه هرب كما تقدم ولكن ترك الحفرة لا ينافي ثبوت مشروعية الحفر قال ابن القيم بعد تحرير صحيح حديث ماعز المتقدم بالفاظ وكل هذه اللفاظ صحيحة وفي بعضها انه أمر بحفرة صغيرة ذكرها مسلم وهي غلط من رواية بشير بن المهاجر وان كان مسلم روى في الصحيح فالثقة قد يغلط على ان أحمد وأبا حاتم قد تكلفا فيه وانما حصل الوهم من حفرة القامدية فسرى الى ماعز واقه تعالى أعلم انتهى أقول وجمع بين الحديثين بأنه قد كان حفره حفرة صغيرة ثم خرج منها ورجوه وهو قائم كما نل عليه رواية أبي سعيد وأما الحفر للمرأة فتأبى وقد اختلف في مشروعية والحزن انه مشروع (ولا ترجم الحبلى حتى تضع وترضع ولها ان لم يوجد من يرضعه) حديث سليمان بن بريدة عن أبيه عند مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جاءه امرأة من غامد من الزنا فقالت طهرني يا رسول الله فقال ويحك ارجعي فاستغفري الله وتولي اليه فقالت أراك تريد ان تردني كما رددت ماعز بن مالك قال وما ذلك قالت اني حبلى من الزنا قال أنت قالت نعم فقال لها حتى تضعي ما في بطنك قال فكفها رجل من الانصار حتى وضعت قال فأتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال قد وضعت القامدية فقال اذن لا ترجعها ونزع ولدها صغير السن ليس له من يرضعه فقام رجل من الانصار فقال اني رضاعه يأتي الله قال فارجعها وأخرج مسلم وغيره من حديث عمران بن حصين ان امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حدًا فأفقه علي فدعا نبي الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وليها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فاتني ففعل فأمر بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فارجعت الحديث وقد رويت هذه القصة من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وجابر بن عبد الله وجابر بن سمرة وابن عباس وأحاديثهم عند مسلم وقد اختلفت الروايات في بعضها ما تقدم في حديث بريدة وفي بعضها ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجها الى القطام لخاصة بعد ذلك فرجعت وقد جمع بينهما في مجموعات ويجوز الجلد حال المرض بعنكسك ونحوه) الحديث أبي امامة بن سهل عن سعد بن سعد بن عباد قال كان بين ابياتار ورجل ضعيف مخدج فلم يبرح

الحق الا وهو على أمة من أمتهم بحيث هم ائذ كذا لتسعد بن عبادة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وكان ذلك الرجل مسلما فقال اضربوه حقه قالوا يا رسول الله انه اضعف مما تحسب لو ضرب بناء مائة قتلناه فقال خذوا له عثكا لاقيسه مائة ثمراخ ثم اضربوه به ضربة واحدة قال ففعلوا وراه أحد وابن ماجه والشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني عن قليح عن أبي سالم عن سهل بن سعد ورواه الطبراني من حديث أبي امامة بن سهل عن أبي سعيد الخدري ورواه أبو داود من حديث رجل من الانصار وأخرجه الترمذي من حديث أبي امامة بن سهل ابن حنيف عن أبيه واسناد الحديث حسن وقد أخرج مسلم وغيره من حديث علي قال ان أمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم زنت فأمرني أن أجلد هاتين فأذا هي حديثه عهد بنقاس فغشيت أن أجلد هان فقتلها فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال أحسن أتركها حتى تمأثل وقد جمع بين هذا الحديث والحديث الأول بأن المريض اذا كان مرضه مرجوا أمهل كافي الحديث الاستروان كان مأبوسا جلد كافي الحديث الأول وقد سكت في البحر الإجماع على انه تمهل البكر حتى تزول شدة الحر والبرد والمرض المرحوفان كان مأبوسا فقال أصحاب الشافعي انه يضرب بعشكول ان احقه (ومن لا يطبذ كقتل ولو كان بكرا وكذلك المفعول به اذا كان مختارا) لحديث ابن عباس عن عبد الله بن داود وابن ماجه والترمذي والحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجد غنوه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به قال ابن حجر رجاله موثقون الا ان فيه اختلافا وأخرج ابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اقتلوا الفاعل والمفعول به أحصنا ولم يحصنا واسناده ضعيف قال ابن الطلاع في أحكامه لم يثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه رجم في اللواط ولانه حكم فيه وثبت عنه انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواء عنه ابن عباس وأبو هريرة انتهى وأخرج البيهقي عن علي انه رجم لوطيا قال الشافعي وبهذا أخذ نرجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن وأخرج البيهقي أيضا عن أبي بكر اجمع الناس في حق رجل ينكح كاتنكح النساء فسال أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك فكان من أشدهم يومئذ قولا على بن أبي طالب قال هذا ذنب لم تعص به أمة من الأمم واحدة صنع الله بها ما قد علمت نرى ان تحرقه بالنار فاجتمع أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يحرقه بالنار فكتب أبو بكر الى خالد بن الوليد ان يحرقه بالنار وأخرج أبو داود عن سعيد بن جبير وبجاءه عن ابن عباس في البكر يوجده على اللوطية يرجم وأخرج البيهقي عن ابن عباس أيضا انه سئل عن حد اللوطي فقال ينظر على بناء في القرية فيرى به منكسا ثم يتبع الحارة وقد اختلف أهل العلم في عقوبة اللواط بعد اثنان فهم على تحريمه وانه من الكبائر فذهب من تقدم من الصحابة الى أن حده القتل ولو كان بكرا سواء كان قاعلا أو مفعولا به واليه ذهب الشافعي وحكي صاحب شفاء الاوام اجماع الصحابة على القتل وحكي البغوي عن الشعبي والزهري ومالك وأحمد واسحق انه يرجم محصنا كان أو غير محصن ودوى عن الثوري انه قال لو كان يستقيم ان يرجم الزاني مرتين لرجم اللوطي وقال المنذرى سرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلى

وعنه الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك وذهب من عدم من تقدم الى أن حد اللوطي حد الزاني
وقال الشافعي في الاظهر أن حد الفاعل حد الزاني كان محسناً بجم والجلد وغرب و حد
المفعول به الجلد والتغريب وفي قول كالفاعل وفي قول يقتل الفاعل والمفعول به وقال أبو
حنيفة يعزب اللواط ولا يجلد ولا يرجم أقول قد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
الامر يقتل الفاعل والمفعول به وصرح عن الصحابة امتثال هذا الامر وقتلهم لمن ارتكب هذه
الفاحشة العظيمة من غير فرق بين بكر وثيب ووقع ذلك في عصرهم ومرات ولم يظهر في ذلك
خلاف من أحد منهم مع أن السكوت في مثل ارافة دم امرئ مسلم لا يسوغ لأحد من المسلمين
وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كاتناسم كان فان كان اللواط مما يصح انجراجه
تحت عموم أدلة الزاني فهو مخصوص بما ورد فيه من القتل لكل فاعل سواء كان محسناً وغير
محسن وان كان غير داخل تحت أدلة الزاني في أدلته الخاصة لما يشئ ويكتفي (ويعز من نكح
بهيمة) لكون الحديث المروي عن ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من
وقع على هيمة فاقتلوه واقتلوا الهيمة أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه
فقد روى الترمذي وأبو داود من حديث أبي رزير عن ابن عباس أنه قال من أتى هيمة فلا حد
عليه وقال انه أصح من الحديث الأول قال والعمل على هذا عند أهل العلم وقد روى أبو يعلى
الموصل من حديث أبي هريرة فتوح حديث ابن عباس في القتل ولكن في اسناده عبد الغفار
قال ابن عدي انه رجع عنه وذكر أنهم كانوا القنوه وقد وقع الاجماع على تحريم إتيان الهيمة
كما حكى ذلك صاحب الجرد ووقع الخلاف بين أهل العلم قبل يحد كذا الزاني وقيل يعز فقط
اذ ليس بزنا وقد يقتل ووجه ما ذكرنا من التعزير أنه فعل محرر بما جمعا عليه فاستحق العقوبة
بالتعزير وهذا أقل ما يفعله والحاصل ان من وقع على هيمة فقد ورد ما يدل على أنه يقتل
ولكن لم يثبت ثبوتاً تقوم به الحجة ولا وقع من الصحابة مثل ما وقع في اللواط وفي النكاح شيء
من دخوله تحت أدلة الزنا العامة فإظهار التعزير فقط من غير فرق بين بكر وثيب (ويجلد
المملوك نصف جلد الحر) لقوله تعالى فاعلم أن نصف ما على المحسنات من العذاب ولا قائل
بالفرق بين الأمة والعبد كما حكى ذلك صاحب البحر وقد أخرج عبد الله بن أحمد في المسند من
حديث علي قال أرسلني رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى أمة سوداء زنت لأجلدها
الحد فوجدتها في دمها فأنخبت بذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال اذا تعالت
من نفاسها فاجلدوها تسعين وهو في صحيح مسلم كما تقدم بدون ذكر التسعين وأخرج مالك في الموطأ
عن عبد الله بن عباس الخزرجي قال أمرني عمر بن الخطاب في تسعة من قريش فجلدنا ولائهم
ولائد الامارة تسعين وتسعين في الزنا وذهب ابن عباس الى أنه لا حد على مملوك حتى يتزوج
تمسكاً بقوله تعالى فاذا أحصن الآية وأجيب بأن المراد بالاحصان هنا الاسلام قلت الاحصان
في كلام العرب المنع ويقع في القرآن والسنة على الاسلام والحرية والعفاف والتزويج لان
الاسلام يمنعه عملاً بإباحه وكذلك الحرية والعفاف والتزويج وقوله تعالى والمحسنات من
النساء أراد المزوجات وقوله تعالى ان ينسك المحسنات المؤمنات فمما ملكت أيمانكم أراد
به الحرائر وقوله تعالى والذين يرمون المحسنات أراد العفائف وقوله تعالى محسنين غير

مساكين أراد المترجعين وقوله تعالى فاذا أحسن أي تزوجن وعلى هذا أهل العلم (ويحده
سببه أو الامام) لعموم الالة الواردة في مطلق الحد ولحديث أبي هريرة في الصبيغ وغيرهما
ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا زنت أمة أحدكم فتمت زناها فليجلدها الحد ولا
يثرب عليها ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فليبيها ولو يجب لحن
شعر وقد ذهب الى أن السبد يجلد مملوك جماعة من السلف قال الشافعي للسبد إقامة الحد
على مملوك دون السلطان وقال أبو حنيفة يرفع المولى الى السلطان ولا يقيم بنفسه

(باب السرقة)

(من سرق مكلفا محتارا) وقد تقدم وجه اشتراط التكليف والاختيار (من حرز) أي مال
محروzo استدل على ذلك بما أخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال
سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد سأله رجل عن الحرسية التي تؤخذ من
مر اتعها قال فيها ثمنها مرتين وضرب نكال وما أخذ من عطنه فقه القطع اذا بلغ ما يؤخذ
من ذلك ثمن الجهن قال يا رسول الله فالتمار وما أخذ من ثمنها في أكلها قال من أخذ يفسمه ولم
يأخذ خبنة فليس عليه شيء ومن أحقل فعليه ثمنه مرتين وضرب نكال وما أخذ من اجراه
ففيه القطع اذا بلغ ما يؤخذ من ذلك ثمن الجهن وقد أخرجه أيضا أحمد والنسائي والحاكم
ومصحه وحسنه الترمذي والحرسية التي ترمى وعليها حرم وكذا حديث لا قطع في غرولا كثر
عند أحدوا أهل السق والحاكم ومصحه ابن حبان والبيهقي من حديث رافع بن خديج وقد
ذهب الى اعتبار الحرز لا كثر وذهب أحمد وأبو حنيفة والظاهرية وطائفة من أهل الحديث
الى عدم اعتباره واستدلوا على عدم الاعتبار وان كان قيامهم مقام المنع يكفيم بما أخرجه
أحمد وأبو داود وابن ماجه والنسائي ومالك في الموطأ والشافعي والحاكم ومصحه من حديث
صفوان بن أمية قال كنت ناعما في المسجد على خبصة في فمى فأتني السارق فرفعه
الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأمره بقطعه فقلت يا رسول الله في خبصة ثمن
ثلاثين درهما ما هيأ له قال فهلا كان قبل أن تأتي به وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي
من حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قطع يد سارق سرق برنسا
من صفة القسامة ثلاثة دراهم وقد أخرج مسلم معناه وقد روى نحو حديث صفوان عن
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وضعف اسناده ابن حجر وبجواب عن الاستدلال بهذه
الاحاديث على عدم اعتبار الحرز بان المساجد حرز لما دخل اليها ولو كان على صاحبه فيكون
الحرز أعم مما وقع تبيينه في كتب الفقه ولكنه يشكل على من اعتمد الحرز حديث قطع
جاءد الودعة وسبأ في ويمكن ان يكون ذلك خاصا بما ورد فيه فلا يعارض ما ورد في اعتبار
الحرز في غيره قال في المسوى ذهب أبو حنيفة الى انه لا قطع في سرقة شيء من القواكه الرطبة
ولا الخشب ولا الحشيش لعموم حديث رافع وتأوله الشافعي على معنى اشتراط الحرز
وقال فليس المدينة لاحوائها لا كثرتها فلا تكون محرزة وانما خرج الحديث مخرج العادة
يوضح ذلك حديث الجرمين وقطع عثمان في اترجة قال في الهبة البالغة قال رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لا قطع في غرمعلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرمين فالقطع

فيمبلغ عن الجن أقول أفهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان الحرز شرط القطع وسبب ذلك ان غير الحرز فيه الالتقاط فيجب الاحتراز عنه قلت والحرز ما بعده الناس حرزا لمثل ذلك المال فالتين حرز للتين والاصطبل للدواب والمراح للغنم والجريز للثمار وأما اذا كان المال في صحراء أو في مسجد فالتحريم ان يكون له ناظر بحسب ما جرت العادة من النظر وعليه أهل العلم في الجملة (ربيع دينار فصاعدا) حديث عائشة في الصحيحين وغيرهما قالت كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا وفي رواية لمسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقطع يد السارق الا في ربيع دينار فصاعدا وفي لفظ لاجد اقطعه وفي ربيع دينار ولا تقطعوا ايها هو أدنى من ذلك وكان ربيع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما وفي رواية للنسائي قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق فيما دون عن الجن قيل لعائشة ما عن الجن قالت ربيع دينار وفي الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر قال قطع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مجن غنمه ثلاثة دراهم وقدرت ان الثلاثة الدراهم هي صرف ربيع دينار تقدم في رواية أحمد قال الشافعي وربع الدينار موافق لرواية ثلاثة دراهم وذلك ان الصرف على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اثنا عشر درهما دينار وهو موافق لما في تقدير الديارات من الذهب بألف دينار ومن الفضة باثني عشر ألف درهم وقد ذهب الى كون نصاب القطع ربيع دينار أو ثلاثة دراهم الجمهور من السلف والخلف ومنهم المطلقا الأربعة وفي المسئلة اثنا عشر مذهبا قد أوضهها الماتني في شرح المنتقى وأما ما روى من حديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده فقد قال الأعمش كانوا يرون انه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون ان منهما ما يساوي ثلاثة دراهم كذا في البخاري وغيره قال في الحجة البالغة الحاصل ان هذه التقديرات الثلاث كانت منطبقة على شيء واحد في زمانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم اختلفت بعد ذلك ولم يصلح الجن للاعتبار لعدم انضباطه فاختلف المسامون في الحد يمين الاخيرين فقبل ربيع دينار وقبل ثلاثة دراهم وقبل بلوغ المال الى أحد القدرين وهو الاظهر عندي وهذا شرعه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرقا بين التافه وغيره لانه لا يصلح للتقدير جنس دون جنس لاختلاف الاسعار في البلاد واختلاف الاجناس تنقاسه وخساسة بحسب اختلاف البلاد فبحاق قوم وتافههم مال عزيز عند آخرين فوجب أن يعتبر التقدير في الثمن وقبل لا يعتبر فيها وان الحطب وان كان قيمته عشرة دراهم لا يقطع فيه قال في المسوى ذهب الشافعي الى حديث عائشة ان نصاب المبرق ربيع دينار وذهب مالك الى حديث ابن عمر والجواب من قبل الشافعي عن حديث ابن جرير ان النبي التافه قد جرت العادة بتقويمه بالدراهم وكانت الثلاثة الدراهم تبلغ قيمة ربيع دينار بوضع ذلك حديث عثمان فانه يدل على ان العبرة بالذهب ومن أجل ذلك ترددت قيمة الدراهم اليه بعد ما قومت الترجمة بالدراهم ويوضع ذلك أيضا وقوع اثني عشر ألف درهم موضع ألف دينار في الدية وقال أبو حنيفة لا تقطع في أقل من عشرة دراهم أقول اصح ما روى ان عن الجن ثلاثة دراهم وهي ربيع دينار

وقد ورد التقدير بربع دينار في الروايات الصحيحة والنهي عن القطع فيما دونه فمصايب
السرقة ما لا تعدواهم أربع دينار وهذا هو الحق وما روي من زيادة ثمن الجن فقد بين سقوط
الاستدلال به في شرح المقتضى (قطعت كفه الجنى) لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما قلت اتفق أهل العلم على أن السارق إذا سرق أول مرة تقطع يده الجنى ثم إذا سرق ثانيا
تقطع رجلاه اليسرى واختلقوا فيما إذا سرق ثالثا بعد قطع يده ورجلاه فذهب أكثرهم إلى
أنه تقطع يده اليسرى ثم إذا سرق أيضا تقطع رجلاه الجنى ثم إذا سرق أيضا يعزوب ويحبس وعابه
الشافي وقال أبو حنيفة لا تقطع يده اليسرى ورجلاه الجنى ولكن يعزوب ويحبس (ويكنى
الآقار مرة واحدة) لما قدمنا في الباب الأول وقد قطع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يد
سارق الجن وسارق رداء صفوان ولم يقتل أنه أمره شكر أو الإقرار وأما ما وقع منه صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم من قوله للسارق الذي اعترف بالسرقة ما خالط سرقت قال بلى مرتين
أو ثلاثا فهذا هو من باب الاستقباط كما تقدم وقد ذهب إلى أنه يكتفى بالإقرار مرة واحدة
مالم يوافق الشافعية والحنفية وذهب ابن أبي ليلى وأحمد واسحق إلى اعتبار المراتين والحق هو
الأول (أو شهادة عدلين) لتكون السرقة مندرجة تحت ما ورد من أدلة الكتاب والسنة في
اعتبار الشاهدين (ويشترطان المسقط) لحديث أبي أمية الخزرجي عند أحمد وأبي داود
والنسائي بأسناد رجاله ثقات أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى ببلص اعترف اعترافا
ولم يوجد معه متاع فقال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما خالط سرقت قال بلى
مرتين أو ثلاثا وقد روي عن عطاء الله قال كل من مضى يؤتى اليه بالسارق فيقول أسرقت
قل لا وهى يا بكر وعمر أخرجه عبد الرزاق وفي الباب عن جماعة من الصحابة (ويحبس موضع
القطع) لثلاثين يوما فان الحسم سبب عدم السراية لما أخرجه الدارقطني والحاكم
والبيهقي وصححه ابن القطان من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أتى بسارق قد سرق شاة فقالوا يا رسول الله إن هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم ما خالطه سرقت فقال السارق بلى يا رسول الله فقال أذهبوا به فاقطعوه ثم أحسوه
ثم أتوني به فقطع فأتى به فقال تب إلى الله فقال قد تب إلى الله قال تاب الله عليكم (وتعلق
اليد في عنق السارق) لما أخرجه أهل السنن وحسنه الترمذي من حديث فضالة بن عبيد قال
أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمرهم فعلقوه في عنقه
وفي أسناده الجراح بن اوطاة قال النسائي هو ضعيف لا يحتج بحديثه قال في المحجة البالغة انما
فعل هذا التقدير وليعلم الناس أنه سارق وفرق بين ما يقطع اليد ظاهرا وبين ما يقطع حدا
(ويستقط بعقو المسروق عليه قبل البلوغ إلى السلطان لا بعده فقد وجب) لحديث صفوان
المتقدم وأخرج النسائي وأبو داود والحاكم وصححه من حديث عبد الله بن عمران
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد
وجب قلت وعليه أهل العلم ويحرم الشفاعة للسارق إذا بلغ أمره السلطان أن لا يقطع يده
(ولا يقطع في عمر ولا أكثر ما يزوره الجرن إذا أكل ولم يتخذ خسنة ولا كان عليه غن ما حمله
مرتين وضرب نكالا) لحديث عمرو بن شعيب ورافع بن خديج المتقدمين في أول الباب

والكثير جوار الفصل أو طلعها والزامة بالنفن مرتين تأديب له بالمال ولم يكتف صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك بل قال وضرب نكالا ليجمع له بين عقوبة المال والبدن والخينة ما يحمله الإنسان في حضنه وقد تقدم ضبطها وتفسيرها (وليس على الخائف والمنتحب والمختلس قطع) لحديث جابر عند أحمد وأهل السنن والحاكم والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ليس على خائف ولا منتحب ولا مختلس قطع وأخرج ابن ماجه بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن عوف بنحو حديث جابر وأخرج ابن ماجه أيضا والطبراني من حديث أنس بن مالك قال قلت لعلي هذا أهل العلم (وقد ثبت القطع في جحد العارية) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث عائشة قالت كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتقبضه فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقطع يدها وأخرج أحمد والنسائي وأبو داود وأبو عوانة في صحيحه من حديث ابن عمر مثل حديث عائشة وقد ذهب إلى قطع جاحد العارية من لم يشترط الحرز وهم من تقدم وذهب الجمهور إلى أنه لا يقطع بجاحد العارية قالوا لأن الجاحد العارية ليس بسارق لغة وإنما ورد الكتاب والسنة بقطع السارق ويرد بان الجاحد إذا لم يكن سارقا لغة فهو سارق شرعا والشرع مقدم على اللغة وقد ثبت الحديث من طريق عائشة وابن عمر كما تقدم وكذا من حديث جابر وابن مسعود وغيره ولا وقع في رواية من حديث ابن مسعود عند ابن ماجه والحاكم وصححه أنه سرق قطعة من بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووقع في أمر أسيل حبيب بن أبي ثابت أنها سرقت سلبا فيمكن أن تكون هذه المخزومية قد جعلت بين السرقة وبجحد العارية

• (باب حد القذف) •

رعى المصنفات الزنا كبيرة قال الله تعالى إن الذين يرمون المصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا والآخرة واتفق على ذلك المسلمون (من روى غيره بالزنا واجب عليه حد القذف ثمانين جلدة) لقوله تعالى والذين يرمون المصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة وقد اجمع أهل العلم على ذلك واختلفوا هل ينصف للعبدة أم لا فذهب الأكثر إلى الأول وروى مالك عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والشافعية لم يروا رأيت أحدا جلد عبدا في قرية أكثر من أربعين وذهب ابن مسعود والمث والزهري والأوزاعي وعمر بن عبد العزيز وابن حزم إلى أنه لا ينصف للعموم الآية أقول الآية الكريمة عامة يدخل تحتها الحر والعبد والغضاضة بقذف العبد للحر أشد منه بقذف الحر للحر وليس في حد القذف ما يدل على تنصيفه للعبد لامن الكتاب ولامن السنة ومعظم ما وقع التعويل عليه هو قوله تعالى في حد الزنا فعليه نصف ما على المصنات من العذاب ولا يخفى أن ذلك في حد آخر غير حد القذف فالخلاف أحد الحديثين بالآخر فيه اشكال لا سيما مع اختلاف اللفظ وكون أحدهما حقا لله محض والآخر مشوبا بحق آدمي قال في المسوي من روى أنساب الزنا فان كان المقتوف محصيا يجب على القاذف جلد ثمانين إن كان حرا فان كان عبدا فجلد أربعين فان كان المقتوف غير محصن فعلى قاذفه التعزير وكذا الاحد في النسبة لغير الزنا فانافقه التعزير وشروط الاحصان خمسة الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والعفة من الزنا حتى أن

من زنى في أول بلوغه ثم تاب وحسنت حاله وامتد عمره فحذفه فأذف لاحد عليه وعلى هذا
 أهل العلم وإذا عفا المذوف لم يجلد فأذفه وإذا أذف أبو رجل وقد هلك كذا الماطالبة بالحد
 وفي الأنوار حد القاذف وتغزير بحق الآدمي يورث عنه ويسقط بعقوبه وعقوباته إن مات
 أو قذف ميتا وهو حق جميع الورثة وفي الهداية لا يصح عفو المذوف عند نافية الوفا قال يابن
 الزانية وأمه ميتة محصنة فطالب الابن بحد القذف حد القاذف لأنه قذف محصنة ولا يطالب
 بحد القذف لأصيت الامن يقع القذف في نسبه بقذفه وهو الوالد والوالد ومذهب الشافعية
 والحنفية أن الوالد لا يجلد بقذف ولده وإذا قذف جماعة جلد واحد واحدا وعليه أبو حنيفة
 وقال الشافعي إذا اختلف المذوف فلا تدخل والتعريض الظاهر ملحق بالصريح وعليه
 مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا يُلحق به ولا يحد الابن الصريح أقول التحية في أن المراد من رمي
 المحصنات المذكور في كتاب الله عز وجل هو أن يأتي القاذف بلفظ يدل لفة أو شرعا أو عرفا على
 الرمي بالزنا ويظهر من قرائن الأحوال أن المتكلم لم يرد الألف ولم يتأويل مقبول يصح
 حمل الكلام عليه فهذا يجب حد القذف بلا شك ولا شبهة وكذلك لو جاء بلفظ لا يحتمل الزنا أو
 يحتمله احتمالا مرجوحا وأقر أنه أراد الرمي بالزنا فإنه يجب عليه الحد وأما إذا عرض بلفظ
 محتمل ولم يدل قرينه حال ولا مقال على أنه قصد الرمي بالزنا فلا شيء عليه لأنه لا يسوغ إيلامه
 بمجرد الاحتمال (ويثبت ذلك بأقراره مرة) ليكون اقرا بالمرألة ومن ادعى أنه يشترط
 التكرار مرتين فعليه الدليل ولم يأت في ذلك دليل من كتاب ولا سنة (أوبشهادة عدلين)
 كسائر ما تعتبر فيه الشهادة كما أطلقه الكتاب العزيز (وإذا لم يتب لم تقبل شهادته) أقوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ثم ذكر بعد ذلك التوبة (فإن جاء بعد القذف بأربعة شهود)
 يشهدون على المذوف بأنه زنى (سقط عنه الحد) لأن القاذف لم يكن حينئذ قاذفا بل قد تقرر
 صدور الزنا بشهادة الأربعة فيقام الحد على الزاني (وهكذا إذا أقر المذوف بالزنا) فلا حد على
 من رماه بل يحد المقر بالزنا وقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه جلد أهل الألف كما
 في مسند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه وأشار إلى ذلك البخاري في صحيحه
 فثبت حد القذف بالسنة كما ثبت بالقرآن ووقع في أيام العصاة جلد من شهد على المغيرة بالزنا
 حيث لم تكمل الشهادة وذلك معروف ثابت

• (باب حد الشرب) •

شرب الخمر كبيرة وعليه أهل العلم (من شرب مسكرا مكلفا محتما) وقد تقدم دليله (جلد على
 ما يراه الامام أما أربعين جلدة أو أقل أو أكثر ولو بالنعال) لما ثبت في الصحيحين من حديث
 أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجر يد والنعال وجلد أبو بكر
 أربعين وفي مسلم من حديثه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر فجاءه
 يجريد فخنقوا أربعين قال وفعله أبو بكر فلما كان عمر انتشاره أنس فقال عبد الرحمن أخف
 الحد ودعنا نين قاهر به عمر وفي البخاري وغيره من حديث عقبة بن الحرث قال جئنا النبي
 أو ابن التميميان شارب قاهر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كان في البيت أن
 بضر يوم فكنتك فحين ضرب بالنعال والجر يد وفيه أيضا من حديث السائب بن زيد قال كنا

نوفى بالشارب في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي امرأة أبي بكر وصدر من
امرأة عمر فنفق يوم اليه بضربه باليد شاوننا وارديتنا حتى كان صدره من امرأة عمر فجلدها
أربعين حتى اذا عتوا فيها وقد قوا جلد عثمان وفيه أيضا من حديث أبي هريرة نحوه وفي
الباب أحاديث يستفاد من مجموعها ان حد السكر لم يثبت تقديره عن الشارع وأنه كان يقام
بزيادة على صور مختلفة بحسب ما يقتضيه الحال فالخلق ان جلد الشرب غير مقدور بل الذي
يجب فعله هو اما الضرب باليد أو العصا أو النعل أو النوب على مقدار يراه الامام من قليل أو
كثير فيكون على هذا من جهة أنواع التعزير وفي الصحاح عن علي أنه قال ما كنت لأقيم حدا
على أحد فيكون وأجد في نفسي شيئا الا صاحب الخرفانة لومات ودينه وذلك ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لم يسنه قلت وعليه أهل العلم الا ان الشافعي يقول أصل حد الخمر
أربعون وما زاد عمر على الأربعين كان تعزير المأزوي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أقرب بشارب فضر به باليد والنعال وأطراف الثياب فلما كان أبو بكر سأل من حضر ذلك
المضروب فقومه أربعين فضر بأربعين حياته ثم عمر حتى يتابع الناس فاستشار عمر فضر
ثمانين ثم قال علي حين أقام الحد على وليدين عقبة لما بلغ أربعين حسبك جلد النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أربعين وجلده أبو بكر أربعين وعمر عثمان وكل سنة وهذا أحب إلى قال
في الحجة البالغة ثم قال أي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاقبلوا عليه يقولون
ما اقمتم الله ما خشيت الله ما استحييت من رسول الله وروى انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
أخذ ترابا من الارض فري به وجهه انتهى وروى مالك عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في
الخمر فقال بلغني ان عليه نصف الحد في الحر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن
عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر ولا يجوز الا امام أن يعفو عن حد فقال سعيد بن
المسيب ما من شيء الا يجب الله أن يعفو عنه ما لم يكن حدا قلت وعليه أهل العلم (ويكنى اقراره
مرة أو شهادة عدلين) لمثل ما تقدم ولعدم وجود دليل يدل على اعتبار التكرار (ولو على
التي) ليكون خروجهما من جوفه يفيد القطع بانه شر بها والاصل عدم الحفظ ولهذا حد
الصحة الوليد بن عقبة لما شهد عليه رجلان أحدهما انه شربها والاخر انه تقيها فقال
عثمان انه لم يتيها حتى شربها كالأبي مسلم وغيره (وقته في الرابعة منسوخ) لما رواه الترمذي
والنسائي عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان من شرب الخمر فاجلده فان عاد
في الرابعة فاقتلوه ثم أي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد ذلك لم يرد في الرابعة بضربه ولم
يقتله ومنها أخرج أبو داود والترمذي من حديث قبيصة بن ذؤيب وفيه ثم أي به يعني في
الرابعة فجلده ورفع القتل وفي رواية لاحد من حديث أبي هريرة فأنزل الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم بسكران في الرابعة فغلي سبيله أقول قد وردت الاحاديث بالقتل في
الثالثة في بعض الروايات وفي الرابعة في بعض وفي الخامسة في بعض وورد ما يدل على التسع من
فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وانه رفع القتل عن الشارب واجمع على ذلك جميع أهل العلم وخالف فيه
بعض أهل الظاهر

• (فصل في التعزير في المعاصي التي لا توجب حدا ثابت بحبس أو ضرب أو نحوها ولا يجوز

عشرة أسواط) * لحديث أبي بردة بن نيار في الصححين وغيرهما أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في ضمن حد و الله وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وحسنه وقال الحارثي كم صحيح الاسناد من حديث جبر بن حكيم أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يجس رجلاً في تهمة يوم أو ليلة وقد ثبت أن عمر أبا عبيدة بن الجراح أن يربط خالد بن الوليد بعمامة لمعه عن إمارة الجيش كما في كتب السير وسبب ذلك أنه استنكر منه إعطائهم من أموال الله وتقدم في باب المارقة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وضرب نكال أقول هذا الفصل يراد به كل عقوبة ليست بحد من الحدود المتقدمة والآتية ففها الضرب ولكن يكون عشرة أسواط فداون لحديث أبي بردة المتقدم ولا تجوز الزيادة على ذلك ولكن ليس في هذا الحديث ما يدل على وجوب التعزير بل غاية ما فيه الجواز فقط وقد اطلع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على جماعة ارتكبوا ذنوباً لا تجب حد أقلم بضربهم ولا حبسهم ولا نفي ذلك عليهم كالجامع في شهر رمضان والذي نفي امرأة فاصاب منها ما يعيب الرجل من زوجته غير أنه لم يجامعها وغير ذلك كثير ومن أنواع التعزير الحبس ويجوز الحبس مع التهمة وهكذا يجوز حبس من كان يخشى على المسلمين من معرفته واضرارهم ولو كان مطلقاً فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب بقدر الامكان ولا يمكن القيام به ما في حق من عرف بذلك إلا بالحوالة بينه وبين الناس بالحبس ومنها النفي كما فعله صلى الله تعالى عليه وسلم بجماعة من الفتنين ومنها ترك المسكالة كما فعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالثلاثة الذين تخلفوا عنه حتى ضاقت عليهم الارض بما رحبت ومنها الشتم الذي لا تحسن فيه كقول الله تعالى ما يكأ عن موسى عليه السلام فاذا الذي استنصره بالامس واستصرخه قال له موسى انك لغوي مبين ومن ذلك قول يوسف عليه السلام لاخوته انتم شرمكنا فالتجوه الى السرقة وقال صلى الله تعالى عليه وسلم لا يذرك امرؤ نيكاً جاهلية كما في البخاري لما سمعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يسب امرأته في مسلم ان رجلاً كل بشعاله عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال كل يمينك فقال لا أستطيع فقال لا استطعت ما منعه إلا الكبر قال فما رفعها الى فيه وفي مسلم من سمع رجلاً فشت فضالة في المسجد فليقل لاردها الله عليه فان لم يجد لم ينل هذا وفي مسلم أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له لا وجدت وفي الترمذي إذا رأيتم من يسبع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا ربح الله تجارئك وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للخطيب بئس خطيب القوم انت أخرجه مسلم وغيره ووقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من هذا الجنس شيء كثير وكذلك وقع من الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح من ذلك ما يرشد الى جوارحه اذا ظن فاعله تأثيره في المرتكب للذنوب

(باب حد الحارب)

(هو أحد الأنواع المذكورة في القرآن القتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو نفي من الارض) لقوله تعالى انما جوارا الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم قلت أكل أهل العلم على أن هذه الآية نزلت في أهل

الاسلام لا الكفر بل دليل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم والاسلام يحقن
 الدم سواء اسلم قبل القدر عليه او بعده او انما اُضيف الحرب الى الله ورسوله اذ انما ان حرب
 المسلمين كله حرب الله تعالى ورسوله اقول ظاهر القرآن الكريم ان من صدق عليه انه محارب
 لله ورسوله ساع في الارض فسادا فان عقوبته اما القتل أو الصلب أو القطع من خلاف أو
 النقي من الارض من غير فرق بين كونه قتل أو لم يقتل والظاهر انه لا يجمع له بين هذه الأنواع
 ولا بين اثنين منها ولا يجوز تركه على أحد هاهنا معنى النظم القرآني فان قلت كيف عقوبة
 الصلب هل يفعل به ما يصدق عليه مسمى الصلب ولو كان قليلا قلت يفعل به ما يصدق عليه انه
 صلب عند أهل اللغة فان كان الصلب عندهم هو الذي يقضى الى الموت فذلك وان كان أعم
 منه فالامتنال يحصل بقدر من افراده وقال الشافعي المكابرون في الامصار قطع وقال أبو
 حنيفة لا وظاهر مذهب الشافعي في صفة الصلب انه يقتل ويغسل ويصلى عليه ثم يصلب
 ثلاثا ثم ينزل ويدفن وقيل يصلب حيا ثم يطعن حتى يموت مصلوبا قال أبو حنيفة لا يغسل ولا
 يصلى على قاطع الطريق ومعنى النقي عند الحنفية الحبس حتى يرى عليه أثر الصلاح وعند
 الشافعي للامام ان يعبس أو يغرب أو يطلبه للتعزيز والطلب نفى أيضا لانه حامل على هربه
 (يفعل الامام منها ما رأى فيه صلاحا لكل من قطع طريقا ولو في المصر اذا كان قد سعى في
 الارض فسادا) وهذا ظاهر ما دل عليه الكتاب العزيز من غير نظر الى ما حدث من المذاهب
 فان الله سبحانه قال انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فيسويهم في الدين وهم
 محاربة الله ورسوله اى معصيتهم ما السبى في الارض فسادا فكان ذلك دليلا على ان من عصي
 الله ورسوله بالسبى في الارض فسادا كان حده ما ذكره الله في الآية ولما كانت الآية الكريمة
 نازلة في قطاع الطريق وهم العسرنيون كان دخول من قطع طريقا تحت عموم الآية دخولا
 أو لياتهم حصر الجزاء في قوله ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو
 ينقوا من الارض فغير بين هذه الأنواع فكان للامام أن يختار ما رأى فيه صلاحا منها فان لم
 يكن امام فن يقوم مقامه في ذلك من أهل الولايات فهذا ما يقتضيه نظم القرآن الكريم ولم
 يأت من الأدلة النبوية ما يصرح ما يدل عليه القرآن الكريم عن معناه الذي تقتضيه لغة
 العرب واما ما روى عن ابن عباس كما أخرجه الشافعي في مسنده انه قال في قطاع الطريق اذا
 قتلوا أو أخذوا الاموال قتلوا وصلبوا واذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا واذا أخذوا
 المال ولم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف واذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا ما لا نفوا
 من الارض فليس هذا الاجتهاد مما تقوم به الحجة على أحد ولو فرضنا انه في حكم التفسير
 للآية وان كان مخالفا لما غاية المخالفة في استماده ابن أبي شيبة وهو ضعيف جدا لا تقوم به
 الحجة واما ما روى عن ابن عباس أيضا ان الآية نزلت في المنكرين كما أخرجه أبو داود
 والشافعي عنه فذلك مدفوع بانها نزلت في العسرنيين وقد كانوا اسلموا كما في الامهات ولو سلمنا
 ما روى عن ابن عباس لم تقم به حجة من قال باختصاص ما في الآية بالمشرئين لما تقرروا من ان
 الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب على ان في اسناد ذلك على بن الحسين بن واقد وهو
 ضعيف وقد ذهب الى مثل ما ذهبنا اليه جماعة من السلف كالحنبلين والبصريين وابن المسيب

ويجاهدوا بعد الناس بالحق من كان معه كتاب الله وقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في العربيين انه فعل بهم أحدا الأنواع المذكورة في الآية وهو القطع كما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس والمراد بالصلب المذكور في الآية هو الصلب على الجذوع أو نحوها حتى يموت إذا رأى الإمام ذلك أو يصلبه صليبا لا يموت فيه فإن اسم الصلب يصدق على الصلب المقضى إلى الموت والصلب الذي لا يقضى إلى الموت ولو فرضنا انه يختص بالصلب المقضى إلى الموت لم يكن في ذلك تكرار بعد ذكر القتل لأن الصلب هو قتل خاص وأما النفي من الأرض فهو طرده عن الأرض التي افسده فاعاود قتل ان الله عليه وسلم في خلاف المعنى العربي (فإن تاب قبل القدرة عليه سقط عنه ذلك) لنص القرآن بذلك وهو قوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا ان الله غفور رحيم قلت معناه عند الشافعي إذا تاب فاطع الطريق قبل القدرة عليه يسقط عنه من التوبة ما يختص بقطع الطريق فإن كان قتل يسقط تحتم القتل ويرى عليه القصاص فالو في فيه بالخيار ان شاء استوفاه وان شاء عفا عنه وان كان قد أخذ المال سقط عنه قطع البدن والرجل وقيل في سقوط قطع البدن حكمه حكم السارق في الجلد إذا تاب وان كان قد قتل وأخذ المال سقط عنه تحتم القتل والصلب وإذا تاب بعد القدرة لا يسقط عنه شيء من العقوبات ولا يسقط سائر الحدود والتوبة قبل القدرة عليه وهذا أظهر قول الشافعي والقول الثاني ان كل عقوبة تجب حقا لله تعالى مثل عقوبات قاطع الطريق وقطع السرقة وحد الزنا والشرب تسقط بالتوبة لأن السائب من الذنب يمكن لأذنبه وأقول الآية ليس فيها إلا الإشارة إلى عفو الله ورحمته لمن تاب قبل القدرة وليس فيها القطع بمحصول المغفرة والرحمة لمن تاب ولو سلم القطع فذلك في الذنوب التي أمرها إلى الله فيسقط بالتوبة الخطايا الأخرى والحد الذي شرعه الله وأما الحقوق التي لا دمين من دم أو مال أو عرض فليس في الآية ما يدل على سقوطها ومن زعم ان ثم دليل لا يدل على السقوط فلما الدليل على هذا الزعم

• (باب من يستحق القتل حدا) •

(هو الحرابي) ولا خلاف في ذلك لا وأمر الله عز وجل بقتل المشركين في مواضع من كتابه العزيز ولما ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نبوتنا متواترا من قتالهم وأنه كان يدعوهم إلى ثلاث ويأمر بذات من يبعثه للقتال (والمرتد) أقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهو اللبأرى وغيره من حديث ابن عباس وحديث لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان الحديث وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وحديث أبي موسى في الصحيحين أيضا ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له اذهب إلى العيينة ثم اتبعه معاذ بن جبل فلما قدم عليه أتى له سادة وقال انزل وإذا رجع عند موق قال سلهذا قال كان يهوديا فأسلم ثم يهود قال لا تجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله قال في السوى من ارتد عن الاسلام ان كان في منعة من قومه جمع الإمام المسلمين وقاتلهم قال تعالى من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم وفي هذه الآية اخبار عما علم الله تعالى وقوعه وقد ارتد أكثر

العرب في زمن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فبعت اليهم المسلمين وقاتلهم حتى رجعوا
وعلى هذا أهل العلم ومن ارتد عن الاسلام وليس له منعة قتل وعليه أهل العلم اذا كان المرتد
رجلا واختلقوا في المرتدة قال الشافعي تقتل وقال أبو حنيفة لا تقتل ولكن تجلس حتى تسلم
أقول الأدلة الدالة على قتل المرتدة عامة ولم يرد ما يقتضي تخصيصها وما أحديث النبي عن قتل
النساء فذلك انما هو في حال الحرب فان النساء المشركات لا يقتلن وليس ذلك محل النزاع ثم قد
ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه قتل عدة نساء كاللاني أمر يقتلن يوم القح لما كان
يقع منهن السب له وكذلك قتل امرأتين من بني قريظة وغير ذلك ثم ليس النبي عن قتل النساء
مستلزما لتركهن على الكفر اذا امتنعن من الاسلام والخزيرة فانه لا يجوز التفرير على الكفر
فاذا قالت امرأة لا اسلم أبدا ولا أعطي الجزية وصعدت على ذلك كان تركها حينئذ كافرا غير
جائز لاحد من المسلمين ومن ههنا يلوح ان النبي عن قتل النساء انما هو لأجل كونهن
مستضعفات يحصل منهن الانتقاد للاسلام بدون ذلك وليس عندهن غنا في القتال وهذا
كان سبب النبي عن قتلهن ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه
لقتال ثم نهى عن قتلهن فانظر كيف جعل النبي عن قتلهن معلا بدسهم المقاتلة واما قول
بعض أهل العلم ان المتأول كالمترد فهنا تسكب العبرات وشاح على الاسلام وأهله بجناة
التعصب في الدين على غالب المسلمين من التغري بالكفر لابنة ولا قرآن ولا بيان من الله ولا
لبرهان بل لما غلت مرأجل العصية في الدين وتكسب الشيطان الرجيم من تفرير كلمة
المسلمين لقنهم الزمان بعضهم لبعض بما هو شبه الهباء في الهواء والسراب في البقعة فيا لله
وللمسلمين من هذه القارقة التي هي أعظم نواقر الدين والريزية التي ما رزى عنها سيد المرسلين
وانت ان بقي فيك نصيب من عقل وبصيرة من مراقة الله عز وجل وحصة من الغيرة الاسلامية
علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما سئل عن الاسلام
قال في بيان حقيقةه وايضاح مفهومه انه اقامة الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم
رمضان وشهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله والاحاديث بهذا المعنى متواترة فمن جاء
بهذه الاركان الخمسة وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبي ذلك كانتا من كان
فن جائك بما يضاف هذا من ساقط القول وزائف العلم بالجهل فاضرب به في وجهه وقل له قد
تقدم هذا بك هذا برهان محمد بن عبد الله صلات الله وسلامه عليه

دعوا كل قول عند قول محمد • غنا آمن في دينه كمخاطر

وكما انه تقدم الحكم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن قام به هذه الاركان الخمسة
بالاسلام فقد حكم لمن آمن بالله ولائكمته وكتبه وورثه والقدر خير وشره الايمان
وهذا منقول عنه فلا متواترا نحن كان هكذا فهو المؤمن حقا وقد ورد من الأدلة المشقة
على الترهيب العظيم من تكفير المسلمين والأدلة الدالة على وجوب صيانة عرض المسلم
واستمرامه ما يدل بصحوى الخطاب على تجنب القدر في دينه بأي قاذح فكيف بانراجه عن
الله الاسلام الى الله الكفرية فان هذه جناية لا تعدلها جناية وجرأة لانما تلها جرأة
وأين هذا الجعري على تكفير أخيه من قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثابت

عنه في الصحيح أيضا المسلم أخو المسلم لا يظلم ولا يسله ومن قتل رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم الثابت عنه في الصحيح أيضا سباب المسلم فسوق وقناه كفر ومن قتل رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ان دعاهم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام وهو أيضا في الصحيح
 وم يصد العا من الأحاديث الصحيحة والآيات القرآنية والهداية يد الله عز وجل ان
 لا تهدي من أحب ولكن الله يهدي من يشاء هذا ما أفاده الماتن العلامة في السيل وقال
 أيضا اعلم ان الحكم على الرجل المسلم بخروج من دين الاسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم
 يؤمن بالله اليوم الا **أخرا** أن يقدم عليه الا ببرهان واضح من شمس النهار فانه قد ثبت في
 الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة ممن العصاة ان من قال لا خبيثا ككفر فقد
 باعها أحداهم هكذا في الصحيح وفي لفظ آخر في الصحيحين وغيرهما من دعا رجلا بالكفر
 أو قال عدو الله وليس كذلك الا حارمه أي يرجع وفي لفظ في الصحيح فقد كفر أحدهما
 ففي هذه الأحاديث وما ورد مردها أعظم زاجروا كبروا عظم عن السماع في التكذيب
 وقد قال عز وجل **ولكن** من شرح بالكفر صدوا فلا بد من شرح الصدور بالكفر
 وطائفة القلوب وسكون النفس اليه فلا اعتبار بما يقع من ما ورد عقائد الشريعة
 لا سيما مع الجهل بمخالفات الطريقة الاسلام ولا اعتبار بصدور فعل كفر لم يرد به فاعلم الخروج
 من الاسلام الى مله الكفر ولا اعتبار بلفظ يفتق به المسلم يدل على الكفر وهو لا يفتق معناه
 فان قلت قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير مله الاسلام وورد في السنة المطهرة
 ما يدل على كفر من كفر مسلما كما تقدم وورد في السنة المطهرة ما يطلق الكفر على من فصل
 فعلا بخلاف الشرع كما في حديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضهم رقاب بعض ونحوه
 مما ورد مرده وكل ذلك يفيده ان صدور شيء من هذه الأمور يوجب الكفر وان لم يرد فانه
 أو فاعلم به الخروج من الاسلام الى مله الكفر قلت اذا ضاقت عليك سبل التأويل ولم تجد
 طر يقا تسلكها في حمل هذه الأحاديث فعليك أن تقرها كما وردت وتقول من أطلق عليه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم الكفر فهو كما قال ولا يجوز إطلاقه على غيره من معاصري رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من المسلمين **إفرا** الامن شرح بالكفر صدرا الخيئتكم بمعرفة
 الخطر وتسلم من الوقوع في الغنة فان الاقدام على ما فيه بعض الباس لا يفعل من يشع على
 دينه ولا يسمع به فيما لا فائدة فيه ولا عائدة فكيف اذا كان على نفسه اذا أخطأ أن يكون
 في عداد من معاصري رسول الله صلى الله عليه وسلم ككفر فهذا يقود اليه العقل فضلا عن الشرع
 ومع هذا فالجمع بين أدلة الكتاب والسنة واجب وقد أسكن هنا بما ذكرناه قعين المصير اليه عظم
 على كل مسلم أن لا يطلق كلمة الكفر الا على من شرح به صدرا ويقصر ما ورد دعما تقدم على

قوله ويأتي الزاوية
 وليست من البيت

ورده وهذا الحق ليس به خفاء • فمعنى عن نبات الطريق
 و ياتي الحق الاتباع الهوى • ومنهج الحق له واضح

وكيف يحكم بالكفر على من سكتي قول لا كفر يا صدر من كافر فان القرآن الكريم قد اشغل على
 ما يأتي عنه المحصر من حكاية ما هو كفر بواجب من أقوال الكفار وهكذا لا يحكم بكفر من كفر
 مكرها فقد استثناء القرآن الكريم بقوله الامن كره قلبه معطوق باليمين وكفى به

(والساحر) لكون عمل السحر نوعا من الكفر ففعله من تدب يستحق ما يستحقه المرتد وقد روى الترمذي والدارقطني والبيهقي والحاكم من حديث جندب قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حد الساحر ضربة بالسيف قال الترمذي والصحيح عن جندب موقوفا قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وغيرهم وهو قول مالك بن أنس وقال الشافعي انما يقتل الساحر اذا كان يعمل في محصره ما يبلغ به الكفر فاذا عمل عملا دون الكفر فلم تر عليه قتلا اه وفي اسناد هذا الحديث اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وأخرج أحمد وعبد الرزاق والبيهقي ان عمر بن الخطاب كتب قبل موته بشهر ان اقتلوا كل ساحر وساحرة ولا ترجع ما فاته الشافعي لان الساحر انما يقتل للكفر فلا بد ان يكون ما عمله من السحر موجبا للكفر قال في المسوى السحر كبيرة قال تعالى وما ~~كفر~~ سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر واختلف في ذلك أهل العلم فقال مالك وأحمد يقتل الساحر وقال الشافعي ما تقدم ولو قتل الساحر رجلا بسحره وأقراني مصرته وسهرى يقتل غالبا يجب عليه القود عند الشافعي ولا يجب عند أبي حنيفة ولو قال مصري قد قتل وقد لا يقتل فهو شبه عمد ولو قال أخطأت إليه من غيرة فهو خطأ يجب فيه الدية المفقدة وتكون في ماله لانه ثبت باعتاقفه الا أن يصدقه العاقله فتكون عليهم أقول لا شك ان من تعلم السحر بعد اسلامه كان بفعله السحر كافرا مرددا وحده حد المرتد وقد تقدم وقد ورد في الساحر بخصوصه ان حده القتل ولا يعارض ذلك ترك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقتل لبيد بن الاعصم الذي سحره وقد يكون ذلك قبل ان يثبت ان حد الساحر القتل وقد يكون ذلك لاجل خشية مرة اليه وقد كانوا أهل شوكة حتى أبادهم الله وفل شوكتهم وأقلامهم وأذاهم وقد عمل الخلفاء الراشدون على قتل السحرة وشاع ذلك وذاع ولم ينكره أحد (والسكاكين) السكون الكهانة نوعا من الكفر فلا بد ان يعمل من كهانته ما يوجب الكفر وقد ورد ان تصديق السكاكين كفر فبالاولى السكاكين اذا كان بهتة بعض الكهانة ومن ذلك حديث أبي هريرة عندهم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من أتى كاهنا أو عرافا فقد كفر بما أنزل على محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وفي الباب أحاديث (والسابق لله أول رسوله ولا سلام أولا كتابا أو لسننوا الطاعن في الدين) وكل هذه الأفعال موجبة للكفر الصريح فاعلموا من تدبها حده وقد أخرج أبو داود من حديث علي ان يهودية كانت تشتم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وتقع فيه تخفها رجل حتى مات فابطل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقتلها فأهدر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دمه لها ولم يجرمها وأخرج أبو داود والنسائي عن أبي هريرة قال كنت عند أبي بكر تغتظ على رجل فاشتد غضبه فقلت أنأذن لي يا خليفة رسول الله أضرب عنقه قال فاذهب كلتي غضبه فقام فدخل فأرسل الي فقال ما الذي قلت أتأذنت ان أضرب عنقه قال كنت فاعلوا أمرتك قلت نعم قال لا والله ما كان لبشر بعد محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد نقل ابن المنذر الإجماع على من سب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وجب قتله ونقل

أبو بكر الفارسي أحد أئمة الشافعية في كتاب الاجماع ان من سب النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم بما هو قد صرح كفر باتفاق العلماء فلا تواب لم يقطع عنه القتل لان حد قذفه
 القتل وحد القذف لا يقطع بالتوبة وخالفه القفال فقال كفر بالسب فيسقط القتل بالاسلام
 قال الخطابي لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما اه واذا ثبت ما ذكرنا في سب النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فبأولى من سب الله تبارك وتعالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طعن
 في دينه وكفر من فعل هذا الاحتجاج الى برهان أقول وقریب من هذا من جعل سب الصحابة
 شعاره وداره فانه لا مقتضى لسبهم قط ولا حامل عليه أصلا الاغش الدين في قلب فاعله وكرهه
 الاسلام وأهله فان هؤلاء هم أهل على الحقيقة أقاموه بسببهم وحفظوا هذه الشريعة المطهرة
 ونقلوها البنا كما هي فرضي الله عنهم وأرضاهم وأنما المستغلين بنسبهم وغزير في أعراضهم المصونة
 وقد رأيت في التواريخ ما صار به أهل مصر والشام والمغرب من قتل من كان كذلك بعد
 مراجعته الى أحكام الشريعة وحكمهم بسفك دماهم وهذا وان كان عندنا غير جائز لما عرفنا ذلك
 من عصمة دم المسلم حتى يقوم الدليل الدال على جواز سفكه ولكن فيه القيام التام بحقوق
 أساطين الاسلام (والزندق) وهو الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع
 فهذا كافر بالله ويدنيه من تعدن الاسلام أقبح ردة اذا ظهر منه ذلك يقول أو فعل وقد اختلف
 أهل العلم هل تقبل توبته أم لا والحق قبول التوبة قال في المسوى في باب حكم الخوارج
 والقدرية وأشباههم قال الشافعي ولو ان قوما أظهروا رأى الخوارج وتجنّبوا الجماعات
 واكفروهم لم يحل بذلك قتالهم بلغنا ان عليا رضي الله تعالى عنه مع رجلا يقول لاحكم الله
 في ناحية المسجد فقال على كلمة حق أريد بها باطل لكم عليا ثلاث لا غنة لكم مساجد الله أن
 تذكروا فاسم الله ولا غنة لكم التي مادامت أيديكم مع أيدينا ولا تدؤكم بقتال وقال اهل
 الحديث من الخبايا يجوز قتلهم أقول الظاهر عندى دراية ورواية قول اهل الحديث اما
 رواية نقلوه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأين لقيتموهم فاقتلوههم وأما قول على فعناء ان
 الانكار على الامام والطعن فيه لا يوجب قتلا حتى ينزع عنه من الطاعة فيكون بغيا أو قاطع
 طريق واذا انكر ضروريان ضروريات الدين يقتل لذلك لا لانكار على الامام بيان ذلك ان
 المفتي اذا سئل عن بعض أفعال يزيد حكم بالخوارج واذا سئل عن بعضها الا تحرككم بالفسق ثم
 اذا سئل عن بعضها الا تحرككم بالكفر فهذه لم يظهر هذا الرجل عنده الا الانكار في مسئلة
 انصكمم فحكمكم بما أظهر ولو انه أظهر انكار الشفاعة يوم القيامة او انكار الخوض
 الكوثر وما يجرى مجرى ذلك من الثابت في الدين بالضرورة لحكمهم بالكفر واما حديث اولئك
 الذين ثماني الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة بيان ذلك ان الخائف للدين الحق ان لم يعترف به
 وليدعن له لا ظاهرا ولا باطنا فهو الكافر وان اعترف بلسانه وقلبه على الكفر فهو المنافق وان
 اعترف بظاهره وابطنا لكنه يفسر بعض ما ثبت من الدين ضرورة بخلاف ما فسر الصاهية
 والتابعون وأجعت عليه الامة فهو الزنديق كما اذا اعترف بان القرآن حق وما فيه من ذكر
 الجنة والنار حتى لكن المراد بالجنة الاتهام الذي يحصل بسبب الملكات الممودة والمراد بالنار
 هي الندامة التي تحصل بسبب الملكات المنمومة وليس في الخارج جنة ولا نار فهو الزنديق

وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أولئك الذين نهى الله عنهم في المنافقين دون الزنادقة وأما
دراية فلان الشرع كانصب القتل جزاء للارتداد ليكون من جزاء المرتدين وذما من الملة التي
ارتضاها فكذلك نصب القتل في هذا الحديث وأما هذه جزاء الزندقة ليكون من جزاء الزنادقة
وذما عن تأويل فاسد في الدين لا يصح القول به ثم التأويل تأويلان تأويل لا يخالف فاطما من
الكتاب والسنة واتفاق الامة وتأويل يصادم ما ثبت يقاطع فذلك الزندقة فكل من انكر
الشهادة وانكر رؤية الله يوم القيامة او انكر هذاب القبر وسؤال المشرك والنكير وانكر
الصراط والحساب سواء قال لا اتي به ولا رواه أو قال اتى به سم لكن الحديث مؤول ثم ذكر
تأويل فاسد لم يصح عن قبله فهو الزندقة وكذلك من قال في الشيخين أي بكر وعمر مثلا ليس من
أهل الجنة مع نواتر الحديث في بشارتهما أو قال ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خاتم
النبوته ولكن معنى هذا الكلام انه لا يجوز أن يعصى بعلم أحد بالنبي وأما معنى النبوة وهو
كون الانسان مبعوثا من الله تعالى الى الخلق مفضضا الطاعة معصوما من الذنوب ومن
البقاء على الخطا فيجاري فهو موجود في الامة بعد فذلك هو الزندقة وقد اتفق جماهير
المفسرين من الحنفية والشافعية على قتل من يجري هذا الجري والله تعالى أعلم اه (بعد
استنباطهم) حديث جابر عند الدارقطني والبيهقي ان امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فأمر
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يعرض عليها الاسلام فان تابت واقتلت وطهر بقاء
ضعفهما ابن حجر وأخرج البيهقي من وجه آخر ضعيف عن عائشة ان امرأة ارتدت يوم أحد
فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تستأب فان تابت واقتلت وأخرج أبو الشيخ
في كتاب الحديث عن جابر انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استأب رجل أربع مرات وفي استأذه
العلامة هلال وهو متروك وأخرجه البيهقي من وجه آخر وأخرج الدارقطني والبيهقي ان أبا
بكر استأب امرأة يقال لها أم قرفة فكفر بعد اسلامها فلم تقب فقتلها قال ابن حجر وفي
السيرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتل أم قرفة يوم قريظة وهي غير ثابته وأخرج
مالك في الموطأ والشافعي ان رجلا قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى فسأله عن
الناس فأخبره فقال هل من مغربة خبر قال نعم رجل كفر بعد اسلامه قال فافعلتم به قال قريظة
فضررنا عنه فقتل عمر رجلا حبس قومه ثلاثا وأطعم قومه كل يوم رغيفا واستبقوه لعلة يتوب
ويراجع أمر الله ان لم أحضر ولم أرض اذ بلغني وقد اختلف أهل العلم في وجوب الاستبابة ثم
كيف تبوا الظاهر ايه يجب تقديم الدعاء الى الاسلام قبل السيف كما كان رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يدعو أهل الشرك ويأمر بدعائهم الى إحدى ثلاث خصال ولا يقاتلهم
حتى يدعوه ثم هذا ثبت في كل كافر فيقال للمرتدان رجعت الى الاسلام والاقتلتا وللأسير
والكاهن والسب الله أو رسوله أو الاسلام أو الكتاب والسنة أو الطاعة في الدين أو الزندقة
قد كفرت بعد اسلامك فان رجعت الى الاسلام والاقتلتا فلهذه هي الاستبابة وهي واجبة
كلما جدد دعاء الحرب الى الاسلام وأما كونه يقال المرتد بأي نوع من تلك الأنواع مرتين أو
ثلاثة أو في ثلاثة أيام أو أقل او أكثر فليأت ما تقوم به الحجة في ذلك بل يقال لكل واحد من
هؤلاء ارجع الى الاسلام فان أبي قتل مكانه قال في المسوى اختلفت الروايات عن أبي حنيفة

قوله ام قرفة في الزندقة
على المواهب بكسر الشاف
وسكون الزا ن تانته

والشافعي في ذلك في المنهاج ويجب استتابة المرتد والمرتقة وهي قول يستحب وهي في الحال وفي قول ثلاثة أيام فان اصر اقتلاوق الهداية اذا ارتد المسلم عن الاسلام عرض عليه الاسلام فان كانت له شبهة كشفت عنه ويحبس ثلاثة أيام فان اسلم والاقتل وفي الجامع الصغير يعرض عليه الاسلام فان أي قتل قبل تاويل الاول انه ان استعمل يعمل ثلاثة أيام وعن أي حنفية وأبي يوسف انه يستحب أن يؤجله طلب ذلك أو لم يطلب اه أقول الادلة العجيبة المصرحة بقتل المرتد لم يثبت في شيء منها الاستتابة بل فيها الامر بالقتل الفور وما ورد عن بعض العصاة من انكار قتل المرتدين قبل الاستتابة فليس بحجة ولا يصلح لتقصيد ما ثبت عن الشارع ودعوى ان ذلك اجماع بواسطة عدم الانكار ودعوى باطله فالخلق ان المرتد يقال له ارجع الى الاسلام فان أجاب وجب حقن دمه وان لم يجب تعيين قتله في ذلك الوقت وقد حصل الدعاء المشروع بمجرد قوله ارجع الى الاسلام (والزاني المحسن واللوطي مطلقا والحارب) وقد تقدم الكلام فيهم وأما الديوث فلم يصح في قتله شيء وأصل دم المسلم العصمة وليس كل معصية مبيحة للقتل بل معاصي مخصوصة ورد الشريعة بها ولا سيما بعد ورود النص في حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث وليس هذا منها فالخاصل ان الديوث من أعظم العصاة مع ما في ذلك من الهجنة المناقبة للدين والمرأة وأمانه يقتل فلا ولا كرامة وأما قتل الباطنية فالخلق انهم مع تسوهم بالذكور لا يحل قتل أحد منهم الا بعد أن يفعل او يقول ما هو كفر بدون تاويل ولا سيما المشهور عنهم انهم يظهرون احوالهم الاسلام والصلاح ويوهمونهم انهم على الحق فان صح هذا الجميع عوامهم لا يعلمون انهم على الكفر بل يعتقدون انهم على الحق فهم الى تعرفهم بالحق أخرج منهم الى القتل فلا يجوز قتل أحد من الباطنية وهم البواهر في أرض الهند الا بعد أن يظهر منه كفر بواح لان كلمتهم اسلامية ودعوتهم نبوية وان كانوا على شفا بغير هار من أمور الدين

• (كتاب القصاص) •

وجوه بعض الكتاب العزيز كتب عليكم القصاص في القتلى ولكم في القصاص حياة يا اولي الابالاب وبمواثر السنة كحديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث منها والنفس بالنفس وهو في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن مسعود وفي مسلم وغيره من حديث عائشة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما ان يقتدى واما ان يقتل واخرجه احمد واوداد وابن ماجه من حديث أبي شريح الخزازي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم او خيل او غنبل والجراح فهو بالخيار بين احدى ثلاث اما ان يقتل او يأخذ العقل او يعفو فان اراد رابعة فخذوا على يده وفي اسناده مقيان بن أبي العوجاء السلمي وفيه مقال وفيه ايضا احمد بن اسحق وقد ضمن وقد اخرج البخاري وغيره من حديث ابن عباس قال كان في بني امية رجل القصاص ولم تكن فيه -م الدية فقال الله تعالى لهذه الامة كتب عليكم القصاص في القتلى الخبر بالخبر الآتي فمن عني له من اخيه شيء قال فاعفوا ان يقتل في العمد الدية والاتباع بالمعروف أن يتبع الطالب بمعروف ويؤدى اليه المطلوب باحسان ذلك تخفيفا

ربكم ورحمة فيها كتب على من كان قبلكم ولا خلاف بين اهل الاسلام في وجوب القصاص
 عند وجود مقتضى واتقاء المانع (يجب على المكلف المختار) وقد تقدم وجهه (العائد لما
 أخرجه ابوداود والشافعي والحنابلة وصححه من حديث عائشة بلفظ لا يهل قتل مسلم الا في
 احدي ثلاث خصال زان محصن فيرجم ورجل يقتل مسلمة معدا ورجل يخرج من الاسلام
 فيضارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفي من الارض وأخرج الترمذي وابن ماجه من
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ من قتل متعمدا أسلم الى اولياء المقتول فان
 احبوا قتلوا الحديث وهو معلوم بالدلالة والاجماع من اهل الاسلام ان القصاص لا يجب الا
 مع العمد ولا بد ان يكون عدوا وان لا ينفي من قتل هذا مقتولا لا يقتل شرعا لا يجب القصاص
 عليه قلت عند الشافعي القتل على ثلاثة انواع عمد محض وهو ان يقصد قتل انسان بما يقصد
 به القتل غالبا سواء كان مجتهدا ومثقل فيجب فيه القصاص عند وجود المكافئ او الدية مغلظة
 في مال الجاني حالة والثاني شبه العمد وهو ان يقصد ضربه بما لا يموت مثله من مثل ذلك
 الضرب غالبا بان ضربه ببعض خفيف أو بحجر صغير ضربة وضربتين فمات فلا يجب فيه
 القصاص ويجب به الدية مغلظة على عاقلة مؤجلة الى ثلاث سنين فان كان المضر وب صغيرا
 او مريضا يموت منه غالبا او كان قويا غير أن الضارب والى عليه بالضرب حتى مات يجب القود
 والثالث الخطأ المحض وهو ان لا يقصد ضربه وانما قصد غيره فأصابه او حرق ثم افتردى فيه
 انسان او نصب شبة حيث لا يجوز فتعلق به ارجل ومات فلا قود عليه ويجب الدية مخففة على
 العاقلة في ثلاث سنين ثم القتل ينقسم باعتبار المقتولين الى اقسام ولكل قسم حكم يخصه اما
 في القود واما في الدية واما انهم ما يجتمع قتل الحر وقتل العبد وقتل الذكروقتل الانثى وقتل
 المسلم وقتل الكافر وقتل الجنين ولا اعتبار لكون المقتول شريفا أو وضيعا جليلا او دميما
 صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا واذا وجب القود على انسان ترك له شيء من الدم بان عفا احد
 الورثة صار موجبه الدية لا تخوين وسأقي تفصيلها واما انكار القصاص في دار الحرب
 مطلقة فلا وجه له من كتاب ولا سنة ولا قياس صحيح ولا اجماع فان احكام الشرع لازمة
 للمسلمين في اى مكان وجدوا ودار الحرب ليست بنسخة للاحكام الشرعية او لبعضها
 او جبهه الله تعالى على المسلمين من القصاص ثبت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرهما
 وجدنا الى ذلك سبيلا ولا فرق بين القصاص وثبوت الارض المجردة الخيال المبني على الهباء
 فان كل واحد منهما سماحق لا دعى محض يجب الحكم له به على خصمه وهو مقوض الى اختياره
 ونغاية ما ثبت في هذا ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من وضع الدماء التي وقعت في ايام الجاهلية
 وليس في هذا تعرض لدماء المسلمين فهي على ما ورد فيها من احكام الاسلام ولا يرفع شيئا من هذه
 الاحكام الدلائل يصلح للنقل والاوجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص
 ولزوم الارض (ان اختار ذلك الورثة والا فلهم طلب الدية) لما تقدم من قوله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من قتل له قاتل فهو بغير النظرين (وتقتل المرأة بالرجل والعكس والعبد بالحر
 والكافر بالمسلم) لما أخرجه مالك والشافعي من حديث عمرو بن حزم ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كتب في كتابه الى اهل اليمن ان الذكرا يقتل بالانثى ورواها ابوداود والشافعي من

طريق ابن وهب عن يونس عن الزهري مرسل لا يرواه الفسافي وابن حبان والحاكم والبيهقي
موصولا مطولاً من حديث الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده وفي
هذا الحديث كلام طويل وقد صححه ابن حبان والحاكم والبيهقي وقال ابن عبد البر هذا كتاب
مشهور عند أهل السيرة معروف ما فيه عند أهل العلم يستغنى شهرته عن الاستناد لأنه أشبه
التواتر في مجيئه لتلقي الناس به بالقبول وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في جميع الكتب المنقولة
كأيا أصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم وقال الحاكم قد شهد عمر بن عبد العزيز وامام عصره
الزهري بالصفة لهذا الكتاب وما استدلل به على ذلك ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أنس
أنه يوارى من رأس جارية بين حجرين فقبل لها من فعل بك هذا فلان أو فلان حتى يحس اليهودي
فأوامت برأسها فجاءه فاعترف فأمر به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرض رأسه بين
حجرين وقد استوفى المسائن ذلك البحث في شرح المتن في ذلك ذهب الجمهور واختلفوا هل
تتوفى ورثة الرجل من ورثة المرأة نصف الآية أم لا وقد حكى ابن المنذر والاجماع على قتل الرجل
بالمرأة الأرواية عن علي وعن الحسن وعطاء ورواه البخاري عن أهل العلم هذا في قتل الرجل
بالمرأة وأما قتل المرأة بالرجل فالأمر واضح وهكذا قتل العبد بالحر والكافر بالمسلم والقرع
بالأصل وليس في ذلك خلاف وأما العكس من هذه الصور الثلاث فقد قيل أنه يقتل الحر بالعبد
وهو محكي عن الحنفية وسعيد بن المسيب والشعبي والنخعي وقنادة والثوري هذا إذا كان
العبد مملوكاً كغير القاتل وأما إذا كان مملوكاً فقد حكى في البصر الاجماع على أنه لا يقتل السيد
بعبد إلا عن النخعي وهكذا حكى الخلاف عن النخعي وبعض التابعين الترمذي واستدل
المثبتون بما أخرجه أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي من حديث الحسن بن حمزة عن رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قتل عبده قتلناه ومن جدد عبده جددناه وفي أسناده
ضعف لأنه من رواية الحسن بن حمزة وفي معاهده منه خلاف مشهور واستدل المسنفون بقوله
تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد وفي الآية دلالة بالآية أشكال كالأشكال في استدلال من استدلل
بقوله تعالى النفس بالنفس واستدلوا أيضاً بما أخرجه الله إرقطني من حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده فنهضه فخلعه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقضاه
سنة ومخاضهم ممن المسلمين ولم يقضه وأمره أن يعتق رقبة وفي أسناده اسمعيل بن عباس
واسكنه روه عن الأوزاعي وهو شامي واسمعيل قوي في الشامي وفي أسناده أيضاً محمد بن عبد
العزير الشامي وهو ضعيف وأخرج البيهقي وابن عدي من حديث عمر قال قال رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم لا يقاد مملوك من مالك ولا ولد من والده وفي أسناده عمر بن عيسى
الأسدي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس
مر فوعا لا يقتل حرباً بغيره وفي أسناده جوير وغيره من المتروكين وأخرج البيهقي عن علي قال من
السنة لا يقتل حر بعبد وفي أسناده جابر الجعفي وهو متروك وأخرج البيهقي من حديث علي بن
حديث عمرو بن شعيب وفي الباب أحاديث تشبه هذه وتقرئها (لا العكس) أي لا يقتل
مؤمن بكافر حديث علي أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر

قالوا ولأن كانت امرأة وأراد بالقتل أوليه المقتول ويحجزوا أي ينكفوا عن
 القود بعضوا أحدهم ولو كانت امرأة وقوله الأول فالأول أي الأقرب فالأقرب هكذا أفسر
 الحديث أبو داود وفي أسناده حصن بن عبد الرحمن ويقال ابن حصن أبو حذيفة البمشقي
 قال أبو حاتم الرازي لا أعلم من روى عنه غير الأوزاعي ولا أعلم أحد أنسبه وأخرج أحمد
 وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن يعقل عن المرأة عصبته من كانوا ولا يرثون منها إلا
 ما فضل عن ورثتها وإن قُتل فعقلها بين ورثتها وهم يقتلون قاتلها وفي أسناده محمد بن راشد
 البمشقي الميموني وقد وثقه غير واحد وتسكّم فيه غير واحد فقوله وهم يقتلون قاتلها يعني إذا
 ذلك حق لهم يسقط باسقاطهم أو اسقاط بعضهم وقد ذهب إلى ذلك الشافعي وأبو حنيفة
 ومهابة (فأذا كان فيهم غير ينتظر في القصاص بلوغه) دليله ما قدمنا من أن ذلك حق لجميع
 الورثة ولا اختار الصبي قبل بلوغه (ويهم ما سببه من الجنى عليه) الحديث عمران بن حصين
 في الصبيّين وقتل غيرهما رجلًا بعض يدرج في فتر عيده من فيه وقعت ثنيتهما فاختصمه وإلى
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال بعض أحدكم يد أخيه كما بعض الفحل لأبيه وللوفيهما
 أيضا من حديث يعلى بن أمية وإلى ذلك ذهب الجمهور (وإذا أسكت رجلًا وقتل آخر قتل
 القاتل وجنس المسكّن) الحديث ابن عمر عن الدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم قال إذا أسكت الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل ويحبس الذي أسكت وهو من
 طريق الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ورواه عمر وغيره عن اسمعيل قال
 الدارقطني والارسال أكثر وأخرجه أيضا البيهقي ورجح المرسل وقال أنه موصول غير محفوظ
 قال ابن حجر ورواه ثقات وصححه ابن القطان وأخرج الشافعي عن علي أنه قضى في رجل قتل
 رجلا متعمدا أو مسكّه آخر قال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت وقد ذهب
 إلى ذلك الحنفية والشافعية ويؤيده قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم وبالمثل فقتل القاتل منه درج تحت الآية المتيقنة للقصاص وأما حبس
 المسكّن فذلك نوع من التعزير استحققه بسبب أسا كلمة تنول وقد روى عن الشعبي ومالك
 والليث أنه يقتل المسكّن كالمباشر للقتل لأنهما شريكان وفي الموطأ عن عمر بن الخطاب قتل
 نفر خمسة أو سبعة رجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو قتلا عليه أهل صنعاء قتلتم
 جميعا قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء
 بالمرأة كذلك والعبد بالعبد كذلك أيضا في المسوي والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم
 قالوا إذا جتمع جماعة على قتل واحد يقتلون به قصاصا أه أقول إذا اختلفت جماعة من الرجال
 أو الرجال والنساء في قتل رجل عمد أو غير حق قتلوا كلهم وهذا هو الحق لأن الأدلة القرآنية
 والحديثية لم تفرق بين كون القاتل واحدا أو جماعة والحكمة التي شرع القصاص لأجلها
 وهي حقن الدماء وحفظ النفوس مقتضية لذلك ولم يأت من قال بعدم جواز قتل الجماعة
 بالواحد بحجة شرعية بل غاية ما استدلوا به على المنع تدقيقات ساقطة ليست من الشرع في
 قتل ولا دبير كفعله الجلال في ضوء النهار والمقتلى وقد نقص الماتن ذلك في أبحاث إجاب بها على

بعض علماء العصر واستوفى جميع الحجج وقوله قتلوه غيلة أي حيلة يقال اغتالني فلان إذا احتال حيلة يتلف بها ماله ويقال الغيلة هي أن يخذعه حتى يخرج به إلى موضع يخفى فيه ثم يقتله تملاً عليه أهل صنهه أي تعاونوا عليه واجتمعوا إليه قال في الهدى وعلى أن قتل الغيلة يوجب قتل القاتل حداً فلا يسطع العفو ولا تعتبر فيه المكافأة وهذا مذهب أهل المدينة وأحد الوجهين في مذهب أحد اختاره شيخنا ووافق به اه وقال قبل هذا ما لفظه وعلى أن حكم رد المحاربين حكم مباشرتهم فإنه من المعلوم أن كل واحد منهم يعني العربيين لم يباشروا القتل بنفسه ولا مال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك اه (وفي قتل الخطأ المدينة والكفارة) لنص الكتاب العزيز على ما في النظم القرآني من القمود والتفصيل وقد وقع الإجماع على وجوب الدية والكفارة في الجملة وإن وقع الخلاف في بعض الصور كوجوب الكفارة من مال الصغير إذا قتل لأن عدمه خطأ والخلاف في وجوب الكفارة من ماله معروف فنلويجها جعلنا في باب التكليف فقال: يجب الأعلى مكلف ومن أوجبها جعله من خطاب الوضع وهكذا الجنون والكفارة هي ما ذكر الله سبحانه من تحرير الرقبة وما بعده من الإطعام والصوم وأما الدية فبما يأتي بيانها وبين الخطأ المحض والخطأ الذي هو شبه العمد (وهو ما ليس بعمد أو من صبي أو مجنون) قال مالك في الموطأ الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان وإن عمدهم خطأ ما لم يجب عليهم الحد ودويبلغوا الحلم وإن قتل الصبي لا يكون إلا خطأ قلت وعلى هذا أكثر أهل العلم (وهي على العاقلة وهم العصبة) حديث أبي هريرة في الصحيحين قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في جنين امرأة من بني نضير سقط ميتاً بغرة عبد أو أمة ثم إن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بأن ميراثها لغيرها وزوجها وإن العاقلة على عصبتها وفي لفظ لها ما وقضى بدية المرأة على عاقلتها وفي مسلم وغيره من حديث جابر قال كتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على كل بطن عقولة وأخرج أبو داود وابن ماجه أن امرأتين من هذيل قتلت أحداً هما الأخرى ولكل واحدة منهما زوج وولدت فجعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية المقتولة على عاقلة القاتلة وبرزوجهما أو ولدتهما قال عاقلة المقتولة ميراثهما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ميراثهما الزوجهما وولدهما وصححه النووي وفي إسناده بحال وهو ضعيف وقد تقدم حديث عمرو بن شعيب قريباً وفيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى أن تمقل عن المرأة عصبتها الحد وقد أجمع العلماء على ثبوت العقل وإنما اختلفوا في التفاصيل وفي مقدار ما يلزم كل واحد من العاقلة أقول الأدلة قد وردت بما يستفاد منه أن التبيلة تعقل عن الحائض منها وإن البطن يعقل عن الحائض منه والقراءة يعقلون عن القريب الجاني ولا منافاة بين هذه الأحاديث بل يجمع بينها بأن القراءة إذا قدروا على تسليم ما لم يفهم أخص من غيرهم وإن احتاج الأمر إلى زيادتهم عليهم ولم يقدروا على الوفاء لزم البطن ثم القبيلة وبمجموع ما ورد في العقل يرد على من قال أنه غير ثابت في الشرع مع استدلاله بقوله تعالى لا تزوروا زوراً وزراً وفي قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يجني جان الأعلى نفسه لأن أدلة العقل أخص مطلقاً فالعمل بها واجب والظاهر أن العقل لازم في كل جنائيات الخطأ من غير فرق بين

• (كتاب الديات) •

الاصل في الدية انما يجب أن يكون ما لا عظميا يقلهم وينقص من مالهم ويجدون له ما لا عندهم
ويكون بحيث يؤدونه به بمقاسة اذ حتى ليصل الزجر وهذا التقدير يختلف باختلاف
الاشخاص (دية الرجل المسلم مائة من الابل أو مائتا بقرة أو ألفا شاة أو ألف دينار أو أثنى عشر
ألف درهم أو مائتا حلة) تقدير الدية بذلك حديث عطاء بن أبي رباح عن النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم وفي رواية عطاء عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال فرض
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الدية على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر
مائتي بقرة وعلى أهل الشاة أئني شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة زواه أو داود ومسنه أو مرسل
وفي عنة محمد بن اسحق وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن من كان عقله
في البقر على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاة أئني شاة وفي اسناده محمد بن راشد
البخشي المكيولي وقد تكلم فيه غيره واحد وثقه جماعة وفي حديث عمرو بن حزم أن في النفس
الدية مائة من الابل وهو حديث صحيح قد تقدم تخريجه في قتل الرجل بالراة وفيه أيضا وعلى
أهل الذهب ألف دينار وأخرج أبو داود من حديث ابن عباس أن رجلا من بني عدى قتل
لجمل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا وأخرجه الترمذي مر فوعا
ومرسلا وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه من جده قال كانت قيمة الدية على
عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل
الكتاب على النصف من دية المسلمين قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال ألا
إن الابل قد غلت قال فقررهما عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف
درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة أئني شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة ولا يخفى
أن هذا اليعارض ما تقدم فقد وقع التصريح فيه برفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم وقد اختلف أهل العلم في مقادير الدية والحق ما ثبت من تقدير الشارع كما ذكرناه وفي
الموطأ أن عمر بن الخطاب قوم الدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى
أهل الورق اثني عشر ألف درهم قال مالك قال الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق
أهل العراق قلت عليه مالك وهو القول القديم للشافعي لأنه قال يقدر بتقدير عمر بن
الخطاب عدا اعواز الابل والابل هي الاصل في باب الديات ثم رجع وقال الاصل فيها الابل فاذا
اعوزت تجب قيمتها بالغة ما بلغت وتناول حديث عمر على أن قيمة الابل كانت قد بلغت في زمانه
اثني عشر ألف درهم وألف دينار لحديث عمرو بن شعيب المتقدم وقال أبو حنيفة الدية مائة
من الابل أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وقال صاحباه على أهل الابل مائة من الابل
وعلى أهل الذهب والورق ألف دينار أو عشرة آلاف درهم وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى
أهل الشاة ألفا شاة وعلى أهل الحلل ألف حلة (وتغلظ دية العمد ونسبه) وانفقوا على
أن التغلظ لا يعتبر إلا الابل دون الذهب والورق أقول قد اختلفت الاحاديث في الديات

تغلغلوا وتخفوا ولكل قسم قادية المغلظة في الخطا الذي هو شبه العمدة والدية المخففة في الخطا المحض والا حاديث مصرحة بذلك فليرجع اليها والمذاهب مختلفة وليس الحجة الا في الدليل لا في القول والقبيل (بان يكون الماتمة من الابل في بطون أربعين منها أولادها) لحديث عتبة بن اوس عن رجل من اصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خطب يوم فتح مكة فقال ألا وان قتيلا خطا العمدة بالسوط والعصا والجرفيه دية مغلظة مائة من الابل منها أربعون من ثنية الى بارز عامها كلهن خلقة أخرجه أحمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في تاريخه وساق اختلاف الرواة فيه وأخرجه أيضا الدارقطني وأخرج أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل شبه العمدة مغلط كعقل العمدة ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح وأخرج أحمد وابو داود والنسائي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الا ان قتيلا الخطا شبه العمدة قتيلا السوط أو العصابة مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها وصحبه ابن حبان وابن القطان وأخرج هذا الحديث من تقدم ذكره من حديث ابن عمر وفي الباب أحاديث وقد ذهب جاهل العلماء من العصاية والتابعين ومن بعدهم الى أن القتل على ثلاثة أضرب عمد وخطا وشبه عمد ففي العمدة القصاص وفي الخطا الدية وفي شبه العمدة وهو ما كان مماثلة لا يقتل في العادة كالعصا والسوط والابرة مع كونه قاصدا للقتل دية مغلظة وهي مائة من الابل أربعون منها في بطونها وأولادها ومن ذهب الى هذا زيد بن علي والشافعية والحنفية وأحمد وأبو حنيفة وقال مالك والليث ان الذين ضربان عمد وخطا فالخطا ما وقع بسبب من الأسباب وأغير مكلف أو غير قاصد للمقتول ونحوه أو لا يقتل مماثلة لا يقتل في العادة والعمدة ما عداه والاول لا قود فيه وقد حكى صاحب البحر الاجماع على هذا مع كون مذهب الجمهور على خلافه (روية الذي نصف دية المسلم) لحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عقل الكافر نصف دية المسلم أخرجه أحمد والنسائي والترمذي وحسنه وابن الجارود وصححه وخرجه أيضا ابن ماجه بنحوه وأخرج ابن حزم من حديث عتبة بن عامر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية الجومسي ثمانمائة درهم وأخرجه أيضا الطحاوي والبيهقي وابن عدي وفي اسنادهم ابن لهيعة وهو ضعيف وأخرج الشافعي والدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب قال كان عمر يجعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف ودية الجومسي ثمانمائة ودية الذي نصف دية المسلم مالك وقال الشافعي ان دية الكافر أربعة آلاف درهم كذا روى عنه والذي في منهاج النووي ان دية اليهودي والنصراني ثمانية المسم ودية الجومسي ثلثا عشر دية المسلم قال شارحه الهلي انه قال بذلك عمرو وعثمان وابن مسعود وحكى في البحر عن زيد بن علي وأبي حنيفة ان دية الجومسي كالذي وذهب النووي والزهرى وزيد بن علي وأبو حنيفة الى ان دية الذي كدية المسلم وروى عن أحمد ان دية مثل دية المسلم ان قتل عمدا والا ف نصف الدية احتج القائلون بنصف دية الذي بالنسبة الى دية المسلم بما

تقدم واحتج لقائلون بانها كربة المسلم بقوله تعالى وان كما من قوم ينكم ويتهيم ميثاق فدية
مسلمة الى أهله ويحاج بان هذا الاطلاق قد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
من كونها على النصف من دية المسلم وعند الترمذي عقل الكافر نصف عقل المؤمن قال ابن
القيم هذا حديث حسن يصح مثله أكثر أهل الحديث وعند أبي داود كانت قيمة الدية على عهد
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثمانمائة دينار وثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب
يومئذ النصف من دية المسلم فلما كان عمر رفع دية المسلمين وترد دية أهل الذم لم يرتفعها فيما رفع
من الدية انتهى (ودية المرأة نصف دية الرجل والاطراف وغيرها كذلك في الزايد على الثلث)
لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقل
المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دية أخرى أخرجه النسائي والدارقطني وصححه ابن
خزيمة وأخرج البيهقي من حديث معاذ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية المرأة
نصف دية الرجل قال البيهقي اسناده لا يثبت مثله وأخرج ابن أبي شيبة والبيهقي عن علي أنه
قال دية المرأة على النصف من دية الرجل في الكل وأخرجه ايضا ابن أبي شيبة عن عمرو قد أفاد
الحديث المذكور ان دية المرأة على النصف من دية الرجل وان ارشها الى الثلث من الدية
مثل أرش الرجل وقد وقع الخلاف في ذلك بين السلف والخلف وأخرج مالك في الموطأ
والبيهقي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة قال
عشر من الابل قلت فكيف في سبعين قال عشرون من الابل قلت فكيف في ثلاث أصابع قال
ثلثون من الابل قلت فكيف في أربع قال عشرون من الابل قلت حين عظم جرحها ما راشت
مصيباتها نقص عقلها قال سعيد أعراق أنت قلت بل عالم مثبت أو جاهل متعلم قال هي السنة
يا ابن أخي (وتجب الدية كاملة في العينين والشفنتين واليدين والرجلين والبيضتين وفي الواحدة
منها نصفها وكذلك تجب كاملة في الأنف واللسان والذكر والصلب وأرث المأمومة والجانفة
ثلث دية الجنى عليه وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشرها وفي الهاشمية عشرها وفي كل من
نصف عشرها وكذا في الموضحة) لحديث عمرو بن حزم الذي تقدم تخريججه وتصحيحه وفيه ان
في الأنف اذا أوجع دية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي البيضتين الدية وفي
الذكر الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة
ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي كل أصبع من أصابع
اليدين والرجلين عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة خمس من الابل وأخرج
أحمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قضى في الأنف اذا جدد كله بالعقل كاملا واذا جددت أرنبه فنصف العقل وقضى في العين
نصف العقل والرجل نصف العقل واليد نصف العقل والمأمومة ثلث العقل والمنقلة خمسة
عشر من الابل وقد أخرجه أبو داود وابن ماجه بدون ذكر العين والمنقلة وفي اسناده محمد بن
راشد الدمشقي المكحول وقد تكلم فيه جماعة ووثقه جماعة وأخرج الترمذي وصححه من
حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال دية أصابع اليدين والرجلين سواء
عشر من الابل لكل أصبع وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من

حدثني أبي موسى وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في كل اصبع عظم من الابل وفي كل سن
 خمس من الابل والاصابع سواء والاسنان سواء وأخرج أحمد وأهل السنن وابن خزيمة وابن
 الجارود ومحمد بن حنبل عن حديث عمرو بن شعيب أيضا عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم قال في المواضع خمس من الابل وفي الجضاري وغيره من حديث ابن عباس ان
 النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال هذه وهذه يعني النضر والابهام سواء وأخرج أبو
 داود وابن ماجه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الاسنان
 سواء الثنية والضرس سواء والمراد بالأمومة الجنابة التي بلغت أم الدماغ أو الجلد الرقيقة
 التي عليه والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب على وعمر والحنفية والشافعية والمراد بالجنابة
 الجنابة التي تبلغ الجوف والى ايجاب ثلث الدية فيها ذهب الجهور والمراد بالملكة الجنابة التي
 تنقل العظام عن أماكنها وقد ذهب الى ايجاب خمس عشرة ناقة فيها على وزيد بن ثابت
 والشافعية والحنفية والمراد بالهامة التي تهشم العظم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي وعبد
 الرزاق من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوجب في الهامة
 عشر من الابل وقد قيل انه موقوف لكن لذلك حكم الرفع في المقادير والمراد بالوضعة التي
 تبلغ العظم ولا تهشم وقد اختلف في المنقلة والهامة والموضعة هل هذا الارش هو بالنسبة
 الى الرأس فقط أم في الرأس وغيره والتظاهر ان عدم الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة
 العموم في المقال كما تقر في الأصول (وما عدا هذه المسألة فيكون ارش شعبة ارش شعبة الى
 أحد هاتين) لان الجنابة قدر لم ارشها بالاشك اذ لا يهدر دم المحي عليه بدون سبب ومع
 عدم ورود الشرع بتقدير الارش لم ينق الا التقدير بالقياس على تقدير الشارع وبيان ذلك ان
 الموضعة اذا كان ارشها نصف عشر الدية كاثبت عن الشارع نظرا الى ما هو دون الموضعة من
 الجنائيات فان أخذت الجنابة نصف اللحم وبقي نصفه الى العظم كان ارش هذه الجنابة نصف
 ارش الموضعة وان أخذت ثلثه كان الارش ثلث ارش الموضعة ثم هكذا وكذلك اذا كان
 المأخوذ بعض الاصبع كان ارشها بنسبة ما أخذ من الاصبع الى جميعها فارش نصف الاصبع
 نصف عشر الدية ثم كذلك وهكذا الاسنان اذا ذهب نصف السن كان ارشها نصف ارش السن
 ويسلك هذا في الامور التي تلزم فيها الدية كاملة كالانف فاذا كان المذهب نصفه ففيه نصف
 الدية والذ كر ونحو ذلك فهذا أقرب المسالك الى الحق ومطابقة العدل وموافقة الشرع
 أقول اعلم ان كل جنابة فيها ارش مقدور من الشارع كالجنائيات التي في حديث عمرو بن حزم
 الطويل وفي غيره مما ورد في معناه فالواجب الاقتصاري المقدار على الوارد في النص وكل
 جنابة ليس فيها ارش من الشارع بل ورد تقدير ارشها عن صحابي أو تابعي أو من بعدهما فليس
 في ذلك حجة على أحد بل المرجع في ذلك نظر المجهد وعليه أن ينظر في مقدار نسبتها من نسبة
 الجنابة التي ورد فيها ارش مقدور من الشارع فاذا غلب في نفسه مقدار النسبة تجهل لها من
 الارش مقدار نسبتها مثلا الموضعة في الشرع تقدير ارشها فاذا كانت الجنابة دون
 الموضعة كالسحاق والمتلاعبة والباضعة والدامية فعليه أن ينظر مثلا مقدار ما بقي من اللحم

الى العظم فان وجدته مدار الخمس والجنابة قد قطعت من اللحم أربعة أجناس جعل في الجنابة
أربعاً من الابل أو أربعين مثقالاً لا مجموع ارض الموضوعة خمس من الابل أو خمسون مثقالاً
وان وجد الباقي من اللحم ثلثاً جعل ارض الجنابة بمقدار الثلثين من ارض الموضوعة ثم كذلك
اذ بقى النصف أو الربع أو الخمس أو العشر وهكذا في سائر الجنابات التي لم يرد تقدير ارضها فانه
ينبغي القسمة بينها وبين ما ورد تقدير ارضه من جنسها وحيث لا يحتاج الحاكم العالم الى تقدير
غير من الجهد كائناً من كان ولا يبقى تقسيم الجنابة الى ما يجب فيه ارض مقدرة وما يجب فيه
حكومة (وفي الجنين اذا خرج ميتاً الغرة) لحديث أبي هريرة في الصحيحين ان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في جنين امرأتين بنى لحبان سقط ميتاً بغرة عبدة وأمه وهو ثابت
في الصحيحين بنحو هذا من حديث المغيرة ومحمد بن مسلمة والغرة بضم المعجمة وتشديد الراء أصلها
المياض في وجه القرس وهنا في العبد أو الأمة كالعبد الغرة عن الجسم كله وأما اذا خرج
الجنين حياً ثم مات من الجنابة فقيمة الدية أو القود وهذا المتأخر في الجنين الحر والخنزير في الغرة
طويل قد استوفاه الماتن في شرح المتن (وفي العبد قيمته وارثه بحسبها) لاختلاف ذلك
وانما اختلفوا اذا جاوزت قيمته دية الحر هل تلزم الزيادة أم لا والاولى الزوم وارث الجنابة
عليه منسوب من قيمته فما كان فيه في الحر نصف الدية أو ثلثها أو عشرها ونحو ذلك ففيه في
العبد نصف القيمة أو ثلثها أو عشرها ونحو ذلك أقول وجه قول من قال انه يجب قيمة العبد
وان جاوزت دية الحر ان العبد عين من الاعيان التي يصح عليها فكما يجب على متلف العين
قيمتها وان جاوزت دية الحر كذلك يجب على متلف العبد وجه قول من قال انه لا يلزم ما زاد
على دية الحر ان العبد من نوع الانسان وهو دون الحر في جميع الصفات المعبرة بغير ما ينهى
ليه ان يكون انساناً في الكمال فوجب فيه الدية وأما الزيادة على ذلك فلا لان دية الحر هي
نهاية ما يجب في الفرد من هذا النوع الانساني والاول أرجح من حيث الرأي وأما من طريق
الرواية فلم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وقد روى عن علي مثل القول الاول
وروى عنه مثل القول الثاني وأما الدية اذا قتلها قاتل ففيها قيمتها واذ بقى عليها كان الارش
مقدار نقص قيمتها بالجنابة وهذا وان لم يرقم عليه دليل بخصوصه فهو معلوم من الادلة الكلية
ان العبد وسائر الدواب من جملة ما يملكه الناس فنأمله كان الواجب عليه قيمته ومن جنى
عليه جنابة نذمه كان الواجب عليه ارض النقص كالوجني على عين مملوك من غير الحيوانات
وكان الاول ان يكون المملوك كسائر الدواب يجب في الجنابة عليه نقص القيمة

• (باب القسامة) •

صورة القسامة ان يوجد قاتل وادعى عليه على رجل أو على جماعة وعلمهم لوث ظاهر والوث
ما يغلب على القلب صدق المدعى بان وجد قاتلين قوم اعداء لا يخاطبهم غيرهم كقتيل خير
وجد بينهم والعداوة بين الانصار وبين أهل خيبر ظاهرة أو اجتمع جماعة في بيت أو صحراء
وتفرقوا عن قتيل أو وجد في ناحية قاتل وثمر رجل محتجب بدمه أو يشهد عدل واحد على ان
فلا تاقطله أو قاله جماعة من العبيد والنسوان جاؤا متفرقين بحيث يؤمن نواطوهم ونحو ذلك
من أنواع الموت فيبدأ بين المدعى فيحصل خسين عينا ويستحق دعواه فان نكل المدعى عن

اليمين ردت الى المدعى عليه فيحلف بخسين يميناً على نفي القتل ويحجب بها الدية المخلطة فان لم يكن
هناك ثلوث فالقول قول المدعى عليه مع يمينه ~~ص~~ كما في سائر الدعاوى ثم يحلف يميناً واحداً
أو خسين يميناً قولاً أصحهما الأول فان كان المدعون جماعة توزع الايمان عليهم على قدر
موازينهم على أصح القولين ويجبر الكسر والقول الثاني يحلف كل واحد منهم بخسين
يميناً وان كان المدعى عليهم جماعة ووزع على عدد رؤسهم على أطع القولين ان كان المدعى
في الاطراف سواء كان الالوث أو لم يكن فالقول قول المدعى عليه مع يمينه هذا كله بيان مذهب
الشافعي وذهب أبو حنيفة الى انه لا يسدأ بيمين المدعى بل يحلف المدعى عليه وقال اذا وجد
قتيل في محله يختار الامام خسين ورجل من صلحاء أهلها أو يحلفهم على انهم ما قتلوه ولا عرفوا
له قاتلاً ثم يأخذ الدية من أرباب الخلطة فان لم يعرفوا فن سكانها أقول اعلم ان هذا الباب قد
وقع فيه الكثير من أهل العلم مسائل عاطلة عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط
ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها
مصرح بوجوب الدية فقط والحاصل انه قد كثرت الخبط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتعدنا
الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل ولا سيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم
أخذ المال الذي هو معصوم واليه وله هذا ذهب جماعة من السلف منهم أبو قتادة وسالم بن عبد
الله والحكم بن عتيبة وقتادة وسليمان بن يسار وابراهيم بن عليه ومسلم بن خالد وعمر بن عبد
العزيز الى ان القسامة غير ثابتة بخلاف قول الاصول الشريفة من وجوه قد ذكرها الماتن رحمه الله
في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عن طريق الجمهور فليراجع (اذا كان القاتل من جماعة
محصورين ثبتت وهي خسون يميناً) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتبرئكم اليهود
بخمسين يميناً وهو في الصحيحين من حديث سهل بن أبي حنيفة (يختارهم ولي القتل والدية
ان فكلكوا عليهم وان خلفوا سقطت) لما أخرجه مسلم وغيره من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقد ثبت أنهم في الجاهلية كانوا
يخبرون المدعى عليهم بان يحلفوا بخسين يميناً أو يسلوا الدية كما في القسامة التي كانت في بني
هاشم كما أخرجه البخاري والشافعي من حديث ابن عباس وهي قصة طويلة وفيها ان القاتل
كان معيناً وان أباطالب قال له اخبرنا احدى ثلاث ارشئت أن تؤدى ما تقيم من الابل فانك
قتلت صاحبنا وان شئت حلف خسون من قومك انك لم تقتله فان آيت قتلنا له فأتى قومه
فاخبرهم فقالوا انخاف فأتته امرأته من بني هاشم كانت تحت رجل منهم كانت قد ولدت منه
فقال يا أباطالب أحب ان تجيز ابني هذا برجل من الخسين ولا تبرئ يمينه حيث تبرأ الايمان
ففعله فاناه رجل منهم فقال يا أباطالب أردت خسين ورجل أن يحلفوا ما كان مائة من الابل
فصيب ~~ص~~ كل رجل منهم بعران هذان البعران فاقبلهما مني ولا تبرئ يميني حيث تصبر
الايمان فقبلها ما جاء ثمانية وأربعون خلفوا قال ابن عباس فوالذي نفسي بيده ما حال الحول
ومن الخيانة والاربعين عين تطرف (وان التيس الامر كانت من بيت المال) لحديث سهل بن
أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صليقة فقروا فافاق

محبة الى عبد الله بن سهل وهو يتشخص في دمه قتيلا فدفنه ثم قدم المدينة فالتقى عبد الرحمن بن سهل ومحمدة وحويصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال كبيرهم وهو أحدث القوم فسكت فتكلم انقال اتخاؤون وتسخطون فالتكلم اوصاحبكم فقالوا كيف تخلف ولم تنهذ ولم تر قال فترثكم اليهود بخمسين يمينا فقالوا كيف نأخذ ايمان قوم كفار فعهله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من عنده وهو في الصحيحين وغيرهما في لفظ فكم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يطل دمه فوداه بمائة من ابل الصدقة وقد اختلف أهل العلم في كيفية القسامة اختلافا كثيرا وما ذكره الماتن هو أقرب الى الحق وأوفق لقواعد الشريعة المطهرة وقد وقع في رواية من حديث سهل المذكور ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال تقسم خمسون منكم على رجل منهم فمدفع برمه فقالوا أمرهم انهم كيف تخلف وقد أخرج أحمد والبيهقي عن أبي سعيد قال وجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قتيلا بين قريتين فأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نذرع ما بينهما فأقرب الى أحد الجانبين بشبر فالتى دية عليهم قال البيهقي نفرد به أبو امرئيل عن عطية ولا يجهجهم سما وقال العقيلي هذا الحديث ليس له أصل وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي عن الشعبي ان قتيلة وجد بن وادعة وشاكر فأمرهم عمر بن الخطاب أن يقسوا ما بينهما فاقودوه الى وادعة فأقرب فاحلقهم خمسين يمينا كل رجل ماقلته ولاعت فالتا ثم أعرهمهم الدية فقالوا يا أبا امير المؤمنين لا ايماننا دفعت عن أموالنا وأموالنا دفعت عن ايماننا فقال عمر كذلك الحق وأخرج نحوه الدارقطني والبيهقي عن سعيد بن المسيب وفيه ان عمر قال انما قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال البيهقي رفعه الى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منكر وفيه عمر بن صبيح اجعوا على تركه وقال الشافعي ليس بثابت انما رواه الشعبي عن الحرث الاعور وهذا لا تقوم به حجة لضعف اسناده على فرض رفعه وأما مع عدم الرفع فليس في ذلك حجة سواء ورد باسناد صحيح أو غير صحيح والرجوع الى قسامة الجاهلية التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو الصواب وقد تقدم ذكرها وقد أخرج أبو داود ومن حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار عن رجل من الانصار ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لليهود بدأيهم يخلف منكم خمسون رجلا فأبوا فقال للانصار استحقوا فقالوا تخلف على القيب يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دية على اليهود لانه وجد بين أظهرهم وهذا اذا صح لا يخالف ما ذكرنا من وجوب الدية على المتهمين اذا لم يخلفوا ولكنه يخالف لما ثبت في الصحيحين ان كانت هذه القصة هي تلك القصة وقد قال بعض أهل العلم ان هذا الحديث ضعيف لا يلتفت اليه

(كتاب الوصية)

(تجب على من له ما وصي فيه) الحديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم بيت لثين وله نبي يريد أن يوصي فيه الا ووصيته مكتوبة عند رأسه وقد ذهب الى الوجوب عطاء الزهري وأبو مجلز وطهية بن مصرف وآخرين وحكاها البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وأبو عوانة وابن جرير وذهب الجمهور الى

ان الوصية مندوبة وليست بواجبة ويجب عليه بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف ونسخ وجوبه للوالدين والاقرين لا يستلزم نسخ وجوبها في غير ذلك ويجب عليه أيضا بحديث الباب فانه يقصد الوجوب قال في المسوى وعليه أهل العلم قال محمد ومحمد بن أحمد هذا حسن جميل قال النووي قال الشافعي معنى الحديث الجزم والاحتياط وان المسحب نجعل الوصية وان يكتبها في هبته (ولا تصح ضرارا) الحديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان الرجل يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية فتجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله الى قوله وذلك القول العظيم أخرجه أبو داود والترمذي وأخرج أحمد وابن ماجه عنه وقال فيه سبعين سنة وقد حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن حوشب وفيه مقال وقد وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأخرج سعيد بن منصور وموفق بن اسناد صحيح عن ابن عباس الاضرار في الوصية من الكفار وأخرجه النسائي مرفوعا باسناد رجاله ثقات والاية الكريمة مغنية عن غير هافقهما فيعيد الوصية المأذون بها بعد ضم الضرار وقد روى جماعة من الائمة الاجماع على بطلان وصية الضرار والحاصل ان وصية الضرار ممنوعة بالكتاب والسنة ومن جملة أنواع الضرار تفضيل بعض الورثة على بعض فان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سمى ذلك جورا كما في حديث النعمان بن بشير الصحيح ومن جملته ان تكون لانتراج المال مضاررة للورثة فان من أوصى بماله أو يميز منه لقرية من القرب مریدا بذلك احرام الورثة جميع ميراثهم أو بعضها فوصيته باطله لانه مضار وظاهر الأدلة انه لا يشق من وصية الضرار شيء سواء كانت الثلث أو بتمامه أو بما فوقه بل هي رد على فاعلها فتسكون أحاديث الأذن بالثلث مقيدة بعدم الضرار وقد جمع الماتن رحمه الله في هذا رسالة مختصرة (ولا تصح لوارث) الحديث عمرو بن خارجة انه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث أخرجه أحمد وابن ماجه والنسائي والترمذي والدارقطني والبيهقي وصححه الترمذي وأخرجه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث أبي امامة وفي اسناده اسمعيل بن عباس وهو قوي اذا روى عن الشاميين وهذا الحديث من روايته عنهم لانه رواه عن شريك بن جابر بن مسلم وهو شاذ ثقة وقد حسنه الحافظ أيضا وأخرجه أيضا الدارقطني من حديث ابن عباس قال ابن حجر رجاله ثقات ولفظه لا تجوز وصية لوارث الا انشاء الورثة وأخرج الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا وصية لوارث الا ان تجوز الورثة قال في التلخيص اسناده واه في الباب عن انس عند ابن ماجه وعن جابر عند الدارقطني وعن علي بن عتبة أيضا وقد قال الشافعي ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم لم يلغوا من قریش وغيرهم لاحتياطهم في ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث وياثرونه عن حفظه عنه من اقواه من أهل العلم فكان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد انتهى فيكون هذا الحديث مقيد بالقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها وقد ذهب الى ذلك الجمهور

قال مالك في الموطأ السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها أنه لا يجوز وصية لوارث إلا أن
يجوز له ذلك ورثة الميت قلت وعليه أهل العلم (ولا تصح في معصية) لحديث أبي الدرداء عند
أحمد والدارقطني عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن الله تصدق عليكم بثلاث
أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجعلها لكم زيادة في أعمالكم وآخرجه ابن
ماجه والبرزالي يبق من حديث أبي هريرة وفي أسناده ضعف وآخرجه أيضا الدارقطني
والبيهقي من حديث أبي امامة وأسناد ضعيف وآخرجه العقيلي في الضعفاء من حديث
أبي بكر الصديق وفيه منكر وأخرجه ابن السكن وابن قانع وأبو نعيم والطبراني من حديث
خالد بن عبد الله السلي وهو مختلف في صحبته وهي تنهض بمجموعها وقد دلت على أن الأذن
بالوصية بالثلاث إنما هو لزادة الحسنات والوصية في المعصية معصية قد نهى الله عبادته عن
معاصيه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فلا يلزم ما يدل على تقييد
الوصية بفغير المعصية لكانت الأدلة الدالة على المنع من معصية الله مفيدة لالمنع من الوصية
في المعصية (وهي في القرب من الثالث) لحديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما قال لو أن
الناس غصوا من الثالث فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الثالث والثالث كثير
ومثله حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له الثالث والثالث
كثير وكبير لما قال تصدق بثلاثي مالي قال لا قال فالشطر قال لا قال فالثالث قال الثالث
والثالث كثيرا وكبير أنك أن تذرورتك أغنيا خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس وهو
في الصحيحين وغيرهما وقد ذهب الجمهور إلى المنع من الزيادة على الثالث ولو لم يكن الموصي
وارث وجوز أن يادفع عدم الوارث الحنفية وأما حق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي
وابن مسعود وأصحابان الوصية مطلقة في الآية فقيدتم السنة بمن له وارث فبق من
لأورث له على الإطلاق وقد أخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي زيد الأنصاري
أن رجلا أتق سنة أعبد عند موته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم فاعتق اثنين وارق أربعة وفي لفظ لابي داود أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين وقد أخرج الحديث مسلم وغيره من حديث
عمران بن حصين وفي لفظ لأحمد أنه جاء ورثته من الأعراب فأخبروا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم بما صنع فقال أو فعل ذلك لو علمنا أن شاء الله ما صلينا عليه أعلم أن الثالث المأذون
به لكل أحد هو باعتبار ما يفعله الميت لنفسه من القرب القربة التي لم تكن قد وجبت عليه
بإيجاب الله تعالى فما كان من هذا القبيل فهو من الثالث المأذون به وأما ما كان قد تقدم له
وجوب على الميت سواء كان حقا لله عز وجل كالزكاة والكفارات التي يعتقده الميت وجوبها
والحج وأحق الأدهى كالدون فإنه يجب أخراجه من رأس المال قبل كل شيء ولا وجه
للتفصيل الذي ذكره بين ما يتعلق بالمال بسدا وما يتعلق به انتهاء فان ذلك لا تأثيره أصلا
فالخاصل أن الميت إذا مات وجب أخراجه ما قد وجب عليه من حقوق الله وحقوق الأدميين
من رأس تركته ثم ينظر فيما بقي فان كان الميت قد أوصى بقرب لم يتقدم لها وجوب عليه بل
أراد القرب بها وجب أخراجهما من ثلث الباقي لأن الله سبحانه قد أذن له أن يتصرف بثلاث

ماله كيف شاء بشرط عدم الضرر كقضية بعض الورثة على بعض أو إخراج المال عنهم
لالمقتصد ديني بل مجرد إخراجهم ثم ينظر في تلك القرب التي جعلها الميت لنفسه عند الموت فإن
استغرقت ثلث الباقي من دون زيادة ولا نقصان فانتفاذها واجب وإن زادت لم ينقض الزائد
إلا باذن من الورثة فإذا اذناؤه ورضوا على أنفسهم بخروج جرح مما يملكونه سواء كان قليلا
أو كثيرا وإن نقصت عن استغراق الثلث كان الفاضل من الثلث للورثة فهذا هو الحق الذي
لا يفتي العدول عنه وأما جعل بعض حقوق الله الواجبة من الثلث وبعضها من رأس المال
فلا أصل لذلك إلا مجرد خيالات مختلفة ثم أعلم أن الظاهر عندى أنه لا فرق بين حقوق الله
الواجبة وحقوق الآدميين في مخرجها من التركة وأنه لا يجب تقديم حقوق الآدميين على
حقوق الله بل جميعها مستوية في ذلك لأنهم قد اشتركت في وجوبها على الميت ولا فرق بين
واجب وواجب ومن زعم أن بعضها أقدم من بعض فعليه الدليل على أنه لو قال قائل إن حقوق
الله أقدم من حقوق بني آدم مستند لا على ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد بين الله
أحق أن يقضى لم يكن بعيدا من الصواب لولا أن المراد بقوله يقضى أى يقضاه الله تعالى
كأن يقرب يحج عن نفسه ويصوم عنه لأن المراد أنه يدفع المال إليه على ذلك فاعل آخر فإن
ذلك يحتاج إلى دليل يدل على أنه يصح فضلا عن أنه يجب (ويجب تقديم قضاء الديون) لحديث
سعد الأطول عند أحمد وابن ماجه بأسناد رجال الصحيح أن أخاه مات وترك ثلثا منه فذهبهم
وترك عيال قال فاردت أن أنفقها على عياله فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن
أهلك محتسب بدينه فاقض عنه فقال يا رسول الله قد أدت عنه الأدينين ادعتهما امرأة
وليس لها دين قال فاعطها فانهم أحق به وليس في ذلك خلاف وقد دل عليه قوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها أودين (ومن لم يترك ما يقضى دينه قضاء السلطان من بيت المال) لحديث
أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في خطبته من خاف
مالا أو حقا فلورثته ومن خاف كالأودين فأسكه إلى ودينه على وأخرج نحوه أحمد وأبو داود
والنسائي وابن حبان والدارقطني من حديث جابر وآخرجه أيضا البيهقي والدارقطني من
حديث أبي سعيد وآخرجه أيضا الطبراني من حديث سليمان وآخرجه ابن حبان في ثقافته
من حديث أبي أمامة

• (كتاب المواريث) •

(هي مفصلة في الكتاب العزيز) ومعلومة لأهل العلم والقبز قال الماتن لم تعرض ههنا
لذكرها واقتصرنا على ذكر ما ثبت في السنة والاجماع ولم نذكر ما كان لا مستنده إلا محض
الرأى كما جرت به عادتنا في هذا الكتاب فليس مجرد الرأى مستحقا للتدوين فليكن عالم رأيه
واجتهاد مع عدم الدليل ولا حاجة في اجتهاد بعض أهل العلم على البعض الآخر وإذا عرفت
هذا اجتمع للماتن في الكتاب العزيز وما ذكرناه ههنا جميع علم القرائن الشابت بالكتاب
والسنة فان عرض لك من المواريث ما لم يكن فيهما فاجتهد فيه برأىك علا به حديث معاذ
المنه ورائتي (ويجب الابتداء بديون القروض المقدرة وما بقى فلقصة) لحديث ابن عباس
في الصحيحين وغيرهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ألقوا القرائن بأهلها فإني

فهو لا ولي رجل ذكر والمراد بالفرايض هنا الانصبا المقتدرة وأهلها هم المستحقون لها بالنص وما بقي بعد اعطائه ذوى القرائض فرايضهم فهو لا ولي رجل ذكر (والاخوان مع البنات عصبة) أى يأخذن ما بقي من غير تقدير كما يأخذ الرجل بعد فرض أهل القروض لحديث ابن مسعود عند البخارى وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى في بنت وبنت ابن وأخت بان البنت النصف ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين وما بقي فللاخت وقد أفاض هذا ان لبنت الابن مع البنت السدس تكمله الثلثين (ولبنت الابن مع البنت السدس تكمله الثلثين) وقد قيل ان ذلك مجمع عليه (وكذا الاخت لاب مع الاخت لابوين والجددة أو الجدات السدس مع عدم الام) لحديث قبيصة بن ذؤيب عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذى وصححه وابن حبان والحاكم قال جاءت الجدة الى أبى بكر فسألتهم ميراثها فقال مالك فى كتاب الله شئ وما علمت لك فى سنة رسول الله شئ فأرجى حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن نعبة حضرت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعطاهما السدس فقال هل مئلك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن نعبة فأنفذه لها أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسألتهم ميراثها فقال مالك فى كتاب الله شئ ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعتم فاهو ينكحوا أو يكملن به فهو لها قال ابن حجر واستاده صحيح ثقة رجاله الا ان صورته مرسل فان قبيصة لا يصح سماعه من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف فى مولده والصحاح انه ولد عام الفتح فيه بعد شهوده القصة وأخرج عبد الله بن أحمد فى مسند أبيه وابن منده فى مستخرجيه والطبرانى فى الكبير من حديث عباد بن الصامت ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما وهما من رواية اسحق بن يحيى عن عباد بن محمد لم يسمع منه وأخرج أبو داود والنسائى من حديث بريدة بن الحبيب صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دونها أم وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وفرواه ابن عدى وفى ان نداء عبيد الله العتيكى وهو مختلف فيه وأخرج الدارقطى عن عبد الرحمن بن يزيد مرسلًا قال أعطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاث جسدات السدس ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أيضا أبو داود فى المراسيل عن ابراهيم التميمى وأخرجه أيضا البيهقى من مرسل الحسن وأخرجه الدارقطى من طرق عن زيد بن ثابت وفى الباب آثار غير ما ذكر قال فى البحر مسئله فوضن يعنى الجسدات السدس وان كثرت اذا استوين وتسمى أم الام وأم الاب لا فضل بينهما فان اختلفن سقط الابن بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجسدات من جهة والام من الطرفين أقول القصاصيل والتعاريع المذكورة فى الكتاب فىمبى امعان النظر فى مستنداتهم ومجرد اجتهدا فرد من افراد الصحابة ليس بمجته على أحد وكذلك اجتهدا جماعة منهم لم يبلغوا أحد الاجماع (وهو الجدمع من لا يسقطه) لحديث عمران بن حصين ان رجلا فى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال ان ابن اخى مات فعلى من ميراثه قال لك السدس فلما أدبر دعاه قال لك سدس آخر فلما أدبر دعاه فقال ان السدس الاخر طعمه رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وأخرج أحمد وأبو داود والنسائى وابن ماجه عن الحسن ان عمر سأل عن فريضة رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الجدة فقام عقل بن زيد أو الزني فقال قضى فيما ارسل الله صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم قال ماذا قال السدس قال مع من قال لأدري قال لا أدري فماتتني
 اذن وهو منقطع لان الحسن لم يسمع من عمرو وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهم ما حديث
 الحسن عن معقل وقد اختلف العصاية فمن بعدهم اختلافا كثيرا ورويت عنهم قضايا متعددة
 وقد دل الدليل على انه يستحق السدس وانه فرضه فاذا صار اليه زيادة عليه فهو وطعمة وذلك كما
 في حديث عمران وانما قيدنا سحفاً له السدس بعدم السقط لانه اذا كان معه من يسقطه
 كالأب فلا شيء له وههنا اذا كان مع الجد من يسقطه الجد فله الميراث كله أقول ليس في
 الأحاديث المتقدمة ذكر من كان معه من الورثة ولم يتوابع بذلك المجرد وروايات من علماء
 العصاية ومن بعدهم وغنيات وتسميات ليست من الحجة في شيء ولا يعد أن يقال بأنه أحق
 بالميراث من الأخوة والأخوات مطلقاً لانه ان لم يكن والد الحاقبة فهو بمنزلة الوالد الأب يسقط
 الأخوة والأخوات مطلقاً ومن زعم انه وجد في الأب من المزايا ما لا يشارك فيها الجد فعليه
 الدليل ومن قال ان ثم لا يلائم مقتضى ان الجد يقاسم الأخوة يأخذ الباقي بعد الأخوات فعليه
 أيضاً الدليل (ولاميراث للأخوة والأخوات مطلقاً مع الابن أو ابن الابن أو الاب) ولا خلاف
 في ذلك بين أهل العلم (وفي ميراثهم مع الجد خلاف) لعدم ورود الدليل الذي تقوم به الحجة
 فذهب جماعة من العصاية منهم أبو بكر وعمر إلى ان الجد أولى من الأخوة وذهب جماعة منهم
 علي وابن مسعود وزيد بن ثابت إلى ان الجد يقاسم الأخوة والخلاف في المسئلة يطول فمن قال
 انه يسقط الأخوة قال انه يصدر عليه اسم الأب وأجاب الآخرون بأنه مجاز لا تقوم به الحجة
 ووقع الخلاف في كيفية المقاسمة كما هو مبين في كتب الفرائض (ويرون) أي الأخوة (مع
 البنات إلا الأخوة لأم) لحديث جابر عند أحمد وأبي داود وابن ماجه والترمذي وحسنه
 والحاكم قال جابن امرأة معد بن الربيع إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يبقتم
 من سعد فقلت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وان
 عهما أخذاً فما هما فمد لهما ما مالا ولا تشكحان الإعمال فقال يقضى الله في ذلك فترأت آية
 الميراث فأرسل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى عهما فقال اعط ابنتي سعد
 الثلثين وأمهما الثمن وما بقى فهو لك فهذا دليل على ميراث الأخوة مع البنات وأما الأخوة لأم
 فلا يرون مع البنت لقوله تعالى وان كن رجل يورث كالأية وهي في الأخوة لأم كما في بعض
 القراءات (ويسقط الأخ لأم مع الأخ لأم) حديث علي قال انكم تقرؤن هذه الآية
 من بعد وصية يوصي بها أو دين وان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بالدين
 قبل الوصية وان أعيان بن الأم يتوارثون دون بن العلات الرجل يرث أخاه لأمه وأمه دون
 أخيه لا يماخره أحمد وابن ماجه والترمذي والحاكم وفي اسناده الحارث الأعور ولكنه قد
 وقع الإجماع على ذلك والمراد بالاعيان الأخوة لأم وابن والمراد ببني العلات الأخوة لأم ويقال
 للأخوة لأم الأخفاف (وأولوا الأرحام يتوارثون وهم أقدم من بيت المال) لقوله تعالى وأولو
 الأرحام بعضهم أولى ببعض فاهما تفيدانه اذا مات ميت ولا وارث له الا من هو من ذوى ارحامه
 وهو من عدد العصبات وذوى السهام في مصطلح أهل الفرائض فانه يرثه وقوله تعالى للرجال

نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ونفسه نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ولفظ الرجال والنساء والأقربين يشمل ذوى الأرحام ومما يؤيد ذلك حديث المقدام بن معديكرب عن أحمد وأبي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم وابن حبان وصححه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وارثه وانحل وارث من لا وارث له بعقل عنه ويرثه وأخرج أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث عمر بن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بلفظ وانحل وارث من لا وارث له وأخرجه بهذا اللفظ من حديث عائشة الترمذي والنسائي والدارقطني وحسنه الترمذي وأعله الدارقطني بالاضطرار وأخرجه عبد الرزاق عن رجل من أهل المدينة وأخرجه العقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وأخرجه ابن النجار عن أبي هريرة كلها مرفوعة وهو حديث له طرق أقل أحواله أن يكون حسنا لغيره ومن ذلك حديث ابن أخت القوم منهم وهو حديث صحيح ومن ذلك ما ثبت من جده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ميراث ابن الملاعة لورثته أمه وهم لا يكونون إلا ذوى الأرحام والكلام على هذه الأحاديث مبسوط في شرح المتن ويمكن أن يقال إن حديث فمأبقت الفرائض فلاولى رجل ذكر يدل على أن الذكور من ذوى الأرحام أولى من الإناث فيكون حديث أبي ميراث العمة وانحالة مذهب هذا المعنى ومقربا للمع حديث النحل وارث وبذلك يجمع بين الأحاديث وقد قال بتدل ذلك أبو حنيفة وقد اختلف في ذلك الأصحاب فمن بعدهم وإلى توريث ذوى الأرحام ذهب الجمهور وهذه الأدلة كما تفيد إثبات التوارث بين ذوى الأرحام تفيد تقديمهم على بيت المال ومما يؤيد ذلك حديث عائشة عن أحمد وأهل السنن وحسنه الترمذي أن مولى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خرم من عتق نخلة ثمان فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال هل له من نسب أو رحم قال لا قال أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فقوله أو رحم فيه دليل على تقديم ميراث ذوى الأرحام على الصرف إلى بيت مال المسلمين وأخرج أبو داود ومن حديث ابن عباس قال كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فميراث أحدهما من الآخر ففسخ ذلك آية الأنا قال فقال وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض وفي أسناده على بن الحسين بن واقد وفيه مقال وأخرجه أيضا الدارقطني وأخرج شعوبه ابن سعد عن أبي الزبير وفي ذلك دليل على أن الآية في توريث ذوى الأرحام محكمة وبها نسخ ما كان من الميراث بالحققة (فإن تراجت الفرائض فالعول) وذلك هو الحق الذي لا يمكن الوقوف بما أمر الله به إلا بالخير اليسه وقد أوضح الماتن ذلك في رسالة مستقلة مماها إضاح القول في إثبات مسئلة العول ودفع جميع ما قاله المنافون للعول وقد أوضحت المقام في دليل الطالب على أرجح المطالب فليراجع (ولا يرث ولد الملاعة والزانية إلا من أمه وقرباتها والعكس) لحديث سهل بن سعد في الصحيحين وغيرهما في حديث الملاعة أن ابنها كان يفسب إلى أمه فميراث السنة أنه يرثها وترث منه ما فرض الله لها وأخرج أبو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولورثتها من بعدهما وفي أسناده ابن لهيعة وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث وائل بن الأسقع أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إن المرأة تحوز ثلاثة موارث عتيقها

واقطعها وولدها الذي لا عنت عنه قال الترمذي حسن غريب وفي اسناده عمر بن روية
الغفاري وفيه مقال وقد صحح هذا الحديث الحاكم وأخرج أحمد وأبو داود ومن حديث ابن
عباس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا مساعة في الاسلام من ساعى في
الجاهلية فقد آماقه بعصبته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث وأخرج الترمذي
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
ايمارجل عاهر بصره أو أمة قالوا ولذا لا يرث ولا يورث وفي اسناده أبو محمد يحيى بن موسى
القرشي الدمشقي قال البيهقي ليس بمشهور وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب أيضا
عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى ان كل مستلق ولد زنا لاهل أمه
من كانوا حرة أو أمة وذلك فيما استلقى في أول الاسلام وفي اسناده محمد بن راشد المكيهولي
الشامي وفيه مقال وقد أجمع العلماء على ان ولدا الملاءنة ولد الزنا لا يرث من الاب ولا من
قراته ولا يرثون مما وان براتهما يكون لاهما ولقراتهما وهما يرثان منهم (ولا يرث المولود الا
اذا استهل) حديث أبي هريرة عند أبي داود عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا
استهل المولود ورث وفي اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان
فصحيه وأخرج أحمد في رواية ابنه عبد الله في المسند عن المسور بن مخرمة وجابر بن عبد الله
قالا قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يرث العبي حق يستهل وأخرجه أيضا
الترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي باقضا اذا استهل السقط صلى الله وورث وفي اسناده
اسماعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذي وروى عن عروة عن الموقوف أصح وبه جزم النسائي
وقال الدارقطني في العلى لا يصح رفعه والمراد بالاستتال مسدود ما يدل على حياة المولود من
صباح أو بكاء أو نحوه ولا خلاف بين أهل العلم في اعتبار الاستتال في الارث (وميراث
العتيق لعنته ويسقط بالعصبات وله الباقي بعد ذوى السهام) لحديث الولاد بن أعتن وهو
قائت في الصحيح وأخرج أحمد عن قتادة عن سلى بنت حمزة ان مولاه مات وترك ابنته فورث
النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث يعلى النصف وكان ابن سلى ورجال
أحمد رجال الصحيح ولكن قتادة لم يجمع من سلى بنت حمزة وأخرجه أيضا الطبراني وأخرج
الدارقطني من حديث ابن عباس ان مولى حمزة توفي وترك ابنة وابنة حمزة فاعطى النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف وأخرج ابن ماجه نحوه من حديث
ابنة حمزة وكذلك أخرجه النسائي وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وقد
وقع الاختلاف في اسم ابنة حمزة فقيل سلى وقيل فاطمة وفي الحديث دليل على ان ذوى سهام
العتيق سهامهم والباقي للمعتق أو لعصبته وقد وقع الخلاف فيمن ترك ذوى أرحامه ومعتقه
فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس ان مولى العتاق لا يرث الا بعد ذوى
الارحام وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى الارحام ويأخذ الباقي بعد ذوى السهام ويسقط
بالعصبات وقد روى انه المولى كان لحمزة واستدل به من قال انه يكون ذوى سهام المعتق
الباقي بعد ذوى سهام العتيق والصحيح انه مولى ابنة حمزة وقد أخرج ابن أبي شيبة من حديث
عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ان ميراث الولاء

لأب كبر من الذكور ولا ترث النساء من الولاء الاولاء من أعتقن أو أعتقه من أعتقن وأخرج
 البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الاولاء من أعتقن
 وأخرج البرقاني على شرط الصحيح عن هذيل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله بن
 الزبير فقال اني أعتقت عبدا لي وجعلته سائبة فمات وتركت مالا لم يدع وارثا فقال عبد الله ان
 أهل الاسلام لا يسيبون وانما كان أهل الجاهلية يسيبون وأنت ولي نعمته فلك ميراثه وان
 تأمنت وتخرجت في شئ فحقن نعله وجعله في بيت المال (ويحرم بيع الولاء وهبته) لحديث ابن
 عمر في الصحيحين وغيرهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع الولاء وهبته
 وفي الباب أحاديث قد تقدم بعضها من حديث الولاء لعمدة النسيب لا يباع ولا يوهب وقد
 صححه ابن حبان والبيهقي من حديث ابن عمر أيضا وقد ذهب الجمهور الى عدم جواز بيع الولاء
 وهبته وخالف في ذلك مالك وقد قدمه بعض الصحابة (ولا توارث بين أهل ملتين) لما أخرجه
 أحمد وأبو داود وابن ماجه والدارقطني وابن السكن من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا توارث أهل ملتين شيئا وأخرج الترمذي من حديث جابر
 مثله بدون لفظ شي وفي اسناده ابن أبي ليلى وأخرج البزار وغيره من حديث اسامة عن النبي
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وهو أيضا في مسلم
 وأخرج البخاري وغيره حديث وهل ترك لنا عقيل من زباج وكان عقيل وطالب كافرين وقد
 أجمع أهل العلم على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم واختلاف في توارث الملل
 الكفرية المختلفة وعموم حديث عبد الله بن عمرو وجابر يقتضي عدم التوارث قال في المسوى
 والكفر مله واحدة يرث اليهودي من النصراني وبالعكس أقول وأما المرتد فكافر ليس
 من أهل مله الاسلام فقد شملته الاحاديث المقدمة فمن زعم انه يرث مال المرتد قرا به المسلمون
 فعليه الدليل الصالح للخصيص (ولا يرث القاتل من المقتول) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه
 عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئا أخرجه أحمد وأبو داود
 والشافعي وأعله الدارقطني وقواه ابن عبد البر وأخرج مالك في الموطأ وأحمد وابن ماجه
 والشافعي والشافعي وعبد الرزاق والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال سمعت النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث وفيه انقطاع وأخرج الدارقطني من حديث ابن
 عباس مرفوعا لا يرث لقاتل شيئا وفي اسناده كثير من مسلم وهو ضعيف وأخرج البيهقي عنه
 حديثا آخر بلفظ من قتل قتيلا فانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده أو
 ولده وفي اسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة
 بلفظ القاتل لا يرث وفي اسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة وهو ضعيف وهذه الاحاديث
 يقوى بعضها بعضها وهي تدل على انه لا يرث القاتل من غير فرق بين العامد والخطأ وبين الدية
 وغيره من مال المقتول واليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم وقال مالك والتخفي
 ان قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية وهو يخصص بغير تخصص ويرده على الخصوص
 ما أخرجه الطبراني ان عمر بن شبة قتل امرأته خطأ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 اعقلها ولا ترثها وما أخرجه البيهقي ان عديا الجذامي كان له امرأتان اقتلتا فمري احداهما

فمات فلما قدم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أتاه فذكر ذلك له فقال له اعقلها ولا
ترحم أو أخرج البيهقي أيضا أن رجلا رعى بجحر فأصاب أمه فطالب في ميراثها فقال له صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم حقتك من ميراثها الجحر وأغرمة الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وفي الباب
آثار عن جماعة من الصحابة صرحوا بذلك ساقها البيهقي وغيره قلت وعليه عامة أهل العلم أن
من قتل مورثه لا يرثه عدا كان القتل أَوْ خطأ إلا أن أبا حنيفة قال قتل الصبي لا يمنع الميراث
كذا في المسوي وأما إرث المالك من بعضهم البعض أو من مواليهم فقد قيل أنه وقع
الإجماع على أن الرق من موانع الإرث وفي دعوى الإجماع تطرفان الخلاف في كون العبد يملك
أولا يملك معروف ومقتضى ذلك إثبات الميراث وليس في المقام ما يدل على عدم الإرث وقد ورد
من حديث ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم يترك
وارثا إلا عبد فأعطاه ميراثه أخرجه أحد وأهل السنن وحسنه الترمذي وقد قيل أنه صرف
إليه ذلك صرفا وهو خلاف الظاهر

(كتاب الجهاد والسيرة)

(الجهاد) قد ورد في فضله والترغيب فيه من الكتاب والسنة ما هو معروف وقد أفر ذلك
بالتأليف جماعة من أهل العلم وحرفت فيه كتاب العبرة بما جاء في الغزو والشهادة والهجرة
وهو أجمع ما جع في ذلك في هذا الفطر والعصر وقد أمر الله بالجهاد بالانفس والاموال وأوجب
على عباده أن يقرروا إليه وحرم عليهم التناقل عنه وصح عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم أنه قال اغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وهو في الصحيحين وغيرهما
من حديث أنس وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال إن الجنة تحت ظلال السبوف كما في
الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى وابن أبي أوفى وثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من اغبرت قدما في سبيل الله حرمه الله على النار وثبت عنه
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها كما
في الصحيحين من حديث سهل بن سعد وأخرج أهل السنن وصححه الترمذي من حديث معاذ بن
جبل أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال من قاتل في سبيل الله فواق ناقه وجبت له الجنة
فما هيك بعمل يوجب الله لصاحبه الجنة ويحرمه على النار ويكون مجرد الغد واليه أو الروح
منه خير من الدنيا وما فيها (فرض كفاية) لما أخرجه أبو داود عن ابن عباس قال الانتفروا
بعبادكم عذابا أي ما كان لاهل المدينة إلى قوله يعصمون أنفسهم الآية التي تليها وما كان
المؤمنون وقد حسنه ابن حجر قال الطبري يجوز أن يكون الانتفروا بعبادكم عذابا أي ما كان
والمراد به من استنقره النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فامتنع قال ابن حجر والذي يظهر لي
أنها مخصوصة وليست بنسوخة وقد وافق ابن عباس على دعوى النسخ عكرمة والحسن
البصري كما روى ذلك الطبري عنهم ومن الأدلة الدالة على أنه فرض كفاية أنه كان صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يغزو وتارة بنفسه وتارة يرسل غيره ويكتفي ببعض المسلمين وقد كانت سراياه
وبعونه متعاقبة والمسلمون بعضهم في الغزو وبعضهم في أهل والى كونه فرض كفاية ذهب
الجمهور وقال الماوردي أنه كان فرض عين على المهاجرين دون غيرهم وقال السهيلي كان

عينا على الانصار وقال ابر المسبب انه فرض عين وقال قوم انه كان فرض عين في زمن الصحابة
أقول الادلة الواردة في فرضية الجهاد كبا وسنة أكثر من أن تكتب ههنا ولكن لا يجب ذلك
الاعلى الكفاية فاذا قام به البعض سقط عن الباقيين وقبل أن يقوم به البعض هو فرض عين
على كل مكلف وهكذا يجب على من استنصره الامام أن ينقروا بتعين ذلك عليه ولهذا نوه الله
سبحانه من لم ينقر مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويذل على عدم وجوب الجهاد على
الجميع قوله عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا كافة فقصم هذه الآية على أنه قد قام
بالجهاد من المسلمين من يكفي وإن الامام لم يستنصر غير من قد خرج للجهاد وبهذا تعرف ان الجمع
بين هذه الآيات ممكن فلا يصار الى القول بالترجيح أو النسخ وأما غزو الكفار ومناجزة أهل
الكفر وجعلهم على الاسلام أو تسليم الجزية أو القتل، ومعلوم من الضرورة الدينية والاجل
بعث الله تعالى رسوله وأنزل كلمته ومازال الرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منذ بعثه الله
سبحانه الى أن قبضه اليما عالا لهذا الامر من أعظم مقاصده ومن أهم شؤنه وأدلة الكتاب
والسنة في هذا لا يتسع لها المقام ولا بعضها وما ورد في مواضعهم أو في تركهم اذ انزكوا
المقاتلة فذلك منسوخ باتفاق المسلمين بما ورد من ايجاب المقاتلة لهم على كل حال مع ظهور
القدرية عليهم والتفكير من حربهم وقصدهم الى ديارهم وأما غزو البغاة الى ديارهم فان كان
ضررهم يتعدى الى أحد من أهل الاسلام اذ انزل المسلمون غزوهم الى ديارهم فذلك واجب
دفع الضررهم وان كان ضررهم لا يتعدى فقد أخلاوا بواجب الطاعة للامام والدخول فيما
دخل فيه سائر المسلمين ولا شك ان ذلك معصية عظيمة لكن اذا كانوا مع هذا مسلمين لا واجبات
غير متعينين من تأديبه ما يجب تأديته عليهم تركوا وشأنهم مع تكرير المعصية لهم واقامة الحجة
عليهم وأما اذا امتنعوا من ذلك فقد تظاهروا بالبغي وجاهروا بالمعصية وقد قال الله عز وجل
فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله وقد أجمع الصحابة على
العزيمة التي هزمها أبو بكر الصديق رضي الله عنه من المقاتلة لمن فرق بين الصلوة والزكاة
وسأني الكلام على معصية مقاتلة البغاة في الفصل الذي عهده المقاتل لذلك (مع كل روافد)
لأن الادلة الدالة على وجوب الجهاد من الكتاب والسنة وعلى فضيلته والترغيب فيه وردت غير
مقيدة بكون السلطان أو أمير الجيش عادلا بل هذه فريضة من فرائض الدين أو جهبا الله تعالى
على عباده المسلمين غير تقييد بمن أو مكان أو شخص أو عدل أو جور فتخصيص وجوب
الجهاد بكون السلطان عادلا ليس عليه اثاره من علم وقديلي الرجل الفاجر في الجهاد ما لا يليه
البار العادل وقد ورد هذا التبرع كما هو معروف وأخرج أحمد في المسند عن رواية ابنه
عبد الله وابو داود وسعيد بن منصور عن حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم ثلاث من أصل الايمان الكف عن قال لا اله الا الله لا تكفر بمذنب ولا تخبر به عن
الاسلام بعمل والجهاد ما مضى مذ بعثني الله الى أن يقاتل آخر أمي الدجال لا يظلم جور جائر
ولا عدل عادل ولا يعتبر في الجهاد الا أن يقصد الجهاد بجهاد ما تكون كلمة الله هي العليا كما
ثبت في حديث أبي موسى في الصحبة وغيرهما قال سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله
وسلم عن الرجل يقاتل شجاعة ويقاقل حمية ويقاقل ديارفاي ذلك في سبيل الله فقال من قاتل

لنكون كلمة الله هي العليا وفي سبيل الله (إذا أذن الابوان) لحديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاستأذنه في الجهاد فقال احسب نفسك قال نعم قال فقم ما تجاهد وفي رواية لأحمد وأبي داود وابن ماجه قال يا رسول الله اني جئت أريد الجهاد معك ولقد أتيت وإن والدي يبيكان قال فارجع اليهما فاصحهما كما أبكيتهما وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وأخرج أبو داود ومن حديث أبي سعيد ان رجلا هاجر إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من اليمن فقال هل لك أحد باليمن فقال أبو أي فقال أذنالك فقال لا فقال ارجع اليهما واستأذنهما فان أذنالك فجاهدوا الا فبرهما وصحبه ابن حبان وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي من حديث معاوية بن جهممة السلمي ان جهممة أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اردت الغزو وجئتك أستشيرك فقال هل لك من أم قال نعم فقال الزها فان الجنة عند رجلها وقد اختلف في اسناده اختلفا كثيرا وقد ذهب الجمهور إلى انه يجب استئذان الابوين في الجهاد ويحرم اذا لم يأذنا وأحمد هملان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية قالوا واذا تعين الجهاد فلا اذن ويدل على ذلك ما أخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن عمرو قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فسأله عن أفضل الاعمال قال الصلاة قال ثم قال الجهاد قال فان لي والدين قال أمرك بوالديك خيرا فقال والذي بعثك نبيا لا جاهدن ولا تتركهما قال فانت أعلم قالوا وهو محمول على جهاد فرض العين أي حيث يتعين على من له ابوان أو أحدهما ما تفيق بالحدثين (وهو مع اخلاص التوبة يكفر الخطايا الا الدين) الحديث أبي قتادة عنده مسلم وغيره ان رجلا قال يا رسول الله أرايت ان قتلت في سبيل الله يكفر عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نعم وأنت صابر محسوب مقبل غير مدبر الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج مثله أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال بلغنا الله للشهيد كل ذنب الا الدين فان جبرئيل عليه السلام قال لي ذلك وأخرج الترمذي وحسنه من حديث أنس نحوه (ويطوقه) أي بالدين كل (حقوق الا ذميين) من غير فرق بين دم أو عرض أو مال اذا لم يرق بينها (ولا يستعان فيه) أي في الجهاد (بالمشركين الا الضرورة) لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لمن أراد الجهاد معه من المشركين ارجع فلن استعين بمشرك فلما أسلم استعان به وهو في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وأخرج أحمد والنسائي والبيهقي والطبراني نحوه من حديث حبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده ورجال اسناده ثقات وأخرج أحمد والنسائي من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تستضيؤا بنار المشركين وفي اسناده أزهر بن راشد وهو ضعيف وبقي اسناده ثقات وقد أخرج الشافعي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استعان بناس من اليهود يوم خيبر وأخرجه أبو داود في مراسيله من حديث الزهري وأخرجه أيضا الترمذي مرسلًا وقد أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث ذى مخبر قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول مستصالحون الروم صلحوا وتغزوا عنهم وعدوا من وراءكم وقد ذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز

الاستعانة بالمشركون وذهب آخرون الى جوازها وقد استعان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم بالمنافقين في يوم أحدوا فمخزل عنه عبيد الله بن أبي بن معصية ~~و~~ كذلك استعان بجماعة
 منهم في يوم حنين وقد ثبت في السير ان رجلا يقال له قزمان خرج مع النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يوم أحد وهو مشرك فقتل ثلاثة من بني عبد المطلب لواء المشركين حتى قال صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم ان الله يأزدها الذين بالرجل الفاجر وخرجت خراعة مع النبي صلى
 الله تعالى عليه وآله وسلم على قريش عام الفتح وهم مشركون فيجتمع بين الاحاديث بان
 الاستعانة بالمشركون لا تجوز الا للضرورة لا اذ لم تكن ثم ضرورة (وتجب على الجيش طاعة
 أميرهم الا في معصية الله) لحديث أبي هريرة في الصحيعين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد أطاعني
 ومن يعص الأمير فقد عصاني وعن ابن عباس في قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
 وأولي الأمر منكم قال نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بعثه رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في سرية أخرجها أحدوا أبو داود وهو في الصحيعين وفيها أيضا من حديث
 علي قال بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار
 وأمرهم أن يسمعوا الله ويطيعوا فمعه شيء فقال اجمعوا في حطبا فجمعوا ثم قال أو قدوا
 نارافا وقدوا ثم قال ألم يأمركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تسمعوا وتطيعوا
 فما قالوا بلى قال فادخلوها فنظر بعضهم الى بعض وقالوا انما فررنا الى رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم من النار فكانوا كذلك حتى سكن غضبه وطففت النار فلما رجعوا ذكروا
 ذلك لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال لودخلوها لم يخرجوا منها أبدا وقال لا طاعة
 في معصية الله انما الطاعة في المعروف والاحاديث في هذا الباب كثيرة وفيها التصريح بأنه
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وانما تجب طاعة الامر اعمال بالامر وبمعصية الله (وعليه) أي
 على الأمير) مشاورتهم والفرق بينهم وكنههم عن الحرام) لدخول ذلك تحت قوله وشاورهم في
 الامر وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يشاور العزاة مع في كل ما يشوره ووقع
 منه ذلك في غير موطن وأخرج مسلم وغيره من حديث أنس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم شاور أصحابه حين بلغه اقبال أبي سفيان والقصة مشهورة وأجاب عليه سعد بن عباد
 بقوله والذي نفسي بيده لو أمرتنا أن نخضعهم البحر لا خضناها واخرج أحمد والشافعي من
 حديث أبي هريرة قال ما رأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم يقول اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارقه وأخرج مسلم أيضا
 من حديث معقل بن يسار عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ما من أمير يلى أمور
 المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا يدخل الجنة وأخرج أبو داود من حديث جابر قال
 كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يتخلف في المسير فيرجى الضعيف ويردف ويدعو
 لهم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث سهل بن معاذ عن أبيه قال غزونا مع رسول الله صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم غزوة كذا وكذا فقتل الناس الطريق فبعث رسول الله صلى الله تعالى

فولهذا في العمود قال الجمهور في فصل الدال الجمعة وأد كبت عليه العمود إذا أرسلت عليه الطلائع اه المراد منه

عليه وآله وسلم من أديا فتادي من ضيق منزلا أو قطع طرعا فلا جهاد له وفي اسناده اسمعيل بن عباس وسهل بن معاذ ضعيف وقد جاءت الأدلة المقيمة لقطع وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأحق الناس بذلك الأمير (ويشروع للامام إذا أراد غزوا أن يوري بغير ما يريد) الحديث **كعب بن مالك** عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه كان إذا أراد غزوا وتورى بغيره أو هو في الصحيين وغيرهما (و) يشروع له (أن يذكي العيون ويستطلع الاخبار) الحديث جابر في الصحيين وغيرهما ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم الاحزاب من يأتيني بخبر القوم قال الزبير فما الحديث وثبت في صحيح مسلم وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث عينا ينظر عبر أي سفيان وثبت انه بعث من يأتيه بمقدار جيش المشركين يوم بدر وغيره وكان يأمر من يستطلع اخبار العدو ويقف في المواضع التي بينه وبينهم وذلك مدون في الكتب الموضوع في السيرة والغزوات (و) يشروع له أن يرتب الجوش ويقتضد الرايات والالوية (و) قد وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من ترتيب جوشه عنده ما قاله لا بعدد ما هو مشهور وكان يأمر بعضا يقف في هذا المكان وآخرين في المكان الآخر وقال للرماة يوم أحد انهم يقرعون حيث عينه لهم ولا يمارقوا ذلك المكان ولتخطفه هو ومن معه الطير وقد كانت الرايات كما في حديث ابن عباس عنده الترمذي وأبي داود قال كانت راية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سودا ملوأة أبيض وأخرج أبو داود من حديث مالك بن حرب عن رجل من قومه عن آخر منهم قال رأيت راية رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صفراء في اسناده مجهول وأخرج أهل السنن والحاكم وابن حبان من حديث جابر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخل مكة ولوأة أبيض وفي حديث الحرث بن حسان انه رأى في مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رايات سودا أخرجه الترمذي وابن ماجه ورجال الرجال الصحيح وفي الباب أحاديث (وتجب الدعوة قبل القتال الى احدى ثلاث خصال اما الاسلام أو الجزية أو السيف) الحديث سليمان بن بريدة عن أبيه عنده مسلم وغيره قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إذا أقر أميرا على جيش أو سرية أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا ثم قال اغزوا باسم الله في سبيل الله فانلوا من كفر بالله أعزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تقتلوا ولا تمتلوا وليدوا إذا القيت عدوكم من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال أو خلال فإيهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحويل من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم انهم ان فعلوا ذلك فلهم مال المهاجرين وعلمهم ما على المهاجرين فان أبوا أن يتحولوا منها فآخبرهم انهم يهكفون كما راب المسلمين يجرى عليهم الذي يجري على المسلمين ولا يكون لهم في الفتي والغنيمة شئ إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فان هم أبوا فاسألهم الجزية فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم وان أبوا فاستعن بالله عليهم وقتلهم الحديث وفي الباب أحاديث وقد ذهب الجمهور الى وجوب تقديم الدعوة لمن لم يبلغهم الدعوة ولا تجب لمن قد بلغهم وذهب قوم الى الوجوب مطلقا وقوم الى عدم الوجوب مطلقا (ويحرم قتل النساء والاطفال والشيخوخة) أد يشاغلوا فادعوا بالقتل (لضرورة) الحديث ابن عمر في الصحيين وغيرهما قال وجدت امرأة

مقتولة في بعض مغازي النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فتنبى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان وأخرج أبو داود عن حديث أنس أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا شيئا فانيا ولا صغيرا ولا امرأ في اسناده هذا ابن القزويني مقال وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رباح بن ربييع أنه قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تقتلوا ذرية ولا عسقا والعسف الاجير وأخرج أحمد من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع وفي اسناد ابراهيم بن اسمعيل بن أبي حنينة وهو ضعيف وقد وثقه أحمد وأخرج أحمد أيضا والاسماعيلي في مسنده من حديث كعب بن مالك عن محمد بن عبد الله بن علي بن أبي الحقيق بن جبير بن نسي عن قتل النساء والصبيان ورجال الرجال الصحيح وأخرج أحمد والترمذي وصححه من حديث عمر بن قيس عن رجل قال قلت لابي شيوخ المشركين واستحبوا شرهم وقد قيل انه وقع الاتفاق على المنع عن قتل النساء والصبيان الا اذا كان ذلك لضرورة كان يتربس بهن المقاتلة أو يقتلون وقد أخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مر بأمرأة مقتولة يوم حنين فقال من قتل هذه فقال رجل أنا يا رسول الله غنمتها وأردفتها خلني فلأرأت الهزيمة فبينا أهوت إلى قائم سبي لتقتلني فقتلتني فلم ينكر عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ووصله الطبراني في الكبير قلت قال الشافعي النهي عن قتل نسائهم وصبيانهم انما هو في حال القتلى والتفرد وأما البليات فيجوز أن كان فيه إصابة ذرارهم ونسائهم (والمثلة) لما تقدم فربما حدث سليمان بن بريدة عن أبيه عن جده وفيه ولا تغتالوا وأخرج نحو ذلك أحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن عسال وأحاديث النهي عن المثلة كثيرة (والاسراف بالنار) لحديث أبي هريرة عند البخاري وغيره قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في بعث فقال ان وجدتم فلانا وفلان را جليين فأحرقوهما بالنار ثم قال حين أردنا الخروج افي كنت أم تركم أن تحرقوا فلانا وفلانا وان النار لا يعذب بها الا الله فان وجدتموهما فاقتلوهما أو أمتحرقوا الشجر والاصنام والمتاع فقد ثبت الاذن بذلك عن الشارع اذا كان فيه مصلحة (و) يحرم (القرار من الزحف الا إلى فئة) وقد نطق بذلك القران الكريم قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متفرقا لقتال أو متحيزا إلى فئة فقد ساء بغضب من الله وثبت في الصحيحين وغيرهما ان الفرار من الزحف هو من السبع الموبقات ولا خلاف في ذلك في الجمله وان اختلفوا في مسوغات الفرار وقد جوز الله تعالى الفرار إلى الفئة وأما التحرف للقتال فهو وان كان فيه نولية الدبر لكنه ليس بفرار على الحقيقة قال في المسوى قوله متفرقا لقتال هو ان ينصرف من ضيق إلى سعة أو من سقل إلى علو ومن مكان منكشف إلى مستقر ونحو ذلك مما هو ممكن في القتال قوله أو متحيز أي يصير إلى حيز فئة من المسلمين يستعدهم ويقاتل معهم وبالجملة يجب ثبات المسلمين يوم الزحف في مقابلته تحفهم من الكفار والفرار حينئذ كبيرة (ويجوز تزييت الكفار) لحديث الصعب بن جثلمة في الصحيحين وغيرهما ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسائهم وذرارهم ثم قال هم منهم وأخرج

أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث سلمة بن الأكوع قال يفتنوا هوازن مع أبي بكر الصديق وكان أمره علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والسيات هو الغارة بالليل قال الترمذي وقد رخص قوم من أهل العلم في الغارة بالليل وإن يتواكروه بعضهم قال أحمد وأصح لا بأس به أن يبيت العدو ليلا (والكذب في الحرب) لما ثبت عند مسلم وغيره من حديث جابر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لما بعث محمد بن مسلمة لقتل كعب بن الأشرف قال يا رسول الله فأذن لي فأقول قال قد فعلت يعني بأذن له بأن يخذله فقال ولو كان كذبا كما وقع منه في هذه القصة وهي أيضا في البخاري وأخرج مسلم من حديث أم كلثوم بنت عقبة قالت لم اصنع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرخس في شيء من الكذب عما يقول الناس الا في الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها وهذا الكذب المذكور وهناهو التعريض والتلفيح بوجهه من الوجوه يخرج عن الكذب الصراح كما قاله جماعة من أهل العلم (والخداع) في الحرب لما في الصحيحين من حديث جابر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة وفيه ما من حديث أبي هريرة قال سمى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الحرب خدعة قال النووي واتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن الا أن يكون فيه نقض عهد

(فصل وما غنمه الجيش كان لهم أربعة أخماسه وخمسه بصرفه الامام في مصارفه) لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى والنسائي والمساكين قلت اتفق أهل العلم على ان الغنية تخمس فان خمس للاصناف التي ذكرت في القرآن وأربعة لأجاسها للغانمين وقوله تعالى فان لله خمسة ذهب عامة أهل العلم الى أن ذكر الله تعالى فيه التبرك به وإضافة هذا المال اليه لشرفه ثم بعد ما أضاف جميع الخمس الى نفسه بين مصارفها واختلفوا في سهم ذوى القربى قال أبو حنيفة انما يعطون لفقرهم وقال الشافعي لقرايتهم مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ككليات غير أنه أعطى القريب والبعيد من ذوى القربى ولا يفضل عنده فقير على غني ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهما ومن ذلك ما ورد في القرآن في التي والغنية وأخرج أبو داود والنسائي عن حديث عمرو بن عبسة قال صلى بنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الى بعي من المغنم فلما سلم أخذوا برقه من جنب البعير ثم قال ولا يحمل لي من غنائكم مثل هذا الا الخمس والخمس مردود فيكم وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من ابن الصامت وحسنه ابن حجر وأخرج نحوه أيضا أحمد وأبو داود والنسائي ومالك والشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحسنه أيضا ابن حجر وروى نحوه ذلك أيضا من حديث جبير بن مطعم والعرباض بن سارية (ويأخذ القارس من الغنية ثلاثة أسهم والراجل سهمين) لما ورد في ذلك من الأحاديث منها حديث ابن عمر في الصحيحين وغيرهما وله ألفاظ فيها التصريح بأن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أسهم للقارس وقرسه ثلاثة أسهم وللراجل سهمان وفيه ما معنى ذلك من حديث أنس ومن حديث عروة البارقي ومنها حديث الزبير بن عوف ذلك عند أحمد ورجاله رجال الصحيح وحديث أبي وهب عند الدارقطني وأبي يعلى والطبراني وحديث أبي هريرة عند الترمذي والنسائي وحديث جرير عند مسلم وغيره وحديث عتبة بن عبد الله عند أبي داود

وحديث جابر واسماء بنت زيد عند احمد وفي الباب أحاديث وقد ذهب الى ذلك الجمهور وذهب جماعة من اهل العلم الى ان الفارس يأخذ له ولقرسه مسممين والراجل مسموماً وتسكنوا بحديث مجمع بن جارية عند احمد وابي داود وقال قسمت خيبر على اهل الحديبية فقسمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ثمانية عشر مسموماً وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلثمائة فارس فأعطى الفارس مسممين والراجل مسموماً وهذا الحديث في اسناده ضعف وقال أبو داود ان فيه وهماً وأنه قال ثلثمائة فارس وانهم كانوا مائتين (ويستوى في ذلك القوي والضعيف ومن قاتل ومن لم يقاتل) لحديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم وصححه أبو الفتح في الاقتراح على شرط البخاري ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قسم غنائم بدر بالسوى بعد وقوع انحصام بين من قاتل ومن لم يقاتل ونزول قوله تعالى يستلوفونك عن الانفال وأخرج نحوه أحمد برجال الصحيح من حديث عباد بن الصامت وأخرج أحمد من حديث سعد بن مالك قال قلت يا رسول الله الرجل يكون حامية القوم ويكون مسموماً ومسموماً غيره وسواء قال ثلثمائة امك ابن أم سعد وهل ترزقون وتنصرون الابضعه فائسكم وأخرجه البخاري أيضاً والنسائي عن مصعب بن سعد قال رأى سعد ان له فضلاً على من دونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هل تنصرون وترزقون الابضعه فائسكم وأخرج نحوه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه قال في الطبعة البالغة ومن بعثه الامير لمصلحة الجيش كالبريد والطليعة والخاصوس يسهم له وان لم يحضر الواقعة كما كان لعثمان يوم بدر (ويجوز تنقيله بعض الجيش) لما أخرجه مسلم وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهم الفارس وسهم الراجل جميعاً له وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وعزاه المنذرى في مختصر السنن الى مسلم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نقل سعد بن أبي وقاص يوم بدرية وأخذ ذهب الى ذلك الجمهور وحكى بعض أهل العلم الاجماع عليه واختلف العلماء هل هو من أصل الغنيمة أو من الخمس وقد ورد في تنقيله السرية حديث حبيب بن مسلمة عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وصححه ابن البار ودوابن حبان والحاكم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نقل الربع بعد الخمس في بدائه ونقل الثالث بعد الخمس في رجعه وأخرج نحوه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ابن حبان من حديث عباد بن الصامت وأخرج أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي من حديث معن بن زيد قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لا نقل الا بعد الخمس وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان ينقل بعض من يبعث من السرايا لا تقسم خاصة سوى قسم عامة الجيش والخمس في ذلك كله وفيه ما انه نقل بعض السرايا بغير ابيها وفي الباب أحاديث قال في الطبعة البالغة وعندى ان رأى الامام أن يزيد لم يكن الا بولاً ولما ذهباً وبفضل العرب على البراذن لشيء دون السهم فلهذا بعد أن يشاور أهل الرأي ويكون آخر الاختلاف عليه لاجله وبه يجمع اختلاف سائر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه في الباب (والامام المني وسهمه كاحد الجيش) لحديث يزيد بن عبد الله بن الشيخير عند أبي داود والنسائي وسكت عنه أبو داود والمنذرى قال كتابا يريد اذ دخل رجلاً معه قطعة اديم فقرأناها فاذا فيها من محمد رسول الله الى بن زهير بن

أقبح انكم ان شهدتم أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأنتم الركاة وإدبتم
 الخمس من المغنم وسهم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسهم الصني فأنتم آمنون بآمن الله
 ورسوله فقلنا من كتب لك هذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال المتذري
 ورواه بعضهم عن يزيد بن عبد الله وسعي الرجل الغريبن زلب وأخرج أبو داود عن الشعبي
 مر سلا قال كان للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سهم يدعي الصني ان شاء عبد الله وان شاء
 وان شاء فرسا يختاره قبل الخمس وأخرج أبو داود أيضا من حديث ابن عون مر سلا نحوه
 وأخرج أحمد والترمذي وحسنه من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 تفعل سيفه هذا القفار يوم بدر وأخرج أبو داود من حديث عائشة قالت كانت صفة من الصني
 وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس نحوه ويعارضه ما في الصحيحين وغيرهما من حديث
 أنس أيضا قال صارت صفة له حبة السكبي ثم صارت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 وفي رواية انه اشتراها منه بسبعة أرؤس (ويرضخ من الغيبة من حضر) لحديث ابن عباس
 عند مسلم وغيره انه سأله سائل عن المرأة والعبد هل كان لها سهم معلوم اذا حضر الناس
 فأجاب انه لم يكن لها سهم معلوم الا أن يحسنها من غنائم القوم وفي لفظ ان النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم كان يغزو بالنساء فيدوين الجرحى ويحذين من الغيبة وأما السهم فلم يضرب
 لهم وأخرج أبو داود وابن ماجه والترمذي وصححه من حديث عمير مولى أبي الحكم انه شهد
 خيبر مع مواله فأمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بشئ من خزئ المناع وأخرج أحمد
 وأبو داود والنسائي من حديث حمير بن زياد عن جده أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 صلى الله تعالى عليه وآله وسلم غزوة خيبر سادسة ست نسوة فبلغ رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم فبعث اليها فتنافرا فأبانه الغضب فقال مع من خرجت وبأذن من خرجت فقلنا
 يا رسول الله خرجنا فنزل الشعر ونعني في سبيل الله ومعنا دواء الجرحى وتناول السهم ونسقى
 السويق فقال من فأنصرفن حتى اذا فرغ الله عليه خيبر اسهم لنا كما أسهم للرجال قال فقلت لها
 يا جدة وما كان ذلك قالت عرا وفي اسنادها رجل مجهول وهو حشرج وقال الخطابي اسناده
 ضعيف لا تقوم به الحجة وأخرج الترمذي عن الاوزاعي مر سلا قال اسهم النبي صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم للصبيان بخير وحديث حشرج كما عرفت ضعيف وهذا مرسل فلا ينتهضان
 لمعارضته ما تقدم وقد حمل الاسهام هنا على الرضخ جمع بين الاحاديث وقد اختلف أهل العلم في
 ذلك فذهب الجمهور الى انه لا يسهم للنساء والصبيان بل يرضخ لهم فقط ان رأى الامام ذلك
 (ويؤثر المؤلفين ان رأى في ذلك صلاحا) لحديث أنس في البخاري وغيره ان النبي صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم قسم الغنائم في اشرف قرينش قالية الهام وترك الانصار والمهاجرين
 وهكذا ثبت في الصحيح من حديث ابن مسعود وغيره ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 أعطى الاقرع بن حابس مائة من الايل وأعطي عيينة مثل ذلك وأعطي اناسا من اشرف
 العرب والقصة مشهورة مذكورة في كتب السير بطولها والمراد بإشرف قرينش اكابر مسلمة
 الفتح كابي سفيان بن حرب وسهل بن عمرو وحويط بن عبد العزيز وحكيم بن حزام وصقوان
 ابن أمية (واذا رجع ما أخذه الكفار من المسلمين كان للمالك) لحديث عمران بن حصين عند

مسلم وغيره ان العصابة باقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصيبت فركبتها امرأة
من المسلمين ورجعت الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقد كانت تذرث أن تقهرها
أن يحياها الله عليها فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما
لا يملك العبد وأخرج البخاري وغيره عن ابن عمر أنه ذهب فرس له فأخذه العدو فظهر عليهم
المسلمون فردة عليه في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبق عبده فلقطى بأرض
الروم وظهر عليه المسلمون فردة عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وفي رواية لا يداودان غلاما لابن عمر أبق الى العدو فظهر عليه المسلمون فردة رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم الى ابن عمر ولم يقسم وقد ذهب الشافعي وجاعة من أهل العلم أن
أهل الحرب لا يملكون بالغلبة شيئا من أموال المسلمين وأصحابه أخذ قبل الغنمة وبعدها
وروى عن علي والزهرى وعمر بن دينار والحسين أنه لا يرده أصلا ويختص به أهل الغنائم
وروى عن عمرو سليمان بن ربيعة وعطاء واليث ومالك وأحمد وأخرون أن وجده صاحبه
قبل القسمة فهو أحق به وإن وجده بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقيمة وقد روى عن ابن عباس
الدارقطني مثل هذا التفصيل مرفوعا واسناده ضعيف جدا وروى عن الفقهاء السبعة
قال في المرقى وعليه أكثر أهل العلم في الجلالة ولهم في التفاصيل اختلاف (ويحرم الانتفاع
بشيء من الغنمة قبل القسمة إلا الطعام والعلف) لحديث روي عن ثوبان بن ثابت عند أحمد وأبي داود
والدارقطني والطحاوي وابن حبان أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يملك المؤمن
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتناول مغنما حتى يقسم ولا يلبس ثوبا من في المسلمين حتى إذا
أخلفه وذهبه ولا أن يركب دابة من في المسلمين حتى إذا أعفها ردها فيه وفي أسناده محمد بن
إسحق وفيه مقال معروف وقال ابن حجر رجال أسناده ثقات وقال أيضا أن أسناده حسن
وأخرج البخاري من حديث ابن عمر قال كان نصيب في غزاة نال العسل والغنم فنأكله ولا
نرفعه زاد أبو داود فلم يؤخذ منهم ما الخمس وصححه هذه الزيادة ابن حبان وأخرج أبو داود
والبيهقي وصححه من حديث ابن عمر أيضا أن جيشا عفوا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم طعاما وعسلا فلم يأخذوا منهم الخمس وأخرج مسلم وغيره من حديث عبد الله بن
مغفل قال أصيبت جوايا من ثعالب يوم خيبر فالتزمته فقلت لأعطي اليوم أحدا من هذا شاة
فالتفت فإذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متبهما وأخرج أبو داود والحاكم
والبيهقي من حديث ابن أبي أوفى قال أصبنا طعاما يوم خيبر وكان الرجل يجيء فيأخذ منه
مقدار ما يكتفيه ثم ينطلق وأخرج أبو داود من حديث القاسم مولى عبد الرحمن عن بعض
أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال كنا كل الجز في الغزو ولا نقسمه حتى إن
كنا لترجع الى رحالنا وأخر جتنا مما لؤمة منه وقد تكلم في القاسم غيره واحد وقد ذهب الى
جواز الانتفاع بالطعام والعلف للدواب بغير قسمة البله ورواه أذن الامام وألم يأذن وقال
الزهرى لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره وقال سليمان بن موسى يأخذ إلا أن ينهي الامام
قال مالك في الموطن ألا يرى بأسا أن يأكل المسلمون إذا دخلوا أرض العدو من طعامهم
ما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في القاسم وقال أيضا أن أرى الأبل والبقر والغنم بمنزلة

الطعام بما كل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كايما كلون من الطعام وقال ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقامه ويقسم بينهم اضر ذلك بالجيش قال فلا اري باسابعي اكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجه اليه ولا اري ان يدخر ذلك شيئا يرجع به الى اهلهم قلت وعليه اهل العلم (ويحرم الغلول) لحديث أبي هريرة في الصحيحين وغيرهما في قصة العبد الذي اصابه منهم فقال الصحابة هنيأ له الشهاده فبارسول الله فقال كلا والذي نفس محمد بيده ان السجله اتملعت عليه نارا اخذها من الغنائم يوم خيبر لم تصبها المقاسم قال ففزع الناس فقام رجل بشراك أو شراكين فقال يا رسول الله أصبت هذا يوم خيبر فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شرالك من نارا أو شراك من نارا وأخرج مسلم من حديث عمر بن الخطاب قال لما كان يوم خيبر قتل نمر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقالوا فلان شهيد وفلان شهيد وفلان شهيد حتى مر واعي رجل فقالوا فلان شهيد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كلا اني رأيت في النار في برده غلها أو عباة وأخرج البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال كان علي نقل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجلا يقال له كركرة فقات فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو في النار فذهبوا ينظرون اليه فوجدوا عباة قد غلها وقد قال الله سبحانه ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة وثبت في البخاري وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا لقين أحدكم يوم القيامة على رقبته فرس على رقبته شاة الحديث وقد نقل النووي الاجماع على انه من الكبائر وقد ورد في تحريق متاع الغال ما أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر وعمر قوام متاع الغال وضربوه وفي اسناده زهير بن محمد الخراساني وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم والبيهقي من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا وجدتم الغال قد غل فاحرقوا متاعه واضربوه وفي اسناده صالح ابن محمد بن زائدة تكلم فيه غير واحد (ومن جله الغنيمه الاسرى) ولا خلاف في ذلك (ويجوز القتل أو القداء أو المن) لقوله تعالى ما كان لنبي أن يكون له اسرى حتى يفضن في الارض وقوله تعالى فاما من ابعدوا فقد ثبت عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القتل للاسرى وأخذ القداء منهم والمن عليهم ثبوتهم متواترا في وقائع في يوم بدر قتل بعضهم وأخذ القداء من غالبهم وأخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال في اسارى بدر لو كان مطعم بن عدى حيا ثم كلفني في هؤلاء النقي لتركهم له وفي مسلم من حديث أنس انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ المشائيز النفر الذين هبطوا عليه وأحصاه من جبال التعنيم عند صلاة الفجر ليقتلوهم ثم ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتمقهم فانزل الله عز وجل وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ميطن مكة الا انه وقد ذهب الجمهور الى ان الامام يفعل ما هو الا حوط للاسلام والمسلمين في الاسارى فيقتل أو يأخذ القداء أو يمن وقال الزهري ومجاهد وطائفة لا يجوز أخذ القداء من اسرى الكفار أصلا وعن الحسن وعطاء لا يقتل الاسير بل يقتل بين المن والقداء وعن مالك لا يجوز المن بغير قداء

وعن الحنفية لا يجوز المن أصلاً لا بقدره ولا بغيره

«(فصل ويجوز استرقاق العرب)» لان الأدلة العجيبة قد دلت على جواز استرقاق الكفار من غير فرق بين عربي وعجمي وذكروا في ولم يقيم دليل يصلح للتسليم قط في تخصيص أسر العرب بعدم جواز استرقاقهم بل الأدلة فائتمة كاثرة على أن حكمهم حكم سائر المشركين منها حديث أبي هريرة في الصحبة وغيرهما أنها كانت عند عائشة سبيبة من بني نعيم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعتقها فإنها من ولد اسمعيل وأخرج البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال حين جاء وفد هوازن مسلمين فسألوه أن يرد عليهم أموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أمسدة فاختاروا إحدى الطائفتين أما السبي وأما المال الحديث وفي الصحبة وغيرهما من حديث ابن عمر ان جويرة بنت الحرث من سبي بن المصطلق كانت عن نفسها ثم تزوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أن يقضي كاتبها فلما تزوجها قال الناس اصهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فأرسلوا ما بأيديهم من السبي وأخبره أحمد من حديث عائشة وقد ذهب إلى جواز استرقاق العرب الجمهور وحكي في البحر عن الحنفية أنه لا يقبل من مشركي العرب الا الاسلام والسيف واستدل بقوله تعالى فاذا انسلكوا إلى شهر الحرم فاقتلوا المشركين الآية ولا يخفى أنه لا دليل في الآية على المطلوب ولو سلم ذلك كان ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم محض الذل وقد صرح القرآن الكريم بالتخيير بين المن والقداء فقال فاما من بعدوا فاما فداهم ولم يفرق بين عربي وعجمي واستدلوا أيضاً بما أخرجه الشافعي والبيهقي ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال يوم حنين لو كان الاسترقاق جائزاً على العرب لكان اليوم انما هو أسرى وفي استناده الواقدي وهو ضعيف جداً ورواه الطبراني من طريق أخرى فيها يزيد بن عياض وهو أشد ضعفاً من الواقدي وقد أخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم القديمة من ذكور العرب في بدر وهو فرع الاسترقاق أقول قد سبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جماعة من بني نعيم وأمر عائشة أن تعتق منهم كما تقدم وبالغ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال من فعل كذا فكاكنا عما عتق رقبة من ولد اسمعيل وقال لاهل مكة اذهبوا فأنتم الطلقاء والحاصل أن الواجب للوقوف على ما دلت عليه الأدلة الكثيرة العجيبة من التخيير في كل مشرك بين القتل والمن والقداء والاسترقاق فمن ادعى تخصيص نوع منهم أو فرد من افرادهم فهو مطالب بالدليل وأما أسر نساء العرب فلا امر أظهر من أن يذكر الواقعي في ذلك ثابته في كتب الحديث الصحبة وغيرهما وفي كتب السير جميعها (وقتل الجاسوس) لحديث سلمة بن الأكوع عند البخاري وغيره قال أتى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عينا وهو في سفر فخاص عند بعض أصحابه يتحدث ثم انسل فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اطلبوه فاقتلوه فسيقتلهم اليه فقتلته فنقلني سلبه وهو متفق على قتل الجاسوس الحربي وأما المجاهد والذي يقال مالك والاوزاعي يمتنع عهده بذلك وأخرج أحمد وأبو داود عن فرات بن حيان ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر بقتله وكان عينا لابي سفيان وحيلة الرجل من الانصار ففر بحلقته من الانصار فقال اني مسلم فقال رجل من

الانصار يارسول الله انه يقول انه مسلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ان منكم
رجالا لا نكلهم الى ايمانهم منهم فوات بن حبان وفي اسناده أبو همام الدلال محمد بن محبوب ولا يمتحج
بحديثه وهو يروي عن سفيان ولكنه قد روى الحديث المذكور عن سفيان بن بشر بن السري
البصري وهو ممن اتفق على الاحتجاج به البخاري ومسلم ورواه عن الثوري أيضا عباد بن
الازرق العباداني وهو ثقة (واذا أسلم الحربي قيل القدوة عليه أحرز أمواله) لحديث صخر بن
عبدة ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال اذا أسلم الرجل فهو أحرق وأرضه وماله أخرجه
أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وفي لفظ ان القوم اذا أسلموا أحرزوا أموالهم ودماءهم وأخرج
أبو يعلى من حديث أبي هريرة عن عروة عن أسلم بن عيسى عن عدي بن يساف الزيات
الرازي عن أبي هريرة قال البيهقي وانما يروي عن ابن أبي مليكة وعن عروة عن أسلم
أخرجه عن عروة عن أسلم بن سعيد بن منصور رجال ثقات ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
حاصر بني قريظة فأسلم ثعلبة وأسلم بن سبيعة فأحرزاهما أسلامهما أموالهما وأولادهما
الصغار ومما يدل على ذلك الحديث الصحيح ان ثابت من طرق انه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال فاذا قالوا هاهنا مائة دية فاحرقوا أموالهم ولا يمتحج بها وقد ذهب الجمهور الى أن الحربي اذا
أسلم طوعا كانت جميع أمواله في ملكه ولا فرق بين من أسلم في دار الحرب أو دار الاسلام
(واذا أسلم عبد الكافر صار حرا) لحديث ابن عباس عن أسلم بن عبد الله بن أبي شعبة قال أعتق رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يوم الطائف من خرج اليه من عبدة المشركين وأخرجه
أيضا سعيد بن منصور ومروان بن معاوية في نسخة أبي بكر في ثلثه من حصن الطائف مذكورة في صحيح
البخاري ورواه أبو داود عن الشعبي عن رجل من ثقيف قال سألت رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم أن يرذل البنية ابا بكر وكان مملوكا فأسلم قبلنا فقال لا هو طليق الله ثم طليق رسول
وأخرج أبو داود والترمذي وصححه من حديث علي قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم يعني يوم الحديبية قبل الصلح فكتب اليه مواليتهم فقالوا والله يا محمد
ما خرجوا اليك رغبة في دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا يارسول الله
رذهم اليهم فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال ما راكم تنتهون بانه من
قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا وأبى أن يرذهم وقال هم عتقاء الله
عز وجل وأخرج أحمد عن أبي سعيد الاعشى قال قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
وسلم في العبد اذا جاء فأسلم ثم جاء مولاه فأسلم انه حر واذا جاء المولى ثم جاء العبد بعد ما أسلم
مولاه فهو أحرق وهو مرسى (والارض المغنومة أمرها الى الامام فيجعل الاصليح من قسمتها
أكثر كما مشتركة بين الغانمين أو بين جميع المسلمين) لان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قسم ارض قريظة والنضير بين الغانمين وقسم نصف ارض خيبر بين المسلمين وجعل النصف
الاخر لمن نزل به من الوفود والامور ونائب الناس كما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث
بشر بن يساف عن رجال من الصحابة وأخرج نحوه أيضا أبو داود من حديث سهل بن أبي حنيفة
وقد ترك الصحابة ما غنوه من الاراضي مشتركة بين جميع المسلمين يقسمون خراجها بينهم
وقد ذهب الى ما ذكرناه جمهور الصحابة ومن بعدهم وعمل عليه الخلفاء الراشدون وأخرج

مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال إيماناً بآية
 أتيتوها فأنتم فيها فاسمحكم فيها وأما قريظة عصمت الله ورسوله فإن تخمسها لله ورسوله ثم هي
 لكم أقول قسمة الأموال المتبعة للمسلمين من خراج ومعاملة وجزية وصلح وغير ذلك ينبغي
 تقويض قسمته إلى الامام العادل الذي يحض النصح لرعيته ويسدله جهده في مصالحهم
 فية سمع منهم ما يقوم بكفايتهم ويدخلوا ديارهم ما يقوم بدفعها ولا يلزمه في ذلك سلوك طريق
 معينة سلكها السلف الصالح فإن الأحوال تختلف باختلاف الأزمنة والامكنة فإن رأى
 الصلاح في تقسيم ما حصل في بيت المال في كل عام فعل وإن رأى الصلاح في تقسيمه في الشهر
 أو الأسبوع أو اليوم فعزل ثم إذا فاض من بيت مال المسلمين على ما يقوم بكفايتهم وما يدخروا
 لدفع ما ينوبهم جعل ذلك في مناجزة الكفرة وقمع ديارهم وتكثير جهات المسلمين وفي تكثير
 الجيوش والتخيل والصلاح فإن تقوية جيوش المسلمين هي الأصل الأصل في دفع المفساد
 وجلب المصالح ومن أعظم موجبات تكثير بيت المال وتوسيع دائرته العدل في الرعية
 وعدم الجور عليهم والقبول من محبتهم والتجاوز عن سيئهم وهذا معلوم بالاستقراء في جميع
 دول الاسلام والكفر فاعدل ملك في رعيته الا وئال بعده أضعافاً مضاعفة ما يناله الخائر
 بجوره مع ما في العدل من السلامة من انتقام الرب عز وجل في هذه الدار وفي دار الآخرة
 فإنها جرت عادة الله سبحانه بحسب نظام الظلم وخراب بنيانه وهدم أساسه حتى صارت دول الظلمة
 من أعظم العبر للمعتبرين فانه لا بد أن يجعلهم من ~~تلك~~ الله ومخطئه ما يعرفه من له فطنة
 واعتبار وتفكر ومن نظري في تاريخ الدول رأى من هذا ما يقضي منه الجهد فالخاصل أن
 الظلم من خسر الدنيا والآخرة أما خسران الآخرة فواضح معلوم من هذه التريسة
 بالضرورة وأما خسران الدنيا فهو وإن تم له من انصب نزل فهو على كدر وتخوف ونقص
 وتحيل ووحشة من رعيته فلا يزال متوقعاً والملك في كل وقت بسبب ما يدفعه لهم وهم
 مع ذلك على بغضه وهو منطوق على بغضهم وينضم إلى ذلك كله تناقص الامر وخراب البلاد
 وهلاك الرعية وفقر أغنيائهم في كل عام هو في نقص مع ما جرت به عادة الله عز وجل من قصم
 الظلمة وهلاكهم في أيسر مدة فأقل الملوكة مدة أشدهم بطشاً وأكثرهم ظلماً وهذا هو الغالب
 وما خالفه فنادر فإين حال هؤلاء الطلبة في الدين والدنيا من حال الملوكة العاديين بالرعية
 المحبوبين عندهم المتعدين بلذة العدل مع لذة العيش الصافي عن كدر الخوف التي لا يأمن
 الظلمة هجومها عليهم في كل وقت ولولم يكن من ذلك كله الا الامن من عقاب الله وانتقامه بل
 الرجاء في ثوابه وجزيل افضاله وما عليه العاديين في الآخرة مما لا عين رأت ولا أذن سمعت
 ولا خطر على قلب بشر لكان مغنياً (ومن آمنه أحد المسلمين صار آمناً) لحديث علي عند أحمد
 وأبي داود والنسائي والحاكم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ذمة المسلمين واحدة
 يسعى بها أدناهم وأخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده مرفوعاً بلفظ يد المسلمين على من سواهم تتكافأ دماؤهم ويحجر عليهم أدناهم ويرد عليهم
 أقصاهم وهم يد على من سواهم وأخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر موطولاً
 وأخرجه ابن ماجه من حديث معقل بن يسار مختصراً بلفظ المسلمون يد على من سواهم

تسكنا فادماؤهم وأخرجه إليناكم من حديث أبي هريرة مختصرا أيضا وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا بلفظ أن ذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وهو في الصحيحين من حديث علي وأخرجه البخاري من حديث أنس وفي الباب أحاديث وقد أجمع أهل العلم على أن من أمنه أحد المسلمين صار أمنا قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على جواز أن المرأة تنتهي وأما العبد فأجاز أمناه الجمهور وأما الصبي فقال ابن المنذر أجمع أهل العلم أن أمان الصبي غير جائز انتهى وأما المجنون فلا يصح أمانه بلا خلاف قلت انما يصح الأمان من أحد المسلمين إذا أمن واحدا أو اثنين فأما عقد الأمان لاهل ناحية على المسموم فلا يصح الأمان الإمام على سبيل الاجتهاد ونجوى المصلحة كعقد الذمة ولو جعل ذلك لأحد الناس صار ذريعة إلى إبطال الجهاد (والرسول كل مؤمن) حديث ابن مسعود وعندهما إجماع داود والتسائي وإليناكم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرسولي سبيل لو كنت قاتلا لرسول ولا قتلتكم وأخرج أحمد وأبو داود من حديث نعيم بن مسعود أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لهم ما قاله لولا أن الرسول لا تقتل لضربت أعناقكم وقد أخرج أحمد وأبو داود والتسائي وابن حبان وصححه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لا يراعى له ما قرئ إليه فقال يا رسول الله لا أراجع إليهم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا أجلس بالعهد ولا أجلس البرد ولكن أراجع إليهم فإن كان في قلبك الذي فيه الآن يعني الإسلام فأرجع (وتجوز مهادة الكفار) ومالكهم وقبائلهم إذا اجتهد الإمام وذوو الرأي من المسلمين فعرفوا أجمع المسلمين في ذلك ولم يحافوا من الكفار مكيلة (ولو بشرط وإلى أجل) كرو عشر سنين) حديث أنس عندهم وغيره أن قریشا صالحوا النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاشترطوا عليه أن من جاء منكم لا ترد عليه منكم ومن جاء منكم فدعوه علينا فقالوا يا رسول الله اتكلم بهذا قال نعم أنه من ذهب منا إليهم فأبعده الله ومن جاء منهم سبعت الله فرجا ونجوا وهو في البخاري وغيره من حديث المسور بن مخرمة ومروان مطول وفيه أن مدة الصلح بينه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبين قریش عشر سنين وقد اختلف أهل العلم في جواز مهادة الكفار على ردم من جاء منهم مسلما وعده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد دل على جواز ذلك ولم يثبت ما يقتضي نسخه وما قد رمد الصلح ذهب الجمهور إلى أنه لا بد من يكون أكثر من عشر سنين لأن الله سبحانه قد أمر بأقواله الكفار في كتابه العزيز فلا يجوز مصالحهم بدون شيء من جزية أو نحوها ولكنه لما وقع ذلك من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان دليلا على الجواز في المدة التي وقع الصلح عليها ولا تجوز الزيادة عليها رجوعا إلى الأصل وهو وجوب مقاتلة الكفار ومناجرتهم الحرب وقد قيل إنها لا تجوز مجاوزة أربع سنين وقبل ثلاث سنين ولا تجوز مجاوزة سنتين (ويجوز تأييد المهادة بالجزية) لما تقدم من أمره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بدعاء الكفار إلى إحدى ثلاث خصال منها الجزية وحديث عمرو بن عوف الأنصاري في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح إلى البصرين يأمرهم أن يجزيهما وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هو صالح أهل البصرين

وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وأخرج أبو عبيد عن الزهري مرسلًا قال قبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الجزية من أهل البحرين وكانوا مجوسًا وأخرج أبو داود من حديث أنس أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعث خالدًا إلى أبي بكر بدومة فآخذوه فأتوا به فلقن دمه وصالحه على الجزية وأخرج أبو عبيد في كتاب الأموال عن الزهري أن أول من أعطى الجزية أهل بخران وكانوا نصاري وقد جعل النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أهل اليمن على كل حالم دينارًا كل سنة أو قيمته من المعافر يعني أهل النخعة منهم رواء الشافعي في مسنده عن عمر بن عبد العزيز وهو ثابت في حديث معاذ المشهور وعند أبي داود وأخرج البخاري وغيره من حديث المغيرة بن شعبه أنه قال لعامل كسرى امرئًا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إن نقا نلكم حتى تعدوا الله وحده أو تؤذوا الجزية وأخرج البخاري عن ابن أبي نجيم قال قلت لجساده ما شأن أهل الشام عليهم أربعة دنانير وأهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبيل البسار وقد وقع الاتفاق على أنها تقبل الجزية من كفار النجس من اليهود والنصارى والمجوس قال مالك والأوزاعي وبقية الشام أنها تقبل من جميع الكفار من العرب وغيرهم وقال الشافعي أن الجزية تقبل من أهل الكتاب عربًا كانوا أو مجوسًا ما يطبقهم المجوس في ذلك وقد استدل من لم يجوز أخذها إلا من النجس فقط بما وقع في حديث ابن عباس عند أحمد والترمذي وحسنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لقرين أنه يريد منهم كلمة تدين لهم بها العرب ويؤدى إليهم بها النجس الجزية يعني كلمة الشهادة وليس هذا ما ينبغي أخذ الجزية من العرب ولا سيما مع قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث سليمان بن بريدة المتقدم وإذا قدمت عدولك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال وفيه الجزية قال في المسوي في باب أخذ الجزية من أهل الكتاب قال تعالى فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون قلت عليه أهل العلم في الجلة وقال الشافعي الجزية على الأديان لا على الأنساب فتؤخذ من أهل الكتاب عربًا كانوا أو مجوسًا ولا تؤخذ من أهل الأوثان والمجوس لهم شبهة كتاب وقال أبو حنيفة لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف وفي حديث ابن شهاب أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عمر ابن الخطاب أخذها من البربر وفي حديث جعفر بن علي بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن بن عوف أنه شهد بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لهم سنوهم سنة أهل الكتاب قلت وعليه أهل العلم قال مالك مضت السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قلت وعليه أهل العلم وأما قدره فاضرب عمر بن الخطاب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير وعلى أهل الورق أربعين درهمًا مع ذلك أوزاق المسلمين وضمانية ثلاثة أيام قلت قد صرح من حديث معاذ بعث النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى اليمن فأمرهم أن يأخذوا من كل حالم دينارًا أو عدله معافريًا فاختلقوا في الجمع بينه وبين حديث عمر فقال الشافعي أقل الجزية دينارًا على كل بالغ في كل سنة ويستحب للإمام المأكة ليزداد ولا

يجوز أن ينقص من دينار وإن الدينار مقبول من الغني والمتوسط والفقير وتأول أبو حنيفة حديث عمر على المؤمنين وحديث معاذ على الفقراء لأن أهل اليمن أكثرهم فقرا فقال على كل مائة أربعة دنانير وعلى كل متوسط ديناران وعلى كل فقير دينار وعن عمر بن عبد العزيز من مائة من أهل الذمة تغذي عياديرون به من التجارات من كل عشرة من دينارها مائة فحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فإن قصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم عتاد أخذ منهم كتابا إلى مثلهم من الحول قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي الذي يلزم اليهود والنصارى من العشرة هو ما وصلوا وقت عقد الذمة وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله أن يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزيرة حين يسلمون قلت عليه أبو حنيفة وقال الشافعي لأن سقط بالاسلام ولا بالموت لأنه دين حل عليه كسائر الديون انتهى (وتقع المشركون وأهل الذمة من السكون من جزيرة العرب) لحديث ابن عباس في العيص وغيره مما أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم ونسيت الثالثة والشك من سليمان الاحول وأخرج مسلم وغيره من حديث عمر أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول لأخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها الا مسلما وأخرج أحمد من حديث عائشة أن آخر ما عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن قال لا يترك لجزيرة العرب دينان وهو من رواية ابن أبي عمير قال حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابيه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل يخرج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان ذميا أو غير ذمي وقيل انما ينعون من الحجاز فقط استدلالا بما أخرجه أحدوا ولبهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال آخر ما تكلم به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أخرجوا يهودا أهل الحجاز وأهل البحر من جزيرة العرب وهذا لا يصلح تخصيص العام لما تقرر في الاصول من أن التخصيص بموافق العام لا يصح وقد حكى ابن حجر في فتح الباري عن الجمهور أن الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة والامامة وما والاها لا ميسوي ذلك مما يطلق عليه اسم الجزيرة وعن الحنفية يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم أصلا الا باذن الامام أقول الاحاديث مصرحة بأخراج اليهود من جزيرة العرب وذكر الحجاز هو من التخصيص على بعض أفراد العام لا من تخصيصه لانه قد تقرر في الاصول أن مفاهيم اللفظ لا يجوز العمل بها الاجماعا لا عند الدقائق ولا في الحجاز يدل على أن غير من مواضع الجزيرة يحالقه بغيره لغيره هذا هو الواجب الذي ينبغي التعويل عليه وقد جع المقري مؤلف شرح بلوغ المرام رسالة رجع فيها التخصيص وقد دفعها الماتن رحمه الله بأبحاث ليس هذا موضع ذكرها قال في المسوي في باب لا يدخل المسجد الحرام كافر قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا امنوا انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وان خفتم عيلة أسوف يهنيكم الله من فضله قلت قوله فلا يدخلوا المسجد الحرام معناه المسجد الحرام وما حوله من الحرم يدل عليه قوله تعالى وان خفتم عيلة وعليه أهل العلم قالوا لا يجوز لكافر أن يدخل الحرم بحال سواء كان ذميا أو لم يكن

يكن وإذا جاء رسول من دار الكفر الى الامام وهو في الحرم فلا ياذن في دخوله بل يخرج الامام اليه أو يبعث من يسمع رسالته قلت قد صح في غير حديث ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم أدخل الكفار في مسجدهم من ذلك ربط غلظة بن انايل بسارية من سوارى المسجد فقال الشافعي لا يدخلون المسجد الا بآذن مسلم وقال آخرون يجوز له الدخول ولو غير آذن وتأويل الآية على قولهم انهم أخيفوا بالجزية أقول لا ريب ان موطن العبادة للمسلمين ينبغي تفرجهم ان ادركوا المشركين فهم الذين لا يظهرون من جنابة ولا يعتسلون من نجاسة فان كان تأويلهم لمساجد المسلمين بالنجاسات أو استنزاههم بالعبادة مغلظون فاذلكت مقسدة وكل مقسدة ممنوعة مالم يعارضها مظنة اسلام من دخل منهم المسجد لما يسمعه ويراه من المسلمين فان ذلك المقدسة معتقرة يجب هذه المصلحة التي لا يقادر قدرها واما اذا كان تأويلهم المسجد غير مغلظون فلا وجه للمنع ولا سيما قد تقر رآه صلى الله عليه وسلم كان ينزل كثير من وفود المشركين - مسجد الشرف وهو افضل من غيره من المساجد غير المسجد الحرام ثم قال في المسوى قال مالك قال ابن شهاب ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أجلى يهود خيبر قال مالك وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود خيبر ان وفدا فاما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شئ وأما يهود فدلك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الارض فأقام لهم عمر ابن الخطاب نصف الثمر ونصف الارض قيمته من ذهب وورق وابل وحبال واقتاب ثم أعطاهم القنوة وأجلاهم منها قلت عليه أهل العلم قالوا الجواز يجوز للكافر دخولا بالاذن ولا يقيم بها أكثر من مقام السفر فان عمر رضى الله تعالى عنه لما أجلاهم أجلى لمن يقدم منهم تاجرا ثلاثا انتهى

(فصل ويجب قتال الغااة حتى يرجعوا الى الحق) لقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بقت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله فأوجب الله سبحانه قتال الطائفة الباغية حتى ترجع الى امر الله ولا فرق بين أن يكون البغى من بعض المسلمين على امامهم أو على طائفة منهم قال المسوى قال الواحدي والبغوى وغيره ما نزلت هذه الآية في ضرب كان منهم بالجر يد واليدى والنعال فأصلح النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهم وانظروا انها في قتال ومضاربة يكون في الغضب بين المسلمين حيث يكون حكم الله تعالى معلوما لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي الى امر الله وليست في البغاة وهم الذين لهم صنعة وشبهة فمنصورا رئيسا وخر جوا على الامام العدل اذ ليس هناك فاطع يطلب منهم التي اليه بل كل فرق منهم ما تدعى ان ما ذهبت اليه هو الحق الموافق لكتاب الله واعايسه فتادحكم البغاة من آثار على رضى الله تعالى عنه حين قاتل أهل البصرة وأهل الشام وأهل الثمروان وهذا أحسن ما فهمت في هذه الآية والعلم عند الله تعالى انتهى أقول اعلم ان هذا الفصل مستفاد من اجتهادات الصحابة رضى الله عنهم وأكثر من روى عنه في ذلك على كرم الله وجهه ولم يثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ الا حديث ابن مسعود الآتي وقد ضعه جماعة من المسلمين وقد أجمع المسلمون على بعض الاحكام كهدم جواز سبي

البيهظة والحاصل ان أصل دم المسلم وماله العصمة ولم يأذن الله عز وجل بسوى قتال الطائفة
البيهظة حتى تنفي طغيانها الاقتصار على هذا ويكون الجائز قتال من لم يحصل منه النية وان كان
جريحاً أو منهزماً من غير فرق بين من له فتنة ومن لا فتنة له مادام مصراً على بغيه وأما المال فلا
يجوز أخذه شئ منه هذا ما عُدِي في ذلك فان ثبت ما يخالفه فالثابت شرعاً أولى بالتباعد (ولا
يقتل أسيرهم ولا يتبع مدبرهم ولا يجاز على جريحهم ولا تغنم أموالهم) لما أخرجه الحاكم
والبيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لابن مسعود يا ابن أم عبد ما حكم
من بقي من أمي قال الله ورسوله أعلم فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا يتبع
مدبرهم ولا يجيز على جريحهم ولا يقتل أسيرهم وفي لفظ ولا يذفق على جريحهم ولا يغنم منهم
سكت عنه الحاكم وقال ابن عدي هذا الحديث غير محفوظ وقال البيهقي ضعيف وقال صاحب
بلوغ المرام ان الحاكم صححه فوهم لان في اسناده كثر بن حكيم وهو متروك وصح عن علي من
طريق نحوه موقوفاً والصحيح أنه نادى بذلك منادى على يوم صفين ولم يثبت الرفع وأخرج ابن
أبي شيبة والحاكم والبيهقي من طريق عبد خير عن علي بلفظ نادى منادى على يوم الجمل الا
لا يتبع مدبرهم ولا يذفق على جريحهم وأخرج سعيد بن منصور عن مر وان بن الحكم قال
صرخ صارخ لعل يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفق على جريح ومن أغلق بابه فهو آمن ومن
ألقى السلاح فهو آمن وأخرج أحمد في رواية الأثرم واحتج به عن الزهري قال هاجت الفتنة
وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم متوافرون فأجمعوا أن لا يقاتل أحد ولا يؤخذ
مال على تأويل القرآن الا ما وجد بعينه وأخرج البيهقي عن أبي أمامة قال شهدت صفين
فكانوا لا يجيزون على جريح ولا يقتلون مولياً ولا يسلبون قتيلاً وأخرج البيهقي عن
علي أنه قال يوم الجمل ان ظفرتهم على القوم فلا تطلبوا مدبراً ولا تجيزوا على جريح وانظروا الى
ما حضروا به الحرب من آفة فاقبضوه وما سوى ذلك فهو لورثتهم قال البيهقي هذا منقطع
والصحيح انه لم يأخذ شيئاً ولم يسلب قتيلاً ويؤيد جميع هذه الآثار ان الأصل في دماء المسلمين
وأموالهم الحرم فلا يعمل شئ منها الا بدليل شرعي والمراد بالاجازة على الجريح والاجهاز
والتذيق ان يتم قتله ويسرع فيه وما حكاه الزهري من الاجماع على عدم القوديدل على انه
لا قصاص في أيام الفتنة وقد أخرج هذا الأثر عن الزهري البيهقي بلفظ هاجت الفتنة الاولى
فأدركت يعني الفتنة وجالاذوى عدد من أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن شهد
معه بدر أو بغنائهم يرون ان هذا أمر الفتنة لا يقام فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن
قصاص فيمن قتل ولا حد في سبي امرأة مسيكة ولا يرى عليها حد ولا ينزأ بين زوجها ولا عنة
ولا يرى أن يقدفها أحد الا بجلد الحد ويرى ان ترد الى زوجها الاول بعد ان تعددت عدتها من
زوجها الآخر ويرى ان يرثها زوجها الاول انتهى قال في البحر ولا يجوز سبهم ولا اغتنام ماله
يجلبوا به اجماعاً بقائهم على الملة وحكى عن النفس الزكية والخفية والسافعية انه لا يغنم
منهم شئ أقول وأما الكلام فيمن حارب علياً كرم الله وجهه فلا شك ولا شبهة ان الحق بيده
في جميع مواضعه وأما ملطحة والزبير ومن معهم فلانهم قد كانوا يابغونه فنكثوا بعهده فبغوا
عليه وأخرجوا الى جيوش من المسلمين فوجب عليه قتالهم وأما قتاله الفوارج فلا ريب في ذلك

والاحاديث المتواترة قد دللت على انهم يعمرون من الدين كما يعمرون السهم من الرمية وأما أهل
صحن فبغيرهم ظاهر ولم يكن في ذلك الا قوله صلى الله عليه وسلم لعمار تقتل الفئة الباغية لكان
ذلك مقيد بالمطلوب ثم ليس معاوية بمن يصلح لمعارضة علي ولكنه أراد طلب الرئاسة والدنيا
بين قوم اعتام لا يعرفون معروفا ولا يشكرون مشكرا انقاد عنهم بأنه طلب يدم عثمان فنفي ذلك
عليهم وبذلوا بين يديه دماهم وأموالهم ونهضوا له حتى كان يقول على لأهل العراق انه يود أن
يصرف العشرة منهم بواحد من أهل الشام صرف الدراهم بالدينار وليس العجب من مثل عوام
الشام انما العجب بمن له بصيرة ودين كبعض الصحابة المائلين اليه وبعض فضلاء التابعين فليت
شعري أي أمر اشبه عليهم في ذلك الأمر حتى نصر والمبطلين وخذلوا الحقين وقد سمعوا
قول الله تعالى فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى الأمر الله وسمعوا
الاحاديث المتواترة في تحريم عصيان الائمة ما لم يروا ككفر ابو احويمعوا قول النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم لعمار انه تقتله الفئة الباغية ولولا عظيم قدر الصحابة ورفيع فضل خير
القرون لقاتل حب الشرف والمال قد قتل سلف هذه الامة كما قتل خلفاء الله غمرا ثم أعلم انه
قد جاء القرآن والسنة بتسمية من قاتل الحقين باغيا كما في الآية المتقدمة وحديث عمار بن
ياسر المتقدم فالباغي مؤمن يخرج عن طاعة الامام التي أوجها الله تعالى على عبادته ويقصد
عليه في القيام بمصالح المسلمين ودفع مفسدهم من غير بصيرة ولا على وجه المناهضة فان انضم
الى ذلك المحاربة له والقيام في وجهه فقد تم البغي وبلغ الى غايته وصار كل فرد من افراد المسلمين
مطالبا بمقاتلته لقوله سبحانه وتعالى فان بغت احداهم الآية وليس القعود عن نصرة الحق
من الورع بعد قول الله عز وجل فان بغت احداهم على الاخرى فقاتلوا التي تبغي والحاصل
انه اذا تبين الباغى ولم يلبس ولا دخل في الصلح كان القعود عن مقاتلته خلاف ما أمر الله به
وأما مع اللبس فلا جوب حتى يتبين الحق من المبطل لكن يجب السعي في الصلح كما أمر الله به
وليس من البغي اظهار ككون الامام سلك في اجتهاده في مسئلة أو مسائل طريق مخالفة
لما يقتضيه الدليل فانه ما زال المجهدون هكذا ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الامام أن يسامحه
ولا يظهر الشناعة عليه على رؤس الاشهاد بل كما ورد في الحديث انه لاخذ يده ويخاطبه
ويذلل له النصيحة ولا يذل سلطان الله ولا يجوز الخروج على الائمة وان بلغوا في الظلم أي مبلغ
ما قاموا الصلاة ولم يظهر منهم الكفر البواح والاحاديث الواردة بهذا المعنى متواترة ولو كان
على المأموم أن يطيع الامام في طاعة الله ويعصيه في معصية الله فانه لا طاعة لمخلوق في معصية
الخالق وقد ابتلى على رضى الله عنه بقتال البغاة على اختلاف أنواعهم واذا كانت الامة
الاسلامية مختصة بواحدوا الامور راجعة اليه مربوط به كما كان في أيام الصحابة والتابعين
وتابعيهم فكم الشرع في الثاني الذي جاء بعد ثبوت ولاية الاول أن يقتل اذا لم ينب عن
المنازعة وأما اذا بايع كل واحد منهم ما جاعا في وقت واحد فليس أحدهما أولى من الاخر بل
يجب على أهل الحل والعقد أن يأخذوا على أيديهم ما حتى يجعل الأمر في أحدهما فان استقرا
على التحالف كان على أهل الحل والعقد أن يختاروا منهم من هو أصلح للمسلمين ولا يتجنى وجوه
الترجيح على المتأهلين لذلك وأما بعد انتشار الاسلام واتساع رقعته وتباعدا أطرافه لاجل

انه قد صار في كل قطر أو قطر الولاية الى امام أو سلطان وفي القطر الآخر أو الاقطار كذلك ولا
يتقد بل بعضهم أمر ولا نهى في غير قطره أو أقطاره التي رجعت الى ولايته فلا بأس بتعدد الأئمة
والسلطين وتجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة على أهل القطر الذي يتقد فيه أو أمره
ونواهيه وكذلك صاحب القطر الآخر فاذا قام من ينزعه في القطر الذي قد ثبت فيه ولايته
وبايه أهله كان الحكم فيه أن يقتل اذ لم ينب ولا يجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا
الدخول تحت ولايته لتباعد الاقطار فانه قد لا يبلغ الى ما تباعد منها خبر امامها أو سلطانها ولا
يدري من قام منهم أو مات فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق وهو ما لا يعلم
لشك من له اطلاع على أحوال العباد والبلاد فان أهل الصين والهند لا يدرون بمن له الولاية في
أرض المغرب فضلا عن أن يتكهنوا من طاعته وهكذا العكس وكذلك أهل ما وراء النهر
لا يدرون بمن له الولاية في اليمن وهكذا العكس فاعرف هذا فانه المناسب للقواعد الشرعية
والمطابق لما يدل عليه الأدلة ودع عنك ما يقال في مخالفته فان الفرق بين ما كانت عليه الولاية
الاسلامية في أول الاسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار ومن أنكره هذا فهو
مباغت لا يستحق أن يخاطب بالحق لانه لا يعقلها والله المستعان

(فصل وطاعة الأئمة واجبة الا في معصية الله) بانفاق السلف الصالح لقوله تعالى أطيعوا الله
وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم وللأحداث المتواترة في وجوب طاعة الأئمة منها
ما أخرجه البخاري من حديث أنس مرفوعا سمعوا وأطيعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي
كأن رأسه زبيبة ما أقام فيكم كتاب الله وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عليه وآله وسلم من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن يطع الأمير فقد
أطاعني ومن يهص الأمير فقد عصاني وفي الصحيحين أيضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى
عليه وآله وسلم على المرأة المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره إلا أن يؤمر بمعصية فان أمر
بمعصية فلا سمع ولا طاعة والأحداث في هذا الباب كثيرة جدا (ولا يجوز الخروج) بعد
ما حصل الاتفاق (عليهم ما أقاموا الصلاة ولم يظهروا كفرا بواحد) الحديث عوف بن مالك عند
مسلم وغيره قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول خيارا أتمسكم الذين
تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم وهم يصلون عليكم وشرا أتمسكم الذين تبغضونهم
ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا تناديهم عند ذلك قال لا ما أقاموا
فيكم الصلاة إلا من ولي عليه وال فرأه يأتى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتى من معصية ولا
ينزعن يد عن طاعة وأخرج مسلم أيضا وغيره من حديث حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم قال يكون بعدى أئمة لا هم تدونهم ديني ولا يستنون بسنني وسيقوم
فيكم رجال فلوهم قلوب الشياطين في جحيمان انسان قال قلت كيف أصنع يا رسول الله ان
أدركت ذلك قال تسمع وتطيع وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فامع وأطع وأخرج مسلم
أيضا وغيره من حديث عرجة الأشجعي قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
يقول من أناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقبلوه
وفي الصحيحين من حديث عباد بن الصامت قال باعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

في مشقة، ومكر هنا وعمرنا و يسرنا وأثرة علينا وان لا تنزع الامر أهله الان تروا كقرا
 بواحدة كم فيهم من الله برهان والبواحي بالوحدة والمهمله قال الخطابي معنى قوله بواحيه
 ظاهره وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من خرج عن
 الطاعة وفارق الجماعة فبنته جاهلية وأخرج نحوه أيضا عن ابن عمر وفي الصحيحين من حديث
 ابن عمر من حمل علينا السلاح فليس منا وأخرجاه أيضا من حديث أبي موسى وأخرجهم مسلم من
 حديث أبي هريرة وسلمة بن الأكوع والاحاديث في هذا الباب لا يتسع المقام بسطها وقد
 ذهب الى ما ذكرناه جهورا أهل العلم وذهب بعض أهل العلم الى جواز الخروج على الظلة أو
 وجوبه تمسكا بأحاديث الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي أعم مطلقا من أحاديث
 الباب ولا تعارض بين عام وخاص ويحمل ما وقع من جماعة من أفاضل السلف على اجتihad
 منهم وهم أنثى لله وأطوع لسنة ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جاء بعدهم من أهل
 العلم قال في الحجة البالغة ثم ان استولى من لم يجمع الشروط لا ينبغي أن يسادر الى المخالفة لان
 خلعه لا يتصور غالبا بالاجورب ومضايقات وفيها من المفسدة أشد مما يرجى من المصلحة وبالجملة
 فاذا كفر الخليفة بانكار ضروري من ضروريات الدين حل قتاله بل وجب والا وذلك لانه
 حينئذ فانت مصلحة نصيبه بل يخاف مفسدته على القوم فكان قتاله من الجهاد في سبيل الله
 انتهى (ويجب الصبر على جورهم) لما تقدم من الاحاديث وفي الصحيحين من حديث ابن عباس
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رأى من أمير شيئا ~~ك~~كرهه فليصبر فانه
 من فارق الجماعة شرا فانت فبنته جاهلية وفيها من حديث أبي هريرة مرفوعا أعطوهم حقهم
 فان الله سألهم عما استرعاهم وأخرج أحمد من حديث أبي ذر ان رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم قال يا أباذر كيف بك عند ولايتي سنا ترون عليكم بهذا التي قال والذي بعثك بالحق
 أضع سيفي على عاتق واضرب حتى ألحق قال أولئك على ما هو خير لك من ذلك تصبر حتى
 تلحقني وفي الباب أحاديث كثيرة (وبذل النصيحة لهم) لما ثبت في الصحيحين من ان الدين النصيحة
 لله ورسوله والأئمة المساي من حديث تميم الداري بهذا اللفظ والاحاديث الواردة في مطلق
 النصيحة متواترة وأحق الناس بها الأئمة (وعليهم) أي على الأئمة (الذبح عن المسلمين وكف يد
 الظالم وحفظ نفوسهم وتدبيرهم بالشرع في الابدان والاديان والاموال وتفرق أموال الله
 في مصارفها وعدم الاستئثار بما فوق الكفاية بالمعروف والمبالغة في اصلاح السيرة
 والسريرة) وذلك معلوم من أدلة الكتاب والسنة التي لا يتسع المقام بسطها ولا خلاف
 في وجوبها جميعا على الامام وهذه الامور هي التي شرع الله تعالى نصب الأئمة لها فمن أخل
 من الأئمة والسلطين بشئ من أمورها غير محتمل لرعيته ولا نصح لهم ول غاش خائن وقد ثبت
 في الصحيحين وغيرهما من حديث معقل بن يسار قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم يقول ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته الا حرم الله عليه
 الجنة وفي لفظ مسلم ما من أمير بلى أمور المسلمين ثم لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل الجنة
 وأخرج مسلم وغيره من حديث عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 يقول اللهم من ولي من امر امتي شيئا فافرق بينهم فافرق به وبالجملة فعلى الامام والسلطان أن

يقفدي برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وبأخلفاء الراشدين في جميع ما يأتي ويذرفانه
ان فعل ذلك كان له المأنة العدل من الترتيبات الثابتة في الكتاب والسنة
وحاصلها الفوز بنعيم الدنيا والآخرة وأخر دعوانا
ان الحمد لله الذي بنعمته تتم
الصلوات

بسم الله الرحمن الرحيم

بقول المتوسل بجاه النبي الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد طاهر
محمدك يا حكيم يا عليم وفقت من نشاء لآئمة في دينك القويم ونصلي ونسلم على رسولك
المبعوث بأشرف الملل صاحب الخليفة السبعة التي لا تصرفها ولا ملل سيدنا محمد امام كل
امام الذي أوضح لنا معالم الاسلام وعلى آله الذين أحرزوا من الكمال غاية ترتبه وأمهاته
نجوم الهدى المقتفين لهديه وسنته وسائر الأئمة المجتهدين القائمين بحماية حوزة الدين
ودقوا الشرائع والاحكام وأسقروا عن وجوه الحلال والحرام (أما بعد) فان علم الفقه
أجل العلوم قدرا وأرفع بين الانام شأنه وذكرا ظهر في سماه العلوم نوره ورفقته وقامته
بالكتاب والسنة دعائمه وأركانها عليه مدار العبادات الدينية والماليه وبه يستقيم أمر
المعاملات بين البريه وبأمن به المكلف في علمه الخلل والفساد ويهتدى في سيره الى سبيل
الرشاد فكان فيه خير الدارين كما أرشد الى ذلك سيد الكونين بقوله وهو الصادق الامين
من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين هـ ذا وان الله تعالى لم يحصر فضائله في أقوام ولم يخصها
بأيام دون أيام بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وهو أعلم حيث يجعل الحكمة فيمن شاء
وان عن امتننى صهوة العلوم العقلية والنقلية ورقى الى ذروتها الشامخة العلية وجعله الله
تعالى محلأ لحل المشكلات وموئل يرجع اليه في بيان المعضلات السيد الامام قدوة
الاجلة الاعلام نادرة الزمان معدن الدقائق وكثر العرفان خاتمة الحققين وبقية المجتهدين
ناصر السنة النبويه ورافع لواء الشريعة الطاهرة المرضيه من أتم الله به النعمه وآناه
الملك والحكمه وأشرفت كواكب فضله أى اشراق وأزهرت طالع علمه في الافاق مولانا
المؤيد من مولاة البارى أبى العلي محمد بن حسين بن الحسن بن القنوجى البغارى ملك
مدينة بوبال حالا بالقطار الهندية خلد الله تعالى ملكه وأمد به بعناية القويه فهو أجله
الله سابق حلبة العلوم ومالك زمام منطوقها والمفهوم ومحجى دوارسها ومعلم مدارسها
صاحب التأليف الفاتحة والتصانيف الحسنة الرائقة فمن جميع غياضه وانضرب رياضه
الروضة النديه شرح الدرر البهيه لا وحده زمانه وفائق أقرانه البهر الامام والمجرب الهمام
الجهب الحق والجهم المدقق شيخ الاسلام نجم العلماء الاعلام سيدى محمد بن على
الشوكانى نعمه الله برضوانه في دار التمانى وعمري انه لشرح تشرح به صدور الفضلاء
وتقر به أعين أولى الالباب والنبلاء كيف لا وهو روضة تدقت أنهارها بسائغ التحقيق
وأبعت أزهارها بثمار الدقائق والتدقيق عذب غير وريبع غزير سلائق فيه حفظه الله

تعالى مسلک الانصاف وجانب فی الترجیح سبیل الجور والاعتساف وهذب مبانيه وحرر
معانيه واعتنى بتقرير الأدلة ونصب أعلامها وتوضيح وجوه الدلالة واحكامها وذكر
مذاهب الأسلاف وما وقع بينهم من الوفاق والخلاف مع ترجيح ما عهده البرهان من غير
نظر في ذلك الى خصوصية الانسان راتبا أن الحق أحق بأن يعرض بالنمراذج عليه وأن ما سواه
ي طرح في زوايا الاعمال ولا يعول عليه قد أحسنه صنعا وأتقنه أسلوا ووضعنا فله جواهر
تلك الالفاظ ما أعلاها وأبدعها وفرائد تلك المعاني ما أغلاها وأبرعها قد وضع سبيل الفقه
بأوضح من فلق الصبح ووشح عرائسه بوشاح من التنقيج رصع بقائمه النصع منته من الله
تعالى صافية جليده ومنحة ضافية جليده قد فاق دلائلنا وذهب في مذاهب الفضل الى
المقصد الأقصى فلذلك طبع بالمطبعة المصرية يولاق ليم نفعه ويتسوع شذاه في الاتفاق
وكان تمام طبعه الباهر وحسن وضعه الزاهر في أيام صاحب السعاه وحليف الجد
والسياده عزيز مصر وانموذج الفخر من هو بصدق النساء عليه تحقيق الخلد والمعاد
محمد باشا توفيق أعز الله دولته وأدام عزه وبهجته مشهور طبعه الجليل بأمر ذي الجلال
الائيل من له في ذروة المحاسن اعلى مكانه سعادة حسين حسنى بك ماير الطبعه والكاغذ خانه
ونظارة ذى المعارف التي عليه تثنى حضرة وكيله محمد أفندي حسنى وطلع بدر مقامه وفاح
مسك ختامه في أواخر الشهر المعظم شهر الله رجب الاصح من عام ستة وثلاثين
وما تبين وأتف من هجرة من خلقه الله على أكل خلق وأجل وصف
صلى الله وسلم عليه وعلى آله الكرام وأصحابه
الأئمة البررة الفخام ما تعاقب الليل
والنهار وما سال سبيل
براد